

مَوْشَوْحَةُ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ
فِي أَحَادِيثِ النَّبِيِّ وَالْوَلَدِ

مَنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِحَقِّهِ

تأليف
رَبِيعِ بْنِ الْحَرِثِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْعَمَلِي
بْنِ بَكْرِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَابِغَةَ بْنِ أَبِي الْعَاسِمِ
الْمَدَنِيِّ

تَبَيَّنَتْ رَوَايَةُ رَبِيعِ بْنِ الْحَرِثِ وَكَانَ عَلَيْهِ
سَلَامٌ وَجَعَلَ رَسْمُ الْوَلَدِ

دار المعارف للطباعة
بيروت - لبنان



مِنْ لَاحِظَةِ الْفَقِيهِ

مَوْسُوعَةُ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ
فِي أَحَادِيثِ النَّبِيِّ وَالْعِتَّةِ

- ١٠ -

مَلَايُخْضِرُ الْفَقِيرِ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

تَأَلَّفَ

رَئِيسُ الْمَحْدَثِينَ أَبُو جَعْفَرٍ الصِّدِّيقُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ

الْحُسَيْنِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْقُتَيْبِيُّ

الْمَوُفِيُّ ٣٨١ هـ

ضَبَطَهُ وَصَحَّحَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مُحَمَّدُ جَعْفَرُ شَرِّ الدِّينِ

بِإِذْنِ تَعَالَى الْمَلِكِ الْمُعْتَمَرِ

مكتبة الحقوق محفوظة
الطبعة الثانية
مزيّدة ومُنقّحة
١٩٩٤م - ١٤١٤هـ

دار المعارف للطبعوعات

المكتب : شارع سوريا - بناية درويش - الطابق الثالث
الإدارة والمعرض : حارة حريك - المنشية - شارع دكاش - بناية الحسين
تلفون : ٨٣٧٨٥٧ - ٨٢٣٦٨٥
صندوق البريد : ٨٦٠١ - ١١ / ٦٤٣ - ١١

أبواب القضايا والأحكام

١ - باب

من يجوز التحاكم إليه ومن لا يجوز

قال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه :

١ - روى أحمد بن عايد عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال قال : قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (ع) : إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور^(١) ، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضائنا فاجعلوه بينكم قاضياً ، فإنني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه^(٢) .

٢ - وروى معلى بن خنيس عن الصادق (ع) قال : قلت له قول الله عز وجل ﴿إِنْ أَمَرَ كُفْرًا﴾ فإن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل^(٣) قال : عدل^(٤) .

(١) أي إلى قضائهم وحكامهم .

(٢) الفروع ٥ ، كتاب القضاء والأحكام ، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور ، ح ٤ . وأخرجه عن الحسن بن علي ، عن أبي خديجة . وكذلك في التهذيب ٦ ، كتاب القضايا والأحكام ، ٨٧ - باب من إليه الحكم و . . . ح ٨ بتفاوت يسير فيهما عنه . وقد دلت الرواية على حرمة الترافع أمام قضاة الجور ، وقد أجمع علماؤنا على ذلك ، بل عدّه بعضهم من الكبائر ، بل لا بد من الترافع أمام الفقيه العادل الجامع لشرائط الفتيا في عصر غيبة المعصوم (ع) إذ في حال وجوده (ع) وحضوره لا بد من الترافع إليه أو إلى من نصبه لتولي منصب القضاء شخصياً ، وقد استدلوا فيما استدلوا به بهذه الرواية .

قال الشهيدان (ره) : والقضاء : أي الحكم بين الناس وهو مع حضور الإمام وظيفة الإمام أو نايه . . . وفي عصر الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء وهي البلوغ والعقل والذكورة والإيمان والعدالة وطهارة المولد إجماعاً . . . وإذا تحقق المفتي بهذا الوصف وجب على الناس الترافع إليه وقبول قوله والتزام حكمه لأنه منصوب من الإمام (ع) على العموم بقوله : انظروا إلى رجل منكم . . . الخ ، فمن عدل عنه إلى قضاة الجور كان عاصياً فاسقاً لأن ذلك كبيرة عندنا . . . وقال المحقق في الشرائع ٦٨/٤ : ومع عدم الإمام ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء أهل البيت (ع) الجامع للصفات المشروطة في الفتوى ، لقول أبي عبد الله (ع) : . . . فاجعلوه قاضياً . . . الخ ، ولو عدل - والحال هذه - إلى قضاة الجور كان مخطئاً .

(٣) النبأ / ٥٨ .

(٤) في بعض النسخ : على ؛ بدل ؛ عدل .

الإمام أن يدفع ما عنده إلى الإمام الذي بعده وأمرت الأئمة أن يحكموا بالعدل، وأمر الناس أن يتبعوهم^(١).

٣ - وروى عطاء بن السائب، عن علي بن الحسين (ع) قال: إذا كنتم في أئمة جور فاقضوا في أحكامهم ولا تشهروا فتقتلوا، وإن تعاملتم بأحكامنا كان خيراً لكم^(٢).

٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: أيما مؤمن قدّم مؤمناً في خصومة إلى قاض أو سلطان جائر فقصى عليه بغير حكم الله عز وجل فقد شركه في الإثم^(٣).

٥ - وروى حريز عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: أيما رجل كان بينه وبين أخ له ممارسة في حق فدعاه إلى رجل من إخوانكم ليحكم بينه وبينه فأبى إلا أن يرافعه إلى هؤلاء كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل^(٤): ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾ الآية^(٥).

٢ - باب

أصناف القضاة ووجوه الحكم

٦ - قال الصادق (ع): القضاة أربعة ثلاثة في النار وواحد في الجنة، رجل قضى بجور وهو يعلم فهو في النار، ورجل قضى بجور وهو لا يعلم فهو في النار، ورجل قضى بحق وهو لا يعلم فهو في النار، ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة. وقال (ع): الحكم حكمان: حكم الله عز وجل وحكم أهل الجاهلية، فمن أخطأ حكم الله عز وجل حكم بحكم أهل الجاهلية، ومن حكم بدرهمين^(٦) بغير ما أنزل الله عز وجل فقد كفر بالله عز وجل^(٧).

(١) التهذيب ٦، القضايا والأحكام، نفس الباب، ح ٢٥.

(٢) التهذيب ٦، كتاب القضايا والأحكام، ٨٧ - باب من إليه الحكم و... ح ٢٨ و ٣٢. وقد دل الحديث على جواز العمل بالتقية في هذا المورد إذا خيف القتل فيما لو حكم بخلاف مذهب الحكام من المخالفين، ولكن إذا أمكن واقعا التعامل بمقتضى مذهب الحق بالآثار لا يرتب الأثر إلا وفق حكمه لكان خيراً للناس.

(٣) الفروع ٥، كتاب القضاء والأحكام، باب كراهية الارتفاع إلى... ح ١. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٧.

(٤) النساء/ ٦٠. وتتم الآية: ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً. والآية مسوقة للتعجب من الجمع بين دعوى الإيمان وإرادة التحاكم إلى الطاغوت فيكون ذلك أشد من التوعد بالنار فيدخل هذا في الكبائر.

(٥) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١١. والفروع ٢، نفس الباب، ح ٢.

(٦) في غير هذه النسخة: في درهمين.

(٧) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٥. بدون الذيل: ومن حكم بدرهمين... الخ. والفروع ٥، كتاب القضاء =

٣ - باب اتقاء الحكومة

- ٧ ١ - روى سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (ع) قال: اتقوا الحكومة فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين كنيي أو وصي نبي^(١).
- ٨ ٢ - وقال أمير المؤمنين (ع) لشریح: يا شریح قد جلست مجلساً ما جلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي^(٢).

٤ - باب كراهة مجالسة القضاة في مجالسهم

- ٩ ١ - روى محمد بن مسلم قال: مرّ بي أبو جعفر (ع) وأنا جالس عند القاضي بالمدينة، فدخلت عليه من الغد فقال لي: ما مجلس رأيك فيه أمس؟ قال: قلت له: جعلت فداك إن هذا القاضي لي مكرم فربما جلست إليه، فقال لي: وما يؤمنك أن تنزل اللعنة فتعم من في المجلس فتعمك معه؟!^(٣).
- ١٠ ٢ - وروي في خبر آخر: إن شر البقاع دور الأمراء الذين لا يقضون بالحق.

= و... باب أصناف القضاة، ح ١. وقد روي ذيل الحديث من قوله: ومن حكم إلى آخر الحديث في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٥ بتفاوت يسير. وكذا في الفروع ٢، باب من حكم بغير ما أنزل الله... ح ٢ ولا بد من حمله على ما إذا كان يعلم بأنه يحكم بالباطل مستخفاً بحكم الله سبحانه.

(١) التهذيب ٦، ٨٧ - باب من إليه الحكم و... ح ٣ ونظر الحديث إلى رتبة الأصالة لا النيابة والوكالة فإنه منصب القضاء أصالة إنما هو للنبي ووصيه (ص) وذلك لا ينافي جواز استنايتهما غيرهما وتوكيله في تولي هذا المنصب بإذنه فتكون له الولاية الشرعية لأنه حينئذ يكون منصوباً من قبلهما وتجب متابعة حكمه والالتزام به كما تحرم مخالفته.

(٢) الفروع ٥، باب أن الحكومة إنما هي للإمام (ع)، ح ٢ والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١. بتفاوت يسير جداً. ويدل الحديث على ما يستلزمه منصب القضاء لغير المعصوم من الخطورة، لأن لسان القاضي بين جمرتين من نار جهنم وما يترتب عليه من إمكانية الانزلاق فيها مع ما يلحقه من الشقاء الأخرى. أو إن الحديث بناء على ما ورد في متن الفقيه (ما جلسه) في مقام بيان واقع حال هذا المنصب في ظل أئمة الجور ممن اغتصبوا منصب الإمامة بعد أمير المؤمنين (ع).

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٢، وفيه ذكر لأبي عبد الله (ع) مع أبي جعفر (ع). والفروع ٥، القضاء و... باب كراهية الجلوس إلى... ح ١. ويفهم من لسان الرواية أن ذلك القاضي كان من قضاة الجور، وفيها تحذير من مجالسة أهل البدع والباطل وولاة الجور ورجالائهم ممن يعينونهم في جورهم وباطلهم. وإن العذاب إذا نزل عم.

١١ ٣ - وقال الصادق (ع): إن النواويس^(١) شكت إلى الله عز وجل شدة حرها فقال لها عز وجل: (اسكتي فإن مواضع القضاة أشد حرّاً منك).

٥ - باب كراهة أخذ الرزق على القضاء

١٢ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن قاض بين قريتين يأخذ من السلطان على القضاء الرزق؟ فقال: ذلك سُحْتٌ^(٢).

٦ - باب الحيث في الحكم

١٣ ١ - روى السكوني بإسناده قال: قال علي (ع): يد الله فوق رأس الحاكم ترفرف بالرحمة فإذا حاف^(٣) في الحكم وكَلَّه الله عز وجل إلى نفسه^(٤).

٧ - باب الخطأ في الحكم

١٤ ١ - روي عن أبي بصير قال: قال أبو جعفر (ع): من حكم في درهمين فأخطأ كفر^(٥).

(١) جمع ناووس: أو ناؤوس، مقبرة النصارى، معرّب عن اليونانية. ويطلق الناووس على تابوت من حجر ونحوه تجعل فيه جثة الميت، ولعل المراد به هنا الصناديق من النار التي يحشر فيها الكافرون في جهنم.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٩. والفروع ٢، باب أخذ الأجرة والرشا على الحكم، ح ١. والسحت: هو الحرام. وهذا الحديث إما أن نحمله على أخذ الأجرة على القضاء، أو على الكراهة. وإن كان قد ذهب بعض فقهاءنا إلى تحريم إرتزاق القاضي من بيت المال إذا تعيّن عليه القضاء بتعيين المعصوم (ع) له أو عدم وجود غيره لتولي المنصب وكان له كفاية من المال. والمشهور بين فقهاءنا جوازه. قال المحقق (ره) في الشرائع ٦٩/٤: والخامسة: إذا ولي من لا يتعين عليه القضاء فإن كاله كفاية من ماله فالأفضل أن لا يطلب الرزق من بيت المال، ولو طلب جاز لأنه من المصالح، وإن تعيّن للقضاء، قيل لا يجوز له أخذ الرزق، لأنه يؤدي فرضاً... الخ.

(٣) حاف: أي جار وظلم.

(٤) الفروع ٥، كتاب القضاء، باب من حاف في الحكم، ح ١ وقد دل الحديث على أن الحاكم العادل مشمول برحمة الله سبحانه وثوابه وإن عمله بعين الله ورضاه ورواه في التهذيب ٦، ٨٧ - باب من إليه الحكم و...،

ح ٢٠.

(٥) لقد مر مثله قبل قليل تحت رقم ٦ وعلّقنا عليه هناك فراجع.

١٥ - ٢ - وروى معاوية بن وهب عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: أي قاض قضى بين اثنين فأخطأ سقط أبعد من السماء^(١)

٨ - باب أرش خطأ القضاة

١٦ - ١ - روي عن الأصمعي بن نباتة أنه قال: قضى أمير المؤمنين (ع) أن ما أخطأت القضاة في دم أو قطع فهو على بيت مال المسلمين^(٢).

٩ - باب الاتفاق على عدلين في الحكومة

١٧ - ١ - روي عن داود بن الحصين، عن أبي عبد الله (ع): في رجلين اتفقا على عدلين جعلهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف، فرضيا بالعدلين فاختلف العدلان بينهما، عن قول أيهما يمضي الحكم؟ قال: ينظر إلى أفقهما وأعلمهما بأحاديثنا وأورعهما فينفذ حكمه ولا يلتفت إلى الآخر^(٣).

١٨ - ٢ - وروى داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله (ع) قال قلت: في رجلين اختار كل واحد منهما رجلاً فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما فاختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثنا قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر، قال قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا ليس يتفاضل واحد منهما على صاحبه قال فقال: ينظر إلى ما كان من روايتهما عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه أصحابك فيؤخذ به من حكما ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه حكما لا ريب فيه، وإنما الأمور ثلاثة، أمر بين رشده فمتبع، وأمر

(١) الفروع ٥، باب من حكم بغير ما أنزل الله، ح ٤. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٤. وقوله: سقط أبعد... الخ كناية عن بعده عن رحمة الله وشدة عقوبته.

(٢) الفروع ٥، كتاب الديات، باب المقتول لا يُدرى من قتله، ح ٣. والتهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات...، ح ٧٩. ومعنى الحديث أن أيما قاض حكم بقتل شخص أو قطعه بعدما ثبت لديه بالطرق المتعارفة شرعاً أنه مستحق للقتل أو القطع أو أية عقوبة أخرى ثم انكشف غلطه في ذلك الحكم فدينه النفس أو العضو تدفع له أولويه من بيت مال المسلمين لأن الضمان فيه في مثل هذه الأمور. قال في الشرائع ٧٤/٤: «ولو أخطأ فأُتلف لم يضمن وكان على بيت المال».

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٥٠. وقد نص الحديث على ضرورة الترجيح بصفات أحد الحكمين من الأفقية والأعلمية والأورعية ولعله لكونه أقرب إلى إصابة الواقع من الآخر.

بَيْنَ غِيَّهِ فَمُجْتَنَبٌ، وأمر مشكل يُرَدُّ حكمه إلى الله عز وجل، قال رسول الله (ص): «حلال بَيْنَ وحرام بَيْنَ وشُبُهَاتٌ بَيْنَ ذلك، فمن ترك الشبهات نجى من المحرمات، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم»، قلت: فإن كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم قال: ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة أخذ به، قلت: جعلت فداك وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لها بأي الخبرين يؤخذ؟ قال: بما يخالف العامة فإن فيه الرشاد قلت: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعاً؟ قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل حكاهم وقضاتهم فيتروك ويؤخذ بالآخر، قلت: فإن وافق حكاهم وقضاتهم الخبران جميعاً؟ قال: إذا كان كذلك فأرجحه حتى تلقى إمامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في المهلكات^(١).

١٠ - باب

آداب القضاء

- ١٩ ١ - قال رسول الله (ص): «من ابتلي بالقضاء فلا يَقْضِيَنَّ وهو غضبان»^(٢).
- ٢٠ ٢ - وقال الصادق (ع): إذا كان الحاكم يقول لمن عن يمينه ولعن عن يساره: ما تقول؟ ما ترى؟ فعلى ذلك لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ألا يقوم من مجلسه ويجلسهما مكانه^(٣)؟

(١) التهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات في القضايا والأحكام، ح ٥٢ بتفاوت قليل. وهذه الرواية مشهورة عند علمائنا بمقبولة عمر بن حنظلة وقد وقع الخلاف بينهم في صحة سندها وعدمه، فذهب البعض إلى القول بسقوط سندها عن الحجية لعدم ورود توثيق بشأن ابن حنظلة هذا ولكن الأصحاب عملوا بمضمونها ومن هنا سُمِّيَتْ بالمقبولة. ولكن بعض علمائنا اختار القول بصحة سندها لأمرين: الأول: أنه قد روى عنه صفوان بن يحيى وهو أحد الثلاثة الذين يحكم بتوثيق من ينقلون عنه - كما قعدوه في علم الرجال - وثانياً: لورود مدحه من قبل الصادق (ع). وقد دلت هذه المقبولة على عدد من المرجحات في الرواية ومنها الترجيح بالشهرة، والترجيح بالصفات، وأن الترجيح بالشهرة مؤخر عن الترجيح بالصفات في هذه الرواية. والمقصود بالشهرة الروائية المساوقة مع الاستفاضة. وأخيراً فإن المقبولة هذه تضمنت في ذيلها حكماً وهو وجوب التوقف في مقام العمل والإرجاء حتى يلقي الإنسان المعصوم (ع) ليبين له حقيقة الحال وذلك عند فقدان جميع المرجحات المنصوص عليها في الرواية. هذا وقد أسهب علمائنا (ره) في تناولهم لهذه الرواية بحيث بحثوها من جوانب متعددة سنداً ودلالة فمن أراد الاطلاع فليرجع إلى مبحث التعادل والترجيح في الأصول العلمية.

(٢) التهذيب ٦، ٨٨ - باب آداب الأحكام، ح ٢ والفروع ٥، القضاء، باب أدب الحكم، ح ٢. والحكمة في هذا النهي عن أن يقضي الإنسان وهو في حالة الغضب واضحة، لأنه في حالة ثوران القوة الغضبية عند الإنسان تكون قوته العقلية مشلولة عن العمل أو مشوشة فلا يستطيع رؤية الحق والصواب، ومن هنا ورد في بعض الروايات أن من لم يملك غضبه لم يملك عقله.

(٣) الفروع ٥، القضاء، باب أدب الحكم، ح ٦. وفي التهذيب ٦، ٨٨ - باب آداب الأحكام، ح ٥. وإنما كانت =

٢١ ٣ - وإن رجلاً نزل بعلي بن أبي طالب (ع) فمكث عنده أياماً ثم تقدم إليه في حكومة لم يذكرها لعلي (ع)، فقال له علي (ع): أَخْصُمُ أُنْتُ؟ قال: نعم، قال: تحوّل عنا فإن رسول الله (ص) نهى أن يضاف الخصم إلا ومعه خصمه^(١).

٢٢ ٤ - وقال الصادق (ع): من أنصف الناس من نفسه رضي به حكماً لغيره^(٢).

٢٣ ٥ - وروي عن علي (ع) أنه قال: قال رسول الله (ص): «إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع من الآخر، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء»^(٣)، قال علي (ع): فما زلت بعدها قاضياً، وقال له النبي (ص): «اللهم فهّمه القضاء».

٢٤ ٦ - وقال أمير المؤمنين (ع) لشريح: يا شريح لا تسارّ أحداً في مجلسك وإذا غضبت فقم ولا تقضين وأنت غضبان^(٤).

٢٥ ٧ - وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: قضى رسول الله (ص) أن يقدم صاحب اليمين في المجلس بالكلام^(٥).

٢٦ ٨ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا تقدمت مع خصم إلى وال أو إلى قاض فكن عن يمينه - يعني عن يمين الخصم -^(٦).

٢٧ ٩ - وقال النبي (ص): «من ابتلي بالقضاء فليسو بينهم في الإشارة والنظر في المجلس»^(٧).

= عليه مثل هذه اللغات، لأنه بفعله ذاك ثبت أنه ليس أهلاً لهذا المنصب فيكون ظالماً لنفسه ولغيره، ولأن القاضي يجب أن يحكم بما يؤدي إليه نظره وفق الموازين الشرعية المتوفرة لديه لا وفق أنظار الآخرين وأرائهم وأهوائهم. (١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٤. والفروع ٥، نفس الباب، ح ٤. ويفهم من الحديث عدم المانع في استضافة الخصمين معاً، ومن هنا حكم فقهاؤنا بکراهة استضافة أحدهما خاصة قال المحقق (ره) في الشرائع ٧٨/٤: «المسألة الخامسة عشرة: يكره أن يضيف (أي القاضي) أحد الخصمين دون صاحبه». (٢) أصول الكافي ٢، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٢. والوجه في أرتضائه حكماً لغيره لأنه بإنصافه الناس من نفسه يكشف عن ملكة العدالة عنده، وإنه يملك الإيمان الحقيقي الذي يجعله أهلاً للحكم بين الناس.

(٣) إلى هنا مروي في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٦ بزيادة في آخره، وكذلك في الفروع ٥، نفس الباب، ح ٥.

(٥) والمقصود بصاحب اليمين من كان من المتخاصمين عن يمين صاحبه وهو من كان على يسار القاضي عند المواجهة، وهذا فيما إذا ابتدأ معاً الكلام وتزاحما فيه. وقد حكم فقهاؤنا (رض) بذلك. فراجع للجنة وشرحها للشهيد، كتاب القضاء، ص ٢٠٢ من الطبعة الحجرية وشرائع الإسلام للمحقق (ره) ٨١/٤.

(٦) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨.

(٧) التهذيب ٦، ٨٨ - باب آداب الحكام، ح ٣. وفيه: وفي النظر وفي المجلس. وكذلك في الفروع ٥، باب أدب =

٢٨ ١٠ - وقال أمير المؤمنين (ع) لشریح: يا شریح انظر إلى أهل الشح والمطل والاضطهاد، ومن يدفع حقوق الناس من أهل المدر واليسار، ومن يدلي بأموال المسلمين إلى الحكام فخذ للناس بحقوقهم منهم وبع العقار والديار، فإني سمعت رسول الله (ص) يقول: مطلق المسلم الموسر ظلم للمسلم، ومن لم يكن له مال ولا عقار ولا دار فلا سبيل عليه، واعلم أنه لا يحمل الناس على الحق إلا من ورعهم عن الباطل، ثم واس بين المسلمين بوجهك ومنطقك ومجلسك حتى لا يطمع قريبك في حيفك ولا يئأس عدوك من عدلك، ورد اليمين على المدعي مع بيته فإن ذلك أجلى للعمى وأثبت في القضاء، واعلم أن المسلمين عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد لم يتب منه، أو معروفاً بشهادة الزور، أو ظنياً، وإياك والضجر والتأذي في مجلس القضاء الذي أوجب الله تعالى فيه الأجر وأحسن فيه الذخر لمن قضى بالحق، واجعل لمن ادعى شهوداً غيباً أمداً بينهم فإن أحضرهم أخذت له بحقه وإن لم يحضرهم أوجب عليه القضية، وإياك أن تنفذ حكماً في قصاص أو حد من حدود الله أو حق من حقوق المسلمين حتى تعرض ذلك عليّ، وإياك أن تجلس في مجلس القضاء حتى تطعم شيئاً إن شاء الله تعالى، روى ذلك الحسن بن محبوب عن عمرو بن أبي المقدام عن أبيه عن سلمة بن كهيل عن أمير المؤمنين (ع) (١).

١١ - باب

ما يجب الأخذ فيه بظاهر الحكم

٢٩ ١ - في رواية يونس بن عبد الرحمان، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن البيعة إذا أقيمت على الحق أيحل للقاضي أن يقضي بقول البيعة؟ فقال: خمسة أشياء

= الحكم، ح ٣. وقد أسنده إلى علي (ع) وقد ذهب فقهاؤنا في المشهور عندهم إلى أن التسوية في ذلك وغيره بين المتخاصمين واجبة بينما قال بعضهم بالاستحباب دون الفرض والإيجاب، قال الشهيدان (ره): «وتجب على القاضي التسوية بين الخصمين في الكلام معهما والسلام عليهما ورده إذا سلما والنظر إليهما وغيرها من أنواع الإكرام كالإذن في الدخول والقيام والمجلس وطلاقة الوجه والإنصات لكلامهما والإنصاف لكل منهما إذا وقع منه ما يقتضيه هذا هو المشهور بين الأصحاب وذهب سائر العلامة في المختصر إلى أن التسوية بينهما مستتجة عملاً بأصالة البراءة واستضعافاً لمستند الوجوب. هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين ولو أن أحدهما مسلماً والآخر كافراً كان له أن يرفع المسلم على الكافر في المجلس رفعاً صورياً أو معنوياً كقربه إلى القاضي أو على يمينه... الخ». وقال المحقق (ره) في الشرائع ٨٠/٤: «وإنما تجب التسوية مع التساوي في الإسلام أو الكفر، ولو كان أحدهما مسلماً، جاز أن يكون الذمي قائماً والمسلم قاعداً أو أعلى منزلة».

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١. والفروع ٥، نفس الباب، ح ١. بتفاوت فيهما عما في الفقيه. والمطل: اللي والتسوية. والظنين: المتهم، والمعادى لسوء ظنه ولسوء الظن به والقليل والحقير.

يجب على الناس الأخذ فيها بظاهر الحكم: الولايات والمناكح والذبائح والشهادات والأنساب، فإذا كان ظاهر الرجل ظاهراً مأموناً جازت شهادته ولا يُسأل عن باطنه^(١).

١٢ - باب الحيل في الأحكام

٣٠ - ١ - في رواية النضر بن سويد يرفعه: أن رجلاً حلف أن يزن فيلاً؟ فقال النبي (ص): «يدخل الفيل سفينة ثم ينظر إلى موضع مبلغ الماء من السفينة فيعلم عليه، ثم يخرج الفيل ويلقي في السفينة حديدًا أو صفرًا أو ما شاء فإذا بلغ الموضع الذي علم عليه أخرجه ووزنه».

٣١ - ٢ - وفي رواية عمرو بن شمر عن حفص بن غالب الأسدي رفع الحديث قال: بينما رجلان جالسان في زمن عمر بن الخطاب إذ مر بهما رجل مقيد، فقال أحد الرجلين: إن لم يكن في قيده كذا وكذا فامرأته طالق ثلاثاً. فقال الآخر: إن كان فيه كما قلت فامرأته طالق ثلاثاً، فذهبا إلى مولى العبد وهو مقيد فقالا له: إنا حلفنا على كذا وكذا فحل قيد غلامك حتى نزنه، فقال مولى العبد: امرأته طالق إن حللت قيد غلامي فارتفعوا إلى عمر فقصوا عليه القصة فقال عمر: مولاه أحمق به، اذهبوا به إلى علي بن أبي طالب (ع) لعله يكون عنده في هذا شيء، فأتوا علياً (ع) فقصوا عليه القصة فقال: ما أهون هذا! فدعا بجفنة وأمر بقيده فشد فيه خيط وأدخل رجله والقيد في الجفنة ثم صب عليه الماء حتى امتلأت، ثم قال (ع): ارفعوا القيد فرفعوا القيد حتى أخرج من الماء فلما أخرج نقص الماء، ثم دعا بزبر الحديد فأرسله في الماء حتى تراجع الماء إلى موضعه والقيد في الماء، ثم قال: زنوا هذا الزبر فهو وزنه.

قال مصنف هذا الكتاب: - رضي الله عنه - إنما هدى أمير المؤمنين (ع) إلى معرفة ذلك

(١) الاستبصار ٣، كتاب الشهادات، ٩ - باب العدالة...، ح ٣. بتفاوت والتهديب ٦، ٩١ - باب البيئات، ح ١٨٦. بتفاوت فيه وكذلك في الفروع ٥، القضاء، باب النواحر ١٥. وهذه الرواية تدل على أن القاضي لا يجب عليه أن يسأل عن البيئة عند جهله بعدالة طرفيها وهما الشاهدان مع حسن ظاهرهما، ولعله باعتبار أن حسن الظاهر هو طريق للجزم بثبوت العدالة لصاحبه كما عليه جمهرة من فقهاءنا (رض) وعليه فإذا اتسم الشاهدان بحسن الظاهر قبلت شهادتهما في هذه الأمور الخمسة المدرجة في الرواية من دون حاجة إلى الاستفسار عن حالهما أو طلب تزكية بشاهدين عادلين على عدالة كل واحد منهما. ولم يرض بعض فقهاءنا ذلك، بل أوجبوا على القاضي التوقف عن الحكم إذا جهل عدالة الشاهدين والفحص عنهما حتى يتضح له الحال ولا يجوز له أن يعول على حسن الظاهر. قال المحقق في الشرائع ٧٦/٤: «الثامنة: الحاكم إن عرف عدالة الشاهدين حكم وإن عرف فسقهما اطرح، وإن جهل الأمرين بحث عنهما... وقال في الخلاف: يحكم، وبه رواية شاذة... ولا يجوز التعويل في الشهادة على حسن الظاهر...».

ليخلص به الناس من أحكام من يجيز الطلاق باليمين .

٣٢ ٣ - وروى أحمد بن عايد، عن أبي سلمة، عن أبي عبد الله (ع) : في رجلين مملوكين مفوض إليهما يشتريان وبيعان بأموال مواليهما، فكان بينهما كلام فاقتتلا فخرج هذا يعدو إلى مولى هذا وهذا إلى مولى هذا وهما في القوة سواء، فاشترى هذا من مولى هذا العبد، وذهب هذا فاشترى هذا من مولاه وجاء هذا وأخذ بتليب^(١) هذا وأخذ هذا بتليب هذا، وقال كل واحد منهما لصاحبه أنت عبيدي قد اشتريتك . قال : يحكم بينهما من حيث افتراقا فيذرع الطريق فأيهما كان أقرب فالذي أخذ فيه هو الذي سبق الذي هو أبعد، وإن كانا سواء فهما ردُّ على مواليهما^(٢) .

٣٣ ٤ - وفي روايات إبراهيم بن محمد الثقفي قال : استودع رجلان امرأة ودیعة وقالوا لها : لا تدفعي إلى واحد منا حتى نجتمع عندك، ثم انطلقا فغابا فجاء أحدهما إليها وقال : اعطيني وديعتي فإن صاحبي قد مات، فأبت حتى كثر اختلافه إليها ثم أعطته، ثم جاء الآخر فقال : هاتي وديعتي قالت : أخذها صاحبك وذكر أنك قد مت، فارتفعوا إلى عمر فقال لها : ما أراك إلا وقد ضمنت؟ فقالت المرأة : أجعل علياً (ع) بيني وبينه، فقال له : اقض بينهما، فقال علي (ع) : هذه الوديعة عندها وقد أمرتها ألا تدفعها إلى واحد منكما حتى تجتمعا عندها فائتني بصاحبك . ولم يضمنها وقال علي (ع) : إنما أرادا أن يذهبا بمال المرأة^(٣) .

٣٤ ٥ - وروى عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال : كان لرجل على عهد علي (ع) جاريثان فولدتا جميعاً في ليلة واحدة إحداهما ابناً والأخرى بنتاً فغدت صاحبة الابنة فوضعت ابنتها في المهد الذي كان فيه الابن وأخذت ابنها، فقالت صاحبة الابنة : الابن ابني . وقالت صاحبة الابن : الابن ابني، فتحاكما إلى أمير المؤمنين (ع)، فأمر أن يوزن لهنهما وقال : أيتهما كانت أثقل لبناً فالابن لها^(٤) .

٣٥ ٦ - وقال أبو جعفر (ع) : ضرب رجل رجلاً في هامته على عهد أمير المؤمنين (ع) فادعى

(١) التليب : هو أن يجمع أحد الخصمين ثياب غريمه عند صدره ونحره ثم يجره بها إلى الحاكم .

(٢) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب نادر، ح ٣ .

(٣) الفروع ٥، كتاب القضاء، باب النوادر، ح ١٢ بتفاوت يسير، وفيه : هذه الوديعة عندي، بدل : عندها . وكذلك في التهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات . . . ح ١١ . وقوله (ع) : عندي . يحتمل أنه يقصد عندي علمها . كما يحتمل أنني ضامن لها بشرط أن تأتي بصاحبك . وقد يكون قال ذلك بقصد التورية على الرجل لمصلحة ما .

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨٠ . وفيه كما في غير هذه النسخة من الفقيه : (فعمدت) بدل (فغدت) .

المضروب أنه لا يبصر بعينه شيئاً وأنه لا يشم^(١) رائحة وأنه قد خرس فلا ينطق، فقال أمير المؤمنين (ع): إن كان صادقاً فقد وجبت له ثلاث ديات النفس فليل له: وكيف يستبرأ ذلك منه يا أمير المؤمنين حتى يعلم أنه صادق؟ فقال: أما ما ادعاه في عينيه وأنه لا يبصر بهما فإنه يستبرأ ذلك بأن يقال له: ارفع عينيك إلى عين الشمس فإن كان صحيحاً لم يتمالك إلا أن يغمض عينيه وإن كان صادقاً لم يبصر بهما وبقيتا عيناه مفتوحتين، وأما ما ادعاه في خياشيمه وأنه لا يشم رائحة فإنه يستبرأ ذلك بحراق يدني من أنفه فإن كان صحيحاً وصلت رائحة الحراق إلى دماغه ودمعت عيناه ونحى برأسه، وأما ما ادعاه في لسانه من الخرس وأنه لا ينطق فإنه يستبرأ ذلك بإبرة تضرب على لسانه فإن كان ينطق خرج الدم أحمر وإن كان لا ينطق خرج الدم أسود^(٢).

٣٦ ٧ - وروى سعد بن طريف عن الأصمغ بن نباتة قال أتني عمر بن الخطاب بجارية فشهد عليها شهود أنها بغت، وكان من قصتها أنها كانت يتيمة عند رجل وكان للرجل امرأة وكان الرجل كثيراً ما يغيب عن أهله فشبت اليتيمة وكانت جميلة فتخوفت المرأة أن يتزوجها زوجها إذا رجع إلى منزله فدعت بنسوة من جيرانها فأمسكنها ثم افتضتها بإصبعها، فلما قدم زوجها سأل امرأته عن اليتيمة، قال: فرمتها بالفاحشة وأقامت البينة من جيرانها على ذلك، قال: فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فلم يدر كيف يقضي في ذلك فقال للرجل: اذهب بها إلى علي بن أبي طالب، فأتوا بها علياً وقصوا عليه القصة فقال لامرأة الرجل: ألك بينة؟ قالت: نعم هؤلاء جيرانني يشهدون عليها بما أقول، فأخرج علي (ع) السيف من غمده وطرحه بين يديه ثم أمر بكل واحدة من الشهود فأدخلت بيتاً ثم دعا بامرأة الرجل فأدارها بكل وجه فأبنت أن تزول عن قولها فردها إلى البيت الذي كانت فيه، ثم دعا بإحدى الشهود وجثا على ركبتيه وقال لها: أتعرفيني أنا علي بن أبي طالب وهذا سيفي وقد قالت امرأة الرجل ما قالت ورجعت إلى الحق وأعطيته الأمان فاصدقيني وإلا ملأت سيفي منك فالتفتت المرأة إلى علي (ع) فقالت: يا أمير المؤمنين الأمان على الصدوق؟ فقال لها علي (ع): فاصدقي فقالت: لا والله ما زنت اليتيمة ولكن امرأة الرجل لما رأت حسنها وجمالها وهيئتها خافت فساد زوجها فسقتها المسكر ودعتنا فأمسكناهما فافتضتها بإصبعها، فقال علي (ع): الله أكبر الله أكبر أنا أول من فرق بين الشهود إلا دانيال، ثم حدّ المرأة حدّ القذف وألزمها ومن ساعدها على اقتضااض اليتيمة المهر لها أربع مائة درهم،

(١) في غير هذه النسخة: (يتشم).

(٢) الفروع ٥، كتاب الديات، باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه أو... ح ٧ بتفاوت وأخرجه عن الأصمغ بن نباتة قال: سئل أمير المؤمنين (ع)... وكذلك في التهذيب ١٠، كتاب الديات، ٢٢ - باب ديات الأعضاء

و... ح ٨٦.

وفرق بين المرأة وزوجها وزوجه اليتيمة وساق عنه المهر إليها من ماله، فقال عمر بن الخطاب: فحدثنا يا أبا الحسن بحديث دانيال النبي (ع) فقال: إن دانيال كان غلاماً يتيماً لا أب له ولا أم وإن امرأة من بني إسرائيل عجوزاً. ضمته إليها وربته وإن ملكاً من ملوك بني إسرائيل كان له قاضيان، وكان لهما صديق وكان رجلاً صالحاً وكانت له امرأة جميلة وكان يأتي الملك فيحدثه فاحتاج الملك إلى رجل يبعثه في بعض أموره فقال للقاضيين: اختارا لي رجلاً أبعثه في بعض أموري فقالا فلان، فوجه الملك فقال الرجل للقاضيين: أوصيكما بامرأتي خيراً فقالا: نعم، فخرج الرجل وكان القاضيان يأتیان باب الصديق فعشقا امرأته فراوداها عن نفسها فأبت عليهما فقالا لها: إن لم تفعلي شهدنا عليك عند الملك بالزنا ليرجمك، فقالت: افعلما ما شئتما فأتيا الملك، فشهدا عليها أنها بغت وكان لها ذكر حسن جميل، فدخل الملك من ذلك أمر عظيم واشتد غمه وكان بها معجباً فقال لهما: إن قولكما مقبول فأجلوها ثلاثة أيام ثم ارجموها، ونادى في مدينته احضروا قتل فلانة العابدة فإنها قد بغت وقد شهد عليها القاضيان بذلك فأكثر الناس القول في ذلك فقال الملك لوزيره: ما عندك في هذا حيلة؟ فقال: لا والله ما عندي في هذا شيء، فلما كان اليوم الثالث ركب الوزير وهو آخر أيامها فإذا هو بغلمان عراة يلعبون وفيهم دانيال فقال دانيال: يا معشر الصبيان تعالوا حتى أكون أنا الملك وتكون أنت يا فلان فلانة العابدة ويكون فلان وفلان القاضيين الشاهدين عليها ثم جمع تراباً وجعل سيفاً من قصب، ثم قال للغلمان: خذوا بيد هذا فنحوه إلى موضع كذا - والوزير واقف - وخذوا هذا فنحوه إلى موضع كذا ثم دعا بأحدهما فقال: قل حقاً فإنك إن لم تقل حقاً تقتلك قال: نعم - والوزير يسمع - فقال له: بم تشهد على هذه المرأة؟ قال: أشهد أنها زنت قال: في أي يوم؟ قال: في يوم كذا وكذا قال: في أي وقت؟ قال: في وقت كذا وكذا قال: في أي موضع؟ قال: في موضع كذا وكذا قال: مع من؟ قال: مع فلان ابن فلان فقال: ردوا هذا إلى مكانه وهاتوا الآخر، فردوه وجاؤوا بالآخر فسأله عن ذلك فخالف صاحبه في القول فقال دانيال: الله أكبر الله أكبر، شهدا عليها بزور، ثم نادى في الغلمان إن القاضيين شهدا على فلانة بالزور فاحضروا قتلها، فذهب الوزير إلى الملك مبادراً فأخبره بالخبر، فبعث الملك إلى القاضيين فأحضرهما ثم فرق بينهما وفعل بهما كما فعل دانيال بالغلامين فاختلفا كما اختلفا فنادى في الناس وأمر بقتلها^(١).

٣٧ ٨ - وقال أبو جعفر (ع): وجد على عهد أمير المؤمنين صلوات الله عليه رجل مذبح في

(١) الفروع ٥، كتاب القضاء، باب النوادر، ح ٩. بتفاوت وأخرجه عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله (ع). وكذلك في التهذيب ٦، كتاب القضايا والأحكام، ٩٢ - باب من الزيادات... ح ٥٩.

خربة وهناك رجل بيده سكين ملطخ بالدم فأخذ ليؤتى به أمير المؤمنين (ع) فأقر أنه قتله، فاستقبله رجل فقال لهم: خلوا عن هذا فأنا قاتل صاحبكم فأخذ أيضاً وأتى به مع صاحبه أمير المؤمنين (ع) فلما أدخلوا قصوا عليه القصة، فقال للأول: ما حملك على الإقرار؟ قال: يا أمير المؤمنين إني رجل قصاب وقد كنت ذبحت شاة بجنب الخربة فأعجلني البول فدخلت الخربة ويبيدي سكين ملطخ بالدم فأخذني هؤلاء وقالوا: أنت قتلت صاحبنا فقلت ما يعني عني الإنكار شيئاً وههنا رجل مذبح وأنا بيدي سكين ملطخ بالدم فأقرت لهم أنني قتلتها، فقال علي (ع) للآخر: ما تقول أنت؟ قال: أنا قتلتها يا أمير المؤمنين. فقال أمير المؤمنين (ع): اذهبوا إلى الحسن ابني ليحكم بينكم فذهبوا إليه وقصوا عليه القصة فقال (ع): أما هذا فإن كان قد قتل رجلاً فقد أحى هذا والله عز وجل يقول: ﴿وَمِنْ أَحْيَاها فَكأنما أَحى الناس جميعاً﴾^(١) ليس على أحد منهما شيء وتخرج الدية من بيت المال لورثة المقتول^(٢).

٣٨ - ٩ - وقال أبو جعفر (ع): توفي رجل على عهد أمير المؤمنين (ع) وخلف ابناً وعبدًا فادعى كل واحد منهما أنه الابن وأن الآخر عبد له، فأتيا أمير المؤمنين (ع) فتحاكما إليه، فأمر أمير المؤمنين (ع) أن يثقب في حائط المسجد ثقبان، ثم أمر كل واحد منهما أن يدخل رأسه في ثقب ففعلوا، ثم قال: يا قنبر جرد السيف، وأشار إليه لا تفعل ما أمرك به، ثم قال: اضرب عنق العبد قال: فتحنى العبد رأسه فأخذه أمير المؤمنين (ع) وقال للآخر: أنت الابن وقد أعتقت هذا وجعلته مولى لك^(٣).

٣٩ - ١٠ - وروى عمرو بن ثابت عن أبيه عن سعد بن طريف عن الأصمغ بن نباتة قال: أتني عمر بن الخطاب بامرأة تزوجها شيخ فلما أن واقعها مات على بطنها فجاءت بولد فادعى بنوه أنها فجرت وتشاهدوا عليها فأمر بها عمر أن ترجم فمروا بها على علي بن أبي طالب (ع)، فقالت: يا بن عم رسول الله إني مظلومة وهذه حجتي، فقال: هاتي حجتي، فدفعت إليه كتاباً فقرأه، فقال: هذه المرأة تعلمكم بيوم تزوجها ويوم واقعها وكيف كان جماعه لها ردوا المرأة فلما كان من الغد دعا علي (ع) بصبيان يلعبون أتراب وفيهم ابنها فقال لهم: العبا فلعبوا حتى إذا ألهاهم اللعب فصاح بهم فقاموا وقام الغلام الذي هو ابن المرأة متكئاً على راحتيه فدعا به علي (ع)

(١) المائدة / ٣٢.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨١. رواه مسلاً في الفروع ٥، كتاب الديات، باب نادر، ح ٢ بتفاوت فيهما عن الفقيه وقد أخرجه في الفروع عن علي بن إبراهيم عن أبيه قال: أخبرني بعض أصحابنا رفعه إلى أبي عبد الله (ع) قال: أتني أمير المؤمنين (ع) ... الخ.

(٣) روي مضمون هذه القصة بسنده عن الصادق (ع) في الفروع ٥، كتاب القضاء و...، باب النوادر، ح ٨.

فَوَرَّثَهُ مِنْ أَبِيهِ وَجَلَدَ إِخْوَتَهُ الْمَفْتَرِينَ حَدًّا حَدًّا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَيْفَ صَنَعْتَ؟ قَالَ: عَرَفْتُ ضَعْفَ الشَّيْخِ فِي نِكَاهِ الْغُلَامِ عَلَى رَاحَتِهِ^(١).

٤٠ ١١ - وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (ع): دَخَلَ عَلَيَّ (ع) الْمَسْجِدَ فَاسْتَقْبَلَهُ شَابٌّ وَهُوَ يَبْكِي وَحَوْلَهُ قَوْمٌ يَسْكُتُونَهُ، فَقَالَ (ع): مَا أَبْكَاكَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ شَرِيحًا قَضَى عَلَيَّ بِقَضِيَّةٍ مَا أَدْرِي مَا هِيَ، إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ خَرَجُوا بِأَبِي مَعَهُمْ فِي سَفَرِهِمْ فَرَجَعُوا وَلَمْ يَرْجِعْ أَبِي فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا: مَاتَ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ مَالِهِ فَقَالُوا: مَا تَرَكَ مَالًا فَقَدَّمْتُهُمْ إِلَى شَرِيحٍ فَاسْتَحْلَفَهُمْ وَقَدْ عَلِمْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ أَبِي خَرَجَ وَمَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ، فَقَالَ لَهُمْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع): ارْجِعُوا فَرُدُّهُمْ جَمِيعًا وَالْفَتَى مَعَهُمْ إِلَى شَرِيحٍ، فَقَالَ لَهُ: يَا شَرِيحُ كَيْفَ قَضَيْتَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ادْعُ هَذَا الْغُلَامَ عَلَى هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فِي سَفَرٍ وَأَبُوهُ مَعَهُمْ فَرَجَعُوا وَلَمْ يَرْجِعْ أَبُوهُ، فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا: مَاتَ. فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ مَالِهِ فَقَالُوا: مَا خَلَّفَ شَيْئًا، فَقُلْتُ لِلْفَتَى: هَلْ لَكَ بَيْنَهُ عَلَى مَا تَدَّعِي؟ فَقَالَ: لَا، فَاسْتَحْلَفْتُهُمْ، فَقَالَ عَلَيَّ (ع): يَا شَرِيحُ هِيَ هَاتِ هَكَذَا تَحْكُمُ فِي مِثْلِ هَذَا، فَقَالَ: كَيْفَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ عَلَيَّ (ع): يَا شَرِيحُ وَاللَّهِ لَا أَحْكُمُ فِيهِ بِحَكْمِ مَا حَكَّمَ بِهِ خَلْقِي قَبْلِي إِلَّا دَاوُدَ النَّبِيَّ (ع)، يَا قَنْبَرُ ادْعُ لِي شَرْطَةَ الْخَمِيسِ فَدَعَاهُمْ فَوَكَّلَ بِهِمْ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَجُلًا مِنَ الشَّرْطَةِ، ثُمَّ نَظَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) إِلَى وَجْهِهِمْ، فَقَالَ: مَاذَا تَقُولُونَ أَتَقُولُونَ إِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا صَنَعْتُمْ بِأَبِي هَذَا الْفَتَى إِنِّي إِذَا لَجَاهِلٌ؟ ثُمَّ قَالَ: فَرَّقُوهُمْ وَغَطُّوا رُؤُوسَهُمْ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ وَأَقِيمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَى أَسْطُوَانَةٍ مِنَ أَسَاطِينِ الْمَسْجِدِ وَرُؤُوسَهُمْ مَغْطَاةً بِثِيَابِهِمْ، ثُمَّ دَعَا بَعِيدَ اللَّهِ بَنَ أَبِي رَافِعٍ كَاتِبَهُ فَقَالَ: هَاتِ صَحِيفَةً وَدَوَاةَ، وَجَلَسَ عَلَيَّ (ع) فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِذَا أَنَا كَبُرْتُ فَكَبِّرُوا، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: افْرَجُوا ثُمَّ دَعَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ لَعَبِيدِ اللَّهِ اكْتُبْ إِقْرَارَهُ وَمَا يَقُولُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِالسُّؤَالِ ثُمَّ قَالَ لَهُ: فِي أَيِّ يَوْمٍ خَرَجْتُمْ مِنْ مَنَازِلِكُمْ وَأَبُو هَذَا الْفَتَى مَعَكُمْ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: وَفِي أَيِّ شَهْرٍ؟ فَقَالَ: فِي شَهْرِ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَإِلَى أَيْنَ بَلِغْتُمْ مِنْ سَفَرِكُمْ حِينَ مَاتَ أَبُو هَذَا الْفَتَى؟ قَالَ: إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَفِي أَيِّ مَنْزِلٍ؟ قَالَ: فِي مَنْزِلِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، قَالَ: وَمَا كَانَ مِنْ مَرَضِهِ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: وَكَمْ يَوْمًا مَرَضَ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، قَالَ: فَمَنْ كَانَ يَمْرُضُهُ؟ وَفِي أَيِّ يَوْمٍ مَاتَ؟ وَمَنْ غَسَلَهُ؟ وَأَيْنَ غَسَلَهُ؟ وَمَنْ كَفَنَهُ؟ وَبِمَا كَفَنْتُمُوهُ؟ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ؟ وَمَنْ نَزَلَ قَبْرَهُ؟ فَلَمَّا سَأَلَهُ عَنْ جَمِيعِ مَا يَرِيدُ كَبَّرَ عَلَيَّ (ع) وَكَبَّرَ

(١) الفروع ٥، كتاب القضاء و... باب النوادر، ح ٧ بتفاوت وقد أخرجه عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله (ع). وبنفس السند أخرجه بتفاوت أيضاً في التهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات... ح ٥٧ والحد الذي أمر به هنا هو حد القذف بالزنا.

الناس معه، فارتاب أولئك الباقون ولم يشكوا أن صاحبهم قد أقر عليهم وعلى نفسه، فأمر أن يغطى رأسه وأن ينطلقوا به إلى الحبس، ثم دعا بآخر فأجلسه بين يديه وكشف عن وجهه، ثم قال: كلاً، زعمت أنني لا أعلم ما صنعتكم، فقال: يا أمير المؤمنين ما أنا إلا واحد من القوم ولقد كنت كارهاً لقتله فأقر، ثم دعا بواحد بعد واحد فكلهم يقر بالقتل وأخذ المال، ثم ردّ الذي كان أمر به إلى السجن فأقر أيضاً فألزمهم المال والدم، فقال شريح: يا أمير المؤمنين وكيف كان حكم داود؟ فقال (ع): إن داود النبي (ع) مرّ بغلثة يلعبون وينادون بعضهم بعضاً مات الدين، فدعا منهم غلاماً فقال: يا غلام ما اسمك؟ قال: اسمي مات الدين، فقال له داود (ع): من سماك بهذا الاسم؟ قال: أمي، فانطلق إلى أمه فقال: يا امرأة ما اسم ابنك هذا؟ قالت: مات الدين، فقال لها: ومن سماه بهذا الاسم؟ قالت: أبوه، قال: وكيف كان ذلك؟ قالت: إن أباه خرج في سفر له ومعه قوم وهذا الصبي حمل في بطني فانصرف القوم ولم ينصرف زوجي فسألته عن فقالوا: مات، قلت: أين ما ترك؟ قالوا: لم يخلف مالاً. فقلت: أوصاكم بوصية؟ قالوا: نعم زعم أنك حبلي فما ولدت من ولد ذكر أو أنثى فسميه مات الدين فسميته (مات الدين خ ل). فقال: أتعرفين القوم الذين كانوا خرجوا مع زوجك؟ قالت: نعم، قال: أأحياء هم أم أموات؟ قالت: بل أحياء، قال: فانطلق بنا إليهم ثم مضى معها فاستخرجهم من منازلهم فحكم بينهم بهذا الحكم فثبت عليهم المال والدم، ثم قال للمرأة: سمي ابنك هذا: عاش الدين، ثم إن الفتى والقوم اختلفوا في مال أبي الفتى كم كان فأخذ علي (ع) خاتمه وجمع خواتيم عدة، ثم قال: أجيلوا هذ السهام فأيكّم أخرج خاتمي فهو الصادق في دعواه لأنه سهم الله عز وجل وهو سهم لا يخيب^(١).

٤١ ١٢ - وقضى علي (ع) في امرأة أنه فقالت: إن زوجي وقع على جاريتي بغير إذني. فقال للرجل: ما تقول؟ فقال: ما وقعت عليها إلا بإذنها، فقال علي (ع): إن كنت صادقة رجمنه وإن كنت كاذبة ضربناك حداً وأقيمت الصلاة، فقام علي (ع) يصلي، ففكرت المرأة في نفسها فلم تر لها في رجم زوجها فرجاً ولا في ضربها الحد فخرجت ولم تعد، ولم يسأل عنها أمير المؤمنين (ع).

٤٢ ١٣ - وقضى علي (ع) في رجل جاء به رجلان فقالا: إن هذا سرق درعاً، فجعل الرجل يناشده لَمَا نَظَرَ في البينة وجعل يقول: والله لو كان رسول الله (ص) ما قطع يدي أبداً، قال:

(١) التهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات و... ح ٨٢ والفروع ٥، القضاء، باب النوادر، ح ٨ وقد رواه بطريق آخر تحت رقم ٩ من نفس الباب باختصار وتفاوت.

ولم؟ قال: كان يخبره ربي عز وجل أنني بريء فيبرؤني ببراءتي، فلما رأى علي (ع) مناشدته إياه «عاش الشاهدين، وقال لهما: إتقيا الله ولا تقطعا يد الرجل ظلماً، وناشدهما ثم قال: ليقطع أحدكما يده ويمسك الآخر يده»^(١)، فلما تقدما إلى المصطبة ليقطعا يده ضربا الناس حتى اختلطوا فلما اختلطوا أرسلوا الرجل في غمار الناس وفرّا حتى اختلطوا بالناس، فجاء الذي شهدا عليه فقال يا أمير المؤمنين شهد عليّ الرجلان ظلماً فلما ضربا الناس واختلطوا أرسلاني وفرّا ولو كانا صادقين لما فرّا ولم يرسلاني، فقال علي (ع): من يدّني على هذين الشاهدين أنكلهما؟^(٢).

١٣ - باب الحجر والإفلاس

٤٣ ١ - روى الأصمعي بن نباتة عن أمير المؤمنين (ع): أنه قضى أن يحجر على الغلام المفسد حتى يعقل، وقضى علي (ع) في الذين أنه يحبس صاحبه فإذا تبين إفلاسه والحاجة فيخلّي سبيله حتى يستفيد مالاً، وقضى علي (ع) في الرجل يلتوي على غرمائه أنه يحبس ثم يأمر به فيقسم ماله بين غرمائه بالحصص فإن أبى باعه فقسمه بينهم^(٣).

٤٤ ٢ - وسأل أبو أيوب الخزّاز أبا عبد الله (ع): عن الرجل يحيل الرجل بالمال أيرجع عليه؟ قال: لا يرجع عليه أبداً إلا أن يكون قد أفلس قبل ذلك^(٤).

١٤ - باب الشفاعات في الأحكام

٤٥ ١ - روى السكوني بإسناده قال: قال أمير المؤمنين (ع): لا يشفعن أحدكم في حد إذا بلغ

(١) أي أمر (ع) أحد المدعين بأن يمسك يد المدعى عليه وأمر الآخر بأن يتولى عملية القطع.
(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨٢. والفروع ٥، كتاب الحدود، باب النوادر، ح ٢٣. وغمار الناس: جمعهم الكثيف المكتظ.

(٣) التهذيب ٦، كتاب القضايا والأحكام، باب في كيفية الحكم والقضاء، ح ١٩. بتفاوت. والالتواء: هنا المَظْل والتسوية في الدين. والاستبصار ٣، كتاب الديون، ٤ - باب أنه لا تباع الدار ولا... ح ٤ وقد روى ذيل الحديث بتفاوت، من قوله: وقضى علي (ع). وكذلك روي ذيل الحديث في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب إذا التوى الذي عليه... ح ١. ولا بد من حمل ذيل الحديث على أنه (ع) باع مال المدين باستثناء دار سكناه أو ما زاد على ما يحتاجه للسكنى منها لأنها لا تباع في الدين.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٠. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الكفالة والحوالة، ح ٤ بسند آخر.

الإمام فإنه لا يملكه فيما يشفع فيه، وما لم يبلغ الإمام فإنه يملكه فاشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم، واشفع فيما لم يبلغ الإمام في غير الحد مع رجوع المشفوع له، ولا تشفع في حق امرئ مسلم أو غيره إلا بإذنه^(١).

١٥ - باب

الحبس بتوجه الأحكام

٤٦ ١ - روى صفوان بن مهران، عن عمرو بن السمط، عن علي بن الحسين (ع) في الرجل يقع على أخته قال: يضرب ضربة بالسيف بلغت منه ما بلغت فإن عاش خلّد في الحبس حتى يموت^(٢).

٤٧ ٢ - وروى السكوني بإسناده أن أمير المؤمنين (ع) قال في رجل أمر عبده إن يقتل رجلاً فقتله، قال: هل عبد الرجل إلا كسوطه وسيفه، فقتل السيد واستودع العبد السجن^(٣).

٤٨ ٣ - ورفع ثلاثة نفر إلى علي (ع)، أما واحد منهم أمسك رجلاً وأقبل الآخر فقتله والثالث في الرؤية يراهم، ف قضى علي (ع) في الذي في الرؤية أن تسمل عيناه، وقضى في الذي أمسك أن يحبس حتى يموت كما أمسكه، وقضى في الذي قتل أن يقتل^(٤).

٤٩ ٤ - وفي رواية حمّاد، عن حريز، أن أبا عبد الله (ع) قال: لا يخلّد في السجن إلا ثلاثة:

(١) الفروع ٥، الحدود، باب أنه لا يشفع في حد، ح ٣، والتهذيب ١٠، الحدود، ١٠ - باب من الزيادات، ح ١٢.

(٢) روي في التهذيب ١٠، كتاب الحدود، ١ - باب حدود الزنا، ح ٧٠ عن محمد بن عبد الله بن مهران عن ذكره عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل وقع على أخته قال: يضرب ضربة بالسيف، قال: قلت فإنه يخلص؟ قال يحبس أبداً حتى يموت. ورواه في الفروع ٥، الحدود باب من زنى بذات محرم، ح ٣. والاستبصار ٤، ١١٩ - باب من زنى بذات محرم ح ٥. وهذا الحكم وهو قتل الزاني بذات محرم مطلقاً بالسيف من دون رجم ولا جلد محصناً كان أو غيره هو المشهور بين فقهاءنا. عملاً بالأظهر من الدليلين.

(٣) الفروع ٥، اللديات، باب الرجل يأمر رجلاً بقتل رجل، ح ٣. والتهذيب ١٠، كتاب الحدود، ١٧ - باب الاثنين إذا قتلا واحداً... ح ١٣ بتفاوت يسير. والاستبصار ٤، ١٦٨ - باب من أمر غيره بقتل... ح ٣ بتفاوت يسير. وقد حمل الشيخ (ره) هذا الخبر وأمثاله على «من يتعود أمر عبيده بقتل الناس ويلجئهم إلى ذلك ويكرههم عليه، فإن من هذه صورته وجب عليه القتل لأنه مفسد في الأرض» والسبب فيما ذهب إليه (ره) من حمله هذا أن النصوص دلّت على أن المباشر للقتل يقتل كما هو ظاهر قوله تعالى: النفس بالنفس، فما دل على خلاف ذلك لا بد من تأويله.

(٤) التهذيب ١٠، الحدود، نفس الباب، ح ١٠ بتفاوت يسير. والفروع ٥، باب الرجل يمسك الرجل فيقتله آخر، ح ٤. وتُسَمَل عيناه: أي تُفَقَّد بحديدة محمّاة.

الذي يمسك على الموت يحفظه حتى يقتل، والمرأة المرتدة عن الإسلام، والسارق بعد قطع اليد والرجل^(١).

٥٠ - وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: على الإمام أن يخرج المحبسين في الدين يوم الجمعة إلى الجمعة ويوم العيد إلى العيد فيرسل معهم فإذا قضوا الصلاة والعيد ردهم إلى السجن^(٢).

٥١ - وفي رواية أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن علي (ع) أنه قال: يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء، والجهال من الأطباء، والمفاليس من الأكرياء، وقال علي (ع): حبس الإمام بعد الحد ظلم^(٣).

١٦ - باب الصلح

٥٢ - ١ - قال رسول الله (ص): «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً»^(٤).

٥٣ - ٢ - وروى العلا^(٥) عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: في رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه ولا يدري كل واحد منهما كم له عند صاحبه فقال كل واحد منهما لصاحبه: لك ما عندك ولي ما عندي؟ فقال: لا بأس بذلك إذا تراضيا وطابت أنفسهما^(٦).

(١) الاستبصار ٤، ١٤٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ١١ والتهذيب ١٠، كتاب الحدود، ٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ٢٩. والفروع ٥، الحدود، باب النواذر ح ٤٥. وفيه: الذي يمثل. يحتمل أنه من المثلة ويحتمل أنه تصحيف لما في التهذيبين والفقيه من كلمة (يمسك) والله العالم. والسارق بعد قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى دون الإبهام والراحة في المرة الأولى تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم، فإن سرق ثلاثة حبس دائماً. ثم لو سرق وهو في السجن قتل. وهذا مما حكم به فقهاؤنا (ره) كما أجمعوا على أن المرأة المرتدة - ولو عن فطرة - لا تقتل بل تحبس دائماً وتضرب أوقات الصلوات.

(٢) التهذيب ٦، كتاب القضايا والأحكام، ٩٢ - باب من الزيادات... ح ٨٤ وأخرجه عن عبد الله بن سبابة عن الصادق (ع).

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨٥.

(٤) التهذيب ٦، القضايا والأحكام، ٨٩ - باب كيفية الحكم و... ح ٤ وأخرج صدر الحديث فقط وكذلك فعل في الفروع ٥، كتاب القضاء، باب أن البينة على المدعي و... ح ١.

(٥) هو ابن رزين.

(٦) التهذيب ٦، كتاب الديون، ٨٣ - باب الصلح بين الناس، ح ١ والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الصلح، ح ٢. وأخرجه عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع). وقوله: لك ما عندك يحتمل أنه بنحو الصلح وهو جائز في الأكثر والأقل، أو بنحو الإبراء.

٥٤ ٣ - وروى علي بن أبي حمزة قال: قلت لأبي الحسن (ع): رجل يهودي أو نصراني كانت له عندي أربعة آلاف درهم فمات، ألي أن أصالح ورثته ولا أعلمهم كم كان؟ قال: لا يجوز حتى تخبرهم^(١).

٥٥ ٤ - وروى أبان عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع): في الرجل يكون عليه دين إلى أجل مسمى فيأتيه غريمه ويقول له: إنقذ لي من الذي لي كذا وكذا وأضع لك بقيته، أو يقول: إنقذ لي بعضاً وأمد لك في الأجل فيما بقي؟ فقال: لا أرى به بأساً ما لم يزد على رأس ماله شيئاً يقول الله عز وجل^(٢): ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(٣).

٥٦ ٥ - وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يعطى أفضة من حنطة معلومة يطحنون بالدرهم، فلما فرغ الطحان من طحنه نقده الدراهم وقفيزاً منه وهو شيء قد اصطلمحوا عليه فيما بينهم؟ قال: لا بأس به وإن لم يكن ساعره على ذلك^(٤).

٥٧ ٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن العلا، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: إني كنت عند قاضٍ من قضاة المدينة فأتاه رجلان فقال أحدهما: إني اكرتت من هذا دابة ليلغني عليها من كذا وكذا إلى كذا وكذا فلم يلبغني الموضع فقال القاضي لصاحب الدابة بلّغته إلى الموضع؟ قال: لا قد أعيت دابتي فلم تبلغ فقال له القاضي: ليس لك كراء إذا لم تبلغه إلى الموضع الذي اكرتت دابتك إليه، قال (ع): فدعوتهما إليّ فقلت للذي اكرتت ليس لك يا عبد الله أن تذهب بكراء دابة الرجل كله وقلت للآخر: يا عبد الله ليس لك أن تأخذ كراء دابتك كله ولكن انظر قدر ما بقي من الموضع وقدر ما ركبته فاصطلمحها عليه، ففعلاً^(٥).

٥٨ ٧ - وروى منصور بن يونس عن محمد الحلبي قال: كنت قاعداً عند قاضٍ وعنده أبو جعفر (ع) جالس فأتاه رجلان فقال أحدهما: إني تكاريت إبل هذا الرجل ليحمل لي متاعاً إلى

(١) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الصلح، ح ٦. والتهذيب ٦، كتاب الديون، نفس الباب، ح ٣.

(٢) البقرة/ ٢٧٩.

(٣) التهذيب ٦، نفس الكتاب والباب، ح ٦. الفروع ٣ نفس الكتاب والباب، ح ٤ وأخرجه عن حماد، عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) ويحتمل أن النهي عن مصالحتهم على الأقل من دون إخبارهم بالمبلغ إنما كان لأن اليهودي أو النصراني كان قد اتتمنه على هذا المال وجعله ودعة عنده، والأمانة يجب أداؤها إلى صاحبها ومن هي له ولا تجوز الخيانة فيها بأي حال.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩. بتفاوت يسير.

(٥) التهذيب ٧، التجارات، ٢٠ - باب الإجازات، ح ٢٣ بتفاوت. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرجل يكرتري الدابة فيجاوز بها... ح ٤ بتفاوت أيضاً.

بعض المعادن فاشتربت أن يدخلني المعدن يوم كذا وكذا لأن بها سوقاً أتخوف أن يفوتني فإن احتبست عن ذلك حططت من الكراء عن كل يوم احتبسته كذا وكذا وإنه حبسني عن ذلك الوقت كذا وكذا يوماً فقال القاضي: هذا شرط فاسد وفه كراه، فلما قام الرجل أقبل إلي أبو جعفر (ع) وقال: شرطه هذا جائز ما لم يحط بجميع كراه^(١).

٥٩ ٨ - وفي رواية عبد الله بن المغيرة، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله (ع): في رجلين كان معهما درهمان فقال أحدهما: الدرهمان لي، وقال الآخر: هما بيني وبينك. فقال: أما الذي قال: هما بيني وبينك، فقد أقر بأن أحد الدرهمين ليس له وأنه لصاحبه ويقسم الآخر بينهما^(٢).

٦٠ ٩ - وروى عبد الله بن مسكان عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين كان لهما مال منه بأيديهما ومنه متفرق عنهما، فاقسما بالسوية ما كان في أيديهما وما كان غائباً، فهلك نصيب أحدهما مما كان عنه غائباً واستوفى الآخر أيرد على صاحبه؟ قال: نعم ما يذهب ماله^(٣).

٦١ ١٠ - وفي رواية ابن فضال، عن أبي جميلة، عن سماك بن حرب، عن ابن طرفة أن رجلين ادعيا بغيراً فأقام كل واحد منهما بينة فجعله علي (ع) بينهما^(٤).

٦٢ ١١ - وفي رواية الحسين بن أبي الغلاء، عن إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبد الله (ع): في الرجل يبضعه الرجل ثلاثين درهماً في ثوب، وآخر عشرين درهماً في ثوب، فبعث الثوبين ولم يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه؟ قال: يباع الثوبان فيعطى صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس الثمن، والآخر خمسي الثمن، قال فقلت: فإن صاحب العشرين قال لصاحب الثلاثين: اختر أيهما شئت؟ قال: قد أنصفه^(٥).

(١) التهذيب ٧، نفس الكتاب والباب، ح ٢٢، والفروع ٣، نفس الكتاب والباب، ح ٥.

(٢) التهذيب ٦، كتاب القضايا والأحكام، ٩٢ - باب من الزيادات...، ح ١٦.

(٣) التهذيب ٦، ٨٣ - باب الصلح بين الناس، ح ٨ وقوله: واستوفى الآخر: أي استوفى الرجل الآخر ما كان قد فز له بالقسمة من المال الذي كان غائباً.

(٤) التهذيب ٦، ٩٠ - باب البيتين يتقابلان...، ح ٥ بتفاوت يسير، وابن طرفة اسمه تميم. والاستبصار ٣، كتاب القضايا والأحكام، ٢٢ - باب البيتين إذا تقابلتا، ح ٥. والفروع ٥، باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد...، ح ٥. بتفاوت يسير.

(٥) التهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات في القضايا والأحكام، ح ٥٤. والفروع ٥، كتاب القضاء...، باب النوادر، ح ٢.

٦٣ ١٢ - وفي رواية السكوني، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): في رجل استودع رجلاً دينارين واستودعه آخر ديناراً فضاع دينار منهما؟ فقال: يعطى صاحب الدينارين ديناراً، ويقتسمان الدينار الباقي بينهما نصفين^(١).

٦٤ ١٣ - وروي عن صباح المزني رفعه قال: جاء رجلان إلى أمير المؤمنين (ع) قال أحدهما: يا أمير المؤمنين إن هذا غاداني فجئت أنا بثلاثة أرغفة وجاء هو بخمسة أرغفة فتغدينا، ومروا بنا رجل فدعونا إلى الغداء فجاء فتغدى معنا فلما فرغنا وهب لنا ثمانية دراهم ومضى. فقلت: يا هذا قاسمني فقال: لا أفعل إلا على قدر الحصص من الخبز، قال: إذهباً فاصطلحنا قال: يا أمير المؤمنين إنه يأبى أن يعطيني إلا ثلاثة دراهم ويأخذ هو خمسة دراهم فاحملنا على القضاء. قال فقال له: يا عبد الله أتعلم أن ثلاثة أرغفة تسعة أثلاث؟ قال: نعم، قال: وتعلم أن خمسة أرغفة خمسة عشر ثلثاً؟ قال: نعم. قال: فأكلت أنت من تسعة أثلاث ثمانية وبقي لك واحد، وأكل هذا من خمسة عشر ثمانية وبقي له سبعة، وأكل الضيف من خبز هذا سبعة أثلاث ومن خبزك هذا الثلث الذي بقي من خبزك، فأصاب كل واحد منكم ثمانية أثلاث، فلهذا سبعة دراهم بدل كل ثلث درهم، ولك أنت لثلثك درهم، فخذ أنت درهماً واعط هذا سبعة دراهم^(٢).

١٧ - باب العدالة

٦٥ ١ - روي عن عبد الله بن أبي يعفور قال قلت لأبي عبد الله (ع): بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم؟ فقال: أن تعرفوه بالستر والعفاف وكف البطن والفرج واليد واللسان، وتعرف باجتناّب الكبائر التي أوعده الله عز وجل عليها النار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك، والدلالة على ذلك كله أن يكون ساتراً لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه وتفتيش ما وراء ذلك، ويجب عليهم تزكيتهم وإظهار عدالته في الناس، ويكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهن وحفظ مواعيتهن بحضور جماعة من المسلمين وأن لا يتخلف عن

(١) التهذيب ٦، ٨٣ - باب الصلح بين الناس، ح ١٤.

(٢) التهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات في القضايا والأحكام، ح ١٢ بسند مختلف وألفاظ مختلفة. وكذا في الفروع ٥، كتاب القضاء والأحكام، باب النوادر، ح ١٠.

جماعتهم في مصلاهم إلا من علة، فإذا كان كذلك لازماً لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيراً مواظباً على الصلوات متعاهداً لأوقاتها في مصلاه فإن ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين، وذلك أن الصلاة ستر، وكفارة للذنوب، وليس يمكن الشهادة على الرجل بأنه يصلي إذا كان لا يحضر مصلاه ويتعاهد جماعة المسلمين، وإنما جعل الجماعة والاجتماع إلى الصلاة لكي يعرف من يصلي ممن لا يصلي، ومن يحفظ مواقيت الصلوات ممن يضيع، ولولا ذلك لم يمكن أحد أن يشهد على آخر بصلاح، لأن من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين، فإن رسول الله (ص) هم بأن يحرق قوماً في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين، وقد كان منهم من يصلي في بيته فلم يقبل منه ذلك، وكيف تقبل شهادة أو عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز وجل ومن رسوله (ص) فيه الحرق في جوف بيته بالنار، وقد كان يقول رسول الله (ص): «لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علة»^(١).

١٨ - باب

من يجب ردّ شهادته ومن يجب قبول شهادته

٦٦ ١ - روي عن عبد الله بن علي الحلبي قال: سئل أبو عبد الله (ع) عما يُرد من الشهود؟

(١) الاستبصار ٣، الشهادات، ٩ - باب العدالة المعبرة في الشهادة، ح ١ بتفاوت وزيادة، وكذلك في التهذيب ٦، ٩١ - باب البيّنات، ح ١. ولكن، ما هو موضوع العدالة عند فقهاءنا وما هو مرادهم منها؟ العدالة في اللغة: الاستواء، وقد حكى ذلك عن ظاهر المبسوط والتحرير، أو أنها الاستقامة كما هو محكي جامع المقاصد وغيره. ويمكن رجوعهما إلى معنى واحد ولعله لذلك عبر الشهيد الثاني (ره) وكذلك سيد المدارك (ره) عن العدالة بأنها الاستواء والاستقامة. وأما المراد من لفظ العدالة الوارد في كلامهم (ره) ففيه أقوال: الأول: إنها كيفية نفسانية باعثة على ملازمة التقوى مع المروة. الثاني: إنها عبارة عن مجرد ترك المعاصي أو خصوص الكبار، وهو ما قد يظهر من سرائر ابن إدريس حيث ورد فيه أن العدل هو الذي لا يخل بواجب ولا يرتكب قبيحاً. الثالث: ما ذهب إليه بعض فقهاءنا من أن العدالة هي الاجتناب عن الكبائر وعن عدم الإصرار على الصغائر وقد حكى أن هذا القول في معنى العدالة هو المشهور عندنا، ولم يفرقوا بين أن يكون هذا الاجتناب أو عدم الإصرار عن ملكة أو لا.

الرابع: هو نفس الثالث بشرط أن يكون عن ملكة لا اتفاقاً. الخامس: أن العدالة عبارة عن الإسلام مع عدم ظهور الفسق وقد ادعى الشيخ الطوسي (ره) الإجماع على هذا المعنى للعدالة في كتابه الخلاف. السادس: أن العدالة عبارة عن حسن الظاهر، ويمكن أن يُدعى بأن القولين الآخرين هما أقرب إلى كون مضمونهما وهو الإسلام وحسن الظاهر إنما هما طريقان إلى العدالة وليسوا قولين في معناها ومدلولها.

فقال: الظنين والمتهم والخصم، قال قلت: فالفاسق والخائن، قال: هذا يدخل في الظنين^(١).

٦٧ ٢ - وفي حديث آخر قال: لا يجوز شهادة المريب والخصم ودافع مغرم أو أجير أو شريك أو متهم أو تابع، ولا يقبل شهادة شارب الخمر، ولا شهادة اللاعب بالشطرنج والنرد ولا شهادة المقامر.

٦٨ ٣ - وروي عن علي بن أسباط عن محمد بن الصلت قال: سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن رفقة كانوا في طريق فقطع عليهم الطريق فأخذ اللصوص فشهد بعضهم لبعض فقال: لا تقبل شهادتهم إلا بالإقرار من اللصوص أو شهادة من غيرهم عليهم^(٢).

٦٩ ٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: تجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم^(٣). قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - يعني لغير سيده.

٧٠ ٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمار بن مروان قال: سألت أبا عبد الله (ع)، أو قال: سأله بعض أصحابه: عن الرجل يشهد لأبيه، أو الأخ لأخيه، أو الرجل لامرأته؟ قال: لا بأس بذلك إذا كان خيراً تقبل شهادته لأبيه والأب لابنه والأخ لأخيه^(٤).

٧١ ٦ - وفي خبر آخر: أنه لا تقبل شهادة الولد على والده.

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣. وقد رواه عن شعيب عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (ع) . . . والظنين: هو الحقير، والقليل، ومن كثر سوء ظنه بالناس، أو كثر سوء ظن الناس به بحيث أصبح مردوئاً متهماً فيما يقول أو يفعل. والفروع ٥ كتاب الشهادات، باب ما يرد من الشهود، ح ٣. وفيه عن صفوان عن شعيب عن أبي بصير عن الصادق (ع).

(٢) التهذيب ٦، ٩١ - باب البيئات، ح ٣٠. والفروع ٥، الشهادات، باب شهادة الشريك والأجير و . . . ح ٢. (٣) الاستبصار ٣، الشهادات، ١١ - باب شهادة المملوك، ح ٤. ولا بد من تقييد قبول شهادة المملوك بما إذا كان عدلاً. وقد اختلف فقهاؤنا (رض) في قبول شهادة المملوك على أقوال، قال المحقق في الشرائع ١٣١/٤: «الثانية: قيل: لا تقبل شهادة المملوك أصلاً، وقيل: تقبل مطلقاً، وقيل: تقبل إلا على مولاه، ومنهم من عكس، والأشهر القبول إلا على المولى . . . الخ». وسبب اختلافهم هذا على أقوال اختلاف الروايات الواردة. وروى هذا الحديث أيضاً في التهذيب ٦، ٩١ - باب البيئات، ح ٤١.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣٦. والفروع ٥، باب شهادة الوالد للولد و . . . ح ٤. قال المحقق في الشرائع ١٣٠/٤: «الثالثة: النسب وإن قرب لا يمنع قبول الشهادة كالأب لولده وعليه والولد لوالده، والأخ لأخيه وعليه، وفي قبول شهادة الولد على والده خلاف والمنع أظهر، سواء شهد بمال أو بحق متعلق بيده كالقصاص والحد . . .».

٧٢ ٧ - وروى الحسن بن زيد نحواً مما ذكره عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: أتني عمر بن الخطاب بقدامة بن مظعون قد شرب الخمر، فشهد عليه رجلان أحدهما خصمي وهو عمرو التميمي، والآخر المعلّى بن الجارود فشهد أحدهما أنه رآه يشرب وشهد الآخر أنه رآه يقي الخمر، فأرسل عمر إلى أناس من أصحاب رسول الله (ص) فيهم علي بن أبي طالب (ع) فقال لعلّي (ع) ما تقول يا أبا الحسن؟ فإنك الذي قال رسول الله (ص): «أعلم هذه الأمة وأقضاهما بالحق»، فإن هذين قد اختلفا في شهادتهما، فقال علي (ع): ما اختلفا في شهادتهما، وما قاءها حتى شربها، فقال: هل تجوز شهادة الخصمي؟ فقال (ع): ما ذهاب أنثيه إلا كذهاب بعض أعضائه^(١).

٧٣ ٨ - وروى إسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (ع) قال: لا تقبل شهادة ذي شحنة أو ذي مخزية في الدين^(٢).

٧٤ ٩ - وقال النبي (ص): «من شهد عندنا بشهادة ثم غير أخذنا بالأولى وطرحنا الأخرى»^(٣).

٧٥ ١٠ - وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: لا تصلي خلف من يبغي على الأذان والصلاة بالناس أجراً ولا تقبل شهادته^(٤).

٧٦ ١١ - وروى العلاء بن سيّابة، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تقبل شهادة صاحب الرد والأربعة عشر وصاحب الشاهين، يقول: لا والله وبلى والله مات والله شاهه، وقتل والله شاهه، والله تعالى ذكره شاهه ما مات ولا قتل^(٥).

٧٧ ١٢ - وروى سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا بأس بشهادة الضيف

(١) التهذيب ٦، ٩١ - باب البيّنات، ح ١٧٧ بتفاوت وفيه: ما ذهاب لحيته. بدل: ما ذهاب أنثيه وليعلم ان هنالك تلازماً بين الخصاء وبين عدم الإنبات على اللحية. ورواه في الفروع ٥، الشهادات باب النوادر، ح ٢. وفيهما عن الحسين بن زيد بدل: الحسن بن زيد.

(٢) قال في القاموس: خزي خزيّاً، وقع في بلية وشهرة فذل بذلك. والمقصوبه هنا من أقيم عليه حد من حدود الله قيل أن يتوب، أو ولد الزنا، أو الفاسق.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٨٠. وفيه: أخذناه بالأول. أي بكلامه الوارد أولاً.

(٤) الفروع ٥، الشهادات، باب ما يرد من الشهود، ح ١١ بسند مختلف. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١١ كذلك بسند مختلف.

(٥) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩، والفروع ٥، نفس الباب، ح ٩. وصاحب الشاهين: هو صاحب الشطرنج كما ورد تفسيره في بعض الروايات.

إذا كان عفيفاً صائناً، قال: ويكره شهادة الأجير لصاحبه ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس بها له عند مفارقتها^(١).

٧٨ ١٣ - وروى فضالة عن أبان قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن شريكين شهد أحدهما لصاحبه؟ قال: تجوز شهادته إلا في شيء له فيه نصيب^(٢).

٧٩ ١٤ - وروي عن طلحة بن زيد، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (ع) قال: شهادة الصبيان جائزة^(٣) بينهم ما لم يتفرقوا أو يرجعوا إلى أهلهم.

٨٠ ١٥ - وروى إسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عن علي (ع): أن شهادة الصبيان إذا شهدوا وهم صغار جازت إذا كبروا ما لم ينسوها^(٤)، وكذلك اليهود والنصارى^(٥) إذا أسلموا جازت شهادتهم، والعبد إذا شهد على شهادة ثم أعتق جازت شهادته إذا لم يردها الحاكم قبل أن يعتق، وقال (ع): إن أعتق العبد لموضع الشهادة لم تجز شهادته^(٦).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - أما قوله (ع): إذا لم يردها الحاكم قبل أن يعتق فإنه يعني به أن يردها لفسق ظاهر أو حال يجرح عدالته لا لأنه عبد، لأن شهادة العبد جائزة وأول من ردّ شهادة المملوك عمر، وأما قوله (ع): إن أعتق العبد لموضع الشهادة لم تجز شهادته كأنه يعني

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨١. والاستبصار ٣، ١٥ - باب شهادة الأجير، ح ٣. وفيهما: (بعد مفارقتها) بدل (عند مفارقتها). قال المحقق (ره) في الشرائع ٤/ ١٣٠: والخامسة: تقبل شهادة الأجير والضيف وإن كان لهما ميل إلى المشهود له، لكن يرفع التهمة تمسكهما بالأمانة.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٨. والاستبصار ٣، ١٠ - باب شهادة الشريك، ح ٣. وقد وقع الاختلاف بين فقهاءنا رضوان الله عليهم حول قبول شهادة الصبي على قولين، عدم القبول مطلقاً ما لم يبلغ، والقبول إذا بلغ عشرين سنين ولكن هذا القول الثاني متروك من قبل الأصحاب كما صرح بذلك المحقق (ره) في الشرائع ٤/ ١٢٥. وأما فيما يتعلق بالجراح والقصاص، فقد ذهب الشيخ الطوسي (ره) إلى القول بقبول شهادتهم فيها ما لم يتفرقوا بين وقت شهودهم للفعل وأدائهم للشهادة كما نص عليه في النهاية، ولكنه (ره) اقتصر في الخلاف على قبولها منهم بذاك الشرط في الجراح فقط دون القصاص، وقد رجح هذا الرأي المحقق (ره) وغيره من الفقهاء.

(٤) إلى هنا مروى في التهذيب ٦، ٩١ - باب البيئات، ح ٥٣ والفروع ٥، الشهادات، باب شهادة الصبيان، ح ٥. (٥) الفروع ٥، الشهادات، باب شهادة أهل الملل، ح ٣.

(٦) وروي الحديث كله في التهذيب ٦، نفس الباب ح ٤٨ وأخرجه عن إسماعيل بن أبي زياد. وروي ما يتعلق منه بشهادة العبد في الاستبصار ٣، ١١ - باب شهادة المملوك، ح ١١. ووجه قوله (ع) بالنسبة إلى شهادة المملوك: قبل أن يردها الحاكم، هو حمله على أنه إذا لم يردها لفسق أو شبهه مما يقدح في قبول الشهادة لا أنه يردها لعلو العبودية. وقوله (ع) إن أعتق العبد لموضع الشهادة، أي إذا كان الدافع لإعتاق سيده له هو أن يشهد له فقط وعندئذ ترد شهادته لأنه متهم فيها.

إذا كان شاهداً لسيده، فأما إذا كان شاهداً لغير سيده جازت شهادته عبداً كان أو معتقاً إذا كان عدلاً.

٨١ ١٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: تجوز شهادة المملوك من أهل القبلة على أهل الكتاب (١).

٨٢ ١٧ - وروى محمد بن أبي عمير، عن العلا بن سيابة، عن أبي عبد الله (ع) قال: قال أبو جعفر (ع): لا تقبل شهادة سابق الحاج، إنه قتل راحلته وأفنى زاده وأتعب نفسه واستخف بصلاته، قيل: فالمكاري والجمال والملاح؟ فقال: وما بأس بهم تقبل شهادتهم إذا كانوا صلحاء (٢).

٨٣ ١٨ - وروى عن عبد الله بن المغيرة قال قلت للرضا (ع): رجل طلق امرأته وأشهد شاهدين ناصبيين؟ قال: كل من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته (٣).

٨٤ ١٩ - وروى عن عبيد الله بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع) هل تجوز شهادة أهل الذمة على غير أهل ملتهم؟ قال: نعم إن لم يوجد من أهل ملتهم جازت شهادة غيرهم إنه لا يصلح ذهاب حق أحد (٤).

٨٥ ٢٠ - وروى الحسن بن علي الوشا عن أحمد بن عمر قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿ذُوا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ (٥) قال: اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من أهل الكتاب فإن لم تجد من أهل الكتاب فمن المجوس لأن رسول الله (ص) قال: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب، وذلك إذا مات الرجل بأرض غربة فلم يجد مسلمين يشهدهما فرجلان من أهل الكتاب».

٨٦ ٢١ - وروى حماد عن الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: في المكاتب كان الناس مدة لا يشترطون إن عجز فهو رد في الرق فهم اليوم يشترطون، والمسلمون عند

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٤٣ بزيادة في آخره. والاستبصار ٣، ١١ - باب شهادة المملوك، ح ٦ كذلك بزيادة في آخره.

(٢) الفروع ٥، الشهادات، باب ما يرد من الشهود، ح ١٠ والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٠.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٨٨.

(٤) التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيئات، ح ٥٩ والفروع ٥، الشهادات، باب شهادة أهل الملل، ح ٧. وقد أخرجه معاً عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر (ع).

(٥) المائدة / ١٠٦.

شروطهم، ويجلد في الحد على قدر ما أعتق منه، قلت: أرأيت إن أعتق نصفه أتجوز شهادته في الطلاق؟ قال: إن كان معه رجل وامرأة جازت شهادته^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - إنما قال ذلك على جهة التقية، وفي الحقيقة تقبل شهادة المكاتب والرجل معه شاهدين وأدخل المرأة في ذلك لثلاثي يقول المخالفون إنه قبل شهادة قد ردّها إمامهم، وأما شهادة النساء في الطلاق فغير مقبولة على أصلنا.

٨٧ ٢٢ - وروى عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته^(٢).

٨٨ ٢٣ - وروي عن العلاء بن سيابة قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن شهادة من يلعب بالحمام؟ قال: لا بأس إذا كان لا يُعرَف بفسق^(٣)، قلت: فإن من قبلنا يقولون: قال عمر هو شيطان؟ فقال: سبحانه الله أما علمت أن رسول الله (ص) قال: «إن الملائكة لتنفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والريش والنصل فإنها تحضرها الملائكة» وقد سبق رسول الله (ص) أسامة بن زيد وأجرى الخيل^(٤).

٨٩ ٢٤ - وروي عن داود بن الحصين قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: أقيموا الشهادة على الوالدين والولد، ولا تقيموها على الأخ في الدين الضير. قلت: وما الضير؟ قال: إذا تعدى فيه صاحب الحق الذي يدعيه قبله خلاف ما أمر الله عز وجل ورسوله (ص)، ومثل ذلك أن يكون لرجل على آخر دين وهو معسر، وقد قال الله تعالى بأنظاره حتى يُيسر قال ﴿فَنظَرْنَا إِلَى مِيسِرَةٍ﴾^(٥) ويسألك أن تقيم الشهادة وأنت تعرفه بالعسر، فلا يحل لك أن تقيم الشهادة في حال العسر^(٦).

٩٠ ٢٥ - وروى مسمع كردين، عن أبي عبد الله (ع): في أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجم ثم رجع أحدهم وقال: شككت في شهادتي؟ قال: عليه الدية، قال قلت: فإن قال:

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٤٤. والاستبصار ٣، ١١ - باب شهادة المملوك، ح ٧، وقد روياً معاً ذيل الحديث فقط. وقد حمّله الشيخ (ره) - باعتبار إدخال النساء معه في الشهادة على الطلاق وهو غير تام عندنا - على التقية لكونه موافقاً لمذهب أبناء العامة - وإلا فشهادة المملوك إذا كان عدلاً في دينه فهي نافذة عندنا.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٨٣ والاستبصار ٣، ٩ - باب العدالة المعتبرة...، ح ٥.

(٣) إلى هنا رواه في التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيئات، ح ١٨٩.

(٤) روي ذيل الحديث بتفاوت في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٩٠.

(٥) البقرة / ٢٨٠.

(٦) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨٠.

شهدت عليه متعمداً؟ قال: يقتل^(١).

٩١ ٢٦ - وروى محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال: كان أمير المؤمنين (ع) يقول: لا آخذ بقول عراف^(٢) ولا قائف^(٣) ولا لص ولا أقبل شهادة الفاسق إلا على نفسه.

٩٢ ٢٧ - وروى سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله (ع) قال قال له رجل: أرايت إذا رأيت شيئاً في يدي رجل أيجوز لي أن أشهد أنه له؟ فقال: نعم، قلت: فلعله لغيره؟ قال: ومن أين جاز لك أن تشتريه ويصير ملكاً لك، ثم تقول بعد الملك هولي، وتحلف عليه، ولا يجوز أن تنسبه إلى من صار ملكه إليك من قبله؟ ثم قال أبو عبد الله (ع) لو لم يجز هذا ما قامت للمسلمين سوق^(٤).

٩٣ ٢٨ - وروى إسماعيل بن مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع): أن أمير المؤمنين (ع) شهد عنده رجل وقد قطعت يده ورجله بشهادة فأجاز شهادته، وقد كان تاب وعُرِفَت توبته^(٥).

٩٤ ٢٩ - وروى صفوان بن يحيى، عن محمد بن فضيل، عن أبي الحسن (ع) قال: سألت عن شهادة النساء هل تجوز في نكاح أو طلاق أو رجم؟ قال: تجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه، وتجوز في النكاح إذا كان معهن رجل، ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم، وتجوز في حد الزنا إذا كان ثلاثة رجال وامرأتان ولا تجوز شهادة رجلين وأربع نسوة^(٦).

٩٥ ٣٠ - وسأل عبيد الله بن علي الحلبي أبا عبد الله (ع) عن شهادة القابلة في الولادة قال: تجوز شهادة الواحدة وشهادة النساء في المنفوس والعذرة^(٧).

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩٦ وقد رواه عن ابن محبوب عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (ع) وكذلك فعل في الفروع ٥، الشهادات، باب من شهد ثم رجع عن شهادته، ح ٤.

(٢) العراف، يطلق على المنجم والكاهن، وقيل هو دون الكاهن.

(٣) القائف، هو الذي يتبع الأثر، أو يلحق بعض الناس ببعض في النسب اعتماداً على فراسته وبعض العلامات الخلقية أو الخلقية في الشخص.

(٤) الفروع ٥، الشهادات، باب، ح ١، التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيئات، ح ١٠٠ بتفاوت يسير فيهما.

(٥) الاستبصار ٣، ٢٠ - باب أن القاذف إذا عرفت توبته... ح ٤. وأخرجه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله (ع)، وينفس السند في الفروع ٥، الشهادات، باب شهادة القاذف والمحدود، ح ٣. وكذلك في التهذيب

٦، نفس الباب، ح ٢٣.

(٦) الاستبصار ٣، ١٧ - باب ما يجوز شهادة النساء فيه... ح ٥ بتفاوت في الترتيب وبعض الألفاظ. وكذلك في

التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١١٠. وكذلك في الفروع ٥، الشهادات، باب ما يجوز من شهادة النساء... ح ٥.

(٧) الفروع ٥، نفس الباب، ضمن ح ٢. وكذا في التهذيب ٦، نفس الباب، ضمن ح ١٢٨. وفي الاستبصار ٣، نفس الباب، ضمن ح ٢٧.

٩٦ ٣١ - وقضى أمير المؤمنين (ع) في غلام شهدت عليه امرأة أنه دفع غلاماً في بئر فقتله، فأجاز شهادة المرأة^(١).

٩٧ ٣٢ - وروى زرارة عن أحدهما (ع) في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا فقالت: أنا بكر، فنظر إليها النساء فوجدوها بكراً. قال: تقبل شهادة النساء^(٢).

٩٨ ٣٣ - وسأل عبد الله بن الحكم أبا عبد الله (ع): عن امرأة شهدت على رجل أنه دفع صبياً في بئر فمات؟ قال: على الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة^(٣).

٩٩ ٣٤ - وروى ابن أبي عمير عن الحسين بن خالد الصيرفي، عن أبي الحسن الماضي (ع) قال: كتبت إليه في رجل مات وله أم ولد وقد جعل لها سيدها شيئاً في حياته ثم مات؟ قال: فكتب (ع): لها ما أتاها به سيدها في حياته معروف ذلك لها يقبل على ذلك شهادة الرجل والمرأة والخدم غير المتهمين.

١٠٠ ٣٥ - وروى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن رسول الله (ص) أجاز شهادة النساء في الدين وليس معهن رجل^(٤).

١٠١ ٣٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل مات وترك امرأة وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعدما وقع إلى الأرض، فشهدت المرأة التي قبّلتها به أنه استهلّ وصاح حين وقع إلى الأرض ثم مات بعد؟ فقال: على الإمام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام^(٥).

(١) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ١٧ زيادة في آخره: بحساب شهادة المرأة. وكذلك في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١١٩. وقد حمل الحديث على أن شهادة المرأة تقبل بلحاظ الدية لا بلحاظ القود. ويستشتم ذلك من قوله (ع) في ذيل هذا الحديث على رواية التهذيبيين: بحساب شهادة المرأة. أو يحمل على القبول لا على نحو الانفراد بل منضمات مع الرجال.

(٢) التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيّنات، ح ١٤٠ وفيه عن أحدهم.

(٣) الاستبصار ٣، ١٧ - باب ما يجوز شهادة النساء...، ح ١٨ والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٢٠.

(٤) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ١. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٠٦.

(٥) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢٤ والفروع ٥، باب ما يجوز من شهادة النساء...، ح ١٢. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٢٥. وقد دل الحديث على أن تمام الحق في الوصية والميراث لا يثبت إلا بأربع نسوة في حال انفرادهن بالشهادة وإن كن ثلاثاً فثلاثة أرباع أو اثنتين فالنصف وهكذا وهذا مما أجمع عليه فقهاؤنا قال في الشرائع ١٣٧/١ «وتقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل وفي ربع الوصية وكل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا يثبت بأقل من أربع».

١٠٢ - ٣٧ - وفي رواية أخرى: إن كانت امرأتين يجوز شهادتهما في نصف الميراث، وإن كن ثلاث نسوة جازت شهادتهن في ثلاثة أرباع الميراث وإن كن أربعاً جازت شهادتهن في الميراث كله.

١٩ - باب

الحكم بشهادة الواحد ويمين المدعي

- ١٠٣ ١ - قضى رسول الله (ص) بشهادة شاهد ويمين المدعي^(١)، وقال (ص): «نزل عليّ جبرئيل (ع) بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق» وحكم به أمير المؤمنين (ع)^(٢) بالعراق.
- ١٠٤ ٢ - وروى الحسن بن محبوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس، فأما ما كان من حقوق الله عز وجل ورؤية الهلال فلا^(٣).

٢٠ - باب

الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعي

- ١٠٥ ١ - روى منصور بن حازم: أن أبا الحسن موسى بن جعفر (ع) قال: إذا شهد لطالب الحق امرأتان ويمينه فهو جائز^(٤).
- ١٠٦ ٢ - وروى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): أن رسول الله (ص) أجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يحلف بالله إن حقه لحق^(٥).

٢١ - باب

إقامة الشهادة بالعلم دون الإشهاد

- ١٠٧ ١ - روى العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر (ع) في الرجل يشهد حساب
-
- (١) روي ذلك في التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيّنات، ح ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠. والظاهر منها أنها خاصة في دعوى الدين فقط. والاستبصار ٣، ١٨ - باب ما تجوز فيه شهادة...، ح ١ وما بعده.
- (٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٥٤.
- (٣) الاستبصار ٣، ١٨ - باب ما تجوز فيه شهادة...، ح ٩ و التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٥١.
- (٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٤٣. والاستبصار ٣، ١٧ - باب ما يجوز شهادة النساء فيه و...، ح ٣٨ والفروع ٥، الشهادات، باب شهادة الواحد ويمين المدعي، ح ٦.
- (٥) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٤٤. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٣٩. والفروع ٥، نفس الباب، ح ٧.

الرجلين ثم يدعى إلى الشهادة؟ قال: إن شاء شهد وإن شاء لم يشهد^(١).

١٠٨ ٢ - وروى ابن فضال، عن أحمد بن يزيد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر الباقر (ع) في الرجل يشهد حساب الرجلين ثم يدعى إلى الشهادة قال: يشهد^(٢).

١٠٩ ٣ - وروى علي بن أحمد بن أشيم قال: سألت أبا الحسن (ع) عن رجل طهرت امرأته من حیضها فقال: فلانة طالق وقوم يسمعون كلامه، ولم يقل لهم اشهدوا أيقع الطلاق عليها؟ قال: نعم هذه شهادة أفترکها معلقة^{(٣)؟}!

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - معنى هذا الخبر الذي جعل الخيار فيه إلى الشاهد بحساب الرجلين، هو إذا كان على ذلك الحق غيره من الشهود، فمتى علم أن صاحب الحق مظلوم ولا يحق حقه إلا بشهادته، وجب عليه إقامتها ولم يحل له كتمانها.

١١٠ ٤ - فقد قال الصادق (ع): العلم شهادة إذا كان صاحبه مظلوماً.

٢٢ - باب

الامتناع من الشهادة وما جاء في إقامتها وتأكيدها وكتمانها

١١١ ١ - روي عن محمد بن الفضيل قال: قال العبد الصالح (ع): لا ينبغي للذي يُدعى إلى شهادة أن يتقاعس عنها^(٤).

١١٢ ٢ - وروى هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل: ﴿ولا يَأبَى الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا﴾^(٥) قال: قبل الشهادة، وفي قوله عز وجل: ﴿ومن يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨٢ بزيادة فيه. والفروع ٥، الشهادة، باب الرجل يسمع الشهادة ولم...، ح ٦ بتفاوت وزيادة أيضاً.

(٢) ويظهر من الحديث وجوب تحمل الشهادة إذا دعي إليها، وهو ما ذكر فقهاؤنا (ره) قال الشهيدان (ره) «ويجب التحمل للشهادة على من له أهلية الشهادة إذا دعي إليها خصوصاً أو عموماً على الكفاية لقوله تعالى: ﴿ولا يَأْبَى الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا﴾ فسرّه الصادق (ع) بالتحمل ويمكن جعله دليلاً عليه وعلى الإقامة فيأثم الجميع لو أخلوا به مع القدرة...».

(٣) التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ٧٢ وقد رواه مضمراً وكذا في الفروع ٧، كتاب الطلاق، باب من طلق وفرق بين الشهود أو...، ح ٢. وقوله: افترک معلقة: مع أنها مطلقة في الواقع، أي إنها في النتيجة حيث لم يطلب زوجها من الشهود الشهادة فإن ذلك يوجب عدم رغبة الأزواج بها مع أنها غير ذات بعل في هذه الحال.

(٤) التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيّنات، ح ١٥٩ أسنده إلى أبي الحسن (ع) وأخرجه بتفاوت. وكذلك سنداً ومتناً في الفروع ٥، الشهادات باب الرجل يدعى إلى الشهادة، ح ٣. والتقاعس التلكؤ والتأخر.

(٥) البقرة/ ٢٨٢.

قلبه ﴿١﴾ قال: بعد الشهادة (٢).

١١٣ ٣ - وروى عثمان بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له: يكون للرجل من إخواني عندي الشهادة ليس كلها تجيزها القضاة عندنا؟ قال: إذا علمت أنها حق فصحتها بكل وجه حتى يصح له حقه (٣).

١١٤ ٤ - وروى جابر عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): «من كتم الشهادة أو شهد بها ليهدر بها دم امرئ مسلم أو ليثوي مال (٤) امرئ مسلم، أتى يوم القيامة ولوجه ظلمة مدّ البصر، وفي وجهه كدوح (٥) تعرفه الخلائق باسمه ونسبه، ومن شهد شهادة حق ليحيي بها مال امرئ مسلم أتى يوم القيامة ولوجه نور مدّ البصر، تعرفه الخلائق باسمه ونسبه»، ثم قال أبو جعفر (ع): ألا ترى أن الله عز وجل يقول (٦): ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ (٧).

١١٥ ٥ - وقال (ع) في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ قال: كافر قلبه.

٢٣ - باب

شهادة الزور وما جاء فيها

١١٦ ١ - روى محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (ع) في شهادة الزور قال: إذا كان الشيء قائماً بعينه ردّ على صاحبه، وإن لم يكن قائماً ضمن بقدر ما أتلّف من مال الرجل (٨).

١١٧ ٢ - وروى سماعة عن أبي عبد الله (ع) قال: شهود الزور يجلدون حداً وليس له وقت، ذلك إلى الإمام، ويطاف بهم حتى يُعرفوا ولا يعودوا، قال قلت: فإن تابوا وأصلحوا أُتقبلُ

(١) البقرة / ٢٨٣.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٥٥ وروى صدر الحديث في الفروع ٥، نفس الباب، ح ٤. وروى ذيله في نفس الجزء، باب كتمان الشهادة ح ٢.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٠٢. أخرجه عن محمد بن عيسى عن بعض أصحابه والفروع ٥، الشهادات، باب، ح ٣. بتفاوت يسير.

(٤) ثوبى المال: هلك. وفي بعض النسخ: ليزوي: أي لبصرف.

(٥) الكدوح: جمع الكدح: أي الخدش.

(٦) الطلاق / ٢.

(٧) الفروع ٥، الشهادات، باب كتمان الشهادة، ح ١ بتفاوت قليل. وكذلك في التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيّنات. ح ١٦١.

(٨) الفروع ٥، الشهادة، باب من شهد ثم رجع، ح ٦ والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩٣.

شهادتهم بعد؟ فقال: إذا تابوا تاب الله عليهم وقبلت شهادتهم بعد^(١).

١١٨ ٣ - وكان علي (ع) إذا أخذ شاهد زور فإن كان غريباً بعث به إلى حيه، وإن كان سوقياً بعث به إلى سوقه ثم يطيف به ثم يحبسه أياماً ثم يخلي سبيله^(٢).

١١٩ ٤ - وروى إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع): في امرأة شهد عندها شاهدان بأن زوجها مات فتزوجت، ثم جاء زوجها الأول قال: لها المهر بما استحل من فرجها الأخير، ويضربُ الشاهدان الحد ويضمنان المهر بما غرأ لها الرجل ثم تعتد وترجع إلى زوجها الأول^(٣).

١٢٠ ٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن العلا، وأبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع): في رجلين شهدا على رجل غائب عند امرأته بأنه طلقها فاعتدت المرأة وتزوجت، ثم إن الزوج الغائب قدم فزعم أنه لم يطلقها، وأكذب نفسه أحد الشاهدين؟ فقال: لا سبيل للأخير عليها، ويؤخذ الصداق من الذي شهد ورجع، فيرد على الأخير، ويفرق بينهما وتعتد من الأخير، ولا يقربها الأول حتى تنقضي عدتها^(٤).

١٢١ ٦ - وروى علي بن مطر، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن شهود الزور يجلدون حداً ليس له وقت، ذلك إلى الإمام ويطاف بهم حتى يعرفهم الناس وقوله عز وجل: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا﴾^(٥) قلت: بم تعرف توبته؟ قال: يكذب نفسه على رؤوس الأشهاد حيث يضرب ويستغفر ربه عز وجل فإن هو فعل ذلك فثم ظهرت توبته^(٦).

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٠٤ بزيادة في آخره وتفاوت وكذلك في الفروع ٥، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه التعزير في...، ح ١٦.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٧٥. ومعنى قوله: سوقياً: أي من أهل الكسب في سوق بعينها.

(٣) التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيئات، ح ٩٤ بتفاوت وأخرجه عن ابن عبد الحميد عن أبي عبد الله (ع) وكذلك في الفروع ٥، الشهادات، من شهد ثم رجع عن شهادته، ح ٧. وفيهما: بأن زوجها طلقها فتزوجت. وإنما وجبت عليها العدة لمكان وطى الشبهة الذي حصل، وإنما ترجع إلى زوجها الأول بدون عقد لاستصحاب حكم عقده السابق عليها وبطلان اللاحق. وإنما يقام عليهما الحد لانكشاف كذبهما عند الحاكم، وإنما يضمنان صداق الرجل الذي دفعه لأنهما سبب لاتفاه بكذبهما.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٩٤. والاستبصار ٣ كتاب القضايا والأحكام، ٢١ - باب الشاهدين يشهدان على رجل بطلاق...، ح ٢ بتفاوت يسير فيهما.

(٥) النور/ ٤ و ٥.

(٦) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٠٤ أخرجه مضمراً بتفاوت عن زرعة عن سماعة قال: قال وبنفس الإضمار والسند والتفاوت أخرجه في الفروع ٥، الحدود، باب ما يجب فيه التعزير...، ح ٧.

١٢٢ ٧ - وقال رسول الله (ص): «لا ينقض كلام شاهد زور من بين يدي الحاكم حتى يتبوا مقعده من النار وكذلك من كتم الشهادة»^(١).

١٢٣ ٨ - وروى صالح بن ميثم عن أبي جعفر (ع) قال: ما من رجل يشهد شهادة زور على رجل مسلم ليقطع ماله إلا كتب الله له مكانه صكاً إلى النار^(٢).

١٢٤ ٩ - وروى جميل عمن أخبره عن أحدهما (ع) في الشهود إذا شهدوا على رجل ثم رجعوا عن شهادتهم وقد قضي على الرجل ضمنوا ما شهدوا به وغرموا فإن لم يكن قضي طرحت شهادتهم ولم يغرم الشهود شيئاً^(٣).

٢٤ - باب

بطلان حق المدعي بالتحليف وإن كان له بينة

١٢٥ ١ - روى عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا رضي صاحب الحق بيمين المنكر لحقه فاستحلفه فحلف أن لا حق له قبله ذهبت اليمين بحق المدعي ولا دعوى له، قلت: وإن كانت له بينة عادلة؟ قال: نعم وإن أقام بعدما استحلفه بالله خمسين قسامة ما كان له حق، فإن اليمين قد أبطلت كل ما ادعاه قبله مما قد استحلفه عليه^(٤).

١٢٦ ٢ - قال رسول الله (ص): «من حلف لكم بالله على حق فصدّقوه ومن سألكم بالله فاعطوه، ذهبت اليمين بدعوى المدعي ولا دعوى له».

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: متى جاء الرجل الذي يحلف على حق تائباً وحمل ما عليه مع ما ربح فيه فعلى صاحب الحق أن يأخذ منه رأس المال ونصف الربح، ويرد عليه نصف الربح لأن هذا رجل تائب، روى ذلك مسمع أبو سيار عن أبي عبد الله (ع) وسأذكر الحديث بلفظه في هذا الكتاب في باب الودعة إن شاء الله تعالى.

(١) الفروع ٥، الشهادات، باب من شهد بالزور، ح ٣.

(٢) الفروع ٥، نفس الكتاب والباب، ح ١، بتفاوت يسير.

(٣) التهذيب ٦، ٩١ - باب في البينات، ح ٩٠. والفروع ٥، الشهادات، باب من شهد ثم رجع...، ح ١.

(٤) التهذيب ٦، ٨٩ - باب كيفية الحكم والقضاء، ح ١٦. والفروع ٥، كتاب القضاء والأحكام، باب أن من رضي باليمين فحلف له...، ح ١ والقسامة: - في اصطلاح الفقهاء - اسم للأيمان.

٢٥ - باب

الحكم برد اليمين وبطلان الحق بالنكول

١٢٧ ١ - روى أبان، عن جميل عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا أقام المدعي البيعة فليس عليه يمين، وإن لم يقيم البيعة فردّ عليه الذي ادعى عليه اليمين فأبى فلا حق له^(١).

٢٦ - باب

الحكم باليمين على المدعي على الميت حقاً بعد إقامة البيعة

١٢٨ ١ - روي عن ياسين الضرير عن عبد الرحمان بن أبي عبد الله قال قلت للشيخ يعني موسى بن جعفر (ع): إخبارني عن الرجل يدّعي قبل الرجل الحق فلا يكون له بيعة بماله؟ قال: فيمين المدعي عليه فإن حلف فلا حق له، وإن رد اليمين على المدعي فلم يحلف فلا حق له، وإن كان المطلوب بالحق قد مات وأقيمت عليه البيعة فعلى المدعي اليمين بالله الذي لا إله إلا هو لقد مات فلان وإن حقه لعله، فإن حلف وإلا فلا حق له لأننا لا ندرى لعله قد أوفاه بيعة لا نعلم موضعهم أو بغير بيعة قبل الموت، فمن ثم صارت عليه اليمين مع البيعة، وإن ادعى بلا بيعة فلا حق له لأن المدعي عليه ليس بحي، ولو كان حياً لألزم اليمين أو الحق أو يرد اليمين فمن ثم لم يثبت له حق^(٢).

٢٧ - باب

حكم المدعين في حق يقيم كل واحد منهما البيعة على أنه له

١٢٩ ١ - روى شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع)، أنه ذكر أن علياً (ع) أتاها قوم يختصمون في بغلة فقامت البيعة لهؤلاء أنهم أنتجوها على مذودهم^(٣) لم يبيعوا ولم يهبوا،

(١) التهذيب ٦، ٨٩ - باب كيفية الحكم والقضاء، ح ١٤ وقد أخرجه عن أبان عن أبي العباس وهكذا أخرجه في الفروع ٥، كتاب القضاء، باب أن من كانت له بيعة فلا... ح ٢. قال المحقق (ره) في الشرائع ٨٩/٤: «ولا يمين للمنكر مع بيعة المدعي، لانتفاء التهمة عنها، ومع فقدانها، فالمنكر مستند إلى البراءة الأصلية فهو أولى باليمين... أما المدعي ولا شاهد له فلا يمين عليه إلا مع الرد، أو مع النكول على قول، فإن ردها المنكر توجهت فيحلف على الجزم، ولو نكل سقطت دعواه إجماعاً».

(٢) الفروع ٥، القضاء والأحكام، باب من ادعى على ميت، ح ١. بتفاوت. والتهذيب ٦، ٨٩ - باب كيفية الحكم والقضاء، ح ٦ بتفاوت أيضاً.

(٣) المذود: - كما في المصباح - معلق الدابة.

وقامت البينة لهؤلاء أنهم أنتجوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا، فقضى (ع) بها لأكثرهم بينة واستحلفهم^(١).

١٣٠ ٢ - قال أبو بصير: وسألت أبا عبد الله (ع): عن الرجل يأتي القوم فيدعي داراً في أيديهم ويقيم البينة ويقيم الذي في يده الدار البينة أنها ورثها عن أبيه ولا يدري كيف أمرها فقال: أكثرهم بينة يستحلف وتدفع إليه^(٢).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: لو قال الذي في يده الدار إنها لي وهي ملكي وأقام على ذلك بينة، وأقام المدعي على دعواه بينة كان الحق أن يحكم بها للمدعي لأن الله عز وجل إنما أوجب البينة على المدعي ولم يوجبها على المدعى عليه، ولكن هذا المدعى عليه ذكر أنه ورثها عن أبيه، ولا يدري كيف أمرها، فلهذا أوجب الحكم باستحلاف أكثرهم بينة ودفع الدار إليه، ولو أن رجلاً ادعى على رجل عقاراً أو حيواناً أو غيره وأقام شاهدين وأقام الذي في يده شاهدين واستوى الشهود في العدالة، لكان الحكم أن يخرج الشيء من يدي مالكة إلى المدعي، لأن البينة عليه، فإن لم يكن الشيء في يدي أحد وادعى فيه الخصمان جميعاً فكل من أقام البينة فهو أحق به، فإن أقام كل واحد منهما البينة فإن أحق المدعين من عدل شاهداه، فإن استوى الشهود في العدالة فأكثرهما شهوداً يحلف بالله ويدفع إليه الشيء، هكذا ذكره أبي رضي الله عنه في رسالته إلي.

٢٨ - باب

الحكم في جميع الدعاوى

قال أبي رضي الله عنه في رسالته إلي: أعلم يا بني: أن الحكم في الدعاوى كلها أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، فإن نكل عن اليمين^(٣) لزمه الحق، فإن رد المدعى عليه اليمين على المدعي إذا لم يكن للمدعي شاهدان فلم يحلف فلا حق له إلا في

(١) الفروع ٥، القضاء والحكم، باب الرجلين يدعيان فيقيم...، ضمن حديث ١. والتهذيب ٦، ٩٠ - باب البيتين يتقابلان...، ضمن ح ٦. والاستبصار ٣، ٢٢ - باب البيتين إذا تقابلتا، ضمن ح ٦. وقوله: لأكثرهم بينة: أي لأكثرهم شهوداً بعد أن يكونوا تساوا في عدالة الشهود وإلا قدم من كان أعدل شهوداً. فإن تساوا في العدالة والعدد قال فقهاؤنا رحمهم الله بأن يقرع بينهم فمن خرج اسمه حلف وأعطى العين المتنازع عليها وإن نكل أحلف الآخر وأخذ العين وإن امتنعا معاً عن اليمين قسمت نصفين.

(٢) الاستبصار ٣، كتاب القضايا والأحكام، ٢٢ - باب البيتين إذا تقابلتا، صرح ح ٦. والتهذيب ٦، ٩٠ - باب البيتين يتقابلان...، صرح ح ٦. والفروع ٥، القضاء والأحكام، باب الرجلين يدعيان...، صرح ح ١.

(٣) نكل عن اليمين: أي نكص وجبن.

الحدود فلا يمين فيها، وفي الدم فإن البيّنة على المدعى عليه واليمين على المدعي لثلا يبطل دم امرئ مسلم.

٢٩ - باب الشهادة على المرأة

١٣١ ١ - روي عن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول^(١) (ع) قال: لا بأس بالشهادة على إقرار المرأة وليست بمسفرة إذا عُرِفَتْ بعينها، أو يحضر من عرفها، ولا يجوز عندهم أن يشهد الشهود على إقرارها دون أن تسفر فينظر إليها^(٢).

١٣٢ ٢ - وكتب محمد بن الحسن الصفار رضي الله عنه إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع): في رجل أراد أن يشهد على امرأة ليس لها بمحرم، هل يجوز له أن يشهد عليها من وراء الستر ويسمع كلامها إذا شهد عدلان أنها فلانة بنت فلان التي تشهدك، وهذا كلامها، أو لا تجوز الشهادة عليها حتى تبرزن وتثبتها بعينها؟ فوقع (ع): تتنقب وتظهر للشهود إن شاء الله^(٣). وهذا التوقيع عندي بخطه (ع).

٣٠ - باب إبطال الشهادة على الجنف والربا وخلاف السنة

١٣٣ ١ - روى إسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه (ع): أنه كان يبطل الشهادة في الربا والجنف^(٤). وإذا قال الشهود: إنا لا نعلم، خلّى سبيلهم وإذا علموا عزّروهم.

(١) أي الإمام موسى بن جعفر (ع).
(٢) الاستبصار ٣، ١٣ - باب كيفية الشهادة على النساء، ح ١ بتفاوت. والتهذيب ٦، ٩١ - باب في البيّنات، ح ٧٠. والفروع ٥، كتاب الشهادات، باب الرجل يشهد على المرأة... ح ١. بزيادة في الجميع وتفاوت وقد التزم فقهاؤنا (رض) بهذا الحكم قال الشهيدان (ره): «وتسفر المرأة عن وجهها ليعرفها الشاهد عند التحمل والأداء إلا أن يعرف الصوت قطعاً فيكفي على الأقوى».
(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٧١. وفيه: كتبت إلى الفقيه (ع). والاستبصار ٣ - نفس الباب، ح ٢. وقد علق الشيخ الطوسي (ره) على هذا الخبر وهو في مقام رفع التنافي بينه وبين الخبر المتقدم عليه وذكر وجهين لرفع مثل هذا التنافي: «أحدهما: أن يكون محمولاً على الاحتياط والاستظهار، والثاني: أن يكون قوله (ع) تتنقب وتظهر للشهود الذين يعرفونها بأنها فلانة لأنهم لا يجوز لهم أن يعرفوها بأنها فلانة بسماع الكلام وإن لم يشاهدوها لأن الاشتباه يدخل في الكلام ويبعد من دخوله مع البروز والمباشرة.
(٤) جَنَفَ في وصيته: مال وجار. وجَنَفَ عليه: أي ظلمه.

١٣٤ ٢ - وفي رواية عبد الله بن ميمون عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: جاء رجل من الأنصار إلى النبي (ص) فقال: يا رسول الله أحب أن تشهد لي على نحل نحلته ابني، قال: «ما لك ولد سواه؟» قال: نعم، قال: «فنحلتهم كما نحلته؟» قال: لا، قال: «فإننا معاشر الأنبياء لا نشهد على الجنف».

١٣٥ ٣ - وفي رواية أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي رضي الله عنه: قال الصادق (ع): لا تشهد على من يطلق بغير السنة.

٣١ - باب

الشهادة على الشهادة^(١)

١٣٦ ١ - قال الصادق (ع): إذا شهد رجل على شهادة رجل فإن شهادته تقبل وهي نصف شهادة، وإن شهد رجلان عدلان على شهادة رجل فقد ثبت شهادة رجل واحد.

١٣٧ ٢ - وروى غياث بن إبراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) أن علياً (ع) كان لا يجيز شهادة رجل على شهادة رجل إلا شهادة رجلين على شهادة رجل^(٢).

١٣٨ ٣ - وروى عبد الله بن سنان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله (ع): في رجل شهد على شهادة رجل فجاء الرجل فقال: إني لم أشهده قال: يجوز شهادة أعدلهما وإن كانت عدالتهم واحدة لم تجز شهادته^(٣).

١٣٩ ٤ - وسأل صفوان بن يحيى أبا الحسن (ع): عن رجل أشهد أجيره على شهادة ثم فارقه أتجوز شهادته بعد أن يفارقه؟ قال: نعم^(٤)، قلت: فيهودي أشهد على شهادة ثم أسلم أتجوز

(١) قال المحقق (ره) حول الشهادة على الشهادة في الشرائع ١٣٨/٤: «وهي مقبولة في حقوق الناس عقوبة كانت كالقصاص أو غير عقوبة كالطلاق والنسب والعنف أو مالا كالقراض والقرض وعقود المعاوضات، أو ما لا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء والولادة والاستهلال، ولا تقبل في الحدود سواء كانت لله محضاً كحد الزنا واللواط والسحق أو مشتركة كحد السرقة والقذف على خلاف فيهما».

(٢) التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيئات، ح ٧٣، وأخرجه عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (ع)، وأخرجه بنفس السند في الاستبصار ٣، ١٤ - باب الشهادة على الشهادة، ح ٣. قال المحقق (ره) في الشرائع ١٣٨/٤: «ولا بد أن يشهد اثنان على الواحد لأن المراد إثبات شهادة الأصل، وهو لا يتحقق بشهادة الواحد. فلو شهد على كل واحد اثنان صح...».

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٧٥، وأخرجه عن ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) وفي آخره: ولو كان أعدلهما واحداً لم... الخ. والفروع ٥، الشهادات، باب، ح ١ وأخرجه عن ابن سنان عن أبي عبد الله (ع).

(٤) إلى هنا رواه في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٧٩ بزيادة في آخره. وبنفس نص التهذيب في الاستبصار ٣، ١٥ - باب شهادة الأجير، ح ٢.

شهادته؟ قال: نعم.

١٤٠ - وروى العلا عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (ع) عن الذمي والعبد يشهدان على شهادة ثم يسلم الذمي ويُعتق العبد أتجوز شهادتهما على ما كانا أشهدا عليه؟ قال: نعم إذا علم منهما بعد ذلك خير جازت شهادتهما.

١٤١ - وروى غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال قال علي (ع): لا تجوز شهادة على شهادة في حدّ، ولا كفالة في حدّ^(١).

١٤٢ - وروى عن محمد بن مسلم عن الباقر أبي جعفر (ع): في الشهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة في البلد، قال: نعم ولو كان خلف سارية، ويجوز ذلك إذا كان لا يمكنه أن يقيمها لعله تمنعه من أن يحضر يقيمها فلا بأس بإقامة الشهادة على شهادته^(٢).

١٤٣ - وروى عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عن أبيه (ع) قال: أشهد على شهادتك من ينصحك، قالوا: أصلحك الله كيف يزيد وينقص؟! قال: لا ولكن من يحفظها عليك، ولا تجوز شهادة على شهادة على شهادة^(٣).

٣٢ - باب

الإحتياط في إقامة الشهادة

١٤٤ - روي عن علي بن غراب عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تشهدنَّ على شهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك^(٤).

١٤٥ - وروى عن علي بن سويد قال قلت لأبي الحسن الماضي (ع): يشهدني هؤلاء على

(١) التهذيب ٦، ٩١ - باب في البيّنات، ح ٧٦.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٧٧ بتفاوت يسير والاستبصار ٣، ١٤ - باب الشهادة على الشهادة، ح ١. بتفاوت يسير جداً. وقد التزم فقهاؤنا بذلك، قال الشهيدان (ره): «ويشترط في قبول شهادة الفرع تعذّر حضور شاهد الأصل بموت أو مرض أو سفر وشبهه وضابطه المشقة في حضوره وإن لم يبلغ حدّ التعذّر...» وكذا نص عليه المحقق (ره) في شرائع الإسلام ١٣٩/٤.

(٣) وهي ما يعبر عنها بعض الفقهاء بالشهادة الثالثة فصاعداً على شهادة الفرع، حيث يجوزون شهادة الفرع مرة واحدة فقط، ويحكمون بعدم قبول الشهادة الثالثة فصاعداً على شهادة الفرع.

(٤) الاستبصار ٣، ١٦ - باب أنه لا يجوز إقامة الشهادة إلا...، ح ١. والفروع ٥، الشهادات، باب الرجل ينسى الشهادة ويعرف...، ح ٣. وفي سننه علي بن غياث. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨٧. وفي سننه وسند الاستبصار: عن علي. من دون إضافة.

إخواني؟ قال: نعم أقم الشهادة لهم وإن خفت على أخيك ضرراً.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هكذا وجدته في نسختي، ووجدت في غير نسختي (وإن خفت على أخيك ضرراً فلا) ومعناها قريب، وذلك أنه إذا كان لكافر على مؤمن حق وهو موسر ملي به وجب إقامة الشهادة عليه بذلك وإن كان عليه ضرر بنقص من ماله، ومتى كان المؤمن معسراً وعلم الشاهد بذلك فلا تحل له إقامة الشهادة عليه وإدخال الضرر عليه بأن يجبس أو يخرج عن مسقط رأسه أو يخرج خادمه عن ملكه، وهكذا لا يجوز للمؤمن من أن يقيم شهادة يُقتل بها مؤمن بكافر، ومتى كان غير ذلك فيجب إقامتها عليه فإن في صفات المؤمن ألا يحدث أمانة الأصدقاء ولا يكتنم شهادة الأعداء.

١٤٦ ٣- وروي عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل يشهدني على الشهادة فأعرف خطي وخاتمي ولا أذكر من الباقي قليلاً ولا كثيراً؟ فقال: إذا كان صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له^(١).

١٤٧ ٤- وروي: أنه لا تكون الشهادة إلا بعلم، مَنْ شاء كتب كتاباً ونقش خاتماً^(٢).

٣٣- باب

شهادة الوصي للميت وعليه دين

١٤٨ ١- كتب محمد بن الحسن الصفار رضي الله عنه، إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع): هل تقبل شهادة الوصي للميت بدين له على رجل مع شاهد آخر عدل؟ فوقع (ع): إذا شهد معه آخر عدل فعلى المدعي يمين، وكتب إليه: أيجوز للوصي أن يشهد لوارث الميت صغيراً أو كبيراً بحق له على الميت أو على غيره وهو القابض للوارث الصغير وليس للكبير بقابض؟ فوقع (ع): نعم وينبغي للوصي أن يشهد بالحق ولا يكتنم شهادته، وكتب إليه: أو تُقبَل شهادة الوصي على الميت بدين مع شاهد آخر عدل؟ فوقع (ع): نعم من بعد يمين^(٣).

(١) التهذيب ٦، ٩١- باب في البيئات، ح ٨٦، والاستبصار ٣، ١٦- باب أنه لا يجوز إقامة الشهادة إلا بعد الذكر، ح ٤ والفروع ٥، الشهادات، باب الرجل ينسى الشهادة ويعرف...، ح ١.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨٨. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢. والفروع ٥، نفس الكتاب والباب، ح ٤.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣١. والفروع ٥، الشهادات، باب شهادة الشريك والأجير والوصي، ح ٣. ولعله أوجب اليمين في المسألة الأولى ربما للاستظهار والاحتياط، إلا إذا كان هنالك سقط في الرواية بحيث تصحح هكذا: إذا شهد معه آخر عدل (وإلا) فعلى المدعي اليمين. وإما إيجاب اليمين على المدعي في المسألة الأخيرة، فلأن الدعوى من قبل الوصي على الميت لا للميت.

٣٤ - باب

النهى عن إحياء الحق بشهادات الزور

١٤٩ ١ - سئل أبو عبد الله (ع) : عن الرجل يكون له على الرجل حق فيجحد حقه ويحلف أن ليس له عليه شيء ، وليس لصاحب الحق على حقه بيّنة ، أيجوز له إحياء حقه بشهادة الزور إذا خشي ذهاب حقه ؟ قال : لا يجوز ذلك لعلّة التدليس ، وهذا في رواية يونس بن عبد الرحمن عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (ع) ^(١) .

٣٥ - باب

نواذر الشهادات

١٥٠ ١ - قال الصادق (ع) : إذا دفنت في الأرض شيئاً فاشهد عليها فإنها لا تؤدي إليك شيئاً .
١٥١ ٢ - وقال (ع) : أول شهادة شهد بها بالزور في الإسلام شهادة سبعين رجلاً حين انتهوا إلى ماء الحوآب ^(٢) فنبحتهم كلابها فأرادت صاحبته الرجوع وقالت : سمعت رسول الله (ص) يقول لأزواجه : «إن إحدانك تنبّحها كلاب الحوآب في التوجه إلى قتال وصبي علي بن أبي طالب (ع)» ، فشهد عندها سبعون رجلاً إن ذلك ليس بماء الحوآب ، فكانت أول شهادة شهد بها في الإسلام بالزور .

١٥٢ ٣ - وقيل للصادق (ع) : إن شريكاً يردّ شهادتنا؟ فقال : لا تذّلوا أنفسكم ^(٣) .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - ليس يريد (ع) بذلك النهي عن إقامتها ، لأن إقامة

(١) التهذيب ٦ ، ٩١ - باب في البيّنات ، ح ٩٩ . والفروع ٥ ، الشهادات ، باب في الشهادة لأهل الدين ح ١ .
(٢) يقول الإمام شرف الدين في كتابه : النص والاجتهاد ، ص ٢٢٧ : روى الإثبات من أهل الأخبار عن عصام بن قدامة عن عكرمة عن ابن عباس ، عن رسول الله (ص) أنه قال يوماً لسنائه وهن جميعاً عنده : «أيتكنّ صاحبة الجمل الأذنب تنبّحها كلاب الحوآب ، يقتل عن يمينها وشمالها قتلى كثيرة كلهم في النار ، وتنجو بعدما كادت» وقد روى جميع أهل السير والأخبار أن عائشة لما انتهت في مسيرها إلى الحوآب ، وهو ماء لبني عامر بن صعصعة نبّحتها الكلاب حتى نفرت صعباب إبلها فقال قاتل من أصحابها : ألا ترون ما أكثر كلاب الحوآب وأشدّ نباحها . فأمسكت أم المؤمنين بزمام بعيرها وقالت : وإنها لكلاب الحوآب؟! ردوني ردوني فإني سمعت رسول الله يقول : وذكرت الحديث . فقال لها قاتل : مهلاً يرحمك الله فقد جزنا ماء الحوآب . فقالت : هل من شاهد؟ فلفقوا لها خمسين إعرابياً جعلوا لهم جعلاً فحلفوا لها أن هذا ليس بماء الحوآب . راجع لمزيد الاطلاع شرح نهج البلاغة للمعتزلي المجلد ٢ ص ٨٠ وما بعدها .

(٣) التهذيب ٦ ، نفس الباب ، ح ١٨٤ .

الشهادة واجبة، إنما يعني بها تحملها يقول: لا تتحملوا الشهادات فتدلوا أنفسكم بإقامتها عند من يردّها.

١٥٣ ٤ - وقد روي عن أبي كهمس أنه قال: تقدمت إلى شريك في شهادة لزمّني فقال لي: كيف أجزيت شهادتك وأنت تنسب إلى ما تنسب إليه. قال أبو كهمس فقلت: وما هو؟ قال: الرفض. قال: فبكيت ثم قلت: نسبني إلى قوم أخاف ألا أكون منهم، فأجاز شهادتي، وقد وقع مثل^(١) ذلك لابن أبي يعفور ولفضيل سكره.

٣٦ - باب الشفعة

١٥٤ ١ - روى طلحة بن زيد، عن الصادق (ع)، عن أبيه (ع): أن رسول الله (ص) قضى بالشفعة ما لم تورف يعني تقسم^(٢).

١٥٥ ٢ - وروى عقبة بن خالد، عن أبي عبد الله (ع) قال: قضى رسول الله (ص) بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والمساكن وقال: لا ضرر ولا إضرار. وقال الصادق (ع): إذا أرفّت الأرف وحُدّت الحدود فلا شفعة^(٣). ولا شفعة إلا لشريك غير مقاسم.

١٥٦ ٣ - وروى إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «الشفعة على عدد الرجال».

١٥٧ ٤ - وفي رواية طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال قال علي (ع): الشفعة على عدد الرجال^(٤).

(١) لقد روى نفس هذه الحادثة بالفاظها تقريباً عن ابن أبي يعفور مع أبي يوسف القاضي وذلك في التهذيب ٦، ٩١ -

باب في البيّنات، ح ١٦٨ وفي الفروع ٥، الشهادات، باب النواذر، ح ٨.

(٢) الأرفّة: الحد أو العلامة التي تكون فاصلة بين حصتين من الأرض.

(٣) التهذيب ٧، ١٤ - باب الشفعة، ح ٤. بتفاوت. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الشفعة، ح ٤. والضرر المقصود به ابتداء الضرر، والضرر: هو رد الضرر بضرر مثله.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٣ والاستبصار ٣، ٧٨ - باب العدد الذين تثبت بينهم الشفعة، ح ٥. وثبوت الشفعة مع كون الشراكة بين أكثر من اثنين هو أحد قولين عند فقهاءنا، ولكن القول الأشهر هو عدمها حيث قال الشهيدان (ره): «ولا تثبت لغير الشريك الواحد على أشهر القولين وصحيح الأخبار يدل عليه وذهب بعض الأصحاب إلى ثبوتها مع الكثرة استناداً إلى روايات معارضة بأقوى منها» ومن هؤلاء الأصحاب ممن اختار ثبوتها على عدد الرؤوس مطلقاً شيخنا الصدوق (ره) وابن الجنيّد فيما حكى عنه، وقد علق الشيخ الطوسي (ره) على =

- ١٥٨ ٥ - وقال (ع): ليس لليهودي والنصراني شفعة، ولا شفعة إلا لشريك غير مقاسم^(١)
- ١٥٩ ٦ - وفي رواية طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): الشفعة لا تورث^(٢).
- ١٦٠ ٧ - وفي رواية السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (ع) قال: قال رسول الله (ص): «لا شفعة في سفينة ولا في نهر ولا في طريق^(٣) ولا في رحي ولا في حمام».
- ١٦١ ٨ - وقال علي (ع): وصيُّ اليتيم بمنزلة أبيه يأخذ له الشفعة إذا كانت رغبة، وقال (ع): للغائب الشفعة^(٤).
- ١٦٢ ٩ - وقال أبو جعفر (ع): إذا وقعت السهام ارتفعت الشفعة^(٥).
- ١٦٣ ١٠ - وسئل الصادق (ع) عن الشفعة لمن هي؟ وفي أي شيء هي؟ وهل تكون في الحيوان شفعة؟ وكيف هي؟ قال: الشفعة واجبة في كل شيء من حيوان أو أرض أو متاع إذا كان الشيء بين شريكين لا غيرهما فباع أحدهما نصيبه فشريكه أحق به من غيره، فإن زاد على
- = هذا الخبر بقوله: «هذا الخبر موافق لمذاهب بعض العامة ولسنا نأخذ به والذي نعمل عليه إن الشفعة تثبت إذا كان الشيء بين نفسين فإذا زادوا فلا شفعة لواحد منهم».
- (١) التهذيب ٧، نفس الباب، صدرح ١٤. بتفاوت وكذلك في الفروع ٣، نفس الكتاب والباب، صدرح ٦.
- (٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ١٨. وفيه: لا تورث الشفعة. وعدم تورث الشفعة هو أحد قولين في المسألة عند فقهاءنا والقول الآخر هو أنها حق يقبل التورث قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٦٣/٣: «الثانية: قال المفيد والمرتضى قدس الله روحهما: الشفعة تورث وقال الشيخ (ره): لا تورث تعويلاً على رواية طلحة بن زيد وهو بترى، والأول أشبه، تمسكاً بعموم الآية». وكونها مما تورث اختاره الشهيدان (ره) وذلك كما يورث الخيار وحده القذف والقصاص وجعلناه أصح القولين عندهما (ره). وأما إذا كان أحد الشريكين كافراً فلا تثبت له شفعة على المسلم بإجماع فقهاءنا، بل تثبت للمسلم على الكافر والمسلم فراجع الشرائع ٢٥٥/٣. واللمعة وشرحها كتاب الشفعة المجلد ٢ من الطبعة الحجرية ص ١٨.
- (٣) إلى هنا مروي في التهذيب ٧، ١٤ - باب في الشفعة، ح ١٥. وفي الاستبصار ٣، ٧٨ - باب العدد الذين تثبت بينهم الشفعة، ح ٩. وفي الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الشفعة، ح ١١، وقد حمل بعض فقهاءنا ما تضمنه هذا الحديث من عدم الشفعة في هذه الأمور على ما إذا لم يمكن قسمتها لضيقتها أو قلة النصيب فيها بحيث يتضرر صاحب القليل بالقسمة فراجع اللمعة وشرحها للشهيد الشفعة، المجلد ٢ من الطبعة الحجرية، ص ١٨. وشرائع الإسلام للمحقق (ره) ٢٥٣/٣.
- (٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ١٤. والفروع ٣ كتاب المعيشة، نفس الباب، ذيل ح ٦. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٥٥/٣: «وتثبت للغائب والسفيه وكذا للمجنون والصبي ويتولى الأخذ وليهما مع الغبطة ولو ترك الولي المطالبة فبلغ الصبي أو أفاق المجنون فله الأخذ لأن التأخير لعذر...».
- (٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١. والفروع ٣، نفس الكتاب والباب، ح ٣.

الاثنين فلا شفعة لأحد منهم^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: يعني بذلك الشفعة في الحيوان وحده، فأما في غير الحيوان فالشفعة واجبة للشركاء وإن كانوا أكثر من اثنين، وتصديق ذلك:

١٦٤ ١١ - ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الله بن سنان قال: سألت عن مملوك بين شركاء أراد أحدهم بيع نصيبه؟ قال: يبيعه، قال قلت: فإنهما كانا اثنين فأراد أحدهما بيع نصيبه فلما أقدم على البيع قال له شريكه: اعطني. قال: هو أحق به، ثم قال (ع): لا شفعة في حيوان إلا أن يكون الشريك فيه واحداً^(٢).

١٦٥ ١٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبد الله (ع): في رجل اشترى داراً بريقق ومناج ويزوجهم فقال: ليس لأحد فيها شفعة^(٣).

وإذا كانت داراً فيها دور وطريق أبوابها في عرصه واحدة فباع أحدهم داراً منها من رجل وطلب صاحب الدار الأخرى الشفعة فإن له عليه الشفعة إذا لم يتهماً له أن يحول باب الدار التي اشتراها إلى موضع آخر، فإن كان حول بابها فلا شفعة لأحد عليه، ومن طلب شفعة وزعم أن ماله غير حاضر وأنه في بلد آخر انتظر به مسيرة الطريق في ذهابه ورجوعه وزيادة ثلاثة أيام فإن أتى بالمال وإلا فلا شفعة له، وإذا قال طالب الشفعة للمشتري بارك الله لك فيما اشتريت، أو طلب منه مقاسمة فلا شفعة له. وكان شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه يقول: ليس في الموهوب والمعاوض به شفعة، إنما الشفعة فيما اشتريت بثمن معلوم ذهب أو فضة ويكون غير مقسوم، وحديث علي بن رثاب يؤيد ذلك، وإذا تبرأ الرجل إلى الرجل من نصيبه في دار أو أرض فلا شفعة لأحد عليه ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١٦٦ ١٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن رجل تزوج امرأة على بيت في دار له وله في تلك الدار شركاء؟ قال:

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧. والاستبصار ٣ نفس الباب، ح ٢، والفروع ٣، نفس الكتاب والباب، ح ٨ بزيادة في آخره.

(٢) روي في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١ عن صفوان عن ابن سنان قال: قلت لأبي عبد الله (ع) المملوك يكون بين شركاء فباع أحدهم نصيبه فقال أحدهم أنا أحق به أله ذلك؟ قال: نعم إذا كان واحداً وفي نفس المعنى رواه تحت رقم ١٢ عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع). وروى الأول منهما في الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٣ وروى الثاني في نفس الباب تحت رقم ٤ وروى الثاني في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب شراء الرقيق، ح ٥.

(٣) التهذيب ٧، ١٤ - باب في الشفعة، ح ١٧.

جائز له ولها ولا شفعة لأحد من الشركاء عليها^(١).

٣٧ - باب الوكالة

١٦٧ - ١ - روى جابر بن يزيد، ومعاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: من وكل رجلاً على إمضاء أمر من الأمور فالوكالة ثابتة أبداً حتى يعلمه بالخروج منها كما أعلمه بالدخول فيها^(٢).

١٦٨ - ٢ - وروي عن عبد الله بن مسكان عن أبي هلال الرازي قال قلت لأبي عبد الله (ع): رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته إذا حاضت وطهرت، وخرج الرجل فبدا له فأشهد أنه قد أبطل ما كان أمره به وأنه قد بدا له في ذلك؟ قال: فليعلم أهله وليعلم الوكيل^(٣).

١٦٩ - ٣ - وروي عن علا بن سيابة قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن امرأة وكلت رجلاً بأن يزوجه من رجل فقبل الوكالة، فأشهدت له بذلك، فذهب الوكيل فزوجه، ثم إنها أنكرت ذلك الوكيل وزعمت أنها عزلته عن الوكالة فأقامت شاهدين أنها عزلته، فقال: ما يقول من قبلكم في ذلك؟ قال قلت: يقولون ينظر في ذلك، فإن كانت عزلته قبل أن يزوجه فالوكالة باطلة والتزويج باطل، وإن عزلته وقد زوجه بالتزويج ثابت على ما زوج الوكيل وعلى ما اتفق معها من الوكالة إذا لم يتعد شيئاً مما أمرت به واشترطت عليه في الوكالة، قال ثم قال: يعزلون الوكيل عن وكالتها ولم تعلمه بالعزل؟! فقلت: نعم يزعمون أنها لو وكلت رجلاً وأشهدت في الملاء وقالت في

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٩.

(٢) التهذيب ٦، ٨٦ - باب الوكالات، ح ١. وتوقف انعزال الوكيل على علمه بالعزل من قبل الأصل أمر نص عليه فقهاؤنا (رض) وهو أصح الأقوال عندهم وتظهر الثمرة فيما لو تصرف الوكيل مع عدم بلوغه خبر عزله فتصرفه نافذ، كما أن للوكيل أن يعزل نفسه ساعة يشاء ولا يتوقف نفوذ عزله لنفسه على علم الأصل بذلك قال الشهيدان (ره): «وهي - أي الوكالة - جائزة من الطرفين فلكل أبطالها في حضور الآخر وغيبته لكن إن عزل الوكيل نفسه بطلت مطلقاً ولو عزله الموكل اشترط علمه بالعزل فلا ينزل بدونه في أصح الأقوال والمراد بالعلم هنا بلوغ الخبر بقول من يقبل خبره وإن كان عدلاً واحداً. وإلى هذا ذهب المحقق (ره) في الشرائع ١٩٣/٢. ولو تعذر عليه إخباره بالعزل فهل يكفي أن يشهد على عزله فيعزل، قولان عند فقهاءنا (ره) اختار الشيخ وجماعة (ره) انعزاله عند تعذر إخباره بالعزل والإشهاد بينما ذهب الباقر إلى عدم كفاية عزله والإشهاد عليه في انعزاله ما لم يبلغه خبر العزل. فراجع الشرائع للمحقق ١٩٤/٢ واللمعة وشرحها، الطبعة الحجرية، المجلد الثاني، كتاب الوكالة، ص ١٢.

(٣) الفروع ٤، كتاب الطلاق، باب الوكالة في الطلاق، ح ٤ والتهذيب ٦، ٨٦ - باب الوكالات، ح ٤. والاستبصار ٣، ١٦٦ - باب الوكالة في الطلاق، ح ٣.

الملاأ شهدوا أنني قد عزلته وأبطلت وكالته بلا أن يعلم بالعزل وينقضون جميع ما فعل الوكيل في النكاح خاصة، وفي غيره لا يطلون الوكالة إلا أن يعلم الوكيل بالعزل ويقولون: المال منه عوض لصاحبه والفرج ليس منه عوض إذا وقع منه ولد. فقال (ع): سبحان الله ما أجور هذا الحكم وأفسده!! إن النكاح أحرى وأحرى أن يحتاط فيه وهو فرج ومنه يكون الولد، إن علياً (ع) أتته امرأة استعدته على أخيها فقالت: يا أمير المؤمنين وكُلت أخي هذا بأن يزوّجني رجلاً وأشهدت له ثم عزلته من ساعته تلك فذهب فزوّجني ولي بيته أنني عزلته قبل أن يزوّجني فأقامت البينة، فقال الأخ: يا أمير المؤمنين إنها وكلتني ولم تعلمني أنها عزلتني عن الوكالة حتى زوّجتها كما أمرتني فقال لها: ما تقولين؟ قالت: قد أعلمته يا أمير المؤمنين فقال لها: ألك بينة بذلك؟ فقالت: هؤلاء شهودي يشهدون، قال لهم: ما تقولون؟ قالوا: نشهد إنها قالت اشهدوا إنني قد عزلت أخي فلاناً عن الوكالة بتزويجي فلاناً وإنني مالكة لأمري قبل أن يزوّجني فلاناً. فقال: أشهدتكم على ذلك بعلم منه ومحضر؟ قالوا: لا، قال: فتشهدون أنها أعلمته العزل كما أعلمته الوكالة؟ قالوا: لا، قال: أرى الوكالة ثابتة والنكاح واقعاً أين الزوج؟ فجاء فقال: خذ بيدها بارك الله لك فيها، قالت: يا أمير المؤمنين أحلفه أنني لم أعلمه العزل وأنه لم يعلم بعزلي إياه قبل النكاح فقال: وتحلف؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين فحلف وأثبتت وكالته وأجاز النكاح^(١).

١٧٠ ٤ - وروي عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل قال لآخر: إخطب لي فلانة فما فعلت؟ ثبأ مما قاوت من صداق أو ضمنت من شيء أو شرطت فذلك لي رضى وهو لازم لي، ولم يشهد على ذلك، فذهب فخطب له وبذل عنه الصداق وغير ذلك مما طالبوه وسألوه، فلما رجع إليه أنكر ذلك كله؟ قال: يغرم لها نصف الصداق عنه، وذلك أنه هو الذي ضيع حقها. فأما إذا لم يشهد لها عليه بذلك الذي قال له: حلّ لها أن تتزوج، ولا تحل للأول فيما بينه وبين الله عز وجل إلا أن يطلقها لأن الله تعالى يقول: ﴿فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾^(٢)، فإن لم يفعل فإنه مأثوم فيما بينه وبين الله عز وجل، وكان الحكم الظاهر حكم الإسلام، وقد أباح الله عز وجل لها أن تتزوج^(٣).

١٧١ ٥ - وروى محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (ع) في رجل وكلّ

(١) التهذيب ٦، ٨٦ - باب الوكالات، ح ٥.

(٢) البقرة/ ٢٢٩.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٠٦/٢: «الخامسة: إذا زوّجه امرأة فأنكر الوكالة ولا بينة كان القول قول الموكل مع يمينه، ويلزم الوكيل مهرها، وروي نصف مهرها. وقيل: يحكم بطلان العقد في الظاهر، ويجب على الموكل أن يطلقها إن كان يعلم صدق الوكيل، وأن يسوق لها نصف المهر، وهو قوي».

آخر على وكالة في أمر من الأمور وأشهد له بذلك شاهدين، فقام الوكيل فخرج لإمضاء الأمر فقال: اشهدوا أنني قد عزلت فلاناً عن الوكالة، فقال: إن كان الوكيل أمضى الأمر الذي وكل عليه قبل أن يعزل عن الوكالة فإن الأمر واقع ماض على ما أمضاه الوكيل كره الموكل أم رضي، قلت: فإن الوكيل أمضى الأمر قبل أن يعلم بالعزل أو يبلغه أنه قد عزل عن الوكالة فالأمر على ما أمضاه؟ قال: نعم، قلت: فإن بلغه العزل قبل أن يمضي الأمر ثم ذهب حتى أمضاه لم يكن ذلك بشيء؟ قال: نعم إن الوكيل إذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ماض أبداً، والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه أو يشافه بالعزل عن الوكالة^(١).

١٧٢ ٦ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: في رجل ولّته امرأة أمرها إما ذات قرابة أو جارة له لا يعلم دخيلة أمرها فوجدتها قد دلست عيماً هو بها قال: يؤخذ المهر منها ولا يكون على الذي زوجها شيء، وقال: في امرأة ولّته أمرها رجلاً فقالت: زوجني فلاناً، قال: لا زوجتك حتى تشهدي بأن أمرك بيدي، فأشهدت له، فقال عند التزويج للذي يخطبها: يا فلان عليك كذا وكذا؟ فقال: نعم، فقال هو للقوم: إشهدوا إن ذلك لها عندي وقد زوجتها نفسي من نفسي، فقالت المرأة: ما كنت أتزوجك ولا كرامة ولا أمري إلا بيدي وما وليتك أمري إلا حياء من الكلام، قال: تنزع منه ويوجع رأسه^(٢).

١٧٣ ٧ - وفي نوادر محمد بن أبي عمير، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله (ع): في رجل قبض صداق ابنته من زوجها ثم مات، هل لها أن تطالب زوجها بصداقها؟ أو قبض أبيها قبضها؟ فقال (ع): إن كانت وكلته بقبض صداقها من زوجها فليس لها أن تطالبه وإن لم تكن وكلته فلها ذلك ويرجع الزوج على ورثة أبيها بذلك إلا أن تكون حينئذ صبية في حجره فيجوز لأبيها أن يقبض صداقها عنها، ومتى طلقها قبل الدخول بها فلا يبيها أن يعفو عن بعض الصداق ويأخذ بعضاً، وليس له أن يدع كله وذلك قول الله عز وجل: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيده عقدة النكاح﴾^(٣) يعني الأب، والذي توكله امرأة وتوليها غيرها من أخ أو قرابة أو غيرهما^(٤).

(١) التهذيب ٦، ٨٦ - باب الوكالات، ح ٢.

(٢) أخرج صدر الحديث إلى قوله: ولا يكون على الذي زوجها شيء، في الفروع ٣، النكاح، باب المدالسة في النكاح و... ح ١٠ وأخرج ذيله في نفس الكتاب، باب المرأة تولي أمرها رجلاً لزوجها من رجل... ح ١. وقد أفتى فقهاؤنا بمضمون هذا الحديث من عدم تضمين الوكيل شيئاً من المهر لأنه جاهل بموضوع التأسيس وهي التي تسببت به.

(٣) البقرة/ ٢٣٧.

(٤) التهذيب ٦، ٨٦ - باب الوكالات، ح ٦.

٣٨ - باب الحكم بالقرعة

١٧٤ ١ - روى حماد بن عيسى، عن أخبره، عن حريز عن أبي جعفر (ع) قال: أول من سوهم عليه مريم بنت عمران وهو قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾^(١) والسهم ستة، ثم استهموا في يونس (ع) لما ركب مع القوم فوقعت السفينة في اللجة فاستهموا فوقع السهم على يونس ثلاث مرات قال: فمضى يونس (ع) إلى صدر السفينة فإذا الحوت فاتح فاه فرمى نفسه، ثم كان عبد المطلب قد ولد له تسعة بنين فنذر في العاشر إن رزقه الله غلاماً أن يذبحه، فلما ولد عبد الله لم يكن يقدر أن يذبحه ورسول الله (ص) في صلبه، فجاء بعشر من الإبل فساهم عليها وعلى عبد الله فخرجت السهم على عبد الله، فزاد عشراً فلم تزل السهم تخرج على عبد الله ويزيد عشراً، فلما أن خرجت مائة خرجت السهم على الإبل، فقال عبد المطلب: ما أنصفت ربي فأعاد السهم ثلاثاً فخرجت على الإبل فقال: الآن علمت أن ربي قد رضي فنحرها.

١٧٥ ٢ - وروي عن محمد بن الحكم قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر (ع) عن شيء فقال لي: كل مجهول فيه القرعة، فقلت: إن القرعة تخطىء وتصيب! فقال: كل ما حكم الله عز وجل به فليس بمخطيء^(٢).

(١) آل عمران / ٤٤. أقلامهم: أي سهامهم التي استهموا بها على كفالة مريم عندما تشاحوا على كفالتها فكفلها الله زكريا (ع). وزبدة كلمات علمائنا رضوان الله عليهم في القرعة هي أن المستفاد من روايات بابها اعتبارهم فيها أن يكون للشيء المجهول واقع معين اشتبه على المكلف ظاهراً، فتكون القرعة طريقاً لتعيين ذلك ظاهراً أيضاً كتعيينه في الواقع ونفس الأمر. ومعنى ذلك أنه لا مجال للرجوع إلى القرعة فيما لو لم يكن للشيء واقع معين رأساً، إلا ما ثبت أعمال القرعة لتعيينه ظاهراً مع عدم تعيينه واقعاً كما ورد قبل قليل تحت رقم ١٧٩ من هذا الجزء، فيمن قال أول مملوك أملكه فهو حر فورث سبعة دفعة واحدة، فإنه يقرع بينهم فمن أصابته القرعة اعتق. كما اشتهر بينهم رضوان الله عليهم أن القرعة لكل أمر مشكل ومقصودهم من ذلك هو أن إمرودها هو ما يكون حكم الشيء غير معلوم واقعاً ولا ظاهراً، بحيث لا يتمكن المكلف من تعيين ما هو وظيفته لا في مرتبة الواقع ولا في مرتبة الظاهر، وترتب على ذلك أنه لو أمكن المكلف تعيين وظيفته العملية بإمارة أو أصل محرز أو غير محرز انتهى موضوع القرعة، إذ أن الجهل بالحكم بالواقع فقط لا يبرر العمل بالقرعة وإلا لاضطربت الأحكام وتضاربت ومن هنا ندرك لماذا قدّم الأصحاب الاستصحاب في مورد جريانه على العمل بالقرعة، وذلك لأنه بعد جريانه تتعين بواسطته وظيفة المكلف في مقام العمل فلا يعود المورد من الموارد المشكّلة فينتفي موضوع القرعة ولذا ذهب علمائنا رضوان الله عليهم إلى القول بتأخر قاعدة القرعة عن جميع الأصول المحرزة وغير المحرزة لأن نسبة هذه الأصول إلى القرعة نسبة الدليل الوارد إلى الدليل المورد. نعم إذا حكم في مورد بالعمل بالقرعة مع كونه من موارد العمل بالاحتياط بمقتضى تنجيز العلم الإجمالي، فإنما يكون ذلك لورود نص خاص فيه لولا أن كان مقتضى القاعدة الاحتياط فيه لا القرعة، كما في قضية اشتباه الشاة الموطوءة في قطع الغنم.

(٢) التهذيب ٦، ٩٠ - باب البيتين يتقابلان... ح ٢٤ وفي سننه محمد بن حكيم.

١٧٦ ٣ - وقال الصادق (ع): ما تقارع قوم ففوضوا أمرهم إلى الله تعالى إلا خرج سهم المحق، وقال: أي قضية أعدل من القرعة إذا فُوض الأمر إلى الله!! أليس الله تعالى يقول: ﴿فساهم فكان من المدحضين﴾^(١).

١٧٧ ٤ - وروى الحكم بن مسكين، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا وطئ رجلان أو ثلاثة جارية في طهر واحد فولدت فادّعوه جميعاً أقرع الوالي بينهم، فمن قرع كان الولد ولده ويرد قيمة الولد على صاحب الجارية، قال: فإن اشترى رجل جارية فجاء رجل فاستحقها وقد ولدت من المشتري ردّ الجارية عليه وكان له ولدها بقيمته^(٢).

١٧٨ ٥ - وروي عن زرعة، عن سماعة، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن رجلين اختصما إلى علي (ع) في دابة فزعم كل واحد منهما أنها نتجت على مذكّده، وأقام كل واحد منهما بيّنة سواء في العدد، فأقرع بينهما سهمين فعلم السهمين على كل واحد منهما بعلامة، ثم قال: (اللهم رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم أيهما كان صاحب الدابة وهو أولى بها فأسألك أن تخرج سهمه) فخرج سهم أحدهما ففضى له بها^(٣).

١٧٩ ٦ - وروى البزنطي عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله (ع) في رجلين شهدا على رجل في أمر وجاء آخران فشهدا على غير الذي شهد عليه الأوليان قال: يقرع بينهم فأيهما قرع فعليه اليمين وهو أولى بالقضاء^(٤).

١٨٠ ٧ - وروى حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) في رجل قال: أول مملوك أملكه فهو حر فورث سبعة جميعاً؟ قال: يقرع بينهم ويعتق الذي خرج سهمه^(٥).

(١) الصافات / ١٤١. من المدحضين: أي من المسهومين المقروعين المغلوبين، فرمى بنفسه في البحر فالتقمه الحوت. وهو يونس (ع).

(٢) التهذيب ٨، ٧ - باب لحوق الأولاد بالأباء و... ح ١٤. والاستبصار ٣، ٢١٥ - باب القوم يتبايعون الجارية فوطؤها... ح ٤.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٧ والاستبصار ٣، كتاب القضايا والأحكام، ٢٢ - باب البيتين إذا تقابلتا، ح ٧.

(٤) التهذيب ٦، ٩٠ - باب البيتين يتقابلان... ح ٣. والاستبصار ٣، ٢٢ - باب البيتين إذا تقابلتا، ح ٣. والفروع ٥، كتاب القضاء والأحكام، باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما... ح ٤.

(٥) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٠، وقد أخرجه عن حماد بن عيسى، عن سيابة وإبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله (ع) مع تفاوت قليل في السند.

١٨١ ٨- وروى حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل يكون له المملوكون فيوصي بعق ثلثهم؟ قال: كان علي (ع) يسهم بينهم^(١).

١٨٢ ٩- وروي عن موسى بن القاسم البجلي، وعلي بن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قال أبو عبد الله (ع): كان علي (ع) إذا أتاه رجلان يختصمان بشهود عدّتهم سواء، وعدّتهم سواء، أقرع بينهما على أيهما تصير اليمين، وكان يقول: (اللهم رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع من كان الحق له فأده إليه) ثم يجعل الحق للذي تصير اليمين عليه إذا حلف^(٢).

١٨٣ ١٠- وروى الحسن بن محبوب، عن جميل، عن فضيل بن يسار، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن مولود ليس له ما للرجال وليس له ما للنساء؟ قال: هذا يقرع عليه الإمام، يكتب على سهم عبد الله، وعلى سهم آخر أمة الله، ثم يقول الإمام أو المقرع: (اللهم أنت الله لا إله إلا أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في كتابك) ثم يطرح السهمين في سهام مبهمّة ثم تُجال فأيهما خرج ورث عليه^(٣).

١٨٤ ١١- وروى عاصم بن حميد عن أبي بصير، عن أبي جعفر (ع) قال: بعث رسول الله (ص) علياً (ع) إلى اليمن فقال له حين قدّم: حدّثني بأعجب ما ورد عليك قال: يا رسول الله أتاني قوم قد تباعوا جارية فوطؤوها جميعاً في طهر واحد فولدت غلاماً فاختلفوا فيه كلهم يدعي فيه، فأسهمت بينهم فجعلته للذي خرج سهمه، وضمتّه نصيبهم، فقال النبي (ص): «ليس من قوم تقارعوا وفوضوا أمرهم إلى الله إلا خرج سهم المحق»^(٤).

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢١.

(٢) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢ بتفاوت. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢. بتفاوت أيضاً.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٩، الاستبصار ٤، ١٠٨- باب ميراث المولود الذي ليس له ما... ح ١ والفروع ٥، الموارث، باب آخر منه، ح ٢. وفي سند كل من الاستبصار والفروع: علي بن رثاب، بدل، جميل. والمقصود بجميل في سند الفقيه: جميل بن صالح، حسب الظاهر.

(٤) التهذيب ٦، ٩٠- باب في البيتين يتقابلان... ح ١٦. وفي سنده: عن عاصم بن حميد، عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر (ع). والاستبصار ٣، ٢١٥- باب القوم يتبايعون الجارية فوطؤوها... ح ٦. والفروع ٣، النكاح، باب الجارية يقع عليها غير واحد... ح ٢ وهذا لا ينافي حرمة وطئهم للجارية في طهر واحد.

٣٩ - باب

الكفالة^(١)

١٨٥ ١ - روى سعد بن طريف، عن الأصبع بن نباتة قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في رجل تكفل بنفس رجل أن يحبس، وقال له: اطلب صاحبك^(٢)، وقضى^(٣) (ع) أنه لا كفالة في حد.

١٨٦ ٢ - وقال الصادق (ع) لأبي العباس الفضل بن عبد الملك: ما منعك من الحج؟ قال: كفالة تكفلت بها. قال: ما لك وللكفالات؟ أما علمت أن الكفالة هي التي أهلكت القرون الأولى^(٤)!!

١٨٧ ٣ - وروي عن الحسين بن خالد قال: قلت لأبي الحسن (ع): جعلت فداك قول الناس الضامن غارم؟ قال: ليس على الضامن غرم إنما الغرم على من أكل المال^(٥).

١٨٨ ٤ - وروى داود بن الحصين عن أبي العباس عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يتكفل بنفس الرجل إلى أجل فإن لم يأت به فعليه كذا وكذا درهماً قال: إن جاء به إلى الأجل فليس عليه مال، وهو كفيل بنفسه أبداً إلا أن يبدأ بالدراهم فإن بدأ بالدراهم فهو لها ضامن إن لم يأت به إلى الأجل الذي أجله^(٦).

١٨٩ ٥ - وسأل داود بن سرحان أبا عبد الله (ع): عن الكفيل والرهن في بيع النسبة قال: لا بأس^(٧).

(١) الكفالة: التعهد بالنفس، أي التزام إحضار المكفول متى طلبه المكفول له وشرطها رضا الكفيل والمكفول له دون المكفول لوجوب الحضور عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالدعوى بنفسه أو وكيله، والكفيل بمنزلة الوكيل حيث يأمره به وتفتقر إلى إيجاب وقبول بين الأولين صادرين على الوجه المعتبر في العقد اللازم وتصح حالة ومؤجلة... وقيل لا تصح إلا مؤجلة إلى أجل معلوم ويرى الكفيل بتسليمه تسليماً تاماً... «اللمعة وشرحها للشهيد (ره) المجلد الأول، كتاب الكفالة، ص ٣٢٣ من الطبعة الحجرية.

(٢) إلى هنا في التهذيب ٦، ٨٤ - باب الكفالات و... ح ٤ بسند مختلف وتفاوت. وفي الفروع ٣، كتاب المعيشة باب الكفالة والحوالة، ح ٦ بسند مختلف وتفاوت.

(٣) روي في الفروع ٥، كتاب الحدود، باب أنه لا كفالة في حد، ح ١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص): «لا كفالة في حد».

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١.

(٥) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الكفالة والحوالة، ح ٥. وحمل على ما إذا ضمن الضامن بإذنه فله أن يعود عليه دون ما إذا ضمنه تبرعاً.

(٦) التهذيب ٦، ٨٤ - باب الكفالات و... ح ٥.

(٧) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨.

١٩٠ ٦ - وقال الصادق (ع): الكفالة خسارة غرامة ندامة^(١).

٤٠ - باب

الحوالة^(٢)

١٩١ ١ - روى غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عن علي (ع): في رجلين بينهما مال منه بأيديهما ومنه غائب عنهما فاقتهما الذي بأيديهما وأحال كل واحد منهما بنصيبه فقبض أحدهما ولم يقبض الآخر؟ فقال: ما قبض أحدهما فهو بينهما وما ذهب فهو بينهما^(٣).

١٩٢ ٢ - وروي أنه احتضر عبد الله بن الحسن، فاجتمع إليه غرماؤه فطالبوه بدين لهم فقال لهم: ما عندي ما أعطيكم ولكن ارضوا بمن شئتم من أخي وبني عمي علي بن الحسين أو عبد الله بن جعفر فقال الغرماء: أما عبد الله بن جعفر فمليّ مطول، وأما علي بن الحسين فرجل لا مال له صدوق وهو أحبهما إلينا، فأرسل إليه فأخبره الخبر فقال (ع): أضمن لكم المال إلى غلة ولم يكن له غلة فقال القوم: قد رضينا فضمنه فلما أتت الغلة أتاح الله عز وجل له المال فأداه^(٤).

١٩٣ ٣ - وسأل أبو أيوب أبا عبد الله (ع): عن الرجل يحيل الرجل بالمال أيرجع عليه؟ قال: لا يرجع عليه أبداً إلا أن يكون قد أفلس قبل ذلك^(٥).

١٩٤ ٤ - وروى البزنطي عن داود بن سرحان قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل كانت له عند رجل دنائير فأحال له على رجل آخر بدنائيره فيأخذ بها دراهم أيجوز ذلك؟ قال: نعم^(٦).

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩ بتفاوت ونصّه: عن داود الرقي قال: قال أبو عبد الله (ع): مكتوب في التوراة كفالة ندامة غرامة.

(٢) الحوالة: «عقد شرع لتحويل المال من ذمة إلى ذمة مشغولة بمثله . . . ويشترط فيها رضا المحيل والمحال عليه والمحتال» الشرائع ١١٢/٢ . . . ويشترط في المال أن يكون معلوماً ثابتاً في الذمة سواء كان له مثل كالطعام، أو لا مثل له كالعبد والثوب . . . ويشترط تساوي المالين جنساً ووصفاً تفضياً من التسلسل على المحال عليه إذ لا يجب أن يدفع إلا مثل ما عليه، وفيه تردد: نفس المصدر ص ١١٣.

(٣) التهذيب ٦، ٨٥ - باب الحوالات، ح ٥.

(٤) التهذيب ٦، ٨٤ - باب الكفالات و . . . ح ١٢ والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب قضاء الدين، ح ٧.

(٥) التهذيب ٦، ٨٥ - باب الحوالات، ح ٣ والفروع ٣، المعيشة، باب الكفالة والحوالة، ح ٤.

(٦) التهذيب ٦، ٨٥ - باب الحوالات، ح ٤. وقد رواه بسند آخر وتفاوت قليل في الفروع ٣، المعيشة، باب الصروف، ح ٥.

٤١ - باب

الحكم في سيل وادي مهزور

١٩٥ ١ - روى غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عن آبائه عن علي (ع) قال: قضى رسول الله (ص) في سيل وادي مهزور أن يحبس الأعلى على الأسفل الماء للزرع إلى الشراك، وللنخل إلى الكعب، ثم يرسل الماء إلى الأسفل من ذلك^(١).

١٩٦ ٢ - وفي خبر آخر. للزرع إلى الشراكين وللنخل إلى الساقين^(٢) وهذا على حسب قوة الوادي وضعفه.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: سمعت من أثق به من أهل المدينة أنه وادي مهزور، ومسموعي من شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه أنه قال وادي مهروز بتقديم الراء غير معجمة على الزاء المعجمة، وذكر أنها كلمة فارسية وهو من هرز الماء، والماء الهرز بالفارسية الزائد على المقدار الذي يحتاج إليه.

٤٢ - باب

الحكم في الحظيرة بين دارين

١٩٧ ١ - سأل منصور بن حازم أبا عبد الله (ع): عن حظيرة بين دارين؟ فذكر أن علياً (ع) قضى بها لصاحب الدار الذي من قبله القمط^(٣).

١٩٨ ٢ - وروى عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن جده، عن علي (ع): أنه قضى في رجلين اختصما إليه في خُصّ^(٤) فقال: إن الخص للذي إليه القمط.

(١) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه و... ح ٤ وورد في ذيل الحديث: قال ابن أبي عمير: والمهزور موضع الوادي. ورواه في الفروع ٣، المعيشة، باب بيع الماء ومنع فضول الماء و... ح ٣. وقوله: الشراك: أي موضعه وهو قبة القدم.

(٢) التهذيب ١٠، نفس الباب، ح ٥ وفيه: للنخل إلى الكعبين وللزرع إلى الشراكين. وكذا في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٤ و ٥. والظاهر أن المراد بالكعبين في الفروع والتهذيب مفصل الساق والقدم وبهذا ينسجم مع ما هو وارد في الفقيه: إلى الساقين أي أولهما وهو المفصل.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٤ بتفاوت وكذلك في الفروع ٣، المعيشة، باب جامع في حريم الحقوق، ح ٣. والحظيرة: محوطة تأوي إليها المواشي والدواب. والقمط: شريط من ليف أو خوص يستعمل للشد والربط والوصل.

(٤) الخص: - كما في المصباح المنير - البيت من القصب والجمع: أخصاص.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - الخص: الطن^(١) الذي يكون في السواد بين الدور، والقِمَط: هو شد الحبل، يعني أن الخص هو الذي إليه شد الحبل، وقد قيل: إن القمط هو الحجر الذي يعلق منه على الباب.

٤٣ - باب

الحكم في نَفْسِ الغنم في الحرث

١٩٩ ١ - روى جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر (ع) في قوله عز وجل: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفثت فيه غنم القوم﴾^(٢) قال: لم يحكما إنما كانا يتناظران ففهمها سليمان.

٢٠٠ ٢ - وروى الوشاء، عن أحمد بن عمر الحلبي قال: سألت أبا الحسن (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث﴾؟ قال: كان حكم داود (ع) رقاب الغنم، والذي فهم الله عز وجل سليمان (ع) أن احكم لصاحب الحرث باللبن والصوف ذلك العام كله.

٤٤ - باب

حكم الحریم

٢٠١ ١ - روى إسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد (ع)، عن أبيه عن آبائه (ع) قال: قضى رسول الله (ص) في رجل باع نخلة واستثنى نخلة فقضى له بالمدخل إليها والمخرج منها ومدى جرائدها^(٣).

٢٠٢ ٢ - وروى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) أن علي بن أبي طالب (ع) كان يقول: حريم البئر العادية خمسون ذراعاً إلا أن يكون إلى عطن أو إلى طريق فيكون أقل من

(١) الطن: لعل المراد به أعواد القصب يشد بعضها إلى بعض بواسطة القمط فتشكل بساطاً يستعمل ساتراً بين الدور أو الغرف.

(٢) الأنبياء / ٧٨. والحرث: الزرع. ونَفَثَت الإبل والغنم تنفث نفثاً ونفوشاً رَعَتْ لَيْلاً بلا راع وذلك يكون حين تخرج من حظيرتها وتتفرق.

(٣) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه و... ح ٢٥ بتفاوت يسير. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب جامع في حريم الحقوق، ح ١. ومدى جرائدها: أي غاية ما تمتد إليه سعفاتها في الهواء.

ذلك إلى خمسة وعشرين ذراعاً^(١).

- ٢٠٣ ٣ - وقال رسول الله (ص): «حريم النخلة طول سعفتها».
- ٢٠٤ ٤ - وروي أن حريم المسجد أربعون ذراعاً من كل ناحية، وحريم المؤمن في الصيف باع.
- ٢٠٥ ٥ - وروي عظم الذراع.
- ٢٠٦ ٦ - وروى عقبة بن خالد، عن أبي عبد الله (ع): في رجل أتى جبلاً فشق منه قناة جرى ماؤها سنة، ثم إن رجلاً أتى ذلك الجبل فشق منه قناة أخرى فذهبت قناة الآخر بماء قناة الأول؟ قال: يقايسان بحقائب البئر ليلة ليلة فينظر أيتها أضرت بصاحبها، فإن كانت الأخيرة أضرت بالأولى فليتنفّر، وقضى رسول الله (ص) بذلك وقال: إن كانت الأولى أخذت ماء الأخيرة لم يكن لصاحب الأخيرة على الأولى سبيل^(٢).
- ٢٠٧ ٧ - وسئل (ع): عن قوم كان لهم عيون في أرض قريبة بعضها من بعض، فأراد رجل أن يجعل عينه أسفل من موضعها الذي كانت عليه، وبعض العيون إذا فعل بها ذلك أضرت ببقيتها وبعضها لا تضر من شدة الأرض؟ فقال: ما كان في مكان جليل فلا يضره وما كان في أرض رخوة بطحاء فإنه يضر^(٣).
- ٢٠٨ ٨ - وقال (ع): يكون بين البئر إن كانت أرضاً صلبة خمسمائة ذراع وإن كانت رخوة فألف ذراع^(٤).
- ٢٠٩ ٩ - وروى الحسن الصيقل، عن أبي عبيدة الحذاء قال: قال أبو جعفر (ع): كان لسَمَرَةَ بن جندب نخلة في حائط بني فلان، فكان إذا جاء إلى نخلته نظر إلى شيء من أهل الرجل يكرهه الرجل قال: فذهب الرجل إلى رسول الله (ص) فشكاه فقال: يا رسول الله إن سَمَرَةَ يدخل عليّ
-
- (١) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه و... ح ٣٠ و ٣١ وأخرجه عن حماد بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول... وبنفس السند في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب جامع في حريم الحقوق، ح ٥. والبئر العادية: أي قديمة وكأنها تنسب إلى عاد.
- (٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ضمن ح ٢٩ بتفاوت. والفروع ٣، المعيشة، باب الضرار، ح ٧. بتفاوت. وحقية البئر: قعرها. وفي التهذيب: بجوانب البئر.
- (٣) الفروع ٣، نفس الكتاب والباب، صدر ح ٣ بتفاوت. وفيه: ما كان في مكان شديد، بدل: جليل. والبطحاء: مسيل ماء فيه رمل وحصى - كما في المغرب -.
- (٤) التهذيب ٧، نفس الباب، صدر ح ٢٩، والفروع ٣، المعيشة، باب جامع في حريم الحقوق، ح ٦.

بغير إذني فلو أرسلت إليه فأمرته أن يستأذن حتى تأخذ أهلي حذرهما منه، فأرسل إليه رسول الله (ص) فدعاه، فقال: «يا سمرة ما شأن فلان يشكوك ويقول يدخل بغير إذني فترى من أهله ما يكره ذلك؟ يا سمرة إستأذن إذا أنت دخلت»، ثم قال رسول الله (ص): «يسرك أن يكون لك عذق في الجنة بنخلتك؟» قال: لا، قال: «لك ثلاثة؟» قال: لا، قال: «ما أراك يا سمرة إلا مضاراً إذ به يا فلان فاقطعها واضرب بها وجهه»^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - ليس هذا الحديث بخلاف الحديث الذي ذكرته في أول هذا الباب، من قضاء رسول الله (ص) في رجل باع نخلة واستثنى نخلة فقضى له بالمدخل إليها والمخرج منها، لأن ذلك فيمن اشترى النخلة مع الطريق إليها وسمرة كانت له نخلة ولم يكن له الممر إليها.

٤٥ - باب

الحكم بإجبار الرجل على نفقة أقربائه

٢١٠ ١ - روى محمد بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له: من الذي أُجبر على نفقته؟ قال: الوالدان والولد والزوجة^(٢)، والوارث الصغير - يعني الأخ وابن الأخ وغيره..

٤٦ - باب

ما يقبل من الدعاوى بغير بينة

٢١١ ١ - جاء أعرابي إلى النبي (ص) فادّعى عليه سبعين درهماً ثمن ناقة باعها منه فقال: «قد

(١) التهذيب ٧، ١٠ - باب في بيع الماء والمنع منه... ح ٣٦. وقد أخرجه بتفاوت وزيادة في آخره عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر (ع). وكذا فعل في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الضراح ٨. وقد أفادت هذه الرواية حرمة دخول شخص على شخص بدون استئذان. فضلاً عن حرمة هتك حرمة المؤمن أو أذيته، والذي يظهر من قوله (ص) إذهب فاقطعها واضرب بها وجهه غضبه (ص) على سمرة وكونه (ص) في مقام تأديبه لأنه تصرف معه (ص) تصرف المعاند اللجوج التارك للدنيا والآخرة، ومن هنا يمكن القول بأن الأمر بقطع النخلة لم يكن مستنداً إلى قاعدة نفي الضرر وإنما هو مستند إلى ولايته (ص) على نفوس أفراد الأمة وأموالهم دفعاً لمادة الفساد، أو تأديباً كما بينا.

(٢) روي في الفروع ٢، الزكاة، باب من يلزم نفقته، ح ١ عن حريز عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له: من الذي احتج عليه وتلزمي نفقته؟ قال: الوالدان والولد والزوجة، وروي بنفس المعنى الحديث ٣ من نفس الباب عن محمد بن مسلم عنه (ع) والتهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات... ح ١٩ و ٢٠. والاستبصار ٣، ٢٣ - باب من يجبر الرجل... ح ١ بتفاوت ويسند مختلف.

أوفيتك»، فقال: إجعل بيني وبينك رجلاً يحكم بيننا، فأقبل رجل من قريش فقال رسول الله (ص): «أحكم بيننا»، فقال للأعرابي ما تدعي على رسول الله؟ قال: سبعين درهماً ثمن ناقة بعثتها منه، فقال: ما تقول يا رسول الله؟ قال: «قد أوفيت»، فقال للأعرابي: ما تقول؟ قال: لم يوفني، فقال لرسول الله: ألك بينة على أنك قد أوفيت؟ قال: «لا»، قال للأعرابي: أتحلف أنك لم تستوف حقا وتأخذ؟ فقال: نعم، فقال رسول الله (ص): «لأتحاكمن مع هذا إلى رجل يحكم بيننا بحكم الله عز وجل»، فأتى رسول الله (ص) علي بن أبي طالب (ع) ومعه الأعرابي، فقال علي (ع): ما لك يا رسول الله؟ قال: «يا أبا الحسن أحكم بيني وبين هذا الأعرابي»، فقال علي (ع): يا أعرابي ما تدعي على رسول الله؟ قال: سبعين درهماً ثمن ناقة بعثتها منه. فقال: ما تقول يا رسول الله؟ قال: «قد أوفيت ثمنها»، فقال: يا أعرابي أصدق رسول الله (ص) فيما قال؟ قال: لا ما أوفاني شيئاً، فأخرج علي (ع) سيفه فضرب عنقه، فقال رسول الله (ص): «لِمَ فعلت يا علي ذلك؟!»، فقال: يا رسول الله نحن نصدقك على أمر الله ونهيه، وعلى أمر الجنة والنار والثواب والعقاب ووحى الله عز وجل، ولا نصدقك في ثمن ناقة هذا الأعرابي! وإني قتلته لأنه كذبك لما قلت له أصدق رسول الله فيما قال فقال: لا ما أوفاني شيئاً، فقال رسول الله (ص): «أصببت يا علي فلا تعد إلى مثلها»، ثم التفت إلى القرشي وكان قد تبعه فقال: «هذا حكم الله لا ما حكمت به»^(١).

٢١٢ ٢ - وفي رواية محمد بن بحر^(٢) الشيباني عن أحمد بن الحرث قال: حدثنا أبو أيوب الكوفي قال: حدثنا إسحاق بن وهب العلاف قال: حدثنا أبو عاصم النبيل عن ابن جريح عن الضحاك عن ابن عباس قال: خرج رسول الله (ص) من منزل عائشة فاستقبله أعرابي ومعه ناقة فقال: يا محمد تشتري هذه الناقة؟ فقال النبي (ص): «نعم بكم تبعها يا أعرابي؟» فقال: بمائتي درهم فقال النبي (ص): «بل ناقتك خير من هذا» قال: فما زال النبي (ص) يزيد حتى اشترى الناقة بأربع مائة درهم قال: فلما دفع النبي (ص) إلى الأعرابي الدراهم ضرب الأعرابي

(١) رواها السيد المرتضى (ره) في الانتصار/٢٣٨ - ٢٣٩. منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.
(٢) في غير هذه النسخة: محمد بن يحيى. وقد أورد هذه القضية السيد المرتضى (ره) في الانتصار/٢٤٠ - ٢٤١ عن ابن جريح عن الضحاك عن ابن عباس. بتفاوت وقد دلت هذه القضية كالتى قبلها والتي بعدها على أن للمعصوم نبياً كان أو إماماً بل وحتى الحاكم المنصوب من قبل أحدهما أن يحكم بعلمه في جميع الحقوق والحدود من غير استثناء. وقد أجمع الإمامية على ذلك، ولم يخالف منهم إلا ابن الجنييد. وقد حكى عن الظاهرية وأبي ثور موافقتهم للإمامية فيما ذهبوا إليه.

يده إلى زمام الناقة فقال: الناقة ناقتي والدرهم دراهمي فإن كان لمحمد شيء فليقم البيعة قال: فأقبل رجل فقال النبي (ص): «أترضى بالشيخ المقبل؟» قال: نعم يا محمد، فقال النبي (ص): «تقضي فيما بيني وبين هذا الأعرابي؟» فقال: تكلم يا رسول الله فقال رسول الله (ص): «الناقة ناقتي والدرهم دراهم الأعرابي» فقال الأعرابي: بل الناقة ناقتي والدرهم دراهمي إن كان لمحمد شيء فليقم البيعة، فقال الرجل: القضية فيها واضحة يا رسول الله وذلك أن الأعرابي طلب البيعة، فقال له النبي (ص): «إجلس فجلس» ثم أقبل رجل آخر فقال النبي (ص): «أترضى يا أعرابي بالشيخ المقبل؟» قال: نعم يا محمد فلما دعا قال النبي (ص): «إقض فيما بيني وبين هذا الأعرابي» قال: تكلم يا رسول الله فقال النبي (ص): «الناقة ناقتي والدرهم دراهم الأعرابي» فقال الأعرابي: بل الدرهم دراهمي والناقة ناقتي إن كان لمحمد شيء فليقم البيعة فقال الرجل: القضية فيها واضحة يا رسول الله لأن الأعرابي طلب البيعة، فقال النبي (ص): «إجلس فجلس» ثم أقبل رجل آخر فقال النبي (ص): «أترضى يا أعرابي بالشيخ المقبل؟» قال: نعم يا محمد فلما دعا قال النبي (ص): «إقض فيما بيني وبين الأعرابي» قال: تكلم يا رسول الله فقال النبي (ص): «الناقة ناقتي والدرهم دراهم الأعرابي» فقال الأعرابي: بل الناقة ناقتي والدرهم دراهمي إن كان لمحمد شيء فليقم البيعة فقال الرجل: القضية فيها واضحة يا رسول الله لأن الأعرابي طلب البيعة، فقال النبي (ص): «إجلس حتى يأتي الله بمن يقضي بيني وبين الأعرابي بالحق» فأقبل علي بن أبي طالب (ع) فقال النبي (ص): «أترضى بالشاب المقبل؟» قال: نعم فلما دعا قال النبي (ص): «يا أبا الحسن إقض فيما بيني وبين الأعرابي» فقال: تكلم يا رسول الله فقال النبي (ص): «الناقة ناقتي والدرهم دراهم الأعرابي» فقال الأعرابي: لا بل الناقة ناقتي والدرهم دراهمي إن كان لمحمد شيء فليقم البيعة فقال علي (ع): خل بين الناقة وبين رسول الله (ص) فقال الأعرابي: ما كنت بالذي أفعل أو يقيم البيعة قال: فدخل علي (ع) منزله فاشتمل على قائم سيفه ثم أتى فقال: خل بين الناقة وبين رسول الله (ص) فقال: ما كنت بالذي أفعل أو يقيم البيعة، قال: فضربه علي (ع) ضربة فاجتمع أهل الحجاز على أنه رمى برأسه، وقال بعض أهل العراق بل قطع منه عضواً قال فقال النبي (ص): «ما حملك على هذا يا علي؟» فقال: يا رسول الله نصدّك على الوحي من السماء ولا نصدّك على أربعمئة درهم!

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذان الحديثان غير مختلفين لأنهما في قضيتين وكانت هذه القضية قبل القضية التي ذكرتها قبلها.

٢١٣ ٣ - وروى محمد بن بحر^(١) الشيباني عن عبد الرحمان بن أبي أحمد الذهلي قال: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري قال: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع الحمصي قال: حدثنا شعيب عن الزهري عن عبد الله بن أحمد الذهلي قال: حدثني عمارة بن خزيمة بن ثابت: أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي (ص): أن النبي (ص) ابتاع فرساً من أعرابي فأسرع النبي (ص) المشي ليُقْبِضَهُ ثمن فرسه، فأبطأ الأعرابي فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيسأله بالفرس وهم لا يشعرون أن النبي (ص) ابتاعه، حتى زاد بعضهم الأعرابي في السُّوم على الثمن فنأدى الأعرابي فقال: إن كنت مبتاعاً لهذا الفرس فابتعه وإلا بعته، فقام النبي (ص) حين سمع الأعرابي فقال: أو ليس قد ابتعته منك؟ فطفق الناس يلوذون بالنبي (ص) وبالأعرابي وهما يتشاجران، فقال الأعرابي: هلم شهيداً يشهد أنني قد بايعتك؟ ومن جاء من المسلمين قال للأعرابي: إن النبي (ص) لم يكن ليقول إلا حقاً، حتى جاء خزيمة بن ثابت فاستمع لمراجعة النبي (ص) والأعرابي فقال خزيمة: إني أنا أشهد أنك قد بايعته، فأقبل النبي (ص) على خزيمة فقال: بم تشهد؟ قال: بتصديقك يا رسول الله، فجعل النبي (ص) شهادة خزيمة بن ثابت شهادتين وسماه ذا الشهادتين^(٢).

٢١٤ ٤ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع)، أن علياً (ع) كان في مسجد الكوفة، فمر به عبد الله بن قفل التيمي ومعه درع طلحة، فقال علي (ع) هذه درع طلحة أخذت غلواً^(٣) يوم البصرة فقال ابن قفل: يا أمير المؤمنين اجعل بيني وبينك قاضيك الذي رضىته للمسلمين، فجعل بينه وبينه شريحاً، فقال علي (ع): هذه درع طلحة أخذت غلواً يوم البصرة فقال شريح يا أمير المؤمنين هات على ما تقول بينة فأثاه بالحسن بن علي (ع) فشهد أنها درع طلحة أخذت يوم البصرة غلواً، فقال شريح: هذا شاهد ولا أقضي بشاهد حتى يكون معه آخر، فأتى بقنبر فشهد أنها درع طلحة أخذت غلواً يوم البصرة. فقال: هذا مملوك ولا أقضي بشهادة المملوك، فغضب علي (ع) ثم قال: خذوا الدرع فإن هذا قد قضى بجور ثلاث مرات، فتحول شريح عن مجلسه وقال: لا أقضي بين اثنين حتى تخبرني من أين قضيتُ بجور ثلاث مرات؟ فقال له علي (ع): إني لما قلت لك: إنها درع طلحة أخذت غلواً يوم البصرة فقلتُ هات على ما تقول بينة وقد قال رسول الله (ص): «حيث ما وجد غلول أخذ بغير بينة»، فقلت: رجل لم يسمع

(١) في غير هذه النسخة: محمد بن يحيى.

(٢) روى هذه الحادثة بثقاوت عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن معاوية بن وهب. في الفروع

٥، كتاب الشهادات، باب النواذر، ح ١.

(٣) الغلول: السرقة من الغنيمة.

الحديث، ثم أتيتك بالحسن فشهد فقلت: هذا شاهد واحد ولا أقضي بشاهد حتى يكون معه آخر وقد قضى رسول الله (ص) بشاهد ويمين، فهاتان اثنتان، ثم أتيتك بقنبر فشهد فقلت: هذا مملوك وما بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً هذه الثالثة، ثم قال (ع): يا شريح إن إمام المسلمين يؤتمن من أمورهم على ما هو أعظم من هذا^(١). ثم قال أبو جعفر (ع): فأول من ردّ شهادة المملوك - عمر -.

٢١٥ ٥ - وروى محمد بن عيسى بن عبيد، عن أخيه جعفر بن عيسى قال: كتبت إلى أبي الحسن (ع): جعلت فداك المرأة تموت فيدعي أبوها أنه أعارها بعض ما كان عندها من المتاع والخدم أتقبل دعواه بلا بينة؟ أم لا تقبل دعواه إلا بينة؟ فكتب (ع): تجوز بلا بينة، قال: وكتبت إلى أبي الحسن يعني علي بن محمد (ع): جعلت فداك إن ادعى زوج المرأة الميتة أو أبو زوجها وأم زوجها في متاعها أو في خدمتها مثل الذي ادعى أبوها من عارية بعض المتاع والخدم أكون بمنزلة الأب في الدعوى؟ فكتب (ع): لا^(٢).

٢١٦ ٦ - وروى محمد بن أبي عمير، عن رفاعة بن موسى النخاس، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا طلق الرجل امرأته فادّعت أن المتاع لها وادّعى أن المتاع له كان له ما للرجال ولها ما للنساء^(٣).

(١) التهذيب ٦، ٩١ - باب البيّنات، ح ١٥٢ بدون الذيل. وكذلك في الاستبصار ٣، ١٨ - باب ما تجوز فيه شهادة الواحد مع... ح ١٠. وكذلك في الفروع ٥، الشهادات، باب شهادة الواحد ويمين المدعي، ح ٥.

(٢) الفروع ٥، الشهادات، باب النواذر، ح ١٨ والتهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات في القضايا و... ح ٧. وقد أخرجه معاً عن محمد بن إسماعيل عن جعفر بن عيسى... وإنما كان هذا الفرق بين دعوى الأب فتقبل ودعوى غيره فلا ولأن الأب كثيراً ما يعبر أولاده المتاع ولأنه في التصرف في أموالهم في اتساع ولأنه أعرف بما نواه فيما أعطاه بخلاف غيره الوافي للفيض المجلد ٣ الجزء ٩ ص ١٤١. وقد ذهب بعض فقهاؤنا ومنهم المحقق (ره) في الشرائع ٤/١٢٠ إلى إطرّاح هذه الرواية لضعفها وحكموا بعدم الفرق بين دعوى الأب هنا ودعوى غيره في لزوم إقامة البينة.

(٣) التهذيب ٦، ٩٢ - باب من الزيادات في القضايا و... ح ٢٥ وفي آخره: وما يكون للرجال والنساء قسّم بينهما. والاستبصار ٣، ٢٤ - باب اختلاف الرجل والمرأة في... ح ٥. وقد حمل الشيخ (ره) هذا الحديث على أحد أمرين: الأول: على التقية. الثاني: على أن يكون على جهة الوساطة والصلح بينهما دون مّ الحكم. وقد أورد المحقق (ره) في الشرائع ٤/٦١٩ - ١٢٠ عبارة جامعة في هذه المسألة قال: السابعة إذا تداعى الزوجان متاع البيت، قضى لمن قامت له البينة، ولو لم يكن له بينة، فَيَد كل واحد منهما على نصفه، قال في المبسوط: يحلف كل واحد من المتخاصمين بينهما بالسوية سواء كان مما يخص الرجال أو النساء أو يصلح لهما، وسواء كانت الدار لهما أو لخدمتهما، وسواء كانت الزوجية باقية بينهما أو زائلة وقال في الخلاف: ما يصلح للرجال للرجال وما يصلح للنساء للمرأة وما يصلح لهما يقسّم بينهما وفي رواية أنه للمرأة لأنها تأتي بالمتاع من أهلها، وما ذكره في الخلاف أشهر في الروايات وأظهر بين الأصحاب.

٢١٧ ٧ - وقد روي أن المرأة أحق بالمتاع لأن من بين لأبنتها قد يعلم أن المرأة تنقل إلى بيت زوجها المتاع^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: يعني بذلك المتاع الذي هو من متاع النساء، والمتاع الذي هو يحتاج إليه الرجال كما تحتاج إليه النساء، فأما ما لا يصلح إلا للرجال فهو للرجل وليس هذا الحديث بمخالف للذي قال: له ما للرجال ولها ما للنساء وبالله التوفيق.

٤٧ - باب نادر

٢١٨ ١ - روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عن علي (ع): أنه سئل عن رجل أبصر طيراً فتبعه حتى وقع على شجرة فجاء رجل آخر فأخذه؟ فقال: للعين ما رأت ولليد ما أخذت^(٢).

٢١٩ ٢ - وروى علي بن عبد الله الوراق رحمه الله، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الأخرس كيف يحلف إذا ادّعي عليه دين فأنكره ولم يكن للمدعي بينة؟ فقال: إن أمير المؤمنين (ع) أتى بأخرس فادّعي عليه دين فأنكره ولم يكن للمدعي عليه بينة فقال أمير المؤمنين (ع): الحمد لله الذي لم يخرجني من الدنيا حتى بينت للأمة جميع ما تحتاج إليه، ثم قال: إئتوني بمصحف فأتي به، فقال للأخرس: ما هذا فرفع رأسه إلى السماء وأشار أنه كتاب الله، ثم قال: إئتوني بوليّه فأتوه بأخ له فأقعده إلى جنبه ثم قال: يا قنبر عليّ بدواة وصينية فأتاه بهما ثم قال لأخ الأخرس قل لأخيك هذا بينك وبينه إنه علي، فتقدم إليه بذلك ثم كتب أمير المؤمنين (ع): والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمان الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المهلك المدرك الذي يعلم السر والعلانية إن فلان ابن فلان المدعي ليس له قبل فلان ابن فلان - أعني الأخرس - حق ولا طلبه بوجه من الوجوه ولا سبب من الأسباب ثم غسله وأمر الأخرس أن يشربه، فامتنع فألزمه الدين^(٣).

(١) ورد ذلك في ذيل الحديث ٣٦ من الباب ٩٢ من الزيادات في القضايا و...، من المجلد ٦ من التهذيب بتفاوت. والمقصود بقوله: بين لأبنتها، يعني بين جَنَلي منى، لأن الحادثة حصلت هناك.

(٢) الفروع ٤، كتاب الصيد، باب صيد الطيور الأهلية، ح ٦ وفيه: حتى سقط بدل: حتى وقع.

(٣) التهذيب ٦، ٩٢ - في باب الزيادات في القضايا و...، ح ٨٦ بتفاوت.

٤٨ - باب العتق وأحكامه

٢٢٠ ١ - قال رسول الله (ص): «من أعتق مؤمناً أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار، وإن كانت أنثى أعتق الله بكل عضوين منها عضواً من النار، لأن المرأة بنصف الرجل»^(١).

٢٢١ ٢ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: يستحب للرجل أن يتقرب عشية عرفة ويوم عرفة بالعتق والصدقة^(٢).

٢٢٢ ٣ - وروي عن أبي بصير، وأبي العباس، وعبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو ابنة أخيه أو ابنة أخته وذكر أهل هذه الآية^(٣) من النساء عتقوا جميعاً، ويملك الرجل عمه وابن أخيه وابن أخته وخاله، ولا يملك أمه من الرضاعة ولا أخته ولا عمته ولا خالته، فإذا ملكهن عتقن، قال: وما يحرم من النسب من النساء فإنه يحرم من الرضاع، وقال: يملك الذكور ما خلا الوالد والولد، ولا يملك من النساء ذات رحم محرم، قلت: وكذلك يجري في الرضاع؟ قال: نعم يجري في الرضاع مثل ذلك^(٤).

٢٢٣ ٤ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): في جارية كانت بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه؟ قال: إن كان موسراً كلف أن يضمن وإن كان معسراً أخذت^(٥) بالحصص^(٦).

٢٢٤ ٥ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في عبد كان بين رجلين، فحرر أحدهما نصفه وهو صغير وأمسك الآخر نصفه؟ قال: يقوم قيمة يوم حرر الأول وأمر المحرر أن يسعى في نصفه الذي لم يحرر حتى يقضيه^(٧).

(١) الفروع ٤، كتاب العتق و...، باب ثواب العتق و... ح ٣. والضمير في قوله: بكل عضوين منها، يعود إلى الأنثى التي أعتقت. والضمير في: منه، للمعتق سواء كان ذكراً أو أنثى. والتهذيب ٨ كتاب العتق، ١ - باب العتق و... ح ٣.

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ذيل ح ١، والفروع ٤ نفس الباب، ذيل ح ١ وقد أخرجه في التهذيب عن معاوية بن عمار وحفص بن البختري عن الصادق (ع).

(٣) المقصود بها الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٤) التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ١١٠ بتفاوت يسير. وفي الاستبصار ٤، ١٠ - باب من لا يصح ملكه من جهة النسب و... ح ١.

(٥) في غير هذه النسخة: (أخذت).

(٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٨، والاستبصار ٤، ٢ - باب المملوك بين شركاء... ح ٥ ومعنى قوله: أخذت بالحصص: أي تستسعى في باقي ثمنها ثم يعتق نصفها الآخر.

(٧) الفروع ٤، العتق، باب المملوك بين شركاء يعتق... ح ٤.

٢٢٥ ٦ - وروى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجلين يكون بينهما الأمة فيعتق أحدهما نصفه، فتقول الأمة للذي لم يعتق نصفه لا أريد أن تقومني، ذرني كما أنا أخدمك، وإنه أراد أن يستنكح النصف الآخر؟ قال: لا ينبغي له أن يفعل، إنه لا يكون للمرأة فرجان، ولا ينبغي له أن يستخدمها ولكن يقومها ويستسعيها^(١).

٢٢٦ ٧ - وفي رواية أبي بصير مثله إلا أنه قال: وإن كان الذي أعتقها محتاجاً فليستسعيها.

٢٢٧ ٨ - وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن رجلين كان بينهما عبد فأعتق أحدهما نصيبه؟ قال: إن كان مضاراً كلف أن يعتقه كله وإلا استسعى العبد في النصف الآخر^(٢).

٢٢٨ ٩ - وروى حريز، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل ورث غلاماً وله فيه شركاء فأعتق لوجه الله نصيبه؟ فقال: إذا أعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة، وإذا أعتق نصيبه لوجه الله عز وجل كان الغلام قد أعتق منه حصّة من أعتق، ويستعملونه على قدر ما لهم فيه، فإن كان فيه نصفه عمل لهم يوماً وله يوم، وإن أعتق الشريك مضاراً فلا عتق له لأنه أراد أن يفسد على القوم ويرجع القوم على حصّتهم^(٣).

٢٢٩ ١٠ - وقال الصادق (ع): لا عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل^(٤).

٢٣٠ ١١ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال: سألت عن الرجل تكون له الأمة فيقول: متى آتيها فهي حرة، ثم يبيعها من رجل آخر، ثم يشتريها بعد ذلك، قال: لا بأس بأن يأتيتها قد خرجت من ملكه^(٥).

٢٣١ ١٢ - وروي عن سماعة قال: سألت عن رجل قال لثلاثة ممالك له: أنتم أحرار وكان له أربعة، فقال له رجل من الناس: أعتقت ممالكك؟! قال: نعم، أوجب عتق الأربعة حين أجملهم؟ أو هو للثلاثة الذين أعتق؟ قال: إنما يجب العتق لمن أعتق^(٦).

(١) الفروع ٣، النكاح، باب نكاح المرأة التي بعضها حر وبعضها رق، ح ٢.

(٢) التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٢١ والاستبصار ٤، ٢ - باب المملوك بين شركاء...، ح ٨ الفروع

٤، كتاب العتق و...، باب المملوك بين شركاء يعتق...، ح ٢.

(٣) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ١٠، والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢٧.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥. والفروع ٤، العتق باب أنه لا يكون عتق إلا ما أريد به...، ح ١.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٧.

(٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٦.

٢٣٢ ١٣ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): في رجل زوّج أمته من رجل وشرط له أن ما ولدت من ولد فهو حر، فطلقها زوجها أو مات عنها فزوّجها من رجل آخر ما منزلة ولدها؟ قال: بمنزلتها إنما جعل ذلك للأول وهو في الآخر بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء أمسك^(١).

٢٣٣ ١٤ - وقال رسول الله (ص): «لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك»^(٢).

٢٣٤ ١٥ - وسأله عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن رجل قال لغلّامه: أعتقك على أن أزوّجك جاريّتي هذه، فإن نكحت عليها أو تسرّيت فعليك مائة دينار، فأعتقه على ذلك، فنكح أو تسرّى أعليه مائة دينار ويجوز شرطه؟ قال: يجوز عليه شرطه^(٣).

٢٣٥ ١٦ - وقال أبو عبد الله (ع): في رجل أعتق مملوكه على أن يزوّجه ابنته وشرط عليه إن تزوّج أو تسرّى عليها فعليه كذا وكذا قال: يجوز.

٢٣٦ ١٧ - وسأله يعقوب بن شعيب: عن رجل أعتق جاريّته وشرط عليها أن تخدمه خمس سنين فأبقت^(٤)، ثم مات الرجل فوجدها ورثته ألهم أن يستخدموها؟ قال: لا^(٥).

٢٣٧ ١٨ - وروى جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع): في رجل أعتق عبداً له مال لمن مال العبد؟ قال: إن كان علم أن له مالاً تبعه ماله، وإلا فهو للمعتق^(٦)، وفي رجل باع مملوكاً وله مال قال: إن علم مولاه الذي باعه أن له مالاً فالمال للمشتري، وإن لم يعلم البائع فالمال للبائع.

٢٣٨ ١٩ - وروى ابن بكير عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا كان للرجل مملوك فأعتقه

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٢.

(٢) التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٦. والاستبصار ٤، ٣ - باب أنه لا عتق قبل الملك، ح ١. والفروع ٤، العتق باب أنه لا عتق إلا بعد ملك، ح ١.

(٣) روى هذه الرواية بتفاوت قليل عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) في الفروع ٣، النكاح، باب الشرط في النكاح وما يجوز و... ح ٥. وفيه بدل (قال لغلّامه) (يقول لعبده). وفيه (ابنتي) بدل (جاريّتي) وكذا في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢٩. ولاحظ الرواية التالية في الفقيه أيضاً.

(٤) أبق العبد يابق إباقاً: ذهب بلا خوف أو كدّ عمل. أو استخفى ثم ذهب.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٠ والفروع ٤، كتاب العتق و... باب الشرط في العتق، ح ٢.

(٦) إلى هنا في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٦ والفروع ٤ نفس الكتاب، باب المملوك يعتق وله مال، ح ٣ والاستبصار ٤، ٦ - باب من أعتق مملوكاً له مال، ح ١، بتفاوت في التهذيبيين عما في الفقيه والفروع.

وهو يعلم أن له مالاً ولم يكن استثنى السيد المال حين أعتقه فهو للعبد^(١).

٢٣٩ ٢٠ - وسأله عبد الرحمان بن أبي عبد الله: عن رجل أعتق عبداً له وللعبد مال فتوفي الذي أعتق العبد لمن يكون مال العبد؟ أليكون للذي أعتق العبد؟ أو للعبد؟ قال: إذا أعتقه وهو يعلم أن له مالاً فله^(٢). وإن لم يعلم فماله لولد سيده^(٣).

٢٤٠ ٢١ - وروى جميل، عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع): في رجل أعتق مملوكه عند موته وعليه^(٤) دين؟ قال: إن كان قيمة العبد مثل الذي عليه ومثليه جاز عتقه وإلا لم يجز^(٥).

٢٤١ ٢٢ - وروى حماد عن الحلبي عنه (ع) أنه قال: في الرجل يقول إن مت فعبدي حرٌ وعلى الرجل دين؟ قال: إن توفي وعليه دين قد أحاط بثمن العبد بيع العبد، وإن لم يكن أحاط بثمن العبد استسعى العبد في قضاء دين مولاه وهو حرٌ به إذا وفاه^(٦).

٢٤٢ ٢٣ - وروى محمد بن مروان عنه (ع) أنه قال: إن أبي (ع) ترك ستين مملوكاً وأوصى بعق ثلثهم فأقرعت بينهم فأخرجت عشرين فأعتقتهم^(٧).

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٧ والاستبصار ٤، نفس الباب، ح ٢. والفروع ٤، نفس الباب، ح ٢. وفي نص التهذيب: إذا كاتب الرجل مملوكه وأعتقه. وكذلك هو نص الفروع.

(٢) التهذيب ٨، كتاب العتق و... ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٣٨. والاستبصار ٤، ٦ - باب من أعتق مملوكاً له مال، ح ٣. وقد ذهب الشيخ الطوسي (ره) إلى ضرورة تقييد إطلاق هذا الحديث وأمثاله بما إذا بدأ بالتلفظ بذكر المال قبل العتق بأن يقول: لي مالك وأنت حر، فإن بدأ بالحرية لم يكن له من المال شيء. وذكر (ره) رواية تدل وتصلح لأن تكون مقيدة أو مخصصة.

(٣) أي وعلى السيد دين.

(٤) الاستبصار ٤، ٥ - باب الرجل يعتق عبده عند الموت وعليه دين، ح ١. وفيه: مثل الذي على العبد ومثله وكذا في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٧٣. والفروع ٥ الوصايا، باب من أعتق وعليه دين، ح ٢.

قال الشهيد (ره) بصدد ما إذا أعتق عبده في مرض موته وعليه دين: «ولو نَجَزَ عتقه في مرضه فإن كانت قيمته ضعف الدين صح العتق فيه أجمع وسعى في قيمة نصفه للدين وفي ثلثه الذي هو ثلثا النصف الباقي عن الدين للوارث لأن النصف الباقي هو مجموع التركة بعد الدين فيعتق ثلثه ويكون ثلثا للورثة وهو ثلث مجموع وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف فيما لو نقصت قيمته عن ضعف الدين فقد ذهب الشيخ وجماعة إلى بطلان العتق حينئذ استناداً إلى صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق (ع) ويفهم من المصنف (أي الشهيد الأول (ره)) هنا (أي في اللعنة) الميل إليه حيث شرط في صحة العتق كون قيمته ضعف الدين إلا أنه لم يصرح بالثبوت الآخر، والأقوى أنه كالأول فيعتق منه بمقدار ثلث ما يبقى من قيمته فاضلا عن الدين ويسعى للدين بمقدار دينهم وللورثة بضعف ما عتق منه مطلقاً فإذا أعتق أجمع والرواية المذكورة مع مخالفتها للأصول معارضة بما يدل على المطلوب وهو حسنة الحلبي عنه (ع).

(٥) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ٥. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٧٢.

(٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٧٦. والفروع ٥، الوصايا، باب من أوصى بعق أو صدقة أو حج، ح ١١ وفي ذيله: وأخرجت الثلث.

٢٤٣ ٢٤ - وروى حريز، عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال: سألت عن رجل ترك مملوكاً بين نفر فشهد أحدهم أن الميت أعتقه؟ قال: إن كان الشاهد مرضياً لم يضمن وجازت شهادته في نصيبه، واستسعي العبد فيما كان للورثة^(١).

٤٩ - باب

التدبير^(٢)

٢٤٤ ١ - سأل إسحاق بن عمار أبا إبراهيم (ع): عن الرجل يعتق مملوكه عن دُبر ثم يحتاج إلى ثمنه قال: يبيعه، قال قلت: فإن كان له عن ثمنه غنى؟ قال: إذا رضي المملوك فلا بأس^(٣).

٢٤٥ ٢ - وروى جميل عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن المدبر أبيع؟ قال: إن احتاج صاحبه إلى ثمنه ورضي المملوك فلا بأس^(٤).

٢٤٦ ٣ - وروى عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) في الرجل يعتق غلامه أو جاريته عن دبر منه ثم يحتاج إلى ثمنه أبيع؟ قال: لا إلا أن يشترط على الذي يبيعه إياه أن يعتقه عند موته^(٥).

٢٤٧ ٤ - وسئل أبو إبراهيم (ع): عن امرأة دبرت جارية لها فولدت الجارية جارية نفيسة فلم يُدر أمدبرة هي مثل أمها أم لا؟ فقال: متى كان الحمل كان وهي مدبرة أو قبل التدبير؟ قلت: جعلت فداك لا أدري أجني فيهما جميعاً فقال: إن كانت الجارية حبلى قبل التدبير ولم يذكر ما

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٧٧ بتفاوت.

(٢) التدبير: هو عتق العبد بعد وفاة المولى، بأن يقول له: أنت حر بعد وفاتي، أو إذا ماتت فانت حر أو عتق أو معتق بشرط علم التعليق على غير الموت فيما عليه المشهور من فقهاؤنا.

(٣) التهذيب ٨، كتاب العتق و...، ٢ - باب التدبير، ح ١٩. والاستبصار ٤، التدبير، ١٥ - باب جواز بيع المدبر، ح ٢.

(٤) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ٣. والتهذيب ٨ نفس الباب، ح ٢٠. وقد حمل الشيخ الطوسي (ره) هذه الأخبار المتضمنة لجواز بيع المدبر بلحاظ رقبته على ما إذا انقض السيد تدبيره له وإلا فلا يصح بيع رقبته بل يجوز له حينئذ بيع خدمته طول حياته ويشترط على المشتري أنه إذا مات الذي دبّر صار حراً. وهذا ما دلّت عليه الرواية التالية في الفقيه... ولكن الشهيدين (ره) جوّزا بيع المدبر مطلقاً فسّخ التدبير قبل البيع أولم يفسّخه على أصح القولين عندهما، لأن التدبير المتبرّع به بمنزلة الوصية فكما يجوز الرجوع فيها ما دام حياً يجوز الرجوع فيه كذلك وبهذا التزم المحقق (ره) فراجع اللمعة وشرحها المجلد الثاني من الطبعة الحجرية، كتاب التدبير ص ١٩٩ - ٢٠٠، وشرائع الإسلام للمحقق ١٢٠/٣.

(٥) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ٧، والتهذيب ٨ نفس الباب، ح ٢٢.

في بطنها فالجارية مدبرة وما في بطنها رق، وإن كان التدبير قبل الحمل ثم حدث الحمل فالولد مدبر مع أمه لأن الحمل إنما حدث بعد التدبير^(١).

٢٤٨ ٥ - وسأل الحسن بن علي الوشا أبا الحسن (ع): عن رجل دبّر جارية وهي حبلى؟ فقال: إن كان علم بحبل الجارية فما في بطنها بمنزلتها، وإن كان لم يعلم فما في بطنها رق، قال: وسألت عن الرجل يدبر المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج أيجوز له أن يبيعه؟ قال: نعم إذا احتاج إلى ذلك^(٢).

٢٤٩ ٦ - وروي عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال: المدبر من الثلث وللرجل أن يرجع في ثلثه إن كان أوصى في صبحه أو مرض^(٣).

٢٥٠ ٧ - وروى أبان، عن أبي مريم، عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل عن الرجل يعتق جاريته عن دبر أيطأها إن شاء؟ أو ينكحها؟ أو يبيع خدمتها حياتها؟ قال: نعم أي ذلك شاء فعل^(٤).

٢٥١ ٨ - وروى عاصم عن أبي بصير قال: سألت عن العبد والأمة يعتقان عن دبر؟ فقال: لمولاه أن يكتبه إن شاء وليس له أن يبيعه إلا أن يشاء العبد أن يبيعه مدة حياته، وله أن يأخذ ماله إن كان له مال^(٥).

٢٥٢ ٩ - وسأله عبد الله بن سنان: عن امرأة أعتقت ثلث خادمها عند موتها أعلى أهلها أن يكتبوها إن شاءوا وإن أبوا؟ قال: لا، ولكن لها من نفسها ثلثها، وللوارث ثلثها يستخدمها بحساب الذي له منها، ويكون لها من نفسها بحساب ما أعتق منها^(٦).

(١) الاستبصار ٤، ١٦ - باب من دبّر جارية حبلى، ح ٢ بتفاوت. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٠ بتفاوت أيضاً. وكذلك الفروع ٤، كتاب العتق والتدبير و...، باب المدبر، ح ٥.

(٢) روي صدر الحديث في الفروع ٤، كتاب العتق و...، باب المدبر، ح ٤. وروي ذيله في نفس الباب ح ١ وروي صدره في الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ١. وروي ذيله في الباب ١٥ - باب جواز بيع المدبر، ح ١. وروي صدره في التهذيب ٨، باب التدبير، ح ٩ وروي ذيله في نفس الباب، ح ١.

(٣) التهذيب ٨، ٢ - باب التدبير، ح ٣ وأخرجه عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله (ع) بتفاوت يسير. وكذا في الفروع ٤، العتق والتدبير والكتابة، ح ٣. والاستبصار ٤، ١٥ - باب جواز بيع المدبر، ح ١٦. وفي الأخيرين بنفس سند التهذيب.

(٤) الاستبصار ٤، ١٥ - باب جواز بيع المدبر، ح ٩، والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢٤.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢٥. والاستبصار ٤ نفس الباب، ح ١٠.

(٦) التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه ح ٦٢ بسند آخر وتفاوت. والاستبصار ٤، ٤ - باب من أعتق بعض مملوكه، ح ٦، بنفس سند التهذيب ومثله.

٢٥٣ ١٠ - وروى أبان، عن عبد الرحمان قال: سألته عن الرجل قال لعبده: إن حَدَثَ بي حَدَثٌ فهو حر، وعلى الرجل تحرير رقبة في كفارة ليمين أوظهار آلِه أن يعتق عبده الذي جعل له العتق إن حدث به حدث في كفارة تلك اليمين؟ قال: لا يجوز الذي يجعل له في ذلك^(١).

٢٥٤ ١١ - وروى وهيب بن حفص، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل دبر غلامه وعليه دين فراراً من الدين؟ قال: لا تدبير له، وإن كان دبره في صحة منه وسلامة فلا سبيل للذيان عليه^(٢).

٢٥٥ ١٢ - وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب عن بريد بن معاوية قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل دبر مملوكاً له تاجراً موسراً فاشترى المدبر جارية بأمر مولاه فولدت منه أولاداً، ثم إن المدبر مات قبل سيده؟ فقال: أرى أن جميع ما ترك المدبر من متاع أو ضياع فهو للذي دبره، وأرى أن أم ولده رق للذي دبره، وأرى أن ولدها مدبرين كهيئة أبيهم فإذا مات الذي دبر أباهم فهم أحرار^(٣).

٢٥٦ ١٣ - وقال علي (ع): المعتق عن دبر هو من الثلث، وما جنى هو والمكاتب وأم الولد فالمولى ضامن لجنايتهم^(٤).

٥٠ - باب

المكاتب^(٥)

٢٥٧ ١٠ - روى محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز

- (١) التهذيب ٨، ٢ - باب التدبير، ح ٣٠.
- (٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٢.
- (٣) التهذيب ٨، ٢ - باب في التدبير، ح ١١، والفروع ٤، العتق و... باب المدبر، ح ٨.
- (٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٧، والاستبصار ٤، ١٥ - باب جواز بيع المدبر، ح ١٩.
- (٥) المكاتب: عقد بين السيد وعبده يكون السيد هو الموجب فيه والعبد هو القابل ومضمونه الاتفاق على أن يدفع العبد لسيد مبلغاً من المال أقساطاً محدّدة في وقت معلوم محدد يصبح العبد عند دفع آخر قسط منها حراً ويكنى أن يقول السيد لعبده كاتبك على أن تدفع لي مائة دينار أقساطاً متساوية في خلال سنة مثلاً فإن أدت فانت حر، فيقول العبد قبلت. واشتقاق الكتابة من الكتب وهو الجمع لانضمام بعض الأقسام إلى بعض وهي ليست عتقاً بصفة ولا بيعاً للعبد من نفسه بل هي معاملة مستقلة بنفسها بين المولى والمملوك على الأشهر بين فقهاءنا والعوض والمعوض فيها ملك السيد، والمكاتب عندنا على درجة بين الاستقلال وعدمه وأنه يملك دون غيره من العبد ويثبت له أرش الجناية على سيده وعليه الأرش للسيد المجني عليه. والمكاتب إما مطلقة أو مشروطة والمشروطة هي أن يقول السيد في عقد الكتابة بعد قوله: إن أدت فانت حر، وإن لم تؤد فانت رد في الرق. وهي عقد لازم =

وجل: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً﴾^(١). قال: إن علمتم لهم مالا، قال قلت: ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾^(٢). قال: تضع عنه من نجومه التي لم تكن تريد أن تنقصه منها ولا تزيده فوق ما في نفسك. فقلت: كم؟ قال: وضع أبو جعفر (ع) لمملوك له ألفاً من ستة آلاف^(٣).

٢٥٨ ٢ - وروى عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن المكاتب يشترط عليه إن عجز فهو رد في الرق، فعجز قبل أن يؤدي شيئاً؟ قال: لا يرد في الرق حتى يمضي له ثلاث سنين، ويعتق منه مقدار ما أدى صدراً، فإذا أدى صدراً فليس لهم أن يردوه في الرق^(٤).

٢٥٩ ٣ - وسئل الصادق (ع): عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها؟ قال: يؤدي عنه من مال الصدقة، إن الله عز وجل يقول^(٥) في كتابه (وفي الرقاب)^(٦).

٢٦٠ ٤ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (ع) عن رجل كاتب مملوكه فقال بعدما كاتبه: هب لي بعض مكاتبتني وأعجل لك مكاتبتني أيحل ذلك؟ قال: إن كان هبة فلا بأس، وإذا قال تحطه عني وأعجل لك فلا يصلح^(٧).

٢٦١ ٥ - وروى عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله (ع): في مكاتب بين شريكين فيعتق أحدهما نصيبه كيف يصنع الخادم؟ قال: يخدم الثاني يوماً ويخدم نفسه يوماً، قلت: فإن مات وترك مالا؟ قال: المال بينهما نصفان بين الذي أعتق وبين الذي أمسك^(٨).

= سواء كانت مطلقة أو مشروطة على الأثنية بقواعد مذهبنا. وإن ذهب بعض فقهاءنا إلى أنها في المشروطة تكون جائزة من جهة العبد لأن له أن يعجز نفسه.

(١) و (٢) النور/ ٣٣.

(٣) التهذيب ٨، ٣ - باب المكاتب، ح ١٥ والفروع ٤، كتاب العتق و... ح باب المكاتب، ح ١٧.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٦. والاستبصار ٤، ١٨ - باب المكاتب المشروط عليه إن عجز فهو رد... ح ٤ وقد حمل فقهاؤنا هذا الحديث وأمثاله على أحد وجهين: أن تكون واردة موافقة للعادة وفق ما يروون عن علي (ع). أو إنها تحمل على الاستحباب لأن من انتظر بمكاتبته سنة أو سنتين أو ثلاثاً أو تأخير نجم إلى نجم كان له في ذلك فضل كثير وثواب جزيل وإن لم يكن ذلك واجباً عليه يقول المحقق (ره) في الشرائع ١٢٥/٣: «فمتى عجز كان للمولوي رده رقا ولا يعيد عليه ما أخذه وحد العجز أن يؤخر نجماً إلى نجم أو يعلم من حاله العجز عن فك نفسه وقيل: إن يؤخر نجماً عن محله وهو مروي ويستحب للمولى مع العجز الصبر عليه».

(٥) التوبة/ ٦٠. وفسر قوله تعالى: ﴿وفي الرقاب﴾، بالمكاتبين. والمقصود بالصدقة: الزكاة.

(٦) التهذيب ٨، ٣ - باب المكاتب، ح ٣٥.

(٧) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٧. والفروع ٤، كتاب العتق و... ح باب المكاتب، ح ١٥.

(٨) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٦، والفروع ٤، نفس الباب، ح .

٢٦٢ ٦ - وروى ابن محبوب عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل أراد أن يعتق مملوكاً له وقد كان مولاه يأخذ منه ضريبة فرضها عليه في كل سنة، ورضي بذلك منه المولى، فأصاب المملوك في تجارته مالا سوى ما كان يعطي مولاه من الضريبة؟ فقال: إذا أدى إلى سيده ما كان فرض عليه فما اكتسب بعد الفريضة فهو للمملوك، قال ثم قال أبو عبد الله (ع): أليس قد فرض الله عز وجل على العباد فرائض فإذا أدوها إليه لم يسألهم عما سواها؟ قلت له: فللمملوك أن يتصدق مما اكتسب ويعتق بعد الفريضة التي يؤديها إلى سيده؟ قال: نعم وأجر ذلك له، قلت: فإن أعتق مملوكاً مما كان اكتسب سوى الفريضة لمن يكون ولأء المعتق؟ فقال: يذهب فيتولى إلى من أحب فإذا ضمن جريرته وعقله كان مولاه وورثه، قلت له: أليس قال رسول الله (ص): «الولاء لمن أعتق؟» فقال: هذا سائبة لا يكون ولاؤه لعبد مثله، قلت: فإن ضمن العبد الذي أعتقه جريرته وحَدَّثَهُ يلزمه ذلك ويكون مولاه ويرثه؟ فقال: لا يجوز ذلك لا يرث عبدٌ حرّاً^(١).

٢٦٣ ٧ - وروى أبان، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل قال: غلامي حر وعليه عمالة كذا وكذا سنة قال: هو حر وعليه العمالة^(٢)، قلت: إن ابن أبي ليلى يزعم أنه حر وليس عليه شيء قال: كذب إن علياً (ع) أعتق أبا نيزر وعياضاً ورياحاً وعليهم عمالة كذا وكذا سنة ولهم رزقهم وكسوتهم بالمعروف في تلك السنين.

٢٦٤ ٨ - وروى القاسم بن يزيد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع): في مكاتب شرط عليه إن عجز أن يرد في الرق؟ قال: المسلمون عند شروطهم.

٢٦٥ ٩ - وسئل الصادق (ع) عن المكاتب فقال: يجوز عليه ما شرطت عليه^(٣).

٢٦٦ ١٠ - وقضى أمير المؤمنين (ع) في مكاتبته توفيت وقد قضت عاثة ما عليها، وقد ولدت ولداً في مكاتبته، فقضى في ولدها أن يعتق منه مثل الذي عتق منها، ويرق منه مثل ما رُق منها^(٤).

(١) التهذيب ٨، كتاب العتق و... ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٤٠. وفي الفروع ٤، كتاب العتق و...، باب المملوك يعتق وله مال، ح ١. وكرره الكليني (ره) في الفروع ٥ كتاب الموارث، باب ولأء السائبة، ح ١.

(٢) التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٩٠ وقد روى صدر الحديث. والعمالة: - وتقرأ بفتح العين أيضاً وبكسرهما - أجر العمل ورزق العامل وعند التجار: شيء معين في المائة فيأخذها العميل من التاجر على بيع أو شراء بضاعة أجرة عمله. والمقصود هنا الأول.

(٣) الفروع ٤، كتاب العتق و...، باب المكاتب، ح ٥.

(٤) التهذيب ٨، ٣ - باب المكاتب، ح ٢٠.

٢٦٧ ١١ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): في المكاتب يشترط عليه مولا، أن لا يتزوج إلا بإذن منه حتى يؤدي مكاتبته؟ قال: ينبغي له أن لا يتزوج إلا بإذن منه، إن لهم شرطهم^(١).

٢٦٨ ١٢ - وروى جميل بن دراج عن أبي عبد الله (ع): في مكاتب يموت وقد أدى بعض مكاتبته وله ابن من جاريته وترك مالا؟ قال: يؤدي ابنه بقية مكاتبته ويعتق ويرث ما بقي^(٢).

٢٦٩ ١٣ - وسأله سماعة: عن العبد يكاتبه مولا وهو يعلم أن ليس له قليل ولا كثير؟ قال: فليكاتبه وإن كان يسأل الناس، ولا يمنعه المكاتبه من أجل أنه ليس له مال، فإن الله عز وجل يرزق العباد بعضهم من بعض فالمحسن مغان^(٣).

٢٧٠ ١٤ - وقال (ع): في رجل ملك مملوكاً له مال فسأل صاحبه المكاتبه أله أن لا يكاتبه إلا على الغلاء؟ قال: نعم^(٤).

٢٧١ ١٥ - وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع): في المكاتب يكاتب ويشترط عليه مواله أنه إن عجز فهو مملوك ولهم ما أخذوا منه؟ قال: يأخذه مواله بشرطهم.

٢٧٢ ١٦ - وروى معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: في مملوك كاتب على نفسه وماله وله أمة وقد شرط عليه أن لا يتزوج فأعتق الأمة وتزوجها؟ قال: لا يصلح له أن يحدث في ماله إلا الأكلة من الطعام، ونكاحه فاسد مردود، قيل: فإن سيده علم بنكاحه ولم يقل شيئاً؟ قال: إذا صمّت حين يعلم ذلك فقد أقر، قيل: فإن كان المكاتب عتق أفترى أن يجدد نكاحه؟ أو يمضي على النكاح الأول؟ قال: يمضي على نكاحه^(٥).

٢٧٣ ١٧ - وروى علي بن النعمان عن أبي الصباح عن أبي عبد الله (ع): في المكاتب يؤدي نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف ثم يدعو مواله إلى بقية مكاتبته فيقول لهم: خذوا ما بقي

(١) الفروع ٤، نفس الكتاب والباب، ذيل ج ٩.

(٢) التهذيب ٨، ٣ - باب المكاتب، ج ٢١.

(٣) الفروع ٤، كتاب العتق و...، باب المكاتب، ج ١١ والتهذيب ٨، ٣ - باب في المكاتب، ج ٢٨. ومعنى: فالمحسن مغان: أي إن الله كفيل بتسديد مال كتابته. إما برزقه من حيث لا يحتسب أو من جهة سهم الرقاب من الزكاة أو بتوجيه الناس ليحسنوا إليه ويعينوه.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ج ٢٧. وقوله: على الغلاء أي يكاتبه على أن يدفع له مبلغاً عالياً من المال، بصورة أقساط مقابل حريته.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ج ١١. والفروع ٤، نفس الباب، ج ١٢.

ضربة واحدة. قال: يأخذون ما بقي ثم يعتق، وقال: في المكاتب يؤدي بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالا أكثر مما عليه من مكاتبته قال: يوفي مواليه ما بقي من مكاتبته وما بقي فلولده^(١).

٢٧٤ ١٨ - وروى ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) في مكاتب يموت وقد أدى بعض مكاتبته وله ابن من جاريته قال: إن كان اشترط عليه إن عجز فهو مملوك رجع ابنه مملوكاً والجارية، وإن لم يكن اشترط عليه أدى ابنه ما بقي من مكاتبته وورث ما بقي^(٢).

٢٧٥ ١٩ - وروى جميل بن دراج عن مهزم قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المكاتب يموت وله ولد؟ فقال: إن كان اشترط عليه فولده ممالك، وإن لم يكن اشترط عليه سعى ولده في مكاتبته أبيهم وعتقوا إذا أدوا^(٣).

٢٧٦ ٢٠ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: إن اشترط المملوك المكاتب على مولاه أنه لا ولاء لأحد عليه، أو اشترط السيد ولاء المكاتب فأقر المكاتب الذي كوتب فله ولاؤه^(٤) قال. وقضى أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام في مكاتب اشترط عليه ولاؤه إذا أعتق فنكح وليدة لرجل آخر فولدت له ولداً فحرر ولده ثم توفي المكاتب فورثه ولده فاختلفوا في ولده من يرثه؟ فألحق ولده بموالي أبيه.

٢٧٧ ٢١ - وقضى علي (ع): في مكاتب توفيت وقد قضت عامة الذي عليها فولدت ولداً في مكاتبته، فقضى في ولدها أنه يعتق منه مثل الذي عتق منها، ويرق منه مثل الذي رق منها^(٥).

٢٧٨ ٢٢ - وروى عمر صاحب الكرابيس، عن أبي عبد الله (ع) في رجل كاتب مملوكه

(١) التهذيب ٨، ٣ - باب في المكاتب، ح ٢٢. والاستبصار ٤، ٢١ - باب ميراث المكاتب، ح ٧. وقد روى ذيل الحديث فقط.

(٢) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ١. التهذيب ٨، ٣ - باب المكاتب، ح ٢٤. والفروع ٥، كتاب الموارث، باب ميراث المكاتبين، ح ٢ وقد تبين في هذين الخبرين وأمثالهما أن ابن المكاتب يأخذ حكم أبيه إذا تحرر منه بعضه بما أدى من مال كتابته ولكي يصبح كامل الولد حراً لا بد وأن يؤدي من الحصة التي تخصه بحساب ما بقي على أبيه. وقس على هذا كل ما يأتي من أخبار.

(٣) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ٥. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢٦. ومهزم هو ابن أبي بردة الأسدي، يكنى بأبي إبراهيم. وقد ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق (ع) تحت رقم ٦٣٣.

(٤) إلى هنا مروى في التهذيب ٨، نفس الباب ح ١٨ بتفاوت وزيادة.

(٥) التهذيب ٨، ٣ - باب المكاتب، ح ٢٠. وقد تقدم من المصنف (ره) تحت رقم ٥٦٥ من هذا الجزء بنصه فراجع. وأخرجه في التهذيب عن محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) ... الخ.

واشترط عليه أن ميراثه له، فرفع ذلك إلى علي (ع) فأبطل شرطه وقال: شرط الله قبل شرطك^(١).

٢٧٩ ٢٣ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (ع): في قول الله عز وجل: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قال: الخير أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويكون بيده عمل يكتسب به، أو يكون له حرفة.

٢٨٠ ٢٤ - وروي عن القاسم بن سليمان، عن أبي عبد الله (ع): أن علياً (ع) كان يستسعي المكاتب لأنهم لم يكونوا يشترطون إن عجز فهو رق، وقال أبو عبد الله (ع): لهم شروطهم، وقال (ع): ينتظر بالمكاتب ثلاثة أنجم فإن هو عجز رد رقيقاً^(٢).

٢٨١ ٢٥ - قال: وسألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾. قال: سمعت أبي (ع) يقول: لا يكتبه على الذي أراد أن يكتبه ثم يزيد عليه ثم يضع عنه، ولكنه يضع عنه مما نوى أن يكتبه عليه.

٥١ - باب

ولاء المعتق

٢٨٢ ١ - روى إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال النبي (ص): «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّهَا النَّسَبُ لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ»^(٣).

٢٨٣ ٢ - وقيل للصادق (ع): لِمَ قُلْتُمْ مَوْلَى الرَّجُلِ مِنْهُ؟ قال: لأنه خلق من طينه ثم فرّق بينهما فردّه السبي إليه فعطف عليه ما كان فيه منه فأعتقه فلذلك هو منه.

٢٨٤ ٣ - وروي عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل

(١) التهذيب ٨، ٣ - باب في المكاتب، ح ١٦. والفروع ٥ المواريث، باب، ح ٢. وقد أخرجه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (ع).

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٧. والاستبصار ٤، ١٨ - باب المكاتب المشروط عليه إن عجز... ح ٥.

(٣) الاستبصار ٤، ١٣ - باب أن ولاء المعتق لولد المعتق إذا مات مولاه... ح ٣، والتهذيب ٨، العتق، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ١٥٩. قال الشريف الرضي (ره) في المجازات النبوية ص/١٦٥ عند ذكره لقوله (ص) هذا: «وهذه استعارة، لأنه (ص) جعل التحام الولي بوليّه كالتحام النسب بنسبه في استحقاق الميراث، وفي كثير من الأحكام. وذلك مأخوذ من لحمه الثوب وسداه لأنهما يصيران كالشيء الواحد بما بينهما من المداخلة الشديدة والمشابكة الوكيدة...».

يعتق الرجل في كفارة يمين أوظهار لمن يكون الولاء؟ قال: للذي أعتق^(١).

٢٨٥ ٤ - وفي رواية عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه ذكر أن بريرة كانت عند زوج لها وهي مملوكة فاشتريتها عائشة فأعتقتها، فخيرها رسول الله (ص) إن شاءت تفر عند زوجها، وإن شاءت فارقت، وكان موالها الذين باعوها قد اشترطوا ولاءها على عائشة، فقال رسول الله (ص): «الولاء لمن أعتق»، وصدّق على بريرة بلحم فأهدته إلى رسول الله (ص)، فعلقته عائشة وقالت: إن رسول الله (ص) لا يأكل الصدقة، فجاء رسول الله (ص) واللحم معلّق فقال: ما شأن هذا اللحم لم يطبخ؟ قالت: يا رسول الله صدّق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة، فقال (ع): هو لها صدقة ولنا هدية، ثم أمر بطبخه فجرت فيها ثلاث من السنن^(٢).

٢٨٦ ٥ - وروى صفوان بن يحيى عن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل اشترى عبداً وله أولاد من امرأة حرة فأعتقه؟ قال: ولاء أولاده لمن أعتقه^(٣).

٢٨٧ ٦ - وروي عن بكر بن محمد أنه قال: دخلت على أبي عبد الله (ع) ومعي علي بن عبد العزيز فقال لي: من هذا؟ قلت: مولانا فقال: أعتقتموه أو أباه؟ فقلت: بل أباه فقال: ليس هذا مولاك هذا أخوك وابن عمك، وإنما المولى الذي جرت عليه النعمة، فإذا جرت على أبيه فهو أخوك وابن عمك^(٤)، قال: وسأله رجل وأنا حاضر فقال: يكون لي الغلام ويشرب ويدخل في هذه الأمور المكروهة فأريد عتقه فأعتقه أحب إليك؟ أم أبيعته وأتصدّق بثمنه؟ فقال: إن العتق في بعض الزمان أفضل، وفي بعض الزمان الصدقة أفضل، العتق أفضل إذا كان الناس حسنة حالهم، وإذا كان الناس شديدة حالهم فالصدقة أفضل، وبيع هذا أحب إليّ إذا كان بهذه الحال.

٢٨٨ ٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن سماعة، عن أبي عبد الله (ع): في رجل يملك ذا

(١) التهذيب ٨، ١ - باب في العتق وأحكامه، ح ١٦٤ والاستبصار ٤، ١٤ - باب ولاء السائبة، ح ٤ وقد حمله الشيخ (ره) على أن يكون ولاؤه له إذا كان توالى إليه بعد العتق لأنه إن لم يتوالى إليه بعد كان سائبة.

(٢) روي في التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه ح ١٣٩ عن زرارة عن أبي جعفر (ع) في حديث بريرة أن النبي (ص) قال لعائشة: اعتقي فإن الولاء لمن أعتق. وروي أيضاً في نفس الباب، ح ١٤٠ عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله (ع) قال: قالت عائشة لرسول الله (ص): إن أهل بريرة اشترطوا ولاءها، فقال رسول الله (ص): «الولاء لمن أعتق». وروي كلا الحديثين في الفروع ٥، الموارث، باب أن الولاء لمن أعتق، ح ٢ و ٣.

(٣) الاستبصار ٤، ١٢ - باب جر الولاء، ح ١. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٤٣. والفروع ٥، الموارث، نفس الباب، ح ٤.

(٤) إلى هنا مروي في الفروع ٤، كتاب العتق و...، باب، ح ٣، وكذلك في التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ١٥٠، وكذلك في الاستبصار ٤، ١٢ - باب جر الولاء، ح ٨.

رحمه هل يصلح له أن يبيعه أو يستعبده؟ قال: لا يصلح له بيعه ولا يتخذ عبداً وهو مولاه وأخوه في الدين، وأيهما مات ورثه صاحبه إلا أن يكون له وارث أقرب إليه منه.

٢٨٩ ٨ - وروى حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله (ع) قال: المعتق هو المولى والولد ينتمي إلى من يشاء^(١).

٢٩٠ ٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن السائبة قال: هو الرجل يعتق غلامه ثم يقول له: إذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جريرتك شيء، ويُشهد على ذلك شاهدين^(٢).

٢٩١ ١٠ - وروى عن شعيب^(٣)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن المملوك يعتق سائبة قال: يتولى من شاء وعلى من يتولى جريرته وله ميراثه، قال قلت: فإن سكنت حتى يموت ولم يتول أحدًا؟ قال: يجعل ماله في بيت مال المسلمين^(٤).

٢٩٢ ١١ - وروى ابن محبوب، عن عمار بن أبي الأحوص قال: سألت أبا جعفر (ع) عن السائبة قال: انظر في القرآن فما كان فيه تحرير ربة فذلك يا عمار السائبة التي لا ولاء لأحد من المسلمين عليه إلا الله عز وجل، فما كان ولاؤه لله عز وجل فهو لرسوله، وما كان لرسوله (ص) فإن ولاءه للإمام وجنابته على الإمام وميراثه له^(٥).

٢٩٣ ١٢ - وروى ياسين، عن حريز، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن مملوك أراد أن يشتري نفسه فدرس إنساناً هل للمدسوس أن يشتريه كله من مال العبد ولا يخبر السيد أنه إنما يشتريه من مال العبد؟ قال: لا ينبغي، وإن أراد أن يستحل ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل حتى يكون ولاؤه له فليزد هو ما يشاء بعد أن يكون زيادة من ماله في ثمن العبد

(١) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ١٠. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٥٢.
(٢) الاستبصار ٤، ١٤ - باب ولاء السائبة، ح ٢. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٦٢. والفروع ٥، الموارث، باب ولاء السائبة، ح ٦. والسائبة: لا ولاء لأحد عليه إلا الله، وما كان ولاؤه لله فهو لرسوله (ص) وما كان لرسوله الله فإن ولاءه للإمام وجنابته على الإمام وميراثه له في مذهبتنا. وأبو الربيع الوارد في سند الرواية الظاهر أنه الشامي واسمه خليل (خالد) بن أوفى.

(٣) هو العرقوفي.

(٤) الاستبصار ٤، ١١٦ - باب ميراث السائبة، ح ١ و ٢ بسند آخر وتفاوت، والتهذيب ٨، ١ - باب في المعتق وأحكامه، ح ١٦٠. والفروع ٥، الموارث، باب ولاء السائبة، ح ٤.

(٥) الاستبصار ٤، ١٤ - باب ولاء السائبة، ح ٣ وكرره في الباب ١١٦ من نفس الجزء ح ٣. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١١٣، وكرره في كتاب الفرائض. والفروع ٥، الموارث، باب ولاء السائبة، ح ٢.

يستحل به الولاء فيكون ولاء العبد له (١).

٢٩٤ ١٣ وروى الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن بريد العجلي، قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل أن يعتق رقبة، فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كسبه فأعتقه عن أبيه، وإن المعتق أصاب بعد ذلك مالا ثم مات وتركه لمن يكون ميراثه؟ قال فقال: إن كانت الرقبة التي كانت على أبيه في نذر أو شكر أو كانت واجبة عليه فإن المعتق سائبة لا سبيل لأحد عليه، قال: فإن كان تولى قبل أن يموت إلى أحد من المسلمين فضمن جنايته وجريته وحدته كان مولاه ووارثه إن لم يكن له قريب يرثه، وإن لم يكن توالى إلى أحد حتى مات فإن ميراثه للإمام إمام المسلمين إن لم يكن له قريب يرثه من المسلمين، قال: وإن كانت الرقبة التي على أبيه تطوعاً وقد كان أبوه أمره أن يعتق عنه نسمة، فإن ولاء المعتق هو ميراث لجميع ولد الميت، قال: ويكون الذي اشتراه فأعتقه بأمر أبيه كواحد من الورثة إذا لم يكن للمعتق قرابة من المسلمين أحرار يرثونه، قال: وإن كان ابنه الذي اشتري الرقبة فأعتقها عن أبيه من ماله بعد موت أبيه تطوعاً منه من غير أن يكون أبوه أمره بذلك فإن ولاءه وميراثه للذي اشتراه من ماله فأعتقه عن أبيه إذا لم يكن للمعتق وارث من قرابته (٢).

٥٢ - باب

أمهات الأولاد

٢٩٥ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن أم الولد؟ قال: أمة تباع وتورث وتوهب وحدها حد الأمة (٣).

٢٩٦ ٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن وهب بن عبد ربه، عن أبي عبد الله (ع): في رجل زوج أم ولد له عبداً له ثم مات السيد؟ قال: لا خيار لها على العبد، هي مملوكة للورثة.

٢٩٧ ٣ - وفي رواية محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٨٣ بتفاوت وياسين هو الضريع.

(٢) الفروع ٥، الموارث، باب ولاء السائبة، ح ٧ والاستبصار ٤، ١٣ - باب أن ولاء المعتق لولد المعتق و...،

ح ١. والتهذيب ٨، ١ - باب في العتق وأحكامه، ح ١٥٨. وبريد هو ابن معاوية العجلي.

(٣) الفروع ٤، كتاب العتق و...، باب أمهات الأولاد ح ١. وقوله (ع): حدّها حد الأمة: يحتمل أنها إذا أنت ما

يوجب الحد فإن ما يقام عليها منه هو نصف ما يقام على الحرية من الحد. كما يحتمل أن حكمها في مسألة جواز

بيعها في بعض الصور وإن كانت أم ولد وغير ذلك من الأحكام هو حكم الأمة لا الحرية. وقد رواها أيضاً في

التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٩١.

البنزطي، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يموت وله أم ولد وله منها ولد أ يصلح للرجل أن يتزوجها؟ فقال: أخبرت أن علياً (ع) أوصى في أمهات الأولاد اللاتي كان يطوف عليهن فمن كان منهن لها ولد فهي من نصيب ولدها، ومن لم يكن لها ولد فهي حرة، وإنما جعل من كان منهن لها ولد من نصيب ولدها لكيلا تنكح إلا بإذن أهلها.

٢٩٨ ٤ - وروى سليمان بن داود المنقري عن عبد العزيز بن محمد قال: سألت أبا عبد الله (ع) أو سمعته يقول: لا تجبر الحرة على رضاع الولد وتجبر أم الولد.

٢٩٩ ٥ - وروى ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، عن بعضهم (ع) قال: كان علي (ع) إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فأعتقها ثم ورثها^(١).

٣٠٠ ٦ - وروى عمر بن يزيد، عن أبي إبراهيم (ع) قال قلت له: أسألك؟ قال: سل، قلت: لِمَ باع أمير المؤمنين (ع) أمهات الأولاد؟ فقال: في فكاك رقابهن، قلت: وكيف ذلك؟ قال: أيما رجل اشترى جارية فأولدها ثم لم يؤد ثمنها ولم يدع من المال ما يؤدي عنه، أخذ ولدها منها وبيعت وأدي ثمنها. قلت: فتباع فيما سوى ذلك من الدِّين؟ قال: لا^(٢).

٣٠١ ٧ - وروى عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع): أيما رجل ترك سرية لها ولد أو في بطنها ولد أو لا ولد لها، فإن كان أعتقها ربها عتقت، وإن لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله عز وجل وكتاب الله أحق^(٣). قال: وإن كان لها ولد وترك مالا يجعل في نصيب ولدها ويمسكها أولياء ولدها حتى يكبر الولد فيكون هو الذي يعتقها إن شاء ويكونون هم يرثون ولدها ما دامت أمة فإن أعتقها ولدها عتقت وإن توفي عنها ولدها ولم يعتقها فإن شاءوا أرقوا وإن شاءوا أعتقوا، وقضى أمير المؤمنين (ع) في رجل ترك جارية وقد ولدت منه ابنة وهي صغيرة غير أنها تبين الكلام فأعتقت أمها فتخاصم فيها موالى أبي الجارية فأجاز عتقها لأُمها^(٤).

(١) الاستبصار ٤، ١٠٣ - باب من خلف وارثاً مملوكاً... ح ١٧ وأسند إلى أبي عبد الله (ع). والتهذيب ٩، ٢٢ - باب الحر إذا مات وترك وارثاً مملوكاً، ح ١٨. قال الشيخ (ره) تعليقا على هذا الحديث: «فالوجه في هذا الخبر أن أمير المؤمنين (ع) كان يفعل على طريق التطوع لأننا قد بينا أن الزوجة إذا كانت حرة لم يكن لها أكثر من الربع والباقي يكون للإمام وإذا كان المستحق للمال أمير المؤمنين (ع) جاز أن يشتري الزوجة ويعتقها ويعطيها بقية المال تبرعاً دون أن يكون فعل ذلك واجباً لازماً».

(٢) التهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٩٥. والاستبصار ٤، ٧ - باب ما يجوز فيه بيع أمهات الأولاد، ح ٣. والفروع ٤، العتق و... باب أمهات الأولاد، ح ٥.

(٣) إشارة إلى ما ورد في القرآن من أحكام الإرث فابنها يرثها فيما يرث عن أبيه ثم تعتق عليه.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٩٣. والاستبصار ٤، ٨ - باب إذا مات الرجل وترك أم ولد له... ح ١ وروي =

٣٠٢ ٨ - وروى الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن الوليد بن هشام قال: قدمت من مصر ومعى رقيق فمررت بالعاشر^(١) فسألني فقلت: هم أحرار كلهم. فقدمت المدينة فدخلت على أبي الحسن (ع) فأخبرته بقولي للعاشر فقال: ليس عليك شيء، فقلت: إن فيهم جارية قد وقعت عليها وبها حمل؟ قال: لا، أليس ولدها بالذي يعتقها إذا هلك سيدها صارت من نصيب ولدها^(٢)؟

٥٣ - باب الحرية

٣٠٣ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: كان أمير المؤمنين (ع) يقول: إن الناس كلهم أحرار إلا من أقرّ على نفسه بالرق وهو مدرك من عبد أو أمة، ومن شهد عليه شاهدان بالرق صغيراً كان أو كبيراً^(٣).

٣٠٤ ٢ - وروى عن العباس بن عامر، عن أبان، عن محمد بن الفضل الهاشمي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل أقرّ أنه عبد قال: تأخذه بما قال أو يرد المال^(٤).

٣٠٥ ٣ - وروى السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «إذا عمي العبد فلا رق عليه، والعبد إذا أجزم فلا رق عليه»^(٥).

٣٠٦ ٤ - وقال الصادق (ع): إذا عمي العبد فقد عتق^(٦).

٣٠٧ ٥ - وروى هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) فيمن نكّل بمملوكه أنه حرّ لا سبيل له عليه، سائبة يذهب فيتولى إلى من أحب

= بتفاوت فيه إلى قوله: جعلت في نصيب ولدها. وروى الباقي بتفاوت في الحديث رقم ٤ من نفس الباب إلى قوله: وإن شأؤوا استرقوا. وفي الفروع ٤، نفس الباب، ح ٣.

(١) العاشر: - اصطلاحاً - من نصبه الإمام على الطريق لأخذ صدقة التجار، وأمنهم من اللصوص.

(٢) التهذيب ٨، ١ - باب في العتق وأحكامه، ح ٤٨.

(٣) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٧٨. والفروع ٤، كتاب العتق و...، باب نواذر، ح ٥.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٨٠.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣١. والفروع ٤، باب المملوك إذا عمي أو...، ح ٢ بتفاوت يسير بينهما وقد حكم فقهاؤنا (ره) بأن المملوك يعتق تلقائياً بحصول أحد أمور ومنها الجذام والعمى والإقعاد... الخ فراجع

اللمعة وشرحها للشهيدين (ره) كتاب العتق ص ١٨١ من الطبعة الحجرية، والشرائع للمحقق (ره) ١١٤/٣.

(٦) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٤. وفيه: إذا عمي المملوك وكذلك في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٢.

فإذا ضمن حدثه فهو يرثه^(١).

- ٣٠٨ ٦ - وروي في امرأة قطعت ثدي ولیدتها أنها حرّة لا سبيل لمولاتها عليها^(٢).
- ٣٠٩ ٧ - وروي طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): في رجل أعتق بعض مملوكه؟ قال: هو حرّ كله ليس لله عز وجل شريك^(٣).
- ٣١٠ ٨ - وروي السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): في رجل أعتق أمة وهي حبلى فاستثنى ما في بطنها؟ قال: الأمة حرة وما في بطنها حرّ، لأن ما في بطنها منها^(٤).
- ٣١١ ٩ - وروي عن سيف بن عميرة قال: سألت أبا عبد الله (ع) أيجوز للمسلم أن يعتق مملوكاً مشركاً؟ قال: لا^(٥).
- ٣١٢ ١٠ - وروي أبو البخري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): أن علياً (ع) قال: لا يجوز في العتاق الأعمى والأعور والمقعد ويجوز الأشلّ والأعرج^(٦).
- ٣١٣ ١١ - وروي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألت عن رجل عليه عتق رقبة فأراد أن يعتق نسمة أيهما أفضل أن يعتق شيخاً كبيراً أو شاباً أجرد؟ قال: أعتق من أغنى
-
- (١) التهذيب ٨، ١ - باب في العتق وأحكامه، ج ٣٥. والفروع ٥، الموارث، باب ولاء السائبة، ح ٩ بتفاوت يسير. ونكل به: أصابه بنازلة وصنع به صنيعاً يحذر غيره ويجعله عبرة له. ومن جملة صور التكتيل المثلة به بقطع أحد أعضائه. وانعتاق العبد بتكتيل المولى به أحد قولين في المسألة عند فقهاءنا، وقد تردد صاحب الشرائع فيها. فراجع ١١٤/٣. في حين أنه يظهر من عبارة الشهيد الثاني في الروضة جزمه بالانعتاق.
- (٢) الفروع ٥، الديات، باب الرجل يقتل مملوكه أو ينكل به، صدرح ٨. والتهذيب ١٠، ١٩ - باب قتل السيد عبده و... صدرح ٩.
- (٣) الاستبصار ٤، ٤ - باب من أعتق بعض... ح ٢. بتفاوت يسير، وكذا في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥٨.
- (٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٨٤.
- (٥) الاستبصار ٤، ١ - باب أنه لا يجوز أن يعتق كافراً، ح ١. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٥. وعدم صحة عتق المملوك الكافر أحد الأقوال في المسألة عندنا، قال المحقق (ره) في الشرائع ١٠٧/٣: «ويعتبر في المعتق الإسلام، فلو كان المملوك كافراً لم يصح عتقه، وقيل: يصح مطلقاً، وقيل يصح مع النذر». وقد استدل من ذهب إلى المنع من عتقه مطلقاً إذا كان كافراً إضافة إلى بعض الروايات بأنه خبيث وعتقه إنفاق له في سبيل الله وقد نهى الله تعالى عنه بقوله: ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولا شرائط القرية فيه ولا قرية في الكافر. وقد ناقش الشهيد الثاني (ره) في الروضة في هذه الحجة وفندها كما ناقش بقية الأقوال ولم يرتضها ثم قوى القول بصحة عتق الكافر كما يظهر من عبارته حيث قال: «فالقول بالصحة مطلقاً مع تحقق القرية متجه وهو مختار المصنف (أي الشهيد الأول) في الشرح» راجع اللمعة وشرحها للشهيدين، كتاب العتق، المجلد الثاني من الطبعة الحجرية، ص ١٨٤.
- (٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٦٥ بتفاوت يسير وكذا في الفروع ٤، كتاب العتق و... باب نوادر، ح ١١. وأبو البخري هو وهب بن وهب.

نفسه، الشيخ الكبير أفضل من الشاب الأجرد^(١).

٣١٤ ١٢ - وروي عن أحمد بن هلال قال: كتبت إلى أبي الحسن (ع): كان عليّ عتق رقبة فهرب لي مملوك لست أعلم أين هو يجزيني عتقه؟ فكتب (ع) نعم.

٣١٥ ١٣ - وروي عن أبي هاشم الجعفري قال: سألت أبا الحسن (ع) عن رجل له مملوك قد أبق منه يجوز أن يعتقه في كفارة الظهار؟ قال: لا بأس به ما لم يعرف منه موتاً^(٢).

٥٤ - باب

ما جاء في ولد الزنا واللقيط

٣١٦ ١ - روى سعيد بن يسار عن أبي عبد الله (ع) قال: لا بأس بأن يعتق ولد الزنا^(٣).

٣١٧ ٢ - وروى عنبسة بن مصعب، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: جارية لي زنت أبيع ولدها؟ قال: نعم، قلت: أحج بثمنه؟ قال: نعم^(٤).

٣١٨ ٣ - وروى حماد عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن ولد الزنا أيشترى أو يباع أو يُستخدم؟ قال: نعم إلا جارية لقيطة فإنها لا تشتري^(٥).

٣١٩ ٤ - وروى حماد بن عيسى، عن حريز، عن أبي عبد الله (ع) قال: المنبوذ حرّ إن شاء جعل ولاءه للذين ربّوه وإن شاء لغيرهم^(٦).

٣٢٠ ٥ - وفي رواية المثنى عن أبي عبد الله (ع) قال: إن طلب الذي ربّاه بنفقته وكان موسراً ردّ عليه، وإن لم يكن موسراً كان ما أنفق صدقة^(٧).

٣٢١ ٦ - وروى زرارة عن أحدهما (ع) أنه قال: في لقيطة وجدت؟ فقال: حرّة لا تشتري ولا

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٦٦، والفروع ٤ نفس الباب، ح ١٢. وقوله: أغنى نفسه: أي عن الخدمة.

(٢) الفروع ٤، العتق و... باب الأباقي، ح ٣. بتفاوت يسير وزيادة في آخره. وأبو هاشم الجعفري هو داود بن القاسم. ورواه في التهذيب ٨، ١ باب العتق وأحكامه، ح ١٢٣ بزيادة في آخره.

(٣) الفروع ٤، نفس الكتاب، باب عتق ولد الزنا و... ح ٢، والتهذيب ٨، ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٤٩.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥٠.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥١.

(٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥٣. ولا بأس بحمله على لقيط دار الإسلام أودار الكفر وفيها مسلم يمكن أن يكون قد تولد منه. وكذا الذي قبله فيما يتعلق بالجارية اللقيطة.

(٧) التهذيب ٨، نفس الباب، ذيل ح ٥٤ والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب اللقيط وولد الزنا، ذيل ح ٢.

تباع، وإن كان ولد مملوك لك من الزنا فأمسك أو بيع وإن أحببت هو مملوك لك^(١).

٥٥ - باب الإباق

- ٣٢٢ ١ - قال أبو جعفر (ع): العبد الأبق لا تقبل له صلاة حتى يرجع إلى مولاه^(٢).
- ٣٢٣ ٢ - وقال الصادق (ع): المملوك إذا هرب ولم يخرج من مصره لم يكن أبقاً^(٣).
- ٣٢٤ ٣ - وروى زيد الشحام عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن رجل يتخوف إباق مملوكه أو يكون المملوك قد أبق أيقيده أو يجعل في عنقه راية؟ قال: إنما هو بمنزلة بعير يخاف شراده، فإذا خفت ذلك فاستوثق منه وأشبعه واكسه، قلت: وكم شبعه؟ قال: إنما نحن نرزق عيالنا مدين تمرأ^(٤).
- ٣٢٥ ٤ - وروى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن جارية مدبرة أبققت من سيدها سنتين ثم إنها جاءت بعدما مات سيدها بأولاد ومتاع كثير، وشهد لها شاهدان أن سيدها كان قد دبرها في حياته من قبل أن تأبق؟ قال: أرى أنها وجميع ما معها للورثة، قلت: ولا تعتق من ثلث سيدها؟ قال: لا إنها أبققت عاصية لله ولسيدها فأبطل الإباق التدبير^(٥).
- ٣٢٦ ٥ - وروى إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علياً (ع) اختصم إليه في رجل أخذ عبداً أبقاً وكان معه ثم هرب منه؟ قال: يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما سلبه ثيابه ولا شيئاً مما كان عليه ولا باعه ولا داهن في إرساله، فإذا حلف بريء من الضمان^(٦).

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥٥.

(٢) الفروع ٤، العتق و...، باب الأباق، ح ١ بزيادة.

(٣) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٦. ولا بد من حمله على ما إذا كان استخفاؤه لا بقصد الأباق وذلك ليتوافق مع ما عليه المشهور عندنا في كلامهم على من جعل جعلالة لمن رد الأبق في المصر.

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٢. والراية - كما في القاموس - هي القلادة، أو التي توضع في عنق الغلام الأبق.

(٥) الاستبصار ٤، ١٧ - باب المدبر يأبق فلا...، ح ١ والتهذيب ٨، ٢ - باب التدبير، ح ٢٧. والفروع ٤ كتاب العتق، باب الأباق، ح ٤. وبهذا الحكم عمل فقهاؤنا (رض) قال المحقق في الشرائع ١٢١/٣: «إذا أبق المدبر بطل تدبيره وكان هو ومن ولد له بعد الأباق رقا، إن ولد له من أمة، وأولاده قبل الأباق على التدبير...». وإنما كان أولاده قبل الأباق على تدبيرهم عملاً باستصحاب الحكم السابق فيهم مع عدم المعارض. وكذا راجع للجنة وشرحها للشهيدان (ره) المجلد الثاني من الطبعة الحجرية، كتاب التدبير، ص ٢٠٠.

(٦) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٨ ولا بد من حمل حلفه للحكم بعدم ضمانه على صورة ما إذا ادعى عليه السيد بشيء من الأمور المذكورة.

٣٢٧ ٦ - وروى غياث بن إبراهيم الدارمي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً (ع) قال: في جعل الأبق إن المسلم يرد على المسلم^(١).

٣٢٨ ٧ - وقال (ع) في رجل أخذ أبقاً ففر منه قال: ليس عليه شيء^(٢).

٣٢٩ ٨ - وروى الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن رجل أصاب دابة قد سُرقت من جاره له فأخذها ليأتيه بها فنفتت قال: ليس عليه شيء.

٣٣٠ ٩ - وروى علي بن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن العبد إذا أبق من مواليه ثم سرق لم يقطع وهو أبق لأنه بمنزلة المرتد عن الإسلام ولكن يدعى إلى الرجوع إلى مواليه والدخول في الإسلام فإن أبق أن يرجع إلى مواليه قطعت يده بالسرقة ثم قُتل، والمرتد إذا سرق بمنزلته^(٣).

٣٣١ ١٠ - وروى ابن أبي عمير، عن أبي حبيب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن رجل اشترى من رجل عبداً وكان عنده عبدان، فقال للمشتري: إذهب بهما فاختر أحدهما ورد الآخر، وقد قبض المال فذهب بهما المشتري فأبق أحدهما من عنده؟ قال: ليرد الذي عنده منهما ويقبض نصف ثمن ما أعطى من البائع، ويذهب في طلب الغلام فإن وجده اختار أيهما شاء ورد الآخر، وإن لم يجده كان العبد بينهما نصفه للبائع ونصفه للمبتاع.

٣٣٢ ١١ - وروى عن أبي جميلة، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (ع) قال: اكتب للأبق في ورقة أو في قرطاس: (بسم الله الرحمن الرحيم يد فلان مغلولة إلى عنقه إذا أخرجها لم يكذب يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) ثم لفها ثم اجعلها بين عودين ثم القها في كوة بيت مظلم في الموضع الذي كان يأوي فيه.

٣٣٣ ١٢ - وروى عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال: أدع بهذا الدعاء للأبق واكتبه في ورقة: (اللهم السماء لك والأرض لك وما بينهما لك فاجعل ما بينهما أضيّق على فلان من جلد جمل حتى ترده عليّ وتظفرنني به)، وليكن حول الكتاب آية الكرسي مكتوبة مدورة ثم

(١) الفروع ٤، كتاب العتق و... باب الأبق، ح ٥ بزيادة في آخره. ومفاد هذا الخبر أنه لا تؤخذ الجعالة على رد الأبق، وهذا يناهض ما عليه فقهاؤنا من أن الجعالة جائزة في رد الضالة والأبق في المصير وخارجه فلا بد من حمله على الاستحباب، أو على صورة ما إذا كان الراد متبرعاً فلا يستحق جعلاً.

(٢) الفروع ٤، نفس الباب، ذيل ح ٥ المتقدم، بتفاوت التهذيب ٦، ٩٤ - باب اللقطة والضالة، ح ٢ بتفاوت.

(٣) التهذيب ١٠، ٩ - باب حد المرتد والمردة، ح ٢٣ والفروع ٥، الحدود، باب حد المرتد، ح ١٩.

ادفنه وضع فوقه شيئاً ثقيلاً في الموضع الذي كان يأوي فيه بالليل.

٥٦ - باب الارتداد

٣٣٤ ١ - روى هشام بن سالم، عن عمار الساباطي قال قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: كل مسلم بين مسلمين^(١) ارتد عن الإسلام وجحد محمداً (ص) نبوته وكذبه فإن دمه مباح لكل من سمع ذلك منه، وامراته بائنة منه فلا تقر به، ويقسم ماله على ورثته، وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها، وعلى الإمام أن يقتله إن أتى به ولا يستتبه^(٢).

٣٣٥ ٢ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع): أن المرتد عن الإسلام تعزل امرأته، ولا تؤكل ذبيحته، ويستتاب ثلاثاً فإن رجع وإلا قتل يوم الرابع إذا كان صحيح العقل^(٣).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - يعني بذلك المرتد الذي ليس بابن مسلمين.

٣٣٦ ٣ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): في المرتدة عن الإسلام؟ قال: لا تقتل وتستخدم خدمة شديدة وتمنع عن الطعام والشراب إلا ما تمسك به نفسها، وتلبس أخشن الثياب، وتضرب على الصلوات^(٤).

(١) أي متولدأ منهما، فإذا ارتد فهو مرتد فطري.

(٢) الفروع ٥، الحدود، باب حد المرتد، ح ١١ والتهذيب ١٠، ٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ٢ والاستبصار ٤، ١٤٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ٢. قال المحقق (ره) في الشرائع ١٨٣/٤ فيمن ولد على الإسلام ثم ارتد: «وهذا لا يقبل إسلامه لو رجع ويتحتم قتله، وتبين منه زوجته وتعتد منه عدة الوفاة، وتقسم أمواله بين ورثته...» وراجع أيضاً للجنة وشرحها للشهيد (ره) المجلد الثاني من الطبعة الحجرية، كتاب الحدود، ص ٣٦٨ وما بعدها.

(٣) التهذيب ١٠، نفس الباب، ح ٧ بتفاوت في آخره. الفروع ٥، نفس الباب، ح ١٧. والاستبصار ٤، ١٤٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ٦. بتفاوت في الجميع وسند مختلف عما في الفقيه. وحمل هذا الحديث على ما إذا كان المرتد مرتداً ملئاً لا فطرياً لما مر من أن المرتد الفطري لا يستتاب بل يقتل رأساً.

(٤) التهذيب ١٠، نفس الباب، ح ٢٦. وهذا الحكم إجماعي عند فقهاءنا أيضاً حتى ولو كانت مرتدة فطرية واستندوا في هذا إلى هذه الرواية وغيرها قال الشهيدان (ره): «والمرأة لا تقتل وإن كانت ردتها عن فطرة بل تحبس دائماً وتضرب أوقات الصلوات بحسب ما يراه الحاكم وتستعمل في الجنس في أسوأ الأعمال وتلبس أخشن الثياب المتخذة للباس عادة وتطعم أجشب الطعام وهو ما غلظ منه وخشن ويعتبر فيه عاداتها فقد يكون الجش حب حقيق في عاداتها صالحاً وبالعكس يفعل بها ذلك كله إلى أن تتوب أو تموت لصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (ع) ...». وراجع للجنة وشرحها، كتاب الحدود، المجلد ٢/٣٧٠، كما راجع الشرائع للمحقق ١٨٣/٤.

٣٣٧ ٤ - وفي رواية غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علياً (ع) قال: إذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم تقتل ولكن تحبس أبداً^(١).

٣٣٨ ٥ - وقال أبو جعفر (ع): إن علياً (ع) لما فرغ من أهل البصرة أتاه سبعون رجلاً من الزُّط^(٢) فسلموا عليه وكلموه بلسانهم، ثم قال لهم: إني لست كما قلت إني عبد الله مخلوق، قال: فأبوا عليه وقالوا لعنهم الله: لا بل أنت أنت هو^(٣)، فقال لهم: لئن لم ترجعوا عما قلت ثم تنوبوا إلى الله عز وجل لأقتلنكم، قال: فأبوا عليه أن يتوبوا ويرجعوا، قال: فأمر (ع) أن تحفر لهم آبار فحفرت، ثم خرق بعضها إلى بعض ثم قذف بهم فيها، ثم جن رؤوسها^(٤)، ثم ألهب في بئر منها ناراً وليس فيها أحد منهم فدخل فيها الدخان عليهم فماتوا^(٥).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - إن الغلاة لعنهم الله يقولون: لو لم يكن علي رباً لما عذبهم بالنار فيقال لهم: لو كان رباً لما احتاج إلى حفر الآبار وخرق بعضها إلى بعض وتغطية رؤوسها ولكان يحدث ناراً في أجسادهم فتلهب بهم فتحرقهم، ولكنه لما كان عبداً مخلوقاً حفر الآبار وفعل ما فعل حتى أقام حكم الله فيهم وقتلهم، ولو كان من يعذب بالنار ويقيم الحد بها رباً لكان من عذب بغير النار ليس برب، وقد وجدنا الله تعالى عذب قوماً بالغرق، وآخرين بالريح، وآخرين بالطوفان، وآخرين بالجراد والقمل والضفادع والدم، وآخرين بحجارة من سجيل، وإنما عذبهم أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام على قولهم بربوبيته بالنار دون غيرها لعله فيها حكمة بالغة، وهي أن الله تعالى ذكره حرّم النار على أهل توحيد، فقال علي (ع): لو كنت ربكم ما أحرقتكم بالنار وقد قلت بربوبيتي ولكنكم استوجبتم مني بظلمكم ضد ما استوجبه الموحدون من ربهم عز وجل وأنا قسيم ناره بإذنه، فإن شئت عجلتها لكم وإن شئت أخرتها فما أواكم النار هي مولاكم - أي هي أولى بكم - ويشس المصير ولست لكم بمولى، وإنما أقامهم أمير المؤمنين (ع) في قولهم بربوبيته مقام من عبد من دون الله عز وجل صنماً.

٣٣٩ ٦ - وذلك أن رجلين من الكوفة من المسلمين أتى رجل أمير المؤمنين (ع) فشهد أنه رآهما يصليان لصنم، فقال علي (ع): ويحك لعله بعض من يشبه عليك أمره، فأرسل رجلاً

(١) الاستبصار ٤، ١٤٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ١٠، ٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ٢٥.

(٢) الزُّط: جنس من السودان والهنود.

(٣) أي أنت الله أو الخالق.

(٤) أي غطاها.

(٥) الفروع ٥، الحدود، باب حد المرتد، ح ٢٣ بتفاوت.

فنظر إليهما وهما يصليان لصنم فأتي بهما، قال فقال لهما: إرجعا، فأبيا، فخذ^(١) لهما في الأرض أخدوداً^(٢) وأجج فيه ناراً فطرحهما فيه، روى ذلك موسى بن بكر عن الفضل عن أبي عبد الله (ع)^(٣).

٣٤٠ - ٧ - وكتب عامل لأمير المؤمنين (ع) إليه: إني قد أصبت قوماً من المسلمين زنادقة؟ فقال: أما من كان من المسلمين ولد على الفطرة ثم ارتد فاضرب عنقه ولا تستبّه، ومن لم يولد منهم على الفطرة فاستبّه فإن تاب وإلا فاضرب عنقه، وأما النصاري فما هم عليه أعظم من الزندقة^(٤).

٣٤١ - ٨ - وفي رواية موسى بن بكر، عن الفضيل، عن أبي عبد الله (ع): أن رجلاً من المسلمين تنصّر فأتي به علي (ع) فاستتابه فأبى عليه، فقبض على شعره وقال: طئوا عباد الله، فوطئ حتى مات^(٥).

٣٤٢ - ٩ - وروى فضالة، عن أبان، أن أبا عبد الله (ع) قال: في الصبي إذا شبّ فاختر النصرانية وأحد أبويه نصراني أو جميعاً مسلمين؟ قال: لا يترك ولكن يضرب على الإسلام^(٦).

٣٤٣ - ١٠ - وروى ابن فضال عن أبان أن أبا عبد الله (ع) قال في الرجل يموت مرتداً عن الإسلام وله أولاد ومال قال: ماله لولده المسلمين^(٧).

٣٤٤ - ١١ - وقال علي (ع): إذا أسلم الأب جرّ الولد إلى الإسلام فمن أدرك من ولده دعي إلى الإسلام فإن أبى قُتل، وإن أسلم الولد لم يجزّ أبويه ولم يكن بينهما ميراث^(٨).

(١) أي شقّ.

(٢) الأخدود: الحفرة المستطيلة في الأرض جمع أخاديد.

(٣) التهذيب ١٠، ٩ - باب حد المرتد والمرتدة، ح ١٣ وفي سنده: الفضيل بن يسار، بدل: الفضل.

(٤) التهذيب ١٠، نفس الباب، ح ١١، وقد دل الحديث على وجوب استتابة المرتد الملبّي وبه حكم فقهاؤنا (ره) وإن اختلفوا في مدة الاستتابة فمنهم من قال يستتاب ثلاثة أيام، ومنهم من قال: يستتاب القدر الذي يمكن معه الرجوع، قال المحقق (ره) في الشرائع ٤/ ١٨٤: «والأول مروى وهو حسن لما فيه من التأنّي لإزالة عذره...».

(٥) الفروع ٥، الحدود، باب حد المرتد، ح ٢. والاستبصار ٤، ١٤٩ - باب حد المرتد و... ح ٣ والتهذيب ١٠، نفس الباب، ح ٣.

(٦) التهذيب ١٠، ٩ - باب المرتد والمرتدة، ح ١٥ والفروع ٥، الحدود، باب حد المرتد، ح ٧ دل الحديث على عدم جواز إقامة الحد على الصغير ما لم يبلغ وإنما يؤدّب ويتربص به وقت بلوغه فإن اختار الارتداد وكان أبواه مسلمين قتل من دون استتابة وإلا استتيب فإن تاب وإلا قتل.

(٧) التهذيب ١٠، نفس الباب، ح ٢٧، الفروع ٥، الموارث، باب ميراث المرتد عن الإسلام، ح ١ وموته هنا أعم من أن يموت حتف أنفه أو يقتل بالردة. ولو لم يكن له ورث مسلمون فماله للإمام (ع) عندنا.

(٨) التهذيب ٨، كتاب العتق و... باب في العتق وأحكامه ح ٨٥.

٥٧ - باب

نوادير العتق

٣٤٥ ١ - روى سعد بن سعد، عن حريز قال: سألت أبا الحسن (ع) عن رجل قال لمملوكه: أنت حرّ ولي مالك؟ قال: يبدأ بالمال قبل العتق يقول: لي مالك وأنت حرّ برضى من المملوك^(١).

٣٤٦ ٢ - وسأله الحسن الصيقل عن رجل قال: أول مملوك أملكه فهو حرّ فأصاب ستة؟ فقال: إنما كانت نيته على واحد فليختر أيهم شاء فليعتقه^(٢).

٣٤٧ ٣ - وروى إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار قال: كتبت إليه أسأله عن المملوك يحضره الموت فيعتقه مولاه في تلك الساعة فيخرج من الدنيا حراً هل للمولى في عتقه ذلك أجر؟ أو يتركه مملوكه فيكون له أجر إذا مات وهو مملوك له أفضل؟ فكتب (ع): يترك العبد مملوكاً في حال موته فهو أجر لمولاه وهذا عتق في تلك الساعة لم يكن نافعاً^(٣).

٣٤٨ ٤ - وروى محمد بن عيسى العبيدي، عن الفضل بن المبارك أنه كتب إلى أبي الحسن علي بن محمد (ع) في رجل له مملوك فمرض أيعتقه في مرضه أعظم لأجره؟ أو يتركه مملوكاً؟ فقال: إن كان في مرض فالعتق أفضل له لأنه يعتق الله عز وجل بكل عضو منه عضواً من النار، وإن كان في حال حضور الموت فتركه مملوكاً أفضل له من عتقه.

٣٤٩ ٥ - وروى محمد بن عيسى العبيدي، عن الفضل بن المبارك البصري، عن أبيه، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: جعلت فداك الرجل يجب عليه عتق رقبة مؤمنة فلا يجدها كيف يصنع؟ فقال: عليكم بالأطفال فاعتقوهم فإن خرجت مؤمنة فذاك وإن لم تخرج مؤمنة فليس عليكم شيء^(٤).

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٩ بتفاوت ورواه عن سعد بن سعد عن أبي جرير. وكذلك في الاستبصار ٤، ٦ - باب من أعتق مملوكاً له مال، ح ٤ والفروع أيضاً ٤، كتاب العتق و...، باب المملوك يعتق وله مال، ح ٥ بتفاوت في آخره.

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٥ والاستبصار ٤، ٣ - باب أنه لا عتق قبل الملك، ح ٤. وحيث ثبت أنه لا عتق إلا في ملك، ولكي لا يتنافى هذا الخبر وأمثاله مع تلك القاعدة حملة الشيخ رحمه الله تعالى على النذر الله تعالى بأن يجعل الله عليه إن ملك فأول مملوك هو حر ووجب عليه الوفاء بالنذر عند تحقق متعلقه.

(٣) الفروع ٤، العتق، باب نوادر، ح ٨.

(٤) التهذيب ٨، كتاب العتق و...، ١ - باب في العتق وأحكامه، ح ٨٦.

٣٥٠ ٦ - وروى معاوية بن ميسرة، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يبيع عبده بنقصان من ثمنه ليعتق فقال له العبد فيما بينهما: لك عليّ كذا وكذا أله أن يأخذه منه؟ قال: يأخذه منه عفواً ويسأله إياه في عفو فإن أبي فليدعه^(١).

٣٥١ ٧ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: قال علي بن الحسين (ع): في مكاتبة يطأها مولاه فتجبل؟ قال: يردُّ عليها مهر مثلها وتسعى في قيمتها فإن عجزت فهي من أمهات الأولاد^(٢).

٣٥٢ ٨ - ودخل ابن أبي سعيد المكاربي على الرضا (ع) فقال له: أبلغ الله من قدرك أن تدعي ما ادعى أبوك!! فقال له: مالك أطفأ الله نورك وأدخل الفقر بيتك؟! أما علمت أن الله تبارك وتعالى أوحى إلى عمران إني واهب لك ذكراً فوهب له مريم، ووهب لمريم عيسى، فعيسى من مريم ومريم من عيسى وعيسى ومريم شيء واحد، وأنا من أبي وأبي مني وأنا وأبي شيء واحد، فقال له ابن أبي سعيد: فأسألك عن مسألة؟ فقال: لا أحالك تقبل مني ولست من غنمي ولكن هلمها، فقال: رجل قال عند موته كل مملوك لي قديم فهو حر لوجه الله تعالى؟ فقال: نعم إن الله عز وجل يقول: ﴿حتى عاد كالعرجون القديم﴾^(٣)، فما كان من ممالكه أتى له ستة أشهر فهو قديم حر. قال: فخرج وافترق حتى مات ولم يكن له مبيت ليلة لعنه الله^(٤).

٣٥٣ ٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي الورد، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن مملوك نصراني لرجل مسلم عليه جزية؟ قال: نعم إنما هو مالكة يفتديه إذا أخذ يؤدي عنه.

٥٨ - باب

المعاش والمكاسب والفوائد والصناعات

٣٥٤ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله

(١) الفروع ٤، كتاب العتق و... باب نوادر، ح ١٣.

(٢) الاستبصار ٤، ١٩ - باب من وطأ المكاتب بعد... ح ٢، وأخرجه عن السكوني عن أبي عبد الله (ع) أن أمير المؤمنين (ع) قال: ... وكذلك في التهذيب ٨، ٣ - باب المكاتب، ح ١٤. والفروع ٤، باب المكاتب، ح ١٦.

(٣) يس / ٣٩، والعرجون: هو من العتق من الموضع النابت في النخلة إلى موضع الشماريح والمعنى: كالعتق اليابس.

(٤) الفروع ٤، كتاب العتق و... باب نوادر، ح ٦. والتهذيب ٨، كتاب العتق و... ١ - باب في العتق وأحكامه، ح ٦٨ وقد روي ذيل الحديث من قوله: فقال له أسألك عن مسألة وفيهما بعض التفاوت.

عز وجل: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(١). قال: رضوان الله والجنة في الآخرة، والسعة في الرزق والمعاش وحسن الخلق في الدنيا^(٢).

٣٥٥ ٢ - وروى ذريح بن يزيد المحاربي، عن أبي عبد الله (ع) قال: نعم العون الدنيا على الآخرة^(٣).

٣٥٦ ٣ - وقال (ع): ليس منا من ترك دنياه لآخرته ولا آخرته لدنياه.

٣٥٧ ٤ - وروى عن العالم (ع) أنه قال: إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً وإعمل لآخرتك كأنك تموت غداً.

٣٥٨ ٥ - وقال رسول الله (ص): «نعم العون على تقوى الله الغنى»^(٤).

٣٥٩ ٦ - وروى عمر بن أذينة عن الصادق (ع) أنه قال: إن الله تبارك وتعالى ليحب الاغتراب في طلب الرزق.

٣٦٠ ٧ - وقال (ع): إشخص يُشخص لك الرزق.

٣٦١ ٨ - وروى علي بن عبد العزيز عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: إني لأحب أن أرى الرجل متحرراً في طلب الرزق، إن رسول الله (ص) قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها».

٣٦٢ ٩ - وقال (ع): إذا أراد أحدكم الحاجة فليبكر إليها فإني سألت ربي عز وجل أن يبارك لأمتي في بكورها.

٣٦٣ ١٠ - وقال (ع): إذا أراد أحدكم الحاجة فليبكر إليها وليسرع المشي إليها.

٣٦٤ ١١ - وروى حماد اللحام عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تكسلوا في طلب معاشكم فإن آباءنا قد كانوا يركضون فيها ويطلبونها.

٣٦٥ ١٢ - وأرسل رسول الله (ص) رجلاً في حاجة فكان يمشي في الشمس فقال له: إمش في الظل فإن الظل مبارك.

(١) البقرة/ ٢٠١ وتمة الآية: حسنةً وقنا عذاب النار.

(٢) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٢١ والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة، ح ٢، بتفاوت في الدليل فيهما.

(٣) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٨ و ١٥. بطريقين.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١.

٣٦٦ ١٣ - وقال الصادق (ع): من ذهب في حاجة على غير وضوء فلم تقض حاجته فلا يلومن إلا نفسه.

٣٦٧ ١٤ - وقال أبو جعفر (ع): إني أجدني أمقت الرجل يتعذر عليه المكاسب فيستلقي على قفاه ويقول: اللهم ارزقني ويدع أن ينتشر في الأرض ويلتمس من فضل الله، والذرة^(١) تخرج من جحرها تلتمس رزقها.

٣٦٨ ١٥ - وقال أمير المؤمنين (ع): إن الله تبارك وتعالى يحب المحترف الأمين^(٢).

٣٦٩ ١٦ - وروي عن محمد بن عذافر، عن أبيه قال: دفع إليّ أبو عبد الله (ع) سبعمائة دينار وقال: يا عذافر إصرفها في شيء ما، وقال: ما أفعل هذا على شره مني ولكن أحببت أن يراني الله تبارك وتعالى متعرضاً لفوائده، قال عذافر: فربحت فيها مائة دينار فقلت له في الطواف: جعلت فداك قد رزق الله عز وجل فيها مائة دينار قال: إثبتها في رأس مالي^(٣).

٣٧٠ ١٧ - وروى إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال: جاء رجل إلى النبي (ص) فقال: يا رسول الله قد علمت ابني هذا الكتاب ففي أي شيء أسلمه؟ فقال: «أسلمه لله أبوك ولا تسلمه في خمس: لا تسلمه سبأً ولا صائغاً ولا قصاباً ولا حنطاً ولا نخاساً»، فقال: يا رسول وما السبأ؟ قال: «الذي يبيع الأكفان ويتمنى موت أمتي، وللمولود من أمتي أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس، وأما الصائغ: فإنه يعالج غبن أمتي، وأما القصاب فإنه يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه، وأما الحنط: فإنه يحتكر الطعام على أمتي، ولأن يلقي الله العبد سارقاً أحب إليّ من أن يلقاه قد احتكر طعاماً أربعين يوماً، وأما النخاس: فإنه أتاني جبرئيل (ع) فقال: يا محمد إن شر أمتك الذين يبيعون الناس»^(٤).

٣٧١ ١٨ - وروي عن سدير الصيرفي قال قلت لأبي جعفر (ع): حديث بلغني عن الحسن البصري فإن كان حقاً فإننا لله وإنا إليه راجعون. قال: وما هو؟ قلت: بلغني أن الحسن كان

(١) الذرة: النملة الصغيرة.

(٢) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الصناعات، ح ١.

(٣) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٩، والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب ما يجب من الاقتداء بالأئمة (ع) ...، ح ١٦. والشره: الطمع أو شدة الحرص. وفي بعض النسخ: في الطريق بدل: في الطواف، وفي الكتابين تفاوت.

(٤) الاستبصار ٣، ٣٧ - باب ما كره من أنواع المعاش والأعمال، ح ٢، وفيه: يعالج زَيْنَ أمتي، بدل غبن أمتي. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٥٩ وفي: يعالج زَيْنَ أمتي، بدل زَيْنَ وغبن. وقد حمل فقهاؤنا هذا الحديث وشبهه على الكراهة.

يقول: لو غلى دماغه من حر الشمس ما استظل بحائط صيرفي، ولو تفرّث كبده^(١) عطشاً لم يستسق من دار صيرفي ماء، وهو عملي وتجارتي وعليه نبت لحمي ودمي ومنه حجتي وعمرتي، قال: فجلس (ع) ثم قال: كذب الحسن خذ سواءً وأعطِ سواءً، فإذا حضرت الصلاة فذع ما بيدك وانهض إلى الصلاة، أما علمت أن أصحاب الكهف كانوا صيارفة^(٢) - يعني صيارفة الكلام ولم يعن صيارفة الدراهم -.

٣٧٢ ١٩ - وقال رسول الله (ص): «ويلٌ لتجار أمتي من لا والله وبلى والله وويل لصنّاع أمتي من اليوم وغد».

٣٧٣ ٢٠ - وروى عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قال: احتجم رسول الله (ص)، حجه مولى لبني بياضة وأعطاه ولو كانا^(٣) حراماً ما أعطاه، فلما فرغ قال له رسول الله (ص): «أين الدم؟» قال: شربته يا رسول الله فقال: «ما كان ينبغي لك أن تفعله وقد جعله الله لك حجاباً من النار»^(٤).

٣٧٤ ٢١ - وروي عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألت عن النثار^(٥) من السكر واللوز وأشباهه أيحل أكله؟ فقال: يكره أكل ما انتهب^(٦).

٣٧٥ ٢٢ - وروى عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قال: لما أنزل الله تبارك وتعالى: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه﴾^(٧) قيل: يا رسول الله ما الميسر؟ قال: «كل ما تقوم به حتى الكعب والجوز» قيل: فما الأنصاب؟ قال: «ما ذبحوا لألتهن» قيل: فما الأزلام؟ قال: «قداحهم التي يستقسمون بها»^(٨).

(١) تفرّث كبده: أي انتثرت.

(٢) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٦١، والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الصناعات، ح ٢، والاستبصار ٣، ٣٧ - باب ما كره من أنواع... ح ٤ وقوله (ع): خذ سواءً وأعطِ سواءً: أي لا تأخذ أكثر مما تستحق ولا تعط غيرك أقل مما يستحق.

(٣) فيه دلالة على عدم حرمة التكسب بالحجارة.

(٤) الاستبصار ٣، ٣٤ - باب كسب الحجام، ح ٣. التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٣١، والفروع ٣، باب كسب الحجام، ح ٣.

(٥) النثار: ما يثر في الأعراس.

(٦) الاستبصار ٣، ٣٩ - باب كراهية أخذ ما يثر في... ح ٢. التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٩٣ والفروع ٣، المعيشة، باب القمار والتهبة، ح ٧.

(٧) المائدة/ ٩٠. والميسر: ما يتياسرونه أي يقتسمونه وهو القمار. والأنصاب: التي كانوا يذبحون عندها، والأزلام: التي كانوا يستقسمون بها، أي يطلبون بها معرفة ما قسم لهم من الرزق والحاجات، ورجس: إثم.

(٨) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٩٦. والفروع ٣، نفس الكتاب والباب، ح ٢.

٣٧٦ ٢٣ - وروى السكوني، عن أبي عبد الله (ع)، عن أبيه (ع)، أنه كان ينهى عن الجوز الذي يجيء به الصبيان من القمار أن يؤكل وقال: هو سحت^(١).

٣٧٧ ٢٤ - وروى أيوب بن الحر، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع)، عن أبيه (ع) قال: لا بأس بأجر النائحة التي تنوح على الميت، وأجر المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس وليست بالتي يدخل عليها الرجال^(٢).

٣٧٨ ٢٥ - وروى أبان بن عثمان عن أبي عبد الله (ع) قال: أربع لا تجوز في أربعة، الخيانة والغلول والسرقة والربا لا تجزئ في حج ولا عمرة ولا جهاد ولا صدقة^(٣).

٣٧٩ ٢٦ - وقال (ع): لا بأس بكسب الماشطة إذا لم تشارط وقبلت ما تعطى، ولا تصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها، فأما شعر المعز فلا بأس بأن يوصل بشعر المرأة، ولا بأس بكسب النائحة إذا قالت صدقاً.

٣٨٠ ٢٧ - وروى أنها تستحل به بضرب إحدى يديها على الأخرى^(٤).

٣٨١ ٢٨ - وروى عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه قال: رأيت أبا الحسن (ع) يعمل في أرض له وقد استنقعت قدماء في العرق، فقلت له: جعلت فداك أين الرجال؟ فقال: يا علي عَمِلَ باليد مَنْ هو خير مني ومن أبي في أرضه، فقلت له: مَنْ هو؟ فقال: رسول الله (ص) وأمير المؤمنين وآبائي (ع) كلهم قد عملوا بأيديهم وهو من عمل النبيين والمرسلين والصالحين^(٥).

(١) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٩١ والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب القمار والنهبة، ح ٦ والسحت: الحرام.

(٢) الاستبصار ٣، ٣٥ - باب أجر النائحة، ح ٢ وأخرج صدره وأخرج ذيله في الباب ٣٦ - أجر المغنية، ح ٥. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٤٩ وأخرج صدر الحديث وأخرج ذيله في الحديث ١٤٣ من نفس الباب. وأخرج ذيل الحديث في الفروع ٣، نفس الكتاب، باب كسب المغنية و... ح ٣. وقد دل ذيل الحديث على الرخصة في أخذ الأجرة على زف العرائس بما هو مباح شرعاً من أهازيج الأعراس التي لا يرافقها استعمال المحرم من الآلات أو الأقوال الباطلة. كما دل على عدم جواز اختلاط النساء بالرجال في الأعراس كما هو متعارف عند أهل مجتمعاتنا الفاسدة في هذه الأعصار حيث تكثر المنكرات وتكون الأعراس مصدراً كبيراً لها.

(٣) الفروع ٣، باب المكاسب الحرام، ح ٢. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٨٤ بتفاوت يسير. ومعنى لا يجوز أو لا يجزئ، أي لا يصرف في هذه الوجوه لما فيه من حبط الثواب باعتبار حرمة التصرف فيها.

(٤) الفروع ٣، باب كسب النائحة، ح

(٥) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب ما يجب من الاقتداء بالأئمة (ع)، ... ح ١٠.

٣٨٢ ٢٩ - وروى شريف بن سابق التفليسي، عن الفضل بن أبي قرة السمندي الكوفي، عن أبي عبد الله (ع) أن أمير المؤمنين (ع) قال: أوحى الله عز وجل إلى داود (ع) إنك نعم العبد لولا أنك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئاً، قال: فبكى داود (ع)، فأوحى الله عز وجل إلى الحديد أن لن لعبدي داود فلان الله تعالى له الحديد، فكان يعمل كل يوم درعاً فيبيعها بألف درهم فعمل (ع) ثلثمائة وستين درعاً فباعها بثلثمائة وستين ألفاً واستغنى عن بيت المال^(١).

٣٨٣ ٣٠ - وروى عن الفضل بن أبي قرة قال: دخلنا على أبي عبد الله (ع) وهو يعمل في حائط له فقلنا: جعلنا الله فداك دعنا نعمل لك أو تعلمه الغلمان، قال: لا دعوني فإني أشتي أن يراني الله عز وجل أعمل بيدي وأطلب الحلال في أذى نفسي.

٣٨٤ ٣١ - وكان أمير المؤمنين (ع) يخرج في الهاجرة في الحاجة قد كفيها يريد أن يراه الله يتعب نفسه في طلب الحلال.

ولا بأس بكسب المعلم إذا كان إنما يأخذ على تعليم الشعر والرسائل والحقوق وأشباهها وإن شارط، فأما على تعليم القرآن فلا.

٣٨٥ ٣٢ - وروى عن الفضل بن أبي قرة، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: إن هؤلاء يقولون: إن كسب المعلم سحت؟ فقال: كذب أعداء الله، إنما أرادوا أن لا يعلموا أولادهم القرآن، لو أن رجلاً أعطى المعلم دية ولده كان للمعلم مباحاً^(٢).

٣٨٦ ٣٣ - وقال علي بن الحسين (ع): إن من سعادة المرء أن يكون متجره في بلاده، ويكون خلطاؤه صالحين، ويكون له أولاد يستعين بهم^(٣).

٣٨٧ ٣٤ - وروى عن عبد الحميد بن عواض الطائي قال قلت لأبي عبد الله (ع): إني اتخذت رحي فيها مجلسي ويجلس إلي فيها أصحابي؟ قال: ذاك رفق الله عز وجل^(٤).

٣٨٨ ٣٥ - وقال الصادق (ع) للوليد بن صبيح: يا وليد لا تشتري من محارف شيئاً فإن خلطته

(١) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب ما يجب من الاقتداء بالأئمة (ع) ...، ح ٥. والتهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ١٧.

(٢) الاستبصار ٣، ٣٨ - باب الأجر على تعليم القرآن، ح ٣ والفروع ٣، نفس الكتاب، باب كسب المعلم، ح ٢ والتهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٦٧.

(٣) الفروع ٣، باب أن من السعادة أن تكون معيشة الرجل في بلده، ح ١.

(٤) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب النوادر، ح ٢٦ وقوله (ع): ذاك رفق الله ...، أي أن تلك الرحي تستعين بها على دنياك وأولئك الأصحاب تستعين بهم على دنياك وآخرتك لمن فضل الله عليك ولطفه بك.

لا بركة فيها^(١).

- ٣٨٩ ٣٦ - وقال (ع): لا تخالطوا ولا تعاملوا إلا من نشأ في الخير^(٢).
- ٣٩٠ ٣٧ - وقال (ع): إحدروا معاملة أصحاب العاهات فإنهم أظلم شيء^(٣).
- ٣٩١ ٣٨ - وقال (ع) لأبي الربيع الشامي: لا تخالط الأكراد، فإن الأكراد حي من الجن كشف الله عنهم الغطاء^(٤).
- ٣٩٢ ٣٩ - وقال (ع): لا تستعن بمجوسي ولو على أخذ قوائم شاتك وأنت تريد أن تذبحها.
- ٣٩٣ ٤٠ - وقال (ع): إياكم ومخالطة السفلة فإنه لا يؤول إلى خير^(٥).
- قال مصنف هذا الكتاب - رضي الله عنه - جاءت الأخبار في معنى السفلة على وجوه، فمنها: أن السفلة هو الذي لا يبالي ما قال ولا ما قيل له، ومنها: أن السفلة من يضرب بالطنبور، ومنها: أن السفلة من لم يسره الإحسان ولا تسوؤه الإساءة، والسفلة: من ادعى الأمانة وليس لها بأهل، وهذه كلها أوصاف السفلة من اجتمع فيه بعضها أو جميعها وجب اجتناب مخالطته.
- ٣٩٤ ٤١ - وروي عن الفضل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إني قد تركت التجارة؟ فقال: فلا تفعل إفتح بابك وابسط بساطك واسترزق الله ربك.
- ٣٩٥ ٤٢ - وقال سدير الصيرفي قلت لأبي عبد الله (ع): أي شيء على الرجل في طلب الرزق؟ فقال: يا سدير إذا فتحت بابك وبسطت بساطك فقد قضيت ما عليك^(٦).
- ٣٩٦ ٤٣ - وقال (ع): إن الله تبارك وتعالى جعل أرزاق المؤمنين من حيث لا يحتسبون، وذلك

(١) الفروع ٣، باب من تكره معاملته و...، ح ١ بتفاوت وفيه: فإن صفقته، بدل: فإن خلطته. وفي التهذيب ٧، التجارات، ١ - باب فضل التجارة و...، ح ٤١. بتفاوت، وفيه: فإن حرفته، بدل: خلطته والمحارف، هو المنقوص الحظ، أو المحروم، أو المنحوس.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٥ و ٨. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٦ و ٣٧.

(٣) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٦ و ٩. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٥ بتفاوت يسير فيهما. ربما يكون النهي عن معاملة ذوي العاهات وتعليقه بأنهم أظلم الناس باعتبار عقدة الاتضاع التي يشعرون بها اتجاه التامي الخلقة أو السليمي الأبدان فيحاولون تعويض عقدة النقص فيهم بتعاليمهم على الآخرين وظلمهم لهم.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٢. والتهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٤٢.

(٥) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٧، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٨، بتفاوت يسير فيهما.

(٦) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الإيلاء في طلب الرزق، ح ١. والتهذيب ٦، المكاسب، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٧.

أن العبد إذا لم يعرف وجه رزقه كثر دعاؤه^(١).

٣٩٧ ٤٤ - وقال علي (ع): كن لما لا ترجو أرجى منك لما ترجو، فإن موسى بن عمران (ع) خرج يقتبس لأهله ناراً فكلّمه الله عز وجل ورجع نبياً، وخرجت ملكة سبأ فأسلمت مع سليمان (ع)، وخرجت سحرة فرعون يطلبون العزة لفرعون فرجعوا مؤمنين^(٢).

٣٩٨ ٤٥ - وقال رجل لأبي الحسن موسى بن جعفر (ع): عدني، قال: كيف أعدك؟! وأنا لما لا أرجو أرجى مني لما أرجو.

٣٩٩ ٤٦ - وروى جميل بن دراج عن أبي عبد الله (ع) قال: ما سدّ الله عز وجل على مؤمن باب رزق إلا فتح الله له ما هو خير منه.

٤٠٠ ٤٧ - وروى السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (ع) قال قال علي (ع): من أتاه الله برزق لم يخطُ إليه برجله، ولم يمد إليه يده، ولم يتكلم فيه بلسانه، ولم يشد إليه ثيابه، ولم يتعرض له، كان ممن ذكره الله عز وجل في كتابه: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾^(٣).

٤٠١ ٤٨ - وقال أبو جعفر (ع): المعونة تنزل من السماء على قدر المؤنة.

٤٠٢ ٤٩ - وقال الصادق (ع): غنى يحجزك عن الظلم خير من فقر يحملك على الإثم^(٤).

٤٠٣ ٥٠ - وقال (ع): لا خير فيمن لا يحب جمع المال من حلال فيكفّ به وجهه، ويقضي به دينه، ويصل به رحمه^(٥).

٤٠٤ ٥١ - وقال رسول الله (ص): «من المرؤة استصلاح المال».

٤٠٥ ٥٢ - وقال الصادق (ع): إصلاح المال من الإيمان^(٦).

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٦ بتفاوت يسير. والفروع ٣، باب الرزق من حيث لا يحتسب، ح ٤ بتفاوت يسير أيضاً.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣.

(٣) الطلاق ٢/٣. ومخرجاً: أي مخلصاً يخرج منه.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٥. والفروع ٣، باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة، ح ١١.

(٥) التهذيب ٧، التجارات، ١ - باب فضل التجارة و...، ح ١٠ والفروع ٣، المعيشة، باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة، ح ٥.

(٦) الفروع ٣، باب إصلاح المال و...، ح ٣.

- ٤٠٦ ٥٣ - وقال الصادق (ع): لا يصلح المرء المسلم إلا بثلاث: التفقه في الدين، والتقدير في المعيشة، والصبر على البلياء^(١).
- ٤٠٧ ٥٤ - قال: وقال رسول الله (ص): «إن النفس إذا أحرزت قوتها استقرت»^(٢).
- ٤٠٨ ٥٥ - وسأل معمر بن خلاد أبا الحسن الرضا (ع): عن حبس الطعام سنة؟ فقال: أنا أفعله، يعني^(٣) بذلك إحراز القوت.
- ٤٠٩ ٥٦ - وروى ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: إن رسول الله (ص) قال: «ما من نفقة أحب إلى الله عز وجل من نفقة قصد، ويبغض الإسراف إلا في الحج والعمرة فرحم الله مؤمناً كسب طيباً وأنفق من قصد أو قدم فضلاً».
- ٤١٠ ٥٧ - وقال العالم (ع): ضمنت لمن اقتصد أن لا يفتقر^(٤).
- ٤١١ ٥٨ - وقال علي بن الحسين (ع): إن الرجل لينفق ماله في حق وإنه لمسرف.
- ٤١٢ ٥٩ - وروى الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال: للمسرف ثلاث علامات: يأكل ما ليس له ويشترى ما ليس له ويلبس ما ليس له.
- ٤١٣ ٦٠ - وروى أبو هشام البصري عن الرضا (ع) أنه قال: من الفساد قطع الدرهم والدينار وطرح النوى.
- ٤١٤ ٦١ - وسأل إسحاق بن عمار أبا عبد الله (ع): عن أدنى الإسراف؟ فقال: ثوب صونك تبذله، وفضل الإناء تهريقه، وقذفك النوى هكذا وهكذا^(٥).
- ٤١٥ ٦٢ - وروى الوليد بن صبيح عن الصادق (ع) أنه قال: ثلاثة يدعون فلا يستجاب لهم، أو^(٦) قال: يُرد عليهم دعاؤهم: رجل كان له مال كثير يبلغ ثلاثين ألفاً أو أربعين ألفاً فأنفق في
-
- (١) الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ج ٤ بتفاوت. والتفقه في الدين: هو تحصيل البصيرة في العلوم الدينية من عقيدة وشريعة، وتقدير المعيشة سلوك الحد الوسط في الإنفاق بين الإسراف والتقتير.
- (٢) الفروع ٣، باب إحراز القوت، ح ٢.
- (٣) تنبيهاً على حرمة الاحتكار وهذا ليس منه.
- (٤) الفروع ٢، الزكاة، باب فضل القصد، ح ٦. وكان الصديق (ره) قد أورد هذا الحديث في الجزء الثاني من هذا الكتاب تحت رقم ١٤٨.
- (٥) روي بمناه وقرئياً من ألفاظه في الفروع ٢، الزكاة، باب السرف و... ح ١٠ بسند آخر.
- (٦) الترديد من الراوي.

وجوهه فيقول: اللهم ارزقني، فيقول الله تعالى: (ألم أرزقك؟) ١؟ ورجل أمسك عن الطلب فيقول: اللهم ارزقني، فيقول الله تعالى: (ألم أجعل لك السبيل إلى الطلب؟) ١؟ ورجل كانت عنده امرأة فقال: اللهم فزق بيني وبينها فيقول الله عز وجل: (ألم أجعل ذلك إليك؟) ١؟.

- ٤١٦ ٦٣ - وقال (ع): من سعادة المرء أن يكون القيم على عياله^(٢).
- ٤١٧ ٦٤ - وقال (ع): كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول^(٣).
- ٤١٨ ٦٥ - وقال النبي (ص): «ملعون ملعون من يضيع من يعول»^(٤).
- ٤١٩ ٦٦ - وقال (ع): الكاذب على عياله من حلال كالمجاهد في سبيل الله^(٥).
- ٤٢٠ ٦٧ - وروى إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: لا تتعرضوا للحقوق فإذا لزمتم فاصبروا لها.
- ٤٢١ ٦٨ - وقال الرضا (ع): لا تبذل لإخوانك من نفسك ما ضرره عليك أكثر من نفعه لهم.
- ٤٢٢ ٦٩ - وروى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: إياك والكسل والضجر فإنهما مفتاح كل سوء، إنه من كسل لم يؤد حقاً، ومن ضجر لم يصبر على حق.
- ٤٢٣ ٧٠ - وقال أبو الحسن موسى بن جعفر (ع): إن الله تعالى ليبغض العبد التوأم، إن الله تعالى ليبغض العبد الفارغ^(٦).
- ٤٢٤ ٧١ - وقال الصادق (ع) لبشير النبال: إذا رُزقت من شيء فالزمه^(٧).
- ٤٢٥ ٧٢ - وروى إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال: شكا رجل إلى رسول الله (ص) الجِرْفَةَ^(٨): فقال: أنظر بيوعاً فاشترها ثم بعها فما ربحت فيه فالزمه^(٩).
-
- (١) أصول الكافي ٢، كتاب الدعاء، باب من لا تستجاب دعوته، ح ١ و ٣ عن ابن صبيح بتفاوت.
- (٢) الفروع ٢، الزكاة، باب كفاية العيال و...، ح ١٣.
- (٣) الفروع ٢، نفس الباب، ح ٨.
- (٤) الفروع ٢، نفس الباب، ذيل ح ٩، وكان الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث في الجزء ٢ تحت رقم ١٦٨.
- (٥) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب من كد على عياله، ح ١.
- (٦) الفروع ٣، باب كراهية النوم والفراغ، ح ٢ بتفاوت.
- (٧) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و...، ح ٦٠ وفيه: من شيء / بدل: في شيء. والفروع ٣، المعيشة، باب لزوم ما ينفع من المعاملات، ح ٣.
- (٨) الجِرْفَةُ: اسم من المحارف وهو المحروم الذي يحرم من الرزق.
- (٩) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١.

٤٢٦ ٧٣ - وقال الصادق (ع): باشر كبار أمورك بنفسك وكل ما صغر منها إلى غيرك. فقيل: ضرب أي شيء؟ فقال: ضرب أشرية العقار وما أشبهها^(١).

٤٢٧ ٧٤ - وروي عن الأرقط قال: قال أبو عبد الله (ع): لا تكونن دواراً في الأسواق ولا تلي شراء دقائق الأشياء بنفسك فإنه لا ينبغي للمرء المسلم ذي الدين والحسب أن يلي شراء دقائق الأشياء بنفسه ما خلا ثلاثة أشياء، فإنه ينبغي للذي الدين والحسب أن يليها بنفسه، العقار والإبل والرقيق^(٢).

٤٢٨ ٧٥ - وروي هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) قال: كان أمير المؤمنين (ع) يحتطب ويستقي ويكنس، وكانت فاطمة (ع) تطحن وتعجن وتخبز^(٣).

٤٢٩ ٧٦ - وقال الصادق (ع): مشتري العقار مرزوق وبائع العقار محقوق^(٤).

٤٣٠ ٧٧ - وروي زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال: ما يخلّف الرجل بعده شيئاً أشد عليه من المال الصامت. قال قلت له: كيف يصنع؟ قال: يضعه في الحائط والبستان والدار^(٥).

٤٣١ ٧٨ - وروي عبد الصمد بن بشير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال: لما دخل رسول الله (ص) المدينة خطّ دورها برجله ثم قال: اللهم من باع بقعة من أرض فلا تبارك فيه^(٦).

٤٣٢ ٧٩ - وقال أبو جعفر (ع): مكتوب في التوراة إنه من باع أرضاً وماء فلم يضع ثمنه في أرض وماء ذهب منه محققاً^(٧).

(١) الفروع ٣، باب مباشرة الأشياء بنفسه، ح ١ بتفاوت قوله: ضرب أشرية العقار: أي مثل وما شابه وأشرية: جمع شري ولكنه شاذ كما ذكره الجوهري.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. بتفاوت.

(٣) الفروع ٣، باب عمل الرجل في بيته، ح ١.

(٤) روي في الفروع ٣ عن أبي عبد الله (ع) باب شراء العقارات و... ح ٤ قال: مشتري العقدة مرزوق وبائعها محقوق وكذلك مروي في التهذيب ٦، كتاب المكاسب، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٢٧٦.

(٥) الفروع ٣، باب شراء العقارات و... ح ٢. وفي ضمه في الحائط، يعني في البستان والدار، والظاهر أنه هو الصحيح لأن الحائط هو البستان والصامت من المال يطلق على الذهب والفضة.

(٦) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب شراء العقارات وبيعها، ح ٧. وفي آخره: من باع رباعه فلا تبارك له. والرّباع: كما في القاموس - الدور، جمع الرّبع.

(٧) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣ بتفاوت وزيادة وكذلك عيناً في التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٢٧٦. والمحق: الإبطال وإذهاب بركة الشيء. وذلك واضح لأن الصامت من المال ذهباً كان أو فضة يكون عرضة

٤٣٣ ٨٠ - وروى معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن كسب الحجام فقال: لا بأس به^(١).

٤٣٤ ٨١ - ونهى رسول الله (ص) عن عسيب الفحل وهو أجرة الضراب.

٤٣٥ ٨٢ - وسأله أبو بصير عن ثمن كلب الصيد فقال: لا بأس بثمنه والآخر لا يحل ثمنه^(٢).

٤٣٦ ٨٣ - وقال: أجرة الزانية سحت، وثمان الكلب الذي ليس بكلب الصيد سحت، وثمان الخمر سحت، وأجر الكاهن سحت، وثمان الميتة سحت، فأما الرشا في الحكم فهو الكفر بالله العظيم.

٤٣٧ ٨٤ - وروي أن أجر المغني والمغنية سحت.

٤٣٨ ٨٥ - ونهى رسول الله (ص) عن أجرة القارئ الذي لا يقرأ إلا على أجر مشروط^(٣).

٤٣٩ ٨٦ - وروي عن الحسين بن المختار القلانسي قال قلت لأبي عبد الله (ع): إنا نعمل القلانس فنجعل فيها القطن العتيق فنبيعها ولا نبين لهم ما فيها؟ فقال: إني لأحب لك أن تبين لهم ما فيها^(٤).

٤٤٠ ٨٧ - وقال الصادق (ع): إن آكل مال اليتيم سيلحقه وبال ذلك في الدنيا والآخرة، أما في الدنيا فإن الله عز وجل يقول: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله﴾^(٥) وأما في الآخرة فإن الله عز وجل يقول: ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً﴾^(٦).

٤٤١ ٨٨ - وكتب محمد بن الحسن الصفار رضي الله عنه إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع) يقول: رجل يبدق^(٧) القوافل من غير أمر السلطان في موضع مخيف، ويشارطونه على شيء

للزوال إما يتكرر الزكاة فيه كل عام أو بصرفه فيما لا يبقى أثره من المنافع الآتية والحاجات اليومية. أما إذا اشترى بثمنه عقاراً أو حائطاً فإنه يبقى عينه ويتكسب بتاجه وثمرته.

(١) الاستبصار ٣، ٣٤ - باب كسب الحجام، ح ٥ بزيادة في آخره تضمنت حكم أجر التيوس، وكذلك عيناً في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٣٣. وكذا في الفروع ٣، باب كسب الحجام، ح ٥.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٣٧.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢١٨ بتفاوت وأخرجه عن أبي عبد الله (ع).

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢١٩.

(٥) والنساء ٩ و ١٠.

(٦) أي يحرس ويخفر.

مسمى أله أن يأخذه منهم أم لا؟ فوقع (ع): إذا واجر نفسه بشيء معروف أخذ حقه إن شاء الله^(١).

٤٤٢ ٨٩ - وكتب محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني إلى أبي الحسن علي بن محمد العسكري (ع): في رجل دفع ابنه إلى رجل وسلمه منه سنة بأجرة معلومة ليخيط له، ثم جاء رجل آخر فقال له: سلم ابنك مني سنة بزيادة هل له الخيار في ذلك؟ وهل يجوز له أن يفسخ ما وافق عليه الأول؟ أم لا؟ فكتب (ع): يجب عليه الوفاء للأول ما لم يعرض لابنه مرض أو ضعف.

٤٤٣ ٩٠ - وروى محمد بن خالد البرقي، عن محمد بن سنان، عن أبي الحسن (ع) قال: سألت عن الإجارة فقال: صالح لا بأس بها إذا نصح قدر طاقته، فقد أجر نفسه موسى بن عمران (ع) واشترط قال: إن شئت ثمانياً وإن شئت عشراً فأنزل الله تعالى فيه^(٢): ﴿على أن نأجرني ثمانياً ججج فإن أتممت عشراً فمن عندك﴾^(٣).

٤٤٤ ٩١ - وروى محمد بن عمرو بن أبي المقدام عن عمار الساباطي قال قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يتجر وإن هو أجر نفسه أعطي أكثر مما يصيب في تجارته قال: لا يؤاجر نفسه ولكن يسترزق الله تعالى ويتجر، فإنه إذا أجر نفسه حظر على نفسه الرزق^(٤).

٤٤٥ ٩٢ - وروى عبد الله بن محمد الجعفي عن أبي جعفر (ع) قال: من أجر نفسه فقد حظر عليها الرزق وكيف لا يحظر عليها الرزق وما أصاب فهو لرب أجره^(٥).

٤٤٦ ٩٣ - وروى هارون بن حمزة الغنوي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل استأجر أجيراً فلم يأمن أحدهما صاحبه، فوضع الأجر على يدي رجل فهلك ذلك الرجل ولم يدع وفاء واستهلك الأجر؟ فقال: المستأجر ضامن لأجر الأجير حتى يقضي، إلا أن يكون الأجير دعاه إلى ذلك فرضي به، فإن فعل فحقه حيث وضعه ورضي به.

(١) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٢٦٢ ورواه مضمراً.

(٢) القصص / ٢٧، والحجج: جمع الحججة وهي السنة.

(٣) الاستبصار ٣، ٢٩ - باب كراهية أن يؤاجر الإنسان لنفسه، ح ٢. والفروع ٣، المعيشة، باب كراهية إجارة الرجل نفسه، ح ٢. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٢٤ وقد دل الحديث على كراهية أن يؤاجر الرجل نفسه إذا كان واثقاً من أنه يبذل وسعه في النصح لمن استأجره والقيام بما استؤجر عليه على وجهه. وبهذا يرتفع التنافي بين هذا الحديث وبين الذي يليه.

(٤) التهذيب ٦، المكاسب، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٢٣. والاستبصار ٣، ٢٩ - باب كراهية أن يؤاجر...، ح ١

والفروع ٣، المعيشة، باب كراهية إجارة الرجل نفسه، ح ٣.

(٥) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١ بتفاوت وسند آخر.

٤٤٧ - ٩٤ - وروى عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال له: يا عبيد إن السرف يورث الفقر، وإن القصد يورث الغنى.

٤٤٨ - ٩٥ - وسأل محمد بن مسلم أبا جعفر (ع): عن الرجل يعالج الدواء للناس فيأخذ عليه جعلاً؟ قال: لا بأس به^(١).

٤٤٩ - ٩٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبي سارة، عن هند السراج قال: قلت لأبي جعفر (ع): أصلحك الله إني كنت أحمل السلاح إلى أهل الشام فأبيعهم منهم فلما عرفني الله هذا الأمر ضقت بذلك السلاح قلت لا أحمل إلى أعداء الله؟ قال: أحمل إليهم ويعهم فإن الله تعالى يدفع بهم عدونا وعدوكم - يعني الروم -. قال: فإن كانت الحرب بيننا فمن حمل إلى عدونا سلاحاً يستعينون به علينا فهو مشرك^(٢).

٤٥٠ - ٩٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد^(٣) قال: قلت لأبي عبد الله (ع): ما ترى في الرجل يلي أعمال السلطان ليس له مكسب إلا من أعمالهم وأنا أمر به وأنزل عليه فيضيفني ويحسن إليّ وربما أمر لي بالدراهم والكسوة وقد ضاق صدري من ذلك؟ فقال لي: خذ وكل منه فلك المهنأ وعليه الوزر^(٤).

٤٥١ - ٩٨ - وروى عن أبي المغرا قال: سأل رجل أبا عبد الله (ع) وأنا عنده فقال: أصلحك الله أمر بالعامل أو آتي العالم فيجيزني بالدراهم آخذها؟ قال: نعم، قلت: وأحج بها؟ قال: نعم وحج بها^(٥).

٤٥٢ - ٩٩ - وروى علي بن يقطين قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر (ع): إن الله تبارك وتعالى مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه^(٦).

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢١٧.

(٢) الاستبصار ٣، ٣١ - باب كراهية حمل السلاح إلى أهل البغي، ح ٤. والتهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٢٥ والفروع ٣، المعيشة، باب بيع السلاح منهم، ح ٢ وقد اعتبر فقهاؤنا (رض) أن بيع السلاح لأعداء الدين من الأمور المحرمة بلحاظ ما قصد به وهو محرم، قال الشهيدان (ره) وهما بصدد بيان ما يحرم التكسب به: «وبيع السلاح من السيف والرمح والقوس والسهام ونحوها لأعداء الدين مسلمين كانوا أم كفاراً ومنهم قطاع الطريق في حال الحرب أو التهيؤ له لا مطلقاً ولو أرادوا الاستعانة به على قتال الكفار لم يحرم، ولا يلحق بالسلاح ما يعدّ جنة للقتال كالدرع والبيضة وإن كره».

(٣) هو حفص بن سالم الحنط.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٦١.

(٥) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٦٣. وأبو المغرا هو حميد بن المثنى بقرينة رواية فضالة عنه.

(٦) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب شرط من أذن له في أعمالهم، ح ٧.

- ٤٥٣ ١٠٠ - وفي خبر آخر أولئك عتقاء الله من النار.
- ٤٥٤ ١٠١ - وقال الصادق (ع): كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان.
- ٤٥٥ ١٠٢ - وروي عن عبيد بن زرارة أنه قال: بعث أبو عبد الله (ع) رجلاً إلى زياد بن عبيد الله فقال: وأدّ نقص عملك^(١).

٥٩ - باب الأب يأخذ من مال ابنه

- ٤٥٦ ١ - روى حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت عن رجل لابنه مال فاحتاج إليه الأب قال: يأكل منه وأما الأم فلا تأخذ منه إلا قرضاً على نفسها^(٢).
- ٤٥٧ ٢ - وروى الحسين بن أبي العلا قال: قلت لأبي عبد الله (ع): ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال: قوته بغيره، فإذا اضطر إليه. قال فقلت له: فقول رسول الله (ص): «أنت ومالك لأبيك»؟ فقال: إنما جاء بأبيه إلى رسول الله (ص) فقال: يا رسول الله هذا أبي وقد ظلمني ميراثي من أمي فأخبره الأب أنه قد أنفق عليه وعلى نفسه فقال: أنت ومالك لأبيك ولم يكن عند الرجل شيء، أفكان رسول الله (ص) يحبس أباً لابن^(٣)؟!.
- ٤٥٨ ٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها إلا بإذن زوجها، إلا في زكاة، أو برٍّ والديها أو صلة قرابتها^(٤).
- ٤٥٩ ٤ - وقيل للصادق (ع): إن الناس يروون عن رسول الله (ص) أنه قال: «إن الصدقة لا

(١) في بعض النسخ: وداوٍ نقص عملك. وفي بعضها: وإذن نقص عملك.

(٢) الاستبصار ٣، ٢٦ - باب ما يجوز للوالد أن يأخذ... ح ٤ والتهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٨٥، والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرجل يأخذ من مال ولده... ح ١ قال الشيخ الطوسي (ره): إن هذا الخبر وأمثاله دالٌّ على أنه إنما يسوغ للوالد أن يأخذ من مال ولده إذا كان محتاجاً فأمّا مع عدم الحاجة فلا يجوز له أن يتعرض له، ومتى كان محتاجاً وقام الولد به وبما يحتاج إليه فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً... .

(٣) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٦. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٦. والتهذيب ٦ / نفس الباب، ح ٨٧ وهذا الحديث مطلق من حيث جواز الأخذ فلا بد - على رأي الشيخ (ره) - من تقييد إطلاقه بالحديث السابق عليه.

(٤) التهذيب ٨، كتاب العتق و... ١ - باب العتق وأحكامه ح ١٦٨، والفروع ٣، النكاح، باب ما يجب من طاعة الزوج على المرأة، ح ٤، وقد حمل ذلك على الاستحباب.

تحل لغني ولا لذي مرة سوي؟» فقال (ع): قد قال لغني ولم يقل لذي مرة سوي^(١).

٤٦٠ ٥ - وروى أبو البختری عن أبي عبد الله (ع) قال: لإسماع الأصم من غير ضجر صدقة هنيئة.

٤٦١ ٦ - وقال النبي (ص) لرجل: أصبحت صائماً؟ قال: لا. قال: فعدت مريضاً؟ قال: لا. قال: فاتبعت جنازة؟ قال: لا. قال: فاطعمت مسكيناً؟ قال: لا. قال: فارجع إلى أهلك فأصبهم فإنه منك عليهم صدقة^(٢).

٤٦٢ ٧ - وأتى رجل أمير المؤمنين (ع) فقال: يا أمير المؤمنين والله إني لأحبك فقال له: ولكنني أبغضك قال: ولم؟ قال: لأنك تبغي في الأذان كسباً وتأخذ على تعليم القرآن أجراً، وقال علي (ع): من أخذ على تعليم القرآن أجراً كان حظه يوم القيامة^(٣).

٤٦٣ ٨ - وروى الحكم بن مسكين، عن قتيبة بن الأعشى، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إني أقرأ القرآن فتهدى إلي الهدية فأقبلها؟ قال: لا، قلت: إني لم أشاركه قال: رأيت إن لم تقره أكان يهدي لك؟ قلت: لا. قال: فلا تقبله^(٤).

٤٦٤ ٩ - وروي عن عيسى بن شقفي - وكان ساحراً يأتيه الناس ويأخذ على ذلك الأجر - قال: فحججت فلقيت أبا عبد الله (ع) بمنى فقلت له: جعلت فداك أنا رجل كانت صناعتني السحر وكنت أخذ عليه الأجر، وقد حججت ومن الله عز وجل عليّ بلفائك، وقد تبت إلى الله فهل لي في شيء منه مخرج؟ فقال: نعم حل ولا تعقد^(٥).

(١) الفروع ١، الزكاة، باب من يحل له أن يأخذ الزكاة ومن لا... ح ١٢ بتفاوت في آخره. والجرة: القوة والشدة، والسوي: السليم والصحيح الجسم والأعضاء.

(٢) الفروع ٣، النكاح، باب كراهية الرهبانية و... ح ٢ بتفاوت.

(٣) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٢٢٠. والاستبصار ٣، ٣٨ - باب الأجر على تعليم القرآن، ح ٢ بدون الذيل.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٦٩ وفيه: عن قتيبة الأعشى، بدون لفظ (ابن) وكذلك عيناً في الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٦. وقد حمل النهي في هذا الخبر على التنزيه لا الحظر.

(٥) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٦٤. وفي بعض النسخ: عيسى بن شقفي، وفي بعضها (سيفي) أو (سقي). وقد استدل بعض فقهاءنا رضوان الله عليهم على جواز دفع ضرر السحر بالآيات القرآنية والأدعية وحرمة دفع ضرره بالسحر وقد ناقش بعضهم (ره) في ذلك واستبعدوا مثل هذا الحمل قال الشيخ الأنصاري (ره) في مكاسبه ص/٣٤: «وظاهر المقابلة بين الحل والعقد في الجواز والعدم كون كل منهما بالسحر فحمل الحل على ما كان بغير السحر من الدعاء والآيات ونحوهما كما عن بعض لا يخلو عن بعده». وقد روي الحديث في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الصناعات، ح ٧.

٤٦٥ ١٠ - وقال الصادق (ع): من مَرَّبَسَاتين فلا بأس بأن يأكل من ثمارها ولا يحمل معه منها شيئاً^(١).

٦٠ - باب الدين والقروض^(٢)

٤٦٦ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبي عبد الله (ع) قال: تعوذوا بالله من غلبة الدين وغلبة الرجال وبوار الأيِّم^(٣).

٤٦٧ ٢ - وروى السكوني عن جعفر بن محمد عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «إياكم والدين فإنه شين للدين».

٤٦٨ ٣ - وقال علي (ع): إياكم والدين فإنه همّ بالليل وذللّ بالنهار.

٤٦٩ ٤ - وقال علي (ع): إياكم والدين فإنه مذلة بالنهار ومهمة بالليل وقضاء في الدنيا وقضاء في الآخرة^(٤).

٤٧٠ ٥ - وروي عن معاوية بن وهب قال قلت لأبي عبد الله (ع): إنه ذُكر لنا أن رجلاً من الأنصار مات وعليه ديناران ديناً فلم يصلّ عليه النبي (ص) وقال: «صلّوا على أخيكم حتى ضمنهما عنه بعض قرايباته؟» فقال أبو عبد الله (ع): ذاك الحق، ثم قال: إن رسول الله (ص) إنما فعل ذلك ليتعاطوا^(٥) وليردّ بعضهم على بعض ولئلا يستخفوا بالدين، وقد مات رسول الله (ص) وعليه دين، وقُتل أمير المؤمنين (ع) وعليه دين، ومات الحسن (ع) وعليه دين، وقُتل الحسين (ع) وعليه دين^(٦).

٤٧١ ٦ - وروي عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن الأول (ع) قال: مَنْ طلب الرزق من جلّه

(١) روي بمعناه بل ببعض ألفاظه في الفروع ١، الزكاة باب نادر في آخر الزكاة، ح ١.

(٢) في غير هذه النسخة: (القراض)، أو (القرض).

(٣) الفروع ٣، المعيشة، باب الدين، ح ١. والتهذيب ٦، كتاب الدين، ٨١ - باب الدين وأحكامها، ح ٢ بتفاوت يسير. والبوار: الكساد والهلاك والأَيِّم: المرأة التي لا زوج لها.

(٤) الفروع ٣، المعيشة، باب الدين، ح ١١ والتهذيب ٦، ٨١ - باب الدين وأحكامها، ح ١.

(٥) في بعض النسخ: ليتعظوا.

(٦) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٢، والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣. وقوله (ع) في الحديث: ذاك الحق: محمول على أن ذلك الميت مات ولم يكن ينوي قضاء الدين.

فغلب فليستقرض على الله عز وجل وعلى رسوله (ص) (١).

٤٧٢ ٧ - وروى الميثمي، عن أبي موسى قال قلت لأبي عبد الله (ع): جعلت فداك يستقرض الرجل ويحج؟ قال: نعم، قلت: يستقرض ويتزوج؟ قال: نعم إنه ينتظر رزق الله غدوة وعشية.

٤٧٣ ٨ - وروي عن أبي ثمامة قال قلت لأبي جعفر الثاني (ع): إني أريد أن ألزم مكة والمدينة وعليّ دين فما تقول؟ قال: إرجع إلى مؤدى دينك، وانظر أن تلقى الله عز وجل وليس عليك دين فإن المؤمن لا يخون (٢).

٤٧٤ ٩ - وقال الصادق (ع): من كان عليه دين يريد قضاءه كان معه من الله عز وجل حافظان يعينانه على الأداء عن أمانته، فإن قصرت نيته عن الأداء قصرًا عنه من المعونة بقدر ما قصر من نيته (٣).

٤٧٥ ١٠ - وروي عن أبان، عن بشار، عن أبي جعفر (ع) قال: أول قطرة من دم الشهيد كفارة لذنبه إلا الدين، فإن كفارته قضاؤه (٤).

٤٧٦ ١١ - وروى أبو خديجة عن أبي عبد الله (ع) قال: أيما رجل أتى رجلاً فاستقرض منه مالاً وفي نيته ألا يؤديه فذلك اللص العادي.

٤٧٧ ١٢ - وروي عن سماعة بن مهران قال قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل منا يكون عنده الشيء يتبّلغ به وعليه دين أيطعمه عياله حتى يأتيه الله عز وجل بميسرة فيقضي دينه؟ أو يستقرض على ظهره في خبث الزمان وشدة المكاسب؟ أو يقبل الصدقة؟ فقال: يقضي بما عنده دينه ولا يأكل أموال الناس إلا وعنده ما يؤدي إليهم إن الله عز وجل يقول (٥): ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (٦).

(١) ورد بتفاوت ضمن حديث ٦، من الباب ٨١ من التهذيب، وضمن الحديث ٣، من باب الدين من كتاب المعيشة من الفروع ٣.

(٢) الفروع ٣، المعيشة، باب الدين، ح ٩. والتهذيب ٦، ٨١ - باب الديون وأحكامها، ح ٧، وفيهما: أبو ثمامة، (بالتاء).

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩. والفروع ٣، باب قضاء الدين، ح ١.

(٤) روي في الفروع ٣، المعيشة، باب الدين، ح ٦ عن أبي جعفر (ع) قال: كل ذنب يكفره القتل في سبيل الله عز وجل إلا الدين لا كفارة له إلا أدائه أو يقضي صاحبه أو يعفو الذي له الحق. ورواه أيضاً بهذا النص وبنفس سند الفروع في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٥.

(٥) النساء / ٢٩.

(٦) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٨ بسند آخر وتفاوت وزيادة في آخره. وكذا في الفروع ٣، باب قضاء الدين، ح ٢. وقوله: يتبّلغ به: أي يتوصل به إلى المعاش.

٤٧٨ ١٣ - وروى أبو حمزة الثمالي، عن أبي جعفر (ع) أنه قال: مَنْ حبس حق امرئ مسلم وهو يقدر على أن يعطيه إياه مخافة أنه إن خرج ذلك الحق من يده أن يفتقر، كان الله عز وجل أقدر على أن يفتقره منه على أن يغني عن نفسه بحبسه ذلك الحق^(١).

٤٧٩ ١٤ - وروى إسماعيل بن أبي فديك^(٢) عن أبي عبد الله (ع) عن أبيه (ع) قال: إن الله عز وجل مع صاحب الدين حتى يؤديه ما لم يأخذه مما يحرم عليه.

٤٨٠ ١٥ - وروي عن بريد العجلي قال قلت لأبي عبد الله (ع): إن عليّ ديناً لأيتام وأخاف إن بعث ضمتي بقيت ومالي شيء؟ قال: لا تبع ضيعتك ولكن أعط بعضاً وامسك بعضاً^(٣).

٤٨١ ١٦ - وقال النبي (ص): «ليس من غريم ينطلق من عنده غريمه راضياً إلا صلّت عليه دواب الأرض ونون البحور^(٤)، وليس من غريم ينطلق صاحبه غضبان وهو مليّ إلا كتب الله عز وجل بكل يوم يحبسه وليلة ظلماً».

٤٨٢ ١٧ - وروى إبراهيم بن عبد الحميد، عن خضر بن عمرو النخعي، عن أبي عبد الله (ع): في الرجل يكون له على الرجل مال فيجحد؟ قال: إن استحلّفه فليس له أن يأخذ منه بعد اليمين شيئاً، وإن حبسه فليس له أن يأخذ منه شيئاً، وإن تركه ولم يستحلّفه فهو على حقه^(٥).

٤٨٣ ١٨ - وروى علي بن رثاب، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل وقع لي عنده مال فكابرنى عليه وحلف، ثم وقع له عندي مال أفأخذه مكان مالي الذي أخذه واحلف عليه كما صنع هو؟ فقال: إن خانك فلا تخنه، ولا تدخل فيما عبّته عليه^(٦).

٤٨٤ ١٩ - وروى معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: الرجل يكون لي عليه حق

(١) التهذيب ٦، ٨١ - باب الديون وأحكامها، ح ٢٤ والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب في آداب اقتضاء الدين، ح ٦.

(٢) في غير هذه النسخة: قديد.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٣، والفروع ٣، باب قضاء الدين، ح ٤.

(٤) أي حيتانها.

(٥) الفروع ٥، كتاب القضاء و...، باب أن من رضي باليمين فحلف له...، ح ٢ بتفاوت. والتهذيب ٦، ٨٩ - باب كيفية الحكم والقضاء، ح ١٧.

(٦) الاستبصار ٣، ٢٧ - باب من له على غيره مال فيجحد ثم يقع...، ح ٥. والتهذيب ٦، ٨١ - باب الديون وأحكامها، ح ٦٢، والفروع ٣، المعيشة، باب قصاص الدين، ح ١. وقد دل قوله (ع): لا تخنه على حرمة المقاصة بعد إحلاف غريمه وإن كان له المقاصة قبله.

فيجحدنيه، ثم يستودعني مالاً ألي أن آخذ مالي عنده؟ قال: لا، هذه الخيانة^(١).

٤٨٥ - ٢٠ - وروى زيد الشحام قال: قال لي أبو عبد الله (ع): من إئتمنك بأمانة فأذهبها إليه، ومن خانك فلا تخنه.

٤٨٦ - ٢١ - وروى الحسن بن محبوب، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل كان له على رجل مال فجحدته إياه وذهب به منه، ثم صار إليه بعد ذلك منه للرجل الذي ذهب بماله مال مثله، أيأخذه مكان ماله الذي ذهب به منه؟ قال: نعم يقول: «اللهم إني إنما آخذ هذا مكان مالي الذي أخذه مني»^(٢).

٤٨٧ - ٢٢ - وفي خبر آخر ليويس بن عبد الرحمن عن أبي بكر الحضرمي مثله، إلا أنه قال يقول: «اللهم إني لم آخذ ما أخذت منه خيانة ولا ظلماً ولكني أخذته مكان حقي»^(٣).

٤٨٨ - ٢٣ - وفي خبر آخر: إن استحلّفه على ما أخذ منه فجائز له أن يحلف إذا قال هذه الكلمة.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: هذه الأخبار متفقة المعاني غير مختلفة، وذلك أنه متى حلفه على ماله فليس له أن يأخذ منه بعد ذلك شيئاً.

٤٨٩ - ٢٤ - لقول النبي ﷺ: «من حلف بالله فليصدق، ومن حلف له بالله فليرض، ومن لم يرض فليس من الله»^(٤).

وإن حلف من غير أن يحلفه ثم طالبه بحقه أو أخذ منه أو مما يصير إليه من ماله لم يكن بداخل في النهي، وكذلك إن استودعه مالاً فليس له أن يأخذ منه شيئاً لأنها أمانة إئتمنه عليها فلا يجوز له أن يخونه كما خانته، ومتى لم يحلفه على ماله ولم يأتّمه على أمانة، وإنما صار إليه له مال أو وقع عنده فجائز له أن يأخذ منه حقه بعد أن يقول ما أمر به مما قد ذكرته^(٥)، فهذا وجه

(١) التهذيب ٦، كتاب الديون، ٨١ - باب الديون وأحكامها، ح ٦٣. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب قصاص الدين، ح ٢.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣ بزيادة في آخره. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٦٤ أيضاً بزيادة في آخره. وكذا في الاستبصار ٣، ٢٧ - باب من له على غيره مال فيجحدته ثم... ح ٢ و ٣ بتفاوت.

(٣) قريباً منه عن ابن مسكان عن أبي بكر الحضرمي في التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٠٣.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٠٨ بتفاوت الفروع ٥، كتاب الإيمان والنذور... باب أنه لا يحلف إلا بالله ومن لم يرض... ح ١.

(٥) أي من قوله: اللهم إني لم آخذ ظلماً... الخ.

اتفاق هذه الأخبار، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٤٩٠ ٢٥ - وقد روى محمد بن أبي عمير، عن داود بن زربي، قال: قلت لأبي الحسن (ع): إني أعامل قوماً فربما أرسلوا إلي فأخذوا مني الجارية والدابة فذهبوا بها مني ثم يدور لهم المال عندي فأخذ منه بقدر ما أخذوا مني؟ فقال: خذ منهم بقدر ما أخذوا منك ولا تزد عليه^(١)

٤٩١ ٢٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن هذيل بن حنان أخى جعفر بن حنان الصيرفي قال قلت لأبي عبد الله (ع): إني دفعت لأخي جعفر مالا فهو يعطيني ما أنفقه وأحج منه وأتصدق، وقد سألت من عندنا فذكروا أن ذلك فاسد لا يحل، وأنا أحب أن أنتهي في ذلك إلى قولك؟ فقال: أكان يصلك قبل أن تدفع إليه مالك؟ قلت: نعم، قال: خذ منه ما يعطيك وكل واشرب وحج وتصدق فإذا قدمت العراق فقل جعفر بن محمد أفتاني بهذا^(٢).

٤٩٢ ٢٧ - وسأل سماعة أبا عبد الله (ع) عن الرجل ينزل على الرجل وله عليه دين يأكل من طعامه؟ فقال: نعم يأكل من طعامه ثلاثة أيام، ولا يأكل بعد ذلك شيئاً^(٣).

٤٩٣ ٢٨ - وقال الصادق (ع): في قول الله عز وجل: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مِنْ أَمْرِ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾^(٤) فقال: يعني بالمعروف القرض^(٥).

٤٩٤ ٢٩ - وروي عن الصباح بن سيابة قال قلت لأبي عبد الله (ع): إن عبد الله بن أبي يعفور أمرني أن أسألك، قال: إنا نستقرض الخبز من الجيران فنرد أصغر منه أو أكبر؟ فقال (ع): نحن نستقرض الجوز الستين والسبعين عدداً فيكون فيه الصغيرة والكبيرة فلا بأس.

٤٩٥ ٣٠ - قال أبو جعفر (ع): من أقرض قرضاً إلى ميسرة كان ماله في زكاة وكان هو في صلاة من الملائكة عليه حتى يقبضه^(٦).

(١) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٩٩ بتفاوت.

(٢) التهذيب ٦، ٨٢ - باب القرض وأحكامه، ٨. والاستبصار ٣، ٧ - باب القرض لجر المنفعة، ح ٥ والفروع ٣، المعيشة، باب هدية الغريم، ح ٢. وفي سنده: (حيان) بدل (حنان).

(٣) الفروع ٣، باب النزول على الغريم، ح ٢. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٧.

(٤) النساء / ١١٤.

(٥) الفروع ٢، الزكاة، باب القرض، ح ٣ وكان الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث بتفاوت في الجزء ٢ تحت رقم ١٢٥.

(٦) الفروع ١، الزكاة، باب القرض أنه حمى الزكاة، ح ٣ بتفاوت. وفي آخره: حتى يقضيه. أي حتى يقضيه الغريم ماله عليه من الدين.

٤٩٦ ٣١ - وروى إسماعيل بن مسلم عن أبي عبد الله عن أبيه (ع) أنه كان يقول: إذا كان على الرجل دين ثم مات حل الدين.

٤٩٧ ٣٢ - وقال الصادق (ع): إذا مات الميت حلّ ماله وما عليه^(١).

٤٩٨ ٣٣ - وروى الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري، عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يموت وعليه دين فيضمنه ضامن للغرماء؟ قال: إذا رضي به الغرماء فقد برئت ذمة الميت^(٢).

٤٩٩ ٣٤ - وروى إبراهيم بن عبد الحميد، عن الحسن بن خنيس قال قلت لأبي عبد الله (ع): إن لعبد الرحمان بن سيابة ديناً على رجل وقد مات فكلمناه أن يحلله فأبى؟ قال: ويحه أما يعلم أن له بكل درهم عشرة إذا حلله وإذا لم يحلله فإنما له درهم بدرهم^(٣)!

٥٠٠ ٣٥ - وروى السكوني، عن أبي عبد الله (ع)، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: أتى رجل علياً (ع) فقال: إني كسبت مالاً أغمضت في طلبه حلالاً وحراماً، فقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه ولا الحرام فقد اختلط عليّ؟ فقال علي (ع): أخرج خمس مالك، فإن الله عز وجل قد رضي من الإنسان بالخمس وسائر المال كله لك حلال^(٤).

٥٠١ ٣٦ - وروى أبو البخري وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قضى علي (ع) في رجل مات وترك ورثة فأقر أحد الورثة بدين على أبيه أنه يلزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث، ولا يكون ذلك في ماله كله، فإن أقر اثنان من الورثة وكان عدلين أجز ذلك على الورثة، وإن لم يكونا عدلين ألزما في حصتهما بقدر ما ورثا، وكذلك إن أقر بعض الورثة بأخ أو

(١) الفروع ٣، المعيشة، باب أنه إذا مات الرجل حلّ دينه، ح ١ بغاوت. وكذلك في التهذيب ٦، ٨١ - باب الديون و... ح ٣٢.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٧، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. وقد حكم فقهاؤنا (ره) بحلول الدين بموت المدين دون الدائن قال الشهيدان (ره): «وتحلّ الديون المؤجلة إذا مات المدين سواء في ذلك مال السلم والجناية المؤجلة وغيرهما للعموم ولا تحل بموت المالك دون المدين للأصل خرج منه موت المدين فيبقى الباقي، وقيل تحل استناداً إلى رواية مرسلّة وبالقياص على موت المدين وهو باطل».

(٣) الفروع ٢، الزكاة، باب تحليل الميت، ح ١. والتهذيب ٦، ٨١ - باب الديون وأحكامها، ح ٥٢. وكان الشيخ الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث في الجزء الثاني من هذا الكتاب تحت رقم ١٣١.

(٤) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ١٨٦، والفروع ٣، المعيشة، باب المكاسب الحرام، ح ٥. ولا بد من حمل هذا الحديث على ما إذا جهل الحرام من ماله ولم يعلم مقداره ولا صاحبه فلو علم مقداره زائداً أو ناقصاً عن مقدار الخمس وعلم صاحبه وجب دفعه إليه، ولو جهل صاحبه تصدق به عنه ولو لم يعلم مقداره وعلم صاحبه وجب عليه أن يصالحه عما له في ذمته بما يتوافقان عليه.

أخت إنَّما يلزمه في حصته، وقال علي (ع): من أقر لأخيه فهو شريك في المال ولا يثبت نسبه فإذا أقر اثنان فكذاك إلا أن يكونا عدلين فيلحق نسبه ويضرب في الميراث معهم^(١).

٥٠٢ ٣٧ - وروى إبراهيم بن هاشم: أن محمد بن أبي عمير رضي الله عنه كان رجلاً بزازاً فذهب ماله وافتقر، وكان له على رجل عشرة آلاف درهم فباع داراً له كان يسكنها بعشرة آلاف درهم، وحمل المال إلى بابه فخرج إليه محمد بن أبي عمير فقال: ما هذا؟ قال: هذا مالك الذي لك علي، قال: ورثته؟ قال: لا، قال: وهب لك؟ قال: لا، قال فقال فهو ثمن ضيعة بعثها؟ قال: لا، قال: فما هو؟ قال: بعثت داري التي أسكنها لأقضي ديني، فقال محمد بن أبي عمير رضي الله عنه حدثني ذريح المحاربي عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: لا يخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدين إرفعها فلا حاجة لي فيها، والله إني محتاج في وقتي هذا إلى درهم وما يدخل ملكي منها درهم^(٢).

٥٠٣ ٣٨ - وكان شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه يروي: أنها إن كانت الدار واسعة يكتفي صاحبها ببعضها فعليه أن يسكن منها ما يحتاج إليه ويقضي ببقيتها دينه، وكذلك إن كفته دار بدون ثمنها باعها واشترى بثمنها داراً يسكنها ويقضي بباقي الثمن دينه.

٥٠٤ ٣٩ - وكتب يونس بن عبد الرحمان إلى الرضا (ع): أنه كان لي على رجل عشرة دراهم، وإن السلطان أسقط تلك الدراهم، وجاء بدراهم أعلى من تلك الدراهم، وفي تلك الدراهم الأولى اليوم وضیعة فأی شيء لي عليه؟ الدراهم الأولى التي أسقطها السلطان؟ أو الدراهم التي أجازها السلطان؟ فكتب: لك الدراهم الأولى^(٣).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -:

٥٠٥ ٤٠ - كان شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه يروي حديثاً في أن له الدراهم التي تجوز بين الناس^(٤).

(١) التهذيب ٦، ٨١ - باب الديون وأحكامها، ح ٦٧ وقد روي صدر الحديث في الاستبصار ٣، ٥ - باب الرجل يموت فيقر... ح ٢. بتفاوت.

(٢) التهذيب ٦، ٨١ - باب الديوان وأحكامها، ح ٦٦ وروي جزءاً من ذيله في الاستبصار ٣، ٤ - باب أنه لا تباع الدار ولا... ح ٣.

(٣) الاستبصار ٣، ٦٥ - باب الرجل يكون له على غيره الدراهم فتسقط... ح ١. والتهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالآخرين وأكثر من... ح ١١٣.

(٤) روي بهذا المعنى في الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٣. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١١ ويمكن رفع التنافي =

والحديثان متفقان غير مختلفين، فمتى كان للرجل على الرجل دراهم بنقد معروف فليس له إلا ذلك النقد، ومتى كان له على الرجل دراهم بوزن معلوم بغير نقد معروف فإنما له الدراهم التي تجوز بين الناس.

٦١ - باب

التجارة وآدابها وفضلها وفقهها

- ٥٠٦ ١ - قال الصادق (ع): التجارة تزيد في العقل^(١).
- ٥٠٧ ٢ - وقال الصادق (ع): ترك التجارة مذهبة للعقل^(٢).
- ٥٠٨ ٣ - وروي عن المعلى بن خنيس أنه قال: رأيي أبو عبد الله (ع) وقد تأخرت عن السوق فقال لي: أغد إلى عزك^(٣).
- ٥٠٩ ٤ - وروي عن روح بن عبد الرحيم، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل: ﴿رَجُلًا لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٤) قال: كانوا أصحاب تجارة فإذا حضرت الصلاة تركوا التجارة وانطلقوا إلى الصلاة وهم أعظم أجراً ممن لم يتجر.
- ٥١٠ ٥ - وروى هارون بن حمزة، عن علي بن عبد العزيز قال: قال أبو عبد الله (ع): ما فعل عمر بن مسلم؟ قلت: جعلت فداك أقبل على العبادة وترك التجارة، فقال: ويحه أما علم أن تارك الطلب لا يستجاب له دعوة؟! إن قوماً من أصحاب رسول الله (ص) لما نزلت: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾^(٥) أغلقوا الأبواب وأقبلوا على العبادة وقالوا: قد كُفينا، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل إليهم فقال: «ما حملكم على ما صنعتم؟!» قالوا: يا رسول الله تكفل الله عز وجل بأرزاقنا فأقبلنا على العبادة فقال: «إنه من فعل ذلك لم يستجب

= بين هذا الخبر والخبر الذي سبقه بأن يحكم له بقيمة الدراهم الأولى دراهم جديدة مما يجوز التعامل به بين الناس. وقد روي نفس الحديث في الفروع ٣، المعيشة، باب آخر، ح ١.

- (١) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب فضل التجارة و...، ح ٢.
- (٢) التهذيب ٧، التجارات، ١ - باب فضل التجارة و...، ضمن ح ٣. والفروع ٣، نفس الباب، ضمن ح ٦.
- (٣) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٧. وأخرجه عن هشام بن أحمد قال: كان أبو الحسن (ع) يقول لمصادف: أغد... الخ. وفي آخره - يعني السوق -. وبنفس السند والمتن رواه في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤.
- (٤) النور/ ٣٧.
- (٥) الطلاق/ ٢ و ٣.

الله له، عليكم بالطلب» ثم قال: «إني لأبغض الرجل فاغراً فاه إلى ربه يقول: ارزقني ويترك الطلب»^(١).

٥١١ ٦ - وقال أمير المؤمنين (ع): اتجروا بارك الله لكم فإني سمعت رسول الله (ص) يقول: «إن الرزق عشرة أجزاء تسعة في التجارة وواحد في غيرها».

٥١٢ ٧ - وقال أمير المؤمنين (ع): تعرّضوا للتجارة فإن فيها لكم غنى عما في أيدي الناس^(٢).

٥١٣ ٨ - وقال الصادق (ع): لا تدعوا التجارة فتھونوا إتجروا بارك الله لكم، روى ذلك شريف بن سابق التفليسي عن الفضل بن أبي قرة السمندي^(٣).

٥١٤ ٩ - وقال أمير المؤمنين (ع): من اتجّر بغير علم ارتطم في الربا ثم ارتطم، فلا يقعدن في السوق إلا من يعقل الشراء والبيع^(٤).

٥١٥ ١٠ - وكان علي (ع) بالكوفة يغتدي كل بكرة فيطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً، ومعه الدرّة على عاتقه، وكان لها طرفان، وكانت تسمى السببية، قال: فيقف على أهل كل سوق فيناديهم: يا معشر التجار قدّموا الاستخارة وتبركوا بالسهولة واقربوا من المبتاعين، وتزيّنوا بالحلم، وتجاؤا عن الظلم، وأنصفوا المظلومين، ولا تقربوا الربا، وأوفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين، قال: فيطوف في جميع أسواق الكوفة ثم يرجع فيقعد للناس^(٥).

٥١٦ ١١ - وقال رسول الله (ص): «من باع واشترى فليحفظ خمس خصال وإلا فلا يشترين ولا يبيعن، الربا، والحلف، وكتمان العيوب، والمدح إذا باع، والذم إذا اشترى»^(٦).

(١) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٦ بدون الدليل، وكذلك في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرزق من حيث لا يحتسب، ح ٥.

(٢) الفروع ٣، باب فضل التجارة و...، ح ٩.

(٣) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة وآدابها و...، ح ٦ بتفاوت وزيادة في أوله وكذلك في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٨.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٤ والفروع ٣، باب آداب التجارة، ح ٢٣. وفي الكتاب ذيل الحديث منفصل عن صدره بقوله: وكان أمير المؤمنين (ع) يقول: لا يقعدن. والارتطام في الربا، الوقوع فيه من غير أن يدري وذلك لشدة تداخل مسائله وتلاصق مساربه مع البيع بحيث تخفى على غير الفقيه أو المتفقه.

(٥) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. وإنما سميت درّته (ع) السببية لأنها كانت ذات شقتين، من السبب بمعنى الشئ. وقوله (ع) تبرّكوا بالسهولة: أي باليسر والسماحة في البيع والشراء.

(٦) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و...، ح ١٨ والفروع ٣، باب آداب التجارة، ح ٢. وقوله: والحمد... والذم؛ أي الثناء على سلعته إذا أراد البيع وذم سلعة الآخرين إذا أراد الشراء.

٥١٧ ١٢ - وقال رسول الله (ص): «يا معشر التجار ارفعوا رؤوسكم فقد وضح لكم الطريق تُبعثون يوم القيامة فجَّاراً إلا من صدق حديثه».

٥١٨ ١٣ - وقال رسول الله (ص): «التاجر فاجر والفاجر في النار إلا من أخذ الحق وأعطى الحق»^(١).

٥١٩ ١٤ - وقال (ع): يا معشر التجار شوبوا أموالكم بالصدقة تكفر عنكم ذنوبكم وأيمانكم التي تحلفون فيها وتطيب لكم تجارتكم.

٥٢٠ ١٥ - وروي عن الأصبغ بن نباتة قال: سمعت علياً (ع) يقول على المنبر: يا معشر التجار الفقه ثم المتجر، الفقه ثم المتجر، والله للربا في هذه الأمة ديبب أخفى من ديبب النمل على الصفا، شوبوا أموالكم بالصدقة، التاجر فاجر، والفاجر في النار إلا من أخذ الحق وأعطى الحق^(٢).

٥٢١ ١٦ - وروي حفص بن البختري، عن الحسين بن المنذر، قال قلت لأبي عبد الله (ع): دفعت إليّ امرأتي مالاً أعمل به ما شئت، فأشتري من مالها الجارية أطاها؟ قال: لا إنما دفعت إليك لتقر عينها وأنت تريد أن تسخن عينها^(٣).

٥٢٢ ١٧ - وروي عثمان بن عيسى، عن ميسر قال قلت له: يجيئني الرجل فيقول: تشتري لي فيكون ما عندي خيراً من متاع السوق؟ قال: إن أمنت ألا يتهمك فاعطه من عندك، وإن خفت أن يتهمك فاشتر له من السوق.

٥٢٣ ١٨ - وروي إسماعيل بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) عن أبيه (ع) قال: أنزل الله تعالى على بعض أنبيائه (ع) للكریم فكارم، وللسمح فسامح وعند الشكس فالتو.

٥٢٤ ١٩ - وقال علي (ع): سمعت رسول الله (ص) يقول: «السماح وجه من الرياح»، قال (ع) ذلك لرجل يوصيه ومعه سلعة يبيعها^(٤).

٥٢٥ ٢٠ - ومروء علي (ع) على جارية قد اشترت لحماً من قصاب وهي تقول: زدني، فقال له

(١) الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ١.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٦. بتفاوت يسير فيهما. والديبب: المشي الخفي، والصفا: الحجر الصلد. والشوب: المزج والخلط.

(٣) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٩٧.

(٤) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب آداب التجارة، ح ٧ وفيه: السماحة بدل السماح. ويدون كلمة (وجه).

علي (ع): زدها فإنه أعظم للبركة^(١).

٥٢٦ ٢١ - وقال رسول الله (ص): «إن الله تبارك وتعالى يحب العبد يكون سهل البيع، سهل الشراء، سهل القضاء، سهل الاقتضاء»^(٢).

٥٢٧ ٢٢ - وقال الصادق (ع): أيما مسلم أقال مسلماً ندامة في البيع أقاله الله عثرته يوم القيامة^(٣).

٥٢٨ ٢٣ - وقال علي (ع): مرّ النبي (ص) على رجل ومعه سلعة يريد بيعها فقال: «عليك بأول السوق».

٥٢٩ ٢٤ - وقال (ع): صاحب السلعة أحق بالسوم^(٤).

٥٣٠ ٢٥ - ونهى (ص) عن السوم ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس^(٥).

٥٣١ ٢٦ - وقال أبو جعفر (ع): ما كس المشتري فإنه أطيب للنفس، وإن أعطى الجزيل فإن المغبون في بيعه وشرائه غير محمود ولا مأجور.

٥٣٢ ٢٧ - وقال (ع): لا تماكس في أربعة أشياء في الأضحية، وفي الكفن، وفي ثمن نسمة، وفي الكرى إلى مكة.

٥٣٣ ٢٨ - وكان علي بن الحسين زين العابدين (ع) يقول لقهرمانه^(٦): إذا أردت أن تشتري لي من حوائج الحج شيئاً فاشتر ولا تماكس، روى ذلك زياد القندي عن عبد الله بن سنان عن

(١) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٨، والتهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و... ح ٢٠.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧٩ بتفاوت.

(٣) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١٦ بتفاوت. وكذلك في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٦. والإقالة: «هي فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما، ولا تجوز الإقالة بزيادة عن الثمن ولا نقصان، وتبطل بذلك بفوات الشرط، وتصح الإقالة في العقد، وفي بعضه عند فقهائنا، سَلماً كان أو غيره». عن الشرائع للمحقق (ره) بتصرف، ٦٦/٢ - ٦٧.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١١، والتهذيب ٧ نفس الباب، ح ٢٧، وقوله: صاحب السلعة أحق بالسوم: أي أحق بالابتداء في تعيين سعر لسلعته لأنه أعرف بما تكلف عليها من ثمن قد دفعه ونفقة نقل أو توضيب أو ترتيب الخ.

(٥) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١٢، والتهذيب ٧، نفس الباب ح ٢٨. والسُوم: هو الاشتغال بالتجارة. وقد حمل هذا النهي عند أصحابنا على الكراهة دون التحريم قيل منشأ النهي إن هذا الوقت هو وقت دعاء ومسألة لا وقت تجارة.

(٦) القهرمان: كلمة أعجمية استعملها العرب بمعنى الوكيل أو أمين الدخل والخرج جمع قهارة. وفعل القهرمان: القهرمة.

أبي عبد الله (ع).

٥٣٤ ٢٩ - وروى ميسر بن حفص، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: رجل من نيتة الوفاء وهو إذا كال لم يحسن أن يكيل؟ فقال: ما يقول الذين حوله؟ قال قلت يقولون: لا يوفّي، قال: هو ممن لا ينبغي له أن يكيل^(١).

٥٣٥ ٣٠ - وروى إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: من الميزان بيده فنوى أن يأخذ لنفسه وافيأ لم يأخذه إلا راجحاً، ومن أعطى أن يعطي سواء لم يعط إلا ناقصاً^(٢).

٥٣٦ ٣١ - وروى حماد بن بشير عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يكون الوفاء حتى يميل اللسان^(٣).

٥٣٧ ٣٢ - وفي خبر آخر: لا يكون الوفاء حتى يرجع^(٤).

٥٣٨ ٣٣ - وروى إسحاق بن عمار قال لأبي عبد الله (ع): آخذ الدراهم من الرجل فأزنها ثم أفرقها ويفضل في يدي منها فضل؟ قال: أليس تحرّى الوفاء؟ قلت: بلى، قال: لا بأس^(٥).

٥٣٩ ٣٤ - وروى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع)، أن علياً (ع) كان

(١) التهذيب ٧، التجارات، ١ - باب فضل التجارة و...، ح ٤٧، والفروع ٣، المعيشة، باب الوفاء والبخس، ح ٤. وقوله: لا ينبغي له أن يكيل، وإن كان لسانه الكرامة إلا أنه حيث يحتمل أن يخس الناس أشياءهم عندما لا يكون عارفاً بأصول الكيل والوزن فيحتمل الحرمة عندئذ. ولا بد من التنبيه على أنهما رواه بسند مختلف عما في الكتاب.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٦، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. وإنما كان الأمر كذلك انسجاماً مع طبع الإنسان وهو نفسه ولأنه عندما ينوي أن يأخذ وافيأ أو يعطي بمقدار الحق فقط لا يؤمن أن يقع في الأعلى أو الأدنى. ولذا ذكر فقهاؤنا تبعاً لبعض الروايات في ضمن آداب التجارة (أن يقبض ناقصاً ويدفع راجحاً ناقصاً) ورجحاناً لا يؤدي إلى الجهالة بأن يزيد كثيراً بحيث يجهل مقداره تقريباً ولو تنازعا في تحصيل الفضيلة قدم من بيده الميزان والمكيال لأنه الفاعل المأمور بذلك زيادة على كونه معطياً وأخذاً هكذا في اللعة وشرحها للشهيد (ه).

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٤، وفيه: يميل الميزان بدل: اللسان. وكذلك في الفروع ٣، نفس الباب، ح ١ الظاهر وجوب ميل كفة الميزان أو لسانه من باب وجوب المقدمة العلمية ولأن الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينية. وكذلك الحديث التالي.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٣، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٥. وقوله حتى يرجع: أي حتى ترجع الكفة التي فيها السلعة الموزونة على الكفة التي فيها الوزن.

(٥) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين و...، ح ٨٠.

يقول: لا يجوز العربون إلا أن يكون نقداً من الثمن^(١).

٦٢ - باب السوق

٥٤٠ ١ - قال أمير المؤمنين (ع): جاء أعرابي من بني عامر إلى النبي (ص) فسأله عن شربقاع الأرض وخير بقاع الأرض، فقال له رسول الله (ص): «شربقاع الأرض الأسواق وهي ميدان إبليس يغدو برايته ويضع كرسيه ويبت ذريته، فبين «طفف في قفيز، أو طائش في ميزان، أو سارق في ذرع، أو كاذب في سلعة»، فيقول: عليكم برجل مات أبوه وأبوكم حي، فلا يزال مع ذلك أول داخل وآخر خارج، ثم قال (ع): «وخير البقاع المساجد وأحبهم إلى الله عز وجل أولهم دخولاً وآخرهم خروجاً منها».

٥٤١ ٢ - وقال أمير المؤمنين (ع): سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل^(٢).

٦٣ - باب ثواب الدعاء في الأسواق

٥٤٢ ١ - روى عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: مَنْ دخل سوقاً أو مسجد جماعة فقال مرة واحدة: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على محمد وآله) عدلت له حجة مبرورة.

٥٤٣ ٢ - وروى عبد الله بن حماد الأنصاري، عن سدير قال: قال أبو جعفر (ع): يا أبا الفضل

(١) التهذيب ٧، ٢١ - باب من الزيادات، ح ٤١ بتفاوت والفروع ٣، المعيشة، باب العَرَبُونَ، ح ١. والعَرَبُونَ: كما في النهاية. هو أن تشتري السلعة وتدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى المشتري البيع حسب من الثمن وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولا يعود إلى المشتري.

(٢) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب السبق إلى السوق، ح ١ بزيادة في آخره. وكذلك في التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و... ح ٣١: وقد دل الحديث على عدم جواز مزاحمة من وضع رحله في مكان ما من السوق أو الطريق ليتكسب فيه إلى الليل فلو دخل الليل سقط حقه. وقد استشكل الشهيد الثاني (ره) بربط هذا الحق بوجود الرجل وسقوطه مع عدم وجوده وذلك لأن الرواية المذكورة تدل بإطلاقها على بقاء الحق إلى الليل سواء كان له رحل أم لا ثم قال (ره): والوجه بقاء حقه مع نقاء رحله ما لم يطل الزمان أو يضر بالمارة... الخ.

أما لك في السوق مكان تقعد فيه تعامل الناس؟ قال قلت: بلى. قال: أعلم إنه ما من رجل يغدو ويروح إلى مجلسه وسوقه فيقول حين يضع رجله في السوق: (اللهم إني أسألك خيرها وخير أهلها، وأعوذ بك من شرها وشر أهلها) ألا وكل الله عز وجل به من يحفظه ويحفظ عليه حتى يرجع إلى منزله فيقول له: قد أجرتك من شرها وشر أهلها يومك هذا، فإذا جلس مكانه حين يجلس فيقول: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) (ص)، اللهم إني أسألك من فضلك حلالاً طيباً، وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم، وأعوذ بك من صفقة خاسرة ويمين كاذبة) فإذا قال ذلك قال له الملك الموكّل به: إيشر فما في سوقك اليوم أحد أوفر نصيباً منك وسأتيك بما قسم الله لك موثقاً حلالاً طيباً مباركاً فيه^(١).

٥٤٤ ٣- وروي أن من ذكر الله عز وجل في الأسواق، غفر الله له بعدد ما فيها من فصيح وأعجم، والفصيح ما يتكلم، والأعجم ما لا يتكلم.

٥٤٥ ٤- وقال الصادق (ع): من ذكر الله عز وجل في الأسواق غفر له بعدد أهلها.

٦٤- باب

الدعاء عند شراء المتاع للتجارة

٥٤٦ ١- روى العلا، عن محمد بن مسلم قال: قال أحدهما (ع): إذا اشتريت متاعاً فكبر الله ثلاثاً ثم قل: (اللهم إني اشتريته ألتمس فيه من خيرك فاجعل لي فيه خيراً، اللهم إني اشتريته ألتمس فيه من فضلك فاجعل لي فيه فضلاً، اللهم إني اشتريته ألتمس فيه من رزقك فاجعل لي فيه رزقاً، ثم أعد كل واحدة منها ثلاث مرات)^(٢).

٥٤٧ ٢- وكان الرضا (ع) يكتب على المتاع بركة لنا.

٦٥- باب

الدعاء عند شراء الحيوان

٥٤٨ ١- روى عمر بن إبراهيم عن أبي الحسن (ع) قال: من اشترى دابة فليقم من جانبها

(١) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب من ذكر الله تعالى في السوق، ح ١.

(٢) التهذيب ٧، التجارات، ١- باب فضل التجارة و...، ح ٣٣ بتفاوت وأخرجه عن حريز عن أبي عبد الله (ع). الفروع ٣، المعيشة، باب القول عندما يشتري للتجارة، ح ١. وأخرجه بنفس سند التهذيب.

الأيسر ويأخذ ناصيتها بيده اليمنى ويقرأ على رأسها فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد، والمعوذتين، وآخر الحشر^(١)، وآخر بني إسرائيل ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾^(٢) وآية الكرسي فإن ذلك أمان تلك الدابة من الآفات.

٥٤٩ ٢ - وروى ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا اشتريت جارية فقل: (اللهم إني أستشيرك وأستخريك)^(٣). وإذا^(٤) اشتريت دابة أو رأساً فقل: (اللهم قدر لي أطولهن حياة وأكثرهن منفعة وخيرهن عاقبة).

٦٦ - باب

الشرط والخيار في البيع

٥٥٠ ١ - روى الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري فهو بالخيار فيها إن اشترط أو لم يشترط^(٥).

٥٥١ ٢ - وقال (ع): أيما رجل اشترى من رجل بيعاً فلهما بالخيار حتى يفترقا فإذا افترقا فقد وجب البيع^(٦).

(١) آخر الحشر هو الآية ٢٤ ونصها: هو الله الخالق الباري المصور له الأسماء الحسنى يستج له ما في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم.

(٢) هي الآية / ١١٠ من سورة الإسراء وهي ما قبل الآية الأخيرة وهي قوله تعالى: وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدل وكبره تكبيرا.

(٣) إلى هنا مروى في الفروع ٣، باب القول عندما يشتري للتجارة، ح ٢.

(٤) من هنا في الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٣ والتهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و...، ذيل ح ٣٤ بتفاوت طفيف.

(٥) التهذيب ٧، ٢ - باب عقود البيع، ح ١٨. وخيار الحيوان ثلاثة أيام للمشتري دون البائع هو المشهور عند فقهاءنا قال الشهيدان (ره): «الثاني خيار الحيوان وهو ثابت للمشتري خاصة على المشهور وقيل لهما وبه رواية صحيحة ولو كان حيواناً بحيوان قوي ثبوته لهما كما يقوى ثبوته للبائع وحده لو كان الثمن خاصة وهو ما قرن بالبائع حيواناً ومدة هذا الخيار ثلاثة أيام مبدؤها من حين العقد على الأقوى... وقيل من حين التفرق بناء على حصول الملك به ويسقط باشتراط سقوطه في العقد أو إسقاطه بعد العقد أو تصرفه أي تصرف ذي الخيار سواء كان لازماً كالبيع أم لم يكن كالهبة قبل القبض... الخ.

(٦) الاستبصار ٣، ٤٥ - باب أن الافتراق بالأبدان...، صدرح ٣، والتهذيب ٧، نفس الباب، صدرح ٣ والفروع ٣، المعيشة، باب الشرط والخيار في البيع، صدرح ٧. وقد تضمن الحديث حكم ما يسمى في عرف الفقهاء بخيار المجلس قال الشهيدان (ره): «خيار المجلس إضافة إلى موضع الجلوس مع كونه غير معتبر في ثبوته وإنما المعتبر عدم التفرق... وهو مختص بالبيع بأنواعه ولا يثبت في غيره من عقود المعاوضات وإن قام مقامه كالصلح ويثبت للمتبايعين ما لم يفترقا ولا يزول بالحال بينهما غليظاً كان أم رقيقاً مانعاً من الاجتماع أم غير مانع لصديق =

٥٥٢ ٣- وقال (ع): في رجل اشترى من رجل عبداً أو دابة وشرط يوماً أو يومين فمات العبد أو نفقت الدابة أو حدث فيه حدث على من الضمان؟ قال: لا ضمان على المبتاع حتى ينقضي الشرط ويصير المبيع له^(١).

٥٥٣ ٤- وروى إسحاق بن عمار عن العبد الصالح (ع) قال: من اشترى بيعاً ومضت ثلاثة أيام ولم يجيء فلا بيع له^(٢).

٥٥٤ ٥- وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال: المسلمون عند شروطهم، إلا كل شرط خالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز^(٣).

٥٥٥ ٦- وروى جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: قلت له: الرجل يشتري من الرجل المتاع ثم يدعه عنده يقول حتى آتيك بثمنه فقال: إن جاءه فيما بينه وبين ثلاثة أيام وإلا فلا بيع له^(٤).

٥٥٦ ٧- وفي رواية أخرى عن ابن فضال عن الحسن بن علي بن رباط عن روه عن أبي عبد الله (ع) قال: إن حدث بالحيوان حدث قبل ثلاثة أيام فهو من مال البائع، ومن اشترى جارية وقال للبائع: أجيئك بالثمن فإن جاء فيما بينه وبين شهر وإلا فلا بيع له، والعهد^(٥) فيما يفسد من يومه مثل البقول والبطيخ والفواكه يوم إلى الليل.

= عدم التفرق معه ولا بمفارقة كل واحد منهما المجلس مصطلحين وإن طال الزمان ما لم يتباعد ما بينهما عنه حالة العقد... ويسقط باشتراط سقوطه في العقد عنهما أو عن أحدهما بحسب الشرط وبإسقاطه بعد، وبمفارقة أحدهما صاحبه... الخ.

(١) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. بتفاوت، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٠ بزيادة في آخره وتفاوت يسير والضمير في (له) ذيل الحديث يعود إلى المشتري.

(٢) الاستبصار ٣، ٤٩ - باب الرجل يشتري المتاع ثم يدعه عند... ح ٣. وهذا ما يسميه الفقهاء خيار التأخير، وهو كما يقول الشهيدان (ره): أي تأخير إقباض الثمن والمثمن عن ثلاثة أيام فيمن باع ولا قبض الثمن ولا قبض المبيع ولا شرط التأخير أي تأخير الإقباض والقبض فللبائع الخيار بعد الثلاثة في الفسخ، وقبض البعض كلا قبض يصدق عدم قبض الثمن وإقباض المثمن مجتمعاً ومنفرداً... الخ.

(٣) التهذيب ٧، ٢ - باب عقود البيع، ح ١٠.

(٤) الاستبصار ٣، ٤٩ - باب الرجل يشتري المتاع ثم يدعه عند بائعه... ح ١ ورواه عن علي بن حديد عن زرارة. والفروع ٣، المعيشة، باب الشرط والخيار في البيع، ح ١١ وذيل ح ٤، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥. أيضاً في سننه عن علي بن حديد عن زرارة.

(٥) وهذا ما يسميه الفقهاء خيار ما يفسد ليومه وهو ثابت بعد دخول الليل. وقد استشكل بعض فقهاءنا في جعل الغاية دخول الليل، وذلك لأن الخيار لدفع الضرر وإذا توقف ثبوته على دخول الليل مع كون الفساد يحصل في يومه لا يندفع الضرر وإنما يندفع بالفسخ قبل الفساد، ومن هنا فرض الشهيد الأول (ره) هذا الخيار في الدروس بأنه خيار ما يفسده المبيت وقد استحسنته الشهيد الثاني (ره) في الروضة فراجع.

٦٧ - باب

الافتراق الذي يجب به^(١) البيع أهو بالأبدان أو بالقول؟

٥٥٧ ١ - روي عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: إن أبي (ع) اشترى أرضاً يقال لها العريض^(٢) فلما استوجبتها قام فمضى، فقلت له: يا أبة عجلت بالقيام! فقال: يا بني إني أردت أن يجب البيع^(٣).

٥٥٨ ٢ - وروى أبو أيوب^(٤)، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: ابتعت أرضاً فلما استوجبتها قمت فمشيت خطي ثم رجعت أردت أن يجب البيع حين افتراقنا^(٥).

٦٨ - باب

حكم القبالة المعدلة بين الرجلين بشرط معروف إلى أجل معلوم

٥٥٩ ١ - روي عن سعيد بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إنا نخالط قوماً من أهل السواد وغيرهم فنبيعهم، ونبيع عليهم العشرة إثني عشر والعشرة ثلاثة عشر، ونؤخر ذلك فيما بيننا وبينهم السنة ونحوها، فيكتب الرجل لنا بها على داره أو على أرضه بذلك المال الذي فيه الفضل الذي أخذ منا شراء بأنه قد باعه وأخذ الثمن، فنعهذ إن هوجاء بالمال في وقت بيننا وبينه أن نرد عليه الشراء، وإن جاءنا الوقت ولم يأتنا بالدراهم فهو لنا فما ترى في الشراء؟ فقال: أرى أنه لك إذا لم يفعل، وإن جاء بالمال للوقت فتردّ عليه^(٦).

٥٦٠ ٢ - وروى إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: سأله رجل وأنا عنده فقال: رجل مسلم احتاج إلى بيع داره فجاء إلى أخيه فقال: أبيعك داري هذه فتكون لك أحب إلي من أن تكون لغيرك على أن تشتري لي إن أنا جئت بك بثمانها إلى سنة أن تردها عليّ فقال: لا بأس بهذا إن جاء بثمانها إلى سنة ردّها عليه، قلت: فإن كانت فيها غلة كثيرة فأخذ الغلة لمن تكون الغلة؟

(١) أي يثبت ويلزم بحيث لا يعود قابلاً للفسخ بالخيار.

(٢) اسم واد بالمدينة.

(٣) الاستبصار ٣، ٤٥ - باب أن الافتراق بالأبدان...، ذيل ح ٣، والتهذيب ٧، ٢ - باب عقود البيع، ذيل ح ٣ بتفاوت. والفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٧.

(٤) هو الخزّار.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١، الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ١، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٨.

(٦) الفروع ٣، باب الشرط والخيار في البيع، ح ١٤. والتهذيب ٧، ٢ - باب عقود البيع، ح ١٢.

قال: للمشتري أما ترى أنها لو احترقت لكانت من ماله (١)؟!

قال شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه: متى عدلت القبالة بين رجلين عند رجل إلى أجل فكتبنا بينهما اتفاقاً ليحملهما عليه، فعلى العدل أن يعمل بما في الاتفاق ولا يتجاوز، ولا يحل له أن يؤخر ردّ الكتاب على مستحقه في الوقت الذي يستوجب فيه، وسمعته رضي الله عنه يقول: سمعت مشائخنا رضي الله عنهم يقولون: إن الاتفاقات لا تحمل على الأحكام لأنها إن حُمِلت على الأحكام بطلت، والمسلمون عند شروطهم فيما وافق كتاب الله عز وجل، ومتى جاء من عليه المال بيعه في المحل أو قبله وحلّ الأجل ولم يحلّ تمامه فعلى العدل أن يصحح المقبوض من المال على قابضه بالإشهاد عليه إن كان مليئاً، وإن لم يكن مليئاً فبالإستيثاق. وإن أمره برّكه على من قبضه منه كان أولى وأبلغ، وإن ذكر في الاتفاق بينهما غير ذلك حملهما عليه إن شاء الله.

٦٩ - باب

البيوع

٥٦١ ١ - روى منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا اشتريت متاعاً فيه كيل أو وزن فلا تبعه حتى تقبضه إلا أن توليه، فإن لم يكن فيه كيل أو وزن فبقه (٢). يعني أنه يوكل المشتري بقبضه.

٥٦٢ ٢ - وروى عبد الرحمان بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل عليه كَرّ من طعام فاشتري كراً من رجل فقال للرجل: انطلق فاستوف حَقَّك؟ قال: لا بأس به (٣).

٥٦٣ ٣ - وروى عبد الله بن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال في رجل ابتاع من رجل طعاماً بدراهم فأخذ نصفه ثم جاءه بعد ذلك وقد ارتفع الطعام أو نقص؟ فقال: إن كان يوم ابتاعه ساعره بكذا وكذا فهو ذاك، وإن لم يكن ساعره فإنما له سعر يومه (٤).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٣، والفروع ٣ نفس الباب، ح ١٠. والغلة: المحصول من زرع الأرض أو مطلق الدخّل. والمقصود بها هنا الأول.

(٢) التهذيب ٧، ح ٢ - باب عقود البيع، ح ٣٥ وقوله: يعني... من كلام المصنف (ره).

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٤، وفيه: فاستوف كَرَّك. وكذلك عينا في الفروع ٣، المعيشة، باب شراء الطعام وبيعه، ح ٥. والكَرّ: كما في النهاية - ستون قفيزاً أو ثمانية مكاكيك، والمَكْرُوك: صاع ونصف فهو على هذا الحساب اثنا عشر وسقاً وكل وسق ستون صاعاً.

(٤) الفروع ٣، باب الرجل يشتري الطعام فيتغير سعره قبل... ح ١ بتفاوت ورواه عن حماد عن الحلبي وكذلك عينا سنداً ومتناً في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٠.

٥٦٤ ٤ - قال: وقال في الرجل يكون عنده لونان من طعام واحد قد سَعَرهما شتى وأحدهما خير من الآخر فيخلطهما جميعاً ثم يبيعهما بسعر واحد؟ قال: لا يصلح له أن يفعل يغش به المسلمين حتى يبينه^(١).

٥٦٥ ٥ - وروى إسحاق بن عمار عن أبي العطار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل يشتري الطعام فيتغير سعره قبل أن يقبضه؟ قال: إني أحب أن يفي له كما أنه لو كان فيه فضل أخذه^(٢).

٥٦٦ ٦ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يصلح للرجل أن يبيع بصاع غير صاع المصر^(٣).

٥٦٧ ٧ - وروي عن عبد الصمد بن بشير، عن أبي عبد الله (ع) قال: سأله محمد بن القاسم الحنّاط فقال: أصلحك الله أبيع الطعام من الرجل إلى أجل فأجىء وقد تغيّر الطعام من سعره فيقول: ليس عدي دراهم؟ قال: خذ منه بسعر يومه. قال: أفهم أصلحك الله إنه طعامي الذي اشتراه مني؟ قال: لا تأخذ منه حتى يبيع ويعطيك، قال: أرغم الله أنفي رخص لي فرددت عليه فشدد علي^(٤).

٥٦٨ ٨ - وروى حماد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يشتري طعاماً فيكون أحسن له وأنفق أن يبله من غير أن يلتمس زيادة؟ فقال: إن كان لا يصلحه إلا ذلك ولا ينفعه غيره من غير أن يلتمس فيه الزيادة فلا بأس، وإن كان إنما يغش به المسلمين فلا يصلح^(٥).

٥٦٩ ٩ - وروي عن ابن مسكان، عن إسحاق المدائني قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن القوم يدخلون السفينة يشترون الطعام فيساومون منه ثم يشتريه رجل منهم فيسألونه فيعطيهما ما يريدون

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٨. والفروع ٣ باب الرجل يكون عنده ألوان من الطعام... ح ٢.

(٢) التهذيب ٧، ٢ - باب عقود البيع، ح ٥٣ بتفاوت.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٧. والفروع ٣، المعيشة، باب أنه لا يصلح البيع إلا بمكيال البلد، ح ١، قال الشهيدان (ره): «إطلاق الكيل والوزن والنقد ينصرف إلى المعتاد في بلد العقد لذلك المبيع إن اتحد فإن تعدد فالأغلب استعمالاً وإطلاقاً فإن اختلفا في ذلك ففي ترجيح أيهما نظر ويمكن حينئذ وجوب التعيين كما لو لم يغلّب فإن تساوت في الاستعمال في المبيع الخاص وجب التعيين لاستحالة الترجيح بدونه واختلاف الأغراض ولو لم يغب بطل البيع لما ذكر».

(٤) الاستبصار ٣، ٤٨ - باب من باع طعاماً إلى أجل فلما حضره... ح ٣، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٣.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٩. والفروع ٣، المعيشة، باب الرجل يكون عنده ألوان من الطعام... ح ٣. وقوله: انفق له: أي أروج للسلعة وأكثر رغبة فيها.

من الطعام فيكون صاحب الطعام هو الذي يدفعه إليهم ويقبض الثمن؟ قال: لا بأس ما أراهم إلا وقد شاركوه، فقلت: إن صاحب الطعام يدعو الكيال فيكيهه لنا ولنا أجراً فيعتبرونه^(١) فيزيد وينقص فقال: لا بأس ما لم يكن شيء كثير غلط^(٢).

٥٧٠ ١٠ - وروي عن خالد بن حجاج الكرخي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): اشتري طعاماً إلى أجل مسمى فيطلبه التجار مني بعدما اشتريته قبل أن أقبضه؟ قال: لا بأس أن تباع إلى أجل كما اشتريته، وليس لك أن تدفع أو تقبض، قلت: فإذا قبضته جعلت فداك فلي أن أدفعه بكيهه؟ قال: لا بأس بذلك إذا رضوا، وقال (ع): كل طعام اشتريته من بيدر^(٣) أو طسوج^(٤) فأتى الله عز وجل عليه فليس للمشتري إلا رأس ماله، وما اشتري من طعام موصوف ولم يسم فيه قرية ولا موضعاً فعلى صاحبه أن يؤديه^(٥). قال قلت لأبي عبد الله (ع): اشتري الطعام من الرجل ثم أبيع من رجل آخر قبل أن أكتاله فأقول: إبعث وكيك حتى يشهد كياله إذا قبضته؟ قال: لا بأس.

٥٧١ ١١ - وروي ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: في رجل اشترى من رجل طعاماً عدلاً بكيل معلوم وإن صاحبه قال للمشتري: ابتع مني هذا العدل الآخر بغير كيل فإن فيه ما في الآخر الذي ابتعته؟ قال: لا يصلح إلا بكيل، قال: وما كان من طعام سميت فيه كيلاً فإنه لا يصلح مجازفة هذا مما يكره من بيع الطعام^(٦).

٥٧٢ ١٢ - وسأل عبد الرحمان بن أبي عبد الله أبا عبد الله (ع): في الرجل يشتري الطعام اشتريه منه بكيهه وأصدقته؟ قال: لا بأس ولكن لا تبعه حتى تكيهه.

٥٧٣ ١٣ - وروي عن عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن فضول الكيل والموازين؟ فقال: إذا لم يكن تعدياً فلا بأس^(٧).

(١) في بعض النسخ: فيعيرونه: من التعير لاستكناه مقداره وسعته.

(٢) التهذيب ٧، ٢ - باب في عقود البيع، ح ٤٨. والفروع ٣ المعيشة، باب شراء الطعام وبيعه، ح ٩. وقوله: فيتساومون: أي يتبايعون.

(٣) البيدر: الموضع الذي يداس فيه القش والسنبل ليفصل عنهما الحب.

(٤) الطسوج: الجهة والناحية كالقرية ونحوها/ معرب.

(٥) إلى هنا مروي في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٢.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٦، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٤. وروي ذيل الحديث من قوله: وقال: ما كان من طعام في الاستبصار ٣، ٦٧ - باب ما يباع كيلاً أو وزناً لا... ح ٢. والظاهر من الخبر حملته على الكراهة.

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٥. والفروع ٣، المعيشة، فضل الكيل والموازين، ح ٢.

٥٧٤ ١٤ - وسأله جميل^(١): عمن اشترى تبن بيدر كل كَرَبْشِيء معلوم فيقبض التبن فيبيعه قبل أن يكتال الطعام؟ فقال: لا بأس^(٢).

٥٧٥ ١٥ - وروى جميل، عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل اشترى من طعام قرية بعينها؟ فقال: لا بأس إن خرج فهو له وإن لم يخرج كان ديناً عليه^(٣).

٥٧٦ ١٦ - وروى ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطية قال: سألت أبا عبد الله (ع) قلت: إنا نشترى الطعام من السفن ثم نكيله فيزيد؟ قال: وربما نقص عليكم؟ قلت: نعم، قال: فإذا نقص يردون عليكم؟ قلت: لا قال: لا بأس^(٤).

٥٧٧ ١٧ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يشتري الثمرة ثم يبيعها قبل أن يأخذها؟ قال: لا بأس به إن وجد بها ربحاً فليبع، قال: وسئل عن شراء النخل والكرم والثمار ثلاث سنين وأربع؟ قال: لا بأس به يقول: إن لم يخرج في هذه السنة يخرج من قابل، وإن اشترته سنة واحدة فلا تشتريه حتى يبلغ، قال: وسئل عن الرجل يشتري الثمرة المسماة من الأرض فتهلك ثمرة تلك الأرض كلها؟ فقال: قد اختصموا في ذلك إلى رسول الله (ص) فكانوا يذكرون ذلك فلما رأهم لا يدعون الخصومة نهاهم عن ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يحرمه ولكن فعل ذلك من أجل خصومتهم^(٥).

(١) هو ابن دراج.

(٢) القروع ٣، كتاب المعيشة، باب شراء الطعام وبيعه، ح ٩. والتهذيب ٧، ٢ - باب عقود البيع، ح ٥٩. وقد استدلل بعض الفقهاء بهذا الحديث على جواز شراء تبن كل كَرَمٍ من الطعام بثمن معلوم وإن لم يكل الطعام بعد ولم يعلم مقداره. ومن ذهب إلى ذلك الشيخ (ره) في النهاية، وابن حمزة، وأما ابن إدريس فقد ذهب إلى عدم الجواز لمكان جهالة مقدار المبيع وقت العقد. وقد ناقش الشيخ (ره) في المنتهى في ذلك مستدلاً أولاً بنفس هذه الرواية ولأن المبيع مشاهد فينتفي الغرر، ولمنع الجهالة في المبيع لأن من عادة الزراع أن يعلموا غالباً ما يخرج من الكر.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٠.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٤. والقروع ٣، باب فضل الكيل والموازن، ح ١ وفي الكتابين، عن علي بن عطية بدل الحسن بن عطية.

(٥) الاستبصار ٣، ٥٨ - باب متى يجوز بيع الثمار، ح ١٠. والتهذيب ٧، ٧ - باب بيع الثمار، ح ٧. والقروع ٣، باب بيع الثمار وشراؤها، ح ٢. بدون صدر الحديث في الجمع، وهو ما يتعلق ببيع الثمرة قبل أن يأخذها. وقد دل الحديث على عدم جواز بيع الثمرة لعام واحد قبل ظهورها وهو يرووها إلى الوجود وإن كانت في طلع أو كمام وهذا الحكم موضع وفاق بين فقهاءنا. كما دل الحديث على جواز بيع الثمرة أزيد من عام بمعنى بيع ثمرة أعوام متعددة لشجر بعينه نخلاً كان أو غيره وهو خلاف الأصح عندنا للغرر كما يقول الشهيدان (ره) ولم يخالف في ذلك إلا الصدوق (ره). وقد أجمع فقهاؤنا على صحة البيع بعد بدو صلاح الثمرة. كما دل الحديث على أن النهي عن =

٥٧٨ ١٨ - وروى حماد بن عيسى عن ربعي عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يبيع الثمرة ثم يستثني كَيْلاً وتمراً قال: لا بأس به، قال: وكان مولى له عنده جالساً فقال المولى: إنه ليبيع ويستثني أَوْساقاً^(١) - يعني أبا عبد الله (ع) - قال: فنظر إليه ولم ينكر ذلك من قوله.

٥٧٩ ١٩ - وروى زرعة، عن سماعة قال: سألت عن بيع الثمرة هل يصلح شراؤها قبل أن يخرج طلعتها؟ فقال: لا إلا أن يشتري معها شيئاً من غيرها رطبة أو بقله فيقول: أشتري منك هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر بكذا وكذا فإن لم يخرج الثمرة كان رأس مال المشتري في الرطبة والبقول. قال: وسألت عن ورق الشجر هل يصلح شراؤه ثلاث خرطات أو أربع خرطات؟ فقال: إذا رأيت الورق في شجرة فاشتر منه ما شئت من خرطة^(٢).

٥٨٠ ٢٠ - وروى القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل اشترى بستاناً فيه نخل وشجر منه ما قد أطعم ومنه ما لم يطعم؟ قال: لا بأس به إذا كان فيه ما قد أطعم^(٣).

٥٨١ ٢١ - وروى عن الحسن بن علي بن بنت الياس قال: قلت لأبي الحسن (ع): هل يجوز بيع النخل إذا حمل؟ قال: لا يجوز بيعه حتى يزهر. قلت: وما الزهر جعلت فداك؟ قال: يحتمر ويصفّر^(٤).

٥٨٢ ٢٢ - وروى عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله (ع) قلت: أعطي الرجل

= مثل هذا البيع إنما هو نهي إرشادي إلى ما فيه من التنازع والتخاصم، أو إنه نهي كراهي وقد أخرج صدر هذا الحديث في التهذيب ٧، نفس الباب، في حديث مستقل رقمه ١٩.

(١) أوساق: جمع وَسَقٍ، وهو ستون صاعاً شرعياً بإجماع فقهاءنا كما عن التذكرة، وقد ذكر صاحب الجواهر (ره) أنه مما لا خلاف فيه نصاً وفتوى والصاع: أربعة أمداد. والمد هو رطل وثمان بالمكي ورطلان وربع بالعراقي.

(٢) الاستبصار ٣، ٥٨ - باب متى يجوز بيع الثمار، ح ٦، وقد روى صدره إلى قوله: في الرطبة والبقول. ورواه صدراً وذيلاً في حديثين منفصلين في التهذيب ٧، ٧ - باب بيع الثمار، ح ٣ و ١٠. ورواه كاملاً في الفروع ٣، باب بيع الثمار وشراؤها، ح ٧. والخرطة: المرة من الخرط، وهو انتزاع الورق عن الشجر وقد حكم فقهاءنا بجواز مثل هذا البيع قال الشهيدان (ره): «يجوز بيع ما يُخرط أصل الخرط أن يقبض باليد على أعلى القضب ثم يمرها عليه إلى أسفله ليأخذ عنه الورق ومنه المثل السائر: دونه خرط القتاد. والمراد هنا ما يقصد من ثمرته ورقه كالحناء والتوت خرطة وخرطات وما يجز كالرطبة وهي الفضة والقضب...».

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢، والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٥. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٨، وهو صدر حديث في الكتب الثلاثة.

(٤) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٩، وفي آخره: وشبه ذلك. وكذا في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦، وكذلك في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. قال الشهيدان (ره): «وبدو الصلاح المسوّغ للبيع مطلقاً أو من غير كراهة هو احمرار الثمر مجازاً في ثمرة النخل باعتبار ما يؤول إليه أو اصفراره فيما يصفّر...».

الثلثون عشرين ديناراً وأقول له: إذا قامت ثمرتك بشيء فهي لي بذلك الثمن إن رضيت أخذت وإن كرهت تركت فقال: أما تستطيع أن تعطيه ولا تشتري شيئاً قلت: جعلت فداك لا يسمى شيئاً والله يعلم من نيته ذلك قال: لا يصلح إذا كان من نيته^(١).

٥٨٣ - ٢٣ - وروى عاصم بن حميد، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يقول للرجل: أبتاع لك متاعاً والريح بيني وبينك؟ قال: لا بأس به^(٢).

٥٨٤ - ٢٤ - وروى عن ميسر بن أبي الرطبي^(٣) قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إنا نشترى المتاع بنظرة فيجزيء الرجل فيقول بكم تقوم عليك؟ فأقول: تقوم بكذا وكذا فأبيعه بريح؟ قال: إذا بعته مرابحة كان له من النظرة مثل مالك، قال: فاسترجعت وقلت: هل كنا، فقال: مما؟ قلت: لأن ما في الأرض ثوب أبيعه مرابحة فيشتري مني ولو وضعت من رأس المال حتى أقول: تقوم بكذا وكذا، قال: فلما رأى ما شق عليّ قال: أفلا أفتح لك باباً يكون لك فيه فرج؟ قلت: بلى، قال: قل: قام عليّ بكذا وكذا وأبيعه بكذا وكذا ولا تقل بريح^(٤).

٥٨٥ - ٢٥ - وروى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن (ع) عن الرجل يقول له الرجل: أشتري منك المتاع على أن تجعل لي في كل ثوب أشتريه منك كذا وكذا وإنما يشتري للناس ويقول: إجعل لي ربحاً على أن أشتري منك فكرهه.

٥٨٦ - ٢٦ - وروى عن بشار بن يسار قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يبيع المتاع نسيئاً أيشتره من صاحبه الذي يبيعه منه؟ قال: نعم لا بأس به، فقلت له: أشتري متاعي؟ فقال: ليس هو متاعك ولا بقرك ولا غنمك^(٥).

(١) التهذيب ٧، ٧ - باب بيع الثمار، ح ٢١، والفروع ٣، باب بيع الثمار وشرائها، ح ٩. بتفاوت يسير فيهما عما في الفقيه. ويحتمل [الحديث] وجوهاً:

الأول: أن يكون المراد به إذا قومت ثمرتك بقيمة فإن أردت شراءها اشتري منك ما يوازي هذا الثمن بالقيمة التي قوم بها، فالنهي لجهالة المبيع، أو للبيع قبل ظهور الثمرة، أو قبل بدو صلاحها فيدل على كراهة إعطاء الثمن بنية الشراء لما لا يصح شراؤه.

الثاني: أن يكون الغرض شراء مجموع الثمرة بتلك القيمة، فيحتمل أن يكون المراد بقيام الثمرة بلوغها حداً يمكن الانتفاع بها، فالنهي لعدم إرادة البيع، أو لعدم الظهور، أو بدو الصلاح.

الثالث: أن يكون المراد به أنه يقرضه عشرين ديناراً بشرط أن يبيعه بعد بلوغ الثمرة بأقل مما يشتريه غيره، فالمنع منه لأنه في حكم الربا ولعله أظهر مرآة العقول للمجلسي ١٩/١٧٥.

(٢) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالنقد والنسيئة، ح ٤٤ بتفاوت.

(٣) الرطبي: طائفة من أهل الهند، معرب جت، وإليهم تنسب الثياب الرطبية، وهذا الراوي كان يبيع تلك الثياب.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٥ بتفاوت. والفروع ٣، باب بيع المرابحة، ح ٧.

(٥) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب بيع النسيئة، ح ٤. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤.

٥٨٧ ٢٧ - وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه سئل عن الرجل يتاع الثوب من السوق لأهله ويأخذه بشرط فيعطى الربح في أهله قال: إن رغب في الربح فليوجب الثوب على نفسه ولا يجعل في نفسه أن يرد الثوب على صاحبه إن ردَّ عليه.

٥٨٨ ٢٨ - وروى ابن مسكان، عن عيسى بن أبي منصور قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن القوم يشترون الجراب الهروي^(١) أو الكروي^(٢) أو المروزي^(٣) أو القوهي^(٤) فيشتري الرجل منهم عشرة أثواب يشترط عليه خياره كل ثوب خمسة دراهم أو أقل أو أكثر؟ فقال: ما أحب هذا البيع، أريت إن لم يجد فيه خياراً غير خمسة أثواب ووجد بقيته سواء؟! فقال له إسماعيل ابنه: إنهم قد اشترطوا عليه أن يأخذ منه عشرة أثواب فردَّ عليه مراراً، فقال أبو عبد الله (ع): إنما اشترط عليهم أن يأخذ خيارها، أريت إن لم يجد إلا خمسة ووجد بقيته سواء؟! ثم قال: ما أحب هذا البيع^(٥).

٥٨٩ ٢٩ - وروى أبو الصباح الكناني وسماعة، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن الرجل يحمل المتاع لأهل السوق وقد قَوْمُوا عليه قيمة فيقولون: بع فما ازددت فلك؟ قال: لا بأس بذلك ولكن لا يبيعهم مرابحة^(٦).

٥٩٠ ٣٠ - وروى عبيد الله بن علي الحلبي، ومحمد الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: قدم لأبي عبد الله (ع) متاع من مصر فصنع طعاماً ودعا له التجار فقالوا: نأخذه بده دوازده فقال: وكم يكون ذلك؟ فقالوا: في كل عشرة آلاف الفين، قال: فإني أبيعكم هذا المتاع باثني عشر ألفاً^(٧).

(١) الهروي: نسبة إلى هرات بلد مشهور من أعمال أفغانستان.

(٢) الكروي: لعله منسوب إلى كره معرب كرج وهي بلدة كبيرة بين همدان ونهاوند.

(٣) المروزي: نسبة إلى مرو وهي من أعمال خراسان.

(٤) القوهي: نسبة إلى قوهستان كورة بين نيشابور وهرات.

(٥) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالنقد والنسيئة ح ٤٦ بتفاوت، والفروع ٣، المعيشة، باب بيع المتاع وشرائه، ح ٦ بتفاوت عما في الفقيه والتهذيب أيضاً.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٣، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. والمرابحة: هي أن يخبر البائع المشتري برأس مال المبيع مع زيادة عليه يكون ربحاً له ويشترط في المرابحة علم كل من البائع والمشتري بقدر الثمن وقدر الربح والغرامة والمؤمن إن ضمها ويجب على البائع الصدق في الثمن والمؤمن وما طرأ من موجب النقص والأجل وغيره...

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٤، والفروع ٣، باب بيع المرابحة، ح ٢ بتفاوت فيه عنهما. ويبدو أن الإمام (ع) باعهم المتاع مساومة في حين أرادوا أخذه مرابحة وذلك يدل على أن بيع المساومة أفضل من بيع المرابحة أو بيع التولية، وبيع المساومة هو عبارة عن البيع بما يتفقان عليه من غير تعرض للإخبار بالثمن سواء علمه المشتري أو لا وبهذه الأفضلية قال فقهاؤنا (ره).

٥٩١ - ٣١ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع): في الرجل يشتري المتاع جميعاً بثمن، ثم يقوم كل ثوب بما يسوى حتى يقع على رأس ماله يبيعه مرابحة ثوباً ثوباً؟ قال: لا حتى يبين له أنه إنما قومه^(١).

٥٩٢ - ٣٢ - وروى عن عمر بن يزيد قال: بعث بالمدينة جراباً هروياً كل ثوب بكذا وكذا فأخذوه فاقسموه، ثم وجدوا بثوب فيها عيباً فردوه عليّ فقلت لهم: أعطاكم ثمنه الذي بعتمكم به، فقالوا: لا، ولكننا نأخذ قيمته منك، فذكرت ذلك لأبي عبد الله (ع) فقال: يلزمهم ذلك^(٢).

٥٩٣ - ٣٣ - وفي رواية جميل بن دراج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (ع): في الرجل يشتري الثوب من الرجل أو المتاع فيأخذه فيجد به عيباً؟ قال: إن كان الثوب قائماً بعينه رده على صاحبه وأخذ الثمن، وإن كان خاط الثوب أو صبغه أو قطعه رجع بنقصان العيب^(٣).

٥٩٤ - ٣٤ - وروى أبان عن منصور قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل اشترى بيعاً ليس فيه كيل ولا وزن، أله أن يبيعه مرابحة قبل أن يقبضه ويأخذ ربحه؟ قال: لا بأس بذلك ما لم يكن فيه كيل ولا وزن، فإن هو قبضه فهو أبرأ لنفسه^(٤).

٥٩٥ - ٣٥ - وروى ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن قوم اشتروا بزاً فاشتركوا فيه جميعاً ولم يقتسموه أيصالح لأحد منهم بيع بزه قبل أن يقبضه؟ قال: لا بأس به،

(١) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالنقد والنسيئة، ح ٣٩ بزيادة في آخره. والفروع ٣، باب بيع المرابحة، ح ١، بسند مختلف وتفاوت عما في التهذيب والفقهاء. والسبب في عدم جواز بيعه مرابحة إلا إذا أخبر المشتري بأنه قومه، لأن الواجب على البائع في المرابحة أن يكون صادقاً في ذكر الثمن والتقييم لا يقتصر فيه على الثمن وإنما يدخل فيه الثمن وما يلحقه من زيادة مرادة للاسترباح وغيرها.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣ بتفاوت. والفروع ٣ باب الرجل يبيع البيع ثم يجد فيه عيب، ح ١. بتفاوت أيضاً. والضمير في: يلزمهم يرجع إلى المشتري، إذ إن القاعدة في صورة وجود عيب في المبيع وعدم علم المشتري به قبل العقد ثبوت الخيار للمشتري بين الرد بالعيب من رأس وأخذ الأرش وهو جزء من الثمن نسبتاً إليه مثل نسبة التفاوت بين القيمتين فيؤخذ ذلك التفاوت من الثمن وليس له أن يطالب بقيمة الصحيح من رأس وكذا فيما لو تعدد المبيع فوجد في بعض أفرادها عيباً فهو بالخيار بين أن يفسخ البيع من رأس في الجميع أو يمضي البيع فيه مع أخذه أرش المعيب فقط وليس له أن يفسخ البيع في خصوص المعيب على أنفراد.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. وهذا هو عينه الذي قلناه في التعليقة السابقة، وإنما سقط خيار الرد بالعيب في هذه الصورة وانتقل إلى أخذ الأرش لأن الرد يسقط بالتصرف في المبيع سواء حصل قبل علم المشتري بالعيب أو بعده وسواء كان التصرف ناقلاً للملك أم لا مغيراً للعين أم لا، وما نحن فيه من التصرف المغير للعين.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤١.

وقال: إن هذا ليس بمنزلة الطعام لأن الطعام يُكال^(١).

٥٩٦ ٣٦ - وروى حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل اشترى ثوباً ثم ردّه على صاحبه فأبى أن يقبله إلا بوضيعة؟ قال: لا يصلح له إلا أن يأخذه بوضيعة، فإن جهل فأخذه فباعه بأكثر من ثمنه ردّه على صاحبه الأول ما زاد^(٢).

٥٩٧ ٣٧ - وروى عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن بيع الغزل بالثياب المنسوجة والغزل أكثر وزناً من الثياب؟ قال: لا بأس^(٣).

٥٩٨ ٣٨ - وروى الحسن بن محبوب عن أبي ولّاد، عن أبي عبد الله (ع)، وغيره عن أبي جعفر (ع) قال: لا بأس بأجر السمسار إنما هو يشتري للناس يوماً بعد يوم بشيء مسمى، إنما هو مثل الأجير^(٤).

٥٩٩ ٣٩ - قال: وسألته عن السمسار يشتري بالأجر فيدفع إليه الورق ويشترط عليه إنك ما تشتري فما شئت أخذته وما شئت تركته، فيذهب فيشتري ثم يأتي بالمتاع فيقول: خذ ما رضيت ودع ما كرهت؟ فقال: لا بأس^(٥).

٦٠٠ ٤٠ - وروى عن معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: أتى رسول الله (ص) بسبي من اليمن، فلما بلغوا الجحفة نفدت نفقاتهم فباعوا جارية كانت أمها معهم، فلما قدموا على رسول الله (ص) سمع بكاءها فقال: ما هذه؟ فقالوا: يا رسول الله إحتجنا إلى نفقة فبعنا ابنتها، فبعث رسول الله (ص) فأتي بها وقال: بيعوهما جميعاً أو امسكوهما جميعاً^(٦).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٠. والبز: الثياب، أو متاع البيت من الثياب ونحوها، وضرب من الثياب، والسلاح، وهو عند أهل الكوفة ثياب القطن والكتان لا الصوف والخز، جمع بزوز.

(٢) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالنقد والنسيئة، ح ٤٢.

(٣) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين... ح ١٣٠ والفروع ٣، المعيشة، باب المعاوضة في الحيوان والثياب... ح ٢، وإنما نفي البأس عن مثل هذا البيع لأن أحد العوضين فيه وهو الثياب غير موزون فاغتفر التفاضل.

(٤) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالنقد والنسيئة، ح ٤٧، والفروع ٣، باب الدلالة في البيع وأجرها... ح ٥. وذكره أيضاً بتفاوت في باب بيع المتاع وشرائه، ح ٤.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٣ والفروع ٣، باب بيع المتاع وشرائه، ح ٥.

(٦) التهذيب ٧، ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ٢٨، والفروع ٣، باب التفرقة بين ذوي الأرحام من المماليك، ح ١. وقد ذهب جمع من فقهاءنا إلى الحكم بحرمة التفرقة بين الطفل والأم من المماليك سواء كان الطفل ذكراً أو أنثى قبل سبع سنين واعتبروا أن التحريم هو الأحوط والأقوى استناداً إلى الأخبار المتظافرة بالنهي عنه، في مقابل من قال منهم

٦٠١ ٤١ - وسأل سماعة أبا عبد الله (ع): عن الأخوين المملوكين هل يفرق بينهما؟ وبين المرأة وولدها؟ فقال: لا هو حرام إلا أن يريدوا ذلك^(١).

٦٠٢ ٤٢ - وروى الحلبي عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن رجل اشترى جارية بثمن مسمى، ثم باعها فريخ فيها قبل أن ينقد صاحبها^(٢) الذي كانت له، فأتى صاحبها يتقاضاه فقال صاحب الجارية للذين باعهم: اكفوني غريمي هذا والذي ربحت عليكم فهو لكم؟ فقال: لا بأس^(٣).

٦٠٣ ٤٣ - وسئل (ع): في رجل اشترى دابة ولم يكن عنده ثمنها فأتى رجلاً من أصحابه فقال: يا فلان انقد عني والربح بيني وبينك، فنقد عنه فنفتت الدابة؟ قال: الثمن عليهما لأنه لو كان ربح كان بينهما^(٤).

٦٠٤ ٤٤ - وقال (ع) في الرجل يبيع المملوك ويشترط عليه أن يجعل عليه شيئاً؟ قال: يجوز^(٥).

٦٠٥ ٤٥ - وروى يحيى بن أبي العلا، عن أبي عبد الله (ع)، عن أبيه (ع) قال: من باع عبداً وكان للعبد مال فالمال للبائع إلا أن يشترط المبتاع، أمر رسول الله (ص) بذلك.

٦٠٦ ٤٦ - وفي رواية جميل بن دراج، عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يشتري

= بالكراهة حملاً للنهي في تلك الأخبار عليها «وهل يتعدى الحكم إلى غير الأم من الأرحام المشاركة لها في الاستيناس والشفقة كالأخت والعمة والخالة قولان أجودهما ذلك لدلالة بعض الأخبار عليه، ولا يتعدى الحكم إلى البهيمة للأصل فيجوز التفرقة بينهما بعد استغنائه عن اللبن مطلقاً وقبله إن كان مما تقع عليه الزكاة أو كان له ما يموه من غير لبن أمه وموضع الخلاف بعد سقي الأم اللباء أما قبله فلا يجوز مطلقاً...» فراجع اللعة وشرحها للشهيدين، المجلد الأول من الطبعة الحجرية، كتاب المتاجر، ص ٢٥٥.

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٦، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. قال الشهيد الثاني (ره) وهو بصدد بيان حرمة التفريق بين الأم وولدها أو كراهته: «وهل يزول التحريم أو الكراهة برضاها أم ورضا الأم وجهان أجودهما ذلك ولا فرق بين البيع وغيره على الأقوى».

(٢) أي يعطيه ثمنها.

(٣) التهذيب ٧، ح ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ٧. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب شراء الرقيق، ح ١١ بسند آخر. وقد دل الحديث على صحة وجواز بيع الدين بحال ونقيضه، وبه عمل الأصحاب بشرط ألا يكون ربواً فتعتبر المساواة. ولا فرق في من يباع عليه الدين بين المديون وغيره عندنا على المشهور لعدم الأدلة وقد خالف فيه ابن إدريس حيث منع من بيع الدين على غير المديون استناداً إلى دليل قاصر وتقسيم غير حاصر، على حد تعبير الشهيد الثاني (ره) في الروضة.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦، وقد أخرجه عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع).

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥، وأخرجه بنفس سند سابقه.

المملوك لِمَنْ مَالُهُ؟ فقال: إن كان علم البائع أن له مالاً فهو للمشتري، وإن لم يكن علم فهو للبائع^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: هذان الحديثان متفقان وليس بمختلفين وذلك أن مَنْ باع مملوكاً واشترط المشتري ماله، فإن لم يعلم البائع به فالمال للمشتري، ومتى لم يشترط المشتري ماله ولم يعلم البائع أن له مالاً، فالمال للبائع، ومتى علم البائع أن له مالاً ولم يستثن به عند البيع فالمال للمشتري.

٦٠٧ - ٤٧ - وروي عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يشتري المملوكَ وَمَالَهُ؟ فقال: لا بأس، قلت: فيكون مال المملوك أكثر مما اشتراه به؟ فقال: لا بأس به^(٢).

٦٠٨ - ٤٨ - وروى أبان، عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن شراء مملوك أهل الذمة؟ فقال: إذا أفرأ لهم بذلك فاشتر وانكح^(٣).

٦٠٩ - ٤٩ - وروي عن عبد الرحمان بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجدها حبلى؟ فقال: يردّها ويرد معها شيئاً^(٤).

٦١٠ - ٥٠ - وفي رواية عبد الملك بن عمرو، عن أبي عبد الله (ع): يردّها ويرد نصف عُشر ثمنها إذا كانت حبلى^(٥).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢١، والفروع ٣، باب المملوك يباع وله مال، ح ١. وقد حكم فقهاؤنا (رض) بأن المال هنا للبائع إلا أن يكون المشتري قد شرط عليه أنه له قال الشهيدان (ره): «فلو اشتراه - أي المملوك - ومعه مال فللبائع لأن الجميع مال المولى فلا يدخل في بيع نفسه لعدم دلالة عليه إلا بالشرط فيراعى فيه شروط البيع من كونه معلوماً لهما أو ما في حكمه وسلامته من الربا بأن يكون الثمن مخالفاً لجنس الربوي أو زائداً عليه وقبض مقابل الربوي في المجلس وغيره...».

(٢) التهذيب ٧، ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ١٩. والفروع ٣، باب المملوك يباع وله مال، ح ٣. لاحظ التعليقة السابقة من حيث اشتراط الفقهاء شروط البيع في مثل ذلك وخاصة موضوع تطرّق الربا إليه.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٣ بتفاوت. والفروع ٣ باب شراء الرقيق، ح ٧ بتفاوت أيضاً.

(٤) التهذيب ٧، ٥ - باب العيوب الموجبة للرد، ح ١٣ والاستبصار ٣، ٥٢ - باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها... ح ٦، والفروع ٣، باب من يشتري الرقيق فيظهر به عيب... ح ٨. قال الشيخ (ره) بعد إيراد هذا الحديث: «فالوجه في قوله: ويرد معها شيئاً، أن يحمل على نصف عشر ثمنها لأن الشيء منكر وهو مجمل يحتاج إلى بيان والأخبار والأدلة مفصلة فينبغي أن يحمل هذا الخبر عليها». وسوف تأتي بعض تلك الأخبار.

(٥) الاستبصار ٣، نفس الباب، ذيل ح ٢، وفيه: نصف عشر قيمتها، لا ثمنها. وفي التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ١١، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. وفي سنده: عبد الملك بن عمير، بدل عمرو. والثلاثة بنص واحد من حيث المتن.

- ٦١١ ٥١ - وفي رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) يردها ويكسوها^(١).
- ٦١٢ ٥٢ - وروى محمد بن ميسر، عن أبي عبد الله (ع) قال: كان علي (ع) لا يرد الجارية بيعاً إذا وطئت، ولكن يرجع بقيمة العيب، وكان علي (ع) يقول: معاذ الله أن أجعل لها أجراً.
- قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - يعني التي ليست بحبلى، فأما الحبلى فإنها ترد.
- ٦١٣ ٥٣ - وروي عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي إبراهيم (ع): رجل يذل الرجل على السلعة ويقول: اشتراها ولي نصفها فيشتريها الرجل وينقد من ماله؟ قال: له نصف الربح، قلت: فإن وضع لحقه من الوضعية شيء؟ فقال: نعم عليه الوضعية كما يأخذ الربح^(٢).
- ٦١٤ ٥٤ - وروي عن حمزة بن حمران قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أدخل السوق أريد أن أشتري جارية فتقول: إني حرة؟ قال: اشتراها إلا أن يكون لها بيعة^(٣).
- ٦١٥ ٥٥ - وسأله العيص بن القاسم: عن مملوك ادعى أنه حرّ ولم يأت بيعة على ذلك أشتريه؟ قال: نعم^(٤).
- ٦١٦ ٥٦ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في وليدة باعها ابن سيدها وأبوه غائب، فتسراها الذي اشتراها فولدت منه غلاماً، ثم جاء سيدها الأول يخاضم سيدها الآخر، فقال: وليدتي باعها ابني بغير إذني؟ قال: الحكم أن يأخذ وليدته وابنها فيناشده الذي اشتراها، فيقال له: خذ ابنه الذي باعك ويقول: لا والله لا أرسل ابنك حتى ترسل ابني، فلما رأى ذلك سيد الوليدة أجاز بيع ابنه^(٥).
- ٦١٧ ٥٧ - وروي عن ابن سنان قال: قال أبو عبد الله (ع): في الرجل يشتري الغلام أو
-
- (١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٤. والاستبصار ٣ نفس الباب، ح ٧. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٩. وقد رفع الشيخ (ره) التنافي بين ما ورد في هذا الخبر وبين ما تقدمه بحمله الكسوة مع الرد على أنها تساوي نصف عشر ثمنها إذا رضي المولى.
- (٢) التهذيب ٧، ١٨ - باب الشركة والمضاربة، ح ١٠.
- (٣) التهذيب ٧، ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ٣٢. والفروع ٣، باب شراء الرقيق، ح ١٣. والوجه في وجوب إقامة البيعة على دعواها الحرية لأن ظاهر حالها ويد البائع معاً دليل على رقيتها وهي مدعية خلاف ذلك فعليها البيعة لأنها على المدعي، وبذلك أفنى فقهاؤنا (ره).
- (٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣١.
- (٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٣. والفروع ٣، نفس الباب، ح ١٢. والاستبصار ٣، ٥٧ - باب من اشترى جارية فأولدها... ح ٤. وقد علّق الشيخ (ره) على هذا الخبر بقوله: فالوجه في هذا الخبر إنما يأخذ وليدته وابنها إذا لم يرد عليه قيمة الولد فأما إذا بذل قيمة الولد فلا يجوز أخذ ولد الحر.

الجارية وله أخ أو أخت أو أب أو أم بمصر من الأمصار؟ قال: لا يخرج من مصر إلى مصر آخر إن كان صغيراً ولا يشتريه، فإن كانت له أم فطابت نفسها ونفسه فاشتره إن شئت^(١).

٦١٨ ٥٨ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن الجوز لا يستطيع أن يعده فيكال بمكيال ثم يعد ما فيه ثم يكال ما بقي على حساب ذلك من العدد؟ قال: لا بأس به^(٢).

٦١٩ ٥٩ - وروى الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فلا يصلح بيعه مجازفة هذا مما يكره من بيع الطعام^(٣).

٦٢٠ ٦٠ - وروى عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يشتري المبيع بالدرهم وهو ينقص الحبة ونحو ذلك أيعطيه الذي يشتري منه ولا يعلم أنه ينقص؟ قال: لا إلا أن يكون مثل هذه الوضاحية^(٤) يجوز كما يجوز عندنا عدد^(٥).

٦٢١ ٦١ - وسأله سماعة عن اللبن يشتري وهو في الضروع؟ فقال: لا، إلا أن يحلب لك منه سكرجة^(٦) فيقول: اشتري مثل هذا اللبن الذي في السكرجة وما في ضروعها بثمان مسمى، فإن لم يكن في الضروع شيء كان ما في السكرجة^(٧).

٦٢٢ ٦٢ - وروى أبان، عن إسماعيل بن الفضل، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يتقبل خراج الرجال وجزية رؤوسهم وخراج النخل والشجر والآجام^(٨) والمصائد والسماك والطير وهو لا يدري لعل هذا لا يكون أبداً أو يكون أيشتره؟ أو في أي زمان يشتريه

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٤. والفروع ٣، باب التفرقة بين الأرحام من الممالك، ح ٥.
(٢) التهذيب ٧، ٩ - باب الغرر والمجازفة و... ح ٤. والفروع ٣، باب بيع العدد والمجازفة و... ح ٣. قال الشهيدان (ره): «ولو شق العد في المعدود لكثرت أو لضرورة اعتبر مكيال ونسب الباقي إليه واغتفر التفاوت الحاصل بسببه، وكذا القول في المكيل والموزون حيث يشق وزنهما وكيلاهما وعبر كثير من الأصحاب في ذلك بتعذر العد، والاكتفاء بالمشقة والعسر كما فعل المصنف أولى، بل لو قيل بجوازه مطلقاً لزوال الغرر وحصول العلم واغتفر التفاوت كان حسناً وفي بعض الأخبار دلالة عليه».

(٣) كان الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث تحت رقم ٥٧٠ من هذا المجلد وذكرنا تخريجه هناك فراجع.

(٤) الدرهم الوضاحي: هو المضبوط الوزن بحيث لا ينقص عنه. وقد يقال الدراهم الأوضاحية أيضاً.

(٥) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين و... ح ٨٢ بتفاوت.

(٦) كلمة فارسية معناها الإناء الصغير يستعمل للأكل فيه.

(٧) الاستبصار ٣، ٦٨ - باب إعطاء الغنم بالضريبة، ح ٦، والتهذيب ٧، ٩ - باب الغرر والمجازفة و... ح ٩.

والفروع ٣، نفس الباب، ح ٦.

(٨) الآجام: جمع أجم وهو الشجر الملتف الكثيف.

يتقبل منه؟ فقال: إذا علمت أن من ذلك شيئاً واحداً قد أدرك فاشتره وتقبل به^(١).

٦٢٣ ٦٣ - وروى زرعة، عن سماعة، عن أبي عبد الله (ع): في الرجل يشتري العبد وهو أبق عن أهله؟ قال: لا يصلح له إلا أن يشتري معه شيئاً آخر ويقول: أشتري منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا، فإن لم يقدر على العبد كان الثمن الذي نقده فيما اشترى منه^(٢).

٦٢٤ ٦٤ - وروى عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يكون لي عليه أحمال بكيل مسمى فبعث إليّ بأحمال منها أقل من الكيل الذي لي عليه فأخذها مجازفة؟ فقال: لا بأس به، قال: وسألته عن الرجل يكون له على الآخر مائة كراً تمرأً وله نخل فيأتيه فيقول: إعطني نخلك هذا بما عليك؟ فكأنه كرهه، قال: وسألته عن الرجلين يكون بينهما النخل فيقول أحدهما لصاحبه: اختر إما أن تأخذ هذا النخل بكذا وكذا كيلاً مسمى وتعطيني نصف هذا الكيل زاد أو نقص وإما أن آخذه أنا بذلك؟ قال: لا بأس به^(٣).

٦٢٥ ٦٥ - وروى جميل عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل اشترى تبن بيدر قبل أن يداس تبن كل كراً بشيء معلوم فيأخذ التبن ويبيعه قبل أن يكال الطعام؟ قال: لا بأس به^(٤).

٦٢٦ ٦٦ - وروى عن عبد الملك بن عمرو قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أشتري مائة راوية^(٥) من زيت وأعترض راوية أو اثنتين وأترنهما ثم آخذ سائره على قدر ذلك؟ فقال: لا بأس^(٦).

٦٢٧ ٦٧ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يكون له

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٥. والفروع ٣، نفس الباب ح ١٢. وقوله: بجزية رؤوس الرجال: يعني من أهل الذمة. والحديث فيهما تفاوت عما في الفقيه.

(٢) التهذيب ٧، ٩ - باب الغرر والمجازفة و... ح ١١. والفروع ٣، باب شراء الرقيق، ح ٣. قال الشهيدان (ره): «ولو باع المملوك الأبق المتعذر تسليمه صح مع الضميمة إلى ما يصح بيعه منفرداً فإن وجده المشتري وقدر على إثبات يده عليه وإلا كان الثمن بإزاء الضميمة ونزل الأبق بالنسبة إلى الثمن منزلة المعلوم، ولكن لا يخرج بالتعذر عن ملك المشتري فيصح عتقه عن الكفارة وبيعه لغيره مع الضميمة... ولو قدر المشتري على تحصيله دون البائع فالأقرب عدم اشتراط الضميمة في صحة البيع لحصول الشرط وهو القدرة على تسلمه... الخ».

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧. والاستبصار ٣، ٦٧ - باب أن ما يباع كيلاً أو وزناً لا... ح ٤ وقد روي صدر حديث الفقيه. والفروع ٣، باب بيع العدد والمجازفة... ح ٢ بنقيصة في أوله.

(٤) كان الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث بعينه تحت رقم ٥٧٣ من هذا المجلد وخبرناه هناك وعلقنا عليه فراجع.

(٥) الراوية - هنا: - المزايدة من الجلد يحفظ فيها الماء أو الزيت وشبههما من السوائل.

(٦) الاستبصار ٣، ٦٧ - باب أن ما يباع كيلاً أو وزناً... ح ٣، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٧ بتفاوت يسير فيها. وإنما صح شراء باقي الزيت من دون وزنه بعينه بعد أن وزن راوية أو اثنتين لارتفاع الغرر والمجازفة بذلك لتماثل الروايا حسب الظاهر.

الدَّينَ ومعه رهن أيشتره؟ قال: نعم^(١).

٦٢٨ - وروى ابن مسكان، عن الحلبي، قال: قال أبو عبد الله (ع): ما كان من طعام سَمِيَتْ فيه كيلاً فلا يصلح مجازفة^(٢).

٦٢٩ - وروى عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (ع) قال: كان معي جرابان من مسك أحدهما رطب والآخر يابس، فبدأت بالرطب فبعته ثم أخذت اليباس أبيعه فإذا أنا لا أعطى باليباس الثمن الذي يسوى، ولا يزيدوني على ثمن الرطب، فسألته عن ذلك أ يصلح لي أن أنذيه؟ قال: لا إلا أن تعلمهم. قال: فنديتهم ثم أعلمتهم؟ قال: لا بأس به إذا أعلمتهم^(٣).

٦٣٠ - وروى عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن ولد الزنا يُباع ويُشترى ويُستخدم؟ قال: نعم، قلت: فيستكح؟ قال: نعم ولا تطلب ولدها^(٤).

٦٣١ - وسأله سماعة عن شراء الخيانة والسرقه قال: إذا عرفت أنه كذلك فلا، إلا أن يكون شيئاً تشتريه من العمال^(٥).

٧٠ - باب

المضاربة^(٦)

٦٣٢ - روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المضاربة يُعطى الرجل المال يخرج به إلى أرض وينهى أن يخرج به إلى أرض غيرها، فعصى

(١) التهذيب ٧، ٩ - باب الغرر والمجازفة و...، ح ٦. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرهن، ح ٢٢ بسند آخر وتفاوت يسير.

(٢) الاستبصار ٣، ٦٧ - باب أن ما يباع كيلاً أو وزناً...، ح ١ والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨٦.

(٤) الاستبصار ٣، ٦٩ - باب ثمن المملوك الذي يولد من الزنا، ح ٢، بدون الذيل. وكذلك في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦٠.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٢.

(٦) المضاربة: - كما يقول الشهيدان (ره): «هي أن يدفع مالاً إلى غيره ليعمل فيه بحصة من ربحه، مأخوذة من الضرب في الأرض لأن العامل يضرب فيها للسعي على التجارة وابتغاء الربح يطلب صاحب المال، فكان الضرب مسبباً عنها فتحققت المفاعلة لذلك، أو من ضرب كل منهما في الربح بسهم، أو لما فيه من الضرب بالمال وتقليبه. وأهل الحجاز يسمونها قراضاً من القرض وهو القطع، كأن صاحب المال اقتطع منه قطعة وسلمها إلى العامل أو اقتطع له قطعة من الربح في مقابلة عمله، أو من المقارضة وهي المساواة... ووجه التساوي هنا أن المال من وجهة العمل من أخرى والربح في مقابلتهما فقد تساوى في قوام العقد أو أصل استحقاق الربح وإن اختلفا في كميته وهي جائزة من الطرفين...».

وخرج إلى أرض أخرى فعطب المال؟ فقال: هو ضامن وإن سلم وريح فالريح بينهما^(١).

٦٣٣ ٢ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: إن أمير المؤمنين (ع) قال: من ضمن تاجراً فليس له إلا رأس المال وليس له من الريح شيء^(٢).

٦٣٤ ٣ - وروى عن محمد بن قيس قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري أباه وهو لا يعلم؟ قال: يقوم فإن زاد درهماً واحداً أعتق واستسعى في مال الرجل^(٣).

٦٣٥ ٤ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: قال علي (ع): في رجل يكون له مال على رجل فيتقاضاه ولا يكون عنده ما يقضيه فيقول: هو عندك مضاربة؟ قال: لا يصلح حتى يقضيه منه^(٤).

٦٣٦ ٥ - وقال علي (ع): المضارب ما أنفق في سفره فهو من جميع المال فإذا قدم بلدته فما أنفق فهو من نصيبه^(٥).

٦٣٧ ٦ - وكان علي (ع) يقول: من يموت وعنده مال المضاربة إنه إن سماه بعينه قبل موته فقال: هذا لفلان فهو له، وإن مات ولم يذكره فهو أسوة الغرماء^(٦).

٦٣٨ ٧ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): في رجلين اشتركا في مال فربحا ربحاً وكان من المال دين وعين فقال أحدهما لصاحبه: إعطني رأس المال والربح لك وما

(١) التهذيب ٧، ١٨ - باب الشركة والمضاربة، ح ٢٣ وقد نص الفقهاء (رض) على وجوب التزام العامل في المضاربة الحدود التي يرسمها له صاحب المال فقد تعداها كان ضامناً يقول الشهيدان (ره): «ويقتصر العامل من التصرف على ما أذن المالك له من نوع التجارة ومكانها وزمانها ومن يشتري منه ويبيع عليه وغير ذلك فإن خالف ما عين له ضمن المال لكن لو ربح كان بينهما بمقتضى الشرط...».

(٢) الاستبصار ٣، ٨٤ - باب أن المضارب يكون له الربح بحسب الشرط و...، ذيل ح ٣. والتهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ١٦. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب ضمان المضاربة وماله من الربح و...، ذيل ح ٣.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٧، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٨، وفي سننه: محمد بن ميسر، بدل: محمد بن قيس. قال الشهيدان (ره): «ولو اشترى العامل أباه نفسه وغيره ممن ينعتق عليه صح إذا لا ضرر على المالك فإن ظهر فيه ربح حال الشراء أو بعده انعتق نصيبه أي نصيب العامل لاختياره السبب المفضي إليه كما لو اشتراه بماله ويسمى المعتق وهو الأب في الباقي...».

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٤، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٤.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٣ بسند آخر، والفروع ٣ نفس الباب، ح ٩. ورواه بسند آخر تحت رقم (٥) من نفس الباب أيضاً.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٧.

توى^(١) فعلي؟ فقال: لا بأس به إذا اشترطاً، وإن كان شرطاً يخالف كتاب الله ردّ إلى كتاب الله عز وجل^(٢).

٦٣٩ ٨ - وروى ابن محبوب، عن علي بن رثاب قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: لا ينبغي للرجل منكم أن يشارك الذمي ولا يبضعه بضاعة، ولا يودعه وديعة، ولا يضافه المودة^(٣).

٦٤٠ ٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يكون له الغنم يحلبها لها ألبان كثيرة في كل يوم، ما تقول في شراء الخمسمائة رطل بكذا وكذا درهماً يأخذ في كل يوم منه أرطالاً حتى يستوفي ما يشتري منه؟ قال: لا بأس بهذا ونحوه^(٤).

٦٤١ ١٠ - وروى الحسن بن محبوب، عن رفاعة النخّاس قال: قلت لأبي عبد الله (ع): سأومت رجلاً بجارية فباعنيها بحكمي فقبضتها على ذلك، ثم بعثت إليه بألف درهم وقلت له: هذه ألف درهم على حكمي عليك فأبى أن يقبلها مني، وقد كنت مستها قبل أن أبعث إليه بالثمن؟ فقال: أرى أن تقوم الجارية قيمة عادلة فإن كان ثمنها أكثر مما بعثت به إليه كان عليك أن تردّ عليه ما نقص من القيمة، وإن كان ثمنها أقل مما بعثت به إليه فهو له، قلت: جعلت فداك فإن وجدت بها عيباً بعدما مستها؟ قال: ليس لك أن تردّها ولك أن تأخذ قيمة ما بين الصحة والعيب منه^(٥).

٦٤٢ ١١ - وروى الحسن بن محبوب عن إبراهيم بن زياد الكرخي قال: اشتريت لأبي عبد الله (ع) جارية فلما ذهبت أنقدم قلت: أستحطهم؟ قال: لا إن رسول الله (ص) نهى عن الاستحطاط بعد الصفقة^(٦).

(١) توى المال: أي هلك.

(٢) التهذيب ٧، ١٨ - باب الشركة والمضاربة، ح ٩، بسند آخر وتفاوت وفيه: ولك الريح وعليك التوى.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١. وفيه: لا ينبغي للرجل المسلم. وكذلك عينا في الفروع ٣، باب مشاركة الذمي، ح ١.

(٤) التهذيب ٧، ٩ - باب الغرر والمجازفة و...، ح ٢٣ بتفاوت. والفروع ٣، كتاب المعيشة باب السلم في الرقيق وغيره من الحيوان، ح ١٣ بتفاوت أيضاً.

(٥) التهذيب ٧، ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ١١ والفروع ٣، باب شراء الرقيق، ح ٤. وقوله في ذيل الحديث: تأخذ قيمة ما بين الصحة والعيب منه: أي تأخذ منه الأرض لمكان العيب. وليس المقصود بالأرض هو تفاوت ما بين المعيب والصحيح وإنما هو مثل نسبة التفاوت بين القيمتين فيؤخذ ذلك التفاوت من الثمن بأن يقوم المبيع صحيحاً ومعيباً ويؤخذ من الثمن مثل تلك النسبة.

(٦) التهذيب ٧، ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ٥٩، والفروع ٣، باب الاستحطاط بعد الصفقة، ح ١. والاستبصار ٣، ٤٦ - باب كراهية الاستحطاط بعد الصفقة، ح ١. والاستحطاط: هو أن يطلب المشتري من البائع إنقاص الثمن المتفق عليه بعد إبرام العقد.

٦٤٣ ١٢ - وروى ابن محبوب، عن إبراهيم الكرخي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): ما تقول في رجل اشترى من رجل أصواف مائة نعجة وما في بطونها من حمل بكذا وكذا درهماً؟ فقال: لا بأس بذلك، إن لم يكن في بطونها حمل كان رأس ماله في الصوف^(١).

٦٤٤ ١٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن الرجل يشتري سهام القصابين قبل أن يخرج السهم؟ قال: إن اشترى سهماً فهو بالخيار إذا خرج^(٢).

٦٤٥ ١٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): ما تقول في رجل يهب لعبده ألف درهم أو أقل أو أكثر فيقول: حللني من ضربتي إياك أو من كل ما كان مني إليك ومما أخفكت وأرهبتك فيحلله ويجعله في حل رغبة فيما أعطاه، ثم إن المولى بعد أصاب الدراهم التي أعطاه في موضع قد وضعها فيه العبد فأخذها المولى أحلال هي له؟ فقال: لا، فقلت له: أليس العبد وماله لمولاه؟ قال: ليس هذا ذاك، ثم قال (ع): قل له فليردها عليه فإنه لا يحل له فإنه اقتدى بها نفسه من العبد مخافة العقوبة والقصاص يوم القيامة. فقلت له: فعلى العبد أن يزكيها إذا حال عليها الحول؟ قال: لا إلا أن يعمل له بها ولا يعطى العبد من الزكاة شيئاً^(٣).

٦٤٦ ١٥ - وروى عن يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يشتري من الرجل البيع فيستوهبه بعد الشراء من غير أن يحمله على الكره؟ قال: لا بأس به.

٦٤٧ ١٦ - وروى عن زيد الشحام قال: أتيت أبا جعفر محمد بن علي (ع) بجارية أعرضها عليه فجعل يساومني وأنا أساومه، ثم بعثها إياه فضمن على يدي فقلت: جعلت فداك إنما ساومتك لأنظر المساومة تنبغي أو لا تنبغي فقلت: قد حططت عنك عشرة دنانير، قال: هيهات ألا كان هذا قبل الضمينة؟ أما بلغك قول رسول الله (ص): «الوضيعة بعد الضمينة حرام»^(٤)؟!

(١) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ح ٨٤. والفروع ٣، باب بيع العدد والمجازفة و... ح ٨ ومثل هذا البيع فاسد على المشهور بين فقهاءنا لمكان الجهالة والغرر فيما يتعلق بالحمل بل بالصون أيضاً لجهالة مقداره إضافة إلى أنه من الموزون فلا يباع جزافاً إلا إذا استجز أو اشترط جزءه فاستقرب الشاهدان الصحة عندئذ بل أن الشهيد الثاني (ره) استقرب الصحة حتى مع عدم هذا الشرط «لأن ذلك لا مدخل له في الصحة بل غاية مع تأخير أن يمتزج بمال البائع وهو لا يقتضي بطلان البيع كما لو امتزجت لقطة الخضر بغيرها فيرجع إلى الصلح». والوجه فيما ذهب إليه المشهور من بطلان البيع في هذه الصورة هو أن ضم المعلوم - على القول بأن الصوف في هذه الصورة معلوماً - إلى المجهول - وهو الحمل في بطون المائة نعجة في موردنا - يصير المعلوم مجهولاً.

(٢) التهذيب ٧، ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ٥٤ بتفاوت. والفروع ٣، المعيشة، باب آخر منه، ح ٣.

(٣) التهذيب ٨، كتاب العتق و... ١ - باب العتق وأحكامه، ح ٤١.

(٤) لتهذيب ٧، ٦ - باب ابتياع الحيوان، ح ٦٠ وأسندته إلى جعفر بن محمد (ع). والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب =

٦٤٨ ١٧ - وروى روح عن أبي عبد الله (ع) قال: تسعة أعشار الرزق في التجارة^(١).
 ٦٤٩ ١٨ - وروى ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: إن سمرة بن جندب كان له عذق في حائط رجل من الأنصار وكان منزل الأنصاري فيه الطريق إلى الحائط فكان يأتيه فيدخل عليه ولا يستأذن، فقال: إنك تجيء وتدخل ونحن في حال نكره أن ترانا عليه، فإذا جئت فاستأذن حتى نتحرز ثم نأذن لك وتدخل، قال: لا أفعل هو مالي أدخل عليه ولا أستأذن، فأتى الأنصاري رسول الله (ص) فشكى إليه وأخبره، فبعث إلى سمرة فجاء فقال له: إستأذن عليه فأبى، وقال له مثل ما قال للأنصاري، فعرض عليه رسول الله (ص) أن يشتري منه بالثمن فأبى عليه وجعل يزيد فأيأبى أن يبيع، فلما رأى ذلك رسول الله (ص) قال له: لك عذق في الجنة فأبى أن يقبل ذلك، فأمر رسول الله (ص) الأنصاري أن يقطع النخلة فيلقئها إليه وقال: لا ضرر ولا ضرار^(٢).

٦٥٠ ١٩ - وروى العلا عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال: سألت عن الرجل يدفع الطعام إلى الطحان فيقاطعه على أن يعطي صاحبه لكل عشرة أمانان عشرة أمانان دقيق؟ قال: لا، فقلت: فرجل يدفع السمسم إلى العصار فيضمن له بكل صاع أرطالاً مسماً؟ فقال: لا^(٣).

٧١ - باب

بيع الكلاء والزرع والأشجار والأرضين والقنى والشرب والعقار

٦٥١ ١ - روى أبان^(٤)، عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن بيع الكلاء إذا كان سيحاً يعمد الرجل إلى مائه فيسوقه إلى الأرض فيسقيه الحشيش وهو الذي حفر النهر وله الماء يزرع به ما يشاء؟ فقال: إذا كان الماء له فليزرع به ما شاء ويبيعه بما أحب^(٥).

= الاستحطاط بعد الصفقة، ح ٢ كذلك أسنده إلى الصادق (ع). وفي ذيله: بعد الضمة. والمقصود بها ضم يد البائع مع يد المشتري وهي تعبير آخر عن الصفقة. وقد حمل أصحابنا الاستحطاط بعد الصفقة أو الوضعية بعدها على الكراهة.

(١) الفروع ٣، باب فضل التجارة والمواظبة عليها، ذيل ح ٣ بسند آخر، وكذلك في التهذيب ٧، التجارات ١ - باب فضل التجارة و...، ذيل ح ٥.

(٢) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه و...، ح ٣٦ بتفاوت. والفروع ٣، باب الضرر، ح ٢ و ٨ بتفاوت أيضاً. وقد كان الشيخ الصدوق (ره) ذكر هذا الحديث بتفاوت تحت رقم ٢٠٨ من هذا المجلد وعلقنا عليه هناك فراجع.

(٣) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين و...، ح ٧ والفروع ٣، باب المعاوضة في الطعام، ح ١١.

(٤) هو أبان بن عثمان.

(٥) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه و...، ح ٧ بتفاوت وزيادة. والفروع ٣، باب بيع المراعي، ح ٤ بتفاوت وزيادة أيضاً. والسيح: الماء الجاري على وجه الأرض.

٦٥٢ ٢ - وسأله سماعة عن شراء القصيل^(١) يشتره الرجل فلا يقضه ويبدوله في تركه حتى يخرج سنبله شعيراً أو حنطة وقد اشتراه من أصله وما كان على أربابه من خراج فهو على العليج^(٢)؟ فقال: إن كان اشترط حين اشتراه إن شاء قطعه قصيلاً وإن شاء تركه كما هو حتى يكون سنبلًا، وإلا فلا ينبغي له أن يتركه حتى يكون سنبلًا^(٣).

٦٥٣ ٣ - وسأله سماعة: عن الرجل اشترى مرعى يرعى فيه بخمسين درهماً أو أقل أو أكثر، فأراد أن يدخل معه من يرعى معه ويأخذ منهم الثمن؟ قال: فليدخل معه من شاء ببعض ما أعطى، وإن أدخل معه بتسعة وأربعين درهماً فكان غنمه ترعى بدرهم فلا بأس، وليس له أن يبيعه بخمسين درهماً ويرعى معهم إلا أن يكون قد عمل في المرعى عملاً حفر بئراً أو شق نهراً برضا أصحاب المرعى فلا بأس بأن يبيعه بأكثر مما اشتراه به، لأنه قد عمل فيه عملاً فلذلك يصلح له^(٤).

٦٥٤ ٤ - وروى سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (ع) قال: إني لأكره أن أستأجر الرحي وحدها ثم أوجرها بأكثر مما استأجرتها إلا أن أحدث فيها حدثاً أو أغرم فيها غرمًا^(٥).

٦٥٥ ٥ - وفي رواية إسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا تقبلت أرضاً بذهب أو فضة فلا تقبلها بأكثر مما قبلتها به لأن الذهب والفضة مضمونان^(٦).

٦٥٦ ٦ - وروي عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن

(١) القصيل: الشعر يجز أخضر لعلف الدواب، وقد يستعمل في اصطلاح الفقهاء في الزرع قبل إدراكه وهو مجاز.

(٢) العليج: يطلق على الكافر مطلقاً.

(٣) الاستبصار ٣، ٧٦ - باب بيع الزرع الأخضر... ح ٣، التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١، والفروع ٣، باب بيع الزرع الأخضر... ح ٦.

(٤) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٤٧ بتفاوت سير، والفروع ٣، باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها... ح ١٠. بتفاوت والذي يظهر من الحديث عدم جواز إجارة العين بأكثر مما استأجرها به إلا أن يكون قد عمل فيها عملاً زاد من حيثية الانتفاع بها، وهذا هو أحد قولين في المسألة عند فقهاءنا (ره) والقول الآخر هو الجواز مطلقاً، قال الشهيدان (ره): ولو استأجر عيناً فله إيجارها بأكثر مما استأجرها به للأصل وعموم الأمر بالفاء بالعقود وقيل بالمنع إلا أن يكون إيجارها بغير جنس الأجرة أو يحدث فيها صفة كمال استناداً إلى روايتين ظاهرتين في الكراهة وإلى استلزامه الربا وهو ضعيف إذ لا معاوضة على الجنس الواحد.

(٥) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٤٦ بتفاوت. وسند مختلف، وكذلك في الفروع ٣، باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار... ح ٩.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٤ بتفاوت وفيه عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) وكذلك عيناً في الاستبصار ٣، ٨٦ - باب من استأجر أرضاً بشيء معلوم ثم... ح ٦، وكذلك في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٧.

الحنطة والشعير اشتري زرعه قبل أن يسنبِل وهو حشيش؟ قال: لا إلا أن تشتريه لقصيل تعلقه الدواب ثم تتركه إن شاء حتى يسنبِل.

٦٥٧ ٧ - وروي عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن الرجل يكون له شربٌ مع القوم في قناتهم وهم فيه شركاء فيستغني بعضهم عن شربه أبييعة؟ قال: نعم إن شاء باعه بورق وإن شاء باعه بكيل حنطة^(١).

٦٥٨ ٨ - وسأله سماعة: عن رجل يزارع ببذره في الأرض مائة جريب من الطعام أو غيره مما يزرع، ثم يأتيه رجل آخر فيقول له: خذ مني نصف بذرك ونصف نفقتك في هذه الأرض لأشاركك؟ قال: لا بأس بذلك^(٢).

٦٥٩ ٩ - وسأله عن رجل اشترى قصيلاً فلم يقصله وتركه حتى صار شعيراً، وقد كان اشترط على العليج يوم اشتراه أنه ما يأتيه من نائبة أنه على العليج؟ فقال: إن كان اشترط على العليج يوم اشتراه أنه إن شاء جعله سنبلًا وإن شاء قصيلاً فله شرطه وإن لم يكن اشترط فلا ينبغي له أن يدعه حتى يكون سنبلًا فإن فعل فإن عليه طسقه^(٣) ونفقته وله ما يخرج منه^(٤).

وإن اشترى رجل نخلاً ليقطعه للجذوع فغاب وترك النخل كهيتته لم يقطع، ثم قدم وقد حمل النخل فالحمل له، إلا أن يكون صاحب النخل كان يسقيه ويقوم عليه^(٥)، وإن^(٦) أتى رجل أرضاً فزرعها بغير إذن صاحبها فلما بلغ الزرع جاء صاحب الأرض فقال: زرعت بغير إذني فزرعك لي وعليّ ما أنفقت، فللزارع زرعه، ولصاحب الأرض يرى أرضه.

٦٦٠ ١٠ - وروي عن محمد بن علي بن محبوب قال: كتب رجل إلى الفقيه (ع): في رجل

(١) الاستبصار ٣، ٧١ - باب من له شرب مع قوم يستغني عنه هل يجوز... ح ١. والفروع ٣، باب بيع الماء ومنع فضول الماء و... ح ١، والتهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه... ح ١.

(٢) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ضمن ح ٣٠ بتفاوت وزيادة. والفروع ٣، باب مشاركة الذمي وغيره في المزارعة و... ضمن ح ٤.

(٣) الطسق: كأنها كلمة مؤلدة أو معربة، ويقصد بها ما يوضع من الخراج على الجريب من الأرض أو شبه ضربية معلومة.

(٤) كان قد مر هذا الحديث تحت رقم ٦٥١ من هذا المجلد وخرّجناه هناك فراجع.

(٥) من أول الفقرة إلى هنا نص حديث بتفاوت يسير اقتضاه حذف السند وتدبيج المتن رواه في الفروع ٣، باب من زرع في غير أرضه أو غرس، ح ٣، وأخرجه عن هارون بن حمزة عن الصادق (ع).

(٦) من هنا إلى الآخر نص حديث بتفاوت يسير رواه في الفروع ٣، نفس الباب، ح ١، وأخرجه عن عقبة بن خالد عن الصادق (ع).

كانت له رحي على نهر قرية والقرية لرجل أو لرجلين، فأراد صاحب القرية أن يسوق الماء إلى قريته في غير هذا النهر الذي عليه هذه الرحي، ويعطل هذه الرحي أم لا؟ فوق (ع): يتقي الله ويعمل في ذلك بالمعروف، ولا يضار أخاه المؤمن، وفي رجل كانت له قناة في قرية فأراد رجل آخر أن يحفر قناة أخرى فوقه فما يكون بينهما في البعد حتى لا يضر بالأخرى في أرض إذا كانت صعبة أو رخوة؟ فوق (ع) عليه: على حسب أن لا يضر أحدهما بالآخر إن شاء الله (١).

٦٦١ ١١ - وقضى رسول الله (ص) أن يكون بين القناتين في العرض إذا كانت أرضاً رخوة أن يكون بينهما ألف ذراع، وإن كانت أرضاً صلبة يكون بينهما خمسمائة ذراع (٢).

٦٦٢ ١٢ - وقضى (ع) في أهل البوادي أن لا يمنعوا فضل ماء ولا يبيعوا فضل الكلاء، وقضى (ع) (٣) أن البئر حريمها أربعون ذراعاً لا يحفر إلى جنبها بئر أخرى لمعطن أو غنم.

٦٦٣ ١٣ - وروى محمد بن سنان عن أبي الحسن (ع) قال: سألت عن ماء الوادي فقال: إن المسلمين شركاء في الماء والنار والكلاء (٤).

٦٦٤ ١٤ - وروى عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله (ع): في رجل باع أرضاً على أن فيها عشرة أجرة فاشتري المشتري ذلك منه بحدوده ونقد الثمن وأوقع صفقة البيع وافترقا، فلما مسح الأرض إذا هي خمسة أجرة؟ قال: إن شاء استرجع فضل ماله وأخذ الأرض، وإن شاء رد البيع وأخذ ماله كله إلا أن يكون إلى حد تلك الأرض له أيضاً أرضون فوقه ويكون البيع لازماً له والوفاء له بتمام البيع، فإن لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع، فإن شاء المشتري أخذ الأرض واسترجع فضل ماله، وإن شاء رد وأخذ المال كله (٥).

(١) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه... ح ٣٢. وأخرجه في الفروع ٣، بتفاوت في بعض ألفاظه وعكس لذيله وصدره، وأخرجه عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين قال: كتب إلى أبي محمد (ع). فراجع باب الضرار، ح ٥.

(٢) مرمعناه في الفروع ٣، باب جامع في حريم الحقوق، ح ٦. وفي التهذيب ٧، نفس الباب، صدرح ٢٩. وفي الكتابين بين البئرين، بدل: بين القناتين.

(٣) ورد ذلك ضمن ح ٨ من باب جامع في حريم الحقوق من كتاب المعيشة من فروع الكافي ٣ فراجع.

(٤) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه... ح ٣٣.

(٥) التهذيب ٧، ١١ - باب أحكام الأرضين، ح ٢٤.

٧٢ - باب إحياء الموات (٣) والأرضين

٦٦٥ ١ - روى العلا، عن محمد بن مسلم قال: سألت عن الشراء في أرض اليهودي والنصراني؟ فقال: ليس به بأس، وقد ظهر رسول الله (ص) على خير فخارجهم (٢) على أن تكون الأرض في أيديهم يعملون فيها ويعمرونها، وما بأس لو اشتريت منها شيئاً، وأيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض فعمروه فهم أحق به وهو لهم (٣).

٦٦٦ ٢ - وقال النبي (ص): «من غرس شجراً بدياً أو حفر وادياً لم يسبقه إليه أحد، أو أحيى أرضاً ميتة فهي له قضاء من الله عز وجل ورسوله» (٤).

٦٦٧ ٣ - وروى عن الحسن بن علي الوشا قال: سألت أبا الحسن (ع) عن رجل اشترى من رجل أرضاً جرباناً معلومة بمائة كرٍّ على أن يعطيه من الأرض فقال: حرام، قلت: جعلت فداك فإن اشترى منه الأرض بكيل معلوم وحنطة من غيرها؟ فقال: لا بأس بذلك (٥).

٦٦٨ ٤ - وروى عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يشتري من أراضي أهل السواد شيئاً إلا من كانت له ذمة فإنما هي فيء للمسلمين (٦).

٦٦٩ ٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل وأنا حاضر عن رجل أحيى أرضاً مواتاً فكرى فيها نهراً وبنى بيوتاً وغرس نخلاً وشجراً؟ فقال: هي له وله أجر بيوتها وعليه فيها العُشر فيما سقت السماء أو سيل وإد أو عين، وعليه فيما سقت الدوالي والغرب (٧) نصف العشر.

٦٧٠ ٦ - وسأله سماعة: عن رجل زارع مسلماً أو معاهداً فأنفق فيه نفقة ثم بدا له في بيعه أله

(١) قال الشهيدان (ره): «الموات من الأرض ما لا ينتفع به منها لعطلته أو لاستيجامه أو لعدم الماء عنه أو لاستيلاء الماء عليه».

(٢) أي وضع عليهم الخراج في نتاج أرض خير بعد أن أذن لهم بزراعتها والانتفاع بها مع بقاء رقبته ملكاً للمسلمين قاطبة لأنها مما فتح عنوة.

(٣) الاستبصار ٣، ٧٤ - باب شراء أرض أهل الذمة، ح ٣ بتفاوت والتهديب ٧، ١١ - باب أحكام الأرضين، ح ٤.

(٤) الاستبصار ٣، ٧٣ - باب من أحيى أرضاً، ح ١ بتفاوت يسير. والتهديب ٧، نفس الباب، ح ١٩، والفروع ٣ باب في إحياء أرض الموات، ح ٦. بتفاوت يسير فيهما أيضاً.

(٥) التهديب ٧، ١١ - باب أحكام الأرضين، ح ١٠. والفروع ٣ باب ما يجوز أن يؤجر به الأرض و...، ح ٨.

(٦) الاستبصار ٣، ٧٣ - باب حكم أرض الخراج، ح ٢، بتفاوت وكذلك في التهديب ٧، نفس الباب، ح ٢.

(٧) الغرب، الراوية أو الدلو العظيمة.

ذلك؟ قال: يشتريه بالورق فإن أصله طعام^(١).

٦٧١ ٧ - وسأله عبد الله بن سنان عن النزول على أهل الخراج فقال: ثلاثة أيام روي ذلك عن النبي (ص)^(٢).

٦٧٢ ٨ - وروي عن علي بن مهزيار قال: سألت أبا جعفر الثاني (ع) عن دار كانت لامرأة وكان لها ابن وابنة فغاب الابن في البحر وماتت المرأة فادّعت ابنتها أن أمها كانت صيرت تلك الدار لها وباعت أشقاصاً^(٣) منها، وبقيت في الدار قطعة إلى جنب دار رجل من إخواننا فهو يكره أن يشتريها لغيبه الابن وما يتخوف من أنه لا يحل له شراؤها وليس يعرف للابن خبر؟ قال: ومنذ كم غاب؟ قلت: منذ سنين كثيرة فقال: ينتظر به غيبة عشر سنين ثم يشتري.

٦٧٣ ٩ - وكتب محمد بن الحسن الصفار رحمه الله، إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع): في رجل اشترى من رجل بيتاً في دار له بجميع حقوقه وفوقه بيت آخر، هل يدخل البيت الأعلى في حقوق البيت الأسفل أم لا؟ فوق (ع): ليس له إلا ما اشتراه باسمه وموضعه إن شاء الله^(٤).

٦٧٤ ١٠ - وكتب إليه في رجل قال لرجلين: إشهدا أن جميع الدار التي له في موضع كذا وكذا بحدودها كلها لفلان ابن فلان وجميع ماله في الدار من المتاع، والبيّة لا تعرف المتاع أي شيء هو؟ فوق (ع): يصلح إذا أحاط الشراء بجميع ذلك إن شاء الله^(٥).

٦٧٥ ١١ - وكتب إليه: في رجل كانت له قطاع أرضين فحضره الخروج إلى مكة والقرية على مراحل من منزله ولم يكن له من المقام ما يأتي بحدود أرضه وعرف حدود القرية الأربعة فقال للشهود: إشهدوا إني قد بعث من فلان - يعني المشتري - جميع القرية التي حدّ منها كذا والثاني والثالث والرابع وإنما له في هذه القرية قطاع أرضين، فهل يصلح للمشتري ذلك وإنما

(١) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه و... ح ١٧ بتفاوت. والفروع ٣، باب بيع الزرع الأخضر و... ح ٨، بتفاوت يسير.

(٢) الفروع ٣، باب سخرة العلوج والنزول عليهم، ح ٤ بدون الذيل. ورواه تحت رقم (٥) من نفس الباب عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع). وفي التهذيب ٧، ١١ - باب أحكام الأرضين، ح ٢٥، وأخرجه أيضاً تحت رقم ٢٦ من نفس الباب عن أبان عن محمد مرسلًا.

(٣) الأشقاص: جمع الشقص: وهو النصيب والسهم والقطعة من الشيء والشركة.

(٤) التهذيب ٧، ١١ - باب أحكام الأرضين، ح ١٣. والظاهر أنه إنما حكم بعدم استحقاقه للعلو لأنه كان قد نصّص في عقد البيع على السفلى وحده، أولاً لأن العلو كان منفرداً عن السفلى فلا يدخل إلا بقربة أو مع الشرط. وإلا فقد أفنى فقهاؤنا (ره) فيما إذا اشترى داراً بأنه يدخل فيها الأرض والبناء أعلاه وأسفله إلا فيما ذكرنا فراجع للمعة وشرحها للشهيدين (ره)، كتاب المتاجر، ص ٢٩٣ من المجلد الأول من الطبعة الحجرية.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٥. والفروع ٥، كتاب الشهادات، باب النوادر، ذيل ح ٤.

له بعض هذه القرية وقد أقر له بكلها؟ فوقَّع (ع): لا يجوز بيع ما ليس يملك وقد وجب الشراء من البائع على ما يملك^(١).

٦٧٦ ١٢ - وكتب إليه: في رجل يشهده أنه قد باع ضيعة من رجل آخر وهي قطاع أرضين ولم يعرف الحدود في وقت ما أشهده وقال: إذا أتوك بالحدود فاشهد بها هل يجوز لك ذلك؟ أو لا يجوز له أن يشهد؟ فوقَّع (ع): نعم يجوز والحمد لله.

٦٧٧ ١٣ - وكتب إليه: هل يجوز أن يشهد على الحدود إذا جاء قوم آخرون من أهل تلك القرية فشهدوا أن حدود هذه القرية التي باعها الرجل هي هذه فهل يجوز لهذا الشاهد الذي أشهده بالضيعة ولم يسمِّ الحدود أن يشهد بالحدود بقول هؤلاء الذين عرفوا هذه الضيعة وشهدوا له؟ أم لا يجوز لهم أن يشهدوا وقد قال لهم البائع: إشهدوا بالحدود إذا أتوكم بها؟ فوقَّع (ع): لا يشهد إلا على صاحب الشيء ويقول له إن شاء الله^(٢).

٦٧٨ ١٤ - وروي عن جرّاح المدائني قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن دار فيها ثلاثة أبيات وليس لهن حجر^(٣)؟ قال: إنما الإذن على البيوت، ليس على الدار إذن^(٤).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: يعني بذلك الدار التي تكون للغلة وفيها السكان بالكرى أو بالسكنى، فليس على مثلها من الدور إذن، إنما الإذن على البيوت، فأما الدار التي ليست للغلة فليس لأحد أن يدخلها إلا بإذن.

٧٣ - باب

المزارعة^(٥) والإجارة

٦٧٩ ١ - روي عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل يعطي الرجل أرضه وفيها ماء ونخل وفاكهة فيقول: إسق هذا من الماء واعمره ولك نصف ما أخرج الله

(١) الفروع ٣، نفس الباب، صدرح ٤ المتقدم. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٦.

(٢) التهذيب ٧، ١١ - باب أحكام الأرضين، ح ١٨.

(٣) الحجر: المنع، والمراد به هنا الأبواب التي إذا أوصدت منع من الدخول إليها.

التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣١، وفيه: وليس لها حجرة.

(٥) المزارعة: مفاعلة من الزرع، وهي - كما يقول المحقق في الشرائع ١٤٩/٢ -: «معاملة على الأرض بحصة من حاصلها، وعبارتها أن يقول: زارعتك، أو إزرع هذه الأرض، أو سلمتها إليك، وما جرى مجراه، مدة معلومة بحصة معينة من حاصلها، وهو عقد لازم لا ينسخ إلا بالتقابل، ولا يبطل بموت أحد المتعاقدين».

عز وجل منه؟ قال: لا بأس، قال: وسألته عن الرجل يعطي الرجل الأرض الخربة فيقول: اعمرها وهي لك ثلاث سنين أو أربع أو خمس سنين أو ما شاء؟ قال: لا بأس بذلك، قال: وسألته عن الرجل تكون له الأرض من أرض الخراج عليها خراج معلوم ربما زاد وربما نقص فيدفعها إلى الرجل على أن يكفيه خراجها ويعطيه مائتي درهم في السنة؟ قال: لا بأس^(١).

٦٨٠ ٢ - وسأل سماعة أبا عبد الله (ع): عن الرجل يتقبل الأرض بطيبة نفس أهلها على شرط ما يشارطهم عليه؟ قال: له أجر بيوتها إلا الذي كان في أيدي دهاقينها، إلا أن يكون قد اشترط على أصحاب الأرض ما في أيدي الدهاقين^(٢).

٦٨١ ٣ - وروى شعيب، عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا تقبلت أرضاً بطيبة نفس أهلها على شرط تشارطهم عليه فإن لك كل فضل في حرثها إذا وفيت لهم، وإنك إن رمت فيها مرمّةً وأحدثت فيها بناء فإن لك أجر بيوتها إلا ما كان في أيدي دهاقينها^(٣).

٦٨٢ ٤ - وروى العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال: سألت عن رجل استأجر أرضاً بألف درهم، ثم أجر بعضها بمائتي درهم، ثم قال له صاحب الأرض الذي أجره: أنا أدخل معك فيها بما استأجرت فننفق جميعاً فما كان فيها من فضل كان بيني وبينك؟ قال: لا بأس بذلك^(٤).

٦٨٣ ٥ - وروى أبان، عن إسماعيل^(٥)، قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل استأجر من رجل أرضاً فقال: أجرنيها بكذا وكذا إن زرعتها أو لم أزرعها أعطيك ذلك فلم يزرع الرجل؟ قال: له أن يأخذه بماله إن شاء ترك وإن شاء لم يترك^(٦).

٦٨٤ ٦ - وروى إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تستأجر الأرض بالتمر ولا بالحنطة ولا بالشعير ولا بالأربعاء ولا بالنطاف، قلت: وما الأربعاء؟ قال: الشرب، والنطاف

(١) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٢٢ بزيادة في آخره وتفاوت. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب مشاركة الذمي وغيره في المزارعة . . . ح ٢ بتفاوت أيضاً وزيادة في آخره.

(٢) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٢٦ بتفاوت، والفروع ٣، باب قبالة أراضي أهل الذمة وجزية. . . ح ٤ بتفاوت أيضاً.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٧ وأخرجه عن حماد بن شعيب عن أبي بصير.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٩.

(٥) هو إسماعيل بن الفضل.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٣ بتفاوت. والفروع ٣ باب ما يجوز أن يؤجر به الأرض وما لا يجوز، ح ٧ بتفاوت أيضاً.

فضل الماء، ولكن تتقبلها بالذهب والفضة والنصف والثلث والربع^(١).

٦٨٥ ٧ - وروى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع): في رجل اكرى داراً وفيها بستان فزرع في البستان وغرس نخلاً وأشجاراً فأكهة وغيرها ولم يستأمر في ذلك صاحب الدار؟ قال: عليه الكرى ويقوم صاحب الدار ذلك الغرس والزرع فيعطيه الغارس إن كان استأمره في ذلك، وإن لم يكن استأمره فعليه الكرى وله الغرس والزرع يقلعه ويذهب به حيث شاء^(٢).

٦٨٦ ٨ - وروى إدريس بن زيد، عن أبي الحسن (ع) قال قلت: جعلت فداك إن لنا ضياعاً ولها الدواب وفيها المراعي وللرجل منا غنم وإبل فيحتاج إلى تلك المراعي لغنمه وإبله أيحل له أن يحمي المراعي لحاجته إليها؟ قال: إذا كانت الأرض أرضه فله أن يحمي ويصير ذلك إلى ما يحتاج إليه، وقلت له: الرجل يبيع المرعى؟ فقال: إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس^(٣).

٦٨٧ ٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أشارك العالج المشترك فتكون من عندي الأرض والبقر والبذر، ويكون على العالج القيام والسعي والعمل في الزرع حتى يصير حنطة أو شعيراً، وتكون القسمة فيأخذ السلطان حظه ويبقى ما بقي على أن للعالج منه الثلث ولي الباقي؟ فقال: لا بأس بذلك، قلت: فإن عليه أن يرد علي ما أخرجت من البذر ويقسم الباقي؟ فقال: لا إنما شاركته على أن البذر والبقر والأرض من عندك وعليه القيام والسعي^(٤).

٦٨٨ ١٠ - وروى الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير أخى إسحاق بن جرير قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن أرض يريد رجل أن يتقبلها فأى وجوه القبالة أحل، قال: يتقبل من أهلها بشيء مسمى إلى سنتين مسماة فيعمر ويؤدي الخراج، فإن كان فيها علوج فلا يدخل العلوج في القبالة فإن ذلك لا يحل^(٥).

(١) الاستبصار ٣، ٨٥ - باب ما يكره به إجارة الأرضين، ح ٢ بتفاوت يسير. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨. بتفاوت يسير أيضاً وكذلك في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. والأربعاء: جمع الربيع: وهو النهر الصغير، والنطاف جمع نطفة وهو الماء القليل. وقد حمل الأصحاب هذا الحديث على الكراهة.

(٢) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٥٣. والفروع ٣، باب من زرع في غير أرضه أو غرس، ح ٢.

(٣) التهذيب ٧، ١٠ - باب بيع الماء والمنع منه و... ح ٨ والفروع ٣، باب بيع المراعي، ح ٢. بتفاوت يسير فيهما عما في الفقيه.

(٤) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٢١ بتفاوت في بعض الفاظه. والفروع ٣، باب مشاركة الذمي وغيره في المزارعة و... ح ١ بتفاوت يسير أيضاً.

(٥) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٣٣. وأخرجه عن ابن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع الشامي. عن أبي عبد الله (ع).

٦٨٩ ١١ - وروى الحسن بن محبوب، عن خالد^(١)، عن أبي الربيع^(٢) قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن الرجل يتقبل الأرض من الدهاقين فيؤاجرهما بأكثر مما يتقبلها به ويقوم فيها بحظ السلطان؟ فقال: لا بأس به إن الأرض ليست مثل الأجير ولا مثل البيت إن فضل الأجير والبيت حرام^(٣).

ولو أن رجلاً استأجر داراً بعشرة دراهم فسكن ثلثيها وأجر ثلثها بعشرة دراهم لم يكن به بأس، ولكن لا يؤاجرهما بأكثر مما استأجرها.

٦٩٠ ١٢ - وسئل أبو عبد الله (ع) عن رجل استأجر أرضاً من أرض الخراج بدرهم مسماة أو بطعام مسمى، فيؤاجرهما جريباً أو قطعة قطعة بشيء معلوم، فيكون له فضل فيما استأجر من السلطان ولا ينفق شيئاً، أو يؤاجر تلك الأرض قطعاً على أن يعطيهم البذور والنفقة فيكون له في ذلك فضل على إيجارته وله تربة الأرض أله ذلك؟ أو ليس له؟ فقال: إذا استأجرت أرضاً فأنفقت فيها شيئاً أو رمت فيها فلا بأس بما ذكرت، ولا بأس أن يستكري الرجل أرضاً بمائة دينار فيكري بعضها بخمسة وتسعين ديناراً ويعمر بقيتها^(٤).

٧٤ - باب

بيع الثمار

٦٩١ ١ - روي عن أبي الربيع قال: قال أبو عبد الله (ع): كان أبو جعفر (ع) يقول: إذا بيع الحائط وفيه النخل والشجر سنة واحدة فلا يُباعن حتى يبلغ ثمره وإذا بيع ستين أو ثلاثاً فلا بأس ببيعه بعد أن يكون فيه شيء من الخضرة^(٥).

٦٩٢ ٢ - وروي عن أبي الربيع، عن أبي عبد الله (ع): في رجل يزرع في أرض رجل على أن يشترط للبقر الثلث، وللبدن الثلث، ولصاحب الأرض الثلث؟ فقال: لا يسمى بقرأ ولا بذراً

(١) هو ابن جرير.

(٢) هو الشامي.

(٣) الاستبصار ٣، ٨٦ - باب من استأجر أرضاً بشيء معلوم ثم... ح ٢. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٠. والفروع ٣، باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار ف... ح ١.

(٤) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٧ وروى صدر الحديث وأما ذيله فزاده بسند آخر في الحديث ٨ من نفس الباب وفي التهذيب ٧، نفس الباب، ضمن ح ٤٢ وقد روي صدر حديث الفقيه، وروي ذيله في الحديث ٤٨ بسند آخر. ورواه في الفروع ٣، نفس الباب ذيل ح ٢.

(٥) التهذيب ٧، ٧ - باب بيع الثمار، ح ١٥، والاستبصار ٣، ٥٨ - باب متى يجوز بيع الثمار، ح ٤.

ولكن يقول لصاحب الأرض: أزارعك في أرضك ولك كذا وكذا مما أخرج الله عز وجل فيها^(١).

٦٩٣ ٣ - قال أبو الربيع: وقال أبو عبد الله (ع) في رجل يأتي أهل قرية وقد اعتدى عليهم السلطان وضعفوا عن القيام بخراجها والقرية في أيديهم، ولا يدري لهم هي أم لغيرهم فيها شيء، فيدفعونها إليه على أن يؤدي خراجها فيأخذها منهم ويؤدي خراجها ويفضل بعد ذلك شيء كثير؟ فقال: لا بأس بذلك إذا كان الشرط عليهم بذلك^(٢).

٦٩٤ ٤ - وفي رواية حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن مزارعة أهل الخراج بالربع والثلث والنصف؟ فقال: لا بأس قد قبل رسول الله (ص) أهل خيبر، أعطاهم اليهود حين فتحت عليه بالخبر - والخبر هو النصف -^(٣).

٦٩٥ ٥ - وروى محمد بن خالد، عن ابن سيابة، عن أبي عبد الله (ع) قال: سأله رجل فقال له: جعلت فداك أسمع قوماً يقولون: إن الزراعة مكروهة؟ فقال: ازرعوا واغرسوا فلا والله ما عمل الناس عملاً أحل وأطيب منه، والله ليزرعن الزرع والنخل بعد خروج الدجال^(٤).

٦٩٦ ٦ - وروى الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: لا تستأجر الأرض بحنطة ثم تزرعها حنطة^(٥).

٦٩٧ ٧ - وروى محمد بن سهل عن أبيه قال: سألت أبا الحسن (ع) عن الرجل يزرع له الحراث الزعفران ويضمن له على أن يعطيه في جريب أرض يمسح عليه كذا وكذا درهماً فربما نقص وغرم وربما زاد؟ قال: لا بأس به إذا تراضيا^(٦).

٦٩٨ ٨ - وروي عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (ع) عن الرجل يتكاري من الرجل

(١) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٣ بتفاوت.

(٢) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزارعة، ح ٢٤ بسند آخر وبالمعنى. وكذلك في الفروع ٣، باب قبالة أرض أهل الذمة وجزية. . . ح ٥. وإنما جاز له ذلك إذا اشترط عليهم، لأن الأرض إن كانت لهم فقد فعل برضاهم وإن كانت خراجية فهي لمن عمرها.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٣٤.

(٤) التهذيب ٧، ٢١ - باب من الزيادات، ح ٥٣ والفروع ٣، باب فضل الزراعة، ح ٣.

(٥) الفروع ٣، باب ما يجوز أن يؤاجر به الأرض و . . . ح ٣ والتهذيب ٧، ١٩ - باب في المزارعة، ح ٩. ولا بد من حمل هذا النهي على ما إذا استأجرها بحنطة من ناتجها: الغير المضمون الحصول. أما لو استأجرها بحنطة من غير ناتجها فلا بأس به.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٥. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٩.

البيت أو السفينة سنة وأكثر من ذلك أو أقل؟ قال: الكرى لازم إلى الوقت الذي يتكارى إليه، والخيار في أخذ الكرى إلى ربها إن شاء أخذ وإن شاء ترك^(١).

٦٩٩ ٩ - وسأل علي الصائغ أبا عبد الله (ع) فقال: أتقبل العمل فأقبله من الغلمان يعملون معي بالثلثين؟ فقال: لا يصلح ذلك إلا أن تعالج معهم. قلت: فإني أدنيه لهم؟ قال: فذلك عمل فلا بأس^(٢).

٧٠٠ ١٠ - وروى صفوان بن يحيى، عن أبي محمد الخياط، عن مجمع قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أتقبل الثياب وأخيظها فأعطيها الغلمان بالثلثين؟ قال: أليس تعمل فيها؟ قلت: أقطعها وأشتري لهم الخيوط قال: لا بأس^(٣).

٧٠١ ١١ - وروي عن محمد الطيار^(٤) قال: دخلت المدينة وطلبت بيتاً أنكراه فدخلت داراً فيها بيتان بينهما باب وفيه امرأة فقالت: تكاري هذا البيت؟ قلت: بينهما باب وأنا شاب، قالت: أنا أغلق الباب بيني وبينك، فحوّلت متاعي فيه وقلت لها: اغلقي الباب، فقالت: يدخل عليّ منه الروح دعه، فقلت: لا أنا شاب وأنت شابة اغلقيه، قالت: أقعد أنت في بيتك فلست آتيك ولا أقربك وأبت أن تغلقه، فأتيت أبا عبد الله (ع) فسألته عن ذلك فقال: تحوّل منه فإن الرجل والمرأة إذا خليا في بيت كان ثالثهما الشيطان.

٧٠٢ ١٢ - وكتب أبو همام إلى أبي الحسن (ع): في رجل استأجر ضيعة من رجل فباع المؤاجر تلك الضيعة بحضرة المستأجر ولم ينكر المستأجر البيع، وكان حاضراً له شاهداً عليه، فمات المشتري وله ورثة هل يرجع ذلك الشيء في ميراث الميت؟ أو يثبت في يد المستأجر إلى أن تنقضي إجارته؟ فكتب (ع): يثبت في يد المستأجر إلى أن تنقضي إجارته^(٥).

(١) التهذيب ٧، ٢٠ - باب الإجازات، ح ٢. والفروع ٣ باب الرجل يتكارى البيت والسفينة، ح ١. ورواه تحت رقم

(٢) من نفس الباب أيضاً بسند آخر.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٩. وفيه: أدنيه، بدل أدنيه.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨. بتفاوت يسير.

(٥) في بعض النسخ: الطيان.

(٥) التهذيب ٧، ١٩ - باب المزراعة، صدر ح ٥٦. وأخرجه عن إبراهيم بن محمد الهمداني عن أبي الحسن الرضا (ع) وأبو همام الذي يروي عنه الصدوق (ره) الظاهر أنه إسماعيل بن همام الكندي وهو من أصحاب الرضا (ع) ورواها أيضاً في الفروع ٣، باب من يؤاجر أرضاً ثم يبيعها قبل انقضاء الأجل...، ح ٣، وأخرجه عن أحمد بن إسحاق الرازي قال: كتب رجل إلى أبي الحسن الثالث (ع) قال الشهيدان (ره): وهما بصدد بيان أن الإجارة عقد لازم من الطرفين: «ولو تعقبها البيع لم تبطل لعدم المنافاة فإن الإجارة تتعلق بالمنافع والبيع والعين وإن تبعثها المنافع حيث يمكن سواء كان المشتري هو المستأجر أو غيره فإن كان هو المستأجر لم تبطل الإجارة

وسألت شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه : عن رجل آجر ضيعة من رجل هل له أن يبيعها؟ قال : ليس له أن يبيعها قبل انقضاء مدة الإجارة إلا أن يشترط على المشتري الوفاء للمستأجر إلى انقضاء مدة إجارته.

٧٠٣ - ١٣ - وروي عن محمد بن عطية قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : إن الله عز وجل اختار لأنبيائه (ع) الحرث والزرع لثلاث يكرهوا شيئاً من قطر السماء^(١).

٧٠٤ - ١٤ - وسئل عن قول الله عز وجل : ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾^(٢) قال : الزارعون.

٧٥ - باب

ما يجب من الضمان على من يأخذ أجراً على شيء ليصلحه فيفسده

٧٠٥ - ١ - روى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) : في الرجل يعطى الثوب ليصبغه فيفسده؟ قال : كل عامل أعطيته أجراً على أن يصلح فأفسد فهو ضامن^(٣).

٧٠٦ - ٢ - وروي عن علي بن الحكم، عن إسماعيل بن الصباح قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن القصّار يسلم إليه المتاع فيحرقه أو يخرقه أيغرّمه؟ قال : نعم غرّمه بما جنت يده فإنك إنما أعطيته ليصلح ولم تعطه ليفسد^(٤).

٧٠٧ - ٣ - وقال (ع) : كان أبي يضمّن القصّار والصوّاغ ما أفسداً، وكان علي بن الحسين (ع) يتفضل عليهم.

= على الأقوى بل يجتمع عليه الأجرة والضمن، وإن كان غيره وهو عالم بها صبر إلى انقضاء المدة ولم يمنع ذلك من تعجيل الثمن وإن كان جاهلاً بها تخيير بين فسخ البيع وإمضائه مجاناً مسلوب المنفعة إلى انقضاء المدة. ثم قالوا : ولا تبطل الإجارة بالموت كما يقتضيه لزوم العقد سواء في ذلك موت المؤجر والمستأجر.

(١) الفروع ٣، باب فضل الزراعة، ح ١.

(٢) إبراهيم / ١٢.

(٣) التهذيب ٧، ٢٠ - باب الإجازات، ح ٣٧ بتفاوت. والاستبصار ٣، ٨٧ - باب الصانع يعطى شيئاً ليصلحه فيفسده هل... ح ١ بتفاوت أيضاً. وكذلك هو في الفروع ٣، باب ضمان الصانع، ح ١.

(٤) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٦ بتفاوت والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٠ بتفاوت أيضاً يسير، والفروع ٣ نفس الباب، ح ٧ وفيه عن إسماعيل بن أبي الصباح. وقد أفتى فقهاؤنا (رض) بتضمن الصانع ما يفسده بتصرفه قال المحقق (ره) في الشرائع : «إذا أفسد الصانع ضمن ولو كان حاذقاً كالقصّار يحرق الثوب أو يخرق، أو الحجام يجني في حجامته، أو الختان يخنن فيسبق موسى إلى الحشفة أو يتجاوز حد الختان، وكذا البيطار مثل أن يحف على الحافر أو يفصد فيقتل، أو يجني ما يضر الدابة ولو احتاط واجتهد، وأما لو تلف في يد الصانع لا بسببه من غير تفريط ولا تعد لم يضمن على الأصح، وكذا الملاح والمكاري، ولا يضمنان إلا ما يتلف عن تفريط على الأشبه» ١٨٧/٢.

٧٦ - باب

ضمان من حمل شيئاً فادعى ذهابه

٧٠٨ ١ - روى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): في حمل يحمل معه الزيت فيقول: قد ذهب أو أهرق، أو قطع عليه الطريق، فإن جاء عليه ببيئة عادلة أنه قطع عليه أو ذهب فليس عليه شيء وإلا ضمن، وفي رجل حمل معه رجل في سفينة طعاماً فنقص؟ قال: هو ضامن، قلت له: أنه ربما زاد؟ قال: تعلم أنه زاد فيه شيئاً؟ قلت: لا قال: هو لك (١).

٧٠٩ ٢ - وقال (ع): في الغسل والصَّوْغ ما سرق منهم من شيء فلم يخرج بيئته على أمرين له أنه قد سرق، وكل قليل له أو كثير، فإن فعل فليس عليه شيء، وإن لم يقم بيته وزعم أنه قد ذهب الذي ادعى فقد ضمنه إن لم يكن له على قوله بيته (٢).

٧١٠ ٣ - وقال في رجل تكارى دابة إلى مكان معلوم فتضيع الدابة؟ قال: إن كان جاز الشرط فهو ضامن، وإن دخل وادياً فلم يوثقها فهو ضامن، وإن سقطت في بئر فهو ضامن لأنه لم يستوثق منها (٣).

٧١١ ٤ - وروي عن رجل حمل اكثري منه إبل وبعث معه بزيت إلى أرض فزعم أن بعض زقاق الزيت انخرق وإهراق الزيت؟ قال: إنه إن شاء أخذ الزيت وقال انخرق ولكن لا يصدق إلا ببيئة عادلة (٤)، وأياماً رجل تكارى دابة فأخذتها الذئبة (٥) فشقت عينها فنفتت فهو لها ضامن إلا

(١) روي صدر الحديث بتفاوت واختلاف في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٢. وروي ذيله في ح ٣٠ من نفس الباب بتفاوت يسير. وروي صدر الحديث أيضاً بتفاوت في الفروع ٣، باب ضمان الجمال والمكاري و...، ح ١. وروي ذيله في الحديث ٣ من نفس الباب. وحمل وجوب إقامة البيئة هنا لكي لا يضمن على من كان متهماً في دعواه، وإلا يكن متهماً فلا ضمان ولا يطلب منه بيئة.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٤ بتفاوت وكذلك في الفروع ٣، باب ضمان الصنّاع، ح ٢. وفيه ذكر الغسل والصباغ بدل، الغسل والصَّوْغ.

(٣) التهذيب ٧، ٢٠ - باب في الإجازات، ح ٢٠. وقوله: جاز الشرط: أي جاوز وتعدى فيما اشترط عليه مالك الدابة في استعمالها. وكل ما ذكره (ع) مصاديق للتعدي أو التفريط. وإلا فلا ضمان، قال الشهيدان (ره): «ولا يضمن المستأجر العين إلا بالتعدي فيها أو التفريط لأنها مقبوضة بإذن المالك لحق القابض ولا فرق في ذلك بين مدة الإجارة وبعدها قبل طلب المالك وبعده إذا لم يؤخر مع طلبها اختياراً ولو شرط في عقد الإجارة ضمانها بدونهما فسد العقد لفساد الشرط من حيث مخالفته للمشروع ومقتضى الإجارة».

(٤) إلى هنا مروي في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٢ وكذلك في الفروع ٣، باب ضمان الجمال والمكاري و...، ح ١.

(٥) الذئبة: مرض يصيب الدواب في أصل أذانها وفي حلوقها.

أن يكون مسلماً عدلاً.

٧١٢ ٥ - وروى عن جعفر بن عثمان قال: حمل أبي متاعاً إلى الشام مع جمّال فذكر أن جمّالاً منه ضاع، فذكرت ذلك لأبي عبد الله (ع) فقال: أتتهمه؟ فقلت: لا قال: فلا تضمّنه^(١).

٧١٣ ٦ - وروى ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن قصّار دفعت إليه ثوباً فرعم أنه سرق من بين ثيابه؟ قال: عليه أن يقيم البيّنة أن ذلك سرق من بين متاعه وليس^(٢) عليه شيء، وإن سرق مع متاعه فليس عليه شيء^(٣).

٧١٤ ٧ - وروى عثمان بن زياد عن أبي جعفر (ع) قال قلت له: إن جمّالاً لنا كان يكارينا فحمل على غيره فضاع؟ قال: ضمّنه وخذ منه^(٤).

٧١٥ ٨ - وكان أمير المؤمنين (ع): يضمّن الصباغ والقصّار والصائغ احتياطاً على أمتعة الناس، وكان لا يضمّن من الغرق والحرق والشيء الغالب، وإذا غرقت السفينة وما فيها فأصابه الناس فما قذف به البحر على ساحله فهو لأهله وهم أحق به، وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم^(٥).

٧١٦ ٩ - وروى ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يضمّن الصائغ ولا القصّار ولا الحائك إلا أن يكونوا متهمين فيجيئون بالبيّنة ويُستحلف لعله يُستخرج منه شيء^(٦).

٧١٧ ١٠ - وأتى علي (ع) بصاحب حمّام وضعت عنده الثياب فضاعت فلم يضمّنه وقال: إنما هو أمين^(٧).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٨. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٥.

(٢) أي حالة إقامته البيّنة.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٥. والفروع ٣، باب ضمان الصّناع، ح ٤.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥١. بتفاوت.

(٥) التهذيب ٧، ٢٠ - باب الإجازات، ح ٣٨. والفروع ٣، باب ضمان الصّناع، ح ٥. وقوله: الشيء الغالب: أي السبب القاهر الخارج عن إرادة الإنسان وإنما حكم (ع) بأن ما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم لأن كل ما أعرض عنه مالكه فهو لأخذه وقد روى صدر الحديث في الاستبصار ٣ بتفاوت، ٨٦ - باب الصانع يعطى... ح ١٠.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٣ بزيادة في آخره.

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٦، ولا بد من حمل الحكم بعدم تضمين الحمّامي على صورة عدم التعدي والتفريط قال المحقق (ره) في الشرائع ١٨٨/٢: «صاحب الحمّام لا يضمّن، إلا ما أودع وفرط في حفظه أو تعدى فيه».

- ٧١٨ ١١ - وإن علياً (ع) ضمّن رجلاً مسلماً أصاب خنزيراً لنصراني قيمته^(١).
- ٧١٩ ١٢ - وروى ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يستأجر الحمال فيكسر الذي يحمل عليه أو يهريقه؟ قال: إن كان مأموناً فليس عليه شيء، وإن كان غير مأمون فهو ضامن^(٢).
- ٧٢٠ ١٣ - وروى ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (ع): في رجل حمل متاعاً على رأسه فأصاب إنساناً فمات أو انكسر منه شيء فهو ضامن^(٣).
- ٧٢١ ١٤ - وروى عن محمد بن علي بن محبوب قال: كتب رجل إلى الفقيه (ع): في رجل دفع ثوباً إلى القصار ليقصره فدفعه القصار إلى قصار غيره ليقصره فضاع الثوب هل يجب على القصار أن يرده ما دفعه إلى غيره إن كان القصار مأموناً؟ فوقع (ع): هو ضامن له إلا أن يكون ثقة مأموناً إن شاء الله^(٤).

٧٧ - باب

السِّلَف^(٥) في الطعام والحيوان وغيرهما

- ٧٢٢ ١ - روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) أنه سئل: عن رجل أسلفته دراهم في طعام، فلما حلّ طعامي عليه بعث إليّ بدراهم وقال: اشتر لنفسك طعاماً واستوف حَقّك؟

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٢. وإنما ضمّن (ع) لأن الأعيان النجسة كالخمر والخنزير مما سلب الشارع ماليتها في الشريعة المقدسة اعتبرها مالاً بالنسبة للذمي المستحلّ لها وأموال الذمي محترمة عندنا بشرط قيامه بشرائط الذمة، ولذا لو ألتفها مسلم يكون ضامناً لها.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٣٣. والفروع ٣، باب ضمان الجمال والمكاري و... ح ٦ وفيه: الجمال بدل: الحمال.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٥.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٦، وقد جعل الشيخ (ره) أمثال هذا الحديث مما ورد فيه التفصيل بين كون الصانع أو الأجير مأموناً فلا يضمّن وبين ما إذا لم يكن كذلك ويضمّن قرينة على الجمع بين الأخبار المطلقة للضمان أو لعدمه من دون تفصيل فتحمل الأخبار الأولى على صورة عدم الوثاقة والأمانة وتحمل الثانية على صورة وجودهما فيه.

(٥) السِّلَف: - كما في اللمعة وشرحها - «هو بيع مضمون في الذمة مضبوط بمال معلوم مقبوض في المجلس إلى أجل معلوم بصيغة خاصة... ويشترط فيه شروط البيع بأسرها ويختص بشروط: ذكر الجنس كالحنطة والشعير والوصف الرافع للجهالة الفارق بين أصناف ذلك النوع الذي يختلف لأجله الثمن اختلافاً ظاهراً لا يتسامح بمثله عادة... الخ» وقد يقال: السِّلَم أيضاً.

فقال: أرى أن تولي ذلك غيرك وتقوم معه حتى يقبض الذي لك ولا تول أنت شراءه^(١).

٧٢٣ ٢ - وروي عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا جعفر (ع) عن الرجل يسلم في الحنطة أو التمر مائة درهم، فيأتي صاحبه حين يحل له الدين فيقول: والله ما عندي إلا نصف الذي لك فخذ مني إن شئت بنصف الذي لك حنطة ونصفاً ورقاً؟ قال: لا بأس إذا أخذ منه الورق كما أعطاه^(٢).

٧٢٤ ٣ - قال: وسألته عن الرجل يكون لي عليه جُلَّة من بُسر، فأخذ منه جُلَّة من رطب مكانها وهي أقل منها؟ قال: لا بأس. قلت: فيكون لي عليه جلة من بسر فأخذ مكانها جلة من تمر وهي أكثر منها؟ قال: لا بأس إذا كان معروفاً بينكما^(٣).

٧٢٥ ٤ - قال: وسألته عن رجل يكون له على الآخر مائة كَر من تمر وله نخل فيأتيه فيقول: إعطني نخلك هذا بما عليك، فكأنه كرهه^(٤).

٧٢٦ ٥ - قال: وسألته عن الرجل يكون له على الآخر أحمال من رطب أو تمر فيبعث إليه بدنانيير فيقول: اشتر بهذه واستوف منه الذي لك؟ قال: لا بأس إذا ائتمنه^(٥).

٧٢٧ ٦ - وروي صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (ع) في الرجل يسلم في غير زرع ولا نخل؟ قال: يسمى كيلاً معلوماً إلى أجل معلوم، قال: وسألته عن السلم في الحيوان والطعام ويرتهن الرجل بماله رهناً؟ قال: نعم استوثق من مالك.

٧٢٨ ٧ - وروي عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله (ع): عن رجل كان له على رجل دراهم من ثمن غنم اشتراها منه فأتى الطالب المطلوب يتقاضاه فقال له المطلوب: أبيعك

(١) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ح ١٣. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب السلم في الطعام، ح ٥. وقوله (ع): أرى أن تولي ذلك غيرك... الخ؛ «حمل على الاستحباب لرفع التهمة ولئلا يخدعه الشيطان في أن يأخذ أعلى من الوصف أو الشبهة بالرباء» امرأة المجلسي ١٩١/١٩.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٣، وفي سنده علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب عن... الخ، وكذلك عيناً في الاستبصار ٣، ٤٧ - باب من أسلف في طعام أو غيره إلى... ح ٦.

(٣) التهذيب ٦، ٨٢ - باب القرض وأحكامه، ح ٥ والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرجل يقرض الدراهم ويأخذ أجود منها، ح ٧. وقوله (ع): إذا كان ذلك معروفاً: أي إذا كان ما فعلته من باب الإحسان والمعروف دون ما إذا كان بمقتضى شرط أو تعامل لمحض المنفعة المادية. والجُلَّة: القفَّة الكبيرة من الخوص أو غيره.

(٤) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، صدرح ٦٨. والفروع ٣، باب بيع العدد والمجازفة و... صدرح ٢.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٦٨. بتفاوت يسير.

هذا الغنم بدراهمك التي لك عندي فرضي؟ قال: لا بأس بذلك^(١).

٧٢٩ ٨ - وروي عن عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل أسلف في شيء يسلف الناس فيه من الثمار فذهب ثمارها ولم يستوف سلفه؟ قال: فليأخذ رأس ماله أو ليُنظره^(٢).

٧٣٠ ٩ - وروي صفوان بن يحيى عن العيص بن القاسم عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل أسلف رجلاً دراهم بحنطة حتى إذا حضر الأجل لم يكن عنده طعام ووجد عنده دواباً ورقيقاً ومتاعاً أيحل له أن يأخذ من عروضه تلك بطعامه؟ قال: نعم يسمي كذا وكذا بكذا وكذا صاعاً^(٣).

٧٣١ ١٠ - وروي عن حديد بن حكيم قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يشتري الجلود من القصاب فيعطيه كل يوم شيئاً معلوماً؟ فقال: لا بأس^(٤).

٧٣٢ ١١ - وروي أبان: أنه قال في الرجل يسلف الرجل الدراهم ينقدها إياه بأرض أخرى قال: لا بأس به^(٥).

٧٣٣ ١٢ - وسأله سماعة: عن الرهن يرهنه الرجل في سَلَمٍ إذا أسلم في طعام أو متاع أو حيوان؟ فقال: لا بأس بأن تستوثق من مالك^(٦).

٧٣٤ ١٣ - وروي علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن السَلَم في الحيوان؟ فقال: ليس به بأس، فقلت: أ رأيت إن أسلم في أسنان معلومة أو شيء معلوم من الرقيق فأعطاه دون شرطه أو فوّه بطيبة نفس منهم؟ فقال: لا بأس به^(٧).

(١) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ح ٦٩.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٩. والاستبصار ٣، ٤٧ - باب من أسلف في طعام أو غيره إلى ...، ح ٢.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٨. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٩. والفروع ٣، باب السلم في الطعام، ح ٧. قال الشَّهيدان (ره): «ولو انقطع السَلَمُ فيه عند الحلول حيث يكون مؤجلاً ممكن الحصول بعد الأجل عادة فاتفق عدمه تخير المسلم بين الفسخ فيرجع برأس ماله لتعذر الوصول إلى حقه وانتفاء الضرر وبين الصبر إلى أن يحصل، وله أن لا يفسخ ولا يصبر بل يأخذ قيمته حينئذ لأن ذلك هو حقه... الخ». وقد أنكر ابن إدريس من فقهاءنا هذا الخيار.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨. والفروع ٣، باب السلم في الرقيق وغيره...، ح ١٠.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧٨ بتفاوت يسير وأخرجه عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق (ع).

(٦) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ح ٦٧.

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦٥. والفروع ٣، باب السَلَم في الرقيق وغيره من الحيوان، ح ١.

٧٣٥ ١٤ - وروى أبان، عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل باع طعاماً بدراهم فلما بلغ ذلك الأجل تقاضاه فقال: ليس عندي دراهم خذ مني طعاماً؟ قال: لا بأس به إنما له درهم يأخذ بها ما شاء^(١).

٧٣٦ ١٥ - وروى عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه سئل عن رجل أسلم دراهم في خمسة مخاتيم^(٢) حنطة أو شعير إلى أجل مسمى، وكان الذي عليه الحنطة والشعير لا يقدر على أن يقضيه جميع الذي حل، فشاء صاحب الحق أن يأخذ نصف الطعام أو ثلثه أو أقل من ذلك أو أكثر ويأخذ رأس ماله ما بقي من الطعام دراهم؟ قال: لا بأس به، قال: وسئل عن الزعفران يسلف فيه الرجل دراهم في عشرين مثقالاً أو أقل من ذلك أو أكثر؟ قال: لا بأس إن لم يقدر الذي عليه الزعفران أن يعطيه جميع ماله أن يأخذ نصف حقه أو ثلثه أو ثلثيه ويأخذ رأس مال ما بقي من حقه دراهم^(٣).

٧٣٧ ١٦ - وسئل عن الرجل يسلف في الغنم ثنيان^(٤) وجذعان^(٥) وغير ذلك إلى أجل مسمى؟ قال: لا بأس إن لم يقدر الذي عليه الغنم على جميع الذي عليه أن يأخذ صاحب الغنم نصفها أو ثلثها أو ثلثها رأس مال ما بقي من الغنم دراهم ويأخذ دون شرطهم ولا يأخذ فوق شرطهم، قال: والأكسية أيضاً مثل الحنطة والشعير والزعفران والغنم^(٦).

٧٣٨ ١٧ - وروى الوشاء، عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: لا ينبغي للرجل إسلاف السمن بالزيت ولا الزيت بالسمن^(٧).

٧٣٩ ١٨ - وروى عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن السلف في اللحم؟ قال: لا تقر به فإنه يعطيك مرة السمين ومرة التاوي ومرة المهزول فاشتره معاينة يداً بيد، قال: وسألت عن السلف في روايا الماء؟ فقال: لا فإنه يعطيك مرة ناقصة ومرة كاملة ولكن

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٤. والفروع ٣، باب السلم في الطعام، ح ٨.

(٢) جمع مختم وهو الصاع - كما في هامش المطبوع -.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٢. والفروع ٣، نفس الباب، ح ١٠.

(٤) الثني من النوق التي وضعت بطنين وولدها ذلك ثنيها ولا يقال: ثلث ولا فوق ذلك.

(٥) الجذعة أو الجذع: من الإبل سنهما أربع سنين إلى خمس قيل: سميت بذلك لأنها تجذع مقدم أسنانها أي تسقطه.

(٦) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ح ٢٠، والفروع ٣ باب السلم في الرقيق وغيره من الحيوان، ح ٨ بتفاوت فيهما عما في الفقيه.

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧٣. والفروع ٣، باب المعاوضة في الطعام، ح ١٥.

اشترها معاينة فهذا أسلم لك وله^(١).

٧٤٠ ١٩ - وروى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): لا بأس بسلف ما يوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن^(٢).

٧٤١ ٢٠ - وروى غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): لا بأس بالسلم كيل معلوم إلى أجل معلوم ولا تسلم إلى دياس ولا حصاد^(٣).

٧٤٢ ٢١ - وروى النضر، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (ع): أيسلح أن يسلم في الطعام عند رجل ليس عنده طعام ولا حيوان إلا أنه إذا جاء لأجل اشتراه وأوفاه؟ قال: إذا ضمنه إلى أجل مسمى فلا بأس، قال قلت: أرايت إن أوفاني بعضاً وأخر بعضاً أيجوز ذلك؟ قال: نعم^(٤).

٧٤٣ ٢٢ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال: سألت عن الرهن والكفيل في بيع النسبة؟ قال: لا بأس به^(٥).

٧٤٤ ٢٣ - وفي رواية زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: لا بأس بالسلم في المتاع إذا وصفت الطول والعرض، وفي الحيوان إذا وصفت أسنانه^(٦).

٧٨ - باب

الحكرة والأسعار

٧٤٥ ١ - روي عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: ليس الحكرة إلا

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨١، والفروع ٣، باب السلم في الرقيق و... ح ١٢. والمقصود بالتاي هنا، الضعيف المشرف على الهلاك فيذبح أو يموت. قال المحقق في الشرائع: «إذا كان الشيء لا ينضبط بالوصف لم يصح السلم فيه كاللحم نيء ومشوي، والخبز... ولا يجوز الإسلاف في القصب أطنانا ولا الحطب حزماً ولا في المجزوز جزاً ولا في الماء قرباً...» ٦٢/٢ - ٦٣.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨٠.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥. والفروع ٣، باب السلم في الطعام، ح ١. قوله: إلى دياس... الخ أي وقت دياس أو وقت حصاد. والدياس سحق السنبل أو دقة لفصل الحب منه. وإنما نهى عن السلم إلى دياس أو حصاد لأن الشرط فيه تعيين الأجل المحروس من التفاوت بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان، ومن الواضح أن وقت الدياس والحصاد يختلف من بلد إلى بلد ومن مناخ إلى مناخ ومن سنة إلى سنة فلا يتوفر هذا الشرط.

(٤) التهذيب ٧، ح ٣. باب بيع المضمون، ح ١٠ والفروع ٣، باب السلم في الطعام، ح ٣، بتفاوت يسير فيهما.

(٥) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرهن، ح ١. وفيه عن أبي جعفر (ع)، والتهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٦٦.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦٣. وقد روي صدر الحديث عن أبي عبد الله (ع) من طريقين في الفروع ٣، باب السلف في المتاع، الأول عن جميل بن دراج ورقمه (١) والثاني عن معاوية بن عمار ورقمه (٣). وروي ذيل الحديث بسنده عن زرارة عن الصادق (ع) أيضاً في الفروع ٣، باب السلم في الرقيق وغيره من الحيوان، ح ٣.

في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والزيت^(١).

٧٤٦ ٢ - ومرو رسول الله (ص) بالمنحكرين فأمر بحكرتهم أن تُخرج إلى بطون الأسواق وحيث ينظر الناس إليها، فقيل لرسول الله (ص): لو قومت عليهم، فغضب (ع) حتى عرف الغضب في وجهه وقال: «أنا أقوم عليهم إنما السعر إلى الله عز وجل يرفعه إذا شاء ويخفضه إذا شاء»^{(٢)!!}.

٧٤٧ ٣ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن الحكرة فقال: إنما الحكرة أن تشتري طعاماً وليس في المضر غيره فتحكركه، فإن كان في المضر طعام أو متاع غير فلا بأس أن تلتبس بسلعتك الفضل^(٣).

٧٤٨ ٤ - وروى صفوان بن يحيى، عن سلمة الحنّاط قال: قال أبو عبد الله (ع): ما عملك؟ فقلت: حنّاط وربما قدمت على نفاق، وربما قدمت على كساد فحبسته، قال: فما يقول من قيلكم فيه؟ قلت: يقولون محتكر قال: يبيعه أحد غيرك؟ قلت: ما أبيع أنا من ألف جزء جزءاً، فقال: لا بأس إنما كان ذلك رجل من قريش يقال له حكيم بن حزام، وكان إذا دخل الطعام المدينة اشتراه كله فمرّ عليه النبي (ص) فقال له: «يا حكيم بن حزام إياك أن تحتكر»^(٤).

٧٤٩ ٥ - وروى النضر^(٥)، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع): أنه قال في تجار قدموا أرضاً واشتركوا على أن لا يبيعوا بيعهم إلا بما أحبوا قال: لا بأس بذلك^(٦).

(١) الاستبصار ٣، ٧٧ - باب النهي عن الاحتكار، ح ٤ بدون: والزيت والتهذيب ٧، ١٣ - باب التلقي والحكرة، ح ٩، ولا يوجد لفظ الزيت في ذيله. وكذلك ما في الفروع ٣، باب الحكرة، ح ١. والحكرة اسم من الاحتكار: ومعناها حبس الطعام تربصاً بارتفاع سعره.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٨ - والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٦. وفيهما: حتى تنظر الأبصار.

(٣) التهذيب ٧، ١٣ - باب التلقي والحكرة، ح ١١ بزيادة في آخره، وكذلك في الفروع ٣، باب الحكرة، ح ٣. وقد أدرج جميع ما تقدم في هذه الروايات فقهاؤنا (رض) في كتاب البيع والمتاجر من مصنفاتهم، يقول الشهيدان (ره): «ترك الحكرة بالضم، وهو جمع الطعام وحبسه يترص به الغلا، والأقوى تحريمه مع حاجة الناس إليه لصحة الخبر بالنهي عنه عن النبي (ص) وأنه لا يحتكر الطعام إلا خاطيء وأنه ملعون، وإنما تثبت الحكرة في سبعة أشياء الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والزيت والملح وإنما يكره إذا وجد بأذن غيره يكتفي به الناس ولو لم يوجد غيره وجب البيع مع الحاجة، وقد ذهب بعض فقهاءنا إلى القول بالكراهة دون الحرمة. فراجع الشرائع للمحقق ٢١/٢.

(٤) الاستبصار ٣، ٧٧ - باب النهي عن الاحتكار، ح ٨ والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٢. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٤.

(٥) هو ابن سويد.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧ وفي سننه، عبد الله بن سليمان بدل ابن سنان.

- ٧٥٠ ٦ - وقال رسول الله (ص): «لا يحتكر الطعام إلا خاطيء»^(١).
- ٧٥١ ٧ - وروي عن معمر بن خلاد قال: سأل رجل الرضا (ع) عن حبس الطعام سنة، قال: أنا أفعله - يعني إحراز القوت -^(٢).
- ٧٥٢ ٨ - وقال رسول الله (ص): الجالب مرزوق والمحتكر ملعون^(٣).
- ٧٥٣ ٩ - ونهى أمير المؤمنين (ع) عن الحكرة في الأمصار.
- ٧٥٤ ١٠ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): الحكرة في الخصب أربعون يوماً وفي الشدة والبلاء ثلاثة أيام، فما زاد على أربعين يوماً في الخصب فصاحبه ملعون، وما زاد في العُسرة فوق ثلاثة أيام فصاحبه ملعون^(٤).
- ٧٥٥ ١١ - وروى أبو إسحاق عن الحرث عن علي (ع) قال: من باع الطعام نزع من قلبه الرحمة^(٥).
- ٧٥٦ ١٢ - وقال رسول الله (ص): «كيلوا طعامكم فإن البركة في الطعام الكيل»^(٦).
- ٧٥٧ ١٣ - وروي عن أبي حمزة الثمالي قال: ذكر عند علي بن الحسين (ع) غلاء السعر فقال: وما علي من غلاته إن غلا فهو عليه وإن رخص فهو عليه^(٧).
- ٧٥٨ ١٤ - وقال الصادق (ع): اشتروا وإن كان غالياً فإن الرزق ينزل مع الشراء^(٨).

(١) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ١. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦.

(٢) ذكره المصنف في هذا المجلد تحت رقم ٤٠٧.

(٣) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢ والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٦، والجالب: هو الكاسب والمستورد والسائق للشيء من موضع إلى آخر.

(٤) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٣ بتفاوت، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٧ بتفاوت أيضاً. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨. قال الشهيد الثاني (ره) في الروضة: «ولا يتقيد بثلاثة أيام في الغلاء وأربعين في الرخص وما روي من التحديد بذلك محمول على حصول الحاجة في ذلك الوقت لأنه مظتها».

(٥) التهذيب ٧، ١٣ - باب التلقي والحكرة، ح ٢١ وفي آخره: نزع منه الرحمة.

(٦) الفروع ٣، باب كراهة الجراف و... ح ٢ بتفاوت.

(٧) الفروع ٣، باب الإجمال في الطلب، ح ٧. والضمير في (عليه) في المورد ينرجع إليه سبحانه. ورواه في التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٢.

(٨) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و... ح ٩ بزيادة في أوله.

٧٥٩ ١٥ - وقال (ع) في قول الله عز وجل: ﴿إِنِّي أُرَاكُمْ بِخَيْرٍ﴾^(١) فقال: كان سعرهم رخيصاً^(٢).

٧٦٠ ١٦ - وقيل للنبي (ص): لو أسعرت لنا سعراً فإن الأسعار تزيد وتنقص؟ فقال (ص): «ما كنت لألقى الله ببدعة لم يحدث إليَّ فيها شيئاً فدعوا عباد الله يأكل بعضهم من بعض وإذا استنصحتهم فانصحو»^(٣).

٧٦١ ١٧ - وروي عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين (ع) قال: إن الله تبارك وتعالى وكَّل بالسعر ملكاً يدبره بأمره^(٤).

٧٦٢ ١٨ - وروي عن أبي الصباح الكناني قال: قال أبو عبد الله (ع): يا أبا الصباح شراء الدقيق ذلّ، وشراء الحنطة عزّ، وشراء الخبز فقر فتعوذوا بالله من الفقر^(٥).

٧٦٣ ١٩ - وقال (ع): دخل رسول الله (ص) على عائشة وهي تحصي الخبز فقال: «يا حُمَيَّراء لا تحصين فيحصي عليك»^(٦).

٧٦٤ ٢٠ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: لا تمانعوا قرض الخمير والخبز فإن منعهما يورث الفقر^(٧).

٧٦٥ ٢١ - وقال رسول الله (ص): «علامة رضاء الله في خلقه عدل سلطانهم، ورخص أسعارهم، وعلامة غضب الله على خلقه جور سلطانهم وغلاء أسعارهم»^(٨).

(١) هود/ ٨٤. وهذا القول حكاية عن شعيب لأهل مَدْيَن.

(٢) الفروع ٣، باب الأسعار، ح ٧.

(٣) وقد اختلف فقهاؤنا (رض) في مسألة التسعير على المحتكر. على قولين، قال المحقق (ره) في الشرائع ٢١/٢: «ويُجبر المحتكر على البيع ولا يسعّر عليه، وقيل: يسعّر، والأول أظهر». وقال الشهيدان (ره): «ويسعّر عليه حيث يجب عليه البيع إن أجحف في الثمن لما فيه من الإضرار المنفي وإلا فلا، ولا يجوز التسعير في الرخص مع عدم الحاجة قطعاً، والأقوى أنه مع الإجحاف حيث يؤمر به لا يسعّر عليه أيضاً بل يؤمر بالنزول عن المجحف وإن كان في معنى التسعير إلا أنه لا يحصر في قدر خاص».

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣.

(٥) التهذيب ٧، ١٣ - باب التلقي والحكرة، ح ٢٥ بتفاوت والفروع ٣، باب فضل شراء الحنطة والطعام، ح ٣ بتفاوت أيضاً.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٦، بتفاوت وفيه يا عائشة/ بدل/ يا حُمَيَّراء.

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٣ بتفاوت يسير.

(٨) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥ والفروع ٣.

٧٩ - باب

الحكم في اختلاف المتبايعين

٧٦٦ ١ - قال الصادق (ع): في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري: هو بكذا وكذا، بأقل مما قال البائع؟ قال: القول قول البائع إذا كان الشيء قائماً بعينه مع يمينه^(١).

٨٠ - باب

وجوب رد المبيع بخيار الرؤية

٧٦٧ ١ - روى محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل اشترى ضيعة وقد كان يدخلها ويخرج منها، فلما أن نقد المال صار إلى الضيعة ففتشها ثم رجع فاستقال صاحبها فلم يُقَلِّه؟ فقال أبو عبد الله (ع): لو قلبها ونظر منها إلى تسع وتسعين قطعة ثم بقي منها قطعة لم يرها لكان له في ذلك خيار الرؤية^(٢).

٧٦٨ ٢ - وروى محمد بن أبي عمير، عن ميسر بن عبد العزيز قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل اشترى زق زيت فوجد فيه دُردياً؟ فقال: إن كان ممن يعلم أن ذلك يكون في الزيت لم يردّه عليه، وإن لم يكن يعلم أن ذلك يكون في الزيت ردّه عليه^(٣).

٧٦٩ ٣ - ودخل أمير المؤمنين (ع) سوق التمارين فوجد امرأة تبكي وهي تخاصم رجلاً تماراً فقال لها: ما لك؟ فقالت: يا أمير المؤمنين اشتريت من هذا تمرأ بدرهم فخرج أسفله ردّياً وليس مثل هذا الذي رأيت. فقال له: رد عليها، فأبى حتى قال له ثلاث مرات، فأبى، فعلاه بالدرّة حتى ردّ عليها، وكان (ع) يكره أن يجلل التمر^(٤).

(١) وما تضمنه هذا الحديث هو المشهور بين فقهاءنا (رض)، قال الشهيدان (ره): «في اختلافهما ففي قدر الثمن يحلف البائع مع قيام العين والمشتري مع تلفها على المشهور، بل قيل إنه إجماع وهو بعيد ومستنده رواية مرسلّة. وقيل يقدم قول المشتري مطلقاً لأنه ينفي الزائد والأصل عدمه وبراءة ذمته وفيه قوة إن لم يثبت الإجماع على خلافة مع أنه خيرة التذكرة، وقيل يتحالفان ويبطل البيع لأن كلا منهما مدّع ومنكر لشخص العقد بكل واحد من الثمنين، وهو خيرة المصنف في قواعده وشيخه فخر الدين في شرحه، وفي الدروس نسب القولين [أي الأخيرين] إلى الدور...».

(٢) التهذيب ٧، ٢ - باب عقود البيع، ح ٢٩. وخيار الرؤية ثابت لكل من البائع والمشتري سواء كانا قد تابعا بوصف كل من الثمن أو الثمنين أو اعتماداً على رؤية قديمة كما هو مفروض السؤال في هذا الحديث فيثبت الخيار لو ظهر الثمن أو الثمنين بخلاف ما كان قد رآه سابقاً، وإنما يثبت هذا الخيار فيما إذا زاد في طرف البائع أو نقص في طرف المشتري.

(٣) التهذيب ٧، ٥ - باب العيوب الموجبة للرد، ح ٢٧. والفروع ٣، باب من اشترى شيئاً فتغير عما رآه، ح ١ والدردّي من الزيت وغيره وهو الكدر يرسب في أسفله.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. ومعنى: يجلل التمر: أي يجعل في جُلّة. لأنه يكون عندئذ مظنة للغش بوضع رديته في الأسفل وجيده في الأعلى ولعله من هنا كره (ع) تجليل التمر.

٨١ - باب النداء على المبيع

٧٧٠ ١ - روى أمية بن عمرو، عن الشعيري، عن أبي عبد الله (ع) قال: كان أمير المؤمنين (ع) يقول: إذا نادى المنادي فليس لك أن تزيد فإذا سكت فلك أن تزيد، وإنما تحرم الزيادة والنداء يُسمع، ويحللها السكوت^(١).

٨٢ - باب البيع في الظلال

٧٧١ ١ - روي عن هشام بن الحكم أنه قال: كنت أبيع السابري في الظلال، فمرّ بي أبو الحسن الأول (ع) راكباً فقال لي: يا هشام إن البيع في الظلال غش والغش لا يحل^(٢).

٨٣ - باب بيع اللبن المشاب بالماء

٧٧٢ ١ - روى إسماعيل بن مسلم، عن أبي عبد الله (ع) قال: نهى رسول الله (ص) أن يشاب اللبن بالماء للبيع^(٣).

٨٤ - باب غبن المسترسل

٧٧٣ ١ - قال الصادق (ع): غبن المسترسل سحت، وغبن المؤمن حرام^(٤).

(١) التهذيب ٧، ٢١ - باب من الزيادات، ح ١٤. والفروع ٣، باب النوادر من كتاب المعيشة، ح ٨. وقد حمّله أصحابنا على الكراهة وذكره في آداب التجارة. والمقصود بنداء المنادي، أي نداء الدلال على السلعة.

(٢) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و...، ح ٥٤ والفروع ٣، باب الغش، ح ٦. والمشهور عند أصحابنا كراهة البيع في الظل، ولا بد من حمل الحديث على ما إذا كان البيع في الظل بقصد تغطية عيب في المتاع فيكون غشاً وهو محرم.

(٣) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و...، ح ٥٢. والفروع ٣، باب الغش، ح ٥. وشوب اللبن بالماء: خلطه به.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٢ وروي ذيل الحديث في الفروع ٣، باب آداب التجارة، وروي صدر الحديث في الحديث رقم ١٤، وروي ذيله في ح رقم ١٦. والغبن: في الأصل هو الخديعة، والمراد به هنا البيع أو الشراء =

٧٧٤ ٢ - وفي رواية عمرو بن جميع، عن أبي عبد الله (ع) قال: غبن المسترسل ربا.

٧٧٥ ٣ - وقال (ع): إذا قال الرجل للرجل هلم أحسن بيّعتك فقد حرم عليه الربح^(١).

٨٥ - باب

الإحسان وترك الغش في البيع

٧٧٦ ١ - قال رسول الله (ص) لزئب العطارة الحولاء: «إذا بعيت فاحسني ولا تغشي فإنه أتقى وأبقى للمال»^(٢).

٧٧٧ ٢ - وقال (ع): ليس منا من غش مسلماً.

٧٧٨ ٣ - وقال (ع): من غش المسلمين حُشر مع اليهود يوم القيامة لأنهم أغش الناس للمسلمين^(٣).

٨٦ - باب

التلقي

٧٧٩ ١ - قال رسول الله (ص): «لا يتلقى أحدكم طعاماً خارجاً من المصر، ولا يبيع حاضر لباد، ذروا المسلمين يرزق الله بعضهم من بعض»^(٤).

٧٨٠ ٢ - وروي عن منهال القصاب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن تلقي الغنم؟ فقال: لا

= بغير القيمة بما لا يتسامح به غالباً والمرجع في تعيين ذلك إلى العادة والعرف لعدم تقديره شرعاً. والمسترسل: قيل: هو الذي يثق بكلام البائع في الثمن والسلعة ويعتمد عليه فيخون البائع تلك الثقة فيه فيغش في نوع البضاعة أو يخدعه في الثمن.

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢١، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٩. وقد حمله أصحابنا على الكراهة المؤكدة، وذكره في آداب التجارة تحت عنوان: ترك الربح على الموعود بالإحسان «بأن يقول: هلم أحسن إليك فيجعل إحسانه الموعود به ترك الربح عليه».

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٥. وفيه: فإنه اتقى لله و...

(٣) وردت روايات بهذا المعنى في كل من الفروع ٣، باب الغش، والتهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة... ح ٤٨ و ٤٩ وغيرهما فراجع.

(٤) التهذيب ٧، ١٣ - باب التلقي والحكرة، ح ٢ بتفاوت والفروع ٣، باب التلقي، ح ١. بتفاوت أيضاً. والتلقي: كما في النهاية - هو أن يستقبل الحضري البدوي قبل وصوله إلى البلد ويخبره بكساد ما معه كذباً ليشتري منه سلعته بالوكس وأقل من ثمن المثل. انتهى. والحديث مطلق في النهي عن التلقي بدون تفاصيل. وقد حمله الأصحاب على الكراهة إلا أن يستلزم محرماً من المحرمات كالكذب وأشباهه.

تَلَقَّ وَلَا تَشْتَرِ مَا تُتَلَقَّى وَلَا تَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ مَا تُتَلَقَّى (١).

٧٨١ ٣ - وروي أن حد التلقي روضة (٢) فإذا صار إلى أربع فراسخ (٣) فهو جلب.

٨٧ - باب الربا

٧٨٢ ١ - روى الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: درهم ربا أشد عند الله عز وجل من ثلاثين زنية كلها بذات محرم مثل الخالة والعمة (٤).

٧٨٣ ٢ - وفي رواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) قال: درهم ربا أشد عند الله من سبعين زنية كلها بذات محرم (٥).

٧٨٤ ٣ - وقال رسول الله (ص): «أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهداه في الوزر سواء» (٦).

٧٨٥ ٤ - وقال علي (ع): لعن رسول الله (ص) الربا وأكله وموكله وبائعته ومشتريه وكاتبه وشاهديه (٧).

٧٨٦ ٥ - وروى إبراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ﴾ (٨) قال: هو هديتك إلى الرجل تطلب منه الثواب أفضل منها فذلك ربا يؤكل (٩).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١ بتفاوت في آخره. وكذا في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. قال الشهيدان (ره): «وكذا ينبغي ترك شراء ما يُتَلَقَّى ممن اشتراه من الركب بالشرائط ومن ترتب يده على يده وأن ترمى لقوله (ص): «لا تَلَقَّ و... إلى آخر الحديث، وذهب جماعة إلى التحريم لظاهر النهي في هذه الأخبار».

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. والروحة: فسرت في بعض الروايات بأنها دون أربعة فراسخ، فراجع التهذيب ٧، نفس الباب ح ٤، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٤.

(٣) قال الشهيدان (ره) في الأدب العشرين من آداب التجارة في كتابهما: «ترك التلقي للركبان وهو الخروج إلى الركب القاصد إلى بلد للبيع عليهم أو الشراء منهم وحده أربعة فراسخ فما دون فلا يكره ما زاد لأنه سفر للتجارة، وإنما يكره إذا قصد الخروج لأجله فلو اتفق مصادفة الركب في خروجه لغرض لم يكن به بأس...».

(٤) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و... ح ٦٢.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦١. والفروع ٣، باب الربا، ح ١.

(٦) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٢، وأسندته إلى أمير المؤمنين (ع)، وآخره: وشاهده فيه سواء.

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦٤. من دون كلمة: وموكله.

(٨) الروم / ٣٩.

(٩) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و... ح ٦٧. وقد دل الحديث على أن من الربا ما يؤكل وهو هذا، ومنه ما=

٧٨٧ ٦ - وروى عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يكون الربا ألا فيما يكال أو يوزن^(١).

٧٨٨ ٧ - وقال (ع): كل ربا أكله الناس بجهالة ثم تابوا فإنه يقبل منهم إذا عرفت منهم التوبة، وقال (ع): لو أن رجلاً ورث من أبيه مالاً وقد علم أن في ذلك المال ربا ولكن قد اختلط في التجارة بغيره فإنه له حلال طيب فليأكله، وإن عرف منه شيئاً معزولاً أنه رباً فليأخذ رأس ماله وليرد الربا^(٢).

٧٨٩ ٨ - وقال (ع): أيما رجل أفاد مالاً^(٣) كثيراً قد أكثر فيه من الربا فجهل ذلك ثم عرفه بعد فأراد أن ينزع ذلك منه فما مضى فله ويدعه فيما يستأنف^(٤).

٧٩٠ ٩ - وقال (ع): أتى رجل إلى أبي جعفر (ع) فقال: إني ورثت مالاً وقد علمت أن صاحبه الذي ورثته منه قد كان يربي، وقد أعرف أن فيه رباً واستيقن ذلك، وليس يطيب لي حلاله لحال علمي فيه، وقد سألت فقهاء أهل العراق وأهل الحجاز فقالوا: لا يحل لك أكله من أجل ما فيه، فقال له أبو جعفر (ع): إن كنت تعلم أن فيه مالاً معروفاً ربا وتعرف أهله فخذ رأس مالك ورد ما سوى ذلك، وإن كان مختلطاً فكله هنيئاً فإن المال مالك، واجتنب ما كان يصنع صاحبه، فإن رسول الله (ص) قد وضع ما مضى من الربا وحرّم ما بقي، فمن جهله وسعه جهله حتى يعرفه، فإذا عرف تحرّمه حرم عليه ووجب عليه فيه العقوبة إذا ركه كما يجب على من يأكل الربا^(٥).

لا يؤكل وهو حرام وهو الذي نهى الله عز وجل عنه وقد ورد مضمون هذا الحديث مع الإشارة إلى أن الربا رباءان في الفروع ٣، باب الربا، ح ٦ فراجع. وقد التزم فقهاؤنا رضوان الله عليهم بتحريم الربا في المعاملة وتحرّمه في القرض أيضاً واعتبروا حرمة من ضرورات الدين بل تحرّمه مؤكّد بل هو من أعظم الكبائر. (١) الاستبصار ٣، ٦٦ - باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثليين بمثل يدأ بيد، ح ٥. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧٤ والفروع ٣، باب الربا، ح ١٠. وقد دلّ الحديث على أنه لا ربا في المعدود كالجوز ونحوه. وإن كان مكروهاً وهذا هو أشهر قولين عند فقهاءنا (ره) والقول الآخر هو التحريم وقد اختاره المفيد ومن تابعه. قال المحقق (ره) في الشرائع ٤٥/٢: «فلا ربا إلا في مكيل أو موزون وبالمساواة فيهما يزول تحريم الربويات، فلو باع ما لا كيل فيه ولا وزن متفاضلاً جاز ولو كان معدوداً، كالثوب بالثوبين وبالثياب، والبيض بالبيضتين والبيض نقداً، وفي النسبة تردد والمنع أحوط... والاعتبار بعادة الشرع، فما ثبت أنه مكيل أو موزون في عصر النبي (ص) بني عليه وما جهل الحال فيه رجع إلى عادة البلد، ولو اختلف البلدان فيه كان لكل بلد حكم نفسه. وقيل: يغلب جانب التقدير ويثبت التحريم عموماً».

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٤ بتفاوت وزيادة، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦٩ بتفاوت عما فيهما.

(٣) أفاد مالاً: أي استفادته ووصل إليه بهدية أو عطية أو ميراث أو غير ذلك من الأسباب المشروعة.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٤ السالف الذكر.

(٥) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٥ بتفاوت، وكذا في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧٠.

- ٧٩١ ١٠ - وقال رسول الله (ص): «ليس بيننا وبين أهل حربنا رباً نأخذ منهم ولا نعطيهم»^(١).
- ٧٩٢ ١١ - وقال (ع): ليس بين الرجل وبين ولده رباً، وليس بين السيد وبين عبده رباً^(٢).
- ٧٩٣ ١٢ - وقال الصادق (ع): ليس بين المسلم وبين الذمي رباً، ولا^(٣) بين المرأة وبين زوجها رباً.
- ٧٩٤ ١٣ - وروي عن عمر بن يزيد بياع السابري قال: قلت لأبي عبد الله (ع): جعلت فداك إن الناس يزعمون أن الريح على المضطر حرام وهو من الربا؟ فقال: وهل رأيت أحداً اشترى غنياً أو فقيراً إلا من ضرورة؟! يا عمر قد أحل الله البيع وحرم الربا فأبيع ولا تر به. قلت: وما الربا؟ قال: دراهم بدرهم مثلاً، ومثلان بمثل^(٤).
- ٧٩٥ ١٤ - وروى غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) أن علياً (ع) كره بيع اللحم بالحيوان^(٥).

٧٩٦ ١٥ - وسأل رجل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿يُمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُهُ كَمَا يُمَحِّقُ الصَّدَقَاتِ﴾^(٦) وقد أرى من يأكل الربا يربو ماله؟ فقال: فأَيُّ مَحَقٍّ أَمَحَقٍّ من درهم رباً يُمَحَقُّ

(١) التهذيب ٧، ١ - باب فضل التجارة و... ح ٧٧ بزيادة فيه وكذلك في الاستبصار ٣، ٤٣ - باب أنه لا ربا بين المسلم وبين أهل الحرب، ح ١. وكذلك أيضاً في الفروع ٣، باب أنه ليس بين الرجل وبين ولده... ح ٢. قال الشهيدان (ره) وهما في مقام تعداد موارد نفي حكم الربا: «ولا بين المسلم والحربي إذا أخذ المسلم الفضل ولا ثبت، ولا فرق في الحربي بين المعاهد وغيره ولا بين كونه في دار الحرب والإسلام وثبت بين المسلم وبين الذمي على الأشهر وقيل لا يثبت كالحربي للرواية المخصصة له كما خصصت غير. وموضع الخلاف ما إذا أخذ المسلم الفضل إما إعطاؤه إياه فحرام قطعاً».

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧٦، وأسندته إلى علي (ع) والفروع ٣، نفس الباب، ح ١. قال الشهيدان (ره): «ولا ربا بين الوالد وولده فيجوز لكل منهما أخذ الفضل على الأصح، والأجود اختصاص الحكم بالنسبي مع الأب فلا يتعدى إليه مع الأم ولا مع الجد ولو للأب ولا إلى ولد الرضاع اقتصاراً بالرخصة على موضع اليقين مع احتمال التعدي في الأخيرين لإطلاق اسم الولد عليهما شرعاً».

(٣) قال الشهيدان (ره): «ولا ربا بين الزوج وزوجته دوماً ومتعة على الأظهر».

(٤) الاستبصار ٣، ٤٤ - باب كراهية بيع المضطر، ح ٢. بزيادة في آخره وكذلك في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧٨. ولا بد من حمل حال الاضطرار على صورة عدم الإكراه والإلجاء إلى بيعه.

(٥) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ح ٨٢. والفروع ٣ باب المعاوضة في الحيوان والثياب و... ح ٧. قال الشهيدان (ره): «ولا يباع اللحم بالحيوان مع التماثل كلحم الغنم بالشاة إن كان مذبوحاً لأنه في قوة اللحم فلا بد من تحقق المساواة، ولو كان حياً فالجواز قوي لأنه غير مقدّر بالوزن ويجوز بيعه به مع الاختلاف قطعاً لانتفاء المانع مع وجود المصحح».

(٦) البقرة/ ٢٧٦.

الدين فإن تاب منه ذهب ماله واقتقر^(١).

٧٩٧ ١٦ - وروى أبان، عن محمد بن علي الحلبي، وحماد بن عثمان عن عبيد الله بن علي الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: ما كان من طعام مختلف أو متاع أوشيء من الأشياء يتفاضل فلا بأس ببيعه مثلين بمثل يداً بيد، فأما نظرة فإنه لا يصلح^(٢).

٧٩٨ ١٧ - وروى جميل بن دراج، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: البعير بالبعيرين والدابة بالدابتين يداً بيد ليس به بأس، وقال: لا بأس بالثوب بالثوبين يداً بيد ونسيئة إذا وصفتها^(٣).

٧٩٩ ١٨ - وسأل سماعة أبا عبد الله (ع): عن بيع الحيوان اثنين بواحد؟ فقال: إذا سميت الثمن فلا بأس^(٤).

٨٠٠ ١٩ - وسأل عبد الرحمن بن أبي عبد الله أبا عبد الله (ع): عن العبد بالعبد والعبد بالعبد والدراهم؟ فقال: لا بأس بالحيوان كلها يداً بيد^(٥).

٨٠١ ٢٠ - وسأله سعيد بن يسار: عن البعير بالبعيرين يداً بيد ونسيئة؟ فقال: نعم لا بأس إذا سميت الأسنان جذعان أو ثنيان، ثم أمرني فخططت على النسيئة^(٦) لأن الناس يقولون: لا فإنما فعل ذلك للتقية.

٨٠٢ ٢١ - وروى أبان، عن سلمة، عن أبي عبد الله عن أبيه (ع): أن علياً (ع) كسا الناس بالعراق فكان في الكسوة حلة جيدة، فسأله إياها الحسين (ع) فأبى، فقال الحسين (ع): أنا

(١) التهذيب ٧، أسباب فضل التجارة و... ح ٨٣.

(٢) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالثنين و... ح ١. والفروع ٣، باب المعاوضة في الحيوان والثياب و... ح ٦ وقد تقدم منا عبارة صاحب الشرائع (ره) في جواز التفاضل في المبيع مما لا يكال ولا يوزن ولكن نقداً، ثم قال: وفي النسيئة تردد، والمنع أحوط. ولكن الشهيدين (ره) ذهباً إلى جواز التفاضل نسيئة أيضاً على الأقوى، قال (ره): «ومع اختلاف الجنس في العوضين يجوز التفاضل نقداً إجماعاً ونسيئة على الأقوى للأصل والأخبار، واستند المانع إلى خبر دل بظاهره على الكراهة ونحن نقول بهاء».

(٣) الاستبصار ٣، ٦٦ - باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثلين... ح ٢ وقد روي صدر الحديث، وكذا في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١٧. وأيضاً في الفروع ٣، نفس الباب، ح ١.

(٤) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٨. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٢٨.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١٨. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٣، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٣.

(٦) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٤. الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ١. وفي التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١٦ بتفاوت ونقيصة عن الجميع. وليس في الجميع قوله في ذيل حديث الفقيه: لأن الناس... الخ. والمقصود بالناس في الحديث فقهاء العامة.

أعطيك مكانها حلتين فأبى، فلم يزل يعطيه حتى بلغ خمساً فأخذها منه ثم أعطاه الحلة وجعل الحلل في حجره فقال: لأخذن خمسة بواحدة^(١).

٨٠٣ ٢٢ - وروى جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: الدقيق بالحنطة والسويق بالدقيق مثلاً بمثل لا بأس به^(٢).

٨٠٤ ٢٣ - وروى أبو بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: الحنطة والشعير رأس برأس لا يزداد واحد منهما على الآخر^(٣).

٨٠٥ ٢٤ - وسأله سماعة عن الطعام والتمر والزبيب؟ فقال: لا يصلح شيء منه اثنان بواحد إلا أن تصرفه من نوع إلى نوع آخر، فإذا صرفته فلا بأس به اثنان بواحد وأكثر من ذلك^(٤).

٨٠٦ ٢٥ - وروى عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: يكره وسقماً من تمر المدينة بوسقين من تمر خبير، لأن تمر المدينة أجودهما، قال: وكره أن يُباع التمر بالرطب عاجلاً بمثل كيله إلى أجل، من أجل أن الرطب يبيس فينقص من كيله^(٥).

٨٠٧ ٢٦ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (ع): عن رجل أعطى عبده عشرة دراهم على أن يؤدي العبد كل شهر عشرة دراهم أيحل ذلك؟ قال: لا بأس^(٦).

٨٠٨ ٢٧ - وسأل داود بن الحصين أبا عبد الله (ع): عن الشاة بالشاتين والبيضة بالبيضتين

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٢٦. وقد علق الشيخ الطوسي (ره) على ذلك فقال: «وقد روي كراهية ذلك وإن الأفضل أن يذكر كل واحد منهما بثمانه وهو الأحوط».

(٢) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثني و... ح ٧ وروى في الفروع ٣، باب المعاوضة في الطعام، ح ١٠ عن جميل وزرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: الحنطة بالدقيق مثلاً بمثل، والسويق بالسويق مثلاً بمثل والشعير بالحنطة مثلاً بمثل لا بأس به... قال المحقق (ره) في الشرائع ٤٤/٢: «وكل ما يعمل من جنس واحد يحرم التفاضل فيه، كالحنطة بدقيقها، والشعير بسويقه والدبس المعمول من التمر بالتمر، وكذا ما يعمل من العنب بالعنب».

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٢.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٢ بتفاوت يسير.

(٥) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٨. وفيه إلى قوله: أجودهما. وأخرجه عن الصادق (ع). ورواه عن محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) في التهذيب ٧، نفس الباب، ضمن ح ١٤. قال الشهيدان (ره): «ولا يجوز بيع الرطب بالتمر للنص المعلن بأنه ينقص إذا جف وكذا كل ما ينقص مع الجفاف كالعنب بالزبيب تعدية لليلة المنصوصة إلى ما يشاركه فيها، وقيل: يثبت في الأول من غير تعدية ردّاً لقياس العلة. وقيل: بالجواز في الجميع ردّاً لخبر الواحد واستناداً إلى ما يدل بظاهره على اعتبار المماثلة بين الرطب واليابس. وما اختاره المصنف أقوى. وفي الدروس جعل التعدية إلى غير المنصوص أولى».

(٦) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ذيل ح ١٧ ورواه مضمراً.

قال: لا بأس ما لم يكن مكياً أو موزوناً^(١).

٨٠٩ - ٢٨ - وروى الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: لا بأس بمعاوضة المتاع ما لم يكن كياً ولا وزناً^(٢).

٨١٠ - ٢٩ - وروى معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت: يجيئني الرجل يطلب بيع الحرير وليس عندي منه شيء، فيقاولني وأقاوله في الربح والأجل حتى نجتمع على شيء ثم أذهب فأشتري له وأدعوه إليه؟ فقال: أرأيت إن وجد بيعاً هو أحب إليه مما عندك أيسطيع أن ينصرف إليه ويَدَعَكَ؟ أو وجدت أنت ذلك أتستطيع أن تنصرف عنه وتَدَعَهُ؟ قلت: نعم قال: لا بأس^(٣).

٨١١ - ٣٠ - وسأله أبو الصباح الكناني: عن رجل اشترى من رجل مائة من صفرٍ بكذا وكذا وليس عنده ما اشترى منه؟ فقال: لا بأس إذا أوفاه الوزن الذي اشترط عليه^(٤).

٨١٢ - ٣١ - وسأله عبد الرحمن بن الحجاج: عن الرجل يشتري الطعام من الرجل ليس عنده ويشترى منه حالاً؟ قال: لا بأس به، قال قلت: إنهم يفسدونه عندنا؟ قال: فأبي شيء يقولون في السَلَم؟ قلت: لا يرون فيه بأساً، يقولون هذا إلى أجل فإذا كان إلى غير أجل وليس هو عند صاحبه فلا يصلح، فقال: إذا لم يكن أجل كان أحق به، ثم قال: لا بأس أن يشتري الرجل الطعام وليس هو عند صاحبه إلى أجل وحالاً لا يسمي له أجلاً إلا أن يكون بيعاً لا يوجد مثل العنب والبطيخ وشبهه في غير زمانه فلا ينبغي شراء ذلك حالاً^(٥).

٨١٣ - ٣٢ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع): من باع

(١) الاستبصار ٣، ٦٦ - باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثلين بمثل يبدأ بيد، ح ٤ بسند آخر وفي آخره: ما لم يكن فيه كيل ولا وزن. وكذلك في التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالثنين و... ح ١١٩ وفي الفروع ٣، باب المعاوضة في الحيوان و... ح ٨ وأخرجه عن داود بن الحصين عن منصور بن حازم وفي الكتب الثلاثة الحديث مضمراً.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٤. وكذا في الفروع ٣ باب المعاوضة في الطعام، ذيل ح ١٢. وفي آخره: ما لم يكن كيل أو وزن.

(٣) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالتقيد والنسيئة، ح ١٩. والفروع ٣، باب الرجل يبيع ما ليس عنده، ح ٥. بتفاوت يسير فيهما عما في الفقيه.

(٤) التهذيب ٧، ٣ - باب بيع المضمون، ح ٧٦ بسند آخر. وفيه: إذا أوفاه دون الذي اشترط له. بدل: الوزن الذي اشترط له، وما في الفقيه هو الصحيح.

(٥) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالتقيد والنسيئة، ح ١١ بتفاوت يسير.

سلعة فقال إن ثمنها كذا وكذا يداً بيد، وثمنها كذا وكذا نظرة فخذها بأي ثمن شئت واجعل صفقتها واحدة فقال: ليس له إلا أقلهما وإن كانت نظرة^(١).

٨١٤ ٣٣ - وقال أبو جعفر (ع): في رجل أمر نفر أن يبتاع لهم بعيراً بوريق ويزيدونه فوق ذلك نظرة، فابتاع لهم بعيراً ومعه بعضهم فمنعه أن يأخذ منهم فوق ورقه نظرة^(٢).

٨١٥ ٣٤ - وروى جميل بن دراج، عن رجل قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أصلحك الله، إنا نخالط نفراً من أهل السواد فنقرضهم القرض ويصرفون إلينا غلاتهم فنبيعها لهم بأجر ولنا في ذلك منفعة؟ فقال: لا بأس ولا أعلمه إلا قال: ولو لا ما يصرفون إلينا من غلاتهم لم نقرضهم، فقال: لا بأس^(٣).

٨١٦ ٣٥ - وروى ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يستقرض الدراهم البيض عدداً ويقضي سوداً وزناً، وقد عرف أنها أثقل مما أخذ وتطيب بها نفسه أن يجعل له فضلها؟ قال: لا بأس به إذا لم يكن فيه شرط، ولو وهبها له كلها صلح^(٤).

٨١٧ ٣٦ - وسأله عبد الرحمان بن الحججاج: عن الرجل يستقرض من الرجل الدرهم فيردّ عليه المثل، أو يستقرض المثل فيردّ الدرهم؟ قال: إذا لم يكن شرط فلا بأس وذلك هو الفضل، إن

(١) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالنقد والنسيئة، ح ١ بتفاوت. والفروع ٣، باب الشرطين في البيع، ح ١ بتفاوت أيضاً وفي آخرهما زيادة عنه. والقول القوي بين أصحابنا بطلان البيع في مثل هذه الحالة واعتبروا ما تضمنه هذا الحديث من حكم ضعيفاً ساقطاً. قال الشهيدان (ره): «ولو جعل الحال ثمناً والمؤجل أزيد منه أو فاوت بين الأجلين في الثمن بأن قال: بعتك حالاً بمائة ومؤجلاً إلى شهر بمائتين أو مؤجلاً إلى شهر بمائة وإلى شهرين بمائتين بطل لجهالة الثمن بترده بين الأمرين. وفي المسألة قول ضعيف بلزوم أقل الثمنين إلى أبعد الأجلين استناداً إلى رواية ضعيفة».

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢. والفروع ٣، باب بيع النسيئة، ح ٢.

(٣) التهذيب ٦، ٨٢ - باب القرض وأحكامه، ح ٢٠. وفي سننه: عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله (ع)...

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢، والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرجل يقرض الدراهم ويأخذ أجود منها، ح ١. وقد دل الحديث على عدم جواز أخذ الأجود عند الاستيفاء إذا كان قد اشترط عليه عند القرض وكذا أخذ الأزيد، وهذا مما تسالم عليه أصحابنا إلا النادر. يقول الشهيدان (ره): «ولا يجوز اشتراط النفع للنهي عن قرض يجر نفعاً فلا يفيد الملك لو شرطه سواء في ذلك الربوي وغيره، وزيادة العين والمنفعة حتى لو شرط الصحاح عوض المكسرة، خلافاً لأبي الصلاح الحلبي (ره) وجماعة حيث جوزوا هذا الفرد من النفع استناداً إلى رواية لا تدل على مطلوبهم وظاهرها إعطاء الزائد الصحيح بدون الشرط ولا خلاف فيه بل لا يكره وقد روي أن النبي (ص) اقترض بكرة فرداً بآزلاً رباعياً وقال: إن خير الناس أحسنهم قضاءً. والبكر من الإبل بمنزلة الغلام من الناس، أي الفتى والبازل، ما بزل نابه من الإبل ذكراً كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان ذلك في السنة الثامنة».

أبي (ع) كان يستقرض الدراهم الفسولة^(١) فتدخل من غلته الجياد فيقول: يا بُني ردها على الذي استقرضنا منه، فأقول: يا أبه، إن دراهمه كانت فسولة وهذه أجود منها؟ فيقول: يا بني هذا هو الفضل^(٢) فأعطها إياه^(٣).

١٨ ٣٧ - وروى إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم (ع): الرجل يكون له عند الرجل المال قرضاً فيعطيه فيطول مكثه عند الرجل لا يدخل على صاحبه منه منفعة، فينبه الرجل الشيء بعد الشيء كراهة أن يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعة يحل ذلك له؟ فقال: لا بأس إذا لم يكونا شرطاه^(٤).

١٩ ٣٨ - وروى شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله (ع) قال سمعته يقول: إن رجلاً جاء إلى رسول الله (ص) يسأله^(٥)، فقال رسول الله (ص): «مَنْ عنده سلف؟» فقال بعض المسلمين: عندي، فقال: «إعطه أربعة أوساق من تمر»، فأعطاه، ثم جاء إلى رسول الله (ص) فتقاضاه فقال: «يكون فأعطيك»، ثم عاد فقال: «يكون فأعطيك»، ثم عاد فقال: «يكون فأعطيك»، فقال: «أكثر يا رسول الله، فضحك وقال: «عند من سلف؟» فقام رجل فقال: عندي، فقال: «كم عندك؟» قال: ما شئت، فقال: «إعطه ثمانية أوساق» فقال الرجل: إنما لي أربعة فقال (ص): «وأربعة أيضاً».

٢٠ ٣٩ - وسأله محمد بن مسلم: عن الرجل يستقرض من الرجل قرضاً ويعطيه الرهن إما خادماً وإما آتية وإما ثياباً فيحتاج إلى الشيء من أمتعته فيستأذنه فيه فيأذن له؟ قال: «إن طابت نفسه له فلا بأس»، قلت: إن من عندنا يروون أن كل قرض جرّ منفعة فهو فاسد: فقال: «أوليس خير القرض ما جرّ منفعة»^(٦)؟!.

٢١ ٤٠ - وسئل أبو جعفر (ع): عن الرجل يكون له على الرجل الدراهم والمال فيدعوه إلى

(١) أي الرديئة.

(٢) أي الإحسان، أو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾.

(٣) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٦. والتهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين و...، ح ١٠٦. وفي الفروع: الجلال، بدل: الجياد.

(٤) الاستبصار ٣، ٧ - باب القرض لجر المنفعة، ح ٨ بتفاوت يسير. والتهذيب ٦، ٨٢ - باب القرض وأحكامه، ح ٢١ بتفاوت يسير أيضاً.

(٥) أي يطلب منه العطية والمساعدة.

(٦) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٦، الفروع ٣، باب القرض يجر المنفعة، ح ١. وقوله: ما جر المنفعة: أي للمقرض في الدنيا والآخرة ويحتمل لكل من المقرض والمقرض من هذه الجهة أيضاً. أو في الدنيا فقط.

طعامه أو يهدي له الهدية؟ قال: لا بأس.

٨٢٢ ٤١ - وسأل يعقوب بن شعيب أبا عبد الله (ع): عن الرجل يقرض الرجل الدراهم الغلة^(١) فيأخذ منه الدراهم الطازجة^(٢) طيبة بها نفسه فقال: لا بأس به وذكر ذلك عن علي (ع)^(٣).

والربا رباءان^(٤): رباً يؤكل ورباً لا يؤكل، فأما الذي يؤكل فهو هديتك إلى رجل تريد الثواب أفضل منها وذلك قول الله عز وجل: ﴿وما آتيتكم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله﴾^(٥)، وأما الذي لا يؤكل فهو أن يدفع الرجل إلى الرجل عشرة دراهم على أن يردّ عليه أكثر منها فهذا الربا الذي نهى الله عنه فقال: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾^(٦)، عني الله عز وجل أن يردّ أكل الربا الفضل الذي أخذه عن رأس ماله، حتى اللحم الذي على بدنه مما حملة من الربا عليه أن يضعه، فإذا وفق للتوبة أدمن دخول الحمام لينقص لحمه عن بدنه، وإذا قال الرجل لصاحبه: عارضني بفرسي وفرسك وأزيدك فلا يصلح ولا يجوز ذلك، ولكنه يقول: اعطني فرسك بكذا وكذا وأعطيك فرسي بكذا وكذا.

٨٨ - باب

المبايعة والعينة^(٧)

٨٢٣ ١ - روى يونس بن عبد الرحمان، عن غير واحد، عن أبي عبد الله (ع): في الرجل يبيع

(١) الغلة: أي المغشوشة.

(٢) الطازجة أو الطازجية: المراد بها الجيدة، ولعلها معربة تازّه في اللغة الفارسية.

(٣) التهذيب ٦، ٨٢ - باب القرض وأحكامه، ح ٤ ولا بد من حملة على ما تقدم، من أنه من دون أن يكون شرط، بل يكون ابتداء تفضل وتبرّع وإحسان من المفترض وإلا لم يجز. ورواه في الفروع ٣، باب الرجل يقرض الدراهم ويأخذ أجود منها، ح ٤.

(٤) ورد بهذا المعنى حديث عن الصادق (ع) رواه في الفروع ٣، باب الربا، ح ٦.

(٥) الروم / ٣٩.

(٦) البقرة / ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٧) بيع العينة: - كما في بعض كتب اللغة - أن يأتي الرجل رجلاً ليستقرضه فلا يرغب المقرض في الإقراض طمعاً في الفضل الذي لا ينال بالقرضة فيقول: أبيعك هذا الثوب باثني عشر درهماً إلى أجل، وقيمه عشرة، فيستفيد درهمين بمقابلة الأجل. ويسمى عينة لأن المقرض أعرض عن القرض إلى بيع العين. وفي الصحاح: العينة هي النسبة. وفي مجمع البحرين: قال بعض الفقهاء هي أن يشتري السلعة ثم إذا جاء الأجل باعها على بائعها بثمن المثل أو أزيد. ويظهر من الروايات ما يؤيد هذا المعنى الأخير من دون تعيين للثمن من حيث كونه أقل مما باعه به أو أكثر أو مساوياً.

الرجل على الشيء؟ فقال: لا بأس إذا كان أصل الشيء حلالاً.

٨ ٢٤ ٢ - وروي عن محمد بن إسحاق بن عمار قال: قلت للرضا (ع): الرجل يكون له المال فيدخل على صاحبه يبيعه لؤلؤة تساوي مائة درهم بألف درهم، ويؤخر عليه المال إلى وقت؟ قال: لا بأس قد أمرني أبي (ع) ففعلت ذلك^(١).

٨ ٢٥ ٣ - وروي محمد بن إسحاق بن عمار: أنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر (ع) عن ذلك فقال له مثل ذلك^(٢).

٨ ٢٦ ٤ - وروي عن صفوان الجمال قال: قلت لأبي عبد الله (ع): عيّنت رجلاً عينة فحلت عليه فقلت له: إقضني قال: ليس عندي فعيني حتى أقضيك؟ قال: عيّنه حتى يقضيك^(٣).

٨ ٢٧ ٥ - وروي عن بكر بن أبي بكر عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يكون له على الرجل المال فإذا حلّ قال له: بعني متاعاً حتى أبيع وأقضيك الذي لك عليّ؟ قال: لا بأس به^(٤).

٨٩ - باب

الصَّرف^(٥) ووجوهه

٨ ٢٨ ١ - روي عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: الرجل يبيع الدراهم بالدنانير نسيئة؟ قال: لا بأس به^(٦).

٨ ٢٩ ٢ - وروي حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: الفضة بالفضة مثلاً بمثل،

(١) التهذيب ٧، ٤ - باب البيع بالنقد والنسيئة، ح ٢٨ بزيادة في آخره وتفاوت يسير. والفروع ٣، باب العينة، ح ١٠.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ذيل الحديث المتقدم. والظاهر أن ما تضمنه الحديث هو حيلة للتخلص من الربا ولكنها طريق لا يسلم رابكها فالأفضل للمؤمن تركها. ورواه أيضاً في الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ١٠ المتقدم.

(٣) الفروع ٣، باب العينة، ح ٨.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٠. والاستبصار ٣، ٥١ - باب العينة، ح ٣.

(٥) الصَّرف: هو بيع الأثمان وهي الذهب والفضة بمثلها ويشترط فيه زيادة على غيره من أفراد البيع المتباين في المجلس الذي وقع فيه العقد أو اصطحابهما في المشي عرفاً وإن فارقاه إلى حين القبض... الخ. هكذا عرفه في اللعة وشرحها فراجع. وقريب منه في الشرائع للمحقق ٤٨/٢.

(٦) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين و... ح ٣٨ والاستبصار ٣، ٦٢ - باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة، ح ٦.

والذهب بالذهب مِثْل بمِثْل ليس فيه زيادة ولا نَظَرَةٌ^(١)، الزائد والمستزيد في النار^(٢).

٨٣٠ ٣ - وروى أبان، عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم (ع): الرجل يكون له على الرجل الدنانير فيأخذ منه دراهم ثم يتغيّر السعر؟ قال: هي له على السعر الذي أخذها عليه يومئذ، وإن أخذ دنانير وليس له دراهم عنده فدنانيره عليه يأخذها برؤوسها متى شاء^(٣).

٨٣١ ٤ - وروى ابن محبوب، عن حنان بن سدير قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إنه يأتيني الرجل ومعه الدراهم فاشتريها منه بالدنانير ثم أعطيه كيساً فيه دنانير أكثر من دراهمه فأقول: لك من هذه الدنانير كذا وكذا ديناراً ثمن دراهمك فيقبض الكيس مني ثم يرده عليّ ويقرل: اثبتها لي عندك؟ فقال: إن كان في الكيس وفاء بثمان دراهمه فلا بأس به.

٨٣٢ ٥ - وروى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: جاء رجل من أهل سجستان فقال: إن عندنا دراهم يقال لها الشامية تحمل على الدرهم دانتين فقال: لا بأس به يجوز ذلك^(٤).

٨٣٣ ٦ - وروى ابن مسكان، عن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين من الصيارفة ابتاعاً ورفاً بدنانير فقال أحدهما لصاحبه: إنقذ عني، وهو مؤسر لو شاء أن ينقذ نقد فينقذ عنه، ثم بدا له أن يشتري نصيب صاحبه بربح يصلح؟ قال: لا بأس به^(٥).

٨٣٤ ٧ - وروى عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الدراهم بالدراهم في إحداها رصاص وزناً بوزن؟ قال: أعد، فأعدت عليه، ثم قال: أعد، فأعدت عليه، فقال: لا أرى به بأساً^(٦).

٨٣٥ ٨ - وروى صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت عن الصرف وقلت له: إن الرفقة ربما عجلت فلم نقدر على الدمشقية والبصرية^(٧) وإنما يجوز بنيسابور الدمشقية والبصرية فبعثنا بالغلة فصرفوا الألف والخمسين منها بألف من الدمشقية؟ فقال: لا خير فيها أفلا تجعلون فيها ذهباً لمكان زيادتها؟ فقلت له: أشتري الألف درهم وديناراً بألفي درهم

(١) أي نسيئة.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٥. وليس فيه: والذهب بالذهب مثل بمثل. وفيه: ولا نقصان بدل: ولا نظرة.

(٣) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين و... ح ٦٥.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧١. وفيه: الشاهية بدل: الشامية. وفي آخره: لا بأس به إذا كان يجوز ذلك. وكذلك هو في الاستبصار ٣، ٦٣ - باب إنفاق الدراهم المحمول عليها، ح ٤.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٩.

(٦) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثنتين و... ح ٩٩ بتفاوت.

(٧) هما ضرب من الدراهم آنذاك.

قال: لا بأس، إن أبي (ع) كان أجراً على أهل المدينة مني فكان يفعل هذا فيقولون: إنما هو الفرار، ولو جاء رجل بدينار لم يُعط ألف درهم، ولو جاء بألف درهم لم يُعط ألف دينار، وكان (ع) يقول: نعم الشيء الفرار من الحرام إلى الحلال^(١).

٨٣٦ ٩ - وروى صفوان، عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم (ع): عن الرجل يكون لي عليه المال فيقضيني بعضاً ودنانير وبعضاً دراهم، فإذا جاء يحاسبني ليوفيني جاء وقد تغير سعر الدنانير أي السعيرين أحسب الذي كان يوم أعطاني الدنانير؟ أو سعر يوم أحاسبه؟ قال: سعر يوم أعطاك الدنانير لأنك حبست منفعتها عنه^(٢).

٨٣٧ ١٠ - وسأل عبد الله بن سنان أبا عبد الله (ع): عن شراء الفضة وفيها الزبيق والرصاص بالورق وهي إذا أُذيت نقصت من كل عشرة درهمان أو ثلاثة؟ فقال: لا يصلح إلا بالذهب^(٣).

٨٣٨ ١١ - وروى عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): يكون للرجل عندي من الدراهم الوضوح^(٤) فيلقاني فيقول: أليس لي عندك كذا وكذا ألف درهم وضوح؟ فأقول: نعم، فيقول: حوّلها إلى دنانير بهذا السعر واثبتها لي عندك فما ترى في هذا؟ قال: إذا كنت قد استقصيت له السعر يومئذ فلا بأس بذلك، قال فقلت: إني لم أوازنه ولم أناقده إنما كان كلام مني ومنه؟ فقال: أليس الدراهم من عندك والدنانير من عندك؟ قلت: بلى، قال: لا بأس بذلك^(٥).

٩٠ - باب

اللقطة^(٦) والضالة^(٧)

٨٣٩ ١ - روى أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي رضي الله عنه، عن وهب بن وهب، عن

- (١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥١ بزيادة فيه وتفاوت يسير وكذلك في الفروع ٣، باب الصروف، ح ٩. وقد أخرج في الفروع بطريق ثان أيضاً ينتهي أيضاً إلى ابن أبي عمير إلى ابن الحجاج.
- (٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦٤، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٦٤.
- (٣) التهذيب ٧، نفس الباب، صدر ح ٧٤ بتفاوت. والفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٢١ بتفاوت.
- (٤) الرُّضْح: الخالص الصحيح غير المغشوش.
- (٥) التهذيب ٧، ٨ - باب بيع الواحد بالاثني و... ح ٤٧ بتفاوت. وكذلك في الفروع ٣، باب الصروف، ح ٢.
- (٦) اللقطة، قد يكون الملتقط فيها إنسان أو حيوان أو غيرهما. والأول يسمى لقيطاً وملتقطاً ومنبذاً وهو كل طفل ضائع لا كافل له. وقد يكون مالاً نقداً كدراهم ودنانير أو متاعاً وما شابه، وضابط لقطة المال، كل مال ضائع أخذ ولا يد عليه. ولكل واحد من هذين الصنفين أحكامه الخاصة به من حيث اللاقط والملتقط إنساناً كان أو مالاً.
- (٧) والضالة تطلق على لقطة الحيوان من غير الإنسان خاصة في اصطلاح الفقهاء، وظابطها كل حيوان مملوك ضائع أخذ ولا يد عليه. وأيضاً له أحكامه المتعلقة بالأخذ وبالمأخوذ.

جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: لا يأكل من الضالة إلا الضالون^(١).

٨٤٠ ٢ - وفي رواية مسعدة بن زياد، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): أن علياً صلوات الله وسلامه عليه قال: إياكم واللقطة فإنها ضالة المؤمن، وهي حريق من حريق جهنم.

٨٤١ ٣ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (ع): عن اللقطة يجدها الفقير هو فيها بمنزلة الغني؟ قال: نعم، قال: وكان علي بن الحسين (ع) يقول: هي لاهلها لا تمسرها، قال: وسألته عن الرجل يصيب درهماً أو ثوباً أو دابة كيف يصنع؟ قال: يُعرّفها سنة فإن لم يعرف جعلها في عرض ماله حتي يجيء طالبها فيعطيه إياه، وإن مات أوصى بها وهو لها ضامن^(٢).

٨٤٢ ٤ - وروى ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له: رجل وجد في بيته ديناراً؟ فقال: يدخل منزله غيره؟ قلت: نعم كثير، قال: هذه لقطة، قلت: فرجل وجد في صندوقه ديناراً؟ قال: يدخل أحد يده في صندوقه غيره أو يضع فيه شيئاً؟ قلت: لا، قال: فهو له^(٣).

٨٤٣ ٥ - وروى محمد بن عيسى، عن محمد بن رجاء الخياط قال: كتبت إلى الطيّب (ع)^(٤) إني كنت في المسجد الحرام فرأيت ديناراً فأهويت إليه لآخذه فإذا أنا بآخر، ثم بحثت الحصى فإذا أنا بثالث، فأخذتها فعرّفتها ولم يعرفها أحد فما ترى في ذلك؟ فكتب (ع): إني قد فهمت ما ذكرت من أمر الدنانير فإن كنت محتاجاً فتصدق بثالثها وإن كنت غنياً فتصدق بالكل^(٥).

(١) التهذيب ٦، ٩٤ - باب اللقطة والضالة، ذيل ح ٣٣ وفيه: لا يأكل الضالة إلا الضالون.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣ بسند آخر وصيغة مختلفة جزئياً مشتملة على معظم المعنى الوارد في حديث الفقيه. وفيما يتعلق بوجوب تعريف لقطة المال في الحرم وغيره سنة وما يتلو ذلك من حكم نص عليه فقهاؤنا (رض) في كتبهم. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٩١/٣ - ٢٩٢: «فما كان دون الدرهم جاز أخذه والانتفاع به بغير تعريف، وما كان أزيد من ذلك فإن وُجد في الحرم قيل: يحرم أخذه، وقيل: يكره، وهو أشبه، ولا يحل إلا مع نية الإنشاد. ويجب تعريفها حوالاً فإن جاء صاحبها وإلا تصدّق بها أو استبقاها أمانة، وليس له تملكها، ولو تصدّق بها بعد الحول فكره المالك، فيه قولان أرجحهما أنه لا يضمن لأنها أمانة وقد دفعها دفعاً مشروعاً. وإن وجدها في غير الحرم عرفها حوالاً إن كانت مما يبقى كالثياب والأمتعة والأمان ثم هو مخير بين تملكها وعليه ضمانها وبين الصدقة بها عن مالها. . . وبين إبقائها في يد الملتقط أمانة لملكها من غير ضمان. ولو كانت مما لا يبقى كالطعام قومه على نفسه وانتفع به، وإن شاء دفعه إلى الحاكم ولا ضمان. . .»

(٣) التهذيب ٦، ٩٤ - باب اللقطة والضالة، ح ٨ والفروع ٣، باب اللقطة والضالة، ح ٣.

(٤) الظاهر بقربة ابن رجاء الخياط أنه الإمام الهادي (ع) لأن هذا من أصحابه (ع).

(٥) الفروع ٢، كتاب الحج، باب لقطة الحرم، ح ٤ والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٨ رواه مضمراً وبتفاوت.

٨٤٤ ٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن صفوان بن يحيى الجمال: أنه سمع أبا عبد الله (ع) يقول: من وجد ضالة فلم يعرفها ثم وجدت عنده فإنها لربها ومثلها من مال الذي كتمها^(١).

٨٤٥ ٧ - وروى عن ابن أبي العلاء قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل وجد مالا فعرفه حتى إذا مضت السنة اشترى به خادماً، فجاء طالب المال فوجد الجارية التي اشتراها بالدرهم هي ابنته؟ قال: ليس له أن يأخذ إلا الدراهم وليس له الإبنة، إنما له رأس ماله، إنما كانت ابنته مملوكة قوم^(٢).

٨٤٦ ٨ - وروى أبو خديجة سالم بن مكرم الجمال، عن أبي عبد الله (ع): أنه سأل ذريح عن المملوك يأخذ اللقطة؟ قال: ما للمملوك واللقطة، المملوك لا يملك من نفسه شيئاً، فلا يعرض لها المملوك فإنه ينبغي للحر أن يعرفها سنة في مجمع فإن جاء طالبها دفعها إليه وإلا كانت من ماله، فإن مات كان ميراثاً لولده ومن ورثه، فإن جاء طالبها بعد ذلك دفعوها إليه^(٣).

٨٤٧ ٩ - وسأله داود بن أبي يزيد عن الإداوة والنعلين والسوط يجده الرجل في الطريق أينفع به؟ قال: لا يمسه^(٤).

= «احتج الشيخ بهذا الخبر على أنه إن كان له حاجة إليها يجوز تملك ثلثها والتصدق بالباقي وأنكره العلامة. ويمكن أن يقال: مع احتياجه يكون من مصارف الصدقة فليكون التصديق بالثلث محمولاً على الاستحباب لكن الظاهر من كلامهم وجوب التصديق على غيره، إلا أن يقال: في تلك الواقعة لما رفع أمرها إلى الإمام (ع) فيجوز أن يتصدق (ع) به عليه وعلى غيره فيكون مخصصاً بتلك الواقعة» مرآة المجلسي، ٩٩/١٧ - ١٠٠. وقد دل الحديث على جواز أخذ لقطة الحرم، وهو ما ذهب إليه كثير من فقهاءنا (ره) وإن مع الكراهة ومنهم الشهيد الأول في الدروس والشهيد الثاني في الروضة وقواه والمحقق (ره) في الشرائع وغيرهم.

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٠ وفيه: أو مثلها. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب اللقطة والضالة، ح ١٧. وقوله: ومثلها: يعني يضمن مثلها في حال التلف إن كان لها مثل أو قيمتها إن لم يكن لها مثل. وإنما ضمنها مثلاً أو قيمة لأنه تعدى عندما لم يعرفها المدة المحددة شرعاً.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٣، بتفاوت يسير وفي سنده: عن أبي العلاء. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٨ وإنما لا يستحق صاحب المال ابنته لأن الملتقط بعد أن فعل باللقطة ما هو مطلوب منه شرعاً كأنه قد تملكها مع ضمانها لمالكها لو وجد بعد فانتقلت إلى ذمته، وعلى كل حال لا يحق للمالك أن يطالب بغير ماله والمفروض أن عينه قد خرج عن ملك الملتقط فيصار إلى المثل أو القيمة.

(٣) التهذيب ٦، ٩٤ - باب اللقطة والضالة، ح ٣٧. والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب النوادر، ح ٢٣ وفيه: فإنه ينبغي له أن. وفي التهذيب: فإنه ينبغي أن يعرفها. بدل: فإنه ينبغي للحر أن. وما في الفقيه أصح وأوضح. وقد دل الحديث على أنه ليس للمملوك أخذ اللقطة، ولكن الشيخ (ره) اختار خلاف ذلك وكذلك المحقق في شرائعه ٢٩٤/٣ حيث قال: «وللعبد أخذ كل واحدة من اللقطتين - أي لقطة الحرم ولقطة الحل -... واختار الشيخ الجواز وهو أشبه لأن له أهلية الاستيمان والاكتساب، وكذا المدبر وأم الولد، والجواز أظهر في طرف المكاتب لأن له أهلية التملك». وهذا ما ذهب إليه الشهيدان (ره) في كتابهما فراجع.

(٤) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٣ أخرجه بسند آخر وبتفاوت.

- ٨٤٨ ١٠ - وقال علي (ع): لا بأس بلقطة العصا والشظاظ والوتد والحبل والعقال وأشباهه^(١).
- ٨٤٩ ١١ - وسئل عن الشاة الضالة بالفلاة؟ فقال للسائل: هي لك أو لأخيك أو للذئب. قال: وما أحب أن أمسها، وعن البعير الضال أيضاً قال: مالك وله، بطنه وعاءه وخفّه حذاؤه وكرشه سقاؤه خلّ عنه^(٢).
- ٨٥٠ ١٢ - وروي عن حنان بن سدير قال: سأل رجل أبا عبد الله (ع) عن اللقطة وأنا أسمع، فقال: تعرّفها سنة فإن وجدت صاحبها وإلا فأنت أحقّ بها^(٣) - يعني لقطة غير الحرم -.
- ٨٥١ ١٣ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قضى علي (ع) في رجل ترك دابته من جهد قال: فإن تركها في كلاء وماء وأمن فهي له يأخذها حيث أصابها، وإن تركها في خوف وغير كلاء وماء فهي لمن أصابها^(٤).
- ٨٥٢ ١٤ - وروي عن وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: ... عنه عن جعل الآبق والضالة؟ قال: لا بأس^(٥).

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٩ وأخرجه بزيادة في آخره عن حريز عن أبي عبد الله (ع) قال: ... وكذلك في الفروع ٣، باب اللقطة والضالة، ح ١٥. وقد ورد هذا مع مضمون الحديث الذي قبله في اللقطة والروضة للشهيدين (ره) حيث حكما بکراهة التقاط مثل هذه الأمور مع تفسير للمراد منها قالاً: «ويكره التقاط ما تكثر منفعة وتقل قيمته مثل الإداوة بالكسر وهي المطهرة به أيضاً والتعل غير الجلد لأن المطروح منه مجهولاً ميتة أو يحمل على ظهور إمارات تدل على ذكاته. . . والميخصرة بالكسر وهي كل ما اختصره الإنسان بيده فأمسكه من عصا ونحوها قاله الجوهري، والكلام فيها إذا كانت جلدًا كما هو الغالب كما سبق، والعصا وهي على ما ذكره الجوهري أخص من الميخصرة وعلى المتعارف غيرها والشظاظ بالكسر خشبة محددة الطرف تدخل في عروة الجوالقين ليجمع بينهما عند حملهما على البعير والجمع أشطه بكسر وسطه والعقال بالكسر وهو حبل يشد به قائمة البعير وقيل يحرم بعض هذه للنهي عن مسه. ويقصد (ره) بالبعض ما تضمنه الحديث السابق من النهي عن مس الإداوة والسوط والنعلين.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٥. ويتفاوت هو في الفروع ٣، نفس الباب، ح ١٢. وقوله: هي لك أو لأخيك أو للذئب؛ كأنه حثّ له على أخذه لأنه سوف يؤخذ على كل حال إما من قبل شخص آخر وهنالك احتمال أن يفترسه الذئب، فلا ينتفع به حيثئذ.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣٤ بزيادة في آخره.

(٤) التهذيب ٦، ٩٤ - باب اللقطة والضالة، ح ١٨ والفروع ٣، باب اللقطة والضالة، ح ١٤. وقوله: من جهد، أي أنه إنما ترك دابته لأجل تبعه من مرض أو عطب أو كسر الخ. وقد نص فقهاؤنا (رض) على التفصيل بين صورة ترك الحيوان في أمن وكلاء وماء وصورة تركه في فلاة مع عدم توفر هذه الأمور، كما فصلوا بين صغار الحيوان مما لا يستطيع الامتناع من السباع والوحوش وبين كبيرها مما يستطيع ذنب، كما حكموا بعدم جواز أخذ الحيوان إذا وجد في العمران مطلقاً صغيراً كان أو كبيراً ممتنعاً أم غير ممتنع. فراجع شرائع الإسلام للمحقق (ره) ٢٨٩/٣ - ٢٩٠ واللمعة والروضة، المجلد ٢، الفصل الثاني من كتاب اللقطة من الطبعة الحجرية ص ٢٤١ - ٢٤٢.

(٥) التهذيب ٦، نفس الباب، صدر ح ٣٣ وإنما يستحق راد الضالة والآبق الجعل في صورة تعيين الجاعل الجعل =

٨٥٣ ١٥ - وروى الحسين بن يزيد، عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: كان أمير المؤمنين (ع) يقول في الضالة يجدها الرجل فينوي أن يأخذ لها جُعلاً فنفت؟ قال: هو ضامن لها فإن لم ينو أن يأخذ لها جُعلاً فنفت فلا ضمان عليه^(١).

٨٥٤ ١٦ - وروى عن عبد الله بن جعفر الحميري قال: سأله (ع) في كتابه^(٢) عن رجل اشترى جزوراً أو بقرة أو شاة أو غيرها للأضاحي أو غيرها فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم أو دنائير أو جواهر أو غير ذلك من المنافع لمن يكون ذلك؟ وكيف يعمل به؟ فوقع (ع): عَرَفَهَا البائع، فإن لم يعرفها فالشيء لك رزقك الله إياه^(٣).

٨٥٥ ١٧ - وروى الحجاج، عن داود بن أبي يزيد، عن أبي عبد الله (ع) قال: قال له رجل: إني قد أصبت مالاً وإني قد خفت فيه على نفسي فلو أصبت صاحبه دفعته إليه وتخلصت منه، قال له: فوالله لو أصبته كنت تدفع إليه؟ قال: إي والله، قال (ع): فلا والله ماله صاحب غيري، قال: واستحلفه أن يدفع إلى من يأمره قال: فحلف، قال: إذهب فاقسمه في إخوانك ولك الأمان فيما خفت قال: فقسّمه بين إخوانه^(٤).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - كان ذلك بعد تعريفه سنة.

٨٥٦ ١٨ - وقال الصادق (ع): أفضل ما يستعمله الإنسان في اللقطة إذا وجدها ألا يأخذها ولا يتعرض لها، فلو أن الناس تركوا ما يجدونه لجاء صاحبه فأخذه^(٥)، وإن كانت اللقطة دون درهم^(٦) فهي لك لا تعرفها، وإن وجدت في الحرم ديناراً مطّلساً^(٧) فهو لك لا تعرفها^(٨)، وإن وجدت طعاماً في مفازة فقومه على نفسك لصاحبه ثم كله فإن جاء صاحبه فردّ عليه القيمة، وإن

= وبذله، أما لو لم يعينه ولا هو بذله، بل صدر منه مجرد استدعاء للرد فليس للراد شيء لأنه تبرع بالعمل. نعم إذا بذله ولم يعينه كان للراد أجره المثل، إلا في رد الأبق فقد روي أنه إذا رده في المصر فله دينار وإن رد من خارج المصر فله أربعة دنائير، وحملها الشيخ (ره) على الأفضل لا الوجوب. فراجع الشرائع للمحقق (ره) ١٦٤/٣.

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣٢.

(٢) أي مكتوبة لا مشافهة.

(٣) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ١٤ بتفاوت. وقد رواه هكذا: كتبت إلى الرجل (ع). وحيث أن الحميري هذا هو من أصحاب الإمام العسكري فالمراد بالرجل هو (ع). ورواه في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٩ بتفاوت أيضاً.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٧. بتفاوت.

(٥) روي ذلك بالمعنى في التهذيب ٦، ٩٤ - باب اللقطة والضالة، ح ٦.

(٦) التهذيب ٦، نفس الباب، ذيل ح ٢. والفروع ٣ باب اللقطة والضالة، ذيل ح ٤.

(٧) المطّلس: المحكوك، أو ما انسحقت كتابته.

(٨) وقد روي ما يفيد ذلك في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٧.

وجدت^(١) لقطه في دار وكانت عامرة فهي لأهلها، وإن كانت خراباً فهي لمن وجدها.

٩١ - باب

ما يكون حكمه حكم اللقطة

٨٥٧ ١ - روى سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث النخعي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم أو متاعاً واللص مسلم فهل يرده عليه؟ قال: لا يرده عليه، فإن أمكنه أن يرده على صاحبه فعل، وإلا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها فيعرفها حولاً، فإن أصاب صاحبها وإلا تصدق بها، فإن جاء صاحبها بعد ذلك خير بين الأجر والغرم، فإن اختار الأجر فله الأجر، وإن اختار الغرم غرم له وكان الأجر له^(٢).

٩٢ - باب

الهدية

- ٨٥٨ ١ - قال الصادق (ع): الهدية في التوراة عاقر عيثا.
- ٨٥٩ ٢ - وقال (ع): تهادوا تحابوا^(٣).
- ٨٦٠ ٣ - وقال (ع): الهدية تسأل السخائم^(٤).
- ٨٦١ ٤ - وقال (ع): نعم الشيء الهدية أمام الحاجة.
- ٨٦٢ ٥ - وقال رسول الله (ص): «لو دعيت إلى كراع لأجبت، ولو^(٥) أهدي إليّ كراع لقبلت».

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٩، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٥.

(٢) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٣١، والاستبصار ٣، ٨٢ - باب وجوب رد الوديعة إلى كل أحد، ح ٢. والفروع ٣، باب النوادر من كتاب المعيشة، ح ٢١. وقد جعل الشيخ (ره) هذا الحديث من حيث وجوب منع اللص من استرجاع المتاع مختصاً بما إذا علم المؤمن يقيناً أن عين ما أودعه اللص هو غضب فحينئذ يمنعه إياه ويرده على أصحابه على الشرائط المذكورة في الحديث، وأما إذا لم يعرفه بعينه يقيناً بأنه غضب فلا يجوز حبسه عنه ويجب رده عليه على كل حال.

(٣) الفروع ٣، المعيشة، باب الهدية، صدر ح ١٤.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ضمن ح ٧. والسئل: نزعك الشوكة والسيف ونحوهما وإخراجهما برفق. والسخائم: جمع سخيمة، وهي الحقد وأشد البغضاء. وكلا الحديثين مسند إلى رسول الله (ص).

(٥) الفروع ٣، المعيشة، باب الهدية، ضمن ح ٢. ورواه في الحديث ٩ أيضاً وفي آخره: لقبته. والكراع: هو ما دون الركبة من ساق البقر والغنم.

- ٨ ٦٣ ٦ - وقال (ع): عَجَلُوا رَدَّ ظروف الهدايا فإنه أسرع لتواترها.
- ٨ ٦٤ ٧ - وكان (ع) لا يردّ الطيب والحلوى^(١).
- ٨ ٦٥ ٨ - وأُتي علي (ع) بهدية النيروز فقال: ما هذا؟ قالوا: يا أمير المؤمنين اليوم النيروز، فقال (ع): اصنعوا لنا كل يوم نيروزاً.
- ٨ ٦٦ ٩ - وروي أنه قال (ع): نيروزنا كل يوم.
- ٨ ٦٧ ١٠ - وروي ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي (ع) قال: أهدى كسرى للنبي (ص) فقبل منه، وأهدى قيصر للنبي (ص) فقبل منه، وأهدت له الملوك فقبل منهم.
- ٨ ٦٨ ١١ - وقال (ع): عُذ من لا يعودك، واهد إلى من لا يهدي إليك.
- ٨ ٦٩ ١٢ - وقال الصادق (ع): الهدية ثلاث: هدية مكافأة، وهدية مصانعة وهدية لله عز وجل^(٢).
- ٨٧٠ ١٣ - وروي الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن الرجل يكون له الضيعة الكبيرة، فإذا كان يوم المهرجان والنيروز أهدوا إليه الشيء ليس هو عليهم يتقربون بذلك الشيء إليه؟ فقال: أليس هم مصلّين؟ قلت: بلى، قال: فليقبل هديتهم وليكافهم^(٣).
- ٨٧١ ١٤ - وقال (ع): إذا أهدى إلى الرجل الهدية من طعام وعنده قوم فهم شركاء فيها - يعني الفاكهة وغيرها^(٤).
- ٨٧٢ ١٥ - وروي عن عيسى بن أعين قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل أهدى إلى رجل هدية وهو يزوج ثوابها فلم يثبه صاحبها حتى هلك، وأصاب الرجل هديته بعينها أله أن يراجعها إن قدر على ذلك؟ قال: لا بأس أن يأخذها^(٥).
-
- (١) الفروع ٤، كتاب الزي والتجمل، باب كراهية رد الطيب، ح ٤. وفيه عن علي (ع) أن النبي (ص) كان لا يردّ... الخ والحلوى: هي الشيء المعروف، وقد يطلق على الفاكهة الحلوة أيضاً، كما في القاموس.
- (٢) الفروع ٣، باب الهدية، ح ١. وفيه: عن أبي عبد الله (ع) قال رسول الله (ص)... والتهذيب ٦/٩٣ - باب المكاسب، ح ٢٢٨ وسنده كما في الفروع. والمصانعة: تكلف المحبة والود، أو إظهار خلاف ما يطن.
- (٣) التهذيب ٦، نفس الباب، صدرح ٢٢٩. والفروع ٣ نفس الباب، صدرح ٢.
- (٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١١. بدون لفظ: يعني. والتهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٣٥. والحديث في الكتابين مرفوع.
- (٥) التهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ح ٢٣٧.

٨٧٣ ١٦ - وروي عن إسحاق بن عمار قال قلت له: الرجل الفقير يهدي إليّ الهدية يتعرّض لها عندي فأخذها ولا أعطيه شيئاً أبجل لي؟ قال: نعم هي لك حلال ولكن لا تدع أن تعطيه^(١).

٨٧٤ ١٧ - وروى محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا (ع) قال: سألته في مسألة كتب بها إليّ محمد بن عبد الله القمي الأشعري فقال: لنا ضياع فيها بيوت نيران يهدي إليها المجوس البقر والغنم والدراهم، فهل يحل لأرباب القرى أن يأخذوا ذلك، وليبوت نيرانهم قوّام يقومون عليها؟ فقال أبو الحسن (ع): ليأخذ أصحاب القرى من ذلك فلا بأس به^(٢).

٩٣ - باب

العارية

٨٧٥ ١ - روي عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) أو^(٣) أبي إبراهيم (ع) قال: العارية ليس على مستعيرها ضمان إلا أن يشترط، إلا ما كان من ذهب أو فضة فإنهما مضمونتان اشترطا أو لم يشترطا، وقال (ع): إذا استعيرت عارية بغير إذن صاحبها فهلكت فالمستعير ضامن^(٤).

٨٧٦ ٢ - وروى أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألته عن العارية

(١) التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٣٣. والفروع ٣، المعيشة باب الهدية، ح ٦. وإنما كانت حلالاً مع عدم وجوب إعطاء العوض لأن المعطي لم يشترطه حتى تكون هبة معوضة وقول السائل: يتعرّض لما عندي، إن هو إلا حكاية لواقع الحال من توقّع المهدي الانتفاع بمقابل هديته بشيء ولذا كان قوله (ع): لا تدع... الخ إنما هو تعليم وتوجيه له إلى قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾، وأن يكون عند حسن ظن أخيه المؤمن به فلا يخيه. وهذا المهدي إن كان من نبيته - إضافة إلى تعرضه لنوال المهدي إليه - التقرب إلى الله في هديته لأخيه المؤمن استحق الثواب من الله وإلا فلا.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٥. وفي سننه: عن عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن (ع) قال: قال له محمد بن عبد الله القمي... الخ. وكذلك عيناً في التهذيب ٦، نفس الباب، ح ٢٣٠.

(٣) التريديد من الراوي.

(٤) الاستبصار ٣، ٨٣ - باب أن العارية غير مضمونة، ح ٦ وقد ذكر فيه ذيل ح الفقيه. وفي سننه: وأبي إبراهيم (ع) وكذلك في التهذيب ٧، ١٧ - باب العارية، ح ١٠ وقد روي الحديث كله.

والعارية: بتشديد الياء وتخفيفه نسبة إلى العار لأن طلبها عار أو إلى العارة مصدر ثان لأعرته إعارة كالجابية للإجابة، أو من عار إذا جاء وذهب لتحولها من يد إلى أخرى، أو من التعاور وهو التداول. وهي من العقود الجائزة ثمر جواز التصرف بالعين بالانتفاع مع بقاء الأصل غالباً هكذا في اللعنة وشرحها. وأما موضوع ضمانها وعدمه، فقد حكم فقهاؤنا (ره) بعدم الضمان في العارية إذا تلفت إلا إذا كانت من التقدين الذهب والفضة أو اشتراط الضمان على المستعير في غيرهما. أو التعدي والتفريط في غيرهما من دون اشتراطه. نعم نص فقهاؤنا (ره) على أنه لو اشترط المستعير عدم الضمان في الجميع حتى في مثل الذهب والفضة سقط الضمان عند التلف أيضاً. فراجع شرائع المحقق (ره) ١٧٤/٢، واللعنة والروضة للشهيدين (ره)، المجلد الأول من الطبعة الحجرية، كتاب العارية، ص ٣٤٤ وما بعدها.

يستعيرها الإنسان فتهلك أو تُسرق فقال: إن كان أميناً فلا غرم عليه^(١).

٨٧٧ ٣ - وروى أبان، عن حريز، عن أبي عبد الله (ع): في رجل استعار ثوباً ثم عمد إليه فرهته فجاء أهل المتاع إلى متاعهم؟ فقال: يأخذون متاعهم^(٢).

٨٧٨ ٤ - واستعار النبي (ص) من صفوان بن أمية الجمحي سبعين درعاً حَطْمِيَّةً^(٣) وذلك قبل إسلامه فقال: أغضب أم عارية يا أبا القاسم؟ فقال (ص): «لا بل عارية مؤداة فجرت السنة في العارية إذا اشترط فيها أن تكون مؤداة»، وكان^(٤) صفوان بن أمية بعد إسلامه نائماً في المسجد فسرق رداؤه فتبع اللص وأخذ منه الرداء وجاء به إلى رسول الله (ص)، وأقام بذلك شاهدين عدلين عليه فأمر (ع) بقطع يمينه، فقال صفوان: يا رسول الله أتقطعه من أجل ردائي قد وهبته له فقال (ع): ألا كان هذا قبل أن ترفعه إلي؟ فقطعه فجرت السنة في الحد إذا رفع إلى الإمام وقامت عليه البينة أن لا يعطل ويقام.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: لا قطع على من يسرق من المساجد والمواضع التي يدخل إليها بغير إذن مثل الحمامات والأرحية والخانات، وإنما قطعه النبي (ص) لأنه سرق الرداء وأخفاه، فلاخفائه قطعه، ولو لم يخفه لعززه ولم يقطعه.

٩٤ - باب

الوديعة^(٥)

٨٧٩ ١ - روى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: صاحب الوديعة

(١) الاستبصار ٣، ٨٣ - باب أن العارية غير مضمونة، ح ٢ والتهذيب ٧، ١٧ - باب العارية، ح ٢. والفروع ٣ باب ضمان العارية والوديعة، صدر ح ٤.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٢ والفروع ٣.

(٣) حَطْمِيَّة: نسبة إلى حطم بن محارب وكان يعمل الدروع، وقيل: سميت بذلك لأنها تحطم السيوف - كما في هامش المطبوع -. وقد روي في الفروع ٣، باب ضمان العارية والوديعة، ح ١٠، عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: سمعته يقول: بعث رسول الله إلى صفوان بن أمية فاستعار منه سبعين درعاً بأطرافها، قال: أغضباً يا محمد؟ فقال النبي (ص): «بل عارية مضمونة». ورواه أيضاً في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦. وروي بمعناه في ح ٥ من نفس الباب فراجع.

(٤) روي ذلك بتفاوت في الفروع ٥، كتاب الحدود، باب العفو عن الحدود، ح ٢. ورواه أيضاً بتفاوت في التهذيب ١٠، الحدود، ٨ - باب الحد في السرقة والخيانة و...، ح ١١١. وكذا في الاستبصار ٤، ١٤٨ - باب أنه لا يجوز للإمام أن يعفو إذا... ح ٢.

(٥) الوديعة: هي عقد مؤداة الاستئابة في حفظ شيء من الأشياء وهذا العقد جائز من الطرفين يفترق بأي عقد إلى =

والبضاعة مؤتمنان^(١).

- ٨٨٠ ٢ - وقال في رجل استأجر أجيراً فأقعدته على متاعه فسرق قال: هو مؤتمن^(٢).
- ٨٨١ ٣ - وروي عن محمد بن علي بن محبوب قال: كتب رجل إلى الفقيه (ع) في رجل دفع إلى رجل ودیعة وأمره أن يضعها في منزله، أو لم يأمره فوضعها الرجل في منزل جاره فضاعت، هل يجب عليه إذا خالف أمره أو أخرجها من ملكه؟ فوقع (ع): هو ضامن لها إن شاء الله^(٣).
- ٨٨٢ ٤ - وروى ابن أبي عمير، عن حبيب الخثعمي، عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له: الرجل يكون عنده المال ودیعة يأخذ منه بغير إذن صاحبه؟ قال: لا يأخذ إلا أن يكون له وفاء، قال قلت: أرأيت إن وجد من يضمه ولم يكن له وفاء وأشهد على نفسه الذي يضمه يأخذ منه؟ قال: نعم^(٤).
- ٨٨٣ ٥ - وروي عن مسمع بن أبي سيار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إني كنت استودعت رجلاً مالاً ففجّحني وحلف لي عليه، ثم إنه جاءني بعد ذلك بستين بالمال الذي أودعته إياه فقال: هذا مالك فخذ هذه أربعة آلاف درهم ربحتها فهي لك مع مالك واجعلني في حل، فأخذت منه المال وأبيت أن أخذ الربح منه ووقفت المال الذي كنت استودعته وأبيت أن أخذه حتى أستطلع رأيك فما ترى؟ فقال: خذ نصف الربح واعطه النصف وحلله فإن هذا رجل تائب والله يحب التوابين^(٥).
- ٨٨٤ ٦ - وسأل إسحاق بن عمار أبا عبد الله (ع): عن رجل استودع رجلاً ألف درهم

الإيجاب والقبول ويقع - كما هو الشأن في العقود الجائزة - بكل لفظ أو عبارة دلت على معناه ويكفي الفعل الدال على القبول والرضا بالاستئابة من قبل الودعي. ويبطل هذا العقد بموت كل واحد من طرفيه ويجنونه وتكون الوديعة أمانة تحفظ بما جرت العادة بحفظها فيه وهي تختلف باختلاف جنسها من كونها مالاً أو متاعاً أو حيواناً أو كتاباً الخ.

- (١) التهذيب ٧، ١٦ - باب الوديعة، ح ٣. والفروع ٣، باب ضمان العارية والوديعة، صدر ح ١.
- (٢) التهذيب ٧، ١٧ - باب العارية، ح ١٤.
- (٣) التهذيب ٧، ١٦ - باب الوديعة، ح ٤ بتفاوت وأخرجه عن محمد بن الحسن الصفار قال: كتبت إلى أبي محمد (ع) ... والفروع ٣، باب ضمان الوديعة والعارية، ح ٩. بتفاوت وأخرجه عن محمد بن الحسين قال: كتبت إلى أبي محمد (ع) ... قال المحقق (ره) في الشرائع ١٦٤/٢: «ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتصر عليه ولو نقلها ضمن إلا إلى أحرز أو مثله على قول، ولا يجوز نقلها إلى ما دونه، ولو كان جرزا إلا مع الخوف من إبقائها فيه. ولو قال: لا تنقلها من هذا الحرز ضمن بالنقل كيف كان».
- (٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥.
- (٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦.

فضاعت، فقال له الرجل: إنما كانت عليه قرضاً، وقال الآخر: إنما كانت وديعة؟ فقال: المال لازم له إلا أن يقيم البينة إنما كانت وديعة^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: مضى مشايخنا رضي الله عنهم على أن قول المودع مقبول فإنه مؤتمن ولا يمين عليه.

٨٨٥ ٧ - وقال رجل للمصادق (ع): إني إئتمنت رجلاً على مال أودعته عنده فخانني فيه وأنكر مالي؟ فقال: لم يخنك الأمين ولكنك إئتمنت أنت الخائن^(٢).

٩٥ - باب

الرهن^(٣)

٨٨٦ ١ - روى محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج قال: قال أبو عبد الله (ع): في رجل رهن عند رجل رهناً فضاع الرهن؟ قال: هو من مال الراهن ويرتجع المرتهن عليه بماله.

٨٨٧ ٢ - وفي رواية إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع)، عن علي بن أبي طالب (ع) قال: قال رسول الله (ص): «الظهر يركب إذا كان مرهوناً وعلى الذي يركبه نفقته، والدّر يشرب إذا كان مرهوناً وعلى الذي يشرب الدّر نفقته»^(٤).

٨٨٨ ٣ - وروى صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم (ع) قال قلت له: الرجل يرتهن العبد فيصبيه عور، أو ينقص من جسده شيء على من يكون نقصان ذلك؟ قال: على مولاه^(٥)، قلت: إن الناس يقولون إذا رهن العبد فمرض أو انفقت عينه فأصابه نقصان

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١. وفيه: عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (ع) عن... وكذلك رواه في الفروع ٣، باب ضمان الوديعة والعارية، ح ٨.

(٢) التهذيب ٧، ١٦ - باب الوديعة، ح ٩. بتفاوت يسير في آخره. قال الشهيدان (ره): «ولو أنكر الوديعة حلف لأصالة البراءة، ولو أقام المالك بها بينة قبل حلفه ضمن لأنه متعّد بجحوده لها إلا أن يكون جوابه: لا تستحق عندي شيئاً وشبهه كقوله ليس لك عندي وديعة يلزمني ردّها ولا عوضها فلا يضمن بالإنكار بل يكون كمدعي التلف يُقبل قوله بيمينته أيضاً لإمكان تلفها بغير تفريط فلا تكون مستحقة عنده ولا يناقض قوله البينة... الخ».

(٣) عرّف فقهاؤنا (ره) الرهن بأنه وثيقة لدين المرتهن وهو عقد يفترق إلى الإيجاب والقبول ومن شرائطه أن يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه ويصح بيعه فلو رهن ديناً أو منفعة كسكنى الدار لم يتعّد، كما يشترط أن يكون مما له مالية شرعاً فلا يصح رهن الخمر والخنزير وما شابه، كما يشترط دوام الرهن بمعنى عدم توقيته بمدة.

(٤) التهذيب ٧، ١٥ - باب الرهن، ح ٣٢ بتفاوت يسير.

(٥) لا بد من حمل هذا وأمثاله على ما لو كان تلف العين المرتهنة أو نقصها إنما حصل لا بسبب المرتهن ولا تبعد منه ولا تفريط وإلا فهو ضامن.

في جسده ينقص من مال الرجل بقدر ما ينقص من العبد؟ قال: رأيت لو أن العبد قتل على من يكون جنائته؟ قال: جنائته في عنقه.

٨٨٩ ٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن عباد بن صهيب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن متاع في يدي الرجلين، أحدهما يقول: استودعتكاه، والآخر يقول: هورهن؟ فقال: القول قول الذي يقول هو رهن عندي، إلا أن يأتي الذي ادّعى أنه قد أودعه بشهود^(١).

٨٩٠ ٥ - وروى الحسن بن محبوب عن أبي ولّاد^(٢) قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يأخذ الدابة والبعر رهناً بماله هل له أن يركبهما؟ فقال: إن كان يعلفهما فله أن يركبهما، وإن كان الذي ارتهنهما عنده يعلفهما فليس له أن يركبهما^(٣).

٨٩١ ٦ - وروى الحسن بن محبوب عن إبراهيم الكرخي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل رهن بماله أرضاً أو داراً لهما غلة كثيرة؟ فقال: على الذي ارتهن الأرض والدار بماله أن يحسب لصاحب الأرض والدار ما أخذ من الغلة ويطرحه عنه من الدين له.

٨٩٢ ٧ - وروى محمد بن حسان، عن أبي عمران الأرمني عن عبد الله بن الحكم قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل أفلس وعليه دين لقوم وعند بعضهم رهون، وليس عند بعضهم فمات ولا يحيط ماله بما عليه من الدين؟ قال: يقسم جميع ما خلف من الرهون وغيرها على أبواب الدين بالحصص^(٤).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٣ والفروع ٣، باب الاختلاف في الرهن، ح ٤ والاستبصار ٣، ٨١ - باب، ح ١. قال المحقق (ره) في الشرائع ٨٥/٢: «الخامسة: لو اختلفا في متاع، فقال أحدهما هو وديعة، وقال الممسك هو رهن، فالقول قول المالك وقيل: قول الممسك، والأول أشبه». والمالك هنا هو مدعي الوديعة، والممسك هنا هو مدعي الرهن.

(٢) هو حفص بن سالم الحنط.

(٣) التهذيب ٧، ١٥ - باب الرهون، ح ٣٥ بتفاوت يسير. وكذا في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرهن، ح ١٦. والمشهور بين فقهاءنا عدم جواز التصرف في العين المرهونة لا للمالك ولا للمرتهن بأي نحو من أنحاء التصرف والانتفاع، إلا في حالة إذن المالك للمرتهن بالانتفاع بها بعوض أو بدونه. كما أن المشهور بينهم هو أن العين المرهونة إذا احتاجت إلى مؤنة فهي على المالك لأنها له. فإذا بذلها الراهن أو أمر المرتهن بها «أنفق ورجع بما غرم وإلا استأذنه فإن امتنع أو تعذر. استيذانه لغيبته ونحوها رفع أمره إلى الحاكم فإن تعذر أنفق هو بيته الرجوع وأشهد عليه ليثبت استحقاقه بغير يمين... ولو انتفع المرتهن به بإذنه على وجه العوض أو بدونه مع الإثم لزمه الأجرة أو عوض المأخوذ كاللبن وتقاصاً ورجع ذو الفضل بفضله. وقيل: تكون النفقة في مقابل الركوب واللبن مطلقاً استناداً إلى رواية حملت على الإذن في التصرف والإنفاق مع تساوي الحقيقتين...» راجع اللعة وشرحها للشهيدين المجلد الأول من الطبعة الحجرية، كتاب الرهن، ص ٣١٠.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٠.

٨٩٣ ٨ - قال: وسألته عن رجل رهن عند رجل رهناً على ألف درهم والرهن يساوي ألفين فضاع؟ قال: يرجع عليه بفضل ما رهنه، وإن كان أنقص مما رهنه عليه رجع على الراهن بفضل، وإن كان الرهن يساوي ما رهنه عليه فالرهن بما فيه.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذا متى ضاع الرهن بتضييع المرتهن له، فأما إذا ضاع من حرزه أو غلب عليه رجع بماله على الراهن، وتصديق ذلك:

٨٩٤ ٩ - ما رواه علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله (ع) قال: في الرهن إذا ضاع من عند المرتهن من غير أن يستهلكه رجع بحقه على الراهن فأخذه وإن استهلكه تراداً الفضل بينهما^(١).

٨٩٥ ١٠ - وروى محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال: إن رهن رجل أرضاً فيها ثمرة فإن ثمرتها من حساب ماله وله حساب ما عمل فيها وأنفق منها فإذا استوفى ماله فليدفع الأرض إلى صاحبها.

٨٩٦ ١١ - وروى إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): في رهن اختلف فيه الراهن والمرتهن فقال الراهن: هو بكذا وكذا، وقال: المرتهن هو بأكثر، أنه يصدق المرتهن حتى يحيط بالثمن لأنه أمين^(٢).

٨٩٧ ١٢ - وروى صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم (ع) عن رجل يكون عنده الرهن فلا يدري لمن هو من الناس؟ فقال: فيه فضل أو نقصان؟ قلت: فإن كان فيه فضل أو نقصان ما يصنع؟ قال: إن كان فيه نقصان فهو أهون يبيعه فيؤجر ما بقي، وإن كان فيه فضل فهو أشدهما عليه يبيعه ويمسك فضله حتى يجيء صاحبه^(٣).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٢، والاستبصار ٣، ٧٩ - باب الرهن يهلك عند المرتهن، ح ٨. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٨. بتفاوت فيما بين الاستبصار والفروع وما في التهذيب، وبتفاوت يسير فيما بين الكتب الثلاثة وما في الفقيه.

(٢) التهذيب ٧، ١٥ - باب الرهن، ح ٣١. والاستبصار ٣، ٨٠ - باب أنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في مقدار ما على الرهن، ح ٤. وقد تضمن الحديث الحكم بتقديم قول المرتهن، ما لم يستغرق في دعواه ثمن الرهن وهو قول ضعيف ذهب إليه البعض منا استناداً إلى هذه الرواية ولكن المشهور بينهم هو تقديم قول الراهن لأصالة عدم الزيادة وبرائة ذمته منها ولأنه منكر ولدلالة بعض الروايات عليه، إضافة إلى تضعيفهم لهذا الحديث. فراجع اللعة والروضة عليها للشهيدين (ره) كتاب الرهن، ص ٣١٣ من المجلد الأول من الطبعة الحجرية. وشرائع الإسلام للمحقق (ره) ٨٥/٢.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤. والفروع ٣، المعيشة باب الرهن، ح ٤.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذا إذا لم يعرف صاحبه ولم يطمع في رجوعه ، فمتى عرف صاحبه فليس له بيعه حتى يجيء ، وتصديق ذلك :

٨٩٨ ١٣ - ما رواه القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله (ع) : في رجل رهن رهنًا إلى وقت ثم غاب هل له وقت يباع فيه رهنه ؟ فقال : لا حتى يجيء (١) .

٨٩٩ ١٤ - وروى أبان ، عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : رجل رهن عند رجل سوارين فهلك أحدهما ؟ قال : يرجع بحقه فيما بقي ، وقال (ع) : في رجل رهن عند رجل داراً فاحترقت أو انهدمت قال : يكون ماله في تربة الأرض (٢) .

٩٠٠ ١٥ - وقال (ع) : في رجل رهن عنده رجل مملوكاً فجذم (٣) ، أو رهن عنده متاعاً فلم ينشر ذلك المتاع ولم يتعاهده ولم يحركه فأكل - يعني أكله السوس - ، هل ينقص من ماله بقدر ذلك ؟ قال : لا (٤) .

٩٠١ ١٦ - وروى حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (ع) : في الرجل يرهن عند الرجل الرهن فيصبيه توى (٥) أو ضياع ؟ قال : يرجع بماله عليه (٦) .

٩٠٢ ١٧ - وروى محمد بن عيسى بن عبيد ، عن سليمان بن حفص المروزي قال : كتبت إلى أبي الحسن (ع) في رجل مات وعليه دين ولم يخلف شيئاً إلا رهنًا في يد بعضهم ولا يبلغ ثمنه أكثر من مال المرتهن ، يأخذه بماله أو هو وسائر الديان فيه شركاء ؟ فكتب (ع) : جميع الديان في ذلك سواء يوزعون بينهم بالحصص ، قال : وكتبت إليه في رجل مات وله ورثة فجاء رجل وأدعى عليه مالاً وأن عنده رهنًا فكتب (ع) : إن كان له على الميت مال ولا يئنه له عليه فليأخذ ماله مما في يده وليرد الباقي على ورثته ، ومتى أقرب بما عنده أخذ به وطولب بالبينة على دعواه وأوفي

-
- (١) التهذيب ٧ ، نفس الباب ، ح ٦ . والفروع ٣ ، نفس الباب ، ح ٥ .
 (٢) التهذيب ٧ ، نفس الباب ، ح ١٥ والاستبصار ٣ ، ٧٩ - باب الرهن يهلك عند المرتهن ، ح ٢ . ولا بد من حمل الحديث على ما إذا كان تلف الرهن غير مستند إلى تعدي المرتهن أو تفريطه وإلا ضمن .
 (٣) أي أصابه مرض الجذام .
 (٤) التهذيب ٧ ، ١٥ - باب الرهن ، ذيل ح ١٦ بتفاوت يسير . والاستبصار ٣ ، ٧٩ - باب الرهن يهلك عند المرتهن ، ذيل ح ٣ .
 (٥) توى المال أو المتاع : أي هلك .
 (٦) الاستبصار ٣ ، نفس الباب ، ح ١ بتفاوت . والتهذيب ٧ ، نفس الباب ، ح ١٤ بتفاوت . والفروع ٣ ، باب الرهن ، ح ١١ ، بتفاوت أيضاً .

حقه بعد اليمين، ومتى لم يقيم البينة والورثة منكروا فله عليهم يمين علم يحلفون بالله ما (١)
يعلمون أن له على ميثهم حقاً (٢).

٩٠٣ ١٨ - وروى فضالة، عن أبان، عن رجل، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته كيف يكون
الرهن بما فيه إن كان حيواناً أو دابة أو فضة أو متاعاً فأصابه حريق أو لصوص فهللك ماله أو نقص
متاعه وليس له على مصيبته بيئة؟ قال: إذا ذهب متاعه (٣) كله فلم يوجد له شيء فلا شيء عليه،
قال: وإن قال: ذهب من بين مالي وله مال فلا يصدق (٤).

٩٠٤ ١٩ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن داود بن الحصين، عن أبي
العباس الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل رهن عنده آخر
عبدین فهللك أحدهما أكون حقه في الآخر؟ قال: نعم، أو داراً فاحتوت أكون حقه في
الثرة؟ قال: نعم، قلت: أو دابتين فهلكت إحداهما أكون حقه في الأخرى؟ قال: نعم،
قلت: أو متاعاً فهللك من طول ما تركه، أو طعاماً ففسد، أو غلاماً فأصابه جذري فعمي، أو ثياباً
تركها مطوية لم يتعاهدها ولم ينشرها حتى هلكت؟ قال: هذا نحو واحد يكون حقه عليه (٥).

٩٠٥ ٢٠ - وروى صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم (ع): عن
الرجل يرهن الرهن بمائة درهم وهو يساوي ثلثمائة درهم فهللكه أعلى الرجل أن يرده على
صاحبه مائتي درهم؟ قال: نعم، لأنه أخذ رهنًا فيه فضل وضيعة. قلت: فهللك نصف الرهن؟
قال: على حساب ذلك، قلت: فيترادان الفضل؟ قال: نعم (٦).

٩٠٦ ٢١ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في

(١) ما - هنا - نافية.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤١.

(٣) أي هللك متاع المرتهن مع العين المرهونة.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٥ بتفاوت.

(٥) التهذيب ٧، ١٥ - باب الرهن، صدرح ٣٠ والاستبصار ٣، ٧٩ - باب الرهن يهلك عند المرتهن، ح ٤ بتفاوت

يسير.

(٦) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٩ بتفاوت في ذيله. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٠ بتفاوت في ذيله أيضاً
والفروع ٣، المعيشة، باب الرهن، ح ٩. وقوله: يترادان الفضل: أي إذا كانت قيمة العين المرتهنة أكثر من قيمة
الرهن رد المرتهن على الراهن الزيادة وإن كانت أقل رد الراهن على المرتهن الزيادة. ونزل عليه الرواية التالية.
ولا بد من حمل الحديث على ما إذا فرط المرتهن بالرهن أو تعلّى. ولكن بأية قيمة يلزم المرتهن عندئذ، ذهب
فقهاؤنا إلى ثلاثة أقوال: فقال بعضهم تلزمه قيمة يوم قبض الرهن، وقيل: يوم هلاكه، وقيل: أعلى القيم، فلو
اختلف كل من الراهن والمرتهن في القيمة، كان القول قول الراهن، وقيل قول المرتهن، وهو الأشبه عند
المحقق (ره) فراجع الشرائع ٨٥/٢.

الرهن إذا كان أكثر من مال المرتهن فهلك أن يؤدي الفضل إلى صاحب الرهن، وإن كان الرهن أقل من ماله فهلك الرهن أدى إلى صاحبه فضل ماله، وإن كان الرهن يسوى ما رهنه فليس عليه شيء^(١).

٩٠٧ - ٢٢ - وروى فضالة، عن أبان، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا اختلفا في الرهن فقال أحدهما: رهنته بألف درهم وقال الآخر: رهنته بمائة درهم فإنه يستل صاحب الألف البيئة فإن لم يكن له بيئة حلف صاحب المائة، وإن كان الرهن أقل مما رهن به أو أكثر واختلفا في الرهن فقال أحدهما: هو رهن وقال الآخر: هو وديعة فإنه يستل صاحب الوديعة البيئة فإن لم يكن له بيئة حلف صاحب الرهن^(٢).

٩٠٨ - ٢٣ - وروى صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم (ع) عن الرجل يرهن العبد أو الثوب أو الحلي أو متاع البيت فيقول صاحب المتاع للمرتهن: أنت في حل من لبس هذا الثوب، البس الثوب وانتفع بالمتاع واستخدم الخادم؟ قال: هو له حلال إذا أحله له وما أحب أن يفعل، قلت: فارتهن داراً لها غلة لمن الغلة؟ قال: لصاحب الدار، قلت: فارتهن أرضاً بيضاء فقال له صاحب الأرض: ازرعها لنفسك؟ فقال: هو حلال ليس هذا مثل هذا يزرعها بماله فهو له حلال كما أحله لأنه يزرع بماله ويعمرها^(٣).

٩٠٩ - ٢٤ - وروى صفوان بن يحيى، عن محمد بن رباح الفلا قال: سألت أبا الحسن (ع) عن رجل هلك أخوه وترك صندوقاً فيه رهون بعضها عليه اسم صاحبه ويكّم هو رهن، وبعضها لا يدري لمن هو ولا يكّم هو رهن، ما ترى في هذا الذي لا يعرف صاحبه؟ فقال: هو كمّاله^(٤).

(١) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٥. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٦. وفي الكتب الثلاثة بسند مختلف عما في الفقيه.

(٢) التهذيب ٧، ١٥ - باب الرهن، ح ٢٨. والفروع ٣، باب الاختلاف في الرهن، ح ١، والاستبصار ٣، ٨٠ - باب أنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في مقدار... ح ٣ وروي صدر الحديث فقط. قال الشهيدان (ره): «ولو اختلفا في الرهن والوديعة بأن قال المالك هو وديعة وقال الممسك هو رهن حلف المالك لأصالة عدم الرهن ولأنه منكر للرواية الصحيحة، وقيل: يحلف الممسك استناداً إلى رواية ضعيفة. وقيل: الممسك إن اعترف له المالك بالدين والمالك إن أنكره جمعاً بين الأخبار وللقرينة. وضعف المقابل يمنع من تخصيص الآخر».

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٤، والفروع ٣، باب الرهن، ح ١٢. والغلة: الدخل والإيراد.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٣. وفي سنده: محمد بن رباح القلا (بالقاف) بدل: الفلا (بالفاء). وكذلك هو عيناً في الفروع ٣، نفس الباب، ح ١٩. قال صاحب الجواهر (ره) ١٦٩/٢٥ - ١٧٠: «ولو مات المرتهن ولم يعلم أن الرهن في تركته لم يحكم به في ذمته لأصالة البراءة، ولعله تلف منه بغير تفریط، ولا في ماله لأصالة عدمه فيما هو ملكه بمقتضى ظاهره المحكوم شرعاً بأنه لورثته بمقتضى عموم: ما تركه الميت...، وحينئذ فلو كان الرهن فيها في الواقع فهو كسبيل ماله في الظاهر، كما في السرائر والقواعد والتحرير وغيرها، حتى يعلم بعينه =

٩١٠ - ٢٥ - وروى أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي رضي الله عنه، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن سالم، عن أبيه قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الخبر الذي روي أن من كان بالرهن أوثق منه بأخيه المؤمن فأنا منه بريء فقال: ذلك إذا ظهر الحق وقام قائمنا أهل البيت (ع). قلت: فالخبر الذي روي إن ربح المؤمن على المؤمن ربا ما هو؟ قال: ذاك إذا ظهر الحق وقام قائمنا أهل البيت عجل الله فرجه، وأما اليوم فلا بأس بأن يبيع من الأخ المؤمن ويربح عليه^(١).

٩١١ - ٢٦ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن الرجل يرهن جاريته أichel له أن يطأها؟ قال: إن الذين ارتهنوها يحولون بينه وبينها، قلت: أرايت إن قدر عليها خالياً ولم يعلم الذين ارتهنوها؟ قال: نعم لا أرى بهذا بأساً^(٢).

٩٦ - باب

الصيد والذبايح

قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ، فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٣).

= بقيام بينة ونحوها، وإن اشتبه بنظائره فيها، فإن المرجع حينئذ إلى الصلح ونحوه، لا إن المراد حتى يعلم بشخصه وخصوصه، ضرورة عدم خروج المال عن ملك صاحبه بالاشتباه... .

(١) التهذيب ٧، ١٥. باب باب الرهن، ح ٤٢. والاستبصار ٣، ٤٢. باب ربح المؤمن على أخيه المؤمن، ح ٢، وقد روي ذيل الحديث فقط.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ١٠. ورواه أيضاً بتفاوت يسير في آخره في الحديث ٩ من نفس الباب، وأخرج عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع). والفروع ٣، باب الرهن، ح ٢٠ والمشهور بين أصحابنا عدم جواز تصرف الراهن أو المرتهن بالرهن بأي نحو من أنحاء التصرف سواء كان وطياً أو غيره إلا مع الإذن، فإن أذن أحدهما للآخر فيه جاز لأن الحق منحصر فيهما. وعليه فما تضمنه هذا الحديث من جواز وطئها سراً شاذ في نظر أكابر فقهاءنا لأنه موافق للعامة الذين جعل الله الرشد في خلافهم، بل هو مناقض للإجماع الذي نقل عنهم من عدم جواز وطئ الأمة المرهونة، فلو فعله الراهن كان آثماً، ولو فعله المرتهن كان زانياً كما نص عليه الشهيدان (ره) في كتابهما. وقد صرح في النافع وكذا في الدروس بأن هذه الرواية متروكة من قبل الأصحاب بل يمكن استفادة ذلك - كما يقول صاحب الجواهر (ره) «من مفهوم الرهن الذي - هو - الحبس الذي يتم به معنى الاستيثاق الذي استفاضت به النصوص، وإليه أومى في الدروس في تعليمه المنع، بأن الغرض من الرهن الوثيقة ولا وثيقة مع تسلط المالك على البيع والوطئ أو غيره من المنافع الموجبة للنقص أو الإنلاف» ١٩٥/٢٥.

(٣) المائدة / ٤. والجوارح: الكواصب من سباع البهائم والطيور، يعني: كل ما عُلِّم منه الصيد فتَعَلَّم وأمسك على صاحبه مع ذكر اسم الله عند إطلاقه فهو حلال الأكل. ومُكَلِّين: وأصل التكليل: تعليم الكلاب وتربيتها للصيد،

٩١٢ ١ - وروى موسى بن بكر عن زرارة عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: في صيد الكلب إن أرسله صاحبه وسمي فليأكل كلما أمسك عليه، وإن قتل، وإن أكل فكل ما بقي، وإن كان غير معلّم فعلمه ساعته حين يرسله فليأكل منه فإنه معلّم، فأما ما خلا الكلاب مما تصيده الفهود والصقور وأشباهه فلا تأكل من صيده إلا ما أدركت ذكاته لأن الله عز وجل قال: ﴿مكّليّن﴾ فما خلا الكلاب فليس صيده بالذي يؤكل إلا أن تدرك ذكاته^(١).

٩١٣ ٢ - وفي خبر آخر قال الصادق (ع): كُلْ ما أكل الكلب وإن أكل منه ثلثيه^(٢)، كُلْ ما أكل الكلب وإن لم يبق منه إلا بضعة واحدة.

٩١٤ ٣ - وروى هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن كلب المجوسي يأخذه الرجل المسلم فيسمي حين يرسله يأكل ما أمسك عليه؟ قال: نعم لأنه مكّلب وذكر اسم الله عليه^(٣).

أو اتخاذ كلاب الصيد وإرسالها لذلك، وتقييد الجملة بالتكليب لا يخلو من دلالة على كون الحكم مختصاً بكلب الصيد لا يتعداه إلى غيره من الجوارح. وقوله: مما أمسكن عليكم: التقييد بالطرف للدلالة على أن الحل محدود بصورة صيدها لصاحبها لا لنفسها الميزان للعلامة الطباطبائي ٢٠٢/٥.

(١) التهذيب ٩، كتاب الصيد والذبائح، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٩٨. والاستبصار ٤، ٤٤ - باب جواز أكل ما ذبحه الكلب...، ح ٦ وفي صدر الحديث. وحرمة الأكل مما اصطاده الكلب المعلّم دون غيره من الجوارح هو أظهر الأقوال عند فقهاءنا كما نص عليه الشهيد الثاني (ره) في الروضة، كما نرى غيره من الفقهاء يذكرونه في كتبهم ومنفرداً جازمين من دون تردد، يقول المحقق (ره) في الشرائع ١٩٩/٣: «ما يؤكل صيده وإن قتل ويختص من الحيوانات بالكلب المعلّم دون غيره من جوارح السباع والطيور، فلو اصطاد بغيره كالفهد والنمر أو غيرها من السباع لم يحلّ منه إلا ما يدرك ذكاته وكذا لو اصطاد بالبازي والعقاب والباشق وغير ذلك من جوارح الطير معلماً كان أو غير معلّم».

كما أن اشتراط إباحتها ما يقتله الكلب بأن يكون معلماً هو إجماعي عندهم (ره) ويتحقق تعلّم الكلب بتوفر ثلاثة أمور فيه: أن يسترسل إذا أرسله صاحبه، وينزجر إذا زجرة، وألا يأكل كل ما يمسه، فإن أكل نادراً لم يقدح في إباحتها ما يقتله، وكذا لو شرب دم الصيد واقتصر، كما لا بد من تكرار الاصطياد به متصفاً بهذه الشرائط ليتحقق حصولها فيه، ولا يكفي اتفاقاً مرة. فراجع المجلد الثاني من اللعة وشرحها من الطبعة الحجرية، كتاب الصيد والذبائح ص ٢٦٠ وما بعدها، وشرائع الإسلام للمحقق ١٩٩/٣ - ٢٠٠.

(٢) التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٩٥. والاستبصار ٤، ٤٤ - باب جواز أكل ما ذبحه الكلب...، ح ٣، والفروع ٤ كتاب الصيد، باب صيد الكلب والفهد، ح ١٠، وفي الكتب الثلاثة ورد صدر حديث الفقيه فقط. وفيها جميعاً أخرج الحديث مرسلًا عن سلمان...

(٣) الاستبصار ٤، ٤٥ - باب صيد كلب المجوسي، ح ١ والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ١١٨. والفروع ٤، باب صيد كلب المجوس وأهل الذمة، ح ١ والعبرة عند فقهاءنا بالمرسل حيث اشترطوا إسلامه لا بالمعلّم. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٠٢/٣: «والاعتبار في حل الصيد بالمرسل لا بالمعلّم فإن كان المرسل مسلماً فقتل حل، ولو كان المعلم مجوسياً أو وثنيّاً، ولو كان المرسل غير مسلم لم يحل ولو كان المعلم مسلماً».

٩١٥ ٤ - وروى النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن كلب أفلت ولم يرسله صاحبه فصاد، فأدركه صاحبه وقد قتله أياكل منه؟ فقال: لا إذا صاده وقد سمى فليأكل، وإذا صاد ولم يسم فلا يأكل، وهو مما علمتم من الجوارح مكليين^(١).

٩١٦ ٥ - وروى موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا أرسل الرجل كلبه ونسي أن يسمي فهو بمنزلة من قد ذبح ونسي أن يسمي، وكذلك إذا رمى ونسي أن يسمي^(٢).

٩١٧ ٦ - وحل ذلك في خبر آخر: أن يسمي حين يأكل.

٩١٨ ٧ - وروى حماد بن عيسى، عن حريز قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن الرمية يجدها صاحبها من الغد أياكل منها؟ قال: إن كان يعلم أن رميته هي قتلته فيأكل، وذلك إذا كان قد سمى^(٣).

٩١٩ ٨ - وروى أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (ع) قال: قال أبو عبد الله (ع): ما أخذت الحباله وقطعت منه فهو ميتة، وما أدركت من سائر جسده حياً فذكه ثم كل منه^(٤).

٩٢٠ ٩ - وروى أبان بن عثمان، عن عيسى القمي، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أرمي بسهمي فلا أدري سميت أو لم أسم؟ فقال: كل ولا بأس. فقلت: أرمي فيغيب عني فأجد سهمي فيه؟ فقال: كل ما لم يؤكل منه وإن أكل منه فلا تأكل^(٥).

(١) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٠٠، والفروع ٤، باب صيد الكلب والفهد، ح ١٦. والظاهر من قوله: أفلت، إن الكلب استرسل من نفسه من دون أن يرسله صاحبه، فإذا اصطاد في مثل هذه الحال لم يحل مقتوله. وبهذا حكم فقهاؤنا (ره). قال الشهيدان (ره) وهما بصدد إيراد ما يشترط في حلية الصيد بواسطة الكلب: «وأن يرسله للصطياد فلو استرسل من نفسه أو أرسله لا للصيد فصادف صيدا فقتله لم يحل وإن زاده إغراء، نعم لو زجره فوقف ثم أرسله حل» وكذلك المحقق في شرائعه ٢٠٠/٣.

(٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٠٢، والفروع ٤، نفس الباب، ح ١٨. وفيهما: إذا رمى بالسهم ونسي... الخ. والغرض من تشبيهه (ع) نسيان التسمية عند الإرسال بنسيانها عند الذبح هو بيان حلية الطريدة في هذه الحال لأن نسيان التسمية عند الذبح لا يكون موجبا لحرمة الذبيحة بعكس ما لو ترك التسمية عمداً.

(٣) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٣٥، والفروع ٤، باب الصيد بالسلاح، ح ٣. والمقصود برميته هنا الطريدة التي يكون قد رماها في اليوم السابق ففتش عنها فلم يعثر عليها فوجدها في اليوم التالي.

(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٥٥، وفيه: فهو ميت بدل: ميتة. والفروع ٤، باب الصيد بالحباله، ح ٢.

(٥) التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ١٣٤. وعيسى القمي: هو ابن عبد الله. وقد حمل الحكم بجواز الأكل منه عند قول السائل: لا أدري سميت أو لم أسم، على ما إذا كان قد نسي التسمية. وإنما حكم بعدم جواز الأكل منه لو وجد وقد أكل منه لأن الشرط في الحلية العلم باستناد القتل إلى الرمية فلو وجده وقد أكل منه لم يتحقق الشرط لاحتمال استناد القتل إلى غيرها، أي إلى السبع الذي نهشه وأكل منه. ورواه في الفروع ٤، باب الصيد بالسلاح، ح ٥.

- ٩٢١ ١٠ - وسأله محمد بن علي الحلبي: عن الصيد يضربه الرجل بالسيف، أو يطعنه برمح، أو يرميه بسهمه فيقتله وقد سُمي حين فعل ذلك؟ قال: كله فلا بأس به^(١).
- ٩٢٢ ١١ - وروى ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الصيد يرميه الرجل بسهم فيصيبه معترضاً فيقتله، وقد سُمي عليه حين رمى، ولم تصبه الحديد؟ فقال: إن كان السهم الذي أصابه به هو قتله فإذا رآه فليأكله^(٢).
- ٩٢٣ ١٢ - وسمع زرارة أبا جعفر (ع) يقول: فيما قتل المِعراض^(٣) لا بأس به إذا كان إنما يصنع لذلك^(٤).
- ٩٢٤ ١٣ - وفي رواية حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عما صرع المِعراض من الصيد؟ فقال: إن لم يكن له نبل غير المِعراض وذكر اسم الله عز وجل عليه فليأكل مما قتل وإن كان له نبل غيره فلا^(٥).
- ٩٢٥ ١٤ - وكان أمير المؤمنين (ع) يقول: إذا كان ذلك سلاحه الذي يرمي به فلا بأس.
- ٩٢٦ ١٥ - وفي خبر آخر: إن كانت تلك مرماته فلا بأس^(٦).
- ٩٢٧ ١٦ - وروي أنه إن خرق أكل وإن لم يخرق لم يؤكل^(٧).
- ٩٢٨ ١٧ - وقال علي (ع): في رجل له نبال ليس فيها حديد وهي عيدان كلها، فيرمي بالعود
-
- (١) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٣٣، والفروع ٤، باب الصيد بالسلاح، ح ٦.
(٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٣٢ بتفاوت يسير، والفروع ٤، باب المِعراض، ح ٤. وقد أفتى علماؤنا (ره) بحلية ما يقتله السهم ولو أصابه معترضاً بشرط أن يكون له نصل. فراجع شرائع المحقق ١٩٩/٣.
(٣) المِعراض: - كِمِحْرَاب - هو سهم بلا ريش رقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حدة - كما في القاموس..
(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٤٤ بتفاوت وفيه: عن زرارة وإسماعيل الجعفي أنهما سألا أبا جعفر (ع) ... وكذا هو في الفروع ٣، نفس الباب، ح ١.
(٥) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٢، بتفاوت يسير في آخره. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٤٥. وقد اشترط فقهاؤنا (ره) في حلية الصيد بالمِعراض ونحوه أن يخرق اللحم كما نص عليه المحقق (ره) في شرائعه ١٩٩/٣، بل زاد الشهيد الثاني (ره) في الروضة بأنه إذا قتل معترضاً لم يحل.
(٦) ورد ذلك في رواية عن زرارة وإسماعيل الجعفي عن أبي جعفر (ع) في التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٤٤، والفروع ٤، نفس الباب، ح ١. ولسانه: لا بأس إذا كان هو مرماتك..
(٧) التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ١٤٣، والفروع ٤، باب المِعراض، ح ٣. وأخرجاه عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله (ع).

فيصيب وسط الطير معترضاً فيقتله ويذكر اسم الله وإن لم يخرج دم، وهي نبالة معلومة فيأكل منه إذا ذكر اسم الله عز وجل.

٩٢٩ ١٨ - وروى حماد بن عثمان، عن الحلبي، وحماد بن عيسى، عن حريز، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن قتل الحجر والبندق أيؤكل؟ فقال: لا^(١).

٩٣٠ ١٩ - وقال أمير المؤمنين (ع): في صيد وجد فيه سهم وهو ميت لا يدري من قتله فقال: لا تَطْعَمُوهُ^(٢).

٩٣١ ٢٠ - وقال: من جرح بسلاح وذكر اسم الله عز وجل ثم بقي الصيد ليلة أو ليلتين ثم وجدته لم يأكل منه سبع، وعلم أن سلاحه قتله فليأكل منه إن شاء، وقال (ع) في إِبِل^(٣) اصطاده رجل فيقطعه الناس والذي اصطاده يمنعه ففيه نهى؟ فقال: ليس فيه نهى وليس به بأس^(٤).

٩٣٢ ٢١ - وروى أبان، عن محمد الحلبي قال: سألته عن الرجل يرمي الصيد فيصرعه فيبتدره القوم فيقطعونه؟ فقال: كله^(٥).

٩٣٣ ٢٢ - وروى المفضل بن صالح عن أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: كان أبي (ع) يفتي في زمن بني أمية أن ما قتل الباز والصقر فهو حلال، وكان يتقيهم، وأنا لا أتقيهم وهو حرام ما قتل الباز والصقر^(٦).

٩٣٤ ٢٣ - وروى أبو بصير، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: إن أرسلت بازاً أو صقراً أو عقاباً فقتل فلا تأكل حتى تذكيه.

٩٣٥ ٢٤ - وقال (ع): إن أرسلت كلبك على صيد فأدركته ولم تكن معك حديدة تذبحه بها فدع الكلب يقتله ثم كُلْ منه، فإذا أرسلت كلبك على صيد وشاركه كلب آخر فلا تأكل منه إلا أن

(١) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٤٩. والفروع ٤، باب ما يقتل الحجر والبندق، ح ٤. والبندق: جمع البندقة وهي طينة مجففة مدورة يرمى بها. وهو الجلاهق معرب عن الفارسية، جمع جُلاهقة.
(٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٤١. وفي ذيله لا تطعمه، وكذا في الفروع ٤، باب الصيد بالسلاح، ح ٨.
(٣) الأئيل: ذكر الوعل وهو التيس الجبلي.
(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٣٨. والفروع ٤، نفس الباب، ح ٢. بتفاوت فيهما عما في الفقيه.
(٥) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٩. ولا بد من حمله على ما إذا تقطعوه بعد أن يموت لا قبله وإلا لكانت كل قطعة منه في تلك الحال مباحة من حي فهي بحكم الميتة ولا يجوز تناولها.
(٦) الاستبصار ٤، ٤٦ - باب أنه لا يؤكل من صيد الفهد ولا... ح ٩. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٢٩. والفروع ٤، باب صيد البزاة والصقور... ح ٨ وفي آخر الحديث في الكتب الثلاثة: وهو حرام ما قتل.

تدرك ذكاته، وإن رميته وهو على جبل فسقط ومات فلا تأكله، وإن رميته فأصابه سهمك ووقع في الماء فكله إذا كان رأسه خارجاً من الماء، وإن كان رأسه في الماء فلا تأكله، والطيور إذا ملك جناحيه فهو لمن أخذه إلا أن تعرف صاحبه فترده عليه.

٩٣٦ ٢٥ - ونهى أمير المؤمنين (ع) عن صيد الحمام بالأمصار. ولا يجوز أخذ الفراخ من أوكارها في جبل أو بئر أو أجمة حتى ينهض^(١).

٩٣٧ ٢٦ - وروى ابن أبي عمير عن علي بن الزيات، عن زرارة بن أعين أنه قال: والله ما رأيت مثل أبي جعفر (ع) قط سألته فقلت: أصلحك الله ما يؤكل من الطير؟ فقال: كل ما دف ولا تأكل ما صف. قال قلت: البيض في الآجام؟ قال: كل ما استوى طرفاه فلا تأكل، وكل ما اختلف طرفاه فكل، قلت: فطيور الماء قال: كل ما كانت له قانصة فكل وما لم يكن له قانصة فلا تأكل^(٢).

٩٣٨ ٢٧ - وفي حديث آخر: إن كان الطير يصف ويدف فكان ديفه أكثر من صفيفه أكل، وإن كان صفيفه أكثر من ديفه لم يؤكل، ويؤكل من طير الماء ما كانت له قانصة أو صيصية ولا يؤكل ما ليست له قانصة أو صيصية^(٣).

٩٣٩ ٢٨ - وقال رسول الله (ص): «كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير حرام»^(٤).

٩٤٠ ٢٩ - وروى صفوان بن يحيى، عن محمد بن الحرث قال: سألت أبا الحسن (ع) عن طير الماء مما يأكل السمك منه يحل؟ قال: لا بأس به كله^(٥).

٩٤١ ٣٠ - وسأل كردين المسمعي أبا عبد الله (ع) عن الحباري؟ فقال: لوددت أن عندي منه

(١) أي حتى يطير بعد أن يكسوه الريش.

(٢) التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٦٣. والفروع ٤، باب آخر منه وفيه ما يعرف به ما يؤكل من الطير وما لا يؤكل، ح ٣. ودفيط الطائر: تحريك جناحيه أثناء الطيران، ويقابله صفيفه. وهو أن يسط جناحيه أثناء طيرانه من دون تحريك. والظاهر أن وجود واحدة من هذه العلامات كاف للحكم بحلية اللحم. واختلاف طرفي البيضة أن يكون أحد طرفيها أضخم من الآخر.

(٣) الصيصية: هي الإصبع الزائدة في باطن رجل الطائر، بمنزلة الإبهام في الإنسان، لأنها شوكته.

(٤) الفروع ٤، كتاب الأطعمة باب جامع في الدواب التي لا... ضمن ح ٣. وأخرجه أيضاً مستنداً إلى الصادق (ع) في الحديث ٢ من نفس الباب. وفي التهذيب ٩، نفس الباب، ضمن ح ١٦٢ وأخرجه أيضاً بسند آخر تحت رقم ١٦١ من نفس الباب مستنداً إلى الصادق (ع).

(٥) التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٦٨ وفيه: وما يأكل السمك... بدل: مما يأكل. وفي سنده: نجية بن الحرث، بدل: محمد بن الحرث.

فأكل حتى أمتلي^(١).

٩٤٢ ٣١ - وسأل زكريا بن آدم أبا الحسن (ع): عن دجاج الماء؟ فقال: إن كانت تلتقط غير العذرة فلا بأس به.

٩٤٣ ٣٢ - وسأل عبد الله بن سنان أبا عبد الله (ع): عن بيض طير الماء؟ فقال: ما كان منه مثل بيض الدجاج - يعني على خلقته - فكل^(٢).

٩٤٤ ٣٣ - وقال الصادق (ع): كل من السمك ما كان له فلوس ولا تأكل منه ما ليس له فلوس.

٩٤٥ ٣٤ - وروى حماد، عن أبي أيوب: أنه سأل أبا عبد الله (ع) عن رجل اصطاد سمكة فربطها بخيط وأرسلها في الماء فماتت أتوكل؟ قال: لا^(٣).

٩٤٦ ٣٥ - وسأله عبد الرحمان بن سيابة: عن السمك يصاد ثم يجعل في شيء ثم يعاد في الماء فيموت فيه؟ فقال: لا تأكل لأنه مات في الذي فيه حياته^(٤).

٩٤٧ ٣٦ - وروى أبان، عن زرارة قال قلت له: سمكة ارتفعت فوقعت على الجدد^(٥) فاضطربت حتى ماتت أكلها؟ قال: نعم.

٩٤٨ ٣٧ - وروى القاسم بن بريد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع): في رجل نصب شبكة في الماء، ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة ثم أتاها بعد ذلك وقد وقع فيها سمك فموت؟ فقال: ما عملت يده فلا بأس بأكل ما وقع فيه^(٦).

٩٤٩ ٣٨ - وسأل أبو الصباح الكناني، أبا عبد الله (ع): عن الحيتان يصيدها المجوس؟ قال: لا بأس بها إنما صيد الحيتان أخذها.

(١) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٦٩. وفي ذيله: حتى اتملى وقد نص فقهاؤنا (ره) على الكراهة في البخاري.

(٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ذيل ح ٥٩.

(٣) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤١، والفروع ٤، باب صيد السمك، ح ٤.

(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤٠، والفروع ٤، نفس الباب، ح ٣ بتفاوت في آخره.

(٥) الجدد: وجه الأرض.

(٦) الفروع ٤، كتاب الصيد، باب صيد السمك، ح ١٠. والاستبصار ٤، ٣٩ - باب تحريم السمك الطافي و...

ح ٧ والتهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٤٢. وفقهاؤنا رضوان الله عليهم حكموا بحرمة السمك إذا مات في شبكة الصياد أو حظيره، ولو اختلط الميت بالحي بحيث لا يتميز فقيه عندهم قولان: حلية الجميع، ولعل أصحاب هذا القول عملوا بهذا الحديث، والقول الآخر: وجوب اجتنابه لأنه أشبه بقواعد المذهب وأصوله.

٩٥٠ ٣٩ - وفي رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال: لا بأس بكواميخ^(١) المجوس ولا بأس بصيدهم السمك^(٢).

٩٥١ ٤٠ - قال: وسألته عن الحظيرة من القصب تجعل للحيتان في الماء فيدخلها الحيتان فيموت بعضها فيها؟ قال: لا بأس^(٣).

٩٥٢ ٤١ - وسأله الحلبي عن صيد الحيتان وإن لم يُسم؟ فقال: لا بأس به^(٤).

٩٥٣ ٤٢ - وقال الصادق (ع): لا تأكل الجري ولا المار ما هي ولا الزمير ولا الطافي.

وهو الذي يموت في الماء فيطفو على رأس الماء، وإن وجدت سمكاً ولم تعلم أذكي هو أو غير ذكي - وذكاته أن يخرج من الماء حياً - فخذ منه فاطرحه في الماء فإن طفا على الماء مستلقياً على ظهره فهو غير ذكي، وإن كان على وجهه فهو ذكي، وكذلك إذا وجدت لحماً ولا تعلم أذكي هو أم ميتة فألق منه قطعة على النار فإن تقبض فهو ذكي وإن استرخى على النار فهو ميتة.

٩٥٤ ٤٣ - وروي: فيمن وجد سمكاً ولا يعلم أنه مما يؤكل أو لا فإنه يشق أصل ذنبه فإن ضرب إلى الخضرة فهو مما لا يؤكل، وإن ضرب إلى الحمرة فهو مما يؤكل.

وإن ابتلعت حية سمكة ثم رمت بها وهي حية تضطرب فإن كان فلوسها قد تسلخت لم تؤكل وإن لم يكن فلوسها تسلخت أكلت^(٥).

٩٥٥ ٤٤ - وروي صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت أبا

(١) الكواميخ: - معرب - جمع كأمخ: وهو الإدام.

(٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٣٩. والاستبصار ٤، ٤٠ - باب صيد المجوسي للسمك، ح ١٠. وقد حمل الشيخ (ره) هذا الحديث وأمثاله على ما لو أخذ السمك من المجوسي وهو حي لا على ما إذا أخذ ميتاً وشهد هو بموته خارج الماء لأن شهادته غير مقبولة ولا يوثق بقوله.

(٣) الاستبصار ٤، ٣٩ - باب تحريم السمك الطافي وهو... ح ٨ بزيادة في آخره. وكذلك في التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤٣، وفيهما الحديث مضمراً. وفي الفروع ٤، نفس الباب، ذيل ح ٩. وهو مستند فيه إلى أبي عبد الله (ع).

(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٨، والفروع ٤، نفس الباب، ح ١. ومما لا إشكال فيه أن الإسلام كالتسمية ليست شرطاً في ذكاة السمك لأن ذكاته هي عبارة عن خروجه أو إخراجه من الماء حياً وموته خارجه.

(٥) قال المحقق (ره) في الشرائع ٢١٧/٣: «ولو وجدت في جوف حية سمكة، أكلت إن لم تكن تسلخت، ولو تسلخت لم تحل، والوجه أنها لا تحل إلا أن تقذفها والسمكة تضطرب، ولو اعتبر مع ذلك أخذها حية ليتحقق الذكاة كان حسناً».

إبراهيم (ع): عن المروة^(١) والقصبه والعود يذبح بهن الإنسان إذا لم يجد سكيناً؟ فقال: إذا فرى الأوداج فلا بأس بذلك^(٢).

٩٥٦ ٤٥ - وروى ابن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: لا بأس بأن تأكل ما ذبح بحجر إذا لم تجد حديدة.

٩٥٧ ٤٦ - وروى الفضيل، وعبد الرحمان بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن قوماً أتوا النبي (ص) فقالوا له: إن بقرة لنا غلبتنا واستصعبت علينا فضربناها بالسيف، فأمرهم بأكلها^(٣).

٩٥٨ ٤٧ - وروى صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن ثوراً ثار بالكوفة فثار إليه الناس بأسيا ففهم فضربوه وأتوا أمير المؤمنين (ع) فسألوه فقال: ذكاة وَحْيَةً^(٤) ولحمه حلال^(٥).

٩٥٩ ٤٨ - وروى أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن بعير تردى في بئر فذبح^(٦) من قبل ذنبه؟ قال: لا بأس إذا ذكر اسم الله عليه.

٩٦٠ ٤٩ - وروى عمر بن أذينة، عن الفضيل قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل ذبح فسبقه السكين فقطع الرأس؟ قال: ذكاة وَحْيَةً فلا بأس بأكله^(٧).

(١) المَرْوَة: مفرد المَرْو، حجر أبيض رقيق براق يوري النار، أو أصلب الحجارة تجعل منه المطار وهي كالسكاكين يُذبح بها ويعرف بالصَوَان.

(٢) الاستبصار ٤، باب أنه لا يجوز الذبح إلا بالحديد، ح ٦ بتفاوت يسير، وأخرجه عن ابن أبي عمير عن ابن الحجاج وكذلك في التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٢١٤ والفروع ٤، الذبائح، باب آخر منه في حال الاضطراب، ح ٢. وفري الأوداج: قطعها وشقها.

وقد حمل هذا الخبر وأمثاله على حال الضرورة وعدم وجود الحديد وإلا لم يجز، قال المحقق (ره) في شرائعه ٢٠٤/٣: «فلا يصح التذكية إلا بالحديد ولو لم يوجد، وخيف فوت الذبيحة جاز بما يفري أعضاء الذبح، ولو كان ليطه أو خشية أو مَرْوَة حادة أو زجاجة، وهل تقع الذكاة بالظفر أو السن مع الضرورة؟ قيل نعم، لأن المقصود يحصل، وقيل لا، لمكان النهي ولو كان منفصلاً».

(٣) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٢٦، والفروع ٤، الذبائح، باب البعير والثور يمتنعان...، ح ٤. وفي الكتابين: عن الفضل بن عبد الملك، يدل: عن الفضيل.

(٤) أي سريعة.

(٥) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٢ بتفاوت، وكذلك في التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٢٤.

(٦) الظاهر أن الذبح هنا، المقصود به تذكيته بطلعه في مؤخرته حتى مات.

(٧) الفروع ٤، الذبائح، باب الرجل يريد أن يذبح فسبقه...، ح ١ بتفاوت، والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٢٩ بتفاوت أيضاً عما فيها معاً.

- ٩٦١ ٥٠ - وفي رواية حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: إن خرج الدم فكل^(١)
- ٩٦٢ ٥١ - وفي رواية سماعة عن أبي عبد الله (ع) قال: لا بأس به إذا سال الدم.
- ٩٦٣ ٥٢ - وسأل أبو بصير أبا عبد الله (ع): عن الشاة تُذبح فلا تتحرك ويهراق منها دم كثير عيط؟ فقال: لا تأكل، إن علياً (ع) كان يقول: إذا ركضت الرجل أو طرقت العين فكل^(٢).
- ٩٦٤ ٥٣ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن رجل ذبح طيراً فقطع رأسه أياكل منه؟ قال: نعم، ولكن لا يتعمد قطع رأسه.
- ٩٦٥ ٥٤ - وروى عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تأكلن من فريسة السبع، ولا الموقوذة ولا المنخقة، ولا المتردية، ولا النطيحة، إلا أن تدركه حياً فتذكيه^(٣).
- ٩٦٦ ٥٥ - وروى أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) أنه قال: في الذبيحة تذبح وفي بطنها ولد؟ قال: إن كان تاماً فكله فإن ذكاته ذكاة أمه، وإن لم يكن تاماً فلا تأكله^(٤).
- ٩٦٧ ٥٦ - وروى عمر بن أذينة، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال: سألت عن قول الله عز وجل: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةَ الْأَنْعَامِ﴾^(٥) فقال: الجنين إذا أشعر أو أوبر فذكاته ذكاة أمه^(٦).

(١) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٢. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٣٠. بتفاوت في الجميع. قال المحقق (ره) في شرائعه ٣/٢٥٠: «وفي إبانة الرأس عامداً خلاف أظهره الكراهية». وقد اختار القول بالكراهة الشهيدان (ره) في كتابهما. ونقل القول بالتحريم عن الشيخ (ره) وجماعة. قالوا: «وقيل والقاتل الشيخ (ره) في النهاية وجماعة بالتحريم لاقتضاء النهي له مع صحة الخبر وهو الأقوى، وعليه، هل تحرم الذبيحة؟ قيل: نعم لأن الزائد عن قطع الأعضاء يخرجها عن كونه ذبائحاً شرعياً فلا يكون مبيحاً، ويضعف: بأن المعتبر في الذبح قد حصل فلا اعتبار بالزائد...».

(٢) التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٢٤٠.

(٣) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤٧، وليس فيه: ولا النطيحة. وكذا في الفروع ٤، الذبائح، باب النطيحة والمتردية و... ح ٢ بتفاوت والموقوذة: الشاة وغيرها ضربت ضرباً شديداً بخشب أو غيره حتى ماتت. والوقد: الضرب الشديد.

(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٤٣ وأخرجه عن ابن سنان عن أبي جعفر (ع). قال المحقق (ره) في شرائع الإسلام ٣/٢٠٨: «ذكاة الجنين ذكاة أمه إن تمت خلقته. وقيل ولم تلجه الروح، ولو ولجته لم يكن بد من تذكيته، وفيه إشكال، ولو لم تتم خلقته لم يحل أصلاً، ومع الشرطين يحل بذكاة أمه. وقيل: لو خرج حياً ولم يتسع الزمان لتذكيته حل أكله، والأول أشبه».

(٥) المائدة/ ١.

(٦) الفروع ٤، باب الأجنة التي تخرج من... ح ١. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٤٤.

٩٦٨ ٥٧ - وروى الكاهلي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سأله رجل وأنا عنده عن قطع إليات الغنم قال: لا بأس بقطعها إذا كنت إنما تصلح به مالك، ثم قال: إن في كتاب علي (ع) إن ما قطع منها ميتة لا ينتفع به^(١).

٩٦٩ ٥٨ - وقال الصادق (ع): كُلُّ منحور مذبوح حرام، وكُلُّ مذبوح منحور حرام^(٢).

٩٧٠ ٥٩ - وروى عن صفوان بن يحيى قال: سأل المرزبان أبا الحسن (ع): عن ذبيحة ولد الزنا وقد عرفناه بذلك؟ قال: لا بأس به والمرأة والصبي إذا اضطروا إليه.

٩٧١ ٦٠ - وسأله الحلبي عن ذبيحة المرجيء والحروري فقال: كل وقراً واستقر حتى يكون ما يكون^(٣).

٩٧٢ ٦١ - وقال الصادق (ع): لا تأكل ذبيحة اليهودي والنصراني والمجوسي وجميع من خالف الدين إلا إذا سمعته يذكر اسم الله عليها. وفي كتاب علي (ع): لا يذبح المجوسي ولا النصراني ولا نصارى العرب الأضاحي، وقال: تأكل ذبيحته إذا ذكر اسم الله عز وجل.

٩٧٣ ٦٢ - وفي رواية عبد الملك بن عمرو، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: ما تقول في ذبايح النصاري؟ فقال: لا بأس بها، قلت: فإنهم يذكرون عليها المسيح؟ فقال: إنما أرادوا بالمسيح الله تعالى^(٤).

٩٧٤ ٦٣ - وروى أبو بكر الحضرمي، عن الورد بن زيد، قال قلت لأبي جعفر (ع): حدثني حديثاً وأمل به عليّ حتى أكتبه، فقال: أين حفظكم يا أهل الكوفة؟ قلت: حتى لا يرده عليّ أحد،

(١) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة وما يحل من... ح ٦٥. والفروع ٤، كتاب الأطعمة، باب ما يقطع من إليات الضأن و... ح ١ بتفاوت فيهما.

(٢) أي كل ما كانت ذكاته بالنحر وهو مختص بالإبل عندنا إذا ذبح يحرم لحمه وكذلك كل ما كانت ذكاته بالذبح إذ نُجر لم يحل. قال المحقق في الشرائع ٢٠٥/٣: «فإن نحر المذبح أو ذبح المنحور فمات لم يحل».

(٣) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة و... ح ٤٠ والاستبصار ٤، ٥٣ - باب ذبائح من نصب... ح ٦ وفي آخره: حتى يكون يوماً ما. والفروع ٤، الذبائح، باب آخر، ح ١. والحروري: نسبة إلى حروراء وهي التي نزلها الخوارج على أمير المؤمنين (ع) فالمقصود به هنا الخارجي. وقوله: حتى يكون ما يكون: أي ظهور دولة الحق وخروج المهدي (عج). قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٠٤/٣: «نعم لا يصح ذباحة المعلن بالعداوة لأهل البيت (ع) كالخارجي وإن أظهر الإسلام».

(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٦، والاستبصار ٤، ٥٢ - باب ذبائح الكفار، ح ٢٥. وقد حمل الشيخ (ره) هذا الحديث وأمثاله على أحد وجهين:

الأول: على حال الضرورة دون حال الاختيار إذ تحل الميتة عند الضرورة فكيف ذبيحة من خالف الإسلام.
الثاني: على التقية لأن جميع فقهاء المخالفين يرون إباحة ذبائح أهل الكتاب.

ما تقول في مجوسي قال بسم الله وذبح؟ فقال: كُلْ، فقلت: مسلم ذبح ولم يسم؟ فقال: لا تأكل إن الله تعالى يقول: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١) ويقول^(٢): ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٣).

٩٧٥ ٦٤ - وروى الحسين الأحمسي، عن أبي عبد الله (ع) قال: هو الاسم ولا يؤمن عليه إلا مسلم^(٤).

٩٧٦ ٦٥ - وروى الحسين بن المختار، عن الحسين بن عبيد الله قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إنا نكون بالجبل فنبعث الرعاة إلى الغنم، فربما عطبت الشاة وأصابها شيء فذبحوها فنأكلها؟ قال: لا إنما هي الذبيحة فلا يؤمن عليها إلا مسلم^(٥).

٩٧٧ ٦٦ - وروى عن الفضيل وزرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع): أنهم سأله عن شراء اللحم من الأسواق ولا يدرى ما يصنع القصابون؟ فقال: كل إذا كان في أسواق المسلمين ولا تسأل عنه^(٦).

٩٧٨ ٦٧ - وسأل محمد بن مسلم أبا عبد الله (ع): عن ذبيحة ذبحت لغير القبلة؟ فقال: كل لا بأس بذلك ما لم يتعمد، قال: وسألك عن رجل ذبح ولم يسم؟ فقال: إن كان ناسياً فليسم حين يذكر يقول: بسم الله على أوله وعلى آخره^(٧).

٩٧٩ ٦٨ - وسأل محمد بن مسلم أبا جعفر (ع): عن رجل ذبح فسبح أو كبر أو هلل أو حمد الله عز وجل؟ قال: هذا كله من أسماء الله تعالى لا بأس به^(٨).

(١) الأنعام / ١١٨.

(٢) الأنعام / ١٢١.

(٣) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٨، والاستبصار ٤، نفس الباب، ح ٢٧.

(٤) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة... ح ١٦. والفروع ٤، الذبائح، باب ذبائح أهل الكتاب، ح ٩. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٠٤/٣: «أما الذابح فيشترط فيه الإسلام أو حكمه فلا يتولاه الوثني، فلو ذبح كان المذبح ميتة. وفي الكتابي روايتان: أشهرهما المنع، فلا تؤكل ذبحة اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي. وفي رواية ثالثة: تؤكل ذبيحة اللمي، إذا سُمِعَت تسميته، وهي مطروحة».

(٥) الاستبصار ٤، ٥٢ - باب ذبائح الكفار، ح ١٥. وفي سننه: الحسن بن عبد الله. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٥، وفي سننه: الحسين بن عبد الله. وكذا في الفروع ٤، نفس الباب، ح ٦.

(٦) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤٢ بتفاوت، والفروع ٤، الذبائح، باب آخر، ح ٢. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٠٦/٣: «ما يباع في أسواق المسلمين من الذبائح واللحوم يجوز شراؤه ولا يلزم الفحص عن حاله».

(٧) التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٢٥٠. والفروع ٤، باب ما ذبح لغير القبلة و... ح ٤.

(٨) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٤٩. والفروع ٤، نفس الباب، ح ٥.

٩٨٠ - ٦٩ - وفي رواية حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل عن الرجل يذبح فينسى أن يسمى أتؤكل ذبيحته؟ قال: نعم إذا كان لا يتهم، ويحسن الذبح قبل ذلك، ولا بنخع^(١)، ولا يكسر الرقبة حتى تبرد الذبيحة^(٢).

٩٨١ - ٧٠ - وروى محمد الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: من لم يسم إذا ذبح فلا تأكله.

٩٨٢ - ٧١ - وروى حمّاد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن ذبيحة المرأة؟ فقال: إن كنّ نساء ليس معهن رجل فلتذبح أعلمهن^(٣)، ولتذكر اسم الله عليه، وسألته عن ذبيحة الصبي فقال: إذا تحرّك^(٤) وكان خمسة أشبار وأطاق الشفرة^(٥).

٩٨٣ - ٧٢ - وفي رواية عمر بن أذينة، عن رهط^(٦) رَوَوْهُ عَنْهُمَا (ع) جميعاً أن ذبيحة المرأة إذا أجادت الذبح وسمّت فلا بأس بأكله، وكذلك الصبي وكذلك الأعمى إذا سُدَّ^(٧).

٩٨٤ - ٧٣ - وفي رواية ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن ذبيحة الغلام والمرأة هل تؤكل؟ فقال: إن كانت المرأة مسلمة وذكرت اسم الله تعالى على ذبيحتها حلّت ذبيحتها، والغلام إذا قوي على الذبيحة وذكر اسم الله حلّت ذبيحته، وذلك إذا خيف فوت الذبيحة ولم يوجد من يذبح غيرهما^(٨).

٩٨٥ - ٧٤ - وروى ابن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع): أن علي بن

(١) نخع الذبيحة: قطع نخاعها وهو حبل أبيض يمتد من مؤخر الرأس إلى آخر الظهر.
(٢) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٣. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢٥١. وقوله: إذا كان لا يتهم: أي كان متهماً في دينه بأن يتهاون في أحكامه وأوامره ونواهيه ولا يعتني بشرائط الذبح بل يخلّ ببعضها عامداً. وقد أدخل فيه بعضهم من لا يعتقد الوجوب كالمخالف.
(٣) أي بشرائط الذبح وأحكامه.
(٤) أي صار ذا حركة خفيفة تنبئ عن ذكائه وتمييزه.
(٥) الفروع ٤، باب ذبيحة الصبي والمرأة والأعمى، ح ١ بتقديم الذيل على الصدر. وكذلك في التهذيب ٩، ح ٢ - باب الذبائح والأطعمة، ح ٤٥. وقوله: أطاق الشفرة: كناية عن قدرته على الذبح وتمكنه منه.
(٦) الرهط: ما دون العشرة وليس بينهم امرأة. ولا واحد له من لفظه.
(٧) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٥ بتفاوت، التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤٦، وقوله: إذا سُدَّ: أي إذا وُجّه إلى القبلة وقُوم وضعه للسكين في الموضع المناسب وثبّه إلى فري الأوداج بتمامها.
(٨) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٣، وفي سننه: هشام بن سالم عن ابن خالد. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤٣. وسننه كسند الفروع. وأطلق فقهاؤنا (ره) جواز ذبح المرأة والصبي المميز من دون تقييد بعدم وجود غيرهما. قال الشهيديان (ره): «ويجوز ما تذبحه المسلمة والخشي والمحبوب والصبي المميز دون المجنون ومن لا يميز لعدم القصد والجنب مطلقاً و...».

الحسين (ع) كانت له جارية تدعى له إذا أراد^(١).

- ٩٨٦ ٧٥ - وقال أمير المؤمنين (ع): لا تأكل من لحم حمل رضع من خنزيرة^(٢).
- ٩٨٧ ٧٦ - وكتب أحمد بن محمد بن عيسى إلى علي بن محمد (ع): امرأة أرضعت غنًا^(٣) من الغنم بلبنها حتى فطمها فكتب (ع): فعل مكروه ولا بأس به^(٤).
- ٩٨٨ ٧٧ - وروى الحسن بن محبوب، ومحمد بن إسماعيل، عن حنان بن سدير قال: سئل الصادق (ع): عن جدي رضع من لبن خنزيرة حتى شب وكبر ثم استفحل رجل في غنمه فخرج له نسل؟ قال: أما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربه، وأما ما لم تعرفه فإنه بمنزلة الجبن فكل ولا تسأل عنه^(٥).

٩٨٩ ٧٨ - وسأل محمد بن مسلم أبا جعفر (ع): عن لحوم الخيل والدواب والبغال والحمير؟ فقال: حلال ولكن الناس يعافونها^(٦).

وإنما نهى رسول الله (ص) عن أكل لحوم الحُمُر الإنسية بخير لثلاث تفتى ظهورها، وكان ذلك نهى كراهة لا نهى تحریم، ولا بأس بأكل لحوم الحمر الوحشية، ولا بأس بأكل الأُمص^(٧) وهو اليحامير، ولا بأس باللبان الأثن^(٨) والشيراز المعد منها.

ولا يجوز أكل شيء من المسوخ وهي القردة والخنزير والكلب والفيل والذئب والفأرة والأرنب والضَّب والطاووس والنعامة والدعموص^(٩) والجري، والسرطان، والسلحفاة،

- (١) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٤٨ بسند آخر وكذلك هو في الفروع ٤، نفس الباب، ح ٧.
- (٢) الاستبصار ٤، ٤٨ - باب تحریم أكل لحم الغنم إذا... ح ٣. وقد أوردته مرفوعاً. وكذلك في التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ١٨٥. والفروع ٤، باب الحمل والجدي يرضعان... ح ٣ قال المحقق (ره) في الشرائع ٢١٨/٣ وهو بصدد بيان وجه ما يعرض التحريم للمحلل من البهائم: «الثاني: أن يشرب لبن خنزيرة، فإن لم يشد كره، ويستحب استبراؤه بسبعة أيام، وإن اشتد حرم لحمه ولحم نسله».
- (٣) العنق: الأنثى من المعز قبل استكمالها الحول، جمع عُغْنَقٌ وعُنُقٌ.
- (٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٨٧ بتفاوت ورواه مضمراً. وكذلك هو في الفروع ٤، نفس الباب، ح ٤.
- (٥) الاستبصار ٤، ٤٨ - باب تحریم أكل لحم الغنم إذا... ح ١ والتهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ١٨٣. والفروع ٤، باب الحمل والجدي يرضعان... ح ١.
- (٦) الاستبصار ٤، ٤٧ - باب حكم لحم الحمر الأهلية و... ح ٤ بتفاوت. التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٧٤ بتفاوت أيضاً.
- (٧) الأُمص: والأُمص والأميص: طعام يُتخذ من لحم عجل بجلده، أو مَرَقُ السَّكْبَاجِ المبرّد المصفى من الدهن، معرّب خاميز بالفارسية. هكذا ورد في القاموس المحيط.
- (٨) الأثن: أنثى الحمار.
- (٩) الدَّعْمُوص: دويبة أو دودة سوداء تكون في الغدران إذ نشئت. - كما في القاموس المحيط..

- والوطواط، والعييفا والثعلب والدب واليربوع والقنفذ، مسوخ لا يجوز أكلها.
- ٩٩٠ - ٧٩ - وروي أن المسوخ لم تبقى أكثر من ثلاثة أيام فإن هذه مثل لها فنهى الله عز وجل عن أكلها.
- ٩٩١ - ٨٠ - وروى الوشاء، عن داود الرقي، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إن رجلاً من أصحاب أبي الخطاب نهاني عن البُخْت^(١) وعن أكل لحم الحمام المسرول^(٢) فقال أبو عبد الله (ع): لا بأس بركوب البُخْت وشرب ألبانها وأكل لحومها وأكل لحم الحمام المُسرول^(٣).
- ٩٩٢ - ٨١ - ونهى (ع) عن ركوب الجلالات^(٤) وشرب ألبانها فقال: إن أصابك شيء من عرقها فاغسله، والناقة الجلالة تربط أربعين يوماً ثم يجوز بعد ذلك نحرها وأكلها والبقرة تربط ثلاثين يوماً.
- ٩٩٣ - ٨٢ - وفي رواية القاسم بن محمد الجوهري أن البقرة تربط عشرين يوماً والشاة تُربط عشرة أيام والبطة تُربط ثلاثة أيام.
- ٩٩٤ - ٨٣ - وروي ستة أيام، والدجاجة تُربط ثلاثة أيام، والسّمك الجلال يُربط يوماً إلى الليل في الماء.
- ٩٩٥ - ٨٤ - وقال الصادق (ع): كل ما كان في البحر مما يؤكل في البر مثله فجائز أكله، وكل ما كان في البحر مما لا يجوز أكله في البر لم يجز أكله.
- ٩٩٦ - ٨٥ - وروى أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: لا تأكل الجري ولا الطحال.
- ٩٩٧ - ٨٦ - وروى ابن مسكان عن عبد الرحيم القصير قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: إن إبراهيم (ع) لما أراد أن يذبح الكبش أتاه إبليس فقال: هذا لي؟ فقال إبراهيم (ع): لا، قال: لي منه كذا وكذا؟ قال إبراهيم (ع): لا، فلم يزل يسمي عضواً عضواً من الشاة ويأبى عليه
-
- (١) البُخْت: الإبل الخراسانية، أو مطلقاً عند أهل مصر، الواحد بُخْتِي والأنثى بُخْتِيَّة.
- (٢) ما كان في رجليه الريش الكثيف شبه السروال.
- (٣) الاستبصار ٤، ٥٠ - باب لحم البخاتي، ح ٣. والتهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٢٠٤. والفروع ٤: كتاب الأطعمة، باب لحوم الجوزر والبخت، ح ١. والوشاء: هو الحسن بن علي.
- (٤) الحيوان أو الطائر الجلال: هو الذي يغتنى بعذرة الإنسان خاصة.

إبراهيم (ع) حتى انتهى إلى الطحال فسماه فأعطاه إياه فهو لقمة الشيطان.

٩٩٨ ٨٧ - وقال الصادق (ع): إذا كان اللحم مع الطحال في سَفُود^(١) أكل اللحم إذا كان فوق الطحال، فإن كان أسفل من الطحال لم يؤكل ويؤكل جواذبه^(٢) لأن الطحال في حجاب ولا ينزل منه شيء إلا أن يثقب، فإن ثقب سال منه ولم يؤكل ما تحته من الجواذب، فإن جعلت سمكة يجوز أكلها مع جري أو غيرها مما لا يجوز أكله في سَفُود، أكلت التي لها فلوس إذا كانت في السفود فوق الجري وفوق التي لا تؤكل فإن كانت أسفل من الجري لم تؤكل^(٣).

٩٩٩ ٨٨ - وكتب محمد بن إسماعيل بن بزيع إلى الرضا (ع): اختلف الناس في الربيثا^(٤) فما تأمرني فيها؟ فكتب (ع): لا بأس بها^(٥).

١٠٠٠ ٨٩ - وروي عن حنان بن سدير قال: أهدى فيض بن المختار إلى أبي عبد الله (ع) ربيثا فأدخلها إليه وأنا عنده فنظر إليها وقال: هذه لها قشر، فأكل منها ونحن نراه^(٦).

١٠٠١ ٩٠ - وروى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: لا يؤكل ما نبذه الماء من الحيتان، وما نضب الماء عنه فذلك المتروك^(٧).

١٠٠٢ ٩١ - وروى محمد بن يحيى الخثعمي، عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبد الله (ع): جعلت فداك ما تقول في الكنعت^(٨)؟ قال: لا بأس بأكله قلت: فإنه ليس له قشر؟ قال: بلى ولكنها حوتة سيئة الخلق تحتك بكل شيء فإذا نظرت في أصل أذنيها وجدت لها قشراً^(٩).

(١) السَفُود: حديدة يشوى عليها اللحم، جمع سفافيد.

(٢) الجواذب - بالضم -: خبز أو حنطة أو لبن وسكر وماء نارجيل علق عليها لحم في تنور حتى يطبخ «الوافي للفيض، ح ١١، ص ٢١».

(٣) الفروع ٤، الأطعمة، باب اختلاط الحرام بغيره في الشيء، ح ١. بتفاوت. وقد أخرجه عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله (ع)، وكذلك في التهذيب ٩، ٢ - باب في الذبائح والأطعمة، ذيل ح ٨٠.

(٤) الربيثا: نوع من السمك.

(٥) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٨٢. بتفاوت. وكذا في الاستبصار ٤، كتاب الأطعمة والأشربة، ٥٦ - باب أكل الربيثا، ح ٢. وفي الاستبصار الحديث مضمّر.

(٦) الفروع ٤، كتاب الصيد، باب آخر منه، ح ٨.

(٧) الاستبصار ٤، ٣٩ - باب تحريم السمك الطافي و...، ح ٣ بدون قوله: فذلك المتروك. وكذلك هو في التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٢١.

(٨) الكنعت: نوع من السمك لها فلس خفيف ولكن من طبعها أنها تحك جسدها بكل ما تصادفه فيزول عنها، ولكن يبقى ما هو موجود منه في أصل أذنيها لعدم احتكاكه.

(٩) التهذيب ٩، نفس الباب، ذيل ح ٤. والفروع ٤، نفس الكتاب والباب، ذيل ح ٢.

- ١٠٠٣ ٩٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله (ع): كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه^(١).
- ١٠٠٤ ٩٣ - وروى الحسن بن علي بن فضال، عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الإخصاء فلم يجبي، فسألت أبا الحسن (ع) عن ذلك فقال: لا بأس به.
- ١٠٠٥ ٩٤ - وروى يونس بن يعقوب، عن أبي مريم قال: قلت لأبي عبد الله (ع): السخلة التي مر بها رسول الله (ص) وهي ميتة فقال: «ما ضرَّ أهلها لو انتفعوا بأهابها؟» فقال أبو عبد الله (ع): لم تكن ميتة يا أبا مريم ولكنها كانت مهزولة فذبحها أهلها فرموا بها فقال رسول الله (ص): «ما كان على أهلها لو انتفعوا بأهابها»^(٢).
- ١٠٠٦ ٩٥ - وسأل سعيد الأعرج أبا عبد الله (ع): عن قدر فيها لحم جزور وقع فيها أوقية^(٣) من دم أيؤكل منها؟ قال: نعم فإن النار تأكل الدم^(٤).
- ١٠٠٧ ٩٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن الإنفخة تخرج من الجدي الميت؟ قال: لا بأس به، قلت: اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت؟ قال: لا بأس به، قلت: فالصوف والشعر وعظام الفيل والبيضة تخرج
-
- (١) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة، ح ٧٢. وقد استدلت علماؤنا في علم أصول الفقه بهذه الرواية على أصالة البراءة الشرعية. والظاهر أنها مما لا إشكال عندهم في دلالتها على أصالة الحل، وإن كان قد وقع الكلام في شمولها للشبهات الحكمية إضافة إلى الموضوعية منها. وقد رجح بعضهم رضوان الله عليهم عدم شمولها للشبهة الحكمية وذلك بقريتين: الأولى: «ظهور صدرها في أن مورد الحلبة الشيء الذي ينقسم إلى صنفين حلال وحرام، ومنشأ الاشتباه والتردد هو هذا الانقسام كالجبين مثلاً فيه المتخذ من الميتة فيكون حراماً وفيه المتخذ من المذكي فيكون حلالاً وهذا لا يصدق إلا في الشبهات الموضوعية إذ الشبهة الحكمية فيها ترديد لا تصنيف. الثانية: أن مقتضى تأسيسية (بعينه) أن يكون احترازياً لا تأكيداً لمعرفة الحرام وهذا لا يكون إلا في الشبهة الموضوعية، حيث إنه قد يكون الحرام فيها معلوماً ولكن لا بعينه كما في موارد العلم الإجمالي في الشبهة الغير المحصورة بعد تخصيص الشبهة المحصورة لعدم إمكان جعل البراءة فيها وهذا كثير في الشبهة الموضوعية بخلاف الحكمية...» وقد ناقش آخرون في كلتا القريتين.
- (٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٢.
- (٣) الأوقية: سبعة مثاقيل شرعية، وعلى حساب الدرهم تعادل أربعين درهماً شرعياً، وقد وردت بذلك بعض الروايات.
- (٤) الفروع ٤، كتاب الذبائح، باب الدم يقع في القدر، ح ١. وهذه الرواية وإن عمل بمضمونها بعض قدامى فقهاءنا (ره) إلا أن بعضهم الآخر كابن إدريس أطرحها وحكم بنجاسة المرق، بينما حمل بعضهم (ره) الدم الوارد في الرواية على الدم الطاهر كدم السمك، وهو خلاف الظاهر من الرواية.

من الدجاجة؟ فقال: كل هذا ذكي لا بأس به^(١).

١٠٠٨ ٩٧- وروى عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن أبي جعفر محمد بن علي الرضا (ع) أنه قال: سألتُه عَمَّا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، مَا ذُبِحَ لَصْنَمٍ أَوْ وَثْنٍ أَوْ شَجَرٍ حَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ كَمَا حَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ، فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا بَنَ رَسُولِ اللَّهِ مَتَى تَحُلُّ لِلْمُضْطَرِّ الْمَيْتَةَ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ (ع)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) سَأَلَ فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ بِأَرْضٍ فَتَصِيبُنَا الْمَخْمُصَةُ فَمَتَى تَحُلُّ لَنَا الْمَيْتَةَ؟ قَالَ: مَا لَمْ تَصْطَبِحُوا أَوْ تَغْتَبِقُوا^(٢) أَوْ تَحْتَفِثُوا بَقْلًا فَشَأْنُكُمْ بِهَا. قَالَ عَبْدُ الْعَظِيمِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا بَنَ رَسُولِ اللَّهِ مَا مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٣)؟ قَالَ: الْعَادِي السَّارِقُ، وَالْبَاغِي الَّذِي يَبْغِي الصَّيْدَ بَطْرًا أَوْ لَهْوًا لَا لِيَعُودَ بِهِ عَلَى عِيَالِهِ، لَيْسَ لِهَمَّا أَنْ يَأْكُلَا الْمَيْتَةَ إِذَا اضْطَرَّ، هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمَا فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ، كَمَا هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمَا فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ، وَلَيْسَ لِهَمَّا أَنْ يَقْصُرَا فِي صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ فِي سَفَرٍ. قَالَ فَقُلْتُ: فَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمَنْخَنَقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾^(٤) قَالَ: الْمَنْخَنَقَةُ الَّتِي انْخَنَقَتْ بِأَخْنَاقِهَا حَتَّى تَمُوتَ، وَالْمَوْقُوذَةُ الَّتِي مَرَضَتْ وَقَذَفَهَا الْمَرَضُ حَتَّى لَمْ يَكُنْ بِهَا حَرَكَةٌ، وَالْمُتَرَدِّيَةُ الَّتِي تَتَرَدَّى مِنْ مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ إِلَى أَسْفَلٍ، أَوْ تَتَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ أَوْ فِي بَثْرٍ فَمُوتَ، وَالنَّطِيحَةُ الَّتِي تَنْطَحُهَا بِهِيْمَةٌ أُخْرَى فَمُوتَ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَمَاتَ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ: عَلَى حَجَرٍ أَوْ صَنْمٍ إِلَّا مَا أَدْرَكَ ذَكَاتَهُ فَذَكِي، قُلْتُ: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ﴾^(٥)؟ قَالَ: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَشْتَرُونَ بَعِيرًا فِيمَا بَيْنَ عَشْرَةِ أَنْفُسٍ وَيَسْتَقْسِمُونَ عَلَيْهِ بِالْقِدَاحِ وَكَانَتْ عَشْرَةٌ: سَبْعَةٌ لَهَا انْصِبَاءٌ وَثَلَاثَةٌ لَا انْصِبَاءَ لَهَا، أَمَّا الَّتِي لَهَا انْصِبَاءٌ: فَالْقِدْأُ وَالتَّوَامُ وَالنَّافِسُ وَالْحَلْسُ وَالْمَسْبَلُ وَالْمَعْلَى وَالرَّقِيبُ، وَأَمَّا الَّتِي لَا انْصِبَاءَ لَهَا: فَالْفَسِيحُ وَالْمَنِيحُ وَالْوَعْدُ، فَكَانُوا يَجِيلُونَ السَّهَامَ بَيْنَ عَشْرَةِ قَمَنٍ خَرَجَ بِاسْمِهِ سَهْمٌ مِنَ الَّتِي لَا انْصِبَاءَ لَهَا أَلْزَمَ ثَلَاثَ ثَمَنِ الْبَعِيرِ فَلَا يَزَالُونَ بِذَلِكَ حَتَّى تَقَعَ السَّهَامُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي لَا انْصِبَاءَ لَهَا إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْهُمْ فَيَلْزَمُونَهُمْ ثَمَنِ الْبَعِيرِ ثُمَّ يَنْحَرُونَهُ، وَيَأْكُلُهُ السَّبْعَةُ الَّذِينَ لَمْ يَنْقُدُوا فِي ثَمْنِهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَطْعَمُوا مِنْهُ الثَّلَاثَةَ

(١) الاستبصار ٤، ٥٤ - باب ما يجوز الانتفاع به من الميته، ح ٢. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ٥٩. والإنفاحة مادة تؤخذ من بطن الجدلي قبل فطامه عن اللبن وتدخل في صناعة الجبن.

(٢) تصطبحوها: من الصُّبُوح: وهو ما يشرب في الصباح من الحليب وغيره، والقَبُوق: ما يُشْرَبُ بالعشي، فيقال: اغتَبِقَ فلان. وتَغَبَّقَ الرجل: حلب بالعشي.

(٣) البقرة/ ١٧٣.

(٤) المائدة/ ٣.

(٥) المائدة/ ٣.

الذين أنقذوا ثمنه شيئاً، فلما جاء الإسلام حَرَّمَ الله تعالى ذكر ذلك فيما حَرَّمَ فقال عز وجل: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فُسْؤُكُمْ﴾ - يعني حراماً -.

وهذا الخبر في روايات أبي الحسين الأسدي رحمه الله عن سهل بن زياد عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عن أبي جعفر محمد بن علي الرضا (ع) (١).

١٠٠٩ ٩٨ - وقال الصادق (ع): من اضطر إلى الميتة والدم ولحم الخنزير فلم يأكل شيئاً من ذلك حتى يموت فهو كافر، وهذا في نواذر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري.

١٠١٠ ٩٩ - وروى محمد بن عذافر، عن أبيه، عن أبي جعفر (ع) قال قلت له: لِمَ حَرَّمَ الله الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى لم يحرم ذلك على عباده وأحل لهم ما وراء ذلك، من رغبة فيما أحل لهم، ولا زهد فيما حرمه عليهم، ولكنه عز وجل خلق الخلق فعلم ما تقوم به أبدانهم وما يصلحهم، فأحل لهم وأباحه لهم، وعلم ما يضرهم فنهاهم عنه، ثم أحله للمضطر في الوقت الذي لا يقوم بدنه إلا به، فأمره أن ينال منه بقدر البلغة (٢) لا غير ذلك ثم قال: وأما الميتة فإنه لم ينل أحد منها إلا ضَعُفَ بدنه، وَوَهَّنت قوته، وانقطع نسله، ولا يموت أكل الميتة إلا فجأة، وأما الدم فإنه يورث أكله الماء الأصفر ويورث الكلب (٣) وقساوة القلب وقلة الرأفة والرحمة حتى لا يؤمن على حميمه ولا يؤمن على من صاحبه، وأما لحم الخنزير فإن الله تبارك وتعالى مسح قوماً في صور شتى مثل الخنزير والقرد والذب، ثم نهى عن أكل المثلة لئلا ينتفع بها ولا يستخف بعقوبتها، وأما الخمر فإنه حرمها لفعالها وفسادها. ثم قال: إن مدمن الخمر كعابد وثَن، ويورثه الارتعاش، ويهدم مروته ويحمله على أن يجسر على المحارم من سفك الدماء وركوب الزنا حتى لا يؤمن إذا سكر أن يشب على حرمه وهو لا يعقل ذلك، والخمر لا يزيد شاربها إلا كل شر (٤).

١٠١١ ١٠٠ - وقال الصادق (ع): في الشاة عشرة أشياء لا تؤكل: القرث والدم، والنخاع، والطحال، والغدد، والقضيب، والأنثيان، والرحم والحيا والأوداج (٥).

(١) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبايح والأطعمة، ح ٨٩.

(٢) البلغة: ما يُبَلِّغ به من العيش، أي القوام منه.

(٣) الكلب: داء يصيب الكلاب فإذا عض الكلب الكلب إنساناً انتقل المرض إليه.

(٤) الفروع ٤، كتاب الأطعمة، باب علل التحريم، ح ١، بسند آخر وتفاوت وكذلك في التهذيب ٩، ٢ - باب

الذبايح والأطعمة، ح ٢٨٨.

(٥) الفروع ٤، باب ما لا يؤكل من الشاة وغيرها، ح ٣ بتفاوت في آخره. والتهذيب ٩، نفس الباب، ح ٥١ بتفاوت =

١٠١٢ ١٠١ - وقال (ع): عشرة أشياء من الميتة ذكية: القرن والحافر والعظم والسن والإنفحة واللبن والشعر والصوف والريش والبيض.

وقد ذكرت ذلك مسنداً في كتاب الخصال^(١) في باب العشرات.

١٠١٣ ١٠٢ - وسئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم﴾^(٢) قال: يعني الحبوب.

١٠١٤ ١٠٣ - وفي رواية هشام بن سالم عنه (ع) قال: العدس والحمص وغير ذلك^(٣).

١٠١٥ ١٠٤ - وسأله سعيد الأعرج: عن سؤر اليهودي والنصراني أيؤكل أو يشرب؟ قال: لا.

١٠١٦ ١٠٥ - وروى زرارة عنه (ع) أنه قال: في آنية المجوس إذا اضطرتهم إليها فاغسلوها بالماء.

١٠١٧ ١٠٦ - وسأله العيص بن القاسم: عن مؤكلة اليهودي والنصراني؟ فقال: لا بأس إذا كان من طعامك، وسأله عن مؤكلة المجوسي فقال: إذا توضأ فلا بأس^(٤).

١٠١٨ ١٠٧ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال: سألت عن آنية أهل الذمة فقال: لا تأكلوا في آنيهم إذا كانوا يأكلون فيها الميتة والدم ولحم الخنزير^(٥).

١٠١٩ ١٠٨ - وروى حنان بن سدير، عن برد الإسكاف قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إني رجل خزاز ولا يستقيم عملنا إلا بشعر الخنزير نخرزبه؟ قال: خذ منه وبرّه فاجعلها في فخّارة ثم

= أيضاً والقرث: ما يكون في الكرش من الفضلات. والغدد: جمع غُدّة: وهي كل عقدة في الجسد اكتنفها الشحم، وكل قطعة صلبة بين الأعصاب. والحيا: هو الفرج من ذوات الخف والظلف. والأوداج: جمع وَدَج: وهو عرت في العنق.

(١) الخصال/ ج ٢، ص ٤٣٤. وقد أخرجه باختلاف في ترتيب العشرة عن علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير يرفعه إلى أبي عبد الله (ع). كما أخرج الذي قبله في الخصال ص ٤٣٣ عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (ع).

(٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١١٠ وليس فيه الآية. نعم ورد السؤال منه (ع) عن معنى الآية في الحديث رقم ١٠٩ من نفس الباب ولكن جوابه (ع) كان: العدس والحمص وغير ذلك. وكذا في الفروع ٤، باب طعام أهل الذمة و... ح ٢ و ١.

(٣) راجع الحاشية السابقة.

(٤) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٠٨.

(٥) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة، ح ١٠٦.

أوقد تحتها حتى تذهب دسمه ثم اعمل به^(١).

١٠٢٠ ١٠٩ - وفي رواية عبد الله بن المغيرة، عن برد قال: قلت لأبي عبد الله (ع): جعلت فداك إنا نعمل بشعر الخنزير فربما نسي الرجل فصلى وفي يده منه شيء؟ قال: لا ينبغي أن يصلي وفي يده منه شيء، وقال: خذوه فاغسلوه فما كان له دسم فلا تعملوا به وما لم يكن له دسم فاعملوا به واغسلوا أيديكم من^(٢).

١٠٢١ ١١٠ - وروى الحسن بن محبوب، عن محمد بن مارد قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: ما من مؤمن يكون في منزله عترة حلوب، إلا قدس أهل ذلك المنزل وبورك عليهم، فإن كانتا اثنتين قدسوا كل يوم مرتين، فقال رجل من أصحابنا: كيف يُقدسون؟ قال يقال لهم: بورك عليكم وطبتم وطاب إدامكم، قال قلت: فما معنى قدستم؟ قال: طهرتم^(٣).

١٠٢٢ ١١١ - وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه: إتقوا الله فيما حولكم وفي العجم من أموالكم. فقليل له: وما العجم؟ قال: الشاة والبقرة والحمام وأشباه ذلك.

١٠٢٣ ١١٢ - وشكا رجل إلى النبي (ص) الوحشة فأمره باتخاذ زوج حمام^(٤).

١٠٢٤ ١١٣ - وقال أمير المؤمنين (ع): إن حفيف أجنحة الحمام ليطرد الشياطين^(٥).

١٠٢٥ ١١٤ - وروي عن علي بن أسباط عن أبيه قال: صنع لنا أبو حمزة طعاماً ونحن جماعة، فلما حضروا رأى أبو حمزة رجلاً ينهك عظماً فصاح به وقال: لا تفعل، إني سمعت علي بن الحسين (ع) يقول: لا تنهكوا العظام فإن للجن فيها نصيباً، فإن فعلتم ذهب من البيت ما هو خير لكم من ذلك^(٦).

١٠٢٦ ١١٥ - وقيل للصادق جعفر بن محمد (ع): بلغنا أن رسول الله (ص) قال: «إن الله تبارك وتعالى ليغض البيت اللحم، واللحم السمين؟ فقال (ع): إنا لنأكل اللحم ونحبه، وإنما

(١) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٩٠.

(٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ٩١. وقد دل على نجاسة الخنزير بجميع أجزائه حتى تلك التي لا تحلها الحياة.

(٣) الفروع ٤، كتاب الدواجن، باب الغنم، ح ٦.

(٤) الفروع ٤، نفس الكتاب، باب الحمام، ح ٦.

(٥) الفروع ٤، نفس الباب، ح ١١. وفيه: لتطرد بدل: ليطرد. وأسندته إلى الصادق (ع). والخفيف: صوت جناح الطائر. وفي بعض النسخ: خفيق: وهو ضرب الطائر بجناحيه.

(٦) الفروع ٤، كتاب الأطعمة، باب نهك العظام، ح ١. ونهك العظم: بالغ في أكل ما عليه من لحم بحيث لم يترك شيئاً. أو امتص نخاعه.

عنى (ع) البيت الذي تؤكل فيه لحوم الناس بالغيبة، وعنى باللحم السمين المتبختر المختال في مشيته^(١).

١٠٢٧ ١١٦ - وروى حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع): أن رسول الله (ص) نهى أن يؤكل اللحم غريضاً يعني نياً، وقال: إنما تأكله السباع، قال حريز: يعني حتى تغيره الشمس أو النار^(٢).

١٠٢٨ ١١٧ - وقال الصادق (ع): لا يؤكل من الغربان زاغ ولا غيره^(٣) ولا يؤكل من الحيات شيء.

١٠٢٩ ١١٨ - وسأل الحلبي أبا عبد الله (ع) عن قتل الحيات؟ فقال: أقتل كل شيء تجده في البرية إلا الجان، ونهى عن قتل عوامر البيوت وقال: لا تدعوهم مخافة تبعاتهن، فإن اليهود على عهد رسول الله (ص) قالت: من قتل عامر بيت أصابه كذا وكذا، فقال رسول الله (ص): «من تركهن مخافة تبعاتهن فليس مني وإنما تتركها لأنها لا تريدك»، وقال: ربما قتلتهم في بيوتهن.

١٠٣٠ ١١٩ - وروى موسى بن بكر الواسطي، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال سمعته يقول: اللحم ينبت اللحم، والسمك يذيب الجسد، والدب يزد في الدماغ، وكثرة أكل البيض يزيد في الولد، وما استشفى مريض بمثل العسل، ومن أدخل جوفه لقمة شحم أخرجت مثلها من الداء^(٤).

(١) الفروع ٤، باب فضل اللحم، ح ٦. وقد روي صدر الحديث بتفاوت.

(٢) الفروع ٤، باب كراهية أكل لحم الغريض... ح ١ بتفاوت.

(٣) ورد في التهذيب ٩، ١ - باب الصيد والذكاة، ح ٧٣، عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (ع) قال: سأله عن الغراب الأبقع والأسود أيحل أكله؟ فقال: لا يحل شيء من الغربان زاغ ولا غيره. ورواه في الفروع ٤، باب جامع في الدواب التي لا تؤكل... ح ٨. والاستبصار ٤، ٤٢ - باب كراهية لحم الغراب، ح ٢. والأبقع: ما خالط بياضه لون آخر. والزاغ: هو غراب الزرع.

وحرمه لحم الغراب بجميع أصنافه هي الأقوى عند كثير من فقهاءنا، وهنالك قول بحلية الزاغ. قال الشهيدان (ره): «ويحرم من الطير... الغراب الكبير الأسود الذي يسكن الجبال والخراب ويأكل الجيف، والأبقع أي المشتعل على بياض وسواد مثل الأبلق في الحيوان... ومستند التحريم فيهما صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى (ع) بتحريم الغراب مطلقاً، ورواية أبي يحيى الواسطي [عن الرضا (ع)]. ويحل غراب الزرع المعروف بالزاغ في المشهور وكذا الغداف وهو أصغر منه إلى الغبرة ما هو، أي يعيل إليها يسيراً ويعرف بالرمادي لذلك ونسب القول بحل الأول إلى الشهرة لعدم دليل صريح يخصصه بل الإخبار منها مطلق في تحريم الغراب بجميع أصنافه كصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى (ع) وهو نص، أو مطلق في الإباحة كرواية زرارة عن أحدهما (ع)، لكن ليس في الباب حديث صحيح غيرها دل على التحريم فالقول به متعين... الخ».

(٤) روي بنفس السند في الفروع ٤، باب لحم البقر وشحومها، حديثاً تحت رقم ٤ جاء فيه: اللحم ينبت اللحم، =

٩٧- باب

الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وغير ذلك من آداب الطعام

١٠٣١ ١ - روى سماعة، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا ينبغي الشرب في آنية الفضة والذهب^(١).

١٠٣٢ ٢ - وروى أبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: لا تأكل في آنية ذهب ولا فضة^(٢).

١٠٣٣ ٣ - وروى ثعلبة، عن بريد العجلي، عن أبي عبد الله (ع) أنه كره الشرب في الفضة وفي القدح المفضض، وكره أن يذهب من مدهن مفضض، والمشط كذلك^(٣)، فإن لم يجد بُدًّا من الشرب في القدح المفضض عدل بفمه عن موضع الفضة.

١٠٣٤ ٤ - وقال النبي (ص): «آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون»^(٤).

١٠٣٥ ٥ - وروى يونس بن يعقوب، عن يوسف أخيه: أن أبا عبد الله (ع) استسقى ماء فأتي بقدح من صفر فيه ماء، فقال له بعض جلسائه: إن عبّاد البصري يكره الشرب في الصفر؟ قال: فسله أذهب هو أم فضة^(٥)؟.

١٠٣٦ ٦ - وروي عن جراح المدائني قال: كره أبو عبد الله (ع) أن يأكل الرجل بشماله أو

ومن أدخل في جوفه لقمة شحم أخرجت مثلها من الداء. وقد فسر أبو عبد الله (ع) في بعض الروايات الشحمة بأن المراد بها شحمة البقر.

(١) الفروع ٤، كتاب الأشربة، باب الأواني، ح ٣ وفيه في آنية الذهب ولا الفضة.

(٢) الفروع ٤، كتاب الأطعمة، باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، ح ١. بسند مختلف عن الصادق (ع). وكذلك في التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة، ح ١١٩.

(٣) إلى هنا مروى في التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٢٢ وكذلك في الفروع ٤، نفس الباب، ح ٥.

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٧ مسند إلى أبي الحسن موسى (ع). وكذلك هو في التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٢٤.

(٥) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٢٨. والفروع ٤، كتاب الأشربة، باب الأواني، ح ٤ بتفاوت يسير أيضاً. ومسألة حرمة استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب بل مطلق الاستعمال هي إجماعية عند فقهاءنا رضوان الله عليهم كما أن الأظهر حرمة استعمالها للزينة أيضاً. قال المحقق (ره) في الشرائع ١/ ٥٥- ٥٦: «ولا يجوز الأكل والشرب في آنية من ذهب أو فضة ولا اتخاذها لغير ذلك، ويكره المفضض. وقيل: يجب اجتناب موضع الفضة، وفي جواز اتخاذها لغير الاستعمال: تردد، والأظهر المنع». وقال صاحب الجواهر (ره) ج ٦/ ٣٢٨، بعد نقله لعبارة المحقق (ره) المتقدمة: إجماعاً منا، بل ومن كل من يحفظ عنه العلم عدا داود فحرم الشرب خاصة، محصلاً ومنقولاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً كالنصوص به من الطرفين.

يشرب بها أو يتناول بها^(١).

١٠٣٧ ٧ - وروى عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (ع)، عن أبيه (ع) قال: كان أصحاب رسول الله (ص) يتبوك يعبون الماء، فقال رسول الله (ص): إشرَبوا في أيديكم فإنها من خير آتيتكم^(٢).

١٠٣٨ ٨ - وقال الصادق (ع): شرب الماء من قيام بالنهار أدرُّ للعرق وأقوى للبدن^(٣).

١٠٣٩ ٩ - وقال (ع): شرب الماء بالليل من قيام يورث الماء الأصفر^(٤).

١٠٤٠ ١٠ - وسأله بعض أصحابه عن الشرب بنفس واحد؟ قال: إذا كان الذي يتناولك الماء مملوكاً لك فاشرب في ثلاثة أنفاس، وإن كان حُرّاً فاشربه بنفس واحد. وهذا الحديث في روايات محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله.

١٠٤١ ١١ - وفي رواية حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: ثلاثة أنفاس في الشرب أفضل من شرب بنفس واحد وكان يكره أن يشبه بالهيم قلت: وما الهيم؟ قال: الزمل.

١٠٤٢ ١٢ - وفي حديث آخر: الإبل^(٥).

١٠٤٣ ١٣ - وروي أن الهيم النيب^(٦).

١٠٤٤ ١٤ - وروي أن الهيم ما لم يذكر اسم الله عليه^(٧).

١٠٤٥ ١٥ - وروى عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تأكل وأنت تمشي إلا أن تضطر إلى ذلك.

١٠٤٦ ١٦ - وروي عن عمر بن أبي شعبة قال: رأيت أبا عبد الله (ع) يأكل متكئاً ثم ذكر رسول

(١) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٣٧. والفروع ٤، الأطعمة، باب الأكل باليسار، ح ١.

(٢) الفروع ٤، الأشربة، باب الأواني، ح ٧ بتفاوت.

(٣) الفروع ٤، باب شرب الماء من قيام و...، ح ١ بتفاوت وفي ذيله: أقوى وأصح للبدن.

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ذيل ح ٢.

(٥) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة، ح ١٤٥ بتفاوت. وروي صدر الحديث السابق بتفاوت في الفروع ٤، نفس الباب، ح ٧ و ٨.

(٦) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٤٦ بتفاوت.

(٧) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٩، والهيم: جمع أهيم وهيماء، والأول للجمل والثاني للناقة والهيماء: داء يكسبه العطش: يشرب الماء إلى أن يموت أو يسقم سقماً شديداً. ومنه قوله تعالى في الآية ٥٥ / الواقعة: فشاربون شرب الهيم.

الله (ص) فقال: ما أكل متكئاً حتى مات^(١).

١٠٤٧ ١٧ - وروي عن حماد بن عثمان، عن عمر بن أبي شعبة، عن أبي سعيد: أنه رأى أبا عبد الله (ع) يأكل متربعاً^(٢).

١٠٤٨ ١٨ - وفي رواية إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي عبد الله (ع): أن رسول الله (ص) قال: «إذا وضعت المائدة حفها أربعة أملاك فإذا قال العبد: بسم الله قالت الملائكة للشيطان: إخر يا فاسق فلا سلطان لك عليهم، فإذا فرغوا فقالوا: الحمد لله قالت الملائكة: هم قوم أنعم الله عليهم فأدوا شكر ربهم، فإذا لم يقولوا بسم الله قالت الملائكة للشيطان: إدن يا فاسق فكل معهم، فإذا رفعت فلم يحمداوا الله قالت الملائكة: هم قوم أنعم الله عليهم فسوا ربهم»^(٣).

١٠٤٩ ١٩ - وقال النبي ﷺ: «صاحب الرّحل يشرب أول القوم ويتوضأ آخرهم».

١٠٥٠ ٢٠ - وروى سماعة بن مهران قال: كنت أكل مع أبي عبد الله (ع) فقال: يا سماعة أكلاً وحماً لا أكلاً وصمتاً.

١٠٥١ ٢١ - وقال أمير المؤمنين (ع): ضمنت لمن سمّي على طعامه أن لا يشتكي منه، فقال ابن الكوا: يا أمير المؤمنين لقد أكلت البارحة طعاماً فسميت عليه ثم آذاني، فقال أمير المؤمنين (ع): أكلت ألواناً فسميت على بعضها ولم تسم على بعض يا لكع^(٤).

١٠٥٢ ٢٢ - وروي: أن من نسي أن يسمي على كل لون فليقل: بسم الله على أوله وآخره^(٥).

١٠٥٣ ٢٣ - وقال الصادق (ع): ما أتخمت قط، وذلك أني لم أبداً بطعام إلا قلت: بسم الله، ولم أفرغ من طعام إلا قلت: الحمد لله. وقال^(٦): إن البطن إذا شبع طغى.

(١) الفروع ٤، كتاب الأطعمة، باب الأكل متكئاً، ذيل ح ٩ بتفاوت. والتهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة ذيل ح ١٣٦ بتفاوت أيضاً.

(٢) الفروع ٤، نفس الباب، صدر ح ٩. وفي سنده: عن أبي أيوب. بدل: عن أبي سعيد. التهذيب ٩، نفس الباب، صدر ح ١٣٦ وليس في سنده ذكر لأبي سعيد ولا لأبي أيوب.

(٣) الفروع ٤، باب التسمية والتحميد... ح ١ بتفاوت واختلاف في بعض عباراته وألفاظه. وكذلك هو في التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٦٢.

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ح ١٨. وابن الكواء اسمه عبد الله، كان من أصحاب أمير المؤمنين (ع) وصار خارجياً ملعوناً. والكواء معناه: الخبيث الشتام. واللكع: اللثيم والأحمق.

(٥) التهذيب ٩، نفس الباب، ذيل ح ١٦٦ والفروع ٤، كتاب الأطعمة، نفس الباب، ذيل ح ٢٠.

(٦) الفروع ٤، باب كراهية كثرة الأكل، ح ١٠ وأخرجه مستنداً إلى أبي جعفر (ع) ونصّه: إذا شبع البطن طغى.

١٠٥٤ - ٢٤ - وروي عن عمر بن قيس الماصر قال: دخلت على أبي جعفر (ع) بالمدينة وبين يديه خوان وهو يأكل فقلت له: ما حد هذا الخوان؟ فقال: إذا وضعته فسم الله وإذا رفعته فاحمد الله وقم^(١) ما حول الخوان فإن هذا حدّه. قال: فالتفت فإذا كوز موضوع فقلت له: ما حد الكوز؟ فقال: إشرّب مما يلي شفّتيه وسم الله عز وجل فإذا رفعته عن فيك فاحمد الله عز وجل، وإياك وموضع العروة أن تشرب منها فإنها مقعد الشيطان فهذا حدّه.

١٠٥٥ - ٢٥ - وروي عن محمد بن الوليد الكرمانى قال: أكلت بين يدي أبي جعفر الثاني (ع) حتى إذا فرغت ورفع الخوان، ذهب الغلام يرفع ما وقع من فئات الطعام فقال له: ما كان في الصحراء فدعه ولو فخذ شاة، وما كان في البيت فتبعه والقطه.

١٠٥٦ - ٢٦ - وقال الصادق (ع): إن بني أمية يبدأون بالخل في أول الطعام ويختمون بالملح وإننا نبدأ بالملح في أول الطعام ونختم بالخل.

١٠٥٧ - ٢٧ - وقال أمير المؤمنين (ع): إبدأوا بالملح في أول الطعام، فلو علم الناس ما في الملح، لاختاروه على الترياق المجرب^(٢).

١٠٥٨ - ٢٨ - وروى الحسن بن محبوب، عن وهب بن عبد ربه قال: رأيت أبا عبد الله (ع) يتخلّل فنظرت إليه فقال: إن رسول الله (ص) كان يتخلّل وهو يطيب الفم^(٣).

١٠٥٩ - ٢٩ - وفي خبر آخر: إن من حق الضيف أن يُعَدَّ له الخلال^(٤).

١٠٦٠ - ٣٠ - وقال (ع): ما أدركت عليه لسانك فأخرجته فابلعه، وما أخرجته بالخلال فارم به.

١٠٦١ - ٣١ - وروى صفوان الجمال، عن أبي غرة الخراساني قال: قال أبو عبد الله (ع): الوضوء قبل الطعام وبعده يذهب بالفقر^(٥).

(١) القمّ: الكنس. والمقصود به هنا جمع ما تنثر من طعام حول الخوان ثم أكله، وقد وردت روايات باستحباب ذلك.

(٢) الفروع ٤، الأطعمة، باب فضل الملح، ح ٤ بتفاوت يسير.
(٣) الفروع ٤، الأطعمة، باب الخلال، ح ٣. والخلال: إخراج ما يكون عالقاً بين الأسنان من بقايا الطعام بواسطة عوداً أو شظية خشب وأمثالها.

(٤) الفروع ٤، باب حق الضيف وإكرامه، ح ٣. وفيه زيادة: أن يُكرّم و...

(٥) الفروع ٤، باب الوضوء قبل الطعام وبعده، ح ٢ بزيادة في آخره وتفاوت. وفي سنده أبو حمزة الثمالي بدل أبي غرة الخراساني. وكذلك عيناً في التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة، ح ١٥٩. وفي ذيله: قال: يذيان.

- ١٠٦٢ ٣٢ - وقال رسول الله (ص): من سرّه أن يكثر خير بيته فليتوضأ عند حضور طعامه^(١).
- ١٠٦٣ ٣٣ - وقال (ع): من غسل يده قبل الطعام وبعده عاش في سعة وعوفي من بلوى في جسده^(٢).
- ١٠٦٤ ٣٤ - وروي عن أبي حمزة الثمالي عن علي بن الحسين (ع): أنه كان إذا طعم قال: «الحمد لله الذي اطعمنا وسقانا وكفانا وآيدنا وآوانا وأنعم علينا وأفضل، الحمد لله الذي يُطعم ولا يُطعم».
- ١٠٦٥ ٣٥ - وقال رسول الله (ص): «نعم الأدام الخل ما افتقر بيت فيه خل»^(٣).
- ١٠٦٦ ٣٦ - وروى شعيب، عن أبي بصير قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن الثوم والبصل والكراث؟ فقال: لا بأس بأكله نياً وفي القدور، ولا بأس بأن يتداوى بالثوم ولكن إذا كان ذلك لا تخرج إلى المسجد^(٤).
- ١٠٦٧ ٣٧ - وروى عمر بن أذينة، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن الثوم فقال: إنما نهى رسول الله (ص) عنه لريحه، وقال: من أكل هذه البقلة الخبيثة فلا يقرب مسجدنا فأما من أكله ولم يأت المسجد فلا بأس^(٥).
- ١٠٦٨ ٣٨ - وروى إبراهيم الكرخي، عن أبي عبد الله (ع)، عن آبائه (ع) قال: قال الحسن بن علي بن أبي طالب (ع): في المائدة اثنتا عشرة خصلة يجب على كل مسلم أن يعرفها: أربع فيها فرض، وأربع سنة، وأربع تأديب، فأما الفرض: فالمعرفة^(٦)، والرضا، والتسمية، والشكر، وأما السنة: فالوضوء^(٧) قبل الطعام، والجلوس على الجانب الأيسر، والأكل بثلاث أصابع، ولعق الأصابع، وأما التأديب: فالأكل مما يليك، وتصغير اللقمة، وتجويد المضغ، وقلة النظر في وجوه الناس.

(١) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٤، مستنداً إلى أبي عبد الله (ع).
 (٢) التهذيب ٩، نفس الباب، ح ١٥٨. والفروع ٤ نفس الباب، ح ١.
 (٣) الفروع ٤، باب الخل، ذيل ح ١. وفيه: ما أقفر: أي ما خلا من الأدام.
 (٤) التهذيب ٩، ٢ - باب الذبائح والأطعمة، ح ١٥٥ بتفاوت سير، وكذلك في الفروع ٤، الأطعمة، باب الثوم، ح ٢.
 (٥) التهذيب ٩، نفس الباب، صدر ح ١٥٤. والفروع ٤، نفس الباب، ح ١.
 (٦) أي معرفة أن ذلك من نعم الله تعالى عليه.
 (٧) المقصود بالوضوء: غسل اليدين.

١٠٦٩ ٣٩ - وقال الصادق (ع): ينبغي للشيخ الكبير ألا ينام إلا وجوفه ممتلي من الطعام فإنه أهدأ لنومه وأطيب لنكهته^(١).

١٠٧٠ ٤٠ - وقال رسول الله (ص): «عجبت لمن يحتمي من الطعام مخافة من الداء كيف لا يحتمي من الذنوب مخافة النار».

٩٨ - باب

الأيمان والتذور والكفارات

١٠٧١ ١ - روى منصور بن حازم عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): «لا رضاع بعد فطام، ولا وصال في صيام، ولا يتم بعد احتلام، ولا صمت يوماً إلى الليل، ولا تعرب بعد الهجرة، ولا هجرة بعد الفتح، ولا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك، ولا يمين لولد مع والده، ولا لمملوك مع مولاه، ولا للمرأة مع زوجها، ولا نذر في معصية، ولا يمين في قطيعة»^(٢).

١٠٧٢ ٢ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع): أنه سئل عن امرأة جعلت مالها هدياً وكل مملوك لها حراً إن كلمت أختها أبداً؟ قال: تكلمها وليس هذا بشيء إنما هذا وشبهه من خطوات الشيطان^(٣).

(١) روي في الفروع ٤، باب فضل العشاء وكراهية تركه، ح ٣ عن أبي عبد الله (ع): ترك العشاء مهزمة، وينبغي للرجل إذا أسن ألا يبيت إلا وجوفه ممتلي من الطعام. والمهزمة: سرعة الهرم والشيخوخة. وروي عن الرضا (ع) في الحديث رقم ٤ من نفس الباب: إذا اكتهل الرجل فلا يدع أن يأكل بالليل شيئاً فإنه أهدى للنوم وأطيب للنكهة.

هذا وقد أجمل فقهاؤنا رضوان الله عليهم جميع هذه الآداب في الأكل والشرب في كتبهم الفقهية فراجع شرائع الإسلام للمحقق (ره) ٢٣٢/٣. واللمعة والروضة للشهيدين (ره)، المسألة الخامسة عشر من آخر كتاب الأطعمة والأشربة من المجلد الثاني / الطبعة الحجرية، ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

(٢) روي بعض أجزاء هذا الحديث في التهذيب ٨، كتاب الأيمان و... ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٤٠ و ٤١ و ٤٢ والفروع ٥، كتاب الأيمان والتذور و...، باب ما لا يلزم من... ح ١ و ٦. وقوله: في قطيعة: أي قطيعة رحم. وقد أجمع علماؤنا (رض) على عدم انعقاد يمين الزوجة بدون إذن الزوج ولا الولد بدون إذن الوالد ولا المملوك بدون إذن السيد. كما اتفقوا على اشتراط أن يكون متعلق اليمين طاعة واجباً كان أو مندوباً أو مباحاً راجحاً في الدين أو الدنيا. وكذا متعلق النذر فلو كان متعلقهما مكروهاً أو حراماً لم ينعقد. وفي المتساوي الطرفين من حيث الرجحان وعدمه فقولان عند فقهاءنا أشهرهما الصحة. وقد استثنوا من ذلك أن يكون اليمين في فعل واجب أو ترك قبيح، كما نص عليه المحقق (ره) في الشرائع. ولو حلف أحد الثلاثة في غير ذلك، كان للأب والزوج والمالك حل اليمين ولا كفارة.

(٣) الفروع ٥، نفس الباب، ح ٨ بتفاوت وزيادة.

١٠٧٣ - ٣ - وقال الصادق (ع): من حلف على يمين فرأى ما هو خير منها فليأت الذي هو خير منها وله زيادة حسنة^(١).

١٠٧٤ - ٤ - وروى حماد بن عثمان، عن محمد بن الصباح قال: قلت لأبي الحسن (ع): إن أُمِّي تصدّقت عليّ بنصيب لها في الدار فقلت لها: إن القضاة لا يجيزون هذا، ولكن اكتبه شري، فقالت: إصنع من ذلك ما بدا لك وكلّ ما ترى أن يسوغ لك فتوثقت، فأراد بعض الورثة أن يستحلفني أني قد نقدتها الثمن ولم أنقدها شيئاً فما ترى؟ قال: فاحلف لهم^(٢).

١٠٧٥ - ٥ - وقال أبو عبد الله (ع): في رجل حلف إن كلّ أباه أو أمه فهو يُحرّم بحجة؟ قال: ليس بشيء.

١٠٧٦ - ٦ - وسئل (ع) عن رجل غضب فقال: عليّ المشي إلى بيت الله الحرام؟ قال: إذا لم يقل لله عليّ فليس بشيء.

١٠٧٧ - ٧ - وروي أبو بصير، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٣) قال: هو لا والله وبلى والله^(٤).

١٠٧٨ - ٨ - وروي محمد بن مسلم قال: سألت أحدهما (ع): عن رجل قالت له امرأته: أسألك بوجه الله إلا ما طلقنتي قال: يوجعها ضرباً أو يعفو عنها.

١٠٧٩ - ٩ - وروي عثمان بن عيسى، عن أبي أيوب، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين، فإن الله عز وجل قد نهى عن ذلك فقال^(٥) عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾^(٦).

١٠٨٠ - ١٠ - وقال أبو أيوب: قال أبو عبد الله (ع): من حلف بالله فليصدق ومن لم يصدق فليس

(١) الفروع ٥، باب من حلف على يمين فرأى خيراً منها، ح ٤، وليس فيه لفظ: زيادة.

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٨، بتفاوت يسير.

(٣) البقرة/ ٢٢٥.

(٤) الفروع ٥، باب اللغو، ح ١، وأخرجه عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (ع) وفيه تفاوت وزيادة. وكذلك في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٥.

(٥) البقرة/ ٢٢٤.

(٦) التهذيب ٨، كتاب الأيمان والنذور، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٢٥. وأبو أيوب هو الخزّاز. وقد أفتى فقهاؤنا (ره) بكرامة الأيمان الصادقة كلها إلا إذا كان القصد منها دفع مظلمة أو ظالم عن نفسه أو مؤمن أو عرضه أو ماله، وربما تجب في هذه الحالة ولو كذب.

من الله في شيء، ومن حلف له بالله فليرض، ومن لم يرض فليس من الله في شيء^(١).

١٠٨١ ١١ - وروى بكر بن محمد الأزدي، عن أبي بصير عنه (ع) أنه قال: لو حلف الرجل أن لا يحك أنفه بالحائط لابتلاه الله حتى يحك أنفه بالحائط، ولو حلف الرجل أن لا ينطح برأسه الحائط لوكل الله عز وجل به شيطاناً حتى ينطح برأسه الحائط.

١٠٨٢ ١٢ - وروى حماد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (ع) قال: للعبد أن يستثني^(٢) ما بينه وبين أربعين يوماً إذا نسي، إن رسول الله (ص) أتاه ناس من اليهود فسألوه عن أشياء فقال لهم: تعالوا غداً أحدثكم ولم يستثن، فاحتبس جبرئيل (ع) عنه أربعين يوماً ثم أتاه وقال^(٣) ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت﴾^(٤).

١٠٨٣ ١٣ - وروى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة قال: سألته عن قال: والله ثم لم يف به. قال أبو عبد الله (ع): كفارته إطعام عشرة مساكين مداً مداً دقيقاً أو حنطة، أو تحرير رقبة، أو صيام ثلاثة أيام متوالية إذا لم يجد شيئاً^(٥).

١٠٨٤ ١٤ - وروى ابن بكير، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر (ع): نمرّ بالمال على العُشّار فيطلبون منا أن نحلف لهم ويخلّون سبيلنا ولا يرضون منا إلا بذلك؟ قال: فاحلف لهم فهو أحلّ من التمر والزبد.

١٠٨٥ ١٥ - وقال أبو عبد الله (ع): التقية في كل ضرورة وصاحبها أعلم بها حين تنزل به.

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٢ بسند آخر وتفاوت والفروع ٥، كتاب الأيمان و... باب أنه لا يحلف إلا بالله ومن لم يرض... ح ٢.

(٢) أي يقول: إن شاء الله.

(٣) الكهف/ ٢٣ - ٢٤.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢١ وقد روي صدر الحديث. والفروع ٥، باب الاستثناء في اليمين، ح ٤. وقد روي أيضاً صدر الحديث وفي سنده: عن حماد عن حسين القلانسي. قال المحقق (ره) في الشرائع ٣/ ١٧٠: «والاستثناء بالمشيئة يوقف اليمين عن الانعقاد إذا اتصل باليمين أو انفصل بما جرت العادة إن الحالف لم يستوف غرضه ولو تراخى عن ذلك من غير علل حكيم باليمين ولغى الاستثناء، وفيه رواية مهجورة ويشترط في الاستثناء النطق ولا تكفي النية». وأما العلامة الحلي (ره) فقد قصر منع الانعقاد عند التعليق على المشيئة على ما لم يعلم مشيئة الله فيه كالمباح دون الواجب والندب وترك الحرام والمكروه وقد ناقش الشهيد الثاني (ره) في ذلك بإطلاق النص، وتوجيه العلامة لما ذهب إليه وإن كان حسناً إلا أنه غير مسموع في مقابلة النص.

(٥) الفروع ٥، كتاب الأيمان و... باب كفارة اليمين، ح ٨. وأخرجه عن علي بن الحكم، عن أبي حمزة الثمالي قال: سألت أبا عبد الله (ع)....

١٠٨٦ ١٦ - وروى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: أرى أن لا يحلف إلا بالله، وأما قول الرجل لا بل أشأنتك فإنه من قول الجاهلية، ولو حلف الناس بهذا أو شبهه ترك أن يحلف بالله. وأما قول الرجل: يا هنّا يا هنّا فإنما ذلك طلب الاسم ولا أرى به بأساً، وأما لعمرو الله وأيّم الله فإنما هو بالله^(١).

١٠٨٧ ١٧ - وقال (ع) في رجل حلف تقيّة قال: إن خشيت على دمك ومالك فاحلف تردّه عنك بيمينك. فإن رأيت أن يمينك لا تردّ عنك شيئاً فلا تحلف لهم^(٢).

١٠٨٨ ١٨ - وقال الحلبي: وسألته عن الرجل يجعل عليه نذراً ولا يسمّيه؟ قال: إن سمّيته فهو ما سميت، وإن لم تسم شيئاً فليس بشيء، فإن قلت لله عليّ فكفارة يمين^(٣).

١٠٨٩ ١٩ - وقال (ع): كل يمين لا يراد بها وجه الله عز وجل فليس بشيء في طلاق أو عتق^(٤).

١٠٩٠ ٢٠ - وقال: في كفارة اليمين مدّ وحفنة^(٥).

(١) التهذيب ٨، كتاب الأيمان والنذور... ٤ - باب الأيمان والأقسام... ح ٢ بتفاوت يسير. وكذلك في الفروع ٤، باب أنه لا يجوز أن يحلف الإنسان إلا بالله... ح ٢. وقد حكم فقهاؤنا (رض) بأن اليمين لا ينعقد «إلا بالله أو بأسمائه التي لا يشركه فيها غيره، أو مع إمكان المشاركة ينصرف إطلاقها إليه... ولو قال: لعمرو الله كان قسمًا وانعقدت به اليمين... ولو قال: ها الله كان يمينًا، وفي أيمن الله تردد من حيث هو جمع يمين ولعل الانعقاد أشبه لأنه موضوع للقسم بالعرف، وكذا: أيم الله، ومَن الله وَمَ الله... الشرائع ١٦٩/٣ - ١٧١. وقال الشهيد الثاني (ره) في المسالك ١٥١/٣: «ومما يقسم به لغة: ها الله فإذا قيل: لا ها الله ما فعلت، فتقديره: لا والله، وها الله للتنبيه، يؤتى بها في القسم عند حذف حرفه».

(٢) الفروع ٥، كتاب الأيمان و... باب النوادر، ح ١٧ بتفاوت يسير. وأخرجه عن يونس عن بعض أصحابه عن أحدهما (ع).

(٣) الاستبصار ٤، ٣٥ - باب كفارة من خالف النذر أو... ح ٨. وقد روي ذيل الحديث بزيادة كلمة: فكفارته والفروع ٥، باب النذور، ح ٩. والتهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ح ١٣. وقد روي ذيل الحديث فقط أيضاً وقد روي في الفروع ٥، باب ما لا يلزم من الأيمان و... ح ١٠ صدر الحديث بتفاوت وإنما تجب الكفارة عند الحنث. وقد دل الحديث على أن للنذر صيغة محدّدة لو نطق بغيرها فلا ينعقد نذره، قال المحقق (ره) في الشرائع ١٨٥/٣ - ١٨٦: «وأما الصيغة فهي: إما بر أو زجر أو تبرّع. فالبرّ: قد يكون شكرياً للنعمة كقوله: إن أعطيت مالاً أو ولدًا... فليله عليّ كذا. وقد يكون دفعاً ليلية كقوله: إن برىء المريض أو تخطاني المكروه فليله عليّ كذا. والزجر: أن يقول: إن فعلت كذا فليله عليّ كذا، أو إن لم أفعل كذا فليله عليّ كذا. والتبرّع أن يقول: ليله عليّ كذا... ويشترط مع الصيغة نية القربة فلو قصد منع نفسه بالنذر لا لله لم ينعقد».

(٤) الفروع ٥، باب ما لا يلزم من الإيمان و... ح ١٣ بتفاوت. وكذلك هو في التهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٥٤. وكذا الاستبصار، ٢٨ - باب، ذيل ح ٣.

(٥) الفروع ٥، باب كفارة اليمين، ح ٩ بزيادة في آخره. والحفنة: ملء الكف. ورواه بنفس رواية الفروع في التهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٩١.

١٠٩١ - ٢١ - وعن الرجل يحلف لصاحب العشور يحرز بذلك ماله؟ قال: نعم.
 ١٠٩٢ - ٢٢ - وسأله عن امرأة جعلت مالها هدياً لبيت الله إن أعارت متاعاً لها فلانة وفلانة، فأعار بعض أهلها بغير أمرها؟ قال: ليس عليها هدي إنما الهدى ما جعل الله عز وجل هدياً للكعبة فذلك الذي يوفى به إذا جعل الله، وما كان من أشباه هذا فليس بشيء ولا هدي لا يذكر فيه اسم الله عز وجل^(١).

١٠٩٣ - ٢٣ - وسئل عن الرجل يقول: علي ألف بدنة وهو محرم بألف حجة؟ قال: تلك خطرات الشيطان^(٢)، وعن الرجل يقول هو محرم بحجة أو يقول: أنا أهدي هذا الطعام؟ قال: ليس بشيء إن الطعام لا يهدى، أو يقول لجزور بعدما نحر: هو هدي لبيت الله، إنما تهدي البدن وهي أحياء وليس تهدي حين صارت لحمًا^(٣).

١٠٩٤ - ٢٤ - وروي في حديث آخر في رجل قال: لا وأبي؟ قال: يستغفر الله.

١٠٩٥ - ٢٥ - وقال الصادق (ع): اليمين على وجهين، أحدهما: أن يحلف الرجل على شيء لا يلزمه أن يفعل فيحلف أنه يفعل ذلك الشيء، أو يحلف على ما يلزمه أن يفعل فيحلف فعله الكفارة إذا لم يفعله، والأخرى على ثلاثة أوجه: فمنها ما يؤجر الرجل عليه إذا حلف كاذباً، ومنها ما لا كفارة عليه ولا أجر له، ومنها ما لا كفارة عليه فيها والعقوبة فيها دخول النار، فأما التي يؤجر عليها الرجل إذا حلف كاذباً ولم يلزمه الكفارة، فهو أن يحلف الرجل في خلاص امرئ مسلم، أو خلاص ماله من متعد يتعدى عليه من لص أو غيره، وأما التي لا كفارة عليه فيها ولا أجر له فهو أن يحلف الرجل على شيء ثم يجد ما هو خير من اليمين فيترك اليمين ويرجع إلى الذي هو خير، وأما التي عقوبتها دخول النار، فهو أن يحلف الرجل على مال امرئ مسلم أو على حقه ظلماً فهذه يمين غموس^(٤) توجب النار ولا كفارة عليه في الدنيا.

ولا يجوز إطعام الصغير في كفارة اليمين ولكن صغيرين بكبير، فمن لم يجد في الكفارة

(١) التهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ضمن ح ٣٧ بتفاوت وأخرجه عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع). والفروع ٥، كتاب الإيمان والنذور و...، باب ما لا يلزم من الإيمان والنذور، ضمن ح ١٢، وأخرجه بنفس سند التهذيب عن الصادق (ع).

(٢) إما لأنه ممنوع عادة في حق الإنسان لعدم امتداد العمر به كل هذه المدة، أو لأنه لم يجعله الله ولم ينو به التقرب إليه.

(٣) الفروع ٥، نفس الباب، ذيل ح ١٢ المتقدم. والتهذيب ٨، نفس الباب، ذيل ح ٣٧ المتقدم أيضاً.

(٤) اليمين الغموس: هي اليمين الكاذبة الظالمة سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في النار.

إلا رجلاً أو رجلين. فليكرّر عليهم حتى يستكمل.

١٠٩٦ ٢٦ - وقال الصادق (ع): اليمين الكاذبة تدع الديار بلاقع من أهلها^(١).

والنذر على وجهين، أحدهما: أن يقول الرجل: إن كان كذا وكذا صمت أو صليت أو تصدّقت أو حججت أو فعلت شيئاً من الخير وكان ذلك فهو بالخيار إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل^(٢)، فإن قال: إن كان كذا وكذا فله عليّ كذا وكذا فهو نذر واجب لا يسعه تركه وعليه الوفاء به، وإن خالف لزمته الكفارة، وكفارة النذر كفارة اليمين، وكفارة اليمين إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم لكل مسكين مدّ، أو كسوتهم لكل رجل ثوبين، أو تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم، فإن نذر رجل أن يصوم كل يوم سبت أو أحد أو سائر الأيام فليس له أن يتركه إلا من علة، وليس عليه صومه في سفر ولا مرض إلا أن يكون نوى ذلك، فإن أفطر من غير علة تصدّق مكان كل يوم على عشرة مساكين، فإن نذر أن يصوم يوماً بعينه ما دام حياً فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيام التشريق، أو سافر أو مرض، فقد وضع الله عنه الصيام في هذه الأيام كلها، ويصوم يوماً بدل يوم، وإذا^(٣) نذر الرجل نذراً ولم يسم شيئاً فهو بالخيار إن شاء تصدّق بشيء وإن شاء صلى ركعتين وإن شاء صام يوماً وإن شاء أطعم مسكيناً رغيفاً، وإذا نذر أن يتصدّق بمال كثير ولم يسم مبلغه فإن الكثير ثمانون وما زاد لقول الله تعالى: ﴿لقد نصركم الله في مواطن كثيرة﴾^(٤) وكانت ثمانين موطناً^(٥)، وإن صام يوماً أو شهراً لم يسمه في النذر فأفطر فلا كفارة عليه إنما عليه أن يصوم مكانه يوماً معروفاً أو شهراً معروفاً على حسب ما نذر، فإن نذر أن يصوم يوماً معروفاً أو شهراً معروفاً فعليه أن يصوم ذلك اليوم أو ذلك الشهر فإن لم يصمه أو صامه فأفطر فعليه الكفارة، فإن نذر أن يصوم يوماً فوق ذلك اليوم على أهله فعليه أن يصوم يوماً بدل يوم ويعتق رقبة مؤمنة، والأعمى لا يجزي في الرقبة، ويجزي الأقطع والأشل والأعرج والأعور، ولا يجزي المقعد^(٦)، ويجوز في الظهار صبي ممن

(١) الفروع ٥، كتاب الإيمان والنذور...، باب اليمين الكاذبة، ح ٦ بتفاوت.

(٢) إنما لم يُلزم بيمينه هنا لأنه لم يجعله الله ولم يقل: لله عليّ.

(٣) ورد ذلك مضمون حديث في التهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ح ٢٣ والفروع ٥، باب النذور من كتاب الإيمان

و... ح ١٨.

(٤) التوبة/ ٢٥.

(٥) ورد هذا في التهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ذيل ح ٢٤.

(٦) قال الشهيدان (ره) وهما بصدد بيان شرائط الرقبة الواجبة العتق في الكفارة: «والسلامة من العيوب الموجبة للعتق وهي العمى والإقعاد والجذام والتكليل الصادر عن مولاه... لانعتاقه بمجرد حصول هذه الأسباب على=

ولد في الإسلام، فأحلف رجل غريمه أن لا يخرج من البلد إلا بعلمه فلا يجوز له أن يخرج حتى يعلمه، فإن خشي أن لا يدعه أن يخرج ويقع عليه وعلى عياله ضرر فليخرج ولا شيء عليه، وإن ادعى^(١) رجل على رجل مალًا ولم يكن له بيّنة وكان غير محق في دعواه، فإن بلغ مقدار ثلاثين درهماً فليعطه ولا يحلف، وإن كان أكثر من ثلاثين درهماً فليحلف ولا يعطه، وإذا كان^(٢) للرجل جارية فأذته امرأته وغارت عليه فقال لها: هي عليك صدقة، فإن كان جعلها لله عز وجل فليس له أن يقر بها، وإن لم يكن ذكر الله فهي جاريته يصنع بها ما يشاء.

١٠٩٧ - ٢٧ - وقال رسول الله (ص): «من أجلّ الله أن يحلف به أعطاه الله عز وجل خيراً مما ذهب منه»^(٣).

١٠٩٨ - ٢٨ - وقال أبو جعفر الباقر (ع): ما ترك عبد شيئاً لله عز وجل ففقدته.

١٠٩٩ - ٢٩ - وقال رسول الله (ص): «من حلف سراً فليستثن سراً ومن حلف علانية فليستثن علانية»^(٤).

١١٠٠ - ٣٠ - وسأل إسماعيل بن سعد أبا الحسن الرضا (ع): عن الرجل يحلف باليمين وضميريه على غير ما حلف؟ قال: اليمين على الضمير^(٥) - يعني على ضمير المظلوم -^(٦).

١١٠١ - ٣١ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (ع): عن الرجل يحلف وينسى ما قاله قال: هو على ما نوى.

١١٠٢ - ٣٢ - وروي عن سعد بن الحسن، عن أبي عبد الله (ع) أنه سئل: عن الرجل يحلف أن لا يبيع سلعته بكذا وكذا ثم يبدو له؟ قال: يبيع ولا يكفر.

المشهور فلا يتصور إيقاع العتق عليه ثانياً. ولا يشترط سلامته من غيرها من العيوب، فيجزي الأعور والأعرج والأقرع والخصي والأصم و... الخ.

(١) ورد هذا ضمن حديث في التهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٢٩.

(٢) هذا مضمون حديث في التهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ح ٥٦.

(٣) التهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٢٦ وقد أخرجه مسنداً إلى أبي عبد الله (ع) عنه (ص) وكذلك هو في الفروع ٥، كتاب الأيمان و... باب كراهية اليمين، ح ٢.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢٤. وأخرجه مسنداً إلى أبي عبد الله (ع) عنه (ص). وكذلك هو في الفروع ٥، باب الاستثناء في اليمين، ح ٧.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٦ وأخرجه عن صفوان بن يحيى قال سألت أبا الحسن (ع)... والفروع ٥، باب النية في اليمين، ح ٢. وأخرجه أيضاً تحت رقم (٣) من نفس الباب عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن (ع).

(٦) وهذا التفسير - على الظاهر - من الشيخ الصدوق (ره) وإنما يتم في صورة أن يكون الحالف ظالماً.

- ١١٠٣ - ٣٣ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد (ع) قال: إذا قال الرجل: أقسمت أو حلفت فليس بشيء حتى يقول: أقسمت بالله أو حلفت بالله^(١).
- ١١٠٤ - ٣٤ - وروى أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع): في رجل قال عليّ بدنة ولم يسمّ أين ينحرها؟ قال: إنما النحر بمنى يقسمها بين المساكين^(٢).
- ١١٠٥ - ٣٥ - وروى محمد بن يحيى الخزاز، عن طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): أن علياً (ع) كره أن يطعم الرجل في كفارة اليمين قبل الجِثْث^(٣).
- ١١٠٦ - ٣٦ - وسأل محمد بن منصور، موسى بن جعفر (ع): عن رجل نذر صياماً فثقل الصوم عليه؟ قال: يتصدق عن كل يوم بمدين من حنطة^(٤).
- ١١٠٧ - ٣٧ - وروى طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): في امرأة حبلى شربت دواء فأسقطت؟ قال: تكفر عنه.
- ١١٠٨ - ٣٨ - وسمع رسول الله (ص) رجلاً يقول: أنا بريء من دين محمد، فقال له رسول الله (ص): «ويلك إذا برئت من دين محمد فعلى دين من تكون؟»! فما كلمه رسول الله (ص) حتى مات^(٥).
- ١١٠٩ - ٣٩ - وروى محمد بن إسماعيل، عن سلام بن سهم، الشيخ المتعبد: أنه سمع أبا عبد الله (ع) يقول لسدير: يا سدير إنه من حلف بالله كاذباً كفر، ومن حلف بالله صادقاً، أثم، إن الله

(١) التهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام ح ١١١.

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، صدرح ٤٤. قال المحقق (ره) في الشرائع ١٩٠/٣: «إذا نذر أن يهدي بدنة انصرف الإطلاق إلى الكعبة لأنه الاستعمال الظاهر في عرف الشرع، ولو نوى بمنى لزم، ولو نذر الهدى إلى غير الموضعين لم ينعقد لأنه ليس طاعة».

(٣) الاستبصار ٤، ٢٦ - باب أنه لا كفارة قبل الجِثْث، ح ١. والتهذيب ٨، نفس الباب ح ٩٨. وقد أفتى فقهاؤنا (ره) بعدم إجزاء الكفارة قبل الجِثْث، قال المحقق (ره) في الشرائع ١٨١/٣: «لا يجب التكفير إلا بعد الجِثْث ولو كفر قبله لم يجزئه».

(٤) روي في الفروع ٥، كتاب الأيمان و...، باب النذور، ح ١٥، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) في رجل يجعل عليه صياماً في نذر فلا يقوى؟ فقال: يعطي من يصوم عنه في كل يوم مدين. والذي أفتى به فقهاؤنا (ره) في صورة المعجز عن الإتيان بالصوم المنذور بسقوط فرضه مع ذكرهم لما روي من أنه يتصدق عن كل يوم بمد. قال المحقق (ره) في الشرائع ١٩٣/٣: «الخامسة: إذا عجز الناذر عما نذره سقط فرضه فلو نذر الحج فصدّ سقط النذر وكذا لو نذر صوماً فعجز، لكن روي في هذا: يتصدق عن كل يوم بمد من طعام».

(٥) الفروع ٥، كتاب الأيمان و...، باب كراهية اليمين بالبراءة من الله ورسوله (ص)، ح ١. والتهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٣٣ وقد رواه مرفوعاً.

عز وجل يقول: ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم﴾^(١).

١١١٠ ٤٠ - وروى عبد الله بن القاسم، عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله (ع): لا يمين في غضب، ولا في قطعة رحم، ولا في جبر، ولا في إكراه، قال قلت: أصلحك الله فما فرق بين الإكراه والجبر؟ قال: الجبر من السلطان يكون والإكراه من الزوجة والأب والأم وليس ذلك بشيء^(٢).

١١١١ ٤١ - وقال علي (ع): إحلف بالله كاذباً وانج أخاك من القتل^(٣).

١١١٢ ٤٢ - وروى عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (ع): في رجل يجعل عليه صياماً في نذر فلا يقوى؟ قال: يعطي من يصوم عنه كل يوم مدين^(٤).

١١١٣ ٤٣ - وروى محمد بن عبد الله بن مهران، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألت عن الرجل يقول: هو يهدي إلى الكعبة كذا وكذا، ما عليه إذا كان لا يقدر على ما يهديه؟ قال: إن كان جعله نذراً ولا يملكه فلا شيء عليه، وإن كان مما يملك غلاماً أو جارية أو شبههما باع واشترى بثمنه طيباً فيطيب به الكعبة، وإن كانت دابة فليس عليه شيء^(٥).

١١١٤ ٤٤ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): أن علي بن أبي طالب (ع) سئل عن رجل نذر أن يمشي إلى البيت الحرام فمّر بمعبر؟ قال: فليقم في المعبر حتى يجوزه^(٦).

١١١٥ ٤٥ - وقال الصادق (ع) ليونس بن ظبيان: يا يونس لا تحلف بالبراءة منا فإنه من حلف

(١) التهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٢٧ وفي سننه: عن أبي سلام المتعبّد. وكذلك ورد في الفروع ٥، باب كراهية اليمين، ح ٤. وقوله تعالى: ﴿ولا تجعلوا الله... الآية: أي لا تجعلوا الله ثعلّةً وحاجزاً بينكم وبين أن تفوا بما حلفتم عليه من الخير والبر...

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٥. والفروع ٥، باب ما لا يلزم من الأيمان و...، ح ١٦. والغضب الذي يمنع من انعقاد اليمين هو الغضب السالب للإرادة والملازم مع عدم القصد.

(٣) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٠٣ وفيه عن علي (ع) قال: قال رسول الله (ص). وفيه ونج، بدل: وأنج.

(٤) مخرّج هذا الحديث عند كلامنا على الحديث رقم ١١٠٥ من هذا الكتاب فراجع. وقد أخرجه في التهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ح ١٥.

(٥) الاستبصار ٤، ٣٥ - باب كفارة من خالف النذر أو...، ح ٩. والتهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ح ٢٧.

(٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٦. والاستبصار ٤، ٣١ - باب من نذر أن يحج ماشياً فعجز، ح ٤. والفروع ٥، والمقصود بالمعبر هنا المركب أو شبهه لاعتراض نهر طريقه ولا يستطيع المشي فيه فيضطر إلى ركوب المركب لاجتيازه. قال المحقق (ره) في الشرائع ١٨٧/٣: «ويقف ناذر المشي في السفينة لأنه أقرب إلى شبه الماشي، والوجه الاستحباب، لأن المشي يسقط هنا عادة».

بالبراءة منا صادقاً أو كاذباً فقد برىء منا^(١).

١١١٦ - ٤٦ - وقال (ع): من برىء من الله عز وجل صادقاً كان أو كاذباً فقد برىء الله منه.

١١١٧ - ٤٧ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الأحكام؟ فقال: يجوز على كل دين بما يستحلفون^(٢).

١١١٨ - ٤٨ - وقضى أمير المؤمنين (ع) فيمن استحلف رجلاً من أهل الكتاب بيمين صبر، أن يستحلفه بكتابه وملته^(٣).

١١١٩ - ٤٩ - وروى عبد الله بن مسكان عن بكر^(٤) بن خليل قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل كان في حبس فقال: لله عليّ إن خرجت من حبسي هذا أن أصوم سنة، فخرج الرجل من الحبس وخاف أن لا يمكنه أن يصوم سنة كيف يصنع؟ قال: يصوم شهراً ومن الشهر الثاني أياماً فيكون قد صام شهرين متتابعين، ثم يصوم بعد ذلك فمضى أفطر يوماً تصدق بمد، ومتى صام حسب له حتى يتم له سنة.

١١٢٠ - ٥٠ - وروى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي جعفر الثاني (ع) قال قلت له: رجل مات وعليه صوم يصام عنه أو يتصدق؟ قال: يتصدق عنه فإنه أفضل.

١١٢١ - ٥١ - وروى عن علي بن مهزيار قال: قلت لأبي جعفر الثاني (ع): قوله عز وجل: ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى﴾^(٥). وقوله عز وجل: ﴿والنجم إذا هوى﴾^(٦) وما أشبه هذا؟ فقال: إن الله عز وجل يقسم من خلقه بما يشاء وليس لخلقه أن يقسموا إلا به عز وجل^(٧).

(١) الفروع ٥، باب كراهية اليمين بالبراءة من الله ورسوله (ص)، ح ٢. والتهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ٣٤ قال المحقق (ره) في الشرائع ١٨١/٣: «اليمين بالبراءة من الله سبحانه أو من رسوله (ص) لا تنعقد ولا تجب بها الكفارة، ويأثم ولو كان صادقاً. وقيل: تجب كفارة ظهار، ولم أجد به شاهداً. وفي توقيع العسكري (ع) إلى محمد بن يحيى: يطعم عشرة مساكين ويستغفر الله...».

(٢) الاستبصار ٤، ٢٢ - باب ما يجوز أن يحلف به أهل الذمة، ح ٦. وفيه، عن أحدهما (ع). وكذلك هو في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٩.

(٣) الاستبصار ٤، نفس الباب، ح ٧. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٠. ويمين الصبر: هي التي تلزم صاحبها من جهة الحكم، أو التي يجبر عليها ويلزم بها.

(٤) في بعض النسخ: بدر بن خليل.

(٥) الليل / ١ و ٢.

(٦) النجم / ١.

(٧) الفروع ٥، كتاب الأيمان و...، باب أنه لا يجوز أن يحلف الإنسان إلا بالله...، ح ١. والتهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ١.

١١٢٢ ٥٢ - وروى محمد الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يجوز في القتل إلا رجل ويجوز في الظهار وكفارة اليمين صبي.

١١٢٣ ٥٣ - وسأل إسحاق بن عمار، أبا إبراهيم (ع) فقال: يعطي ضعيفاً من غير أهل الولاية؟ قال: نعم وأهل الولاية أحب لي - يعني في الكفارات - (١).

١١٢٤ ٥٤ - وروى عن المفضل بن عمر الجعفي قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول في قول الله عز وجل: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم وأنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ (٢) يعني به اليمين بالبراءة من الأئمة (ع) يحلف بها الرجل، يقول: إن ذلك عند الله عظيم، وهذا الحديث في نواذر الحكمة.

١١٢٥ ٥٥ - وروى حفص بن عمر، عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل رسول الله (ص) ما كفارة الاغتياب؟ قال: «تستغفر لمن اغتبتك كما ذكرته» (٣).

١١٢٦ ٥٦ - وقال الصادق (ع): كفارة الضحك أن يقول: اللهم لا تمقتني (٤).

١١٢٧ ٥٧ - وقال الصادق (ع): كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان.

١١٢٨ ٥٨ - وكتب محمد بن الحسن الصفار رضي الله عنه إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع): رجل حلف بالبراءة من الله عز وجل، أو من رسول الله (ص)، فحنث ما توبته وما كفارته؟ فوقع (ع): يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد ويستغفر الله عز وجل (٥).

١١٢٩ ٥٩ - وروى عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري رضي الله عنه، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن حمدان بن سليمان، عن عبد السلام بن صالح الهروي قال: قلت للرضا (ع): يا بن رسول الله قد روي لنا عن آبائك (ع) فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات، وروي عنهم أيضاً كفارة واحدة فبأي الخبرين نأخذ؟ فقال: بهما جميعاً، متى

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ذيل ح ٩٥. وفي الاستبصار ٤، ٣٤ - باب أنه هل يجوز تكرير الإطعام...، ذيل ح ٢.

(٢) الواقعة / ٧٥ - ٧٦.

(٣) أصول الكافي ٢، كتاب الإيمان والكفر، باب الغيبة والبهت ح ٤. وفيه: كلما ذكرته.

(٤) روي في أصول الكافي ٢، كتاب العشرة، باب الدعابة والضحك، ح ١٣. عن أبي جعفر (ع) قال: إذا قهقهت فقل حين تفرغ: اللهم لا تمقتني.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٠٠، والفروع ٥، باب النواذر من كتاب الإيمان و...، ح ٧. راجع التعليقة على الحديث ١١١٤ من هذا الجزء.

جامع الرجل حراماً أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات^(١): عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً، وقضاء ذلك اليوم، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه^(٢).

١١٣٠ - وقال أمير المؤمنين (ع): من حلف فقال: لا ورب المصحف فعليه كفارة واحدة^(٣).

١١٣١ - وروى حنان بن سدير، عن أبي جعفر (ع) أنه قال: كل ذنب يكفره القتل في سبيل الله إلا الذنن لا كفارة له إلا الأداء أو يرضى صاحبه أو يعفو الذي له الحق^(٤).

١١٣٢ - ٦٢ - وروي عن جميل بن صالح قال: كانت عندي جارية بالمدينة فارتفع طمئها^(٥)، فجعلت لله عز وجل عليّ نذراً إن هي حاضت، فعلمت بعد أن حاضت قبل أن أجعل النذر عليّ، فكتبت إلى أبي عبد الله (ع) وأنا بالمدينة فأجابني^(٦): إن كانت حاضت قبل النذر فلا نذر عليك، وإن كانت حاضت بعد النذر فعليك^(٧).

١١٣٣ - ٦٣ - وقال الصادق (ع): كفارات المجالس أن تقول عند قيامك منها: ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين﴾^(٨).

٩٩ - باب بدء النكاح وأصله

١١٣٤ - ١ - روي عن زرارة بن أعين أنه قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن خنق حواء وقيل له: إن

- (١) وهذا ما يطلق عليه الفقهاء: كفارة الجمع.
- (٢) الاستبصار ٢، ٥٠ - باب من أفطر يوماً من... ح ٧ بتفاوت في آخره. والتهذيب ٤، ٥٥ - باب الكفارة في اعتماد إفطار يوم... ح ١٢.
- (٣) التهذيب ٨، ٤ - باب الأيمان والأقسام، ح ١١٢ وفيه: لا ورب المصحف فحنت... الخ. وكذلك في الفروع ٥، كتاب الأيمان و... باب النوادر، ح ٨.
- (٤) الفروع ٣، المعيشة، باب الذنن، ح ٦ بتفاوت. وفيه: أو يقضي صاحبه. وكان الشيخ الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث بتفاوت تحت رقم ٤٧٤ من هذا الجزء وعلّقنا عليه هناك فراجع.
- (٥) أي دم حيضها.
- (٦) أي مكاتبه.
- (٧) التهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ح ٤. والفروع ٥، باب النذور، ح ٤.
- (٨) الصافات ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢. و: سبحان ربك... أي تنزيهاً لربك يا محمد عما يكذب الكافرون فينسبون إليه ما لا يليق بعظمته وهو رب القوة والبطش، وأمنة من الله للمرسلين الذين أرسلهم إلى أممهم من فرع يوم القيامة.

أناساً عندنا يقولون: إن الله عز وجل خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصى؟ فقال: سبحانه الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، أيقول من يقول هذا إن الله تبارك وتعالى لم يكن له من القدرة ما يخلق لآدم زوجة من غير ضلعه!! ويجعل للمتكلم من أهل التشنيع سبيلاً إلى الكلام أن يقول: إن آدم كان ينكح بعضه بعضاً إذا كانت من ضلعه، ما لهؤلاء حكم الله بيننا وبينهم؟ ثم قال (ع): إن الله تبارك وتعالى لما خلق آدم (ع) من طين وأمر الملائكة فسجدوا له، ألقى عليه السبات، ثم ابتدع له حواء فجعلها في موضع النقرة التي بين وركيه، وذلك لكي تكون المرأة تبعاً للرجل، فأقبلت تتحرك فانتبه لتحركها، فلما انتبه نوديت أن تنحي عنه، فلما نظر إليها نظر إلى خلق حسن شبه صورته غير أنها أنثى فكلمها فكلمته بلغته، فقال لها: من أنت؟ قالت: خلق خلقي الله كما ترى، فقال آدم (ع) عند ذلك: يا رب ما هذا الخلق الحسن الذي قد أنسني قربهِ والنظر إليه؟ فقال الله تبارك وتعالى: ﴿يا آدم هذه أمتي حواء أفتحب أن تكون معك تؤنسك وتحذثك وتكون تبعاً لأمرك﴾؟ فقال: نعم يا رب ولك عليّ بذلك الحمد والشكر ما بقيت، فقال له عز وجل: ﴿فاخطبها إليّ فإنها أمتي وقد تصلح لك أيضاً زوجة للشهوة﴾، وألقى الله عز وجل عليه الشهوة وقد علمه قبل ذلك المعرفة بكل شيء، فقال: يا رب إني أخطبها إليك فما رضاك لذلك؟ فقال عز وجل: ﴿رضاي أن تعلمها معالم ديني﴾، فقال: ذلك لك عليّ يا رب إن شئت ذلك لي، فقال عز وجل: ﴿وقد شئت ذلك وقد زوجتكها فضمها إليك﴾، فقال لها آدم (ع): إليّ فأقبلي فقالت له: بل أنت فأقبل إليّ، فأمر الله عز وجل آدم أن يقوم إليها، ولولا ذلك لكان النساء هن يذهبن إلى الرجال حتى يخطبن على أنفسهن، فهذه قصة حواء صلوات الله عليها.

وأما قول الله عز وجل: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء﴾^(١).

١١٣٥ - فإنه روي أنه عز وجل خلق من طينتها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء.

١١٣٦ - والخبر الذي روي أن حواء خلقت من ضلع آدم الأيسر صحيح^(٢)، ومعناه من الطينة

(١) النساء/ ١. قال العلامة الطباطبائي (ره) في تفسير الميزان ١٣٥/ ٤ عند كلامه على هذه الآية: «وظاهر السياق أن المراد بالنفس الواحدة آدم (ع) ومن زوجها: زوجته، وهما أبوا هذا النسل الموجود الذي نحن منه وإليهما ينتهي جميعاً على ما هو ظاهر القرآن الكريم...».

(٢) «وظاهر الجملة أعني: وخلق منها زوجها، أنها بيان لكون زوجها من نوعها بالتماثل وإن هؤلاء الأفراد مرجعهم جميعاً إلى فردين متماثلين متشابهين فلفظة (من) نشوئية... فما في بعض التفاسير أن المراد بالآية كون زوج هذه النفس مشتقة منها وخلقها من بعضها وفاقاً لما في بعض الأخبار: أن الله خلق زوجة آدم من ضلع من أضلاعه مما لا دليل عليه من الآية» تفسير الميزان للطباطبائي ١٣٦/ ٤.

التي فضلت من ضلعه الأيسر، فلذلك صارت أضلاع الرجل أنقص من أضلاع النساء بضلع.

١١٣٧ ٤ - وروى زرارة، عن أبي عبد الله (ع): أن آدم (ع) ولد له شيث وأن اسمه هبة الله وهو أول وصي أوصي إليه من الآدميين في الأرض، ثم ولد له بعد شيث يافث، فلما أدركا أراد الله عز وجل أن يبلغ بالنسل ما ترون، وأن يكون ما قد جرى به القلم من تحریم ما حرم الله عز وجل من الأخوات على الأخوة أنزل بعد العصر في يوم خميس حوراء من الجنة اسمها نزلة، فأمر الله عز وجل آدم أن يزوجه من شيث فزوجها منه، ثم أنزل بعد العصر من الغد حوراء من الجنة واسمها منزلة فأمر الله عز وجل آدم أن يزوجه من يافث فزوجها منه، فولد لشيث غلام وولد ليافث جارية، فأمر الله عز وجل آدم حين أدركا أن يزوجه ابنة يافث من ابن شيث ففعل، فولد الصفوة من النبيين والمرسلين من نسلهما، ومعاذ الله أن يكون ذلك على ما قالوا من أمر الأخوة والأخوات.

١١٣٨ ٥ - وروى القاسم بن عروة، عن بريد العجلي، عن أبي جعفر (ع) قال: إن الله تبارك وتعالى أنزل على آدم حوراء من الجنة فزوجها أحد ابنيه، وتزوج الآخر ابنة الجان، فما كان في الناس من جمال كثير أو حُسن خُلُق فهو من الحوراء، وما كان فيهم من سوء خُلُق فهو من ابنة الجان.

١٠٠ - باب وجوه النكاح

١١٣٩ ١ - روي عن محمد بن زياد عن الحسن بن زيد قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: تحل الفروج بثلاثة وجوه، نكاح بميراث، ونكاح بلا ميراث، ونكاح بملك اليمين^(١).

(١) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب وجوه النكاح، ح ٢ وفي سنده: الحسين بن زيد. وفيه تفاوت يسير. وأخرجه أيضاً بطريق ثان عن يونس عن الحسين بن زيد تحت رقم ٣ من نفس الباب، وفي نفس الباب أخرجه أيضاً بتفاوت تحت رقم واحد عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله (ع). وفي التهذيب ٧، النكاح، ٢٣ - باب ضروب النكاح، ح ٢. وفيهما: يحل الفرج بثلاث. والمقصود بقوله: نكاح بلا ميراث: نكاح المتعة وسوف يأتي الكلام على ما اشترط التوارث في عقده. وقال الشيخ (ره): «وليس يخرج عن الأقسام الثلاثة ما روي من تحليل الرجل جاريته لآخيه لأن هذا داخل في جملة الملك لأنه متى أحل جاريته له فقد ملكه وطأها فهو مستبيح للفرج بالتملك».

١٠١ - باب

فضل التزويج

١١٤٠ ١ - روي عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع) قال: قال رسول الله (ص): «ما يمنع المؤمن أن يتخذ أهلاً لعل الله أن يرزقه نسمة تُثَقِّل الأرض بلا إله إلا الله».

١١٤١ ٢ - وروي عن معمر بن خلاد، عن الرضا (ع) قال: سمعته يقول: ثلاث من سنن المرسلين: العطر، وإحفاء الشعر، وكثرة الطَّروقة^(١).

١١٤٢ ٣ - وقد روى الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص): «من تزوج أحرز نصف دينه»^(٢).

١١٤٣ ٤ - وفي حديث آخر: فليتنق الله في النصف الباقي^(٣).

١١٤٤ ٥ - وروي عن عبد الله بن الحكم، عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): «ما بني بناء في الإسلام أحب إلى الله تعالى من التزويج».

١١٤٥ ٦ - وروي علي بن رثاب، عن محمد بن مسلم: أن أبا عبد الله (ع) قال: إن رسول الله (ص) قال: «تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم غداً في القيامة حتى إن السقط ليجيء محبباً»^(٤) على باب الجنة فيقال له: أدخل الجنة فيقول: لا حتى يدخل أبواي الجنة قبلي.

١١٤٦ ٧ - وقال رسول الله (ص): «اتخذوا الأهل فإنه أرزق لكم»^(٥).

١٠٢ - باب

فضل المتزوج على العزب

١١٤٧ ١ - روى عبد الله بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: الركعتان يصليهما

(١) التهذيب ٧، ٣٤ - باب اختيار الأزواج، ح ٢٠ والفروع ٣، النكاح، باب حب النساء، ح ٣. وفيه: وأخذ الشعر، بدل: وإحفاء الشعر. وهو عبارة عن المبالغة في إزالته. وكثرة الطَّروقة: كناية عن كثرة الجماع.

(٢) الفروع ٣، باب كراهة العزبة، صدرح ٢. وفي سننه عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن كليب بن معاوية الأسدي عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص).

(٣) الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٢ المتقدم. وفيه: في النصف الآخر أو الباقي. وقد رواه كالفقيه مرسلًا.

(٤) احبطنىء احبطناء فهو محبطنىء وحَبْطُنَىء: أي ممتلىء غيظاً، ومؤنثه: حَبْطُاة.

(٥) التهذيب ٧، ٢٢ - باب السنة في النكاح ح ١ ذيل ح ٣. والفروع ٣، النكاح، باب كراهة العزبة، ذيل ح ٦.

متزوج أفضل من سبعين ركعة يصلّيها أعزب^(١).

١١٤٨ ٢ - وقال: قال النبي (ص): «لركعتان يصلّيهما متزوج أفضل من رجل عزب يقوم ليله ويصوم نهاره»^(٢).

١١٤٩ ٣ - وروي أن رسول الله (ص) قال: «إن أراذل موتاكم العزّاب»^(٣).

١١٥٠ ٤ - وروي أن رسول الله (ص) قال: «أكثر أهل النار العزّاب».

١٠٣ - باب

حب النساء

١١٥١ ١ - روى أبو مالك الحضرمي، عن أبي العباس قال: سمعت الصادق (ع) يقول: العبد كلما ازداد للنساء حباً ازداد في الإيمان فضلاً.

١١٥٢ ٢ - وفي رواية أبان، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (ع) قال: ما أظن رجلاً يزداد في الإيمان خيراً إلا ازداد حباً للنساء^(٤).

١٠٤ - باب

كثرة الخير في النساء

١١٥٣ ١ - روي عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن سمع أبا عبد الله (ع) يقول: أكثر الخير في النساء.

١٠٥ - باب

فيمن ترك التزويج مخافة الفقر

١١٥٤ ١ - روي عن محمد بن أبي عمير، عن حريز، عن الوليد قال: قال أبو عبد الله (ع): من

(١) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١ بتفاوت يسير. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١ وأخرجه عن ابن فضال عن أبي عبد الله (ع) بتفاوت يسير أيضاً.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ضمن ح ٦. مستنداً إلى الصادق (ع) وكذلك هو في التهذيب ٧، نفس الباب، ضمن ح ٣.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢ وفيه: ردّال موتاكم وكذلك هو في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. والأراذل: جمع الأراذل: وهو ما ذهب جيله وبقي رذّيته.

(٤) الفروع ٣، باب حب النساء/ ح ٢، وأبان في سند الحديث: هو ابن عثمان.

ترك التزويج مخافة الفقر فقد أساء الظن بالله عز وجل، إن الله عز وجل يقول^(١): ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢).

١١٥٥ ٢ - وقال النبي (ص): «مَنْ سَرَّهَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مُطَهَّراً فَلْيَلْقَهُ بِزَوْجَةٍ، وَمَنْ تَرَكَ التَّزْوِيجَ مَخَافَةَ الْعِيْلَةِ فَقَدْ أَسَاءَ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

١٠٦ - باب

من تزوج الله عز وجل ولصلة الرحم

١١٥٦ ١ - قال علي بن الحسين سيد العابدين (ع): من تزوج الله عز وجل ولصلة الرحم، تَوَجَّهَ اللهُ تعالى بتاج الملك والكرامة.

١٠٧ - باب

أفضل النساء

١١٥٧ ١ - روى إسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «أفضل نساء أمتي أصبحهن وجهاً وأقلهن مهراً»^(٣).

١٠٨ - باب

أصناف النساء

١١٥٨ ١ - روى عن مسعدة بن زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: النساء أربعة أصناف، فمنهن ربيع مريع، ومنهن جامع مجمع، ومنهن كرب مقمع، ومنهن غُلٌّ قَمِلٌ^(٤).

(١) النور/ ٣٢.

(٢) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب أن التزويج يزيد في الرزق، ح ١. بتفاوت وليس فيه الآية. وقد روي في نفس الباب تحت رقم ٥ ويسند آخر حديثاً أقرب إلى مضمون ما في الفقيه وفيه الآية.

(٣) الفروع ٣، باب خير النساء، ح ٤. وأصبحهن وجهاً: أي أجملهن وجهاً. والصباحه: الجمال.

(٤) التهذيب ٧، النكاح، ٣٤ - باب اختيار الأزواج، ح ٢٢. والفروع ٣، النكاح، باب أصناف النساء، ح ١ بتفاوت يسير فيهما عما في الفقيه. وأخرجه مسنداً إلى الصادق (ع) قال: قال رسول الله (ص) - أو قال أمير المؤمنين (ع) - «... ومريع: - في الأصل - الكثير الثمر أو منبته. قال الشريف الرضي (ره) في المجازات النبوية ص/ ١٩٨ - ١٩٩: «ومنهن ربيع مريع وغلٌ قَمِلٌ: وهذا القول مجاز، والمراد تشبيه المرأة الحسنة المستوفقة بالربيع المزهر والروض المنور، وتشبيه المرأة الشوهاء المستقلقة بالغل الذي ينقل الرقاب ويطول العذاب، وجعله عليه الصلاة والسلام قملاً ليكون أعظم لعذابه وأبلغ في مكروهه المبتلى به».

قال أحمد بن أبي عبد الله البرقي: جامع مجمع أي كثيرة الخير مخصصة، وربيع مربع التي في حجرها ولد وفي بطنها آخر، وكرب مقمع أي سيئة الخلق مع زوجها، وغل قمل هي عند زوجها كالغل القمل، وهو غل من جلد يقع فيه القمل فيأكله فلا يتهيا له أن يحذر منها شيئاً، وهو مثل للعرب.

١١٥٩ ٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن داود الكرخي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إن صاحبتني هلكت وكانت لي موافقة وقد هممت أن أتزوج؟ فقال: أنظر أين تضع نفسك، ومن تشركه في مالك، وتطلعه على دينك وسرك وأمانتك، فإن كنت لا بد فاعلاً فبكرًا تنسب إلى الخير وإلى حسن الخلق:

ألا إن النساء خُلِقْنَ شَتَّى فَمِنْهُنَّ الْغَنِيْمَةُ وَالْغَرَامُ
وَمِنْهُنَّ الْهَلَالُ إِذَا تَجَلَّى لِصَاحِبِهِ وَمِنْهُنَّ الظَّلَامُ
فَمَنْ يَظْفَرُ بِصَالِحِهِنَّ يَسْعَدُ وَمَنْ يُغْبِنَ فُلَيْسَ لَهُ انْتِقَامُ

وهن ثلاث: فامرأة ولود ودود، تعين زوجها على دهره لدنياه وآخرته، ولا تعين الدهر عليه، وامرأة عقيم لا ذات جمال ولا خلق ولا تعين زوجها على خير، وامرأة صخابة^(١) ولأجة^(٢) همّزة^(٣) تستقل الكثير ولا تقبل اليسير^(٤).

١٠٩ - باب بركة المرأة وشؤمها

١١٦٠ ١ - روي عن عبد الله بن بكير، عن محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله (ع): من بركة المرأة خفة مؤنتها وتيسير ولادتها، ومن شؤمها شدة مؤنتها وتعسير ولادتها^(٥).

١١٦١ ٢ - وروي أن من بركة المرأة قلة مهرها ومن شؤمها كثرة مهرها.

(١) الصخابة: أي الكثيرة الصباح منكرة الصوت.

(٢) الولاجة: أي الكثيرة الدخول والخروج.

(٣) الهمّزة: العيابة للآخرين.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. وفيه بعد قوله: حسن الخلق: واعلم أنهم كما قال: والتهذيب ٧، نفس الباب،

ح ١٠. وفيه: واعلم. من دون زيادة.

(٥) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب نواذر، ح ٣٧. والتهذيب ٧، ٣٤ - باب اختيار الأزواج، ح ٣.

١١٦٢ ٣ - وقال رسول الله (ص): «تزوجوا الزرق فإن فيهن البركة»^(١).

١١٠ - باب

ما يستحب ويحمد من أخلاق النساء وصفاتهن

١١٦٣ ١ - قال أمير المؤمنين (ع): تزوج سمراء عينا عجزاء مربوعة، فإن كرهتها فعلي الصداق^(٢).

١١٦٤ ٢ - وكان رسول الله (ص) إذا أراد أن يتزوج امرأة بعث إليها من ينظر إليها. وقال: شمي ليتها فإن طاب ليتها^(٣) طاب عرفها، وإن درم كعبها^(٤) عظم كعبها^(٥).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - الليت: صفحة العنق، والعرف: الریح الطيبة قال الله عز وجل: ﴿وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ عَرُفَهَا لَهُمْ﴾^(٦) أي طيبها لهم، وقد قيل إن العرف العود الطيب الریح، وقوله (ع): درم كعبها أي كثير لحم كعبها، ويقال امرأة درماء إذا كانت كثيرة لحم القدم والكعب، والكعب الفرّج.

١١٦٥ ٣ - وقال (ع): إذا أراد أحدكم أن يتزوج فليسأل عن شعرها كما يسأل عن وجهها فإن

١١٦٦ شعر ٣ - وقال (ع): إذا أراد أحدكم أن يتزوج فليسأل عن شعرها كما يسأل عن وجهها فإن

١١٦٧ ٤ - وقال (ع): خير نسائكم الطيبة الریح، الطيبة الطعام، التي إن أنفقت أنفقت بمعروف، وإن أمسكت أمسكت بمعروف، فتلك من عمال الله، وعامل الله لا يخيب^(٧).

١١٦٨ ٥ - وروى جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (ع) قال: خير نسائكم التي إن غضبت أو أغضبت قالت لزوجها: يدي في يدك لا أكتحل بغمض^(٨) حتى ترضى عني.

(١) الفروع ٣، باب ما يستدل به عن المرأة على المحملة، ح ٦ وفي آخره: فإن فيهن اليمن.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٨ و ٢ وقد جاء الخطاب في الثاني بصيغة الجمع لا المفرد وفي آخره: مهرها. والتهذيب ٧، نفس الباب ح ١٦. بتفاوت في ترتيب الأوصاف من حيث التقديم والتأخير وفيه: تزوجوا. والعيناء: الواسعة العينين العظيم سوادهما. والعجزاء: ضخمة العجز.

(٣) الليت: صفحة العنق.

(٤) قال الجوهري: الدرّ في الكعب: أن يواريه اللحم حتى لا يكون له حجم، وكعب أدرم وقد درم.

(٥) الكعب: الركب الضخم وصاحبه جمع كعائب.

(٦) محمد / ٦.

(٧) التهذيب ٧، ح ٣٤ - باب اختيار الأزواج، ح ١٤. والفروع ٣، كتاب النكاح، باب خير النساء، ح ٧.

(٨) هذا كناية عن النوم، أي: لا أنام حتى...

١١٦٩ ٦ - وروى علي بن رثاب، عن أبي حمزة الثمالي، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: كنا جلوساً مع رسول الله (ص) قال: فتذاكرنا النساء وفضل بعضهن على بعض، فقال رسول الله (ص): «ألا أخبركم بخير نسائكم؟» قالوا: بلى يا رسول الله فأخبرنا، قال: «إن من خير نسائكم الولود الودود، الستيرة العفيفة العزيزة في أهلها، الذليلة مع بعلمها، المتبرجة^(١) مع زوجها الحصان^(٢) مع غيره، التي تسمع قوله وتطيع أمره وإذا خلا بها بذلت له ما أراد منها ولم تبدل له^(٣) تبدل الرجل^(٤)».

١١٧٠ ٧ - وقال رسول الله (ص): «ما استفاد امرؤ مسلم فائدة بعد الإسلام أفضل من زوجة مسلمة تسره إذا نظر إليها، وتطيعه إذا أمرها، وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله»^(٥).

١١٧١ ٨ - وجاء رجل إلى رسول الله (ص) فقال: إن لي زوجة إذا دخلت تلقتني وإذا خرجت شيعتني وإذا رأيتني مهموماً قالت: ما يهكم؟! إن كنت تهتم لرزقك فقد تكفل لك به غيرك، وإن كنت تهتم بامرأ آخرتك فزادك الله همًا، فقال رسول الله (ص): «إن الله عملاً وهذه من عماله لها نصف أجر الشهيد».

١١١ - باب

المذموم من أخلاق النساء وصفاتهم

١١٧٢ ١ - روي عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: أغلب الأعداء للمؤمن زوجة السوء.

١١٧٣ ٢ - وقال رسول الله (ص): «ما رأيت ضعيفات الدين ناقصات العقول أسلب لذي لب منكن»^(٦).

١١٧٤ ٣ - وقال (ع): إنما النساء عي^(٧) وعورة، فاستروا العورة بالبيوت، واستروا العي بالسكوت.

(١) التبرج: إظهار الزينة.

(٢) الحصان: المرأة العفيفة.

(٣) التبذل: ضد الصون.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١ بتفاوت. والتهذيب ٧، نفس الباب، صدرح ٦. بتفاوت.

(٥) الفروع ٣، باب من وفق له الزوجة الصالحة، ح ١ والتهذيب ٧، ٢٢ - باب السنة في النكاح، ح ٤.

(٦) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب غلبة النساء، ح ١ بتفاوت.

(٧) العي: - في الأمر - عدم الاهتداء إلى وجه المراد أو العجز عنه أو الجهل به. - وفي المنطق - الحصر وعدم القدرة

على البيان السليم. وقد أخرج الحديث في الفروع ٣، باب التسليم على النساء، ح ٤. وفي ح ١ بتفاوت.

١١٧٥ ٤ - وقال (ع): لولا النساء لعُبد الله حقاً حقاً.

١١٧٦ ٥ - وروى الأصمعي بن نباتة، عن أمير المؤمنين (ع) قال: سمعته يقول: يظهر في آخر الزمان واقتراب الساعة - وهو شر الأزمنة - نسوة كاشفات عاريات، متبرجات من الدين، داخلات في الفتن، مائلات إلى الشهوات، مسرعات إلى اللذات، مستحلات للمحرمات، في جهنم خالدات.

١١٧٧ ٦ - ومّر رسول الله (ص) على نسوة فوقف عليهن ثم قال: «يا معاشر النساء، ما رأيتم نواقص عقول ودين أذهب بعقول ذوي الألباب منكن، إني قد رأيتم أنكن أكثر أهل النار يوم القيامة، فتقربن إلى الله عز وجل ما استطعن». فقالت امرأة منهن: يا رسول الله ما نقصان ديننا وعقولنا؟ فقال: «أما نقصان دينكن فالحيض الذي يصيبكن فتمكثن إحداكن ما شاء الله لا تصلي ولا تصوم، وأما نقصان عقولكن فشهادتكن، إنما شهادة المرأة نصف شهادة الرجل»^(١).

١١٧٨ ٧ - وقال رسول الله (ص): «ألا أخبركم بشرّ نسائكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله فاخبرنا، قال: «من شرّ نسائكم الذليلة في أهلها، العزيزة مع بعلها، العقيم الحقود التي لا تتورّع عن قبيح، المتبرجة إذا غاب عنها زوجها، الحَصّان معه إذا حضر، التي لا تسمع قوله، ولا تطيع أمره، فإذا خلا بها تمنعت تمنع الصعبة»^(٢) عند ركوبها، ولا تقبل له عذراً ولا تغفر له ذنباً»^(٣).

١١٧٩ ٨ - وقام النبي (ص) خطيباً فقال: «أيها الناس، إياكم وخضراء الدّمن»، قيل: يا رسول الله وما خضراء الدّمن؟ قال: «المرأة الحسناء في منبت السوء»^(٤).

(١) ومن الحقوق عندنا ما يثبت بشهادة النساء منظمات إلى الرجال، ولكن تعادل شهادة المرأتين شهادة رجل واحد. فالزنا يثبت خاصة بثلاثة رجال وامرأتين وبرجلين وأربع نساء، ولكن في هذه الحالة لا يثبت به إلا الجلد دون الرجم. وما عدا ذلك من حقوق الله تعالى لا يثبت بشهادة النساء منفردات أو منظمات وأما حقوق الناس، ففي العتق والنكاح والقصاص عند فقهاءنا قولان أظهرهما ثبوتها بالشاهد والمرأتين وكذلك في الديون والأموال وعقود المعاوضات والجناية التي توجب الدية فتثبت بشاهد وامرأتين أيضاً وتقبل شهادة النساء منفردات ومنظمات في الاستهلال والولادة وغيوب النساء الباطنة. وفي قبول شهادتهن منفردات في الرضاع خلاف بين فقهاءنا أقربيه الجواز. وتقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل وفي ربع الوصية. وفي كل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا يثبت بأقل من أربع. وبهذا يتضح صدق ما في الحديث من أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل.

(٢) أي الدابة الشموس التي تأتي على الترويض والانقياد ولا تمكن صاحبها من ركوبها.

(٣) الفروع ٣، باب شرار النساء، ح ١. التهذيب ٧، ٣٤ - باب اختيار الأزواج، ضمن ح ٦.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧. والفروع ٣، باب اختيار الزوجة، ح ٤. قال الشريف الرضي (ره) في المجازات النبوية، ص ٦٢: «إياكم وخضراء الدّمن، ولهذا القول تعلق باب المجاز، وللعلماء في تأويله قولان: أحدهما: أنه (ع) نهى عن نكاح المرأة على ظاهر الحُسن، وهي في المنبت السوء أو في بيت السوء، فوجه =

١١٨٠ ٩ - وقال (ع): إعلموا أن المرأة السوداء إذا كانت ولوداً أحب إليّ من الحسناء العاقر.

١١٢ - باب الوصية بالنساء

١١٨١ ١ - روى سُماعة، عن أبي عبد الله (ع) قال: اتقوا الله في الضعيفين يعني بذلك اليتيم والنساء^(١).

١١٣ - باب تزويج المرأة لمالها ولجمالها أو لدينها

١١٨٢ ١ - روى هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا تزوّج الرجل المرأة لمالها أو جمالها لم يُرزق ذلك، فإن تزوّجها لدينها رزقه الله جمالها ومالها^(٢).

١١٤ - باب الأكفاء

١١٨٣ ١ - روى محمد بن الوليد، عن الحسين بن بشار قال: كتبت إلى أبي جعفر (ع): في رجل خطب إليّ؟ فكتب: من خطب إليكم فرضيتم دينه وأمانته كائنًا من كان فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير^(٣).

١١٨٤ ٢ - وقال رسول الله (ص): «إنما أنا بشر مثلكم أتزوج فيكم وأزوّجكم إلا فاطمة (ع)،

= المجاز من هذا القول أنه (ع) شبه المرأة الحسناء بالروضة الخضرة لجمال ظاهرها، وشبه منبتها السوء بالدمنة لقباحة باطنها. والدمنة: هي الأبعاد المجتمعة تركبها السواقي ويعلوها الهابي، (التراب الذي يهب مع الريح)، فإذا أصابها المطر أنبت نباتاً خضيراً يروق منظره ويسوء مخبره، فهي (ع) عن نكاح المرأة إذا كانت مغموضة (ذليلة خاملة) في نفسها أو مطعوناً عليها في نسبها، لأن أعراق السوء تنزع إلى ولدها وتضرب في نسلها... والقول الآخر: أن يكون (ع) إنما نهى في الحقيقة عن تعارض النفاق وتغاير الأخلاق وأن يتلقى الرجل أخاه بالظاهر الجميل وينطوي على الباطن الذميم، أو يخدعه بحلاوة اللسان، ومن خلفها مرارة الجنان...».

(١) الفروع ٣، باب حق المرأة على الزوج، ح ٣. وفي آخره: وإنما هنّ عورة.
(٢) الفروع ٣، باب فضل من تزوج ذات دين و... ح ٣ بتفاوت. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٨ بتفاوت أيضاً.

(٣) التهذيب ٧، ٣٣ - باب الكفاءة في النكاح، ح ٩ بتفاوت. والفروع ٣، باب آخر منه، ح ١ بتفاوت أيضاً.

فإن تزويجها نزل من السماء»^(١)

١١٨٥ ٣ - وقال (ع): «لولا أن الله تعالى خلق فاطمة لعلي (ع) ما كان لها على وجه الأرض كفو آدم فمن دونه».

١١٨٦ ٤ - ونظر النبي (ص) إلى أولاد علي وجعفر (ع) فقال: «بناتنا لبنينا وبنونا لبناتنا».

١١٨٧ ٥ - وقال الصادق (ع): المؤمنون بعضهم أكفاء بعض^(٢).

١١٨٨ ٦ - وقال (ع): الكفو أن يكون عفيفاً وعنده يسار^(٣).

١١٥ - باب

ما يستحب من الدعاء والصلاة لمن يريد التزويج

١١٨٩ ١ - روى مثنى بن الوليد الحنط، عن أبي بصير قال: قال لي أبو عبد الله (ع): إذا تزوج أحدكم كيف يصنع؟ قلت: ما أدري جعلت فداك، قال: إذا هم بذلك فليصل ركعتين ويحمد الله عز وجل ويقول: «اللهم إني أريد التزويج، اللهم فقدّر لي من النساء أعفهن فرجاً، وأحفظهن لي في نفسها ومالي، وأوسعهن رزقاً، وأعظمهن بركة، وقبض لي منها ولداً طيباً تجعله لي خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي»^(٤).

(١) الفروع ٣، النكاح، باب نوادر، ح ٥٤.

(٢) الفروع ٣، باب ما يستحب من تزويج النساء عند بلوغهن...، ح ٢. والتهذيب ٧، ٣٣ - باب الكفاءة في النكاح، ح ١٢.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١. والفروع ٣، باب الكفو، ح ١. هذا وقد أجمع فقهاؤنا رضوان الله عليهم على أن الأصل في الكفاءة تساوي الزوجين في الإسلام بشرط ألا يكون الزوج من إحدى الفرق المحكوم بكفرها كالخوارج والنواصب. فلا يجوز للمسلمة التزويج بالكافر بمن فيه الناصبي والخارجي، وأما الإيمان فليس شرطاً في الكفاءة على قول وشرط فيها على قول آخر لدى فقهاءنا بل لعله هو قول معظم القدماء كما صرح بذلك الشهيد الثاني (ره) في الروضة. وأما القدرة على النفقة لدى الزوج فليس شرطاً في الكفاءة على الأشهر بين فقهاءنا (ره) وهو الذي عبر عنه في الحديث الأنف الذكر باليسار. كما أنه ليس شرطاً في صحة العقد كذلك.

قال المحقق (ره) في الشرائع ٢/٢٩٩: «الكفاءة شرط في النكاح، وهي التساوي في الإسلام، وهي يشترط التساوي في الإيمان؟ فيه روايتان أظهرهما الاكتفاء بالإسلام وإن تأكد استحباب الإيمان، وهو في طرف الزوجة أتم لأن المرأة تأخذ من دين بعلها، نعم لا يصح نكاح الناصب المعلن بعداوة أهل البيت (ع) لارتكابه ما يعلم بطلانه من دين الإسلام. وهل يشترط تمكنه من النفقة؟ قيل: نعم. وقيل: لا، وهو الأشبه».

(٤) التهذيب ٧، ٣٥ - باب الاستخارة للنكاح والدعاء...، صدر ح ١. والفروع ٣، النكاح، باب القول عند دخول الرجل بأهله، صدر ح ٣.

١١٦ - باب الوقت الذي يكره فيه التزويج

١١٩٠ ١ - روى محمد بن حمران عن أبيه عن أبي عبد الله (ع) قال: من تزوّج والقمر في العقب لم ير الحسنى^(١).

١١٩١ ٢ - وروي أنه يكره التزويج في محاق الشهر^(٢).

١١٧ - باب الولي والشهود والخطبة والصدّق

١١٩٢ ١ - روى العلا^(٣)، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تنكح ذوات الآباء من الأبكار إلا بإذن آبائهن^(٤).

١١٩٣ ٢ - وسأل محمد بن إسماعيل بن بزيع، الرضا (ع): عن الصبية يزوّجها أبوها ثم يموت وهي صغيرة، ثم تكبر قبل أن يدخل بها زوجها، أيجوز عليها التزويج أم الأمر إليها؟ فقال: يجوز عليها تزويج أبيها^(٥).

- (١) التهذيب ٧، ٣٥ - باب الاستخارة للنكاح و... ح ٢.
- (٢) روي في الفروع ٣، باب الأوقات التي يكره فيها الباء، حديثاً تحت رقم ٢ عن سليمان بن جعفر الجعفري عن أبي الحسن (ع) قال: من أتى أهله في محاق الشهر فليسلم لسقط الولد. ورواه بعينه في التهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود النكاح و... ح ١٥.
- (٣) هو ابن رزين.
- (٤) الاستبصار ٣، ١٤٤ - باب أنه لا تزوج البكر إلا بإذن أبيها، ح ١. وفيه: لا تزوّج وكذلك هو في التهذيب ٧، ٣٢ - باب عقد المرأة على نفسها... ح ٧. وقد اختلف فقهاؤنا (رض) في اشتراط إذن الأب أو الجد للأب وإن علا في صحة نكاح البالغة البكر الرشيدة على أقوال. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢/٢٧٦: «وهل يثبت ولا يثبت على البكر الرشيدة؟ فيه روايات، أظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لنفسها في الدائم والمتقطع. ولو تزوّجها أحدهما لم يمض عقدها إلا برضاها. ومن الأصحاب من أذن لها في الدائم دون المتقطع ومنهم من عكس. ومنهم من أسقط أمرها معها فيهما، وفيه رواية أخرى دالة على شركتهما في الولاية حتى لا يجوز أن يتفردا عنها بالعقد. أما إذا عضلها الولي وهو أن لا يزوّجها من كفاء مع رغبتها فإنه يجوز لها أن تزوّج نفسها ولو كرها إجماعاً. وهذا عينه ما نصّ عليه الشهيديان (ره) بعد أن اختارا عدم الولاية عليها في الأصح.
- (٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧ والاستبصار ٣، ١٤٥ - باب أن الأب إذا عقد على ابنته الصغيرة قبل أن... ح ٢. والفروع ٣، باب استيثار البكر ومن يجب عليه استيثارها... ح ٩. وقد دل الحديث على عدم الخيار لها بعد بلوغها، وهذا ما نصّ عليه فقهاؤنا (رض) في الأشهر عندهم قال المحقق (ره) في الشرائع ٢/٢٧٦: «وتثبت ولاية الأب والجد للأب على الصغيرة وإن ذهبت بكارتها بوطء أو غيره، ولا خيار لها بعد بلوغها على أشهر الروايتين وكذا لو تزوّج الأب أو الجد للولد الصغير لزمه العقد ولا خيار له مع بلوغه ورشده على الأشهر».

١١٩٤ ٣- وروى ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الجارية يريد أبوها أن يزوجه من رجل ويريد جدّها أن يزوجه من رجل آخر؟ فقال: الجدة أولى بذلك إن لم يكن الأب زوجها من قبله^(١).

١١٩٥ ٤- وفي رواية هشام بن سالم، ومحمد بن حكيم، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا تزوّج الأب والجدة كان التزويج للأول، فإن كانا زوجاً في حال واحدة فالجدة أولى^(٢).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: لا ولاية لأحد على المرأة إلا لأبيها ما لم تتزوّج وكانت بكرًا^(٣)، فإن كانت ثيباً فلا يجوز عليها تزويج أبيها إلا بأمرها، وإن كان لها أب وجد فللجد عليها ولاية ما دام أبوها حيًّا^(٤)، لأنه يملك ولده وما ملك فإذا مات الأب لم يزوجهما الجدة إلا بإذنها.

١١٩٦ ٥- وروى حنان بن سدير، عن مسلم بن بشير، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن رجل تزوّج امرأة ولم يشهد؟ فقال: أما فيما بينه وبين الله عز وجل فليس عليه شيء، ولكن إن أخذه سلطان جائر عاقبه.

١١٩٧ ٦- وروى عن عبد الحميد بن عواض، عن عبد الخالق قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المرأة الثيب تخطب إلى نفسها؟ قال: هي أملك بنفسها تولي أمرها من شاءت إذا كان كفواً بعد أن تكون قد نكحت زوجاً قبل ذلك^(٥).

١١٩٨ ٧- وروى عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: في رجل يريد أن يزوّج

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٦ بتفاوت وزيادة في آخره وكذلك هو في الفروع ٣، باب الرجل يريد أن يزوّج ابنته ويريد أبوه أن...، ح ١. قال المحقق في الشرائع ٢٧٨/٢ «ولو اختار الأب زوجاً والجدة آخر، فمن سبق عقده صح، وبطل المتأخر، وإن تشاحا قُدّم اختيار الجدة، ولو أوقعاه في حالة واحدة ثبت عقد الجدة دون الأب».

(٢) لاحظ التعليق السابقة، وقد رواه في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٨. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٤.

(٣) هذا أحد القولين عند فقهاءنا في هذه المسألة في مقابل القول الأصح عند الشهيدين والأظهر عند المحقق (ره) وغيرهم وقد أشرنا إليه قبل قليل.

(٤) هذا أيضاً أحد القولين عند فقهاءنا، والآخر عدم اشتراط بقاء الأب في ولاية الجدة على الصغيرة - أو البكر الرشيدة - على القول بثبوت الولاية لهما. يقول المحقق (ره) وهو بصدد بيان هذه المسألة فيما يتعلق بالولاية على الصغيرة: «وهل يشترط في ولاية الجدة بقاء الأب؟ قيل نعم، مصيراً إلى رواية لا تخلو من ضعف، والوجه أنه لا يشترط».

(٥) الاستبصار ٣، ١٤٣ - باب أن الثيب ولي نفسها، ح ٣، بسند آخر وكذلك في التهذيب ٧، ٣٢ - باب عقد المرأة على نفسها النكاح و...، ح ٢٢، والفروع ٣، باب التزويج بغير ولي، ح ٥. وقد دل الحديث على أن الثيبية التي تجعلها ولاية نفسها هي تلك التي تكون قد حصلت نتيجة نكاح مشروع.

أخته؟ قال: يؤامرها فإن سكنت فهو إقرارها، فإن أبت لم يزوّجها، فإن قالت: زوجني فلاناً فليزوّجها ممن ترضى، واليتيمة في حجر الرجل لا يزوّجها إلا ممن ترضى^(١).

١١٩٩ ٨ - وروى الفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم، وزرارة، وبريد بن معاوية عن أبي جعفر (ع) قال: المرأة التي قد ملكت نفسها غير السفينة ولا المولى عليها تزويجها بغير ولي جائز^(٢).

١٢٠٠ ٩ - وخطب أبو طالب رحمه الله لما تزوّج النبي (ص) خديجة بنت خويلد رحمها الله بعد أن خطبها إلى أبيها، ومن الناس من يقول إلى عمها، فأخذ بعضادتي الباب ومن شاهده من قریش حضور فقال: الحمد لله الذي جعلنا من زرع إبراهيم، وذرية إسماعيل، وجعل لنا بيتاً محجوجاً، وحرماً آمناً، يجيى إليه ثمرات كل شيء، وجعلنا الحكام على الناس في بلدنا الذي نحن فيه، ثم إن ابن أخي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب لا يوزن برجل من قریش إلا رجح، ولا يقاس بأحد منهم إلا عظم عنه، وإن كان في المال قل فإن المال رزق عائل، وظل زائل، وله في خديجة رغبة ولها فيه رغبة، والصدّاق ما سألتكم عاجله وآجله من مالي، وله خطر عظيم وشأن رفيع ولسان شافع جسيم، فزوّجه ودخل بها من الغد، فأول ما حملت ولدت عبد الله بن محمد (ص)^(٣).

١٢٠١ ١٠ - ولما تزوّج أبو جعفر محمد بن علي الرضا (ع) ابنة المأمون خطب لنفسه فقال: الحمد لله متمم النعم برحمته، والهادي إلى شكره بمنه، وصلى الله على محمد خير خلقه، الذي جمع فيه من الفضل ما فرّقه في الرسل قبله، وجعل تراثه إلى من خصه بخلافته، وسلم تسليمًا، وهذا أمير المؤمنين زوّجني ابنته على ما فرض الله عز وجل للمسلمات على المؤمنين من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وبذلت لها من الصدّاق ما بذله رسول الله (ص) لأزواجه وهو اثنتا عشرة أوقية ونش^(٤)، وعليّ تمام الخمس مائة، وقد نحلته من مالي مائة ألف، زوّجني

(١) الاستبصار ٣، ١٤٦ - باب من يعقد على المرأة سوى أبيها، ح ١. والتهذيب ٧، ٣٢ - باب عقد المرأة على نفسها النكاح و...، ح ٢٦. والفروع ٣، باب استيمار البكر ومن يجب عليه...، ح ٣. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٧٨/٢: «ويقتنع من البكر بسكوته عند عرضه (أي النكاح) عليها وتكلف الثيب النطق...». وإنما لم يجز تزويج الأخ أخته عند إبانها لأنه لا ولاية له عليها، وكذا الرجل الذي تكون يتيمة الغير في حجره ما لم يكن جداً لأب.

(٢) الفروع ٣، باب التزويج بغير ولي، ح ١. والاستبصار ٣، ١٤٣ - باب أن الثيب ولي نفسها، ح ١، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١.

(٣) ورد ذلك مع زيادة وتفاوت في الفروع ٣، باب خطب النكاح، ح ٩.

(٤) النش: - كما ورد في بعض الروايات - عشرون درهماً وهو نصف الأوقية.

يا أمير المؤمنين؟ قال: بلى، قال: قبلت ورضيت.

١٢٠٢ - وقال الصادق (ع): من تزوج امرأة ولم ينو أن يوفيهها صداقها فهو عند الله عز وجل زان^(١).

١٢٠٣ - وقال أمير المؤمنين (ع): إن أحق الشروط أن يوفى بها ما استحللتم به الفروج.

والسنة المحمدية في الصداق خمسمائة درهم، فمن زاد على السنة رد إلى السنة، فإن أعطاه من الخمسمائة درهم درهماً واحداً أو أكثر من ذلك ثم دخل بها فلا شيء لها بعد ذلك، إنما لها ما أخذت منه قبل أن يدخل بها، وكلما جعلته المرأة من صداقها ديناً على الرجل فهو واجب لها عليه في حياته وبعد موته أو موتها، والأولى أن لا يطالب الورثة بما لم تطالب به المرأة في حياتها، ولم تجعله ديناً لها على زوجها، وكل ما دفعه إليها ورضيت به عن صداقها قبل الدخول بها فذلك صداقها، وإنما^(٢) صار مهر السنة خمسمائة درهم لأن الله تبارك وتعالى أوجب على نفسه إن لا يكبره مؤمن مائة تكبيرة، ولا يسبحه مائة تسبيحة، ولا يهلله مائة تهليلية، ولا يحمده مائة تحميدة، ولا يصلي على النبي (ص) مائة مرة، ثم يقول: «اللهم زوجني من الحور العين» إلا زوجه الله حوراء من الجنة، وجعل ذلك مهرها، وإذا تزوج الرجل ابنته فليس له أن يأكل صداقها.

١١٨ - باب

النثار والزفاف

١٢٠٤ - ١ - روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: لما تزوج رسول الله (ص) فاطمة من علي (ع) أتاه ناس من قریش، فقالوا: إنك زوجت علياً بمهر خسيس، فقال لهم: ما أنا زوجت علياً ولكن الله عز وجل زوجه ليلة أسري بي عند سِدرة المنتهى، أوحى الله عز وجل إلى السدرة أن انثري، فنثرت الدر والجوهر على الحور العين فهن يتهادينه ويتفاخرن به ويقلن هذا من نثار فاطمة بنت محمد (ص)، فلما كانت ليلة الزفاف أتى النبي (ص) ببلغته الشهباء، وثنى عليها قطيفة وقال لفاطمة (ع): اركبي، وأمر سلمان رحمه الله أن يقودها والنبي (ص) يسوقها، فبينما هو في بعض الطريق إذ سمع النبي (ص) وجبة^(٣) فإذا هو بجبرئيل (ع) في سبعين ألفاً وميكائيل

(١) روي بهذا المعنى في الفروع ٣، باب من يهر المهر ولا ينوي قضاءه، حديثين تحت رقم ٢ و ٣.

(٢) من هنا إلى قوله: إلا زوجه الله حوراء، بتفاوت هو مضمون حديث عن أبي الحسن (ع) ورد في الفروع ٣، باب السنة في المهور، ح ٧. وفي التهذيب ٧، ٣١ - باب المهور والأجور و...، ح ١٤.

(٣) الظاهر أن المراد بالوجبة هنا الهبة أو الجلبة أو الأصوات النازلة من فوق.

في سبعين ألفاً، فقال النبي (ص): «ما أهبطكم إلى الأرض؟» قالوا: جئنا نزف فاطمة إلى زوجها، وكبر جبرئيل (ع)، وكبر ميكائيل (ع)، وكبرت الملائكة، وكبر محمد (ص)، فوضع التكبير على العرائس من تلك الليلة.

١٢٠٥ - ٢ - وروى السكوني عن أبي عبد الله (ع) قال: زفوا عرائسكم ليلاً وأطعموا ضحى^(١).

١١٩ - باب الوليمة

١٢٠٦ - ١ - روى موسى بن بكر، عن أبي الحسن الأول (ع): أن رسول الله (ص) قال: «لا وليمة إلا في خمس، في عُرس أو خُرس أو عذار أو وكر أو ركاز، فالعرس التزويج، والخرس النفاس بالولد، والعذار الختان، والوكر الرجل يشتري الدار، والركاز الرجل يقدم من مكة^(٢)».

١٢٠ - باب ما يصنع الرجل إذا أدخلت أهله إليه

١٢٠٧ - ١ - قال الصادق (ع) لبعض أصحابه: إذا دخلت عليك أهلك فخذ بناصيتها واستقبل بها القبلة وقل: «اللهم بأمانتك أخذتها، وبكلماتك استحللت فرجها، فإن قضيت لي منها ولداً فاجعله مباركاً سوياً ولا تجعل للشيطان فيه شركاً ولا نصيباً^(٣)».

١٢١ - باب الأوقات التي يكره فيها الجماع

١٢٠٨ - ١ - روى سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال سمعته

(١) التهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود النكاح و... ح ٤٨. والفروع ٣، كتاب النكاح، باب ما يستحب من التزويج في الليل، ح ٢.
(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦.
(٣) التهذيب ٧، ٣٥ - باب الاستخارة للنكاح و... ؟ ضمن ح ١ بتفاوت. والفروع ٣، باب القول عند دخول الرجل بأهله، ضمن ح ٣ بتفاوت أيضاً. وإنما يكون للشيطان في الولد شراكة ونصيب - كما ورد في بعض الروايات - هو أنه يشارك الزوج في جماع زوجته عند ما لم يذكر هذا الأخير الله سبحانه عند شروعه في الجماع فتتعد النطفة منهما.

يقول: من أتى أهله في محاق الشهر فليسلم لسقط الولد^(١).

١٢٠٩ ٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن عمرو بن عثمان، عن أبي جعفر (ع) قال: سألته أيكره الجماع في ساعة من الساعات؟ قال: نعم يكره في ليلة ينخسف فيها القمر، واليوم الذي تنكسف فيه الشمس، وفيما بين غروب الشمس إلى أن يغيب الشفق، ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وفي الريح السوداء والحمراء والصفراء والزلزلة، ولقد بات رسول الله (ص) ليلة عند بعض نسائه فانخسف القمر في تلك الليلة فلم يكن منه شيء، فقالت له زوجته: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أكل هذا لبغض؟ فقال: ويحك حدث هذا الحادث في السماء فكرهت أن أتلذذ وأدخل في شيء، ولقد عير الله تعالى قوماً فقال: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾^(٢)، وأيم الله، لا يجامع أحد في هذه الساعات التي وصفت فيرزق من جماعه ولداً وقد سمع هذا الحديث فيرى ما يجب^(٣).

١٢١٠ ٣ - وقال الصادق (ع): لا تجامع في أول الشهر ولا في وسطه ولا في آخره، فإنه من فعل ذلك فليسلم لسقط الولد، فإن تمّ أوشك أن يكون مجنوناً، ألا ترى أن المجنون أكثر ما يصرع في أول الشهر ووسطه وآخره.

١٢١١ ٤ - وقال (ع): تكره الجنابة حين تصفر الشمس، وحين تطلع وهي صفراء.

١٢١٢ ٥ - وسأل محمد بن العيص أبا عبد الله (ع) فقال: أجامع وأنا غريان؟ قال: لا ولا تستقبل القبلة ولا تستدبرها^(٤).

١٢١٣ ٦ - وقال (ع): لا تجامع في السفينة^(٥).

١٢١٤ ٧ - وقال رسول الله (ص): «يكره أن يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى، فإن فعل فخرج الولد مجنوناً فلا يلومن إلا نفسه»^(٦).

(١) الفروع ٣، باب الأوقات التي يكره فيها الباه، ح ٢. والتهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود النكاح و...، ح ١٥.

(٢) الطور/ ٤٤. كِسْفًا: أي قَطْعًا.

(٣) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٤ والفروع ٣، نفس الباب، ح ١ بتفاوت يسير فيهما.

(٤) التهذيب ٧، نفس الباب، صدر ح ١٨.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ضمن ح ١٨.

(٦) التهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود النكاح و...، ذيل ح ١٨.

١٢١٥ ٨ - وقال رسول الله (ص): «من جامع امرأته وهي حائض فخرج الولد مجذوماً أو أبرص فلا يلومن إلا نفسه».

١٢٢ - باب التسمية عند الجماع

١٢١٦ ١ - قال الصادق (ع): إذا أتى أحدكم أهله فليذكر الله فإن من لم يذكر الله عند الجماع وكان منه ولد كان ذلك شرك شيطان ويعرف^(١) ذلك بحبنا وبغضنا.

١٢٣ - باب حد المدة التي يجوز فيها ترك الجماع لمن عنده المرأة الشابة الحرة

١٢١٧ ١ - سأل صفوان بن يحيى أبا الحسن الرضا (ع): عن الرجل تكون عنده المرأة الشابة فيمسك عنها الأشهر والسنة لا يقربها ليس يريد الإضرار بها يكون لهم مصيبة يكون في ذلك آثماً؟ قال: إذا تركها أربعة أشهر كان آثماً بعد ذلك^(٢).

١٢٤ - باب ما أحل الله عز وجل من النكاح وما حرم منه

١٢١٨ ١ - روي عن أبي المغراء، عن الحلبي قال: قال أبو عبد الله (ع): لا تتزوج المرأة المستعلنة بالزنا، ولا تزوج الرجل المستعلن بالزنا إلا أن تعرف منهما التوبة^(٣).

(١) روي ما يشير إلى هذا المعنى في الفروع ٣، باب القول عند الباء وما يعصم...، ذيل ح ١ وذيل ح ٦، وكذلك في التهذيب ٧، ٣٥ - باب الاستخارة للنكاح و...، ذيل ح ١.
(٢) التهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود...، ح ١٩ وقد أئتمت فقهاؤنا (ره) بعدم جواز ترك الرجل وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر، والذي يبدو من كلماتهم كما هو ظاهر إطلاق المحقق في شرائعه والشهيدان في اللعة والروضة عدم الفرق في هذا الحكم بين الشابة وغيرها.
(٣) الاستبصار ٣، ١٠٩ - باب كراهية العقد على الفاجرة، ح ١. والتهذيب ٧، ٢٨ - باب القول في الرجل يفجر بالمرأة ثم يبدو...، ح ٥. وقد حكم فقهاؤنا القدامى في المشهور بكراهة الزواج من المعلن بالزنا والمشهورة به إلا إذا كانت ذات بعل وزنا بها ثم أراد تزويجها فإنها تحرم عليه. قال الشهيدان (ره): «ولا تحرم الزانية على الزاني ولا على غيره ولكن يكره تزويجها مطلقاً على الأصح خلافاً لجماعة حيث حرموه على الزاني ما لم يظهر منها التوبة، ووجه الجواز الأصل وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله (ع).... ولكن تكره للنهي عن تزويجها مطلقاً...» وقد رمى الشهيد الثاني (ره) ما استدلل به القائلون بالحرمة من الروايات بالضعف والقطع.

١٢١٩ ٢ - وروى داود بن سرحان، عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشرقة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك﴾^(١) قال: هن نساء مشهورات بالزنا، ورجال مشهورون بالزنا شهروا بالزنا وعرفوا به، والناس اليوم بتلك المنزلة، من أقيم عليه حد الزنا أو شهر بالزنا لم ينبغ لأحد أن يناكحه حتى يعرف منه توبة^(٢).

١٢٢٠ ٣ - وقال (ع): إياكم وتزويج المطلقات ثلاثاً في مجلس واحد فإنهن ذوات أزواج^(٣).

١٢٢١ ٤ - وروى حفص بن البختري، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (ع): في رجل يريد تزويج امرأة وقد طلقت ثلاثاً كيف يصنع فيها؟ قال: يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يأتي زوجها ومعه رجلان فيقول له: قد طلقت فلانة؟ فإذا قال: نعم، تركها ثلاثة أشهر ثم خطبها إلى نفسه^(٤).

١٢٢٢ ٥ - وفي خبر آخر قال (ع): إن طلاقكم الثلاث لا يحل لغيركم، وطلاقهم^(٥) يحل لكم، لأنكم لا ترون الثلاث شيئاً وهم يوجبونها^(٦).

١٢٢٣ ٦ - وقال (ع): من كان يدين بدين قوم لزمته أحكامهم.

١٢٢٤ ٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب وغيره من أصحابنا، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن الرجل المؤمن يتزوج اليهودية والنصرانية؟ فقال: إذا أصاب المسلمة فما يصنع باليهودية والنصرانية؟! قلت: يكون له فيها الهوى؟ قال: فإن فعل فليمنعها من شرب

(١) النور/ ٣.

(٢) التهذيب ٧، ٣٤ - باب اختيار الأزواج، ح ٣٤. والفروع ٣، باب الزاني والزانية، ح ١ و ٢ بطريق آخر.

(٣) الاستبصار ٣، ١٧٠ - باب المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً وإن...، صدرح ٦ بتفاوت. والتهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ٩١، والمقصود بالمطلقة ثلاثاً في مجلس واحد هو طلاق المخالفين حيث يقعون الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد فيقول الرجل لزوجته: أنت طالق ثلاثاً أو بالثلاث وهو طلاق البدعة. وهل يبطل الطلاق من رأس أو يقع واحدة قولان عند فقهاءنا (ره) ويحمل الحديث على الثاني. وقد روي الحديث بتفاوت في الفروع ٣، باب تزويج المرأة التي تطلق على غير السنة ح ٤ بتفاوت.

(٤) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في...، ح ٩٢ والفروع ٣، باب تزويج المرأة التي تطلق على غير السنة، ح ٣.

(٥) يعني المخالفين.

(٦) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٨٨ بتفاوت. والاستبصار ٣، ١٧٠ - باب المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً...، ح ٩. وقد أخرجه مسنداً إلى الرضا (ع). وقد عمل الأصحاب بمضمونها إذ لا بد من إلزامهم بما ألزموا به أنفسهم.

الخمر وأكل لحم الخنزير، وأعلم أن عليه في دينه في تزويجه إياها غضاضة^(١).

١٢٢٥ ٨ - وروى الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن الرجل المسلم يتزوج المجوسية؟ فقال: لا، ولكن إن كانت له أمة مجوسية فلا بأس أن يطأها ويعزل عنها ولا يطلب ولدها^(٢).

١٢٢٦ ٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن سليمان الحمّار، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا ينبغي للرجل المسلم منكم أن يتزوج الناصبية، ولا يزوّج ابنته ناصبياً ولا يطرحها عنده. قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: من نصب حرباً لآل محمد صلوات الله عليهم فلا نصيب له في الإسلام فهذا حرم نكاحهم.

١٢٢٧ ١٠ - وقال النبي (ص): «صنفان من أمتي لا نصيب لهم في الإسلام: الناصب لأهل بيتي حرباً وغالٍ في الدين مارق منه».

ومن استحل لعن أمير المؤمنين (ع) والخروج على المسلمين وقتلهم حرمت مناكرته، لأن فيها الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة، والجهال يتوهمون أن كل مخالف مناصب وليس كذلك.

١٢٢٨ ١١ - وروى صفوان، عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: تزوّجوا في الشكاك ولا تزوّجوهن لأن المرأة تأخذ من أدب زوجها ويقهرها على دينه^(٣).

١٢٢٩ ١٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن يونس بن يعقوب، عن حرمان بن أعين وكان بعض أهله يريد التزويج فلم يجد امرأة يرضاه، فذكر ذلك لأبي عبد الله (ع) فقال: أين أنت من البلها واللواتي لا يعرفن شيئاً^(٤)؟ قلت إنا نقول: إن الناس على وجهين كافر ومؤمن؟ فقال:

(١) الاستبصار ٣، ١١٧ - باب تحريم نكاح الكوافر من...، ح ٦. والتهذيب ٧، ٢٦ - باب من يحرم نكاحهن بالأسباب...، ح ٦. والفروع ٣، باب نكاح الذمّية، ح ١. والغضاضة: المنقصة. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢/٢٩٤: «لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية إجماعاً، وفي تحريم الكتابية من اليهود والنصارى روايتان أشهرهما المنع في النكاح الدائم، والجواز في المؤجل وملك اليمين وكذا حكم المجوس على أشبه الروايتين». (٢) روي في التهذيب ٨، ٩ - باب السراي و...، ح ٦٣، ورواه بتفاوت وبدون الدليل في الفروع ٣، باب نكاح الذمّية، ح ٣. وقد تقدم منا القول بأن فقهاءنا ألحقوا المجوسية بالكتابية فتأخذ حكمها وتجري فيها الأقوال المتقدمة في التعليقة رقم ٧ من الصفحة السابقة.

(٣) الاستبصار ٣، ١١٩ - باب تحريم نكاح الناصبية و...، ح ٧. والتهذيب ٧، ٢٦ - باب من يحرم نكاحهن بالأسباب دون الأنساب، ح ٢٤. والفروع ٣، باب مناكرة النصاب والشكاك، ح ٥ بتفاوت، ورواه أيضاً تحت رقم ١ من نفس الباب بطريق آخر بتفاوت يسير. وقد حمل الشيخ (ره) الشكاك الذين ورد الأمر بالتزويج منهن على المستضعفات والبله دون الناصبيات.

(٤) إلى هنا بتفاوت مروي في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٩ والمقصود بهن هنا المستضعفات.

فأين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً؟! وأين المرجون لأمر الله؟! وأين عفو الله^(١)!

١٢٣٠ ١٣ - وروى يعقوب بن يزيد، عن الحسين بن بشار الواسطي قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا (ع): إن لي قرابة قد خطب إليّ ابنتي وفي خلقه سوء؟ فقال: لا تزوجه إن كان سيء الخلق^(٢).

١٢٣١ ١٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: ما أحب للرجل المسلم أن يتزوج امرأة إذا كانت ضرةً لأمه مع غير أبيه^(٣).

١٢٣٢ ١٥ - وروى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا (ع): عن امرأة ابتليت بشرب نبيذ فسكرت فزوجت نفسها رجلاً في سكرها، ثم أفاقت فأنكرت ذلك، ثم ظنت أنه يلزمها فورعت منه، فأقامت مع الرجل على ذلك التزويج أحلالاً هولاء؟ أو التزويج فاسد لمكان السكر ولا سبيل للرجل عليها؟ فقال: إذا أقامت معه بعدما أفاقت فهو رضاها، فقلت: وهل يجوز ذلك التزويج عليها؟ فقال: نعم^(٤).

١٢٣٣ ١٦ - وروى عمرو بن شمر، عن جابر قال: سألت أبا جعفر (ع): عن القابلة أيحل للمولود أن ينكحها؟ قال: لا، ولا ابنتها، هي كبعض أمهاته^(٥).

(١) قوله (ع): خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، إشارة إلى قوله تعالى في الآية ١٠٢ من سورة التوبة: ﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم إن الله غفور رحيم﴾ وقد فسر هؤلاء بفساق المؤمنين. وأما قوله (ع): وأين المرجون لأمر الله فإشارة إلى الآية ١٠٦ من سورة التوبة: ﴿وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم﴾ وفسروا بالموقوف أمر الحكم فيهم إلى يوم القيامة من الإرجاء بمعنى التأخير حيث لم يرد فيهم وعد بالجنة ولا وعيد بالنار. قوله: وأين عفو الله، أي أن الله سبحانه أن يشمل برحمته جميع الأقسام حتى من توعده بالنار لأن رحمته سبقت غضبه. ومن كل ذلك يظهر أن أصناف الناس ليست محصورة في المؤمن والكافر وإنما يدخل فيها ما ذكرناه إضافة إلى أخرى كالضلال والمستضعفين. وقد ورد حول هذا الموضوع روايات كثيرة في أصول الكافي ٢، باب أصناف الناس، وفي باب الكفر، وباب وجوه الكفر، في كتاب الإيمان والكفر فراجع.

(٢) الفروع ٣، النكاح، باب نوادر، ح ٣٠.

(٣) التهذيب ٧، ٤١ - باب من الزيادات في فقه النكاح ١ ح ١٠٣ وكرره تحت رقم ١٧٢ من نفس الباب بنفس السند.

(٤) التهذيب ٧، ٣٢ - باب عقد المرأة على نفسها النكاح... ح ٤٧. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢٧٤/٢ وهو بصدد الكلام على حكم العقد: «وفي السكران الذي لا يعقل تردد أظهره أنه لا يصح ولو أفاق أجاز وفي رواية: إذا زوجت السكرى نفسها ثم أفاقت فرضيت أو دخل بها فأفاقت وأقرته كان ماضياً».

(٥) الاستبصار ٣، ١١٥ - باب تزويج القابلة، ح ٣ والتهذيب ٧، ٤١ - باب من الزيادات في... ح ٣١ والفروع ٣، باب نكاح القابلة، ح ٢. وقد حملها فقهاؤنا على الكراهة إذا كانت قد ربته وكذا ابنتها وإلا فلا كراهة. فراجع=

١٢٣٤ ١٧ - وروي عن معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله (ع): إن قبّلت ومرت فالقوابل أكثر من ذلك، وإن قبّلت وربّيت حرّمت عليه^(١).

١٢٣٥ ١٨ - وروى الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المحرم يتزوج؟ قال: لا ولا يزوّج المحرم المحل.

١٢٣٦ ١٩ - وفي خبر آخر: إن زوّج أو تزوّج فنكاحه باطل.

١٢٣٧ ٢٠ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع): في الرجل تكون عنده الجارية يجردّها وينظر إلى جسمها نظر شهوة هل تحل لأبيه؟ وإن فعل أبوه هل تحل لابنه؟ قال: إذا نظر إليها نظر شهوة، ونظر منها إلى ما يحرم على غيره لم تحل لابنه، وإن فعل ذلك الابن لم تحل للأب^(٢).

١٢٣٨ ٢١ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة الحذاء قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على أختها من الرضاعة. قال: وقال (ع): إن علياً (ع) ذكر لرسول الله (ص) ابنة حمزة فقال: أما علمت أنها ابنة أخي من الرضاعة، وكان رسول الله (ص) وحمزة قد رضعا من لبن امرأة^(٣).

= شرائع الإسلام ٣٠١/٢ وهناك قول بالتحريم عملاً بظاهر النهي. والمعتبر في الترية مسماها عملاً بالإطلاق. قال الشهيدان (ره): «يكراه العقدة على القابلة المربية للنهي عنه في عدة أختبار المحمول على الكراهة جمعاً بينها وبين ما دل صريحاً على الحل، وقيل يحرم عملاً بظاهر النهي، ولو قبّلت ولم تربّ أو بالعكس لم تحرم ولم تترك قطعاً... وكذا يكراه العقد على بنتها لأنها بمنزلة أخته...».

(١) الفروع ٣، نفس الباب، ذيل ح ٢.

(٢) الاستبصار ٣، ١٣٢ - باب ما يحرم جارية الأب على الابن و... ح ٥. والتهذيب ٨، ٩ - باب السراري وملك... ح ٦٤ وقد دل الحديث على أن النظر الذي يكون سبباً في التحريم إنما هو خصوص النظر بشهوة وكذا اللمس بطريق أولى، وإن التحريم يتحقق بالنسبة للطرفين الإبن والأب، وهذا ما يظهر من كلمات بعض فقهاؤنا (ره) ولكن يوجد في مقابله قول بالتفصيل بين ما إذا كانت المرأة ملموسة الابن ومنظورته بشهوة فلا تحرم على الأب بل يحكم بكراهة تزوجه بها، وأما إذا كان العكس وكانت ملموسة الأب أو منظورته بشهوة فعندئذ تحرم على الإبن كما صرح به الشهيدان (ره) في كتابهما. ويظهر مما أورده المحقق (ره) في شرائعه ٢٨٩/٢ أنه لا يقول بالحرمة مطلقاً على الأظهر عنده قال (ره): «وأما النظر واللمس مما لا يسوغ لغير المالك كنظر الوجه ولمس الكتف لا ينشر الحرمة، وما لا يسوغ لغير المالك كنظر الفرج ولمس باطن الجسد بشهوة، فيه تردد، أظهره أنه يشمر الكراهية، ومن نشر به الحرمة قصر التحريم على أبي اللامس والناظر وابنه خاصة دون أم المنظورة والملموسة وابنتيهما».

(٣) الاستبصار ٣، ١١٦ - باب نكاح المرأة على عمتها و... ح ٦ وقد روي صدر الحديث، وكذلك في الفروع ٣، باب المرأة تزوّج على عمتها أو خالتها، ح ٢. وفي آخره: إلا برّان العمة والخالة، بدل: ولا على أختها من=

١٢٣٩ ٢٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا تزوّج المرأة على خالتها وتزوّج الخالة على ابنة أختها^(١).

١٢٤٠ ٢٣ - وفي رواية محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: لا تنكح ابنة الأخ ولا ابنة الأخت على عمتها ولا على خالتها إلا بإذنها، وتنكح العمة والخالة على ابنة الأخ وابنة الأخت بغير إذنها^(٢).

١٢٤١ ٢٤ - وسأل عبد الله بن سنان أبا عبد الله (ع): عن الرجل يريد أن يتزوّج المرأة أينظر إلى شعرها؟ قال: نعم إنما يريد أن يشتريها بأغلى الثمن^(٣).

١٢٤٢ ٢٥ - وروى موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: لا يُدخّل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين^(٤).

= الرضاع. والتهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحل الله نكاحه من النساء و... ح ٦٥ بتفاوت يسير. وما تضمنه هذا الحديث من حكم تحريم الجمع بين العمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت مطلقاً هو خلاف المشهور بين فقهاءنا (ره) إذ المشهور جوازه بشرط إذن العمة والخالة، والحكم بطلان العقد على ابنة الأخ وابنة الأخت في حال عدم الإذن وهنالك قول بأن للعمة والخالة في هذه الحال الخيار في فسخ العقد أو إجازته، أو فسخ عقدهما والاعتزال، والقول بالبطلان من رأس هو الأصح عند المحقق وجماعة، وهنالك قول بجواز الجمع مطلقاً فراجع للمعة وشرحها للشهيدين (ره) كتاب النكاح من المجلد الثاني من الطبعة الحجرية ص ٧٣. وشرائع الإسلام للمحقق ٢/ ٢٨٨.

(١) الظاهر أن هنالك إجماعاً من فقهاءنا بعدم اشتراط إذن ابنة الأخ أو ابنة الأخت في التزويج بالعمة والخالة كما هو الحال في العكس، وإن كره المدخول عليهما، ثم إن كانت العمة أو الخالة تعلم بتقدم عقد بنت الأخ أو الأخت فرضيتا فرضاهما بعقدتهما رضاء بالجمع وإلا فهما مخيرتان في فسخ عقد أنفسهما كما تقدم، فراجع المصدرين السابقين.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١ بتفاوت يسير.

(٣) التهذيب ٧، ٣٩ - باب نظر الرجل إلى المرأة قبل أن... ح ١ والفروع ٣، باب النظر لمن أراد التزويج، ح ١ بسند آخر وفيه: أينظر إليها، بدل، أينظر إلى شعرها. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢/ ٢٦٨: «يجوز أن ينظر إلى وجه امرأة يريد نكاحها وإن لم يستأذنها ويختص الجواز بوجهها وكفيها وله أن يكرّر النظر إليها وأن ينظرها قائمة وماشية، وروي: جواز أن ينظر إلى شعرها ومحاسنها وجسدها من فوق الثياب...». ويظهر من بعض فقهاءنا كالشهيدين (ره) والمحقق من خلال عبارته المتقدمة عدم عملهم بهذا المروي واقتصروا في جواز النظر على الوجه والكفين، ومع ذلك قيدوا هذا الجواز بشروط يقول الشهيد الثاني (ره): «ويشترط العلم بصلاحيتهما للتزويج بخلوها من البعل والعنة والتحريم وتجوز إجابته ومباشرة المرید بنفسه فلا يجوز الاستنابة فيه وإن كان أعمى وأن لا يكون بريئة ولا تلذذ، وشرط بعضهم أن يستفيد بالنظر فائدة فلو كان عالماً بحالها قبله لم يصح، وهو حسن، لكن النص مطلق، وأن يكون الباعث على النظر إرادة التزويج دون العكس وليس بجيد لأن المعتبر قصد التزويج قبل النظر كيف كان الباعث».

(٤) التهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود النكاح و... ح ٩ والفروع ٣، باب الحد الذي يدخل بالمرأة فيه، ح ٣. وقد أجمع فقهاءنا على حرمة الدخول بالمرأة قبل إكمالها تسع سنين فلو فعل لم تحرم على الأصح إلا إذا=

١٢٤٣ - ٢٦ - وروي: أن من دخل بامرأة قبل أن تبلغ تسع سنين فأصابها عيب فهو ضامن، رواه حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع)^(١).

١٢٤٤ - ٢٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل أعتق مملوكة له وجعل عتقها صداقها، ثم طلقها من قبل أن يدخل بها؟ فقال: قد مضى عتقها ويرتجع عليها سيدها بنصف قيمة ثمنها تسعى فيه، ولا عدة له عليها^(٢).

١٢٤٥ - ٢٨ - وفي رواية الحسن بن محبوب، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله (ع): في رجل أعتق أمة له وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: يستسعيها في نصف قيمتها، فإن أبت كان لها يوم وله يوم في الخدمة، قال: فإن كان لها ولد وله مال أدى عنها نصف قيمتها وعتقت^(٣).

١٢٤٦ - ٢٩ - وروى علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألت عن رجل قال لأخته: أعتقك وجعلت عتقك مهرًا؟ قال: عتقت وهي بالخيار إن شاءت تزوجته، وإن شاءت فلا، فإن تزوجته فليعطها شيئاً، فإن قال: قد تزوجتك وجعلت مهرًا عتقك فإن النكاح واقع ولا يعطيها شيئاً^(٤).

١٢٤٧ - ٣٠ - وروى ابن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن المرأة تضع أichel أن تتزوج قبل أن تطهر؟ قال: نعم وليس لزوجها أن يدخل بها حتى تطهر^(٥).

١٢٤٨ - ٣١ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع): في رجل تزوج جارية على أنها حرة، ثم جاء رجل فأقام البينة على أنها جاريته؟ قال: يأخذها ويأخذ قيمة ولدها.

= أفضاها بالوطي وبأن صير مسلك البول والحيض واحداً أو مسلك الحيض والغايط، وهل تخرج بذلك من حيالته قولان أظهرهما عدم، وعلى القولين يجب الإنفاق عليها حتى يموت أحدهما «الشهيدان (ره) في كتابهما، ص ٥٥ - ٥٦ من كتاب النكاح من المجلد الثاني، الطبعة الحجرية. والشرائع للمحقق (ره) ٢/ ٢٧٠.

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٠.

(٢) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٤٦.

(٣) الاستبصار ٣، ١٣١ - باب أن الرجل يعتق أمة ويجعل...، ح ٦ والتهذيب ٨، ٩ - باب السراري وملك الأيمان، ح ١٧.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٦، والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٥.

(٥) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٠٩. والاستبصار ٣، ١٢٣ - باب تزويج المرأة في نفاسها، ح ٣. وإنما جاز لها أن تتزوج حالاً لأنها بوضع حملها خرجت من عدة زوجها. وإنما لا يجوز وطؤها لحرمة الوطء في النفاس كحرمة في الحيض.

١٢٤٩ ٣٢- وفي رواية جميل بن دراج: أنه سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها هل تحل له ابنتها؟ قال: الأم والابنة في هذا سواء إذا لم يدخل بإحدهما حلّت له الأخرى^(١).

١٢٥٠ ٣٣- وقال علي (ع): الرائب عليكم حرام كنّ في الحجر أو لم يكن^(٢).

١٢٥١ ٣٤- وروى الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: في رجل تزوج امرأة على حكمها أو على حكمه، فمات أو ماتت قبل أن يدخل بها؟ قال: لها المنة والميراث ولا مهر لها، قال: وإن طلقها وقد تزوجها على حكمها لم يتجاوز بحكمها على أكثر من خمسمائة درهم مهر نساء النبي (ص)^(٣).

١٢٥٢ ٣٥- وروى صفوان بن يحيى، عن أبي جعفر مردعه قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل تزوج امرأة بحكمها ثم مات قبل أن يحكم؟ قال: ليس لها صداق وهي ترث.

١٢٥٣ ٣٦- وروى علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألت عن رجل تزوج بامرأة فلم يدخل بها فزنى ما عليه؟ قال: يُجْلَد الحد، ويُحْلَق رأسه، ويفرق بينه وبين أهله ويُنفى سنة^(٤).

١٢٥٤ ٣٧- وروى طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: قرأت في كتاب علي (ع) إن الرجل إذا تزوج المرأة فزنى قبل أن يدخل بها لم تحل له لأنه زان ويفرق بينهما ويعطيه نصف المهر^(٥).

١٢٥٥ ٣٨- وفي رواية إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): في المرأة إذا زنت قبل أن يدخل بها زوجها؟ قال: يفرق بينهما ولا صداق لها لأن

(١) الاستبصار ٣، ١٠٣- باب إذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه أمها وإن... ح ٤ بتفاوت. والتهذيب ٧، ٢٥- باب من أحل الله نكاحه من... ح ٤ بتفاوت، وكذلك في الفروع ٣، باب الرجل يتزوج المرأة فيطلقها أو تموت قبل أن يدخل بها أو... ح ١.

(٢) الاستبصار ٣، نفس الباب، ذيل ح ٢. والتهذيب ٧، نفس الباب، ذيل ح ٢.
(٣) الاستبصار ٧، ١٤١- باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر، ح ٢. وفيه خمسمائة درهم فضة. وكذلك هو في التهذيب ٧، ٤٤- باب في المهور والأجور وما يتعقد... ح ٤٤ والفروع ٣، باب نوادر في المهر، ح ٢. وفيه تفاوت يسير بين بعضها والبعض الآخر.

(٤) التهذيب ٧، ٤١- باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٧٤.

(٥) التهذيب ٧، ٤١- باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٤٠.

الحدث من قبلها^(١).

١٢٥٦ ٣٩ - وفي رواية الحسن بن محبوب، عن الفضل بن يونس قال: سألت أبا الحسن موسى (ع): عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها فزنت؟ قال: يفرق بينهما وتحلّ الحد ولا صداق لها^(٢).

١٢٥٧ ٤٠ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يصيب من أخت امرأته حراماً أيحرم ذلك عليه امرأته؟ فقال: إن الحرام لا يفسد الحلال والحلال يصلح به الحرام.

١٢٥٨ ٤١ - وفي رواية موسى بن بكر، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر (ع) قال: سئل عن رجل كانت عنده امرأة فزنى بأمرها أو بابنتها أو بأختها؟ فقال: ما حرم حرام قط حلالاً، امرأته له حلال، وقال: لا بأس إذا زنى رجل بامرأة أن يتزوج بها بعد، وضرب مثل ذلك مثل رجل سرق من تمر نخلة ثم اشتراها بعد، ولا بأس أن يتزوجها بعد أمها وابنتها وأختها، وإن كانت تحت المرأة فتزوج أمها أو ابنتها أو أختها فدخل بها ثم علم فارق الأخيرة والأولى امرأته ولم يقرب امرأته حتى يستبرئ رحم التي فارق، وإن زنى رجل بامرأة ابنه أو امرأة أبيه أو بجارية ابنه أو بجارية أبيه فإن ذلك لا يحرمها على زوجها ولا يحرم الجارية على سيدها. وإنما يحرم ذلك إذا كان ذلك منه بالجارية وهي حلال فلا تحل تلك الجارية أبداً لابنه ولا لأبيه، وإذا تزوج امرأة تزويجاً حلالاً فلا تحل تلك المرأة لابنه ولا لأبيه^(٣).

١٢٥٩ ٤٢ - وروى أبو المغراء، عن أبي بصير قال: سألت عن رجل فجر بامرأة ثم أراد بعد ذلك أن يتزوجها؟ فقال: إذا تابت حلّت له، قلت: وكيف تعرف توبتها؟ قال: يدعوها إلى ما كانت عليه من الحرام فإن امتنعت فاستغفرت ربها عرف توبتها^(٤).

١٢٦٠ ٤٣ - وروى علي بن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن رجل تزوج

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧٦. والفروع ٣، كتاب النكاح، باب نوادر، ح ٤٥. والمشهور بين فقهاءنا أن زنا المرأة لا يفسد نكاحها. وقد تقدم منا الحديث على ذلك.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧٧.

(٣) من قوله: إن زنى رجل بامرأة ابنه أو... الخ مروي بتفاوت في التهذيب ٧، ٢٥. باب من أحل الله نكاحه من النساء و... ح ٢٥. وكذلك هو في الفروع ٣، باب ما يحرم على الرجل لما نكح ابنه و... ح ٧، وهو أيضاً في الاستبصار ٣، ١٠٢. باب أنه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الأب و... ح ١.

(٤) الاستبصار ٣، ١٠٩. باب كراهية العقد على الفاجرة، ح ٢. والتهذيب ٧، ٢٨. باب القول في الرجل يفجر بالمرأة ثم... ح ٦.

امراً بالعراق ثم خرج إلى الشام فتزوج امرأة أخرى فإذا هي أخت امرأته التي بالعراق؟ قال: يفرق بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب العراقية حتى تنقضي عدة الشامية، قلت: فإن تزوج امرأة ثم تزوج أمها وهو لا يعلم أنها أمها؟ فقال: قد وضع الله عنه جهالته بذلك ثم قال: إذا علم أنها أمها فلا يقربها ولا يقرب الابنة حتى تنقضي عدة الأم منه، فإذا انقضت عدة الأم حل له نكاح الابنة، قلت: فإن جاءت الأم بولد فقال: هو ولده يرثه ويكون ابنه وأخاً لامرأته^(١).

١٢٦١ ٤٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله (ع): في رجل أمر رجلاً أن يزوجه امرأة من أهل البصرة من بني تميم فزوجه امرأة من أهل الكوفة من بني تميم؟ قال: خالف أمره وعلى المأمور نصف الصداق لأهل المرأة ولا عدة عليها ولا ميراث بينهما. فقال بعض من حضره: فإن أمره أن يزوجه امرأة ولم يسم أرضاً ولا قبيلة ثم جمح الأمر أن يكون قد أمره بذلك بعدما زوجه؟ فقال: إن كان للمأمور بيته أنه كان أمره أن يزوجه بزوجة كان الصداق على الأمر، وإن لم يكن له بيته كان الصداق على المأمور لأهل المرأة، ولا ميراث بينهما، ولا عدة عليها، ولها نصف الصداق إن كان فرض لها صداقاً، وإن لم يكن سمي لها صداقاً فلا شيء لها^(٢).

١٢٦٢ ٤٥ - وروى ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (ع): في رجل تزوج أختين في عقدة واحدة؟ قال: يمسك أيتهما شاء ويخلي سبيل الأخرى. وقال في رجل تزوج خمساً في عقدة واحدة؟ قال: يخلي سبيل أيتهن شاء^(٣).

١٢٦٣ ٤٦ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) أنه قال: في رجل كان تحته أربع نسوة

(١) الاستبصار ٣، ١١٠ - باب الرجل يعقد على امرأة ثم يعقد على أختها وهو لا يعلم، ح ١، والتهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحل الله نكاحه من النساء ومن... ح ٤٠. والفروع ٣، باب الجمع بين الأختين من الحرائر والإماء، ح ٤.

(٢) التهذيب ٧، ٤١ - باب من الزيادات في فقه النكاح، ح ١٥٢ وكرره بدون الذيل تحت رقم ١٧٨ من نفس الباب.
(٣) التهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحل الله نكاحه من النساء ومن... ح ٣٩ وقد روي صدر الحديث، وفي الفروع ٣، باب الجمع بين الأختين من الحرائر ومن... صدر ح ٣. وروي ذيله في باب الذي عنده أربع نسوة فيطلق واحدة ويتزوج قبل أن... ح ٥. وفيهما مسند إلى أحدهما (ع) وفيما لو جمع بين الأختين في عقد واحد فهناك قولان عند فقهاءنا، قول بطلان العقد من رأس والقول الآخر هو تخيره واحدة منهما كما نص عليه حديثنا هنا يقول الشهيديان (ره): «ولو جمع بين الأختين فكذلك لاشتراكهما في ذلك، وقيل، والقائل الشيخ وجماعة منهم العلامة في المختصر يتخير واحدة منهما لمرسلة جميل بن دراج عن أحدهما (ع) - الرواية المذكورة هنا - وهي مع إرسالها غير صريحة في ذلك لإمكان إمساك إحداهما بعقد جديد. ومثله ما لو جمع بين خمس في عقد أو اثنتين وعنده ثلاث أو بالعكس». وقد اختار المحقق (ره) أيضاً البطلان من رأس بعد أن روى رواية التخيير بالضعف فراجع الشرائع ٢/ ٢٩٣.

فطلق واحدة منهم ثم نكح أخرى قبل أن تستكمل المطلقة عدتها ففرضي أن تلحق الأخيرة بأهلها حتى تستكمل المطلقة أجلها، وتستقبل الأخرى عدة أخرى ولها صداقها إن كان دخل بها. وإن لم يكن دخل بها فليس لها صداق ولا عدة عليها منه، ثم إن شاء أهلها بعد انقضاء عدتها زوّجوها إياه وإن شاؤوا فلا^(١).

١٢٦٤ ٤٧ - وروى الحسن بن محبوب عن سعد بن أبي خلف الزام، عن سنان بن طريف، عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل عن رجل كان له ثلاث نسوة ثم تزوج امرأة أخرى فلم يدخل بها ثم أراد أن يعتق أمة ويتزوجها فقال: إن هو طلق التي لم يدخل بها فلا بأس أن يتزوج أخرى من يومه ذلك، وإن طلق من الثلاث النسوة اللاتي دخل بهن واحدة لم يكن له أن يتزوج امرأة أخرى حتى تنقضي عدة المطلقة^(٢).

١٢٦٥ ٤٨ - وروى محمد بن أبي عمير، عن عنبسة بن مصعب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل كان له ثلاث نسوة فتزوج عليهن امرأتين في عقدة واحدة، فدخل بواحدة منهما ثم مات؟ قال: إن كان دخل بالتي بدأ باسمها وذكرها عند عقدة النكاح فإن نكاحه جائز وعليها العدة ولها الميراث، وإن كان دخل بالمرأة التي سميت وذكرت بعد ذكر المرأة الأولى فإن نكاحها باطل ولا ميراث لها وعليها العدة^(٣).

١٢٦٦ ٤٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر (ع): أنه سئل عن رجل تزوج امرأة حرة وأمتين مملوكتين في عقدة واحدة؟ فقال: أما الحرة فنكاحها جائز، فإن كان قد سمى لها مهرأ فهو لها، وأما المملوكتان فإن نكاحهما في عقدة واحدة مع الحرة باطل يفرق بينه وبينهما^(٤).

١٢٦٧ ٥٠ - وروى طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): أن علياً (ع) قال: إذا اغتصبت أمة فافتضت فعليه عشر قيمتها فإذا كانت حرة فعليه الصداق^(٥).

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧١، والفروع ٣، باب الذي عنده أربع نسوة فيطلق واحدة ويتزوج قبل...، ح ٣.

(٢) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٥٦ وفي سننه: عن سعد بن أبي خلف الرازي.

(٣) التهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحل الله نكاحه من النساء ومن...، ح ٧٢ والفروع ٣، باب الذي عنده أربع نسوة فيطلق واحدة ويتزوج...، ح ٤ راجع التعليق رقم ٢ في الصفحة السابقة.

(٤) التهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإمام وما...، ح ٤٥.

(٥) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٧٩. وفيه عشر ثمنها. وكان قد ذكر الرواية نفسها تحت رقم ١٤٣ من نفس الباب، وفيه كما في الفقيه: عشر قيمتها.

١٢٦٨ ٥١ - وقال الصادق (ع): في رجل أقر أنه غصب رجلاً على جاريته وقد ولدت الجارية من الغاصب؟ قال: ترد الجارية وولدها على المغصوب إذا أقر بذلك أو كانت عليه بيّنة^(١).

١٢٦٩ ٥٢ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن رجلين نكحا امرأتين فأتي^(٢) هذا بامرأة هذا وهذا بامرأة هذا؟ قال: تعتد هذه من هذا وهذه من هذا، ثم ترجع كل واحدة إلى زوجها^(٣).

١٢٧٠ ٥٣ - وروى جميل بن صالح، عن أبي عبيدة قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل كان له ثلاث بنات أبكار، فزوّج واحدة منهن رجلاً ولم يسمّ التي زوّج للزوج ولا للشهود، وقد كان الزوج فرض لها صداقاً، فلما بلغ أن يدخل بها على الزوج وبلغ الزوج أنها الكبرى قال الزوج لأبيها: إنما تزوّجت منك الصغرى من بناتك؟ فقال أبو جعفر (ع): إن كان الزوج رآهن كلهن ولم يسمّ له واحدة منهن فالقول في ذلك قول الأب، وعلى الأب فيما بينه وبين الله عز وجل أن يدفع إلى الزوج الجارية التي كان نوى أن يزوجه إياها عند عقده النكاح، وإن كان الزوج لم يهرن كلهن ولم يسمّ له واحدة منهن عند عقدة النكاح فالنكاح باطل^(٤).

١٢٧١ ٥٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح: أن أبا عبد الله (ع) قال: في

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٤٤. وقوله: إذا أقر: أي الغاصب بالغصب، وقوله: أو كانت له أي للمغصوب منه عند عدم الإقرار. وإنما يرد الولد مع الجارية لأنه نماء الأصل فهو لمن ملك الأصل وقد حصل في ملكه.

(٢) أي بنحو الاشتباه والغلط. فيكون الوطي وطى شبهة.

(٣) التهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و...، صدرح ٣٥ وأخرجه عن حماد عن الحلبي (مضمراً) قال: سألته...

(٤) التهذيب ٧، ٣٢ - باب عقد المرأة على نفسها النكاح و...، ح ٥٠ والفروع ٣، النكاح، باب نادر، ح ١. قال الشهيدان (ره): «ويشترط تعيين الزوج والزوجة بالإشارة أو بالاسم أو الوصف الراجعين للاشتراك فلو كان له بنات وزوّجه واحدة فلم يسمّها فإن أبهم ولم يعين شيئاً في نفسه بطل العقد لامتناع استحقاق الاستمتاع بغير معين، وإن عيّن في نفسه من غير أن يسمّيها لفظاً فاختلفاً في المعقود عليها حلف الأب إذا كان الزوج رآهن وإلا بطل العقد، ومستند الحكم رواية أبي عبيدة الحذاء عن الباقر (ع). وفيها، على تقدير قبول قول الأب أن عليه فيما بينه وبين الله تعالى أن يدفع إلى الزوج الجارية التي نوى أن يزوجه إياها عند عقدة النكاح، ويشكل بأنه إذا لم يسمّ للزوج واحدة منهن فالعقد باطل سواء رآهن أم لا لما تقدم، وإن رؤية الزوجة غير شرط في صحة النكاح فلا مدخل لها في الصحة والبطلان. ونزلها الفاضلان (العلامة والمحقق) على أن الزوج إذا كان قد رآهن فقد رضي بما يعقد عليه الأب منهن ووكّل الأمر إليه فكان كوكيله وقد نوى الأب واحدة معينة فصرف العقد إليها، وإن لم يكن رآهن بطل لعدم رضا الزوج بما يسميه الأب. ويشكل: بأن رؤيته لهن أعم من تفويض التعيين إلى الأب. وعدمها أعم من عدمه، والرواية مطلقة، والرؤية غير شرط في الصحة فتخصيصها بما ذكر والحكم به لا دليل عليه فالعمل بإطلاق الرواية كما صنع جماعة، أو ردّها مطلقاً نظراً إلى مخالفتها أصول المذهب كما صنع ابن إدريس وهو الأولى أولى».

أختين أهديتا لأخوين فأدخلت امرأة هذا على هذا وامرأة هذا على هذا؟ قال: لكل واحدة منهما الصداق بالغشيان. وإن كان وليهما تعمد ذلك أغرم الصداق، ولا يقرب واحد منهما امرأته حتى تنقضي العدة، فإذا انقضت العدة صارت كل امرأة منهما إلى زوجها الأول بالنكاح الأول، قيل له: فإن ماتتا قبل انقضاء العدة؟ قال: يرجع الزوجان بنصف الصداق على ورثتهما فيرثانهما الرجلان، قيل: فإن مات الزوجان وهما في العدة؟ قال: ترثانهما ولهما نصف المهر وعليهما العدة بعد ما تفرغان من العدة الأولى، تعتدان عدة المتوفى عنها زوجها^(١).

١٢٧٢ ٥٥ - وروى محمد بن عبد الحميد عن محمد بن شعيب قال: كتبت إليه إن رجلاً خطب إلى عم له ابنته، فأمر بعض أخوته أن يزوجه ابنته التي خطبها، وإن الرجل أخطأ باسم الجارية وكان اسمها فاطمة فسمّاها بغير اسمها، وليس للرجل ابنة باسم التي ذكر المزوج؟ فوق (ع): لا بأس به^(٢).

١٢٧٣ ٥٦ - وروى إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): أن علياً (ع) قال: لا يحل النكاح اليوم في الإسلام بإجارة بأن يقول أعمل عندك كذا وكذا سنة على أن تزوجني أختك أو ابنتك، قال: هو حرام لأنه ثمن رقبته وهي أحق بمهرها^(٣).

١٢٧٤ ٥٧ - وفي حديث آخر: إنما كان ذلك لموسى بن عمران (ع) لأنه علم من طريق الوحي هل يموت قبل الوفاء أم لا فوفى بآتم الأجلين^(٤).

١٢٧٥ ٥٨ - وروى الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبيدة الحذاء قال: سئل أبو جعفر (ع) عن خصي تزوج امرأة وهي تعلم أنه خصي؟ قال: جائز. قيل له: إنه مكث معها ما شاء الله ثم طلقها هل عليها عدة؟ قال: نعم أليس قد لُدَّ منها ولذَّت منه، قيل له: فهل كان عليها فيما يكون منها ومنه غسل؟ قال: إن كان إذا كان ذلك منه أمنت فإن عليها غسلًا، قيل له:

(١) الفروع ٣، النكاح، باب المدالسة في النكاح و... ح ١١ والتهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و... ح ٤١.

(٢) الفروع ٣، النكاح، باب نوادر، ح ٢٤، وقد رواها مكاتبة مضمرة أيضاً. وإنما صح النكاح هنا لأن الخطأ إنما وقع في التطبيق وهذا لا يضر ما دام القصد إلى معين موجوداً عند العقد، والتي يشير إليه أن الأب أمره أن يزوجه ابنته التي خطبها منه.

(٣) التهذيب ٧، ٣١ - باب في المهور والأجور و... ح ٥١ والفروع ٣، باب التزويج بالإجارة، ح ٢. وإنما كان ذلك غير صحيح لأنه يشترط في المهر تعيينه بما يرفع الجهالة والترديد هنا ينافي التعيين.

(٤) إشارة إلى قصة موسى (ع) مع شعيب (ع) والتي وردت في سورة القصص / ٢٧ - ٢٨: ﴿قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانئى حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿والله على ما نقول وكيل﴾.

فله أن يرجع بشيء من الصداق إذا طلقها؟ قال: لا.

١٢٧٦ ٥٩ - وروى علي بن رثاب، عن عبد الله بن بكير، عن أبيه، عن أحدهما (ع): في خصي دلس نفسه لامرأة مسلمة فتزوجها؟ قال: يفرق بينهما إن شاءت المرأة ويوجع رأسه فإن رضيت وأقامت معه لم يكن لها بعد الرضاء أن تأباه^(١).

١٢٧٧ ٦٠ - وروى صفوان بن يحيى، عن أبي جرير القمي قال: سألت أبا الحسن (ع): أزوج أخي من أمي أختي من أبي؟ فقال أبو الحسن (ع): زوّج إياها إياه، أو زوّج إياه إياها.

١٢٧٨ ٦١ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع): أنه قضى في رجل تزوّج امرأة وأصدقته هي واشترطت عليه أن بيدها الجماع والطلاق؟ قال: خالف السنة ووليت حقاً ليست بأهله، فقضى أن عليه الصداق ويده الجماع والطلاق وذلك السنة^(٢).

١٢٧٩ ٦٢ - وقضى أمير المؤمنين (ع) في امرأتين نكح إحداهما رجل ثم طلقها وهي حُبلى، ثم خطب أختها فنكحها قبل أن تضع أختها المطلقة ولدها، فأمره أن يطلق الأخرى حتى تضع أختها المطلقة ولدها ثم يخطبها ويصدقها صداقها مرتين^(٣).

١٢٨٠ ٦٣ - وقضى أمير المؤمنين (ع) أن تنكح الحرة على الأمة ولا تنكح الأمة على الحرة، ومن تزوّج حرة على أمة قسم للحرة ضعفي ما يقسم للأمة من ماله ونفسه، وللأمة الثلث من ماله ونفسه^(٤).

١٢٨١ ٦٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (ع): في رجل

(١) الفروع ٣، باب الرجل يدلس نفسه والعين، ح ٣. والتهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و... ح ٣١ والتدليس: من الدلس بمعنى الظلمة، كان المدلس يأتي خصمه في الظلمة.

(٢) التهذيب ٧، ٣١ - باب في المهور والأجور و... ح ٦٠ والفروع ٣، باب الشرط في النكاح وما يجوز وما... ح ٧ بتفاوت وسند آخر. وإنما بطل الشرط لأنه مخالف لمقتضى الشرع إذ إن الطلاق حق الزوج وهو لمن أخذ بالساق؛ وكذا الجماع لأن الاستمتاع بالزوجة في الأزمنة والأمكنة حق الزوج بأصل الشرع وكذا السلطنة عليها فإذا شرط ما يخالفه كان باطلاً. وأما صحة العقد فالظاهر إطباق الأصحاب عليه كما صرح به الشهيد الثاني (ره) في الروضة.

(٣) التهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحلّ الله نكاحه من النساء و... ح ٣٨ بتفاوت يسير. والفروع ٣، باب الجمع بين الأختين من الحرائر و... ح ١ بتفاوت يسير أيضاً. وإنما وجب دفع صداقها مرتين، مرة لو طي الشبهة ومرة أخرى للنكاح الصحيح، وفي صورة وطئ الشبهة إن كان قد سمى لها مهرأ فهو وإلا فلها مهر المثل كما نص عليه الأصحاب.

(٤) روي بهذا المعنى عن أبي الحسن (ع) رواية تحت رقم ٤٠، من الباب، ٣٠ من التهذيب ٧ وليس فيه ذكر المال. وإن كان قد ذكره في ذيل ح ٦ من الباب ٣٧ من التهذيب ٧ فراجع.

تزوج ذمية على مسلمة؟ قال: يفرق بينهما ويضرب ثمن الحد اثني عشر سوطاً ونصفاً، فإن رضيت المسلمة ضرب ثمن الحد ولم يفرق بينهما، قلت: وكيف يضرب النصف؟ قال: يؤخذ السوط بالنصف فيضرب به.

١٢٨٢ ٦٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن علا وأبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: لا يتزوج الأعرابي المهاجرة فيخرجها من دار الهجرة إلى الأعراب.

١٢٨٣ ٦٦ - وروى ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن محمد بن مسلم قال: قلت له: الرجل تكون عنده المرأة يتزوج أخرى أله أن يفضلها؟ قال: نعم إن كانت بكرًا فسبعة أيام وإن كانت ثيبًا فثلاثة أيام^(١).

١٢٨٤ ٦٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل له أربع نسوة فهو يبيت عند ثلاث منهن في ليلتيهن ويمسهن فإذا بات عند الرابعة في ليلتها لم يمسه فهل عليه في هذا إثم؟ قال: إنما عليه أن يبيت عندها في ليلتها ويظل عندها صبيحتها وليس عليه أن يجامعها إذا لم يرد ذلك^(٢).

١٢٨٥ ٦٨ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم قال: سألت عن الرجل تكون عنده امرأتان إحداهما أحب إليه من الأخرى؟ قال: له أن يأتيها ثلاث ليال والأخرى ليلة فإن شاء أن يتزوج أربع نسوة كان لكل امرأة ليلة، فلذلك كان له أن يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن أربعاً.

١٢٨٦ ٦٩ - قال: وقال أبو جعفر (ع): تزوج الأمة على الأمة ولا تزوج الأمة على الحرة، وتزوج الحرة على الأمة، فإن تزوجت الحرة على الأمة فللحرة الثلثان وللأمة الثلث وليلتان وليلة.

١٢٨٧ ٧٠ - وروى موسى بن بكر، عن زرارة قال: إن ضريساً كان تحت ابنه حرماً فجعل لها أن

(١) روي في التهذيب ٧، ٣٧ - باب القسمة للأزواج، ح ٤، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر (ع): رجل تزوج امرأة وعنده امرأة؟ قال: إذا كانت بكرًا فليبت عندها سبعة وإن كانت ثيبًا فثلاثة. وكذا رواه في الاستبصار ٣، ١٤٨ - باب القسمة بين الأزواج، ح ٢ قال المحقق (ره) في الشرائع ٢، ٣٣٦: «وتختص البكر عند الدخول بسبع ليال، والثيب بثلاث، ولا يقضي ذلك ولو سبق إليه زوجتان أو ثلاث زوجات في ليلة، قيل: يبتدىء بمن شاء، وقيل: يقرع، والأول أشبه والثاني أفضل».

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١. والفروع ٣، باب نواذر، ح ٣٤. قال المحقق (ره): «والواجب في القسمة المضاجعة لا المواقعة، ويختص الرجوب بالليل دون النهار...» وقال الشهيدان (ره) تنميماً لذلك: «إلا في نحو الحارس ومن لا يتم عمله إلا بالليل فينعكس قسمته فتجب نهاراً دون الليل». وفسر الشهيد الثاني (ره) المضاجعة بأن ينام معها قريباً منها عادة معطياً لها وجهه دائماً أو أكثرياً بحيث لا يعدّ هاجراً وإن لم يتلاصق الجسمان.

لا يتزوج عليها ولا يتسرى أبداً في حياتها ولا بعد موتها، على أن جعلت هي أن لا تتزوج بعده، وجعلاً عليهما من الحج والهدي والنذور وكل مال لهما يملكانه في المساكين وكل مملوك لهما حراً إن لم يف كل واحد منهما لصاحبه، ثم إنه أتى أبا عبد الله (ع) فذكر له ذلك فقال: إن لابنة حمران حقاً ولن يحملنا ذلك على أن لا نقول الحق، إذهب فتزوج وتسراً فإن ذلك ليس بشيء، فجاء بعد ذلك فتسرى فولد له بعد ذلك أولاد^(١).

١٢٨٨ ٧١ - وروى ثعلبة بن ميمون، عن عبد الله بن هلال، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن رجل يتزوج ولد الزنا؟ فقال: لا بأس إنما يكره مخافة العار، وإنما الولد للصلب، وإنما المرأة وعاء، قال قلت: فالرجل يشتري الجارية ولد الزنا فيطأها؟ قال: لا بأس^(٢).

١٢٨٩ ٧٢ - وروى البزنطي، عن المشرقي، عن أبي الحسن (ع) قال قلت له: ما تقول في رجل ادعى أنه خطب امرأة إلى نفسها وما زح فزوجته من نفسها وهي مازحة فسئلت المرأة عن ذلك فقالت: نعم؟ قال: ليس بشيء، قلت: فيحل للرجل أن يتزوجها؟ قال: نعم^(٣).

١٢٩٠ ٧٣ - وسأل حماد بن عيسى أبا عبد الله (ع) فقال له: كم يتزوج العبد؟ قال: قال أبي (ع) قال علي (ع): لا يزيد على امرأتين^(٤).

١٢٩١ ٧٤ - وفي حديث آخر: يتزوج العبد حرتين أو أربع إماء أو أمتين وحرّة^(٥).

وللحر أن يتزوج من الحرائر المسلمات أربعاً، ويتسرى ويتمتع ما شاء، ولا بأس أن يتزوج الرجل أخت المختلعة من ساعته.

١٢٩٢ ٧٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد الحنات قال: سئل أبو عبد الله (ع): عن رجل أمر رجلاً أن يزوجه امرأة بالمدينة وسمّاها له، والذي أمره بالعراق، فخرج المأمور فزوجها إياه ثم قدم إلى العراق فوجد الذي أمره قد مات؟ قال: ينظر في ذلك فإن كان المأمور زوجها إياه

(١) الاستبصار ٣، ١٤٢ - باب من عقد على امرأة وشرط لها أن لا... ح ٢. وفي سننه: عبد الله بن بكير بدل موسى بن بكر. وكذلك هو في التهذيب ٧، ٣١ - باب المهور والأجور... ح ٦٥. والفروع ٣، باب الشرط في النكاح وما يجوز وما... ح ٦. وإنما بطل شرط المرأة لأنه مخالف لأصل الشرع.

(٢) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٢٥ بتفاوت يسير.

(٣) الفروع ٣، باب نوادر، ح ٢٨.

(٤) هذا محمول على الحرتين، وإلا فللمملوك أن يتزوج أربع إماء بالعقد الدائم أو حرّة وأمتين، أو حرتين فما زاد محرّم عليه. إلا ما كان بملك اليمين أو بالمنقطع. كما صرح به في الحديث التالي.

(٥) الاستبصار ٣، ١٣٣. باب ما يحل للمملوك من... ح ٩ والتهذيب ٨، ٩ - باب السراي و... ح ٦٠ وفي كليهما نقلاً عن الصديق (ره).

قبل أن يموت الأمر ثم مات الأمر بعده فإن المهر في جميع ذلك الميراث بمنزلة الدين، وإن كان زوجها إياه بعدما مات الأمر فلا شيء على الأمر ولا على المأمور والنكاح باطل^(١).

١٢٩٣ ٧٦ - وروى صفوان بن يحيى، عن زيد بن الجهم الهلالي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يتزوج المرأة ولها ابنة من غيره أيزوّج ابنه ابنتها؟ قال: إن كانت من زوج قبل أن يتزوجها فلا بأس، وإن كانت من زوج بعدما تزوّجها فلا.

١٢٩٤ ٧٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن حماد الناب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل تزوج امرأة على بستان له معروف وله غلة كثيرة ثم مكث سنين لم يدخل بها ثم طلقها؟ قال: ينظر إلى ما صار إليه من غلة البستان من يوم تزوجها فيعطيه نصفه ويعطيها نصف البستان، إلا أن تغفو فتقبل منه ويصطلحا على شيء ترضى به منه فإنه أقرب للتقوى.

١٢٩٥ ٧٨ - وروى إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال: سألت عن رجل يتزوج امرأة على عبد له وامرأة للعبد فساقهما إليها فماتت امرأة العبد عند المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: إن كان قومها عليها يوم تزوجها بقيمة فإنه يقوّم الثاني بقيمة ثم ينظر ما بقي من القيمة الأولى التي تزوجها عليها فتد المرأة على الزوج، ثم يعطيها الزوج نصف ما صار إليه من ذلك^(٢).

١٢٩٦ ٧٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن حماد، عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل عن رجل تزوج جارية بكرًا لم تدرك فلما دخل بها افتضها فأفضاها^(٣) فقال: إن كان دخل بها حين دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه، وإن كانت لم تبلغ تسع سنين، أو كان لها أقل من ذلك بقليل حين دخل بها فافتضها فإنه قد أفسدها وعطلها على الأزواج، فعلى الإمام أن يغرمه ديته، وإن أمسكها ولم يطلقها حتى تموت فلا شيء عليه^(٤).

(١) وقد أفتى الأصحاب بمضمون هذا الحديث.

(٢) الفروع ٤، كتاب الطلاق، باب ما للمطلقة التي لم يدخل بها من الصداق، ح ١٢.

(٣) الإفضاء: جعل مسلك البول والحيض، أو مسلك الحيض والغائط واحداً بإزالة الحاجز بينهما بسبب الوطء وقد أفتى فقهاؤنا ببقائها على زوجيته في الأظهر من القولين عندهم، كما حكموا - على كلا القولين - بوجوب الإنفاق عليها من قبل المفضي حتى يموت أحدهما، كما رتبوا على بقاءها زوجة حرمة أختها وكذا الخامسة عليه وحرّموا عليه وطئها في الدُّبُر والاستمتاع بغير الوطئ في أجود الوجهين عندهم. وأجازوا له طلاقها ولكن حكموا ببقاء وجوب النفقة عليه حتى بعد الطلاق كما أوجبوا عليه في الإفضاء الدية النامة لها وكل ذلك فيما إذا أفضاها قبل كمالها التسع. فراجع اللمعة وشرحها للشهيد (ره) كتاب النكاح من المجلد الثاني من الطبعة الحجرية، ص ٥٥ - ٥٦. والشرائع للمحقق (ره) ٤ / ٢٧٠.

١٢٩٧ ٨٠ - وسأل محمد بن مسلم أبا جعفر (ع) عن العزل^(١) قال: الماء للرجل يصرفه حيث يشاء^(٢).

١٢٥ - باب ما يُردّ منه النكاح

١٢٩٨ ١ - روى صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن أبي عبد الله قال: قال أبو عبد الله (ع): المرأة تُردّ من أربعة أشياء: من البرص والجذام^(٣) والجنون والقرن^(٤) والعقل^(٥) ما لم يقع عليها^(٦)، فإذا وقع عليها فلا^(٧).

١٢٩٩ ٢ - وسأل محمد بن مسلم أبا جعفر (ع): عن رجل تزوج إلى قوم امرأة فوجدها عوراء ولم يبينوا له أن يردها؟ قال: إنما يرد النكاح من الجنون والجذام والبرص، قلت: أرأيت إن دخل بها كيف يصنع؟ قال: لها المهر بما استحل من فرجها ويغرم وليها الذي أنكحها مثل ما ساقه^(٨).

١٣٠٠ ٣ - وروى عبد الحميد، عن محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر (ع): ترد العمياء

(١) العزل: قذف الرجل منية عند الجماع خارج الفرج.

(٢) التهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود النكاح و... ح ٤١ والفروع ٣، النكاح، باب العزل، ح ٣. وقد أجمع فقهاؤنا (رض) على جواز العزل عن الأمة وإن كانت زوجة. وأما الزوجة الحرة الدائمة، إذا لم يشترط العزل في العقد ولم تأذن به، ففيه عندهم قولان، قول بالتحريم، وأوجبوا فيه للمرأة دية النطفة عشرة دنائير، وقول آخر بالكراهة. وهذا الأخير هو الأشبه عند المحقق (ره) كما نص عليه في الشرائع ٢٧٠/٢. وقال الشهيدان (ره): «ولا يجوز العزل عن الحرة بغير شرط ذلك حال للعقد لمنافاته لحكمة النكاح وهي الاستيلاد فيكون منافياً لغرض الشارع والأشهر الكراهة...» وحيث يحكم بالتحريم فتجب دية النطفة لها أي للمرأة خاصة عشرة دنائير، ولو كرهناه فهي على الاستحباب، واحتراز بالحرة عن الأمة فلا يحرم العزل عنها إجماعاً وإن كانت زوجة ويشترط في الحرة الدوام فلا تحريم في المتعة، وعدم الإذن فلو أذنت انتفى أيضاً...».

(٣) الجذام: هو مرض يظهر معه ييس الأعضاء وتناثر اللحم.

(٤) القرن: عظم - كالسن، يكون في الفرج يمنع الوطئ.

(٥) العقل: هو لحم يخرج من قبل النساء شبيه الانتفاخ في خصيتي الرجل. وقيل هو: القرن.

(٦) أي ما لم يطلها.

(٧) الاستبصار ٣، ١٥١ - باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح، ح ١٠. والتهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و... ح ١٤. والفروع ٣، باب المدالسة في النكاح و... ح ١٦. وفي الكتب الثلاثة قال: والقرن وهو العقل. وإنما يسقط حقه بالرد إذا وقع عليها ودخل بها لأنه عندئذ يكون قد علم بحالها ومع ذلك دخل بها فيكون ذلك منه رضا بما هي عليه من عيب.

(٨) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٧ بتفاوت وسند آخر. وروي صدر الحديث بسند آخر وبتفاوت في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٦. وفي التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٢ بسند آخر وتفاوت.

والبرصاء والجذماء والعرجاء^(١).

١٣٠١ ٤ - وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: في الرجل يتزوج إلى قوم فإذا امرأته عوراء ولم يبينوا له قال: لا ترد إنما يرد النكاح من البرص والجذام والجنون والعفل، قلت: أرايت إن كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها؟ قال: المهر لها بما استحلت من فرجها ويغرم وليها الذي أنكحها مثل ما ساق إليها^(٢).

١٣٠٢ ٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل تزوج امرأة فوجدها قرناء؟ قال: هذه لا تحبل ترد على أهلها. قلت: فإن دخل بها؟ قال: إن كان علم قبل أن يجامعها ثم جامعها فقد رضي بها، وإن لم يعلم بها إلا بعدما جامعها فإن شاء بعد أمسكها. وإن شاء سرحها إلى أهلها، ولها ما أخذت منه بما استحلت من فرجها^(٣).

١٢٦ - باب

التفريق بين الزوج والمرأة بطلب المهر

١٣٠٣ ١ - روى عبد الله بن جعفر الحميري عن الحسن^(٤) بن مالك قال: كتبت إلى أبي الحسن (ع): رجل زوج ابنته من رجل فرغب فيه ثم زهد فيه بعد ذلك، وأحب أن يفرق بينه وبين ابنته، فأبى الختن ذلك ولم يُجب إلى طلاق، فأخذه بمهر ابنته ليجيب إلى الطلاق، ومذهب الأب التخلص منه، فلما أخذ بالمهر أجاب إلى الطلاق؟ فكتب (ع): إن كان الزهد

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٧ من دون: الجذماء. وكذلك هو في الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٤.

(٢) هو نفس الحديث الذي خرجناه تحت التعليقة رقم ٨ من هذه الصفحة فراجع.

(٣) التهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و...، ح ١٥ بسند مختلف وتفاوت. الفروع ٣، باب المدالسة في النكاح و...، ح ١٧. وفي الاستبصار ٣، ١٥١ باب العيوب الموجبة للرد في...، ح ١١ وهو بنفس سند التهذيب ومثنته. وقد جعل فقهاؤنا للزوج إذا وجد في زوجته شيئاً من هذه العيوب حق فسخ النكاح بدون رجوع إلى الحاكم الشرعي بشرط أن يكون على الفور وبمجرد اطلاعه عليها وإلا فلو لم يبادر إلى الفسخ بعد علمه مباشرة لزم العقد. كما حكموا بأن الزوج إذا فسخ بأحد العيوب المنصوصة فإن كان قبل الدخول فلا مهر، وإن كان بعده فلها المسمى، لأنه ثبت بالوطي ثبوتاً مستقراً فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به على المدلس إن وجد. كما نصوا على أن حق الفسخ للزوج إنما هو فيما إذا كانت هذه العيوب أو شيء منها حاصلة للمرأة قبل العقد، وأما ما يتجدد بعد العقد والوطي فلا يفسخ به. وأما المتجدد بعد العقد وقبل الوطي فقد تردد بعضهم فيه، وإن كان الأظهر عندهم أنه لا يبيح الفسخ تمسكاً بمقتضى العقد، السليم عن معارض. وهذا مذهب المشهور من الفقهاء كالمحقق والشهيد وغيرهما.

(٤) في غير هذه النسخة: الحسين بدل الحسن.

من طريق الدين^(١) فليعمد إلى التخلص، وإن كان غيره فلا يتعرض لذلك.

١٢٧ - باب

الولد يكون بين والديه أيهما أحق به؟

١٣٠٤ ١ - روى العباس بن عامر القصباني، عن داود بن الحصين، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾^(٢) قال: ما دام الولد في الرضاع فهو بين الأبوين بالسوية، فإذا فطم فالأب أحق به من الأم، فإذا مات الأب فالأم أحق به من العصبية، وإن وجد الأب من يرضعه بأربعة دراهم، فقالت الأم: لا أرضعه إلا بخمسة دراهم، فإن له أن ينزعه منها، إلا أن خيراً له وأرفق به أن يذرّه مع أمه^(٣).

١٣٠٥ ٢ - وروى سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث أو غيره قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل طلق امرأته وبينهما ولد أيهما أحق به؟ قال: المرأة ما لم تتزوج^(٤).

١٣٠٦ ٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: أيما امرأة حرة تزوجت عبداً فولدت منه أولاداً فهي أحق بولدها منه وهم أحرار، فإذا أعتق الرجل فهو أحق بولده منها لموضع الأب.

١٣٠٧ ٤ - وروى عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح قال: كتب إليه بعض أصحابه: إنه كانت لي امرأة ولي منها ولد وخليت سيبلهما؟ فكتب (ع): المرأة أحق بالولد إلى

(١) أي إن زهد الأب فيه لكونه غير مرضي الدين عنده.

(٢) البقرة/٣٣.

(٣) التهذيب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات من... ح ١. والفروع ٤، باب من أحق بالولد إذا...، ح ٤. والاستبصار ٣، ١٨٥ - باب أن الأب أحق بالولد... ح ١. قال المحقق في الشرائع ٣٤٥/٢: «لا يجب على الأم إرضاع الولد ولها المطالبة بأجرة إرضاعه... ويجب على الأب بذل أجرة الرضاع إذا لم يكن للولد مال... ونهاية الرضاع حولان... والأم أحق بإرضاعه إذا طلبت ما يطلب غيرها، ولو طلبت زيادة كان للأب نزعه وتسليمه إلى غيرها... وأما الحضنة، فالأم أحق بالولد مدة الرضاع وهي حولان ذكرًا كان أو أنثى إذا كانت حرة مسلمة... فإذا فُصل فالوالد أحق بالذكر والأم أحق بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين، وقيل: تسعاً، وقيل: الأم أحق بها ما لم تتزوج، والأول أظهر ثم يكون الأب أحق بها...».

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٣، التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣، والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢. قال الشهيدان (ره): «ولو تزوجت الأم بغير الأب مع وجوده كاملاً سقطت حضنتها للنص والإجماع فإن طلقت عادت الحضنة على المشهور لزوال المانع منها وهو تزويجها واشتغالها بحقوق الزوج التي هي أقوى من حق الحضنة، وقيل: لا تعود لخروجها عن الاستحقاق بالنكاح فيستصحب ويحتاج عودها إليها إلى دليل آخر وهو مفقود وله وجه وجيه لكن الأشهر الأول».

أن يبلغ سبع سنين^(١) إلا أن تشاء المرأة.

١٢٨ - باب

الحد الذي إذا بلغه الصبيان لم يجز مباشرتهم وحملهم ووجب التفريق بينهم في المضاجع

١٣٠٨ ١ - روى محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي صلوات الله عليه: مباشرة المرأة ابتها إذا بلغت ست سنين شعبة من الزنا.

١٣٠٩ ٢ - وروى عبد الله بن يحيى الكاهلي قال: سأل محمد بن النعمان أبا عبد الله (ع) فقال له: عندي جويرة^(٢) ليس بيني وبينها رحم ولها ست سنين؟ قال: لا تضعها في حرك^(٣).

١٣١٠ ٣ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا (ع) قال: يؤخذ الغلام بالصلاة وهو ابن سبع سنين، ولا تغطي المرأة شعرها منه حتى يحتلم.

١٣١١ ٤ - وروي أنه يفرق بين الصبيان في المضاجع لست سنين.

١٣١٢ ٥ - وروى عبد الله بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «الصبي والصبي، والصبي والصبية، والصبية والصبية يفرق بينهم في المضاجع لعشر سنين».

١٣١٣ ٦ - وفي رواية محمد بن أحمد، عن العبيدي، عن زكريا المؤمن رفعه أنه قال: قال أبو عبد الله (ع): إذا بلغت الجارية ست سنين فلا يقبلها الغلام، والغلام لا يقبل المرأة إذا جاز سبع سنين.

١٢٩ - باب

الإحصان

١٣١٤ ١ - روى العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألته عن الحر أتخصنه

(١) هذا الحق للام إنما هو بالأنثى كما مر. على أشهر الأقوال عند فقهاءنا (ره).

(٢) تصغير الجارية.

(٣) الفروع ٣، باب حد الجارية الصغيرة التي يجوز أن تقبل، ح ١ بتفاوت. وفي سنده: عبد الله بن يحيى الكاهلي، عن أبي أحمد الكاهلي... قال: سألته. والحديث مضمّر.

المملوكة؟ قال: لا تحصن الحر المملوكة ولا يحصن المملوك الحرّة، والنصراني يحصن اليهودية، واليهودي يحصن النصرانية.

١٣١٥ ٢ - وسئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١) قال: هنّ ذوات الأزواج، قلت: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢)؟ قال: هنّ العفاف.

١٣٠ - باب حقّ الزوج على المرأة

١٣١٦ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: جاءت امرأة إلى رسول الله (ص) فقالت: يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة؟ فقال لها: «تطيعه ولا تعصيه ولا تصلّق من بيتها شيئاً إلا بإذنه ولا تصوم تطوعاً إلا بإذنه ولا تمنعه نفسها وإن كانت على ظهر قتب^(٣) ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه، فإن خرجت بغير إذنه لعنتها ملائكة السماء وملائكة الأرض، وملائكة الغضب وملائكة الرحمة، حتى ترجع إلى بيتها»، فقالت: يا رسول الله من أعظم الناس حقاً على الرجل؟ قال: والداه، -ت: فمن أعظم الناس حقاً على المرأة؟ قال: زوجها، قالت: فمالي من الحق عليه مثل ماله عليّ؟ قال: لا ولا من كل مائة واحدة، فقالت: والذي بعثك بالحق نبياً لا يملك رقبتى رجل أبداً^(٤).

١٣١٧ ٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق، ولا صدقة، ولا تدبير، ولا هبة، ولا نذر في مالها إلا بإذن زوجها إلا في حج أو زكاة أو بر والديها أو صلة قرابتها^(٥).

(١) النساء / ٢٤.

(٢) المائدة / ٥.

(٣) القتب: ما يوضع على سنام البعير للركوب عليه.

(٤) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة، ح ١. وقولها: لا يملك رقبتى رجل: كناية عن عزوفها عن التزويج.

(٥) الفروع ٣، باب ما يجب من طاعة الزوج على المرأة، ح ٤. والتهذيب ٨، كتاب العتق و... ١ - باب العتق و... ح ١٦٨. وكان الشيخ الصدوق (ره) قد أورد هذا الحديث بعينه تحت رقم ٤٥٧ من هذا الجزء فراجع. ولا بد من حمل هذا الحديث على الاستحباب، وإلا فمقتضى «الناس مسلطون على أموالهم» جواز ذلك لها بدون إذنه.

١٣١٨ ٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن قوماً أتوا رسول الله (ص) فقالوا: يا رسول الله إنا رأينا أناساً يسجد بعضهم لبعض؟ فقال رسول الله (ص): «لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»^(١).

١٣١٩ ٤ - وروى محمد بن الفضيل، عن شريس الواشبي، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قال: إن الله عز وجل كتب على الرجال الجهاد وعلى النساء الجهاد، فجهاد الرجل أن يبذل ماله ودمه حتى يُقتل في سبيل الله عز وجل، وجهاد المرأة أن تصبر على ما ترى من أذى زوجها وغيرته^(٢).

١٣٢٠ ٥ - وقال (ع): إن الناجي من الرجال قليل، ومن النساء أقل وأقل^(٣).

١٣٢١ ٦ - وفي حديث آخر قال: جهاد المرأة حُسن التبعل^(٤).

١٣٢٢ ٧ - وروى محمد بن فضيل، عن سعد بن عمر الجلاب قال: قال أبو عبد الله (ع): أيما امرأة باتت وزوجها عليها ساخط في حق لم تُقبل منها صلاة حتى يرضى عنها^(٥).

١٣٢٣ ٨ - وروى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «أيما امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها فلا نفقة لها حتى ترجع»^(٦).

١٣٢٤ ٩ - وقال (ع): أيما امرأة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها^(٧).

١٣٢٥ ١٠ - وقال الصادق (ع): لا ينبغي للمرأة أن تجمر ثوبها إذا خرجت^(٨).

(١) الفروع ٣، باب حق الزوج على المرأة، ح ٦ بتفاوت يسير. وهذا السجود - لو أمر به - لكان سجود تعظيم وخضوع لا سجود عبادة لأن سجود العبادة محرم لغير الله سبحانه.

(٢) الفروع ٣، كتاب الجهاد، باب جهاد المرأة والرجل، ح ١. بزيادة في آخره. وشريس الواشبي هو أبو عمارة العبدي الكوفي من أصحاب الصادق (ع) وروى عنه وعن الباقر (ع) كما في رجال الشيخ (٢٢).

(٣) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب في قلة الصلاح في النساء، صدر ح ١.

(٤) الفروع ٣، باب حق الزوج على المرأة، ح ٤. والتبعل: إطاعة المرأة لزوجها، أو التزين والتجمل له.

(٥) الفروع ٣، نفس الباب، صدر ح ٢ وفي سننه: سعد بن أبي عمرو الجلاب.

(٦) الفروع ٣، باب ما يجب من طاعة الزوج على المرأة، ح ٥. والتهذيب ٧، ٣٠ - باب في العقود على الإماء، و... ح ٦٧.

(٧) الفروع ٣، باب حق الزوج على المرأة، ذيل ح ٢.

(٨) الفروع ٣، باب التستر، ح ٣. وتجدير الثوب هنا ضمّه على جسدها وجمعه بحيث يحكي تفاصيله.

١٣٢٦ ١١ - وقال (ع): أيما امرأة وضعت ثوبها في غير منزل زوجها أو بغير إذنه، لم تزل في لعنة الله إلى أن ترجع إلى بيتها.

١٣٢٧ ١٢ - وروى جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: أيما امرأة قالت لزوجها: ما رأيت قط (منك خ ل) من وجهك خيراً فقد حبط عملها.

١٣١ - باب حق المرأة على الزوج

١٣٢٨ ١ - روى العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): «أوصاني جبرئيل (ع) بالمرأة حتى ظننت أنه لا ينبغي طلاقها إلا من فاحشة مبيّنة»^(١).

١٣٢٩ ٢ - وسأل إسحاق بن عمار أبا عبد الله (ع): عن حق المرأة على زوجها؟ قال: يُشْبَعُ بطنها، ويكسو جثتها، وإن جهلت غفر لها^(٢).

١٣٣٠ ٣ - إن إبراهيم خليل الرحمان (ع) شكاً إلى الله عز وجل خُلِقَ سارة فأوحى الله عز وجل إليه: إن مثلاً المرأة مثل الضلع إن أقمتها انكسر وإن تركته استمعت به، قلت: من قال هذا؟ فغضب، ثم قال: هذا والله قول رسول الله (ص)^(٣).

١٣٣١ ٤ - وقال أبو عبد الله (ع): كانت لأبي (ع) امرأة وكانت تؤذيه فكان يغفر لها^(٤).

١٣٣٢ ٥ - وروى عاصم بن حميد، عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها ويطعمها ما يقيم صلبها كان حقاً على الإمام أن يفرق بينهما^(٥).

(١) الفروع ٣، باب حق المرأة على الزوج، ح ٦. والفاحشة: الزنا.

(٢) الفروع ٣، باب حق المرأة على الزوج، صدرح ١ بتفاوت.

(٣) الفروع ٣، باب مدارة الزوجة، ح ٢ بتفاوت وأخرجه عن طريق إبان الأحمر، عن محمد الواسطي: قال: قال أبو عبد الله (ع): إن إبراهيم...

(٤) الفروع ٣، باب حق المرأة على الزوج، ذيل ح ١ بتفاوت يسير.

(٥) نفقة الزوجة واجبة على الزوج بشرط تمكينه الكامل من نفسها، فإن امتنع عن الإنفاق عليها مع قدرته على ذلك رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي فيجبره على الإنفاق أو الطلاق، فإن امتنع من الإنفاق والطلاق طلقها الحاكم نفسه.

١٣٣٣ ٦ - وروى ربيعي بن عبد الله، والفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله (ع): في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ اللَّهَ فَمَا آتَاهُ اللَّهُ﴾^(١) قال: إن أنفق عليها ما يقيم ظهرها مع كسوة وإلا فُرق بينهما^(٢).

١٣٣٤ ٧ - وروى أبو الصباح الكناني، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا صلّت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحجّت بيت ربها، وأطاعت زوجها، وعرفت حق علي عليه السلام فلتدخل من أي أبواب الجنان شاءت^(٣).

١٣٣٥ ٨ - وروى محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن رجلاً من أنصار علي عهد رسول الله (ص) خرج في بعض حوائجه وعهد إلى امرأته عهداً ألا تخرج من بيتها حتى يقدم، قال: وإن أباه مرض، فبعثت المرأة إلى رسول الله (ص) فقالت: إن زوجي خرج وعهد إليّ أن لا أخرج من بيتي حتى يقدم، وإن أبي مريض فتأمرني أن أعوده؟ فقال: لا، إجلسي في بيتك وأطيعي زوجك، قال: فمات، فبعثت إليه فقالت: يا رسول الله إن أبي قد مات فتأمرني أن أصلي عليه؟ فقال: لا إجلسي في بيتك وأطيعي زوجك، قال: فدفن الرجل، فبعث إليها رسول الله (ص): «إن الله قد غفر لك ولأبيك بطاعتك لزوجك»^(٤).

١٣٣٦ ٩ - وسئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً﴾^(٥) كيف نقيهن؟ قال: تأمرنهن وتنهونهن، قيل له: إنا نأمرهن وننهاهن فلا يقبلن؟ قال: إذا أمرتموهن ونهيتموهن فقد قضيتن ما عليكم.

١٣٣٧ ١٠ - وروى عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: ألهموهن حب علي (ع) وذروهن بلهاً.

١٣٣٨ ١١ - وروى إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «لا تنزلوا نسائكم الغرف، ولا تعلموهن الكتابة، ولا تعلموهن سورة يوسف، وعلموهن المغزل وسورة النور»^(٦).

(١) الطلاق/٧. وقُدِرَ عليه رزقه: أي ضيق ولم يوسع عليه فيه.

(٢) الفروع/٣، نفس الباب، ح ٧. والتهذيب/٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ٦١. وفيه: ما يقيم صلبها.

(٣) الفروع/٣، باب نوادر من كتاب النكاح، ح ٣ بتفاوت يسير.

(٤) الفروع/٣، باب ما يجب من طاعة الزوج على المرأة، ح ١.

(٥) التحريم/٦. وفي السؤال والجواب أن المراد بالأهل الزوجات.

(٦) الفروع/٣، باب في تأديب النساء، ح ١ وليس فيه: ولا تعلموهن سورة يوسف. وكان الصدوق (ره) قد ذكر هذا =

١٣٣٩ ١٢ - وروى ضريس الكناسي ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إن امرأة أتت رسول الله (ص) لبعض الحاجة ، فقال لها : «لعلك من المسوّفات؟» فقالت : وما المسوّفات يا رسول الله؟ فقال : «المرأة يدعوها زوجها لبعض الحاجة فلا تزال تسوّفه حتى ينعس زوجها فينام ، فتلك لا تزال الملائكة تلعنّها حتى يستيقظ زوجها»^(١).

١٣٤٠ ١٣ - وقال الصادق (ع) : رحم الله عبداً أحسن فيما بينه وبين زوجته فإن الله عز وجل قد ملكه ناصيتها وجعله القيم عليها .

١٣٤١ ١٤ - وقال رسول الله (ص) : «خيركم خيركم لنسائه ، وأنا خيركم لنسائي» .

١٣٢ - باب العزل

١٣٤٢ ١ - روى القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن يعقوب الجعفي قال : سمعت أبا الحسن (ع) يقول : لا بأس بالعزل في ستة وجوه ، المرأة التي أيقنت أنها لا تلد ، والمُسْتَنَّة ، والمرأة السليطة ، والبذية ، والمرأة التي لا ترضع ولدها ، والأمة^(٢) .

١٣٣ - باب الغيرة

١٣٤٣ ١ - قال رسول الله (ص) : «كان أبي إبراهيم (ع) غيوراً وأنا وأنا أُغَيِّرُ منه ، وأرغم الله أنف من لا يغار من المؤمنين»^(٣) .

= ضمن حديث سبق تحت رقم ١٠٨٨ من المجلد الأول من هذا الكتاب ، مع زيادة في آخره فراجع وفي بعض الروايات أن الحكمة في النهي عن تعليمهن سورة يوسف أن فيها الفتن . وأن الحكمة في الأمر بتعليمهن سورة النور أن فيها المواعظ . وقد روي ذلك في الفروع ٣ نفس الباب ، ح ٢ .

(١) الفروع ٣ ، باب كراهية أن تمنع النساء أزواجهن ، ح ١ وقد أوجب فقهاؤنا (رض) على الزوجة التمكين الكامل للزوج من نفسها ، وهو التخلية بينها وبينه بحيث لا تخصّ موضعاً ولا وقتاً ، فلو بذلت نفسها في زمان دون زمان أو مكان دون آخر مما يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكين ، وجعلوا هذا التمكين منها شرطاً في وجوب الإنفاق عليها منه .

(٢) التهذيب ٧ ، ٤١ - باب زيادات في فقه النكاح ، ح ١٨٠ . وقد بينا رأي فقهاؤنا (ره) في مسألة العزل عن الحرّة إذا لم يشترط ذلك في أصل العقد ولم تأذن به . فراجع .

(٣) الفروع ٣ ، باب الغيرة ، ح ٤ بتفاوت . وقوله : أرغم الله أنف . . . إلخ . : أي أذلّه عن كره منه .

١٣٤٤ ٢ - وقال (ع): إن الغيرة من الإيمان.

١٣٤٥ ٣ - وقال (ع): إن الجنة ليوجد ريحها من مسيرة خمسمائة عام، ولا يجدها عاق ولا ديوث، قيل: يا رسول الله وما الديوث؟ قال: «الذي تزني امرأته وهو يعلم بها».

١٣٤٦ ٤ - وروى محمد بن الفضيل، عن شريس الوابشي، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قال: قال لي: إن الله تبارك وتعالى لم يجعل الغيرة للنساء، وإنما جعل الغيرة للرجال، لأن الله عز وجل قد أحلّ للرجل أربع حرائر وما ملكت يمينه، ولم يجعل للمرأة إلا زوجها وحده، فإن بغت مع زوجها غيره كانت عند الله عز وجل زانية، وإنما تغار المنكرات منهن فأما المؤمنات فلا^(١).

١٣٤ - باب

عقوبة المرأة على أن تسحر زوجها

١٣٤٧ ١ - روى إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص) لامرأة سألته أن لي زوجاً وبه عليّ غلظة، وإني صنعت شيئاً لأعطفه عليّ، فقال لها رسول الله (ص): «أف لك كدّرت البحار، وكدّرت الطين، ولعنتك الملائكة الأخيار، وملائكة السماوات والأرض». قال: فصامت المرأة نهارها، وقامت ليلها، وحلقت رأسها ولبست المسوح^(٢) فبلغ ذلك النبي (ص) فقال: «إن ذلك لا يُقبل منها».

(١) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب غيرة النساء، ح ٢. وقد أورده بطريقين وبتفاوت في الترتيب وبعض الألفاظ.
(٢) المسوح: جمع مسح وهو ثوب غليظ من الشعر يلبسه عادة الزهاد والعباد والرهبان تقشفاً وقهراً للجسد. وفقهاؤنا رضوان الله عليهم قد اختلفت عباراتهم في تحديد موضوع السحر، يقول الشيخ الأنصاري (ره) في كتاب المكاسب/٣٢ - ٣٣ من الطبعة الحجرية: «قال العلامة في القواعد والتحرير إنه كلام يتكلم به أو يكتبه أورية، أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة. وزاد في المنتهى: أو عقد. وزاد في المسالك أو أقسام وعزايم يحدث بسببها ضرر على الغير، وزاد في الدروس الذخنة والتصوير والنفت وتصفية النفس... إلخ» إلا أنهم رضوان الله عليهم أجمعوا على تحريره، ولذا يقول شيخنا الأنصاري (ره) في نفس المورد السحر حرام في الجملة بل هو ضروري والأخبار به مستفيضة. ويقول الشهيدان (ره) في كتابهما وهما بصدد تعداد ما يحرم التكسب به: «وتعلم السحر وهو كلام أو كتابة يحدث بسببه ضرر على من عمل له في بدنه أو عقله، ومنه عقد الرجل عن حليلته وإلقاء البغضاء بينهما واستخدام الجن والملائكة واستئزال الشياطين في كشف الغايات وعلاج المصائب وتلبسهم ببدن صبي أو امرأة في كشف أمر على لسانه ونحو ذلك، فتعلم ذلك كله وتعليمه حرام والتكسب به سحت ويقتل مستحله... ولا بأس بتعلمه ليتوفى به أو يدفع سحر المتنبى به وربما وجب على الكفاية كما اختاره المصنف في الدروس... إلخ».

كما أن الظاهر من كلمات فقهاءنا (ره) أن هذا غير استعمال بعض الآيات والأوراد والأدعية الماثورة في هذه الموارد والذي يبدو مما ورد في رواية الفقيه في قول المرأة: إني صنعت له شيئاً، إنها عالجت زوجها بشيء غير =

١٣٥ - باب

استبراء الإماء

١٣٤٨ ١ - روى عبد الله بن القاسم، عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله (ع):
أشترى الجارية من الرجل المأمون فيخبرني أنه لم يمسه منذ طمئت عنده وطهرت؟ قال: ليس
بجائز أن تأتيها حتى تستبرأها بحيضة، ولكن يجوز لك ما دون الفرج، إن الذين يشترى الإماء
ثم يأتونهن قبل أن يستبرأهن فأولئك الزناة بأموالهم^(١).

١٣٤٩ ٢ - وقال أبو جعفر (ع): إذا اشترى الرجل جارية وهي لم تدرك أو قد يئست من الحيض
فلا بأس بأن لا يستبرأها^(٢).

١٣٥٠ ٣ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم قال: سألت عن رجل اشترى جارية ولم يكن
صاحبها يطأها أيستبرئ رحمها؟ قال: نعم، قلت: جارية لم تحض كيف يصنع بها؟ قال:
أمرها شديد، فإن أتاها فلا يُنزل حتى يستبين له أنها حبلى أو لا، قلت له: في كم يستبين له
ذلك؟ قال: في خمس وأربعين ليلة^(٣).

١٣٦ - باب

المملوك يتزوج بغير إذن سيده

١٣٥١ ١ - روى موسى بن بكر، عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل تزوج عبده امرأة
بغير إذنه فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولاه؟ قال: ذلك لمولاه إن شاء فَرَّقَ بينهما وإن شاء أجاز
نكاحهما، فإن فعل وفرَّقَ بينهما فللمرأة ما أصدقها، إلا أن يكون اعتدى فأصدقها صداقاً كثيراً،

= الآيات والأدعية والأوراد والصلوات، ولذا يفهم منها السحر المحرّم ويدل على أن عمل شيء يؤدي إلى إحداث
حبّ مفرط في الشخص يُعدّ سحراً

(١) التهذيب ٨، ٩ - باب السراري وملك الأيمان، ح ٦٥ وقد أجمع فقهاؤنا (ره) على تحريم وطئ المشتري الأمة
إلا بعد استبرائها إلا في بعض الصور. يقول المحقق (ره) في الشرائع ٣١٥/٢ «كل من ملك أمة بوجه من وجوه
التملك حرم عليه وطؤها حتى يستبرئها بحيضة، فإن تأخرت الحيضة وكانت في سن من تحيض اعتدت بخمسة
وأربعين يوماً. ويسقط ذلك إذا ملكها حائضاً إلا مدة حيضها، وكذا إن كانت لعدل وأخبر باستبرائها، وكذا لامرأة
أو يائسة، أو حاملاً على كراهية.

(٢) الفروع ٣، باب استبراء الأمة، ح ٣. وقد أخرج الحديث عن أبي عبد الله أو أبي جعفر (ع) والترديد من الراوي.

(٣) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٢. وأخرجه بتفاوت يسير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع). يحمل بناء
على ما تقدم على ما إذا كانت الجارية في سن من تحيض وقد تأخرت حيضتها حيث حكم فقهاؤنا (رض) بوجوب
استبرائها هذه المدة.

فإن أجاز نكاحه فهما على نكاحهما الأول، فقلت لأبي جعفر (ع): فإنه في أصل النكاح كان عاصياً؟ فقال أبو جعفر (ع): إنما أتى شيئاً حلالاً وليس بعاص لله، إنما عصى سيده ولم يعص الله عز وجل، إن ذلك ليس كإتيانه ما حرّم الله عليه من نكاح في عدّة وأشبه ذلك^(١).

١٣٥٢ ٢ - وروى أبان بن عثمان: أن رجلاً يقال له ابن زياد الطائي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): إني كنت رجلاً مملوكاً فتزوّجت بغير إذن موالي، ثم أعتقني الله عز وجل فأجدّد النكاح؟ فقال: كانوا علموا أنك تزوّجت؟ قلت: نعم قد علموا وسكتوا ولم يقولوا لي شيئاً، فقال: ذلك إقرار منهم، أنت على نكاحك^(٢).

١٣٧ - باب

الرجل يشتري الجارية وهي حبلى فيجامعها

١٣٥٣ ١ - روى محمد بن أبي عمير، عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (ع) عن رجل اشترى جارية حاملاً قد استبان حملها فوطأها؟ قال: بش ما صنع، فقلت: ما تقول فيها؟ قال: عزل عنها أم لا؟ قلت: أجبن في الوجهين، فقال: إن كان عزل عنها فليتق الله ولا يعد، وإن كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن يعتقه ويجعل له شيئاً من ماله يعيش به فإنه قد غداه بنطفته^(٣).

(١) التهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإمام و... ح ٦٢، والفروع ٣. وقد أفتى فقهاؤنا بعدم جواز عقد المملوك وكذلك الأمة لنفسيهما نكاحاً إلا بإذن المالك، ولهم رضوان الله عليهم فيما لو عقدا لنفسيهما بدون الإذن أقوال. يقول المحقق (ره) في الشرائع ٣٠٩/٢: «لا يجوز للعبد ولا للأمة أن يعقدا لأنفسهما نكاحاً إلا بإذن المالك، فإن عقد أحدهما من غير إذن وقف على إجازة المالك. وقيل: بل تكون إجازة المالك كالعقد المستأنف. وقيل: يبطل فيهما وتُلغى الإجازة، وفيه قول رابع؛ مضمونه اختصاص الإجازة بعقد العبد دون الأمة، والأول أظهر. ولو أذن المولى صح وعليه مهر مملوكه. ونفقة زوجته وله مهر أمته...».

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٧ وفيه: الحسن بن زياد الطائي وهو راوي الحديث وهو السائل. ورواه بتفاوت وسند آخر في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٤.

(٣) الفروع ٣، باب الرجل يشتري الجارية الحامل فيطأها... ح ١ بتفاوت. وأخرجه عن سيف بن عميرة عن إسحاق بن عمار. وقد اختلفت كلمات فقهاؤنا (ره) في مسألة وطئ الأمة الحامل من قبل من اشتراها على أقوال. منها: تحريم وطئها، ومنها تحريمه قبل مضي أربعة أشهر وعشرة أيام عليه، وكراهته بعد مضيها. يقول المحقق (ره) في الشرائع ٥٩/٢: «لا يجوز وطء الحامل قبل أن يمضي لها أربعة أشهر وعشرة أيام، ويكره بعده، ولو وطأها عزل عنها استجباً، ولو لم يعزل كره له بيع ولدها، ويستحب له أن يعزل له من ميراثه قسطاً وهذا هو الأصح عند الشهيد الثاني (ره) كما نص عليه في المسالك. وغياً الشهيد الأول (ره) في اللمعة حرمة الوطء ووجوب الاستبراء بوضع الحمل، ولكنه في الدروس استثنى من حرمة الوطء ما لو كان الحمل من زنا فلا حرمة له. كما نص بعض فقهاؤنا على أنه لا يحرم في مدة الاستبراء غير الوطئ قبلاً ودبراً على الأقوى وإن كان نقل عن الشيخ (ره) تحريم جميع الاستمتاع».

١٣٨ - باب

الجمع بين أختين مملوكتين

١٣٥٤ ١ - روى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألته عن رجل كان عنده أختان مملوكتان فوطىء إحداهما ثم وطىء الأخرى؟ قال: إذا وطىء الأخرى فقد حرمت عليه الأولى حتى تموت الأخرى، قلت: أرأيت إن باعها أتحل له الأولى؟ قال: إن كان باعها لحاجة ولا يخطر على باله من الأخرى شيء فلا أرى بذلك بأساً، وإن كان يبيعها ليرجع إلى الأولى فلا ولا كرامة^(١).

١٣٥٥ ٢ - وفي رواية علي بن رثاب، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له: الرجل يشتري الأختين فيطأ إحداهما ثم يطأ الأخرى؟ قال: إذا وطىء الأخرى بجهالة لم تحرم عليه الأولى، فإن وطىء الأخيرة وهو يعلم أنها تحرم عليه حرمتا عليه جميعاً^(٢).

١٣٩ - باب

كيفية إنكاح الرجل عبده أمة

١٣٥٦ ١ - روى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: سألته عن الرجل كيف ينكح عبده أمة قال: يجزيه أن يقول: قد أنكحتك فلانة ويعطيها ما شاء من قبله أو من قبل مولاه ولا بد من طعام أو درهم أو نحو ذلك^(٣)، ولا بأس بأن يأذن له فيشتري من ماله إن كان له جارية

(١) التهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحل الله نكاحه من النساء و... ح ٥٣ بتفاوت وسند آخر. وكذلك هو في الفروع ٣، باب الجمع بين الأختين من الحرائر و... ذيل ج ٧. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢/ ٢٩٠: «ولو كان له أمتان فوطأهما، قيل: حرمت الأولى حتى تخرج الثانية من ملكه. وقيل: إن كان لجهالة لم تحرم الأولى، وإن كان مع العلم حرمت حتى تخرج الثانية لا العود إلى الأولى ولو أخرجها للعود والحال هذه لم تحل الأولى. والوجه إن الثانية تحرم على التقديرين دون الأولى». راجع أيضاً للجنة وشرحها، كتاب النكاح من المجلد الثاني من الطبعة الحجرية، ص ٧٥.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٥. بتفاوت، وكذا في الفروع ٣، نفس الباب، ح ١٤. راجع التعليقة السابقة. (٣) الفروع ٣، باب الرجل يزوج عبده أمة، ح ١، بتفاوت وبدون الذيل وأخرجه عن حماد عن الحلبي. وكذلك هو في التهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإمام و... ح ٤٦. وروى الذيل بتفاوت وسند آخر في الجزء ٨، ٩ - باب... ح ٦١. والمشهور بين أصحابنا استحباب إعطاء المالك للأمة شيئاً من ماله أو مال العبد ليكون - كما يقول الشهيد الثاني (ره) - بصورة المهر جبراً لقلبها ورفعاً لمنزلة العبد عندها ولصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر (ع)... وقد نص على هذا أيضاً المحقق (ره) في الشرائع وجعل الاستحباب هو الأشبه بقواعد المذهب، كما نص عليه الشهيد الأول (ره) في اللعة وغيرهم. وفي مقابل هذا المشهور قول بالوجوب عند بعض فقهاءنا (ره). يقول الشهيد الثاني (ره): «وقيل بوجوب الإعطاء عملاً بظاهر الأمر، ولئلا يلزم خلو النكاح عن =

أو جوارى يطأهن.

١٤٠ - باب

توزيع الحرية نفسها من عبد بغير إذن مواليه، وكراهية نكاح الأمة بين الشريكين

١٣٥٧ ١ - روى زرعة، عن سماعة قال: سألت عن رجلين بينهما أمة فزوّجها من رجل، ثم إن الرجل اشترى بعض السهمين؟ قال: حرمت عليه باشترائه إياها، وذلك أن بيعها طلاقاً إلا أن يشتريها جميعاً^(١).

١٣٥٨ ٢ - وروى إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «أَيُّمَا حُرَّةً زَوَّجْتَ نَفْسَهَا عَبْدًا بغير إذن مواليه فقد أباحت فرجها ولا صداق لها»^(٢).

١٤١ - باب

أحكام المماليك والإماء

١٣٥٩ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل اشترى جارية مدركة ولم تحض عنده حتى مضى لها ستة أشهر، وليس بها حمل؟ قال: إن كان مثلها تحيض ولم يكن ذلك من كبر فهذا عيب تردُّ منه^(٣).

= المهر في العقد والدخول معاً. ويضعف بأن المهر يستحقه المولى إذ هو عوض البضع المملوك له، ولا يعقل استحقاقه شيئاً على نفسه، وإن كان الدفع من العبد كما تضمنته الرواية لأن ما بيده ملك للمولى أما الاستحباب فلا حرج فيه لما ذكر وإن لم يخرج عن ملكه ويكفي فيه كونه إباحة بعض ماله للأمة تنتفع به بإذنه... وفهم من الرواية عدم اشتراط قبول العبد لفظاً، كما لا يشترط في إنكاح المولى صيغة معينة بل يكفي ما يدل على الإذن والإباحة. وبهذا التزم فقهاؤنا (ره).

(١) التهذيب ٨، ٩ - باب السراي و... ح ٥. بتفاوت في آخره. وكذلك هو في الفروع ٣، باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج حر أو عبد، ح ٦. وبمضمون الحديث عمل المشهور من فقهاؤنا. قال المحقق (ره): «إذا تزوج أمة بين شريكين ثم اشترى حصّة أحدهما بطل العقد وحرم عليه وطؤها ولو أمضى الشريك الآخر العقد بعد الاتباع لم يصح، وقيل: يجوز له وطؤها بذلك وهو ضعيف...».

(٢) التهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإماء وما... ح ٦٦ والفروع ٣، باب المملوك يتزوج بغير إذن مولاه، ح ٧ قال المحقق (ره) في الشرائع ٣١٠/٢: «إذا تزوج العبد بحرّة مع العلم بعدم الإذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع علمها بالتحريم وكان أولادها منه رقاً ولو كانت جاهلة كانوا أحراراً ولا يجب عليها قيمتهم وكان مهرها لازماً لذمة العبد إن دخل بها ويتبع به إذا تحرر».

(٣) التهذيب ٨، ٩ - باب السراي و... ح ٤٩، بتفاوت يسير وكذلك هو في الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب من يشتري الرقيق فيظهر به عيب و... ح ١. قال المحقق (ره): «إذا اشترى أمة لا تحيض في ستة أشهر ومثلها تحيض كان ذلك عيباً لأنه لا يكون إلا لعارض غير طبيعي».

١٣٦٠ ٢ - وروى أبان بن عثمان، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله (ع) قال: سمعته وسئل عن رجل اشترى جارية ثم وقع عليها قبل أن يستبرئ رحمها؟ قال: بش ما صنع يستغفر الله ولا يعود، قال: فإنه باعها من رجل آخر فوقع عليها ولم يستبرئ رحمها، ثم باعها الثاني من رجل آخر فوقع عليها ولم يستبرئ رحمها، فاستبان حملها عند الثالث؟ فقال أبو عبد الله (ع): الولد للفراس وللعاهر والحجر^(١).

١٣٦١ ٣ - وروى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي بن أبي طالب (ع): من اتخذ من الإماء أكثر مما ينكح أو تنكح فالإثم عليه إن بغين^(٢).

١٣٦٢ ٤ - وروى هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد قال: قال أبو عبد الله (ع): يحرم من الإماء عشر، لا تجمع بين الأم والإبنة، ولا بين الأختين، ولا أمتك وهي حامل من غيرك حتى تضع، ولا أمتك وهي عمتك من الرضاعة، ولا أمتك وهي خالتك من الرضاعة، ولا أمتك وهي أختك من الرضاعة، ولا أمتك وهي ابنة أختك من الرضاعة، ولا أمتك ولها زوج، ولا أمتك وهي في عدة، ولا أمتك ولك فيها شريك^(٣).

١٣٦٣ ٥ - وروى داود بن الحصين، عن أبي العباس البقباق قال: قلت لأبي عبد الله (ع): يتزوّج الرجل الأمة بغير علم أهلها؟ قال: هو زنا إن الله عز وجل يقول^(٤): ﴿فانكحوهن بإذن أهلن﴾^(٥).

١٣٦٤ ٦ - وروى العلا عن، محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: في كتاب علي (ع): إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً، ويأخذ الوالد من مال ولده ما يشاء، وله أن يقع على جارية ابنه إن لم يكن الابن وقع عليها^(٦).

(١) الاستبصار ٣، ٢١٥ - باب القوم يتابعون الجارية فيطؤها في طهر... ح ١. والتهذيب ٧، ٧ - باب لحوق الأولاد بالأباء... ح ٧. والفروع ٣، باب الرجل يكون له الجارية يطؤها فيبيعها ثم تلد لأقلهن... ح ٢. والعاهر: الفاجر. قوله: وللعاهر الحجر: كناية عن خيبته وذلته وخسرانه، كما يقال: له التراب.

(٢) روي بمعناه عن الصادق (ع) في الفروع ٣، باب نوادر، ح ٤٢.

(٣) التهذيب ٨، ٩ - باب السراري... ح ١. وفيه نقیصة، والظاهر أنها سقطت من سهو النساخ.

(٤) النساء / ٢٥.

(٥) الاستبصار ٣، ١٣٦ - باب لا يجوز العقد على الإماء إلا... ح ٢. والتهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإماء... ح ٥٥.

(٦) الاستبصار ٣، كتاب المكاسب، ٢٦ - باب ما يجوز للوالد أن يأخذ من مال ولده، ضمن ح ١. والتهذيب ٦، ٩٣ - باب المكاسب، ضمن ح ٨٢، والفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الرجل يأخذ من مال ولده والولد... ح ٦. وكان الشيخ الصدوق (ره) قد أورد هذا الحديث تحت رقم ٤٥٦ من هذا المجلد فراجع.

- ١٣٦٥ ٧ - وفي خبر آخر: لا يجوز له أن يقع على جارية ابنته إلا بإذنها.
- ١٣٦٦ ٨ - وسأل عبد الرحمان بن الحجّاج، وحفص بن البخيري، أبا عبد الله (ع): عن الرجل تكون له الجارية أفتحل لابنه؟ قال: ما لم يكن جماع أو مباشرة كالجماع فلا بأس^(١).
- ١٣٦٧ ٩ - وقال (ع): كان لأبي (ع) جارتان تقومان عليه فوهب لي إحداهما.
- ١٣٦٨ ١٠ - وسئل (ع): عن المملوك ما يحل له من النساء؟ قال: حُرّتين أو أربع إماء^(٢).
- ١٣٦٩ ١١ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل كانت له جارية وكان يأتيها فباعها فأعتقت وتزوجت فولدت ابنة هل تصلح ابنتها لمولاهما الأول؟ قال: هي عليه حرام.
- ١٣٧٠ ١٢ - وقال: في جارية لرجل وكان يأتيها فأسقطت سقطاً منه بعد ثلاثة أشهر؟ قال: هي أم ولد.
- ١٣٧١ ١٣ - قال: وسألت أبا جعفر (ع): عن امرأة حرة تزوّجت عبداً على أنه حرّ، ثم علمت بعد أنه مملوك؟ قال: هي أملك بنفسها إن شاءت بعد علمها أقرّت به وأقامت معه، وإن شاءت لم تُقم، وإن كان العبد دخل بها فلها الصداق بما استحل من فرجها، وإن لم يكن دخل بها فالنكاح باطل، قال: فإن أقرّت معه بعد علمها أنه مملوك فهو أملك بها^(٣).
- ١٣٧٢ ١٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن سعدان بن مسلم، عن أبي بصير، عن أحدهما (ع): في رجل زوّج مملوكة له من رجل حرّ على أربعمائة درهم، فعجل له مائتي
-
- (١) التهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحل الله نكاحه من النساء و... ح ٣٥. والمقصود بالمباشرة التي هي كالجماع لمسها بشهوة أو تجريدها والنظر منها إلى ما يحرم النظر إليه على الغير وقد تقدم منا ما يبين أن ملموسة الأب ومنظورته بشهوة تحرم على الابن.
- (٢) التهذيب ٨، ٩ - باب السراري و... صدرح ٥٣. وقد تقدم أن المملوك يحل له بالعقد الدائم أربع إماء، أو حُرّتان، أو حرة وأمتان ويحرم عليه ما زاد إذا استكمل العدد. وله أن يتكح بالمنقطع ما شاء، وكذا يملك اليمين، كل ذلك بإذن المولى. وقد أخرج الحديث أيضاً في الاستبصار ٣، ١٣٣ - باب ما يحل للمملوك... صدرح ٦. والفروع ٣، باب ما يحل للمملوك من النساء، صدرح ٢.
- (٣) التهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و... ح ١٨. وأخرجه بتفاوت عن العلا بن رزين عن محمد بن سليم عن أبي جعفر (ع). وكذلك هو في الفروع ٣، باب الرجل يدلس نفسه والعين، ح ٢. وقوله: على أنه حر. الظاهر منه أنها قد اشترطت ذلك في متن العقد. وإن كان يحتمل غيره. وقد التزم فقهاؤنا (ره) في هذه الصورة بأن للمرأة حق الفسخ، فإن كان الفسخ قبل الدخول فلا مهر وإن كان بعد الدخول فلها جميع المهر لاستقراره بالدخول.

درهم، ثم أخر عنه مائتي درهم فدخل بها زوجها، ثم إن سيدها باعها بعد من رجل، لمن تكون المائتان المؤخرة عليه؟ فقال: إن لم يكن أوفاهما بقية المهر حتى باعها فلا شيء له عليه ولا لغيره، وإذا باعها السيد فقد بانت من الزوج الحر إذا كان يعرف هذا الأمر وقد تقدّم من ذلك على أن بيع الأمة طلاقاً^(١).

١٣٧٣ ١٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن العلا^(٢)، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (ع) عن مملوك لرجل أبق منه فأتى أرضاً فذكر لهم أنه حرّ من رهط بني فلان، وأنه تزوّج امرأة من أهل تلك الأرض فأولدها أولاداً، وإن المرأة ماتت وتركت في يده مالاً وضيعة وولدها، ثم إن سيده بعد أتى تلك الأرض فأخذ العبد وجميع ما في يده وأذعن له العبد بالرق؟ فقال: أما العبد فعبد، وأما المال والضيعة فإنه لولد المرأة الميتة، لا يرث عبد حرّاً، قلت: جعلت فداك فإن لم يكن للمرأة يوم ماتت ولد ولا وارث لمن يكون المال والضيعة التي تركتها في يد العبد؟ فقال: يكون جميع ما تركت لإمام المسلمين خاصة.

١٣٧٤ ١٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن حكم الأعمى، وهشام بن سالم، عن عمار الساباطي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل أذن لغلامه في امرأة حرة فتزوجها، ثم إن العبد أبق من مواله فجاءت امرأة العبد تطلب نفقتها من مولى العبد؟ فقال: ليس لها على مولى العبد نفقة وقد بانت عصمتها منه لأن إباق العبد طلاق امرأته، وهو بمنزلة المرتد عن الإسلام، قلت: فإن هو رجع إلى مولاه أترجع امرأته إليه؟ قال: إن كانت انقضت عدتها منه ثم تزوّجت زوجاً غيره فلا سبيل له عليها، وإن كانت لم تزوّج فهي امرأته على النكاح الأول^(٣).

١٣٧٥ ١٧ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في امرأة أمكنت من نفسها عبداً لها أن يباع بصغر منها، ومحرم على كل مسلم أن يبيعه عبداً مدركاً بعد ذلك^(٤).

١٣٧٦ ١٨ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد العزيز، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد

(١) التهذيب ٨، ٩ - باب السراري و... ح ٥٠. والظاهر أن قوله في ذيل الحديث: وقد تقدم... إلخ هو من كلام المصنف (ره).

(٢) هو ابن رزين.

(٣) التهذيب ٨، ٩ - باب السراري و... ح ٣٧، بتفاوت.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٣، بتفاوت. وكذلك هو في الفروع ٣، باب المرأة يكون لها العبد فينكحها، ح ١. وإنما يضرب العبد خمسين لأن حله نصف حد الحر، ومعنى قوله: بصغر منها: أي بذلة منها. وقد قال المجلسي (ره) في مرآته إن هذا الحديث مجهول.

الله (ع): في عبد بين رجلين زوجه أحدهما والآخر لم يعلم به، ثم إنه علم به بعدُ أله أن يفرق بينهما؟ قال: للذي لم يعلم ولم يأذن أن يفرق بينهما إذا علم، وإن شاء تركه على نكاحه^(١).

١٣٧٧ ١٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن (ع): في رجل يزوج مملوكاً له امرأة حرة على مائة درهم، ثم إنه باعه قبل أن يدخل عليها؟ فقال: يعطيها سيده من ثمنه نصف ما فرض لها، إنما هو بمنزلة دين استدانه بإذن سيده^(٢).

١٣٧٨ ٢٠ - وسأل محمد بن إسماعيل بن بزيع، الرضا (ع): عن امرأة أحلت لزوجها جاريته؟ فقال: ذلك له، قال: فإن خاف أن تكون تمزح؟ قال: فإن علم أنها تمزح فلا^(٣).

١٣٧٩ ٢١ - وروى جميل^(٤)، عن فضيل^(٥)، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): جعلت فداك إن بعض أصحابنا روى عنك أنك قلت: إذا أحل الرجل لأخيه المؤمن فرج جاريته فهو له حلال؟ فقال له: نعم يا فضيل، قلت: فما تقول في رجل عنده جارية له نفيسة وهي بكر أحل لأخ له ما دون الفرج أله أن يفتضها؟ قال: لا ليس له إلا ما أحل له منها، ولو أحل له قبله منها لم يحل له ما سوى ذلك، قلت: أرايت إن هو أحل له ما دون الفرج فغلبته الشهوة فافتضها؟ قال: لا ينبغي له ذلك، قلت: فإن فعل أيكون زانياً؟ قال: لا، ولكن يكون خائناً ويغرم لصاحبها عشر قيمتها^(٦).

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٨. وعبد العزيز هو: العبد.

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥١، وفي آخره: بأمر سيده.

(٣) الاستبصار ٣، ٨٩ - باب أنه يجوز أن يحل الرجل جاريته لأخيه المؤمن، ح ٧، بتفاوت. وكذلك هو في التهذيب ٧، ٢٣ - باب ضروب النكاح، ح ١٠. والفروع ٣، باب الرجل يحل جاريته لأخيه والمرأة... ح ٨. بتفاوت يسير فيهما أيضاً.

(٤) هو جميل بن صالح.

(٥) هو الفضيل بن يسار.

(٦) الفروع ٣، باب الرجل يحل جاريته لأخيه والمرأة... ح ١، بتفاوت وزيادة في آخره. والتهذيب ٧، ٢٣ - باب ضروب النكاح، ح ١٦ زيادة في آخره أيضاً وتفاوت. وإباحة الأمة بالتحليل من المالك هو المشهور بين الأصحاب بل كاد يكون إجماعاً كما نص عليه الشهيد الثاني (ره) في الروضة، ولكن بشرط أن يكون المحلل له ممن يجوز نكاحه بها كأن يكون مؤمناً في المؤمنة على القول باشتراط الإيمان في الكفاءة للنكاح، ومسلماً في المسلمة وكونها كتابية لو كانت كافرة وغير ذلك من أحكام النسب والمصاهرة وغيرها. كما أجمعوا أيضاً على وجوب الاقتصار على مورد الإذن من المالك فقط. يقول الشهيدان (ره): «ويجب الاقتصار على ما تناوله اللفظ وما يشهد الحال بدخوله فيه فإن أحله بعض مقدمات الوطي كالتقبيل والنظر لم يحل له الآخر ولا الوطي، وكذا لو أحله بعضها في عضو مخصوص اختص به وإن أحله الوطي حلت المقدمات بشهادة الحال ولأنه لا ينفك عنها غالباً ولا موقع له بدونها ولأن تحليل الأقوى يدل على الأضعف بطريق أولى بخلاف المساوي والعكس...». كما مر معنا على أنه لو اغتصب جارية فإن كانت بكرة فعليه عشر قيمتها، وإن كانت ثيباً فنصف العشر.

١٣٨٠ ٢٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن جميل بن دراج، عن ضريس بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يحل لأخيه جاريته وهي تخرج في حوائجه؟ قال: هي له حلال، قلت: أرايت إن جاءت بولد ما يصنع فيه؟ قال: هو لمولى الجارية إلا أن يكون قد اشترط عليه حين أحلها له أنها إن جاءت بولد مني فهو حر، فإن كان فعل فهو حر، قلت: فيملك ولده؟ قال: إن كان له مال اشتراه بالقيمة^(١).

١٣٨١ ٢٣ - وروى سليمان الفراء، عن حريز، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر (ع): الرجل يحل لأخيه جاريته؟ قال: لا بأس به، قلت: فإن جاءت بولد؟ فقال: ليضم إليه ولده وليرد على الرجل جاريته، قلت له: لم يأذن له في ذلك؟ قال: إنه قد أذن له ولا يأمن أن يكون ذلك^(٢).
قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: هذان الحديثان متفقان وليس بمختلفين، وخبر حريز عن زرارة فيما قال: ليضم إليه ولده يعني بالقيمة ما لم يقع الشرط بأنه حر.

١٣٨٢ ٢٤ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (ع) عن جارية بين رجلين ذبراها جميعاً ثم أحل أحدهما فرجها لشريكه؟ قال: هي حلال له وأيهما مات قبل صاحبه فقد صار نصفها حراً من قبل الذي مات ونصفها مدبراً، قلت: أرايت إن أراد الباقي منهما أن يمسه أله ذلك؟ قال: لا إلا أن يثبت عتقها ويتزوجها برضى منها متى ما أراد، قلت له: أليس قد صار نصفها حراً وقد ملكت نصف رقبته والنصف الآخر للباقي منهما؟ قال: بلى، قلت: فإن هي جعلت مولاه في حل من فرجها؟ قال: لا يجوز ذلك له، قلت له: لم لا يجوز لها ذلك؟ وكيف أجزت للذي كان له نصفها حين أحل فرجها لشريكه فيها؟ قال: لأن المرأة لا تهب فرجها ولا تعيره ولا تحله، ولكن لها من نفسها يوم وللذي دبرها يوم فإن أحب أن يتزوجها متعة بشيء في ذلك اليوم الذي تملك فيه نفسها فليتمتع منها بشيء قل أو كثر^(٣).

(١) الاستبصار ٣، ٩٠ - باب حكم ولد الجارية المحللة، ح ٧. والتهذيب ٧، ٢٣ - باب في ضروب النكاح، ح ٢٦. وفي سند كليهما جميل بن صالح، بدل: جميل بن دراج.
(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٥. بتفاوت يسير. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٦. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٦. وفي سنده: سليم، بدل: سليمان. قال المحقق (ره) في الشرائع ٣١٧/٢: «ولد المحللة حر، ثم إن شرط الحرية مع لفظ الإباحة فالولد حر، ولا سبيل على الأب، وإن لم يشترط، قيل: يجب على الأب فكه بالقيمة، وقيل: لا يجب، وهو أصح الروايتين». وقد حمل الشيخ (ره) قوله (ع) في الرواية: ليضم إليه ولده؛ على أن المراد به بالثمن لأن ولده لا يجوز أن يمكن من استرقاقه بل يلزم أن يعطى أباه بالقيمة. كما نصت عليه الرواية المتقدمة، إلا إذا اشترط عند التحليل أنه لو كان ولد لكان حراً.
(٣) التهذيب ٨، ٩ - باب السراري و...، ح ٢٣، بتفاوت يسير، وكذلك في الفروع ٣٤، باب نكاح المرأة التي بعضها حر وبعضها رق، ح ٣.

١٣٨٣ ٢٥ - وسئل أبو عبد الله (ع): عن الرجل الحر يتزوج بأمة قوم الولد ممالك أو أحرار؟ قال: الولد أحرار، ثم قال: إذا كان أحد والديه حراً فالولد حر^(١).

١٣٨٤ ٢٦ - وروى جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل تزوج بأمة فجاءت بولد؟ قال: يلحق الولد بأبيه، قلت: فبعد يتزوج بحرة؟ قال: يلحق الولد بأمه.

١٤٢ - باب الذمي يتزوج الذمية ثم يُسلمان

١٣٨٥ ١ - روي عن رومي بن زرارة، عن عبيد بن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): النصراني يتزوج النصرانية على ثلاثين دَنّ خمراً وثلاثين خنزيراً ثم أسلما بعد ذلك ولم يكن دخل بها؟ قال: ينظر كم قيمة الخنزير وكم قيمة الخمر فيرسل به إليها ثم يدخل عليها وهما على نكاحهما الأول^(٢).

١٤٣ - باب المتعة^(٣)

١٣٨٦ ١ - قال الصادق (ع): ليس منا من لم يؤمن بكرتنا ويستحلّ متعتنا.

(١) الاستبصار ٣، ١٢٧ - باب أن الولد للاحق بالحر من الأبوين أيهما كان، ح ٣. وفي الفروع ٣، باب الولد إذا كان أحد أبويه حر أو... ح ٧. التهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإمام وما يحل... ح ٧. وهذا هو المشهور بين فقهاءنا رضوان الله عليهم، فلو كان أحد الزوجين حراً لحق الولد به، سواء كان الحر هو الأب أو الأم إلا أن يشترط المولى رق الولد، فإن شرط لزم الشرط لأنه شرط لا ينافي الشرع، فيشمله عموم قوله (ص) المؤمنون عند شروطهم.

(٢) التهذيب ٧، ٣١ - باب المهور والأجور... ح ١١، والفروع ٣، باب نكاح أهل الذمة والمشرّكين يسلم بعضهم... ح ٩ والذن: - كما في القاموس - الراقود العظيم، أطول من الحب أو أصغر. قال المحقق (ره) في الشرائع ٣٢٤/٢: «ولو عقد الذميان على خمر أو خنزير صح لأنهما يملكانه، ولو أسلما، أو أسلم أحدهما قبل القبض دفع القيمة لخروجه عن ملك المسلم سواء كان عينا أو مضمونا».

(٣) يقول الشهيدان (ره): «نكاح المتعة وهو النكاح المنقطع ولا خلاف بين الإمامية في شرعيته مستمراً إلى الآن، ولا خلاف بين المسلمين قاطبة في أصل شرعيته وإن اختلفوا بعد ذلك في نسخه، والقرآن الكريم مصرّح به في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾، اتفق جمهور المفسرين على أن المراد به نكاح المتعة، وأجمع أهل البيت (ع) على ذلك، وروي عن جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وابن عباس وابن مسعود (رض) أنهم قرأوا: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى... ودعوى نسخه أي نسخ جوازه من الجمهور لم يثبت لتناقض رواياتهم بنسخه... ومن المعلوم ضرورة من مذهب علي (ع) وأولاده (ع)

١٣٨٧ ٢ - وقال الرضا (ع): المتعة لا تحل إلا لمن عرفها وهي حرام على من جهلها.

١٣٨٨ ٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبان، عن أبي مريم، عن أبي جعفر (ع) قال: إنه سئل عن المتعة فقال: إن المتعة اليوم ليست كما كانت قبل اليوم، إنهن كنَّ يُؤْمَنُنَّ يومئذٍ واليوم لا يُؤْمَنُ فاسألوا عنهن^(١).

وأحلَّ رسول الله (ص) المتعة ولم يحرمها حتى قبض، وقرأ ابن عباس (ره) ﴿فما استمتعتم به منهن ألى أجل مسمى فاتوهن أجورهن فريضة من الله﴾^(٢) وقد أخرجت الحجة على منكرها في كتاب إثبات المتعة.

١٣٨٩ ٤ - وروى داود بن إسحاق، عن محمد بن الفيض قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المتعة فقال: نعم إذا كانت عارفة، قلت: جعلت فداك فإن لم تكن عارفة؟ قال: فاعرض عليها وقل لها فإن قبلت فتزوجها، وإن أبت ولم ترض بقولك فدعها، وإياكم والكواشف والدواعي والبغايا وذوات الأزواج، فقلت: ما الكواشف؟ فقال: اللواتي يكاشفن وبيوتهن معلومة ويؤتين، قلت: فالدواعي؟ قال: اللواتي يدعون إلى أنفسهن وقد عُرفن بالفساد، قلت: فالبغايا؟ قال: المعروفات بالزنا، قلت: فذوات الأزواج؟ قال: المطلقات على غير السنة^(٣).

١٣٩٠ ٥ - وروى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سأل رجل الرضا (ع): عن الرجل يتزوج امرأة متعة ويشترط عليها أن لا يطلب ولدها فتأتي بعد ذلك بولد فينكر الولد؟ فشدد في ذلك، وقال: يجب؟ وكيف يجب؟ إعظاماً لذلك. قال الرجل: فإن أتهمها؟ قال: لا ينبغي لك أن تتزوج إلا بمأونة، إن الله عز وجل قال^(٤): ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية

= حلها وإنكار تحريمها بالغاية، فالرواية عن علي (ع) بخلافه باطلة. . . . وتحريم بعض الصحابة وهو عمر أياه تشريع من عنده مردود عليه لأنه إن كان بطريق الاجتهاد فهو باطل في مقابلة النص إجماعاً وإن كان بطريق الرواية فكيف خفي ذلك على الصحابة أجمع في بقية زمن النبي (ص) وجميع خلافة أبي بكر وبعض خلافة المحرم؟ (يعني عمر) . . .

(١) التهذيب ٧، ٢٤ - باب تفصيل أحكام النكاح، ح ٩. والفروع ٣، باب أنه لا يجوز التمتع إلا بالعفيفة، ح ١ وليست العفة شرطاً في الصحة عند فقهاءنا (ره) ولذا حكموا بجواز متعة الزانية على كراهة مع ضرورة منعها عن الفجور لو عقد عليها.

(٢) النساء / ٢٤. وهذه القراءة مشتملة على التفسير الذي كان يكتبه الصحابة عند نزول القرآن، وإلا فليس في الآية - إلى أجل مسمى -.

(٣) الاستبصار ٣، ٩٣ - باب أنه لا ينبغي أن يتمتع إلا . . . ح ٣. وفيه: ويزنين، بدل: ويؤتين. وكذلك هو في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٣. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٥. وفيه: ويؤتون. بدل: ويؤتين.

(٤) النور / ٣.

لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحُرِّم ذلك على المؤمنين^(١).

١٣٩١ ٦ - وروى سعدان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يتزوّج اليهودية ولا النصرانية على حرة متعة وغير متعة.

١٣٩٢ ٧ - وسأل الحسن التفتليسي الرضا (ع): يتمتع الرجل من اليهودية والنصرانية؟ قال أبو الحسن الرضا (ع): يتمتع من الحرة المؤمنة وهي أعظم حرمة منهما^(٢).

١٣٩٣ ٨ - وروي عن علي بن رثاب قال: كتبت إليه أسأله عن رجل تمتع بامرأة ثم وهب لها أيامها قبل أن يفضي إليها، أو وهب لها أيامها بعدما أفضى إليها، هل له أن يرجع فيما وهب لها من ذلك؟ فوقع (ع): لا يرجع.

١٣٩٤ ٩ - وروى محمد بن يحيى الخثعمي، عن محمد بن مسلم قال: سألت عن الجارية يتمتع منها الرجل؟ قال: نعم إلا أن تكون صبية تخدم، قلت: أصلحك الله وكَم الحد الذي إذا بلغته لم تخدم؟ قال: ابنة عشر سنين^(٣).

١٣٩٥ ١٠ - وروى حفص بن البختري، عن أبي عبد الله (ع): في الرجل يتزوّج البكر متعة؟ قال: يكره لليب على أهلها^(٤).

١٣٩٦ ١١ - وروى أبان عن أبي مريم عن أبي عبد الله (ع) قال: العذراء التي لها أب لا تتزوّج متعة إلا بإذن أبيها^(٥).

١٣٩٧ ١٢ - وروى حمّاد، عن أبي بصير قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن المتعة أي من الأربع؟

(١) الاستبصار ٣، ١٠٠ - باب أن ولد المتعة لاحق بأبيه، ح ٤. الفروع ٣، باب أنه لا يجوز التمتع إلا بالعفيفة، ح ٣. والتهذيب ٧، ٢٤ - باب تفصيل أحكام النكاح، ح ٨٢. قال الشهيدان (ره): «ويجوز العزل عنها وإن لم يشترط ذلك في متن العقد ولكن يلحق به الولد على تقدير ولادتها بعد وطئه بحيث يمكن كونه منه وإن عزل لأنها فراش والولد للفراش وهو مروي لكن لو نفاه انتفى ظاهراً بغير لعان بخلاف ولد الدوام».

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٤ بتفاوت.

(٣) الاستبصار ٣، ٩٤ - باب التمتع بالأبكار، ح ٤. وفي سننه: إبراهيم بن محرز الخثعمي، بدل محمد بن يحيى. وكذلك هو في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٤٥.

(٤) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٦، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٧. والفروع ٣، باب الأبكار، ح ١، وقد دل الحديث على كراهية التمتع بالبكر حتى في صورة عدم وجود الأب، لمكان العار والعيب لو انكشف الأمر.

(٥) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٣، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٤. وعلى الأشهر عندنا - كما يذكر ذلك المحقق (ره) في الشرائع ٣٠٦/٢ - عدم اشتراط إذن الأب في تمتع البالغة الرشيدة نفسها بكراً كانت أو ثيباً ولا اعتراض لوليها.

قال: لا ولا من السبعين^(١).

١٣٩٨ - ١٣ - وسأله الفضيل بن يسار عن المتعة فقال: هي كبعض إمائك.

١٣٩٩ - ١٤ - وروى صفوان بن يحيى، عن عمر بن حنظلة قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أتزوج المرأة شهراً بشيء مسمى فتأتي بعض الشهر ولا تنفي ببعض الشهر؟ قال: تحبس عنها من صداقها بقدر ما احتبست عنك إلا أيام حيضها فإنها لها.

١٤٠٠ - ١٥ - وسأله محمد بن النعمان الأحول فقال: أدنى ما يتزوج به الرجل متعة؟ قال: كفين من برّ يقول لها: تزوجيني نفسك متعة على كتاب الله وسنة نبيه نكاحاً غير سفاح على أن لا أرثك ولا ترثيني، ولا أطلب ولدك إلى أجل مسمى، فإن بدا لي زدتك وزدتين^(٢).

١٤٠١ - ١٦ - وروى جميل بن صالح قال: إن بعض أصحابنا قال لأبي عبد الله (ع): إنه يدخلني من المتعة شيء، فقد حلفت أن لا أتزوج متعة أبداً؟ فقال له أبو عبد الله (ع): إنك إذا لم تطع الله فقد عصيته^(٣).

١٤٠٢ - ١٧ - وروى عن يونس بن عبد الرحمان قال: سألت الرضا (ع) عن رجل تزوج امرأة متعة فعلم بها أهلها فزوجه من رجل في العلانية وهي امرأة صدق؟ قال: لا تمكّن زوجها من نفسها حتى تنقضي عدتها وشرطها، قلت: إن كان شرطها سنة ولا يصبر لها زوجها؟ قال: فليتنق الله زوجها وليتصدق عليها بما بقي له فإنها قد ابتليت والدار دار هدة والمؤمنون في تقية، قلت: فإن تصدّق عليها بأيامها وانقضت عدتها كيف تصنع؟ قال تقول لزوجها إذا أدخلت به: يا هذا وثب عليّ أهلي فزوجهني بغير أمري ولم يستأمروني، وإني الآن قد رضيت فاستأنف أنت اليوم وتزوجني تزويجاً صحيحاً فيما بيني وبينك^(٤)، قال: وقلت للرضا (ع): المرأة تتزوج متعة فينقضي شرطها فتزوج رجلاً آخر قبل أن تنقضي عدتها؟ قال: وما عليك إنما إثم ذلك عليها.

١٤٠٣ - ١٨ - وروى صالح بن عقبة، عن أبيه، عن أبي جعفر (ع) قال قلت له: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك وجه الله تعالى وخلافاً على من أنكرها لم يكلمها كلمة إلا كتب الله

(١) الاستبصار ٣، ٩٦ - باب أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع... ح ٣. التهذيب ٧، ٢٤ - باب في تفصيل أحكام النكاح، ح ٤٤. والفروع ٣، باب أنهن بمنزلة الإماء... ح ٤.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦١.

(٣) رواه بزيادة وتفاوت وأخرجه بسند آخر في الفروع ٣، باب المتعة، ح ٧ وكذلك في التهذيب ٨، ٥ - باب النذور، ح ٣٥، والاستبصار ٣، ٩٢ - باب تحليل المتعة، ح ٤. وقوله: فقد عصيته: إما للجوئك إلى الزنا، أو لأنك كرهت ما أحل الله لك وحرّمته على نفسك.

(٤) إلى هنا مروي في الفروع ٣، كتاب النكاح، باب النوادر، ح ٦.

تعالى له بها حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة، فإذا دنى منها غفر الله تعالى له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره، قلت: بعدد الشعر؟! قال: نعم بعدد الشعر.

١٤٠٤ ١٩ - وقال أبو جعفر (ع): إن النبي (ص) لما أسري به إلى السماء قال: «لحقني جبرئيل (ع) فقال: يا محمد إن الله تبارك وتعالى يقول: إني قد غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء».

١٤٠٥ ٢٠ - وروى بكر بن محمد، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن المتعة فقال: إني لأكره للرجل المسلم أن يخرج عن الدنيا وقد بقيت عليه خلّة من خلال رسول الله (ص) لم يقضها.

١٤٠٦ ٢١ - وروى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة قال: قرأت في كتاب رجل إلى أبي الحسن (ع): رجل تزوّج بامرأة متعة إلى أجل مسمى فإذا انقضى الأجل بينهما هل يحل له أن يتزوّج بأختها؟ فقال: لا يحل له حتى تنقضي عدتها^(١).

١٤٠٧ ٢٢ - وسأل أحمد بن محمد بن أبي نصر، الرضا (ع): عن الرجل يتزوّج المرأة متعة: أيحل له أن يتزوّج ابتها بتاتاً؟ قال: لا^(٢).

١٤٠٨ ٢٣ - وروى موسى بن بكر، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: عدة المتعة خمسة وأربعون يوماً، كأي أنظر إلى أبي جعفر (ع) يعقد بيده خمسة وأربعين يوماً، فإذا جاء الأجل كانت فرقة بغير طلاق^(٣).

فإن شاء أن يزيد فلا بد من أن يصدقها شيئاً قلّ أو كثر، والصدّاق كل شيء تراضيا عليه في تمتع أو تزويج بغير متعة، ولا ميراث بينهما في المتعة إذا مات واحد منهما في ذلك الأجل،

(١) الاستبصار ٣، ١١١ - باب أنه إذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائنة جاز... ح ٤ بسند آخر. وكذلك هو في التهذيب ٧، ٢٥ - باب من أحل الله نكاحه من النساء... ح ٤٥. والفروع ٣، باب الجمع بين الأختين من... ح ٥، بسند آخر أيضاً.

(٢) الفروع ٣، باب الرجل يتزوج المرأة فيطلقها أو تموت قبل أن يدخل بها أو... ح ٢. بدون كلمة (بتاتاً) وكذلك هو في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١١ وقد أجمع أصحابنا (ره) على أن نكاح المتعة حكمه حكم النكاح الدائم من حيث الأحكام شرطاً وولاية إلا ما استثنى كعدم انحصارها في عدد وجواز التمتع بالكتابة ابتداءً ومقدار العدة، وكذلك هي كالدائم من حيث التحريم بنوعيه: تحريم العين وتحريم الجمع.

(٣) الفروع ٣، باب عدة المتعة، ح ٣. وهذا مما أجمع عليه فقهاؤنا رضوان الله عليهم، فلا يقع بالمتعة طلاق بل تبين منه بانقضاء المدة أو بهيته إياها، كما أن عدتها مع الدخول إذا انقضت مدتها أو وهبها حيضتان إن كانت ممن حيض ولو استرايت وهي في سن من حيض فخمسة وأربعون يوماً وهو موضع وفاق ولا فرقاً فيهما بين الحرية والأمة وتعتد من الوفاة بشهرين وخمسة أيام إن كانت أمة ويضعفها إن كانت حرة، ولو كانت حاملاً فبأبعد الأجلين من أربعة أشهر وعشراً وشهرين وخمسة ومن وضع الحمل في كل من الحرية والأمة.

وله أن يتمتع إن شاء وله امرأة وإن كان مقيماً معها في مصره.

١٤٠٩ ٢٤ - وروى صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يتوفى عنها هل عليها العدة؟ قال: تعتد أربعة أشهر وعشراً، فإذا انقضت أيامها وهو حي فحيضة ونصف مثل ما يجب على الأمة، قال قلت: فتحد؟ قال: نعم وإذا مكثت عنده يوماً أو يومين أو ساعة من النهار فقد وجبت العدة ولا تحد^(١).

١٤١٠ ٢٥ - وروى عمر بن أذينة، عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (ع): ما عدة المتعة إذا مات عنها الذي تمتع بها؟ قال: أربعة أشهر وعشراً، قال ثم قال: يا زرارة كل نكاح إذا مات عنها الزوج فعلى المرأة حرة كانت أو أمة أو على أي وجه كان النكاح منه متعة أو تزويجاً أو ملك يمين فالعدة أربعة أشهر وعشراً، وعدة المطلقة ثلاثة أشهر، والأمة المطلقة عليها نصف ما على الحرة، وكذلك المتعة عليها مثل ما على الأمة^(٢).

١٤١١ ٢٦ - وقيل لأبي عبد الله (ع): لِمَ جعل في الزنا أربعة من الشهود وفي القتل شاهداً؟ قال: إن الله تبارك وتعالى أحل لكم المتعة وعلم أنها ستنكر عليكم فجعل الأربعة الشهود احتياطاً لكم، ولولا ذلك لأتني عليكم، وقل ما يجتمع أربعة على شهادة بأمر واحد.

١٤١٢ ٢٧ - وروى عن بكار بن كردم قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يلقي المرأة فيقول لها: زوجيني نفسك شهراً، ولا يسمى الشهر بعينه، فيلقاها بعد سنين؟ فقال: له شهره إن كان سماه، وإن لم يكن سماه فلا سبيل له عليها^(٣).

(١) الاستبصار ٣، باب عدة المتمتع بها إذا مات... ح ١. التهذيب ٨، ٦ - باب في عدد النساء، ح ١٤٣، وهذا في عدة الحرة المتوفى عنها زوجها دواماً أو متعة.

(٢) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٤٤. انظر التعليقة رقم (١) من هذه الصفحة. وقد دل الحديث على أن عدة المتمتع بها أربعة أشهر وعشراً كالدائمة كما دلت على أن عدة الأمة في الدوام كالحرّة وهذا قول شاذ ولا قائل به عندنا - على حد تعبير الشهيد الثاني (ره) - ثم يضيف قدس سره: «ومع ذلك (فإن صحيحة زرارة هذه) معارضة بمطلق الأخبار الكثيرة الدالة على أن عدة الأمة في الوفاة على نصف الحرّة وبأن كونها على النصف في الدوام يقتضي أولوته في المتعة لأن عدتها أضعف في كثير من أفرادها ونكاحها أضعف فلا يناسبها أن تكون أقوى وهذه مخالفة أخرى في صحيحة زرارة للأصول وإن كان العمل بها أحوط».

(٣) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب النواذر، ح ٤. والتهذيب ٧، ٢٤ باب في تفصيل أحكام النكاح، ح ٧٥. وذكر الأجل المضبوط المحدود المحروس عن الزيادة والنقصان شرط في عقد نكاح المتعة وهذا مما لا خلاف فيه بين فقهاءنا (ره) وإن كانوا قد اختلفوا فيما إذا لم يعين الأجل في بطلان العقد من رأس أو انقلابه دائماً على قولين مع وجود تفصيلات أخرى بين أن يكون العقد بلفظ التمتع فيطّل أو يكون بلفظ التزويج أو النكاح فينقلب دائماً. يقول المحقق (ره) في الشرائع ٣٠٥/٢: «وأما الأجل فهو شرط في عقد المتعة ولولم يذكره انعقد دائماً، وتقدير الأجل إليهما طال أو قصر... ولا بد أن يكون معيناً محروساً من الزيادة والنقصان، ولو اقتصر على بعض يوم=

١٤١٣ ٢٨ - وروى زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجل أدخل جارية يتمتع بها ثم أنسي حتى واقعها هل يجب عليه حد الزاني؟ قال: لا، ولكن يتمتع بها بعد النكاح ويستغفر الله مما أتى^(١).

١٤١٤ ٢٩ - وروى علي بن أسباط، عن محمد بن عذافر، عن ذكره، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن التمتع بالأبكار قال: هل جعل ذلك إلا لهن؟! فليسترن منه وليستغفرن^(٢).

١٤١٥ ٣٠ - وروى إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: رجل تزوج بجارية عاتق على أن لا يفتضها ثم أذنت له بعد ذلك؟ قال: إذا أذنت له فلا بأس.

١٤١٦ ٣١ - وروى أن المؤمن لا يكمل حتى يتمتع.

١٤١٧ ٣٢ - وروى عن جابر بن عبد الله الأنصاري، أن رسول الله (ص) خطب الناس فقال: «أيها الناس إن الله تبارك وتعالى أحل لكم الفروج على ثلاثة معان، فرج موروث وهو البتات، وفرج غير موروث وهو المتعة، وملك أيما نكم»^(٣).

١٤١٨ ٣٣ - وقال الصادق (ع): إني لأكره للرجل أن يموت وقد بقيت عليه حلة من خلال رسول الله (ص) لم يأتها، فقلت له: فهل تمتع رسول الله (ص)؟ قال: نعم وقرأ هذه الآية ﴿وَإِذْ أَسْرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ثِيَابَ وَأُبْكَارًا﴾^(٤).

١٤١٩ ٣٤ - وروى عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: إن الله تبارك وتعالى حرّم على شيعتنا المسكر من كل شراب، وعوّضهم من ذلك المتعة^(٥).

= جاز بشرط أن يقرنه بغاية معلومة كالزوال والغروب، ويجوز أن يعين شهراً متصلاً بالعقد ومتأخراً عنه ولو أطلق اقتضى الاتصال بالعقد، فلو تركها حتى انقضى قدر الأجل المسمى خرجت عن عقده واستقر لها الأجرة. ولو قال مرة أو مرتين ولم يجعل ذلك مقيداً بزمان لم يصح وصار دائماً. وفيه رواية دالة على الجواز وأنه لا ينظر إليها بعد إيقاع ما شرطه، وهي مطروحة لضعفها. وقد نصّ الشهيد الثاني (ره) على أنه لو ذكر المرة أو المرات وأطلق من دون تعيين زماها بشكل مضبوط في وقت محدد بطل العقد للجهالة، لا كما اختاره المحقق من أنه يتقلب دائماً. (١) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٣٢، والفروع ٣، نفس الباب، ح ٣. وزرعة: هو ابن محمد.

(٢) ويدل بظاهره على عدم اشتراط إذن الولي وهو الذي اختاره جملة من فقهاءنا كالمحقق (ره) وقد أثبتناه سابقاً حيث ذكر (ره) أنه الأشهر عندنا.

(٣) التهذيب ٧، ٢٣ - باب ضروب النكاح، ذيل ح ٣. قال الشيخ (ره): وليس يخرج عن الأقسام الثلاثة ما روي من تحليل الرجل جاريته لآخيه، لأن هذا داخل في جملة الملك. . . .

(٤) التحريم / ٣ - ٥.

(٥) ووجه التقابل بين تحريم تلك وتحليل هذه وجعلها عوضاً هو النشوة التي تحصل للإنسان السوي عند الجماع ولكنها محللة والنشوة التي تحصل له عند السكر المحرّم.

١٤٤ - باب

النوادر

١٤٢٠ ١ - روى إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: قال النبي (ص): «لا يحل لامرأة حاضت أن تتخذ قصة ولا جُمّة»^(١).

١٤٢١ ٢ - وقال (ع): رحم الله المسرولات.

١٤٢٢ ٣ - وقال (ع): إذا جلست المرأة مجلساً فقامت عنه فلا يجلس في مجلسها أحد حتى يبرد^(٢).

١٤٢٣ ٤ - وروى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: إن الله عز وجل خلق الشهوة عشرة أجزاء تسعة في الرجال وواحدة في النساء، وذلك لبني هاشم وشيعتهم، وفي نساء بني أمية وشيعتهم الشهوة عشرة أجزاء، في النساء تسعة وفي الرجال واحدة^(٣).

١٤٢٤ ٥ - وروى جابر، عن أبي جعفر (ع) أنه قال في النساء: لا تشاوروهن في النجوى، ولا تطيعوهن في ذي قرابة، إن المرأة إذا كبرت ذهب خير شطريها وبقي شرهما، ذهب جمالها واحتد لسانها وعقم رحمها، وإن الرجل إذا كبر ذهب شر شطريه وبقي خيرهما، ثبت عقله واستحكم رأيه وقل جهله^(٤).

١٤٢٥ ٦ - وقال علي (ع): كل امرئ تدبره امرأة فهو ملعون^(٥).

١٤٢٦ ٧ - وقال (ع): في خلافهن البركة^(٦).

١٤٢٧ ٨ - وكان رسول الله (ص) إذا أراد الحرب دعا نساءه فاستشارهن ثم خالفهن^(٧).

(١) الفروع ٣، باب النهي عن خلال تكروه لهن، ح ٢. والجُمّة: مجتمع شعر الرأس - كذا في القاموس -.
(٢) الفروع ٣، باب نوادر، صدرح ٣٨، وأخرجه عن السكوني عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص)...
(٣) روي بمعناه في الفروع ٣، نفس الباب، ح ٣٥، وأخرجه عن ابن مسكان رفعه عن أبي عبد الله (ع).
(٤) روي صدر هذا الحديث عن أبي جعفر (ع) في الفروع ٣، باب في ترك طاعتهم، ح ٦. ورواه كله في الحديث ١٢ من نفس الباب بتفاوت وسند آخر. والمراد بلذي القرابة: أي قرابة الزوج. والنجوى للحديث: المسارة به، أو الحديث الخفي أو السر وثبات عقله: رجاحته لأنه في هذه السن يكون قد خلس من شوائب الأوهام وجموح الشهوات.

(٥) الفروع ٣، باب في ترك طاعتهم، ح ١٠. والحديث فيه مرفوع إلى أبي عبد الله (ع) عن أمير المؤمنين (ع).

(٦) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٩، وهو مرفوع أيضاً. وفيه: في خلاف النساء البركة.

(٧) الفروع ٣، نفس الباب، ح ١١. وهو كسابقه.

- ١٤٢٨ ٩ - ونهى (ع) أن يركب السرج بفرج^(١). يعني المرأة تركب بسرج.
- ١٤٢٩ ١٠ - وقال أمير المؤمنين (ع): لا تحملوا الفروج على السروج فتهيجوهن للفجور^(٢).
- ١٤٣٠ ١١ - وروى الفضيل، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: شيء يقوله الناس: إن أكثر أهل النار يوم القيامة النساء؟ قال: وأنى ذلك؟! وقد يتزوج الرجل في الآخرة ألفاً من نساء الدنيا في قصر من درة واحدة.
- ١٤٣١ ١٢ - وروى عمار الساباطي، عن أبي عبد الله (ع) قال: أكثر أهل الجنة من المستضعفين النساء، علم الله عز وجل ضعفهن فرحمهن.
- ١٤٣٢ ١٣ - وقال رسول الله (ص): محاش نساء أمتي على رجال أمتي حرام^(٣).
- ١٤٣٣ ١٤ - وقال الصادق (ع): الحياء عشرة أجزاء تسعة في النساء وواحدة في الرجال، فإذا خُفِضَ ذهب جزء من حياتها، وإذا تزوجت ذهب جزء، فإذا افترعت^(٤) ذهب جزء، وإذا ولدت ذهب جزء وبقي لها خمسة أجزاء، فإذا فُجرت^(٥) ذهب حياتها كله، وإن عفت بقي لها خمسة أجزاء.
- ١٤٣٤ ١٥ - وقال الصادق (ع): الخيرات الحسان من نساء أهل الدنيا وهن أجمل من الحور العين، ولا بأس^(٦) أن ينظر الرجل إلى امرأته وهي عريانة.
- ١٤٣٥ ١٦ - وروى إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أينظر المملوك إلى شعر

(١) الفروع ٣، باب في تأديب النساء، ح ٣، وفيه: سرج بدون الألف واللام. والفروج كناية عن المرأة، وحمل النهي على الكراهة.

(٢) الفروع ٣، نفس الباب، ح ٤. لعل التهيج ناشئ من احتكاك الفروج بقربوس الفرس بشدة عند مشيه وحركته.

(٣) التهذيب ٧، ٣٦ - باب السنة في عقود النكاح و... ح ٣٦ بتفاوت. وكذلك في الاستبصار ٣، ١٤٩ - باب إتيان النساء فيما دون الفرج، ح ٨. والمحاش جمع مخشة وهي الدبر، وربما تلفظ بالسین بدل الشين. وكُنِيَ بالمحاش عن الأدبار كما كُنِيَ بالحشوش عن مواضع الغائط فإن أصلها الحش وهو الكنيف وأصله البستان لأنهم كانوا كثيراً ما يتغوطون في البساتين. والأشهر عند فقهاءنا كراهة الوطي في الدبر كراهة شديدة والقول الآخر هو التحريم. قال الشهيدان (ره): «والوطي في دبرها مكروه كراهة مغلظة من غير تحریم على أشهر القولين والروايتين وظاهر آية الحرث وفي رواية سدير عن الصادق (ع): يحرم،... وهو مع سلامة سنده محمول على شدة الكراهة جمعاً بينه وبين صحيحة ابن أبي يعفور الدالة على الجواز صريحاً.

(٤) افترعت: أي افترضت بكارتها.

(٥) فُجرت: أي زنت.

(٦) ورد ذلك في حديث رواه عن إسحاق بن عمار عن الصادق (ع) في الفروع ٣، باب نوادر، ح ٦.

مولاته؟ قال: نعم وإلى ساقها^(١).

١٤٣٦ ١٧ - وروي عن محمد بن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي الحسن (ع): يكون للرجل الخصي يدخل على نسائه يناولهن الوضوء فيرى شعورهن؟ قال: لا^(٢).

١٤٣٧ ١٨ - وفي رواية ربي بن عبد الله، أنه لما بايع رسول الله (ص) النساء وأخذ عليهن، دعا بإناء فملأه ثم غمس يده في الإناء ثم أخرجها، فأمرهن أن يدخلن أيديهن فيغمسن فيه.

١٤٣٨ ١٩ - وكان (ع) يسلم على النساء ويرددن عليه السلام، وكان أمير المؤمنين (ع) يسلم على النساء، وكان يكره أن يسلم على الشابة منهن، وقال: أتخوف أن يعجبني صوتها فيدخل من الإثم علي أكثر مما أطلب من الأجر^(٣).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: إنما قال (ع) ذلك لغيره وإن عبّر عن نفسه، وأراد بذلك أيضاً التخوف من أن يظن ظان أنه يعجبه صوتها فيكفر، ولكلام الأئمة صلوات الله عليهم مخارج ووجوه لا يعقلها إلا العالمون.

١٤٣٩ ٢٠ - وسأل أبو بصير أبا عبد الله (ع): هل يصابح الرجل المرأة ليست له بذي محرم؟ قال: لا، إلا من وراء الثوب^(٤).

١٤٤٠ ٢١ - وروى الحسن بن محبوب، عن عباد بن صهيب قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: لا بأس بالنظر إلى شعور نساء أهل تهامة، والأعراب، وأهل البوادي من أهل الذمة، والعلاج، لأنهن إذا نهين لا يتنهين، قال: والمجنونة المغلوبة لا بأس بالنظر إلى شعرها وجسدها ما لم يتعمد ذلك^(٥).

-
- (١) الفروع ٣، باب ما يحل للمملوك النظر إليه من مولاته، ح ٣ عن معاوية بن عمار وبتفاوت.
 (٢) الاستبصار ٣، ١٥٤ - باب كراهية دخول الخصي على النساء، ح ١ وأخرجه عن أحمد بن إسحاق عن أبي إبراهيم (ع). وكذلك هو في التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٣٣ الفروع ٣، باب الخصيان، ح ٢.
 (٣) الفروع ٣، باب التسليم على النساء، ح ٣ بتفاوت يسير. وأخرجه عن ربي بن عبد الله عن أبي عبد الله (ع). وكذلك رواه في أصول الكافي ٢، كتاب العشرة، باب التسليم على النساء، ح ١.
 (٤) الفروع ٣، باب مصافحة النساء، ح ٢.
 (٥) الفروع ٣، باب النظر إلى نساء الأعراب و...، ح ١. وقد قيد فقهاؤنا جواز النظر هنا بالأن يكون بريئة أو شهوة. كما أنهم منعوا من النظر إلى مطلق الأجنبية إلا للضرورة كمعاملة أو شهادة، وجوزوا النظر عندئذ إلى وجهها وكفيها على كراهية مرة واحدة، ولا يجوز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة عندهم.

١٤٤١ ٢٢ - وسأل عمار الساباطي أبا عبد الله (ع): عن النساء كيف يسلمن إذا دخلن على القوم؟ قال: المرأة تقول عليكم السلام، والرجل يقول السلام عليكم.

١٤٤٢ ٢٣ - وروى أبو بصير عن أبي عبد الله (ع): في رجل يتزوج امرأة ولها زوج؟ فقال: إذا لم يرفع خبره إلى الإمام فعليه أن يتصدق بخمسة أصواع دقيقاً^(١)، هذا بعد أن يفارقها.

١٤٤٣ ٢٤ - وفي رواية جميل بن دراج: في المرأة تتزوج في عدتها قال: يفرق بينهما وتعدد عدة واحدة منهما، فإن جاءت بولد لستة أشهر أو أكثر فهو للأخير، وإن جاءت بولد في أقل من ستة أشهر فهو للأول^(٢).

١٤٤٤ ٢٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر (ع): عن رجل تزوج امرأة فقالت له: أنا حُبلى، أو أنا أختك من الرضاة، أو أنا على غير عدة؟ فقال: إن كان دخل بها وواقعها فلا يصدقها، وإن كان لم يدخل بها ولم يواقعها فليحتط وليسأل إذا لم يكن عرفها قبل ذلك^(٣).

١٤٤٥ ٢٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل قال لأمه: كل امرأة أتزوجها فهي عليّ مثلك حرام؟ قال: ليس هذا بشيء.

١٤٤٦ ٢٧ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة، عن أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل تزوج امرأة فلم تلث بعدما أهديت إليه إلا أربعة أشهر حتى ولدت جارية، فأنكر ولدها، وزعمت هي أنها حبلت منه؟ فقال: لا يقبل منها ذلك، وإن ترفعا إلى السلطان تلاعنا وفرق بينهما ولم تحل له أبداً^(٤).

(١) إلى هنا رواه بتفاوت وزيادة في الفروع ٥، كتاب الحدود، باب حد المرأة التي لها زوج فتزوج أو تزوج... ح ٣.

(٢) التهذيب ٧، ٢٦ - باب من يحرم نكاحهن بالأسباب دون الأنساب، ح ٤١.

(٣) الفروع ٣، باب نوادر، ح ٢٠. وفيه العطف بالواو لا بأو. «قوله: فلا يصدقها: لأن قولها مناف لتمكينها بعد معرفة الزوج، بخلاف ما إذا ادعت ذلك قبل المواقعة، فإنه يمكنها أن تقول: لم أكن أعرفك والآن عرفتك. وإن أمكن حمل الثاني على الاستحباب كما هو ظاهر الأصحاب» مرآة المجلسي ٤١٤/٢٠.

(٤) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٥٥، وإنما لم يقبل قولها لأن أقل الحمل عندنا ستة أشهر وكونها ولدت لأربعة أشهر عنده يدل على أن الولد ليس ولده. وقد حكم بعض فقهاءنا هنا بوجوب اللعان عليه لوجوب نفي الولد عنه لاختلال شرط الإلحاق به وهو أقل مدة الحمل ولا يتنفي عنه بدونه، والظاهر أن الملاعة الواردة في الحديث إنما ثبتت لتنازعهما في مقدار المدة الواقعة بين الدخول والوضع. إذ مقتضى القاعدة حقه في نفيه عنه بدون لعان في هذه الحالة لأنه ولد لأقل من ستة أشهر. يقول المحقق (ره): «ولو ولدته تماماً لأقل من ستة أشهر لم يلحق به وانتفى عنه بغير لعان».

١٤٤٧ ٢٨ - وروى الحسن بن محبوب، عن محمد بن حكيم قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر (ع): عن رجل زوّج أمته من رجل آخر ثم قال لها: إذا مات الزوج فهي حرة فمات الزوج؟ فقال: إذا مات الزوج فهي حرة تعتد عدة الحرة المتوفى عنها زوجها، ولا ميراث لها منه، لأنها إنما صارت حرة بعد موت الزوج.

١٤٤٨ ٢٩ - وروي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل وُجدَ مع امرأة في بيت فأقرّت أنها امرأته وأقرّ أنه زوجها؟ فقال: رُب رجل لو أُتيت به لأجزت له ذلك، ورُب رجل لو أُتيت به لضربته^(١).

١٤٤٩ ٣٠ - وروى عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل يزوّج مملوكته عبده أتقوم عليه كما كانت تقوم عليه، تراه منكشفاً أو يراها على تلك الحال؟ فكره ذلك وقال: قد منعني أبي (ع) أن أزوّج بعض غلماني أمّتي لذلك^(٢).

١٤٥٠ ٣١ - وسأل العلاء بن رزين أبا عبد الله (ع)^(٣) عن جمهور الناس^(٤)؟ فقال: هم اليوم أهل هدنة تُردُّ ضالّتهم وتؤدي أمانتهم وتحقن دماؤهم وتجاوز مناكحتهم وموارثتهم في هذه الحال.

١٤٥١ ٣٢ - وقال رسول الله (ص): «من سعادة الرجل أن لا تحيض ابنته في بيته»^(٥).

١٤٥٢ ٣٣ - وروى ابن أبي عمير، عن يحيى بن عمران، عن أبي عبد الله (ع) قال: الشجاعة في أهل خراسان، والباه في أهل بربر، والسخاء والحسد في العرب، فتخيروا لنطفكم.

١٤٥٣ ٣٤ - وفي رواية إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): ما كثر شعر رجل قط إلا قلّت شهوته.

(١) الفروع ٣، باب نوادر، ح ٢١. ويحمل الحديث على ما إذا دلت قرائن الحال على الشك في إقرارهما ثم العلم بكونهما أجنبيين، كما يحتمل حملة على أن الحاكم يمكن أن يحكم بعلمه بالواقع ويكون ذلك الواقع خلاف ما أقرّ به.

(٢) الفروع ٣، باب الرجل يزوّج عبده أمته، ح ٣، بتفاوت في آخره. وقد حكم فقهاؤنا بمضمون هذا الحديث. وروي الحديث في التهذيب ٨، ٩ - باب السراري و... ح ٤.

(٣) في غير هذه النسخة: أبا جعفر (ع).

(٤) يعني المخالفين.

(٥) الفروع ٣، باب ما يستحب من تزويج النساء عند بلوغهن و... ح ١. وأسندته إلى أبي عبد الله (ع) وفيه: من سعادة المرأة أن لا تطمئن ابنته في بيته.

١٤٥٤ ٣٥ - وروى إبراهيم بن هاشم، عن عبد العزيز بن المهدي قال: سألت الرضا (ع) فقلت له: جعلت فداك إن أخي مات وتزوجت امرأته، فجاء عمي وأدعى أنه كان تزوجها سرّاً، فسألته عن ذلك فأنكرت أشد الإنكار وقالت: ما كان بيني وبينه شيء قط؟ فقال: يلزمك إقرارها ويلزمه إنكارها^(١).

١٤٥٥ ٣٦ - وروى صالح بن عقبة، عن سليمان بن صالح، عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل عن رجل ينكح جارية امرأته ثم يسألها أن تجعله في حل فتأبى فيقول: إذا لأطلقنك، ويجتنب فراشها، فتجعله في حل؟ قال: هذا غاصب فأين هو عن اللطف^(٢)؟.

١٤٥٦ ٣٧ - وروى أبو العباس، وعبيد، عن أبي عبد الله (ع): في امرأة كان لها زوج مملوك فورثته وأعتقته هل يكونان على نكاحهما؟ قال: لا ولكن يجددان نكاحاً آخر^(٣).

١٤٥٧ ٣٨ - وقال علي (ع): يستحب للرجل أن يأتي أهله أول ليلة من شهر رمضان لقول الله عز وجل: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٤). والرفث المجامعة.

١٤٥٨ ٣٩ - وروى حريز، عن محمد بن إسحاق قال: قال أبو جعفر (ع): أتدري من أين صار مهور النساء أربعة آلاف درهم؟ قلت: لا قال: إن أم حبيبة بنت أبي سفيان كانت في الحبشة فخطبها النبي (ص) فساق عنه النجاشي أربعة آلاف درهم فمن ثم هؤلاء يأخذون به فأما الأصل فاثني عشر أوقية ونش^(٥).

(١) الفروع ٣، باب نوادر، ح ٢٧، والمفهوم من سياق الرواية حيث كان زواجه منها سرّاً بحسب دعواه أنه لم يكن لديه بيعة وإلا لو كانت لحكم له بالزوجة ظاهراً كما أفتي به أصحابنا (ره)، ولكن مقتضى قواعد التنازع عندئذ هو توجه اليمين على المرأة المنكرة للتزويج ولكن متى طلب المدعي ذلك، ولم يرد ذكر اليمين هذا على الزوجة والظاهر أنه لعدم طلبه من قبل مدعي الزوجة هنا. وقد حكم فقهاؤنا في مثل هذه الواقعة بأن مدعي الزوجة يجب عليه أن يعمل بمقتضى إقراره فيما بينه وبين الله تعالى مما يترتب على ذلك من حقوق وأحكام، يقول الشهيدان (ره): «لو ادعى زوجية امرأه فصدقته حكم بالعقد ظاهراً لانحصار الحق فيهما وعموم إقرار العقلاء على أنفسهم جازي». ولو اعترف أحدهما خاصة قضى عليه به دون صاحبه سواء حلف المنكر أم لا فيمنع من التزويج إن كان امرأة ومن أختها وأمها وبنت أخويها بدون إذنها وبثب عليه ما أقر به من المهر وليس لها المطالبة به ويجب عليه التوصل إلى تخليص ذمته إن كان صادقاً ولا نفقة عليه لعدم التمكن...».

(٢) الفروع ٣، باب الرجل يحل جاريته لأخيه و... ح ١٠.

(٣) الفروع ٣، باب المرأة يكون لها زوج مملوك ف... ح ١، وأخرجه عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة. والتهذيب ٨، ٩ - باب السراري و... ح ٣١، بتفاوت وسند آخر.

(٤) البقرة/ ١٨٧. والرّفث هنا كناية عن الجماع. وفي غير هذا الموضع الفحش في القول.

(٥) الفروع ٣، باب نوادر في المهر، ح ١٣، بتفاوت وأخرجه عن حريز عن محمد بن مسلم بدل: محمد بن =

١٤٥٩ ٤٠ - وفي رواية السكوني: أن علياً (ع) مرّ على بهيمة وفحل يسفدها على ظهر الطريق فأعرض عنه بوجهه، فقبل له: لم فعلت ذلك يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنه لا ينبغي أن تصنعوا ما يصنعون وهو من المنكر، إلا أن تواروه حيث لا يراه رجل ولا امرأة.

١٤٦٠ ٤١ - وقال الصادق (ع): من نظر إلى امرأة فرفع بصره إلى السماء أو غمض بصره لم يرد إليه بصره حتى يزوجه الله من الحور العين.

١٤٦١ ٤٢ - وفي خبر آخر: لم يرد إليه طرفه حتى يعقبه الله إيماناً يجد طعمه.

١٤٦٢ ٤٣ - وقال (ع): أول نظرة لك والثانية عليك ولا لك، والثالثة فيها الهلاك.

١٤٦٣ ٤٤ - وفي رواية السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: لا بأس أن ينظر الرجل إلى شعر أمه أو ابنته أو أخته.

١٤٥ - باب

الدعاء في طلب الولد

١٤٦٤ ١ - قال علي بن الحسين (ع) لبعض أصحابه قل في طلب الولد: «ربي لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين، واجعل لي من لدنك ولياً يرثني في حياتي ويستغفر لي بعد موتي، واجعله لي خَلْقاً سواً ولا تجعل للشيطان فيه نصيباً، اللهم إني أستغفرك وأتوب إليك إنك أنت الغفور الرحيم» سبعين مرة فإنه من أكثر من هذا القول رزقه الله تعالى ما تمنى من مال وولد ومن خير الدنيا والآخرة، فإنه يقول تعالى: ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفراً، يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾^(١).

١٤٦ - باب

الرضاع

١٤٦٥ ١ - روي عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله (ع) قال: الرضاع واحد وعشرون شهراً، فما نقص فهو جور على الصبي^(٢).

= إسحاق. ولقد تقدم منا تفسير النَّشْ، وأنه عشرون درهماً شرعياً، وعلى هذا يكون نصف أوقية شرعية لأنها أربعون درهماً شرعياً.

(١) نوح/١٠-١٢. يرسل السماء: أي الغيث. مدراراً: أي متتابعاً.

(٢) الفروع ٤، كتاب العقيقة، باب الرضاع، ح ٣، والتلهيب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات من... =

١٤٦٦ ٢ - وسأل سعد بن سعد، الرضا (ع): عن الصبي هل يرضع أكثر من ستين؟ فقال:

عامين، قلت: فإن زاد على ستين هل على أبويه من ذلك شيء؟ قال: لا (١).

١٤٦٧ ٣ - وقال علي (ع): ما من لبن يرضع به الصبي أعظم بركة عليه من لبن أمه (٢).

١٤٦٨ ٤ - ونظر الصادق (ع) إلى أم إسحاق بنت سليمان وهي ترضع أحد إبنائها محمداً أو

إسحاق فقال: يا أم إسحاق لا ترضعيه من ثدي واحد وأرضعيه من كليهما يكون أحدهما طعاماً والآخر شرباً (٣).

١٤٦٩ ٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن بريد العجلي قال: قلت لأبي

جعفر (ع): أ رأيت قول رسول الله (ص): «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فسرّه لي؟»

فقال: كل امرأة أرضعت من لبن فحلها ولد امرأة أخرى من جارية أو غلام فذلك الرضاع الذي

قال رسول الله (ص)، وكل امرأة أرضعت من لبن فحلين كانا لها واحداً بعد آخر من جارية أو

غلام، فإن ذلك رضاع ليس بالرضاع الذي قال رسول الله (ص): «يحرم من الرضاع ما يحرم

من النسب» (٤).

١٤٧٠ ٦ - وقال النبي (ص): «لا رضاع بعد فطام» (٥).

ح ٦، وهذه المدة من الرضاع هي أقل المجزي عند فقهاءنا (ره) وإلا فالمدة المعتبرة في الرضاع عندهم حولان كاملان لمن أراد أن يتم الرضاعة ويجوز زيادتها شهراً أو شهرين خاصة وإن كانت المرضعة لا تستحق أجره على هذه الزيادة فيما لو حصلت من غير ضرورة إليها.

(١) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٨. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٢.

(٢) و (٣) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٤ و ١٥ والفروع ٤، نفس الباب، ح ١ و ٢.

(٤) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب صفة لبن الفحل، ضمن ح ٩، وكون اللبن لفحل واحد هو أحد الشروط التي

أدرجها فقهاؤنا (ره) ليتحقق انتشار الحرمة بالرضاع. يقول المحقق (ره): «فلو أرضعت بلبن فحل واحد مائة

حرم بعضهم على بعض، وكذا لو نكح الفحل عشراً وأرضعت كل واحدة واحداً أو أكثر حرم التناكح بينهم

جميعاً، ولو أرضعت اثنين بلبن فحلين لم يحرم أحدهما على الآخر، وفي رواية مهجورة ويحرم أولاد هذه

المرضعة نسباً على المرتضع منها». وعلى هذا وهو اشتراط اتحاد صاحب اللبن معظم أصحابنا (ره). ويبدو أن

الشيخ الطبرسي (ره) وهو صاحب تفسير مجمع البيان - كما ينقل عنه الشهيد الأول (ره) قد ذهب إلى القول بعدم

اشتراط اتحاد الفحل (بل يكفي اتحاد المرضعة لأنه يكون بينهم مع اتحادها أخوة الأم وإن تعدد الفحل وهي

تحرم التناكح بالنسب والرضاع يحرم منه ما يحرم بالنسب. وهو متجه لولا ورود النصوص عن أهل البيت (ع)

بخلافه وهي مخصصة لما دل بعمومه على اتحاد الرضاع والنسب في حكم التحريم).

(٥) الاستبصار ٣، ١٢٥ - باب مقدار ما يحرم من الرضاع، ضمن ح ٢١. وقد أسنده إلى الصادق (ع). وكذا هو في

التهذيب ٧، ٢٥ - باب ما يحرم من النكاح من الرضاع. ... ضمن ح ٢١. والفروع ٣، باب إنه لا رضاع بعد

فطام، ح ١ مستنداً إلى الصادق عليه السلام، وهو صدر حديث عن رسول الله (ص) تحت رقم ٥ من نفس الباب.

ومعنى الحديث: لا رضاع يحرم النكاح إذا حصل بعد الحولين.

ومعناه: أنه إذا أرضع الصبي حولين كاملين ثم شرب بعد ذلك من لبن امرأة أخرى ما شرب، لم يحرم ذلك الرضاع لأنه رضاع بعد فطام.

١٤٧١ ٧ - وروى داود بن الحصين، عن أبي عبد الله (ع) قال: الرضاع بعد حولين قبل أن يفتطم يحرم^(١).

١٤٧٢ ٨ - وروي عن أيوب بن نوح قال: كتب علي بن شعيب إلى أبي الحسن (ع): امرأة أرضعت بعض ولدي، هل يجوز لي أن أتزوج بعض ولدها؟ فكتب: لا يجوز ذلك لأن ولدها قد صار بمنزلة ولدك^(٢).

١٤٧٣ ٩ - وكتب عبد الله بن جعفر الحميري إلى أبي محمد الحسن بن علي العسكري (ع): في امرأة أرضعت ولد الرجل، أيحل لذلك الرجل أن يتزوج ابنة هذه المرضعة أم لا؟ فوقع (ع): لا يحل ذلك له^(٣).

١٤٧٤ ١٠ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: لو أن رجلاً تزوج جارية رضية فأرضعتها امرأته فسد النكاح^(٤).

١٤٧٥ ١١ - وروى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي عبد الله (ع): في الرجل يتزوج المرأة فتلد منه ثم ترضع من لبنها جارية يصلح لولده من غيرها أن يتزوج تلك الجارية التي أرضعتها؟ قال: لا، هي بمنزلة الأخت من الرضاعة لأن اللبن لفحل واحد.

١٤٧٦ ١٢ - وروى حريز عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان مجبوراً قال قلت: وما المجبور؟ قال: أم تربي أو ظئر تستأجر أو أمة تشتري^(٥).

(١) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢٢. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٢. قال الشيخ (ره) بعد إيراده هذا الحديث: «فهذا خبر شاذ لا يعارض ما قدمناه من الأخبار لكثرتها، ويجوز أن يكون خرج مخرج التقيّة لأنه مذهب لبعض العامة».

(٢) الاستبصار ٣، ١٢٦ - باب أن اللبن للفحل، ح ٩، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٣٢. وقد أجمعه أصحابنا (رض) على أنه لا ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن.

(٣) الفروع ٣، باب نواذر في الرضاع، ح ١٨.

(٤) الفروع ٣، نفس الباب، صدر ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله (ع).

(٥) التهذيب ٧، ٢٧ - باب ما يحرم من النكاح من الرضاع... ح ٤٢، بتفاوت وزيادة في آخره. والرواية ناظرة إلى عدم تحريم الرضعة والرضعتين، وإنما هو - كما يقول أصحابنا - ما أنبت اللحم وشدّ العظم، وأن يبلغ خمس عشرة تامة متوالية من الثدي مباشرة على رأي بعض الفقهاء، ويرجع في تقدير الرضعة إلى العرف، وقيل: أن =

- ١٤٧٧ ١٣ - وروى العلا بن رزين، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما ارتضع من ثدي واحد سنة^(١).
- ١٤٧٨ ١٤ - وروى عبيد بن زرارة، عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن الرضاع فقال: لا يحرم من الرضاع إلا ما ارتضع من ثدي واحد حولين كاملين^(٢).
- ١٤٧٩ ١٥ - وروى عبد الله بن زرارة، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان حولين كاملين.
- ١٤٨٠ ١٦ - وفي رواية السكوني قال: كان علي (ع) يقول: إنها نساءكم أن يرضعن يميناً وشمالاً فإنهن ينسين^(٣).
- ١٤٨١ ١٧ - وروى فضيل، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: عليكم بالوضاء من الظؤرة فإن اللبن يُعدي^(٤).
- ١٤٨٢ ١٨ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (ع): عن امرأة زنت هل تصلح أن تسترضع؟ قال: لا تصلح ولا لبن ابتها التي ولدت من الزنا^(٥).
- ١٤٨٣ ١٩ - وروى محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): «لا تسترضعوا الحمقاء فإن اللبن يُعدي وإن الغلام ينزع إلى اللبن - يعني إلى الظئر في الرعونة والحمق»^(٦).

يروي الصبي ويصدر من قبل نفسه، أو رضع يوماً وليلة. ومن فقهاؤنا من استقرّب نشر الحرمة بعشر رضعات متتاليات وقد ذكر الشهيد الثاني (ره) أن عليه الميعظم.

(١) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٣، والاستبصار ٣، ١٢٥ - باب مقدار ما يحرم من الرضاع، ح ٢٣. وهذه الرواية وإن دلت على اشتراط اتحاد المرضعة في المدة أو العدد، إلا أنها - كما يقول الشيخ (ره) نادرة ومخالفة للأحاديث كلها من حيث تحديدها المدة بسنة، وما كان هذا سبيله لا يعترض به الأخبار الكثيرة.

(٢) التهذيب ٧، ٢٧ - باب... ح ١٨. والاستبصار ٣، ١٢٥ - باب... ح ١٨.

(٣) الفروع ٣، باب نواذر في الرضاع، ح ١٤. وأخرجه عن السكوني عن أبي عبد الله (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع)...

(٤) الفروع ٤، العقيقة، باب من يكره لبنه ومن... ح ١٣، التهذيب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات من الرضاع... ح ٢٦، والوضاء: الحسان النظيفات.

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٧ بتفاوت. وكذلك الاستبصار ٣، ١٨٦ - باب كراهية لبن ولد الزنا، ح ٢. وكذلك هي في الفروع ٤، نفس الباب، ح ١١.

(٦) التهذيب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات من... ح ٢٤. والفروع ٤، باب من يكره لبنه ومن لا يكره، ح ٨. ونزع إليه: أشبهه أو مال إليه بالشبه، أوردج إليه. والرعونة: الغلظة والحمق. وقد نصّ فقهاؤنا رضوان الله

١٤٨٤ ٢٠ - وروى ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألته عن رجل دفع ولده إلى ظئر يهودية أو نصرانية أو مجوسية ترضعه في بيتها أو ترضعه في بيته؟ قال: ترضعه لك اليهودية والنصرانية، وتمنعها من شرب الخمر وما لا يحل مثل لحم الخنزير، ولا يذهبن بولدك إلى يبيوتهن، والزانية لا ترضع ولدك فإنه لا يحل لك، والمجوسية لا ترضع لك ولدك إلا أن تضطر إليها^(١).

١٤٨٥ ٢١ - وروى حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية، أحب إلي من لبن أم ولد الزنا، وكان لا يرى بأساً بلبن ولد الزنا إذا جعل مولى الجارية الذي فجر بالجارية في حل^(٢).

١٤٨٦ ٢٢ - وروى محمد بن أبي عمير، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن امرأة درّ لبنها من غير ولادة فأرضعت جارية وغلاماً بذلك اللبن هل يحرم بذلك اللبن ما يحرم من الرضاع؟ قال: لا^(٣).

١٤٨٧ ٢٣ - وقال أبو عبد الله (ع): وجور^(٤) الصبي اللبن بمنزلة الرضاع.

= عليهم على استحباب اختيار المرضعة العاقلة المسلمة العفيفة الوضيفة الحسنة للرضاع. لأن الرضاع - كما يقول الشهيد الثاني (ره) - مؤثر في الطباع والأخلاق والصّور. ثم استشهد ببعض هذه الروايات المسطورة هنا.

(١) قال الشهيدان (ره): «ويجوز استرضاع الذمية عند الضرورة من غير كراهة ويكره بدونها، ويظهر من العبارة (أي عبارة الشهيد الأول (ره) في اللمعة وهي قوله: ويجوز استرضاع الذمية عند الضرورة) كعبارة كثير التحريم من دونها (أي الضرورة) والأخبار دالة على الأول، ويمنعها زمن الرضاعة من أكل الخنزير وشرب الخمر على وجه الاستحسان إن كانت أمته أو مستأجرته وشرط عليها ذلك وإلا توصل إليها بالرفق، ويكره تسليم الولد إليها التحمل إلى منزلها لأنها ليست مأمونة عليه، والمجوسية أشد كراهة أن تسترضع للنهي عنها في بعض الأخبار المحمول على الكراهة جمعاً».

(٢) الاستبصار ٣، ١٨٦ - باب كراهية لبن ولد الزنا، ح ٥. والفروع ٤، نفس الباب، ح ٥. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٢٠. وقد فهم بعض فقهاءنا من قوله (ع): وكان لا يرى بأساً... إلخ. الكراهية دون الحرمة كما نبه عليه الشهيد الثاني (ره) في الروضة. ونص عليه المحقق (ره) في الشرائع.

(٣) الفروع ٣، باب نواذر في الرضاع، ح ١٢. والتهذيب ٧، ٢٧ - باب ما يحرم من النكاح من الرضاع وما... إلخ، ح ٤٧ بتفاوت وسند آخر. وقد اشترط فقهاؤنا (ره) في نشر الرضاع للحرمة - مع توفر بقية الشرائط - أن يكون اللبن مسبباً عن نكاح أي وطئ صحيح بعقد دائماً كان أو متعة ويلحق به ما كان بملك يمين أو شبهه على الأشبه، وما عدا ذلك لا أثر له من حيث تحريم النكاح. قال المحقق (ره) في الشرائع ٢/ ٢٨٢: «فلو درّ لم تنتش حرمة وكذا لو كان عن زنا، وفي نكاح الشبهة تردد أشبهه تنزيهه على النكاح الصحيح...».

(٤) الوجور: - هنا - صب اللبن في فم الطفل شيئاً فشيئاً صباً من دون ثدي. وقد اشترط فقهاؤنا في قول مشهور أن يكون الارتضاع من الثدي مباشرة وذلك تحقيقاً لمسمى الارتضاع - كما يقول المحقق (ره) - فلو وجر في حلقه أو أوصل إلى جوفه بحقنة وما شاكلها لم ينشر الحرمة. إلا على رأي الأسكافي - كما نقل عنه - حيث اكتفى بأن يأخذ الصبي اللبن كيفما اتفق ولو بالوجور، وحجته في ذلك أن الغاية المطلوبة وهي شد العظم ونبات اللحم تتحقق =

١٤٨٨ - ٢٤ - وقال (ع): لا تجبر الحرة على إرضاع الولد وتجبر أم الولد^(١).

ومتى وجد الأب من يرضع الولد بأربعة دراهم، وقالت الأم: لا أرضعه إلا بخمسة دراهم، فإن له أن ينزعه منها، إلا أن الأصلح له والأرفق به أن يتركه مع أمه^(٢)، وقال الله عز وجل: ﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾^(٣).

١٤٨٩ - ٢٥ - وقضى أمير المؤمنين (ع) في رجل توفي وترك صبياً واسترضع له أن أجر رضاع الصبي مما يرث من أبيه وأمه^(٤).

١٤٩٠ - ٢٦ - وفي رواية السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع): أن علياً (ع) أتاه رجل فقال: إن أمتي أرضعت ولدي وقد أردت بيعها؟ قال: خذ بيدها وقل من يشتري مني أم ولدي.

١٤٧ - باب

التهته بالولد

١٤٩١ - ١ - قال الصادق (ع): هنأ رجل رجلاً أصاب ابناً فقال: يهنيك الفارس فقال له الحسن بن علي (ع): ما علمك أن يكون فارساً أو راجلاً؟ فقال له: جعلت فداك فما أقول؟ قال تقول: شكرت الواهب وبورك لك في الموهوب وبلغ أشده ورزقت برّه^(٥).

به، وفيه منع كون الغاية هي ما ذكر، لاحتمال أن يكون للامتصاص من الثدي الذي لا يتحقق مفهوم الارضاع والارتضاع إلا به مدخلية في نشر الحرمة كما أن للحمل أو الولادة مدخلية بإجماع فقهاءنا.

(١) التهذيب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات من الرضاع و... ح ١١. والفروع ٤، باب الرضاع، ح ٤ وعدم إجبار الأم على إرضاع ولدها مع إجبار الأمة على ذلك بل على إرضاع أي ولد أمرها المولى بإرضاعه هو محل وفاق بين فقهاءنا رضوان الله عليهم لأن الإرضاع للولد ليس واجباً على الأم بل هو مستحب، إلا في اللبأ وهو أول اللبن في التاج أو هو أول ما يحلب عند الولادة، فإرضاعه واجب عليها لأن الولد لا يعيش بدونه، وإن قال فقهاءنا بعدم وجوب التبرع عليها به من دون أجره على الأب إن لم يكن للولد مال.

(٢) من أول كلام المصنف (ره) إلى هنا هو بتفاوت ذيل رواية في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١، وكذلك في الفروع باب من أحق بالولد إذا كان صغيراً، ذيل ح ٤.

(٣) الطلاق/ ٦.

(٤) التهذيب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات من الرضاع و... ح ٨. بزيادة: وأنه حظه، في آخر الحديث. والفروع ٤، باب الرضاع ح ٥.

(٥) التهذيب ٧، ٤٠ - باب الولادة والنفاس و... ح ٨، والفروع ٤، باب التهته بالولد، ح ٣.

١٤٨ - باب

فضل الأولاد

١٤٩٢ ١ - في رواية السكوني قال: قال رسول الله (ص): «الولد الصالح ريحانة من رياحين الجنة»^(١).

١٤٩٣ ٢ - وقال الصادق (ع): ميراث الله من عبده المؤمن الولد الصالح يستغفر له^(٢).

١٤٩٤ ٣ - وقال أبو الحسن (ع): إن الله تبارك وتعالى إذا أراد بعبد خيراً لم يمته حتى يريه الخلف.

١٤٩٥ ٤ - وروي أن من مات بلا خلف فكأن لم يكن في الناس، ومن مات وله خلف فكأن لم يمت.

١٤٩٦ ٥ - وروى أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله (ع) قال: البنات حسنات والبنون نعمة فالحسنات يُثاب عليها والنعمة يسئل عنها^(٣).

١٤٩٧ ٦ - ويُشر النبي (ص) بآبنة فنظر في وجوه أصحابه فرأى الكراهة فيهم، فقال: ما لكم!! ريحانة أشمها ورزقها على الله عز وجل.

١٤٩٨ ٧ - وكان (ع) أبا بنات^(٤).

١٤٩٩ ٨ - وقال علي (ع) في المرض يصيب الصبي: إنه كفارة لوالديه^(٥).

١٥٠٠ ٩ - وقال الصادق (ع): إن الله عز وجل ليرحم الرجل لشدة حبه لولده^(٦).

١٥٠١ ١٠ - وقال له عمر بن يزيد: إن لي بنات، فقال: لعلك تتمنى موتهن، أما إنك إن تمنيت موتهن ومتن لم تؤجر يوم القيامة، ولقيت ربك حين تلقاه وأنت عاص^(٧).

(١) الفروع ٤، باب فضل الولد، ح ١٠.

(٢) روي في الفروع ٣، نفس الباب، ضمن ح ١٢، بهذا المعنى: قال رسول الله (ص): ميراث الله عز وجل من عبده المؤمن ولد يخبئه من بعده. وكون الولد الصالح ميراث الله أي أنه سبحانه يرثه بعد موت أبيه وهو لعبادته سبحانه، أو أنه ما ورثه الله سبحانه لعبده المؤمن يستغفر له بعد موته فيصل ثواب ذلك إليه.

(٣) الفروع ٤، باب فضل البنات، ح ٨ بتفاوت وسند آخر.

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٢. وذيل ح ٩.

(٥) الفروع ٤، باب النوادر، ح ١ من كتاب العقيدة والتهذيب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات و... ح ٤٦.

(٦) الفروع ٤، باب برّ الأولاد، ح ٥.

(٧) الفروع ٤، باب فضل البنات، ح ٤.

١٥٠٢ ١١ - وروى حمزة بن حمران، بإسناده؛ أنه أتى رجل إلى النبي (ص) وعنده رجل فأخبره بمولود له فتغير لون الرجل، فقال له النبي (ص): «ما لك؟» قال: خير، قال: «قل»، قال: خرجت والمرأة تمخض فأخبرت أنها ولدت جارية، فقال له النبي (ص): «الأرض تُقَلِّها، والسماء تُظَلِّها، والله يرزقها وهي ريحانة تشمها»، ثم أقبل على أصحابه فقال: «من كان له ابنة واحدة فهو مقروح، ومن كان له ابنتان فيا غوثاه بالله، ومن كان له ثلاث بنات وُضِعَ عنه الجهاد، وكلُّ مكروه، ومن كان له أربع بنات فيا عباد الله أعينوه، يا عباد الله أقرضوه يا عباد الله إرحموه»^(١).

١٥٠٣ ١٢ - وقال (ع): من عال ثلاث بنات أو ثلاث أخوات وجبت له الجنة، قيل: يا رسول الله واثنتين؟ قال: «واثنتين»، قيل: يا رسول الله وواحدة؟ قال: «وواحدة»^(٢).

١٥٠٤ ١٣ - وقال الصادق (ع): من عال ابنتين أو أختين أو عمتين أو خالنتين حجبته من النار.

١٥٠٥ ١٤ - وقال الصادق (ع): إذا أصاب الرجل ابنة بعث الله عز وجل إليها ملكاً فأمر جناحه على رأسها وصدرها وقال: ضعيفة خلقت من ضعف، المنفق عليها معان.

١٥٠٦ ١٥ - وقال رسول الله (ص): «إعلموا أن أحدكم يلقي سقطه محبباً على باب الجنة، حتى إذا رآه أخذ بيده حتى يدخله الجنة، وإن ولد أحدكم إذا مات أُجر فيه، وإن بقي بعده استغفر له بعد موته».

١٥٠٧ ١٦ - وقال (ع): أحبوا الصبيان وارحموهم، وإذا وعدتموهم ففؤا لهم فإنهم لا يرون إلا أنكم ترزقونهم^(٣).

١٥٠٨ ١٧ - وروى رفاعة بن موسى، عن أبي الحسن (ع) قال: سألت عن الرجل يكون له بنون وأمهم ليست بواحدة، أيفضل أحدهم على الآخر؟ قال: نعم لا بأس به قد كان أبي (ع) يفضلني على عبد الله.

١٥٠٩ ١٨ - وفي رواية السكوني قال: نظر رسول الله (ص) إلى رجل له إبنان فقَبِلَ أحدهما وترك الآخر، فقال له النبي (ص): «فهلأ واسيت بينهما؟»!

(١) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٦. وتَقَلَّها: أي تحملها: والحديث مرفوع.

(٢) الفروع ٤، باب فضل البنات، ح ١٠، والحديث مسند عن أبي عبد الله (ع) إلى الرسول (ص).

(٣) الفروع ٤، العقيقة، باب بر الأولاد، ح ٣ بتفاوت يسير. والتهديب ٨، ٥ - باب الحكم في أولاد المطلقات من الرضاع و...، ح ٣٨. وفيه: اختنوا، بدل: أحبوا.

- ١٥١٠ - ١٩ - وقال (ع): يلزم الوالدين من عقوق الولد ما يلزم الولد لهما من العقوق^(١).
- ١٥١١ - ٢٠ - وقال الصادق (ع): برّ الرجل بولده بره بوالديه.
- ١٥١٢ - ٢١ - وفي خبر آخر قال: قال النبي (ص): «من كان عنده صبي فليتصاب له»^(٢).
- ١٥١٣ - ٢٢ - وقال (ع): من نعم الله عز وجل على الرجل أن يشبهه ولده^(٣).
- ١٥١٤ - ٢٣ - وقال الصادق (ع): إن الله تبارك وتعالى إذا أراد أن يخلق خلقاً جمع كل صورة بينه وبين آدم ثم خلقه على صورة إحداهن، فلا يقولن أحد لولده هذا لا يشبهني ولا يشبه شيئاً من آبائي.

١٤٩ - باب

العقيقة والتحنيك والتسمية والكنى وحلق رأس المولود وثقب أذنيه والختان

- ١٥١٥ - ١ - روى عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (ع) قال سمعته يقول: كل امرئ مرتين يوم القيامة بعقيقته، والعقيقة أوجب من الأضحية^(٤).
- ١٥١٦ - ٢ - وفي رواية أبي خديجة، عن أبي عبد الله (ع) قال: كل إنسان مرتين بالفطرة وكل مولود مرتين بالعقيقة^(٥).
- ١٥١٧ - ٣ - وروي عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (ع): والله ما أدري أكان أبي عتقني أم لا؟ فأمرني (ع) فعققت عن نفسي وأنا شيخ^(٦).
- ١٥١٨ - ٤ - وفي رواية علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن العبد الصالح (ع) قال: العقيقة واجبة، إذا وُلد للرجل ولد فإن أحب أن يسميه من يومه فعل^(٧).

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٥، بتفاوت. والفروع ٤، باب حق الأولاد، ح ٥ بتفاوت أيضاً. والحديث عن رسول الله (ص).

(٢) روي في الفروع ٤، باب بر الأولاد، ح ٤، عن أمير المؤمنين (ع) قال: من كان له ولد صبا. وصبا: أي فَعَلَ فَعَل الصبيان مع ولده بأن يلاعبه ويلاطفه ويقوم بما يقوم به الصبي من حركات صبيانية.

(٣) الفروع ٤، باب شبه الولد، ح ١ بتفاوت وأسندته إلى أبي عبد الله (ع) عن رسول الله (ص).

(٤) الفروع ٤، كتاب العقيقة، باب العقيقة ووجوبها، ذيل ح ٣. وليس فيه (يوم القيامة). والتهذيب ٧، ٤٠ - باب الولادة والنفس والعقيقة، ذيل ح ٢٧.

(٥) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٢، وقد أورد ذيل الحديث، وكذلك هو في التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٦.

(٦) الفروع ٤، نفس الباب، صدر ح ٣. والتهذيب ٧، نفس الباب، صدر ح ٢٧.

(٧) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٣، الفروع ٤، نفس الباب، ح ١. والعقيقة: هي الذبيحة التي تذبح عن المولود=

١٥١٩ ٥ - وروى عمار الساباطي، عن أبي عبد الله (ع) قال: العقيقة لازمة لمن كان غنياً، ومن كان فقيراً إذا أيسر فعل، فإن لم يقدر على ذلك فليس عليه شيء، وإن لم يعق عنه حتى ضحى عنه فقد أجزأته الأضحية، وكل مولود مرتين بعقيقته. وقال في العقيقة: يذبح عنه كبش فإن لم يوجد كبش أجزأه ما يجزي في الأضحية وإلا فحمل أعظم ما يكون من حملان السنة^(١).

١٥٢٠ ٦ - وفي رواية محمد بن مارد، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن العقيقة فقال: شاة أو بقرة أو بدنة ثم يسمي ويحلق رأس المولود يوم السابع، ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة فإن كان ذكراً عَقَّ عنه ذكراً، وإن كان أنثى عَقَّ عنها أنثى.

١٥٢١ ٧ - وعَقَّ أبو طالب رحمه الله عن رسول الله (ص) يوم السابع فدعا آل أبي طالب فقالوا: ما هذه؟ فقال: عقيقة أحمد، قالوا: لأي شيء سميت أحمد؟ قال: سميت أحمد لمحمدة أهل السماء والأرض له^(٢).

ويجوز أن يعق عن الذكر بأنثى وعن الأنثى بذكر.

١٥٢٢ ٨ - وقد روي أن يعق عن الذكر بأنثيين وعن الأنثى بواحدة.

وما استعمل من ذلك فهو جائز، والأبوان لا يأكلان من العقيقة وليس ذلك بمحرم عليهما، وإن أكلت منه الأم لم ترضعه، وتطعم القابلة الرجل منها بالورك، وإن كانت القابلة أم

= الجديد مأخوذة من العَقَّ وهو في الأصل الشق، وإنما قيل للذبيحة هذه عقيقة لأنها يشق حلقها - كما في النهاية - ويُعَقُّ عن الذكر ذكر وعن الأنثى أنثى.

(١) التهذيب ٧، ٤٠ - باب الولادة والنفاس والعقيقة، ضمن ح ٣٥، بتفاوت وبشكل متفرق. وكذلك عيناً هو في الفروع ٤، كتاب العقيقة، باب أنه يعق يوم السابع للمولود... ح ٩.

(٢) الفروع ٤، باب أن أبا طالب عَقَّ عن رسول الله (ص)، ح ١، قال الشهيدان (ره) وهما بصدد بيان المستحبات عند الولادة وما يتعلق بالمولود: «ويستحب العقيقة شاة أو جزور تجتمع فيها شروط الأضحية وهي السلامة من العيوب والسمن والسن على الأفضل ويجزي فيها مطلق الشاة... ويستحب مساواتها للولد في الذكورة والأنوثة، ولو خالفته أجزأت والدعاء عند ذبحها بالمأثور... وسؤال الله تعالى أن يجعلها فدية له لحماً بلحم وعظماً بعظم وجلداً بجلد ولا تكفي الصدقة بشمنها وإن تعذرت بل ينتظر الوجدان بخلاف الأضحية، ولتخص القابلة بالرجل والورك وفي بعض الأخبار إن لها ربع العقيقة وفي بعضها ثلثها، ولو لم تكن قابلة تصدقت به الأم بمعنى أن حصّة القابلة تكون لها وإن كان الذابح الأب ثم هي تتصدق بها... ولا تختص الصدقة بالفقراء بل تعطي من شاءت كما ورد في الخبر ولو بلغ الولد ولما يعق عنه استحسب له العقيقة عن نفسه، وإن شك الولد هل عَقَّ عنه أم لا فليعق هو إذ الأصل عدم عقيقة أبيه ولزواية عبد الله بن سنان عن عمر بن يزيد... ولو مات الصبي يوم السابع بعد الزوال لم يسقط وقبله يسقط. ويكره للوالدين أن يأكلا منها شيئاً وكذا من في عياله وإن كانت القابلة منهم، وأن تكسر عظامها بل تفصل أعضاء وأن يطبخ طبخاً دون أن تفرق لحماً أو تشوى على النار والمعتبر مسماً وأقله أن يطبخ بالماء والملح...»

الرجل أو في عياله فليس لها شيء وإن شاء قسّمها أعضاء كما هي ، وإن شاء طبخها وقسّم معها خبزاً ومرقاً ولا يعطيها إلا لأهل الولاية^(١).

١٥٢٣ ٩ - وفي رواية عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إن كانت القابلة يهودية لا تأكل من ذبيحة المسلمين أعطيت ربع قيمة الكبش ، يشتري ذلك منها^(٢).

١٥٢٤ ١٠ - وفي رواية عمار أيضاً : أنه يعطى القابلة ربعها ، فإن لم تكن قابلة فلاّمه تعطى من شاة وتطعم منها عشرة من المسلمين فإن زاد فهو أفضل^(٣).

١٥٢٥ ١١ - وروي أن أفضل ما يُطبخ به ماء وملح^(٤).

١٥٢٦ ١٢ - قال عمار الساباطي : وسئل عن العقيقة إذا ذبحت هل يكسر عظمتها؟ قال : نعم يكسر عظمتها ، ويقطع لحمها ، وتصنع بها بعد الذبح ما شئت.

١٥٢٧ ١٣ - وسأل إدريس بن عبد الله القمي أبا عبد الله (ع) : عن مولود يولد فيموت يوم السابع هل يعق عنه؟ قال : إن كان مات قبل الظهر لم يُعق عنه ، وإن كان مات بعد الظهر عُق عنه^(٥).

١٥٢٨ ١٤ - وروي عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إذا أردت أن تذبح العقيقة قلت : «يا قوم إني بريء مما تشركون ، إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم منك ولك ، بسم الله والله أكبر اللهم تقبل من فلان ابن فلان» وتسمي المولود باسمه ثم تذبح^(٦).

١٥٢٩ ١٥ - وفي حديث آخر عن أبي عبد الله (ع) قال : يقال عند العقيقة : «اللهم منك ولك ما وهبت ، وأنت أعطيت اللهم فتقبله منا على سنة نبيك» وتستعيذ بالله من الشيطان الرجيم وتسمي

(١) أي لاتباع مذهب الحق.

(٢) الفروع ٤ ، باب أنه يعق يوم السابع للمولود. . . ، ذيل ح ٩ ، بتفاوت. وكذلك في التهذيب ٧ ، نفس الباب ، ذيل ح ٣٥ بتفاوت.

(٣) الفروع ٤ ، نفس الباب ، ضمن ح ٩ ، بتفاوت وكذلك هو في التهذيب ٧ ، نفس الباب ، ضمن ح ٣٥ ، بتفاوت.

(٤) قال الشهيد الثاني (ره) : لم يرد نص بكون الطبخ بالماء والملح خاصة بل به مطلقاً.

(٥) الفروع ٣ ، باب نواذر من كتاب العقيقة ، ح ١ . والتهذيب ٧ ، ٤٠ - باب في الولادة والنفس و. . . ح ٥٢ .

(٦) الفروع ٤ ، كتاب العقيقة ، باب القول على العقيقة ح ٤ .

وتذبح وتقول: «لَكَ سُفِكَتِ الدَّمَاءُ لَا شَرِيكَ لَكَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ اخْسَأْ عَنَّا الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ»^(١).

وأما الختان فإنه سنة في الرجال ومكرمة في النساء.

١٥٣٠ - ١٦ - وروى غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): لا بأس أن لا تختن المرأة فأما لرجل فلا بد منه.

١٥٣١ - ١٧ - وكتب عبد الله بن جعفر الحميري إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع): إنه روي عن الصالحين (ع) أن اختنوا أولادكم يوم السابع يطهروا فإن الأرض تضج إلى الله عز وجل من بول الأغلف، وليس جعلني الله فداك لحجّامي بلدنا حذق بذلك ولا يختنونه يوم السابع، وعندنا حجّام من اليهود، فهل يجوز لليهود أن يختنوا أولاد المسلمين أم لا؟ فوقع (ع): يوم السابع فلا تخالفوا السنن إن شاء الله^(٢).

١٥٣٢ - ١٨ - وروي عن مرازم بن حكيم الأزدي، عن أبي عبد الله (ع) في الصبي إذا ختن قال يقول^(٣): «اللهم هذه سنتك وسنة نبيك صلواتك عليه وآله وأتباع منّا لك ولنبيك^(٤) بمشيتك وبإرادتك وقضائك، لأمر أردته وقضاء حتمته وأمر أنفدته، فأذقته حر الحديد في ختانه وحجامته لأمر أنت أعرف به مني، اللهم فطهره من الذنوب وزد في عمره، وادفع الآفات عن بدنه والأوجاع عن جسمه، وزده من الغنى، وادفع عنه الفقر، فإنك تعلم ولا نعلم». قال أبو عبد الله (ع): أي رجل لم يقلها عند ختان ولده فليقلها عليه من قبل أن يحتلم، فإن قالها كفي حرّ الحديد من قتل أو غيره.

ويستحب إذا ولد المولود أن يؤذن في أذنه الأيمن ويقام في الأيسر ويحنّك^(٥) بماء الفرات ساعة يولد إن قدر عليه.

١٥٣٣ - ١٩ - وروي عن هارون بن مسلم قال: كتبت إلى صاحب الدار (ع): ولد لي مولود وحلقت رأسه ووزنت شعره بالدراهم وتصدقت به؟ قال: لا يجوز وزنه إلا بالذهب أو الفضة

(١) الفروع ٤، باب القول عند العقيقة، ح ٥.

(٢) الفروع ٤، كتاب العقيقة، باب التطهير، ح ٢. وفي آخره: السنة يوم السابع....

(٣) أي الحجّام أو ولي الصبي.

(٤) في غير هذه النسخة: وكتبك.

(٥) التحنيك: إدخال شيء من ماء الفرات إن وُجد أو تربة الحسين (ع) إلى حنكه وهو أعلى داخل الفم أو بالتمر بأن يمضغ التمرة ويجعلها في فيه ويوصلها إلى حنكه بسبابته حتى يتحلل في حلقه.

وكذا جرت السنة .

١٥٣٤ ٢٠ - وسئل أبو عبد الله (ع) : ما العلة في حلق رأس المولود؟ قال : تطهيره من شعر الرحم .

١٥٣٥ ٢١ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (ع) : عن مولود لم يحلق رأسه يوم السابع؟ فقال : إذا مضى سبعة أيام فليس عليه حلق^(١) .

١٥٣٦ ٢٢ - وفي رواية السكوني قال : قال النبي (ص) : «يا فاطمة اثقي أذني الحسن والحسين (ع) خلافاً لليهود» .

١٥٠ - باب

حال من يموت من أطفال المؤمنين

١٥٣٧ ١ - روى أبو زكريا، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله (ع) : إذا مات طفل من أطفال المؤمنين نادى مناد في ملكوت السماوات والأرض : ألا إن فلان ابن فلان قد مات ، فإن كان مات والداه أو أحدهما أو بعض أهل بيته من المؤمنين دُفع إليه يغذوه ، وإلا دفع إلى فاطمة (ع) تغذوه حتى يقدم أبواه أو أحدهما أو بعض أهل بيته فتدفعه إليه .

١٥٣٨ ٢ - وفي رواية الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال : إن الله تبارك وتعالى كفّل إبراهيم وسارة أطفال المؤمنين يغذونهم بشجرة في الجنة لها أخلاف^(٢) كأخلاف البقر في قصر من درة ، فإذا كان يوم القيامة ألبسوا وطبوا واهدوا إلى آبائهم فهم ملوك في الجنة مع آبائهم ، وهو قول الله عز وجل : ﴿والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيماناً الحقنا بهم ذريتهم﴾^(٣) .

١٥٣٩ ٣ - وفي رواية أبي بكر الحضرمي قال : قال أبو عبد الله (ع) في قول الله عز وجل : ﴿والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيماناً الحقنا بهم ذريتهم﴾ قال : قصرت الأبناء عن أعمال الآباء فالحق الله الأبناء بالآباء لتقر بذلك أعينهم^(٤) .

(١) الفروع ٤، لباب أنه إذا مضى السابع فليس عليه حلق، ح ١ . والتهذيب ٧، ٤٠ - باب الولادة والنفاس و... ، ح ٥٠ .

(٢) أخلاف : جمع خلف ، وهو الضرع لكل ذات خف أو ظلف .

(٣) الطور/ ٢١ .

(٤) الفروع ١، كتاب الجنائز، باب الأطفال، ح ٥ . قال الشيخ الطبرسي (ره) في تفسير هذه الآية في مجمع البيان، =

١٥٤٠ ٤ - وسأل جميل بن دراج أبا عبد الله (ع) عن أطفال الأنبياء (ع) فقال: ليسوا كأطفال الناس.

١٥٤١ ٥ - وسأله عن إبراهيم بن رسول الله (ص) لوبقي كان صديقاً نبياً؟ قال: لوبقي كان على منهاج أبيه (ص).

١٥٤٢ ٦ - وفي رواية عامر بن عبد الله قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: كان على قبر إبراهيم بن رسول الله (ص) عذق يظله من الشمس حيث ما دارت، فلما يبس العذق ذهب أثر القبر فلم يعلم مكانه^(١).

١٥٤٣ ٧ - وقال (ع): مات إبراهيم وله ثمانية عشر شهراً فأتى الله رضاعه في الجنة.

١٥٤٤ ٨ - وقال (ع) في قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يَرَهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رَحْمَةً﴾^(٢) قال: أبدلهم الله عز وجل مكان الابن ابنة فولد منها سبعون نبياً^(٣).

١٥١ - باب

حال من يموت من أطفال المشركين والكفار

١٥٤٥ ١ - روى وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): أولاد المشركين مع آبائهم في النار وأولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة.

١٥٤٦ ٢ - وروى جعفر بن بشير، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن أولاد

=١ المجلد الخامس، ص/١٦٥: ويعني بالذرية أولادهم الصغار والكبار، لأن الكبار يتبعون الآباء بإيمان منهم، والصغار يتبعون الآباء بإيمان من الآباء، فالولد يحكم له بالإسلام تبعاً لوالده. واتباع بمعنى تبع... وقيل: الاتباع: إلحاق الثاني بالأول في معنى يكون الأول عليه، لأنه لو ألحق به من غير أن يكون في معنى هو عليه لم يكن اتباعاً وكان إلحاقاً، والمعنى: أنا نلحق الأولاد بالآباء في الجنة والدرجة من أجل إيمان الآباء لتقر أعين الآباء باجتماعهم معهم في الجنة كما كانت تقرهم في الدنيا... ٤٠٠.

(١) الفروع ١، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ١٥، وفيه: درس القبر. بدل: ذهب أثر القبر. والعذق: - كما في القاموس المحيط - القنو، أي الكباسة من النخلة، والعنقود من العنب، وإذا أكل ما عليه، جمع أعذاق وعذوق، وكل غصن له شُعَب.

(٢) الكهف/ ٨٠ - ٨١.

(٣) الفروع ٤، الحقيقة، باب فضل البنات، ذيل ح ١١، بتفاوت.

المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث^(١) قال: كفار والله أعلم بما كانوا عاملين يدخلون مداخل آبائهم.

١٥٦٩ ٣ - وقال (ع): توجب لهم ناراً فيقال لهم: ادخلوها فإن دخلوها كانت عليهم برداً وسلاماً وإن أبوا قال الله عز وجل لهم: ﴿هو ذا أنا قد أمرتكم فعصيتُموني فيأمر الله عز وجل بهم إلى النار﴾^(٢).

١٥٧٠ ٤ - وفي رواية حريز عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: إذا كان يوم القيامة احتج الله على سبعة: على الطفل، والذي مات بين النبيين^(٣)، والشيخ الكبير الذي أدرك النبي (ص) وهو لا يعقل، والأبلة، والمجنون الذي لا يعقل، والأصم، والأبكم كل واحد منهم يحتج على الله عز وجل قال: فيبعث الله عز وجل إليهم رسلاً فيؤجج لهم ناراً فيقول: إن ربكم يأمركم أن تثبوا فيها فمن وثب فيها كانت عليه برداً وسلاماً ومن عصى سيق إلى النار^(٤).

وقال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذه الأخبار متفقة وليست بمختلفة وأطفال المشركين والكفار مع آبائهم في النار^(٥) لا يصيبهم من حرها، لتكون الحجة أوكد عليهم متى أمروا يوم القيامة بدخول نار توجب لهم، مع ضمان السلامة متى لم يثقوا به ولم يصدقوا وعده في شيء قد شاهدوا مثله.

١٥٢ - باب تأديب الولد وامتحانه

١٥٧١ ١ - قال الصادق (ع): دع ابنك يلعب سبع سنين، ويؤدّب سبع سنين، والزمه نفسك

- (١) أي لم يبلغ السن التي يوضع عليه فيها قلم التكليف.
- (٢) روي بهذا المعنى وزيادة رواية في الفروع ١، كتاب الجنائز، باب الأطفال، ح ٢.
- (٣) أي في الفترات التي كانت تفصل بين موت نبي وإرسال نبي آخر.
- (٤) الفروع ١، كتاب الجنائز، باب الأطفال، ح ١، بتفاوت.
- (٥) ظاهر هذا الكلام، وبقرينة قوله: متى أمروا يوم القيامة. إن المشركين والكفار يعدّون في عالم البرزخ بالنار أيضاً. مع أنه لم يثبت هذا، وكل ما ورد ما تعرّض له القرآن الكريم في سورة غافر/٤٦: النار يُعرّضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشدّ العذاب. فقد دلت بعض الروايات الواردة أن ما يحصل في البرزخ هو العرض على النار، بمعنى أن الميت يعرض عليه مقعده يوم القيامة من الجنة أو النار بالغداة والعشي. والذي يؤيد هذا - كما ورد في بعض الروايات -، أنه يوم القيامة لا غداة ولا عشي، وأنهم إذا كانوا يعدّون في النار في الغداة والعشي فهم ما بين ذلك من السعداء. ثم أن ذيل الآية يدل بوضوح على أن الإدخال للنار إنما يتم يوم القيامة. لا في عالم البرزخ.

سبع سنين فإن أفلح وإلا فإنه ممن لا خير فيه^(١).

١٥٥٠ ٢ - وكان جابر بن عبد الله الأنصاري يدور في سكك الأنصار بالمدينة وهو يقول: علي خير البشر فمن أبى فقد كفر، يا معاشر الأنصار أدبوا أولادكم على حب علي فمن أبى فانظروا في شأن أمه.

١٥٥١ ٣ - وقال الصادق (ع): من وجد برد حبنا على قلبه فليكثر الدعاء لأمه فإنها لم تخن أباه.

١٥٥٢ ٤ - وكان الصبي على عهد رسول الله (ص) إذا وقع الشك في نسبه عرضت عليه ولاية أمير المؤمنين (ع)، فإن قبلها ألحق نسبه بمن ينتمي إليه، وإن أنكرها نفى.

١٥٥٣ ٥ - وقال أمير المؤمنين (ع): يرثي الصبي سبعة، ويؤدب سبعة، ويستخدم سبعة، ومتتهى طوله في ثلاث وعشرين سنة، وعقله في خمس وثلاثين، وما كان بعد ذلك فبالتجارب.

١٥٥٤ ٦ - وفي رواية حماد بن عيسى قال: يشب الصبي كل سنة أربع أصابع بإصبع نفسه^(٢).

١٥٥٥ ٧ - وروى صالح بن عقبة قال: سمعت العبد الصالح (ع) يقول: يستحب عرامة الغلام في صغره ليكون حليماً في كبره^(٣).

١٥٥٦ ٨ - وسأل رجل النبي (ص) فقال: ما بالناس نجد بأولادنا ما لا يجدون بنا؟ قال: «لأنهم منكم ولستم منهم».

١٥٥٧ ٩ - وسئل الصادق (ع): لِمَ أيتّم الله نبيه محمداً (ص)؟ قال: لئلا يكون لأحد عليه طاعة.

١٥٣ - باب

وجوه الطلاق

الطلاق على وجوه، ولا يقع شيء منها إلا على طهر من غير جماع بشاهدين عدلين، والرجل مريد للطلاق غير مكره ولا مجبر، فمنها طلاق السنة، وطلاق العدة، وطلاق الغائب،

(١) الفروع ٤، العقيقة، باب تأديب الولد، ح ١، بتفاوت يسير.

(٢) الفروع ٤، العقيقة، باب النشوء، ح ٢ وفيه: بأصابع نفسه. وأخرجه عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله (ع).

قال: قال أمير المؤمنين (ع)

(٣) الفروع ٤، باب التفرس في الغلام وما . . . صدرح ٢. وعرامة الصبي: حمله على الأمور الصعبة. والعرامة: الشراسة.

وطلاق الغلام، وطلاق المعتوه، وطلاق التي لم يدخل بها، وطلاق الحامل، وطلاق التي لم تبلغ المحيض، وطلاق التي قد يشبت من المحيض، وطلاق الأخرس، وطلاق السر، ومنه التخيير والمباراة والنشوز والشقاق والخلع والإيلاء والظهار واللعان، وطلاق العبد، وطلاق المريض، وطلاق المفقود، والخلية والبرية والبنة والبائن والحرام وحكم العنين.

١٥٤ - باب

طلاق السنة

١٥٥٨ ١ - روي عن الأئمة (ع) أن طلاق السنة هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته تربص بها حتى تحيض وتظهر ثم يطلقها في قُبَل عدتها بشاهدين عدلين في موقف واحد بلفظة واحدة، فإن أشهد على الطلاق رجلاً وأشهد بعد ذلك الثاني لم يجز ذلك الطلاق إلا أن يشهدهما جميعاً في مجلس واحد، فإذا مضت بها ثلاثة أطهار فقد بانّت منه وهو خاطب من الخطاب والأمر إليها إن شاءت تزوجته وإن شاءت فلا: فإن تزوجها بعد ذلك تزوجها بمهر جديد، فإن أراد طلاقها طلقها للسنة على ما وصفت، ومتى طلقها طلاق السنة فجائز له أن يتزوجها بعد ذلك، وسمي طلاق السنة طلاق الهدم متى استوفت قروءها وتزوجها ثانية هدم الطلاق الأول، وكل طلاق خالف السنة فهو باطل، ومن طلق امرأته للسنة فله أن يراجعها ما لم تنقض عدتها فإذا انقضت عدتها بانّت منه وكان خاطباً من الخطاب، ولا تجوز شهادة النساء في الطلاق، وعلى المطلق للسنة نفقة المرأة والسكنى ما دامت في عدتها وهما يتوارثان حتى تنقضي العدة.

١٥٥٩ ٢ - وروى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة قال: قال أبو عبد الله (ع): لا طلاق إلا على السنة إن عبد الله بن عمر طلق ثلاثاً في مجلس وامرأته حائض فرد رسول الله (ص) طلاقه وقال: «ما خالف كتاب الله ردُّ إلى كتاب الله»^(١).

١٥٦٠ ٣ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن رجل قال لامرأته: إن تزوجت عليك أو بتّ عنك فأنت طالق؟ فقال: إن رسول الله (ص) قال: «من شرط شرطاً سوى كتاب الله عز وجل لم يجز ذلك عليه ولا له»، قال: وسئل عن رجل قال: كل امرأة أتزوجها

(١) وقد وردت الإشارة إلى حادثة ابن عمر هذه في عدة روايات في الفروع ٤، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ٧ و ٩ و ١٥ و ١٨ وكذلك في التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩. وقد أجمع فقهاؤنا (ره) على اشتراط الخلون من الحيض والنفاس في المرأة ليصح طلاقها إلا مع المصحح له وهو أحد أمور ثلاثة: عدم الدخول أو الحمل أو الغيبة بشرائط محدّدة.

ما عاشت أُمِّي فهي طالق؟ فقال: «لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك»^(١).

١٥٦١ ٤ - وفي رواية النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: في رجل قال: امرأته طالق ومماليكه أحرار إن شربت حراماً أو حلالاً من الطلاق^(٢) أبداً؟ فقال: أما الحرام فلا يقربه أبداً إن حلف وإن لم يحلف، وأما الطلاق فليس له أن يحرم ما أحل الله قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٣) فلا يجوز يمين في تحريم حلال ولا في تحليل حرام ولا في قطيعة رحم.

١٥٦٢ ٥ - وروي عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: قام رجل إلى أمير المؤمنين (ع) فقال: إني طَلَّقت امرأتِي للعدة بغير شهود فقال: ليس طلاقك بطلاق فارجع إلى أهلِكَ^(٤).

ولا يقع الطلاق بإكراه ولا إجبار ولا على سكر ولا على غضب ولا بيمين^(٥).

١٥٦٣ ٦ - وروى بكير بن أعين، عن أبي جعفر (ع) قال سمعته يقول: إذا طلق الرجل امرأته وأشهد شاهدين عدلين في قُبِلَ عدتها فليس له أن يطلقها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها أو يراجعها^(٦).

١٥٦٤ ٧ - وجاء رجل إلى أمير المؤمنين (ع) فقال: يا أمير المؤمنين إني طَلَّقت امرأتِي فقال: ألك بيعة؟ فقال: لا فقال: أعزَّب^(٧).

(١) وقد أجمع فقهاؤنا على اشتراط الزوجية في صحة طلاق المرأة، فلو طلق أجنبية لم يصح وإن تزوجها، وكذا لو علّق الطلاق بالتزويج لم يصح، سواء عيِّنَ الزوجة كقوله: إن تزوجت فلانة فهي طالق، أو أطلق كقوله: كل من أتزوجها.

(٢) الطلاق: العصير العنبي إذا غلا واشتد فذهب ثلثاه.

(٣) التحريم / ١.

(٤) الفروع ٤، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٤ بنفاوت. وكذلك هو في التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ٧٠.

(٥) وقد أجمع فقهاؤنا (ره) على اشتراط القصد والاختيار في صحة الطلاق فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا المكره، كما لا عبرة عندهم بعبارة الساهي والثائم والغالط. والغايب لا يصح طلاقه إذا كان غضبه قد سلبه القصد والاختيار. ويتحقق الإكراه - كما يقول الشهيد الثاني (ره) - بتوعده بما يكون مضراً به في نفسه أو من يجري مجراه بحسب حاله مع قدرة المتوعد على فعل ما توعد به والعلم أو الظن بأنه يفعل به لو لم يفعل... .

(٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥٢ بنفاوت، وفي سنده: ابن بكير بدل: بكير بن أعين. والفروع ٤، كتاب الطلاق، باب أن المراجعة لا تكون إلا بالمواقعة ح ٣، بنفاوت.

(٧) الفروع ٤، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ذيل ح ٧، والتهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ذيل ح ٦٥ =

١٥٦٥ ٨ - وقال أبو جعفر (ع): لو وليت الناس لعلمتهم الطلاق وكيف ينبغي لهم أن يطلقوا، ثم قال: لو أتيت برجل قد خالف لأوجعت ظهره، ومن طلق لغير السنة ردّ إلى كتاب الله عز وجل وإن رغم أنفه^(١).

١٥٦٦ ٩ - وسأل سماعة أبا عبد الله (ع) عن المطلقة أين تعتد؟ قال: في بيتها لا تخرج، فإن أرادت زيارة خرجت قبل نصف الليل ورجعت بعد نصف الليل^(٢) ولا تخرج نهائياً، وليس لها أن تحجّ حتى تنقضي عدتها^(٣).

١٥٦٧ ١٠ - وسئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوا مِنْ بيوتهنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾^(٤)، قال: إلا أن تزني فتخرج ويقام عليها الحد.

١٥٦٨ ١١ - وكتب محمد بن الحسن الصفار رضي الله عنه، إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع): في امرأة طلقها زوجها ولم يُجر عليها النفقة للعدة وهي محتاجة، هل يجوز لها أن تخرج وتبيت عن منزلها للعمل والحاجة؟ فوقع (ع): لا بأس بذلك إذا علم الله الصحة منها.

١٥٥ - باب طلاق العدة

طلاق العدة: هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته طلقها على طهر من غير جماع بشاهدين عدلين، ثم يراجعها من يومه ذلك أو بعد ذلك قبل أن تحيض، ويشهد على رجعتها

وقوله (ع) له: أعزّب، أي غيّب وجهك عني، وهو كناية عن أمره بالرجوع إلى زوجته لفساد الطلاق لمكان عدم الإشهاد. وقد أجمع فقهاؤنا (ره) على اشتراط الشاهدين العادلين في صحة الطلاق.

(١) روي الحديث بتفاوت في الفروع ٤، باب أن الناس لا يستقيمون على الطلاق إلا بالسيف، ح ٢.

(٢) في غير هذه النسخة: خرجت بعد نصف الليل ورجعت قبل نصف الليل.

(٣) الفروع ٤، باب عدة المطلقة وأين تعتد؟، صدرح ٣، وفي التهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، صدرح ٤٩. والاستبصار ٣، ١٩١ - باب المطلقة الرجعية لا يجوز لها أن تخرج إلا...، صدرح ٢. ولا بد من حملها على حجة التطوع، وإلا فقد تقدم في كتاب الحج أنه لو كان عليها حجة الإسلام فلا يتوقف خروجها لأدائها على إذن زوجها إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

(٤) الطلاق / ١. قال المحقق (ره) في الشرائع ٤٢/٣ - ٤٣: «لا يجوز لمن طلق رجعيّاً أن يُخرج الزوجة من بيته إلا أن تأتي بفاحشة وهي أن تفعل ما يجب به الحد فتخرج لإقامته، وأدنى ما تؤذي أهله، ويحرم عليها الخروج ما لم تضطر، ولو اضطرت إلى الخروج خرجت بعد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر، ولا تخرج في حجة مندوبة إلا بإذنه، وتخرج في الواجب وإن لم يأذن وكذا فيما تضطر إليه ولا وصلة لها إلا بالخروج، وتخرج في العدة البائنة إن شاءت».

حتى تحيض، فإذا خرجت من حيضها طلقها تطليقة أخرى من غير جماع ويشهد على ذلك، ثم يراجعها متى شاء قبل أن تحيض ويشهد على رجعتها ويواقعها وتكون معه إلى أن تحيض الحيضة الثانية، فإذا خرجت من حيضتها طلقها الثالثة وهي طاهر من غير جماع ويشهد على ذلك، فإن فعل ذلك فقد بانت منه، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وأدنى المراجعة أن يقبلها، أو ينكر الطلاق فيكون إنكار الطلاق مراجعة، وتجاوز المراجعة بغير شهود كما يجوز التزويج، وإنما تكره المراجعة بغير شهود من جهة الحدود والموارث والسلطان، ومن طلق امرأته للعدة ثلاثاً واحدة بعد واحدة كما وصفت فتزوجت المرأة زوجاً آخر، ولم يدخل بها فطلقها، أو مات عنها قبل الدخول بها فاعتدت المرأة لم يجز لزوجها الأول أن يتزوجها حتى يتزوجها رجل آخر ويدخل بها ويدوق عُسَيْلَتَهَا ثم يطلقها أو يموت عنها فتعتد منه، ثم إن أراد الأول أن يتزوجها فعل، فإن تزوجها رجل متعة ودخل بها وفارقها أو مات عنها لم يحل لزوجها الأول أن يتزوج بها حتى يتزوجها رجل آخر تزويجاً بتاتاً ويدخل بها فتكون قد دخلت في مثل ما خرجت منه ثم يطلقها أو يموت عنها وتعتد منه، ثم إن أراد الأول أن يتزوجها فعل، فإن تزوجها عبد فهو أحد الأزواج، وكل من طلق امرأته للعدة فنكحت زوجاً غيره ثم تزوجها ثم طلقها للعدة فنكحت زوجاً غيره ثم تزوجها ثم طلقها للعدة فقد بانت منه، ولا تحل له بعد تسع تطليقات أبداً.

١٥٦٩ ١ - وروى المفضل بن صالح، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾^(١) قال: الرجل يطلق حتى إذا كادت أن يخلو أجلها راجعها ثم يطلقها يفعل ذلك ثلاث مرات فنهى الله عز وجل عن ذلك.

١٥٧٠ ٢ - وروى البنزطي، عن عبد الكريم بن عمرو، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته ثم يراجعها وليس له فيها حاجة ثم يطلقها، فهذا الضرار الذي نهى الله عز وجل عنه، إلا أن يطلق ثم يراجع وهو ينوي الإمساك.

١٥٧١ ٣ - وروى القاسم بن الربيع الصخاف، عن محمد بن سنان: أن أبا الحسن علي بن موسى الرضا (ع) كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله: علة الطلاق ثلاثاً لما فيه من المهلة فيما بين الواحدة إلى الثلاث لرغبة تحدث أو سكون غضب إن كان، وليكن ذلك تخويفاً وتأديباً للنساء وزجراً لهن عن معصية أزواجهن، فاستحقت المرأة الفرقة والمباينة لدخولها فيما لا ينبغي

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣١. والضرار: الإضرار بهن والاعتداء عليهن.

من ترك طاعة زوجها، وعلة تحريم المرأة بعد تسع تطليقات فلا تحل له عقوبة لثلاث يستخف بالطلاق، ولا يستضعف المرأة وليكون ناظراً في أموره متيقظاً معتبراً، وليكون يأساً لهما من الاجتماع بعد تسع تطليقات^(١).

١٥٧٢ ٤ - وروى علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه قال: سألت الرضا (ع) عن العلة التي من أجلها لا تحل المطلقة للعدة لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره فقال: إن الله عز وجل إنما أذن في الطلاق مرتين فقال عز وجل: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾^(٢) يعني في التطليقة الثالثة ولدخوله فيما كره الله عز وجل له من الطلاق الثالث حرّمها عليه فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لثلاث يوقع الناس الاستخفاف بالطلاق ولا يضارّوا النساء^(٣). والمطلقة للعدة إذا رأت أول قطرة من الدم الثالث بانّت من زوجها ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره^(٤).
١٥٧٣ ٥ - وروى موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة على زوجها ولا سكنى، إنما ذلك للتي لزوجها عليها رجعة^(٥).

١٥٦ - باب طلاق الغائب

١٥٧٤ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن رجل قال لرجل: اكتب يا فلان إلى امرأتي بطلاقها، أو قال: اكتب إلى عبدي بعته أيكون ذلك طلاقاً أو عتقاً؟ قال: لا يكون طلاق ولا عتق حتى ينطق به اللسان أو يخط بيده وهو يريد الطلاق أو العتق، ويكون ذلك منه بالأهله والشهور ويكون غائباً عن أهله^(٥).

(١) ورواه أيضاً في عيون أخبار الرضا (ع)، ص ٢٤٥. وفي علل الشرائع/ ١٧٢، وفيه: وليكون ذلك مؤسراً لهما عن....

(٢) البقرة/ ٢٢٩.

(٣) إلى هنا في عيون أخبار الرضا (ع) ص ٢٣٨. وفي علل الشرائع ص ١٧٢.

(٤) التهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ٥٨. والاستبصار ٣، ١٩٢ - باب أنه إذا طلقها التطليقة الثالثة لم يكن عليه نفقتها ولا سكنها، ح ١. والفروع ٤، باب أن المطلقة ثلاثاً لا سكنى...، ح ١. وبمضمون هذا الحديث التزم فقهاؤنا (ره) وأفتوا به. يقول المحقق (ره): «نفقة الرجعية لازمة في زمان العدة، وكسوتها ومسكنها يوماً فيوماً مسلمة كانت أو ذمية... ولا نفقة للباين ولا سكنى إلا أن تكون حاملاً فلها النفقة والسكنى حتى تضع...».

(٥) الفروع ٤، كتاب الطلاق، باب الرجل يكتب بطلاق امرأته، ح ١، وفيه: والشهود، بدل: والشهور. والتهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ٣٣.

وإذا أراد الغائب أن يطلق امرأته فحدّ غيبته التي إذا غابها كان له أن يطلق متى شاء أقصاه خمسة أشهر أو ستة أشهر، وأوسطه ثلاثة أشهر، وأدناه شهر.

١٥٧٥ ٢ - فقد روى صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي إبراهيم (ع): الغائب الذي يطلق كم غيبته؟ قال: خمسة أشهر أو ستة أشهر، قلت: حدّ فيه دون ذلك؟ قال: ثلاثة أشهر^(١).

١٥٧٦ ٣ - وروى محمد بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (ع) قال: الغائب إذا أراد أن يطلق امرأته تركها شهراً^(٢).

١٥٧ - باب

طلاق الغلام

١٥٧٧ ١ - روى زرعة عن سماعة قال: سألت عن طلاق الغلام ولم يحتلم وصدّفته؟ فقال: إذا طلق للسنة ووضع الصدقة في موضعها وحققها فلا بأس وهو جائز^(٣).

(١) الاستبصار ٣، ١٧١ - باب طلاق الغائب، ح ٦، والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٢٣.
(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٢١. وفي سنده حسين بن عثمان، عن إسحاق بن عمار. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٤، وهو بنفس سند التهذيب. وكذلك هو في الفروع ٤، باب طلاق الغائب ح ٢. وصحة طلاق الغائب لا يكفي مطلق غيبته في تحققها. يقول الشهيد الثاني (ره): «لكن ليس مطلق الغيبة كافياً في صحة طلاقها، بل الغيبة على وجه مخصوص، وقد اختلفت في حد الغيبة المجوزة له على أقوال: أجودها مضي مدة يعلم أو يظن انتقالها من الطهر الذي واقعها فيه إلى غيره ويختلف ذلك باختلاف عاداتها فمن ثم اختلفت الأخبار في تقديرها واختلفت بسببها الأقوال...». وقال المحقق (ره) في الشرائع ١٥/٣: «ومن فقهاؤنا من قدر المدة التي يسوغ معها طلاق الغائب بشهر عملاً برواية بعضها الغالب في الحيض، ومنهم من قدرها بثلاثة أشهر عملاً برواية جميل عن أبي عبد الله (ع)...». ويقول الشيخ (ره) بعد إيراد هذه الأخبار المختلفة فيما بينها في تقدير المدة: «الحكم يختلف باختلاف عادة النساء في الحيض، فمن علم من حال امرأته أنها تحيض في كل شهر حيضة يجوز له أن يطلق بعد انقضاء الشهر، ومن يعلم أنها لا تحيض إلا كل ثلاثة أشهر أو خمسة أشهر لم يجز له أن يطلقها إلا بعد مضي هذه المدة، فكان المراعي في جواز ذلك مضي حيضة وانتقالها إلى طهر لم يقربها فيه بجماع وذلك يختلف...».

(٣) الاستبصار ٣، ١٧٧ - باب طلاق الصبي، ح ٢، وفي سنده عن عثمان بن عيسى عن سماعة. وكذلك هو في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٧٤. وأيضاً في الفروع ٤، باب طلاق الصبيان، ح ١. وقد اختلف فقهاؤنا في مسألة طلاق الصبي المميز إذا بلغ عشر سنين على قولين، والمشهور هو عدم صحة طلاقه ولو أذن له الولي، مع إجماعهم على عدم صحة طلاق الصبي الغير المميز. يقول الشهيدان (ره): «وبعتبر في المطلق البلوغ فلا يصح طلاق الصبي وإن أذن له الولي وبلغ عشرًا على أصح القولين». ويقول المحقق (ره): «فلا اعتبار بعبارة الصبي قبل بلوغه عشرًا. وفيمن بلغ عشرًا عاقلاً وطلق للسنة رواية بالجواز فيها ضعف».

١٥٨ - باب

طلاق المعتوه

١٥٧٨ ١ - روى عبد الكريم بن عمرو، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن طلاق المعتوه الزائل العقل أيجوز؟ فقال: لا، وعن المرأة إذا كانت كذلك يجوز بيعها وصدقتها؟ فقال: لا^(١).

١٥٧٩ ٢ - وروى حماد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن المعتوه يجوز طلاقه؟ فقال: ما هو؟ فقلت: الأحقق الذاهب العقل، فقال: نعم^(٢).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - يعني إذا طلق عنه وليه، فأما أن يطلق هو فلا، وتصديق ذلك.

١٥٨٠ ٣ - ما رواه صفوان بن يحيى، عن أبي خالد القمّاط قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل يعرف رأيه مرة وينكره أخرى يجوز طلاق وليه عليه؟ فقال: ماله هو لا يطلق؟ قال قلت: لا يعرف حدّ الطلاق، ولا يؤمن عليه إن طلق اليوم أن يقول غداً لم أطلق؟ فقال: ما أراه إلا بمنزلة الإمام^(٣) - يعني الولي -.

(١) الاستبصار ٣، ١٧٦ - باب طلاق المعتوه، ح ١، وفي سنده عبد الملك بن عمر عن الحلبي. وفي التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٧٠، وفيه: عبد الملك بن عمرو الفروع ٤، باب طلاق المعتوه و... ح ٤. والصحيح على رأي السيد الخوئي هو ما في الفقيه والفروع من أن الراوي عن الحلبي هو عبد الكريم بن عمرو. راجع معجم رجال الحديث ٢٧/١١.

(٢) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٧١. وقد حمّله الشيخ (ره) على أحد شيئين: أحدهما: أن يكون محمولاً على ناقص العقل لا فاقده بالكلية، فإن من ذلك صفة ويكون ممن يفرّق بين الأمور كثيراً فإن طلاقه واقع وإنما لا يقع طلاق من لا يعرف شيئاً أصلاً لفقد عقله. والوجه الثاني أن نحمله على أنه يجوز إذا تولى عنه وليه دون أن يتولاه هو بنفسه. ولا أدري كيف يحمل الحديث على الوجه الأول مع أن السؤال عن الذاهب العقل لا الناقص العقل؟

(٣) الفروع ٤، نفس الباب، ح ١. بتفاوت. وفي سنده محمد بن أبي حمزة، عن أبي خالد القمّاط، وفي متنه: ما أرى وليه إلا بمنزلة السلطان. وقد اشترط فقهاؤنا في جملة ما اشترطوا في المطلق العقل يقول المحقق (ره): «فلا يصح طلاق المجنون، ولا السكران، ولا من زال عقله بإغماء أو شرب مرّقد لعدم القصد، ولا يطلق الولي عن السكران، لأن زوال عذره غالب، فهو كالنائم، ويطلق عن المجنون. ولو لم يكن له ولي طلق عنه السلطان أو من نصبه للنظر في ذلك».

١٥٩ - باب

طلاق التي لم يدخل بها وحكم المتوفى عنها زوجها قبل الدخول وبعده

- ١٥٨١ ١ - روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها، وإن لم يكن سمي لها مهرًا فمتاع بالمعروف على الموسع قدره وعلى المقتر قدره، وليس لها عدة، تزوج من شاءت من ساعتها.
- ١٥٨٢ ٢ - وروى عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) في قوله عز وجل: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرّحوهن سراحاً جميلاً﴾^(١) قال: متعهن أي جمّلوهن بما قدرتم عليه من معروف، فإنهن يرجعن بكآبة ووحشة وهم عظيم وشماتة من أعدائهن، فإن الله عز وجل كريم يستحي ويحب أهل الحياء، إن أكرمكم أشدكم إكراماً لحلائلهم^(٢).
- ١٥٨٣ ٣ - وفي رواية البرنظي: أن متعة المطلقة فريضة^(٣).
- ١٥٨٤ ٤ - وروي أن الغني يتمتع بدار أو خادم، والوسط يتمتع بثوب، والفقير بدرهم أو خاتم.
- ١٥٨٥ ٥ - وروي إن أدناه الخمار وشبهه^(٤).
- ١٥٨٦ ٦ - وروى الحلبي، وأبو بصير، وسماعة، عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾^(٥)، قال: هو الأب أو الأخ أو الرجل يوصى إليه، والذي يجوز أمره في مال المرأة فيبتاع لها ويتجر، فإذا عفا فقد جاز^(٦).
- ١٥٨٧ ٧ - وفي خبر آخر: يأخذ بعضاً ويدع بعضاً وليس له أن يدع كله.

(١) الأحزاب / ٤٩. ولكن أولها: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل...﴾ إلخ الآية. ومعنى المس فيها: الجماع.

(٢) التهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ٨٧.

(٣) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٨٩. والفروع ٤، باب متعة المطلقة، ح ٢. ولم يسنده إلى معصوم.

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٥.

(٥) البقرة / ٢٣٧.

(٦) الفروع ٤، باب ما للمطلقة التي لم يدخل بها من الصداق، ح ٢، بتفاوت. وروي الحديث بتفاوت في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٩٢.

١٥٨٨ ٨ - وسأل عبيد بن زرارة أبا عبد الله (ع): عن امرأة هلك زوجها ولم يدخل بها؟ قال: لها الميراث وعليها العدة كاملة، وإن سُمّي لها مهرأ فلها نصفه، وإن لم يكن سُمّي لها مهرأ فلا شيء لها^(١).

وليس للمتوفى عنها زوجها سكنى ولا نفقة.

١٥٨٩ ٩ - وسأل شهاب^(٢)، أبا عبد الله (ع): عن رجل تزوج بامرأة بألف درهم فأذاها إليها فوهبتها له وقالت: أنا فيك أرغب فطلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: يرجع عليها بخمسمائة درهم^(٣).

١٥٩٠ ١٠ - وروى علي بن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: متعة النساء واجبة دخل بها أو لم يدخل بها، وتمتع قبل أن تطلق.

١٥٩١ ١١ - وقضى أمير المؤمنين (ع) في امرأة توفي عنها زوجها ولم يمسهما قال: لا تُنكح حتى تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام عدة المتوفى عنها زوجها^(٤)!

والمطلقة تعتد من يوم طلقها زوجها، والمتوفى عنها زوجها تعتد من يوم يبلغها الخبر لأن هذه تحدّ والمطلقة لا تحدّ.

١٥٩٢ ١٢ - وكتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع): في امرأة مات عنها زوجها وهي في عدة منه، وهي محتاجة لا تجد من ينفق عليها وهي تعمل للناس، هل يجوز لها أن تخرج وتعمل وتبيت عن منزلها للعمل والحاجة في عدتها؟ قال: فوقع (ع): لا بأس بذلك إن شاء الله.

١٥٩٣ ١٣ - وسأل عمار الساباطي أبا عبد الله (ع): عن المرأة يموت عنها زوجها هل يحل لها أن تخرج من منزلها في عدتها؟ قال: نعم وتختضب وتدّهن وتكتحل وتمتشط وتصبغ وتلبس

(١) الفروع ٤، باب المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها و... ح ١١.

(٢) هو ابن عبد ربه.

(٣) التهذيب ٧، ٣١ - باب المهور والأجور و... ح ٧٤.

(٤) الاستبصار ٣، ١٩٧ - باب التي يتوفى عنها زوجها قبل الدخول بها... ح ١. والتهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ٩٥. والفروع ٤، باب المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها و... ح ٨. قال الشهيدان (ره): «ولا عدة على من لم يدخل بها الزوج من الطلاق والفسخ إلا في الوفاة فيجب على الزوجة مطلقاً الاعتداد بأربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حرة وإن كان زوجها عبداً ونصفها شهران وخمسة أيام إن كانت أمة وإن كان زوجها حراً على الأشهر... وقيل هي كالحرّة... صغيرة كانت أم كبيرة أم يائسة...».

المصنغ وتصنع ما شاءت بغير زينة لزوج.

١٥٩٤ ١٤ - وفي خبر آخر قال: لا بأس أن تحج المتوفى عنها زوجها وهي في عدتها وتنتقل من منزل إلى منزل آخر^(١).

١٦٠ - باب طلاق الحامل

١٥٩٥ ١ - روى زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: طلاق الحامل واحدة فإذا وضعت ما في بطنها فقد بانث منه^(٢).

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣). فإذا طلقها الرجل ووضعت من يومها أو من غد فقد انقضى أجلها وجائز لها أن تتزوج ولكن لا يدخل بها زوجها حتى تطهر، والحبلى المطلقة تعتد بأقرب الأجلين إن مضت لها ثلاثة أشهر قبل أن تضع فقد انقضت عدتها منه، ولكنها لا تتزوج حتى تضع، فإذا وضعت ما في بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضى أجلها، والحبلى المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين، إن وضعت قبل أن تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام لم تنقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام، وإن مضت لها أربعة أشهر وعشرة أيام قبل أن تضع لم تنقض عدتها حتى تضع.

١٥٩٦ ٢ - وروى علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال سمعته يقول: الحبلى المطلقة يُنفق عليها حتى تضع حملها وهي أحق بولدها أن ترضعه بما تقبله امرأة أخرى، يقول الله عز وجل: ﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةَ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ بَوْلَهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(٤)، لا يضارّ بالصبي ولا يضارّ بأمه في رضاعه، وليس لها أن تأخذ في رضاعه فوق حولين كاملين، فإذا أرادا الفصال قبل ذلك عن تراض منهما كان حسناً، والفصال هو الفطام^(٥).

(١) الفروع ٤، باب المتوفى عنها زوجها المدخول بها أين... ح ٧ و ١٤ بتفاوت فيهما.

(٢) الاستبصار ٣، ١٧٤ - باب طلاق الحامل... ح ١ وفي سنده إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر (ع) وكذلك هو في الفروع ٤، باب طلاق الحامل، ح ٣. وكذا هو في التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٥٣. قال المحقق (ره): «في الحامل: وهي تعتد في الطلاق بوضعه ولو بعد الطلاق بلا فصل، سواء كان تاماً أو غير تام، ولو كان علقه بعد أن يتحقق أنه حمل ولا عبرة بما يشك فيه».

(٣) الطلاق / ٤.

(٤) البقرة / ٢٣٣.

(٥) الفروع ٤، باب نفقة الحبلى المطلقة، ح ٣، بتفاوت وسند آخر وزيادة. وقد مر في بعض تعليقاتنا السابقة ما يدل على مضمون الحديث.

١٥٩٧ ٣ - وروى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله (ع): في المرأة الحبل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها^(١).

١٥٩٨ ٤ - وفي رواية السكوني قال: قال علي بن أبي طالب (ع): نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع^(٢).
والذي نفتي به رواية الكناني.

١٥٩٩ ٥ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في امرأة توفي عنها زوجها وهي حُبلى فولدت قبل أن تنقضي أربعة أشهر وعشرة أيام فتزوجت، فقضى: أن يخلي عنها ثم لا يخطبها حتى ينقضي آخر الأجلين، فإن شاء أولياء المرأة أنكحوها إياه وإن شاءوا أمسكوها فإن أمسكوها ردوا عليه ماله^(٣).

١٦٠٠ ٦ - وسأل عبد الرحمان بن الحجاج أبا إبراهيم (ع): عن الحبل يطلقها زوجها فتضع سقطاً قد تمَّ أو لم يتم، أو وضعته مضغة أتقضي بذلك عدتها؟ فقال: كل شيء وضعته يستين أنه حمل تمَّ أو لم يتم فقد انقضت به عدتها وإن كانت مضغة^(٤).

١٦٠١ ٧ - وقال وسمعت يقول: إذا طلق الرجل امرأته فادَّعت حَبلاً انتظرت تسعة أشهر، فإن ولدت وإلا اعتدت ثلاثة أشهر ثم قد بانبت منه^(٥).

(١) الاستبصار ٣، ٢٠٠ - باب أنه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها... ح ٦. والتهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ١٢٥، والفروع ٤، باب عدة الحبل المتوفى عنها زوجها ونفقتها، ح ١٠. قال الشهيد الثاني (ره) في المسالك المجلد الثاني، كتاب الطلاق، ص ٥٤ من الطبعة الحجرية: «المشهور بين الأصحاب أن نفقة المعتدة مختصة بالرجعية والباين الحامل وأما المتوفى عنها فإن كانت حايلاً فلا نفقة لها إجماعاً، وإن كانت حاملاً فلا نفقة لها في مال المتوفى أيضاً كذلك، وهل يجب في نصيب الولد؟ اختلف الأصحاب في ذلك بسبب اختلاف الروايات فذهب الشيخ في النهاية وجماعة من المتقدمين إلى الوجوب، وللشيخ قول آخر بعدمه وهو مذهب المتأخرين...» وأما المحقق الحلّي (ره) فقد استبعد هذه الرواية وجزم بعدم النفقة للمتوفى عنها زوجها ولو كانت حاملاً. ووجه استبعاده لهذه الرواية هو أن ملك الحمل مشروط بانفصاله حياً فقبله لا مال له في الميراث ولا في غيره، مع أنها معارضة لبعض الروايات الصحيحة الأخرى الناصة على عدم النفقة.

(٢) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٨. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٢٧. وقد حمل الشيخ (ره) هذا الخبر على أحد وجهين: الأول: على الاستحباب إذا رضي الورثة بذلك. الثاني: إن وجه الإنفاق عليها من جميع المال لأن حقه لم يتميز بعد وإنما يتميز بكونه ذكراً أو أنثى بالوضع، وعندئذ يرد على الورثة من حصته ما كان أنفق عليها أثناء الحمل لأنها واجبة النفقة على ابنها لو كان له مال.

(٣) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٥.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٢، وقد أسنده إلى أبي الحسن (ع) وفيه تفاوت. وكذلك هو في الفروع ٤، باب طلاق الحامل، ح ٩.

(٥) الفروع ٤، باب المسترابة بالحبل، ح ١. وأخرجه عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم (ع).

١٦٠٢ ٨ - وروى سلمة بن الخطاب، عن إسماعيل بن إسحاق، عن إسماعيل بن أبان، عن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (ع) قال: أدنى ما تحمل المرأة لسته أشهر وأكثر ما تحمل لسنة^(١).

١٦٠٣ ٩ - وروى علي بن الحكم، عن محمد بن منصور الصيقل، عن أبيه، عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يطلق امرأته وهي حُبلى، قال: يطلقها، قلت: فيراجعها؟ قال: نعم يراجعها، قلت: فإنه بدا له بعدما راجعها أن يطلقها؟ قال: لا حتى تضع^(٢).

١٦٠٤ ١٠ - وسئل الصادق (ع): عن المرأة الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة؟ فقال: قد بانث منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره^(٣).

١٦١ - باب

طلاق التي لم تبلغ المحيض والتي قد يئست من المحيض والمستحاضة والمسترابة

١٦٠٥ ١ - روى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو، عن محمد بن حكيم، عن العبد الصالح (ع) قال قلت له: الجارية الشابة التي لا تحيض ومثلها تحيض طلقها زوجها؟ قال: عدتها ثلاثة أشهر^(٤).

١٦٠٦ ٢ - وروى محمد بن حكيم، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: في التي قد يئست من المحيض يطلقها زوجها قال: بانث منه ولا عدة عليها^(٥).

(١) والمشهور عند فقهاءنا (ره) إن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر، وهنالك قول بأنه سنة استناداً إلى رواية يقول عنها المحقق (ره) إنها غير مشهورة. ويقول (ره): «ولو طُلِّقت فاذت الحمل، صبر عليها أقصى مدة الحمل وهي تسعة أشهر ثم لا يقبل دعواها». مع إجماعهم على أن أقل مدة الحمل هو ستة أشهر.

(٢) و (٣) الاستبصار ٣، ١٧٤ - باب طلاق الحامل . . . ح ٧ وح ٦. وقد روي الثاني عن أبي إبراهيم (ع)، والتهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٥٧ وح ١٥٦. وقد جمع الشيخ (ره) بين هذين الخبرين بحمل الخبر الذي صح فيه طلاقها ثلاثاً مع الرجعة والوطي بعد كل طلاق على طلاق الغدة وحمل الخبر الذي نفى (ع) فيه إن له الطلاق على أن المراد به طلاق السنة حتى تضع ما في بطنها. فلا تنافي.

(٤) التهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ٤، وفيه: ومثلها تحمل، بدل: ومثلها تحيض. وكذلك هو في الفروع ٤، باب عدة المسترابة، ح ٢.

(٥) التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٣٩. والفروع ٤، باب طلاق التي لم تبلغ والتي قد يئست من الحيض، ح ٥. وهذا هو الأشهر بين فقهاءنا (ره) كما نص عليه المحقق (ره) في شرائعه. وكذا من لم تبلغ مبلغ النساء بعد.

١٦٠٧ ٣- وروى الحسن بن محبوب، عن أبان بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: عدة المرأة التي لا تحيض، والمستحاضة التي لا تطهر، والجارية التي قد يشمت ثلاثة أشهر، وعدة التي يستقيم حيضها ثلاث حيض^(١).

١٦٠٨ ٤- وفي رواية جميل^(٢) أنه قال: في الرجل يطلق الصبية التي لم تبلغ ولا تحمل مثلها، وقد كان دخل بها، والمرأة التي قد يشمت من المحيض وارتفع طمثها ولا تلد مثلها، فقال: ليس عليهما عدة^(٣).

١٦٠٩ ٥- وروى البزنطي، عن المثنى، عن زرارة، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين وأربع سنين؟ قال: تعدد ثلاثة أشهر ثم تزوج إن شاءت^(٤).

١٦١٠ ٦- وروى العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) أنه قال: في التي تحيض كل ثلاثة أشهر مرة أو في كل سنة مرة، والمستحاضة، والتي لم تبلغ، والتي تحيض مرة ويرتفع حيضها مرة، والتي لا تطمع في الولد، والتي قد ارتفع حيضها وزعمت أنها لم تياس، والتي ترى الصفرة من حيض ليس بمستقيم، فذكر أن عدة هؤلاء كلهن ثلاثة أشهر^(٥).

١٦١١ ٧- وروى ابن أبي عمير، والبزنطي جميعاً، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: أمران أيهما سبق إليها بانت به المطلقة المستترابة التي تستريب الحيض: إن مرت بها ثلاثة أشهر بيض ليس فيها دم بانت بها، وإن مرت بها ثلاث حيض ليس بين الحيضتين ثلاثة أشهر بانت بالحيض، قال ابن أبي عمير: قال جميل بن دراج: وتفسير ذلك: إن مرت بها ثلاثة أشهر إلا يوماً فحاضت، ثم مرت بها ثلاثة أشهر إلا يوماً فحاضت، ثم مرت بها ثلاثة أشهر إلا يوماً فحاضت، فهذه تعدد بالحيض على هذا الوجه ولا تعدد بالشهور، فإن مرت بها ثلاثة أشهر بيض

(١) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٤٣، بتفاوت وفي سنده إبان بن تغلب بدل إبان بن عثمان. والظاهر - كما يقول السيد الخوئي في معجم رجال الحديث ١٥٣/١ - إن ما في الفقيه هو الصحيح فإن الحسن بن محبوب لم تعهد روايته عن إبان بن تغلب كما أنه لم تعهد رواية إبان بن تغلب عن الحلبي وهذا بخلاف إبان بن عثمان فإنه قد روى عن الحلبي وروى عنه الحسن بن محبوب كثيراً.

(٢) هو ابن دراج.

(٣) الفروع ٤، نفس الباب، ح ١ بتفاوت.

(٤) التهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ١٦ الاستبصار ٣، ١٨٨ - باب عدة المرأة التي تحيض كل ثلاث سنين أو... ح ٥.

(٥) الاستبصار ٣، ١٨٧ - باب المرأة إذا حاضت فيما دون الثلاثة أشهر... ح ٣. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١١. والفروع ٤، باب عدة المسترابة، ح ٥.

لم تحض فيها بانت^(١).

١٦١٢ ٨ - وسأل أبو الصباح الكناني أبا عبد الله (ع) : عن التي تحيض في كل ثلاث سنين مرة كيف تعتد؟ قال : تنظر مثل قرئها التي كانت تحيض فيه في الاستقامة فلتعتد ثلاثة قروء ثم لتتزوج إن شاءت^(٢).

١٦١٣ ٩ - وسأله محمد بن مسلم عن عدة المستحاضة فقال : تنظر قدر أقرائها فتزيد يوماً أو تنقص يوماً، فإن لم تحض فلتنظر إلى بعض نساها فلتعتد بأقرائها^(٣).

١٦١٤ ١٠ - وروي أن المرأة إذا بلغت خمسين سنة لم تر حمرة إلا أن تكون امرأة من قريش.

١٦٢ - باب

طلاق الأخرس

١٦١٥ ١ - سأل أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي أبا الحسن الرضا (ع) : عن رجل تكون عنده المرأة بصمت ولا يتكلم؟ قال : أخرس هو؟ قلت : نعم فيعلم منه بغضاً لامرأته وكرهه لها أيجوز أن يطلق عنه وليه؟ قال : لا ولكن يكتب ويشهد على ذلك، قلت : أصلحك الله فإنه لا يكتب ولا يسمع كيف يطلقها؟ قال : بالذي يعرف به من أفعاله مثل ما ذكرت من كراهته ويغضه لها^(٤).

وقال أبي رضي الله عنه في رسالته إليّ : الأخرس إذا أراد أن يطلق امرأته ألقى على رأسها

(١) الفروع ٤، نفس الباب، ح ١ بتفاوت يسير. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٨ بتفاوت يسير أيضاً والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٧. قال المحقق (ره) : «ولو كان مثلها تحيض، اعتدت بثلاثة أشهر إجماعاً وهذه تراعي الشهور والحيض، فإن سبقت الأطهار فقد خرجت من العدة، وكذا إن سبقت الشهور».

(٢) الاستبصار ٣، ١٨٨ - باب عدة المرأة التي تحيض كل ثلاث سنين . . . ح ٢ بتفاوت. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٩ بتفاوت أيضاً.

(٣) التهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ١٧، وليس فيه : فتزيد يوماً. ولعله سقط من النسخ.

(٤) الاستبصار ٣، ١٧٥ - باب طلاق الأخرس، ح ١، والتهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٦٦. والفروع ٤، باب طلاق الأخرس، ح ١. قال الشهيدان (ره) : «وطلاق الأخرس بالإشارة المفهمة له وإلقاء القناع على رأسها ليكون ذلك قرينة على وجوب سترها منه، والموجود في كلام الأصحاب الإشارة خاصة، وفي الرواية إلقاء القناع . . . والظاهر أن إلقاء القناع من جملة الإشارات ويكفي منها ما دل على قصد الطلاق . . . ولكن المحقق (ره) في شرائع الإسلام ١٨/٣، اقتصر في طلاق الأخرس على الإشارة الدالة، ورمى الرواية التي دلت على أنه في الأخرس إلقاء القناع على رأسها بالشذوذ».

قناعاً يرى أنها قد حرمت عليه، وإذا أراد مراجعتها كشف القناع عنها يري أنه قد حلت له.

١٦٣ - باب طلاق السر

١٦١٦ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن (ع): عن رجل يتزوج امرأة سراً من أهله وهي في منزل أهلها وقد أراد أن يطلقها وليس يصل إليها فيعلم بطمئها إذا طمئت، ولا يعلم بطهرها إذا طهرت؟ فقال: هذا مثل الغائب عن أهله فيطلقها بالأهلة والشهور، قال قلت: أرأيت إن كان يصل إليها في الأحيان ولا يصل إليها فيعلم حالها كيف يطلقها؟ فقال: إذا مضى لها شهر لا يصل إليها فيطلقها إذا نظر إلى غرة الشهر الآخر بشهود، ويكتب الشهر الذي يطلقها فيه ويشهد على طلاقها رجلين، فإذا مضى ثلاثة أشهر فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب، وعليه نفقتها في تلك الثلاثة الأشهر التي تعتد فيها^(١).

١٦٤ - باب اللاتي يُطْلَقْنَ على كل حال

١٦١٧ ١ - روى جميل بن دراج، عن إسماعيل بن جابر الجعفي، عن أبي جعفر (ع) قال: خمس يُطْلَقْنَ على كل حال، الحامل المتبين حملها، والتي لم يدخل بها زوجها، والغائب عنها زوجها، والتي لم تحض، والتي قد حبست عن المحيض^(٢).

١٦١٨ ٢ - وفي خبر آخر: والتي قد يشئت من المحيض^(٣).

(١) التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٤٨، بتفاوت وكذلك في الفروع ٤، باب في التي يخفى حيضها، ح ١، وقد اعتبر فقهاؤنا (ره) أن حكم الحاضر الذي لا يمكنه الوصول إلى زوجته بحيث يعلم حيضها هو بمنزلة الغائب عنها في بلد آخر وأراد أن يطلقها، والحكم هو ما تضمنته هذه الرواية. وهنالك من فقهاءنا من قدر المدة التي يسوغ للزوج الغائب أو من في حكمه طلاق امرأته بثلاثة أشهر. وقد نبهنا سابقاً على أن المدة هي علمه بانتقال زوجته من طهر قد واقعها فيه إلى طهر آخر.

(٢) و (٣) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٥٠، وفيه: والتي قد جلست من المحيض. والاستبصار ٣، ١٧١ - باب طلاق الغائب، ح ٢، وفيه: والتي قد يشئت من المحيض. والفروع ٤، باب النساء اللاتي يُطْلَقْنَ على كل حال، ح ١. وهو كرواية الاستبصار.

١٦٥ - باب

التخيير

قال أبي رضي الله عنه في رسالته إليّ: إعلم يا بُني أن أصل التخيير هو أن الله تبارك وتعالى أنفَ لنبيه (ص) في مقالة قالتها بعض نسائه: أيرى محمد أنه لو طلقنا لا نجد أكفاءنا من قريش يتزوجونا، فأمر الله نبيه (ص) أن يعتزل نساءه تسعاً وعشرين ليلة، فاعتزلهن النبي (ص) في مشربة أم إبراهيم ثم نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسَنَاتِ مَنَّكَنَ أَجْراً عَظِيماً﴾^(١) فاخترن الله ورسوله فلم يقع الطلاق ولو اخترن أنفسهن لَبُنَّ.

١٦١٩ ١ - وفي رواية أبي الصباح الكناني: أن زينب قالت لرسول الله (ص): لا تعدل وأنت رسول الله؟! وقالت حفصة: إن طلقنا وجدنا في قومنا أكفاءنا من قريش، فاحتبس الوحي عن رسول الله (ص) تسعة وعشرين يوماً، فأنف الله عز وجل لرسوله فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ إلى قوله ﴿أَجْراً عَظِيماً﴾ فاخترن الله ورسوله فلم يقع الطلاق ولو اخترن أنفسهن لَبُنَّ^(٢).

١٦٢٠ ٢ - وروى ابن أذينة، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: إذا خيّرهما أو جعل أمرها بيدها في غير قبّل عدتها من غير أن يُشهد شاهدين فليس شيء، وإن خيّرهما أو جعل أمرها بيدها بشهادة شاهدين في قبّل عدتها فهي بالخيار ما لم يتفرقا، فإن اختارت نفسها فهي واحدة وهو أحق برجعتهما، وإن اختارت زوجها فليس بطلاق.

١٦٢١ ٣ - وروى ابن مسكان، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبد الله (ع) قال: الطلاق أن

(١) الأحزاب / ٢٨ - ٢٩. قال الشيخ الطبرسي (ره) في مجمع البيان ٤ / ٣٥٣ حول أسباب نزول هاتين الآيتين وما بعدها من سورة الأحزاب: «قال المفسرون: إن أزواج النبي (ص) سألته شيئاً من عَرَض الدنيا وطلبن منه زيادة في النفقة وأذينه لغيره بعضهن على بعض، فألى رسول الله (ص) منهن شهراً فتزلت آية التخيير... وكن يومئذ تسعاً، عائشة وحفصة وأم حبيبة وسودة وأم سلمة من قريش وصفية الخيرية، وميمونة الهلالية وزينب بن جحش الأسدية وجويرة بنت الحارث المصطلقية...».

(٢) الفروع ٤، كتاب الطلاق، باب كيف كان أصل الخيار، ح ٢، بتفاوت وزيادة يسيرة في آخره. يقول الشيخ (ره) عند تعرّضه للأخبار المتضمنة لجواز الخيار إلى النساء: «فالوجه فيها كلها أن نَحْمِلَهَا على ضرب من التقية لأن الخيار موافق لمذاهب العامة، وإنما حملناه على ذلك لما قد ثبت من صحة العقد فلا يجوز العدول عنه إلا بطريقة معلومة، وجميع هذه الأخبار لا يمكن العمل عليها لأنها متضادة الأحكام، [هذا إضافة إلى] أن الخيار غير واقع وإنما ذلك شيء كان يختص به النبي (ص)». ثم أورد (ره) بعض الأخبار التي يؤيد بها وجهة نظره.

يقول الرجل لامرأته: اختاري فإن اختارت نفسها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب، وإن اختارت زوجها فليس بشيء أو يقول: أنت طالق، فأبي ذلك فعل فقد حرمت عليه. ولا يكون طلاق ولا خلع ولا مبارأة ولا تخيير إلا على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين.

١٦٢٢ ٤ - وروى الحلبي عن أبي عبد الله (ع): في رجل يخير امرأته أو أباه أو أخاه أو وليها؟ فقال: كلهم بمنزلة واحدة إذا رضيت.

١٦٢٣ ٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل قال لامرأته قد جعلت الخيار إليك فاخترت نفسها قبل أن يقوم؟ قال: يجوز ذلك عليه، قلت: فلها متعة؟ قال: نعم قلت: فلها ميراث إن مات الزوج قبل أن تنقضي عدتها؟ قال: نعم وإن ماتت هي ورثها الزوج.

١٦٢٤ ٦ - وروى محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: قال: ما للنساء والتخير، إنما ذلك شيء خصّ الله به نبيه (ص) (١).

١٦٦ - باب

المباراة (٢)

١٦٢٥ ١ - روى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: المباراة أن تقول المرأة لزوجها لك ما عليك واطركني فتركها، إلا أنه يقول لها: إن ارتجعت في شيء منه فأنا أملك ببضعك.

١٦٢٦ ٢ - وروي أنه لا ينبغي له أن يأخذ منها أكثر من مهرها، بل يأخذ منها دون مهرها. والمباراة لا رجعة لزوجها عليها.

(١) الفروع ٤، باب الخيار من كتاب الطلاق، ذيل ح ٢. وفيه ما للناس، بدل: ما للنساء، وكذا هو في التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ذيل ح ٢١٩ وكذا في الاستبصار ٣، ١٨٢ - باب حكم من خير امرأته ف... ح ٢. (٢) المباراة: أصلها المفارقة، قال الجوهرى: تقول: بارأت شريكى إذا فارقت وبارء الرجل امرأته. «وهي - كما يقول الشهيدان (ره) - كالخلع في الشرائط والأحكام إلا أنها تفارقه في أمور: منها: أنها تترتب على كراهية كل من الزوجين لصاحبه فلو كانت الكراهة من أحدهما خاصة أو خالية عنهما لم تصح بلفظ المباراة وحيث كانت الكراهة منهما فلا يجوز له الزيادة في الفدية على ما أعطاهما من المهر بخلاف الخلع حيث كانت الكراهة منها فجازت الزيادة. ومنها: أنه لا بد فيها من الإتيان بالطلاق على المشهور بل لا نعلم فيه مخالفاً، وادعى جماعة أنه إجماع وإن قلنا في الخلع لا يجب اتباعه بالطلاق. وصيغتها: بارأتك على كذا فأنت طالق، ومنها: أن صيغتها لا تنحصر في لفظها. ... ويشترط في المباراة شروط الطلاق». أي فيما يتعلق بشروط المطلق والمطلقة.

١٦٧ - باب

النشوز^(١)

النشوز قد يكون من الرجل والمرأة جميعاً، فأما الذي من الرجل فهو ما قال الله عز وجل في كتابه: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾^(٢)، وهو أن تكون المرأة عند الرجل لا تعجبه فيريد طلاقها فتقول له: امسكني ولا تطلقني وأدعُ لك ما على ظهرك وأحل لك يومي وليتي فقد طاب ذلك له.

١٦٢٧ - ١ - روى ذلك المفضل بن صالح، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا نشزت المرأة كنشوز الرجل فهو خلع.

فإذا كان من المرأة، فهو أن لا تطيعه في فراشه، وهو ما قال الله عز وجل: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن﴾^(٣) فالهجران أن يحول إليها ظهره، والضرب بالسواك وغيره ضرباً رقيقاً ﴿فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً﴾^(٤).

١٦٨ - باب

الشقاق^(٥)

الشقاق قد يكون من المرأة والرجل جميعاً وهو مما قال الله عز وجل: ﴿وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها﴾^(٦) فيختار الرجل رجلاً وتختار المرأة رجلاً فيجتمعان على فرقة أو على صلح، فإن أرادا الإصلاح أصلحا من غير أن يستأمرأ، وإن

(١) النشوز: هو الخروج عن الطاعة، وأصله الارتفاع وقد يكون من الزوج، كما يكون من الزوجة.

(٢) النساء / ١٢٨.

(٣) و (٤) النساء / ٣٤. يقول المحقق (ره) في الشرائع ٣٣٨/٢ - ٣٣٩: عند كلامه على النشوز: «فتمت ظهر من الزوجة إمارته، مثل أن تقطب في وجهه، أو تتبرم بحوائجه، أو تغير عاداتها في آدابها، جاز له هجرها في المضجع بعد عظمتها. وصورة الهجران، يحول إليها ظهره في الفراش. وقيل: أن يعتزل فراشها، والأول مروي، ولا يجوز له ضربها والحال هذه. أما لو وقع النشوز وهو الامتناع عن طاعته فيما يجب له، جاز ضربها ولو بأول مرة، ويقتصر على ما يؤمل معه رجوعها ما لم يكن مدمياً ولا مبرحاً. وإذا ظهر من الزوج النشوز بمنع حقوقها فلها المطالبة وللحاكم إلزامه، ولها ترك بعض حقوقها من قسمة ونفقة استمالة له، ويحل للزوج قبول هذا».

(٥) هو فعال من الشق، كأن كل واحد من الزوجين في شق.

(٦) النساء / ٣٥.

أرادا أن يفرقا فليس لهما أن يفرقا إلا بعد أن يستأمر الزوج والمرأة.

١٦٢٨ ١ - وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ قال: ليس للحكمين أن يفرقا حتى يستأمر الرجل والمرأة ويشترطان عليهما إن شاءا جمعا وإن شاءا فرقا فإن جمعا فجائز وإن فرقا فجائز^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: لما بلغت هذا الموضوع ذكرت فصلاً لهشام ابن الحكم مع بعض المخالفين في الحكمين بصفين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري فأحببت إيرادهم وإن لم يكن من جنس ما وضعت له الباب، قال المخالف: إن الحكمين لقبولهما الحكم كانا مريدين للإصلاح بين الطائفتين، فقال هشام: بل كانا غير مريدين للإصلاح بين الطائفتين، فقال المخالف: من أين قلت هذا؟ قال هشام: من قول الله عز وجل في الحكمين حيث يقول: ﴿إِنْ يريدا إِصْلَاحًا يوفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾^(٢) فلما اختلفا ولم يكن بينهما اتفاق على أمر واحد ولم يوفق الله بينهما علمنا أنهما لم يريدوا الإصلاح.

١٠٢٩ ٢ - روى ذلك محمد بن أبي عمير عن هشام بن الحكم.

١٦٣٠ ٣ - وروى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة قال: سئل أبو إبراهيم (ع): عن المرأة يكون لها زوج قد أصيب في عقله بعدما تزوجها، أو عرض له جنون؟ فقال: لها أن تنزع نفسها منه إن شاءت^(٣).

١٦٣١ ٤ - وفي خبر آخر: أنه إن بلغ به الجنون مبلغاً لا يعرف أوقات الصلاة فرّق بينهما، فإن عرف أوقات الصلاة فلتصبر المرأة معه فقد بُليت.

١٦٩ - باب

الخلع

١٦٣٢ ١ - روى علي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: في

(١) الفروع ٤، باب الحكمين والشقاق، ح ٢، بتفاوت. وكذلك في التهذيب ٨، ٤ - باب الخلع والمباراة، ح ٢٩. قال المحقق (ره) في الشرائع ٣٣٩/٢: «فإن كان النشوز منهما وخشي الشقاق بعث الحاكم حَكَمًا من أهل الزوج وآخر من أهل المرأة على الأولى، ولو كانا من غير أهلها أو كان أحدهما جاز أيضاً. وهل بعثهما على سبيل التحكيم أو التوكيل، الأظهر أنه تحكيم، فإن اتفقا على الإصلاح فعلاه، وإن اتفقا على التفريق لم يصح إلا برضا الزوج في الطلاق، ورضا المرأة في البذل إن كان خلعا».

(٢) النساء / ٣٥.

(٣) التهذيب ٨، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و... ح ١٩، وقوله: تنزع نفسها منه: أي تفسخ عقدة النكاح وقد حكم فقهاؤنا بحقها في الفسخ حتى ولو كان الجنون قد تجدد بعد العقد وقبل الوطء، أو بعد العقد والوطء.

الخلع إذا قالت له: لا أغتسل لك من جنبه، ولا أبرئ لك قسماً، ولأوطئن فراشك من تكرهه، فإذا قالت له هذا حلّ له أن يخلعها وحلّ له ما أخذ منها.

١٦٣٣ ٢ - وفي رواية حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: عدة المختلعة عدة المطلقة وخلعها طلاقها، وهي تجزي من غير أن يسمي طلاقاً، والمختلعة لا يحلّ خلعها حتى تقول لزوجها: والله لا أبرئ لك قسماً، ولا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنبه، ولأوطئن فراشك ولأؤذن عليك بغير إذنك، وقد كان الناس عنده يرخصون فيما دون هذا، فإذا قالت المرأة ذلك لزوجها، حلّ له ما أخذ منها، وكانت عنده على تطليقتين باقيتين، وكان الخلع تطليقة. وقال (ع): يكون من عندها - يعني من غير أن يعلم - (١).

١٦٣٤ ٣ - وسأله رفاعه بن موسى عن المختلعة ألها سكنى ونفقة؟ فقال: لا سكنى لها ولا نفقة. وسئل عن المختلعة ألها متعة؟ فقال: لا (٢).

١٦٣٥ ٤ - وفي رواية محمد بن حمّاد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: إذا قالت المرأة لزوجها جملة: لا أطيع لك أمراً، مفسرة أو غير مفسرة، حلّ له ما أخذ منها وليس له عليها رجعة (٣).

وللرجل أن يأخذ من المختلعة فوق الصداق الذي أعطاها لقول الله عز وجل: ﴿فإن خفتم ألاّ يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ (٤) والمبارأة لا يؤخذ منها إلا دون الصداق الذي أعطاها لأن المختلعة تعتدي في الكلام.

١٧٠ - باب

الإيلاء (٥)

١٦٣٦ ١ - روى حمّاد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يهجر امرأته من غير

(١) الاستبصار ٣، ١٨٣ - باب الخلع، ح ١. بتفاوت في آخره والتهذيب ٨، ٤ - باب الخلع والمباراة، ح ١. مع زيادة في آخره. وكذلك في الفروع ٤، باب الخلع، ح ١.

(٢) روي صدر الحديث في الفروع ٤، باب عدة المختلعة والمبارأة و...، ح ٧. وروي ذيله بتفاوت في ح ٢، ٣، ٥، و ٨ بأسانيد مختلفة.

(٣) الاستبصار ٣، ١٨٣ - باب الخلع، ح ٧ بتفاوت وفي سنده جميل بن دراج عن محمد بن مسلم... وهو كذلك في التهذيب ٨، ٤ - باب الخلع والمباراة، ح ٧. وكذلك هو أيضاً في الفروع ٤، باب الخلع، ح ٦.

(٤) البقرة/ ٢٢٩. والجناح: الإثم.

(٥) الإيلاء: لغة مصدر آلَى يولي إيلاءً إذا حلف مطلقاً وهو شرعاً الحلف بالله على ترك وطئ الزوجة الدائمة المدخول بها أبداً أو مطلقاً من غير تقييد بزمان أو زيادة على أربعة أشهر للإصرار بها.

طلاق ولا يمين سنة فلا يأتي فراشها؟ قال: ليأت أهله، وقال (ع): أيما رجل آلى من امرأته والإيلاء أن يقول: والله لا أجامعك كذا وكذا والله لأغيظنك ثم يغيظها فإنه يتربص به أربعة أشهر، ثم يؤخذ بعد الأربعة الأشهر فيوقف فإن فاء: وهو أن يصالح أهله فإن الله غفور رحيم، وإن لم يفيء أجبر على الطلاق، ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف، وإن كان أيضاً بعد انقضاء الأربعة الأشهر ثم يجبر على أن يفيء أو يطلق^(١).

١٦٣٧ ٢ - وروي أنه إن فاء وهو أن يرجع إلى الجماع وإلا حُبس في حظيرة من قصب وشدد عليه في المأكَل والمشرب حتى يطلق^(٢).

١٦٣٨ ٣ - وقد روي أنه متى أمره إمام المسلمين بالطلاق فامتنع ضربت عنقه لامتناعه على إمام المسلمين.

١٦٣٩ ٤ - وفي رواية أبان بن عثمان عن منصور قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل آلى من امرأته فمرت أربعة أشهر؟ قال: يوقف، فإن عزم الطلاق بانت منه وعليها عدة المطلقة، وإلا كفر يمينه وأمسكها ولا ظهار، ولا إيلاء حتى يدخل الرجل بامرأته.

١٧١ - باب الظهار^(٣)

١٦٤٠ ١ - روى الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار قال: سألت

(١) الاستبصار ٣، كتاب الطلاق، ١٥٥ - باب مدة الإيلاء التي يوقف بعدها، ح ١. والتهذيب ٨، الطلاق، ١ - باب حكم الإيلاء، ح ١. والفروع ٤، كتاب الطلاق، باب الإيلاء، ح ٢.

(٢) الفروع ٤، باب الإيلاء، ح ١٠، بتفاوت. وكذلك هو في الاستبصار ٣، ١٥٧ - باب ما يجب على المولي إذا ألزم الطلاق فأبى، ح ١. وأيضاً في التهذيب ٨، ١ - باب الإيلاء، ح ١٣. قال الشهيدان (ره): «وإذا تم الإيلاء بشرائطه فللزوجة المرافعة إلى الحاكم مع امتناعه عن الوطي، فينظره الحاكم أربعة أشهر ثم يجبره بعدها على الفئة وهي وطئها قبلاً ولو بمسماه... أو الطلاق فإن فعل أحدهما خرج من حقها وإن امتنع منهما ضيق عليه في المطعم والمشرب ولو بالحبس حتى يفعل أحدهما...».

(٣) الظهار: - كما يقول الشهيد الثاني (ره) - في الروضة: «هو فعال من الظهر، اختص به الاشتقاق لأنه محل الركوب في المركوب، والمراد به هنا تشبيه المكلف من يملك نكاحها بظهر محرمة عليه أبداً بنسب أو رضاع، قيل: أو مصاهرة، وهو محرم، وإن ترتبت عليه الأحكام لقوله تعالى: ﴿وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً﴾؛ لكن قيل: إنه لا عقاب فيه لتعقبة بالعفو، ويضعف بأنه وصف مطلق فلا يتعين كونه عن هذا الذنب المعين».

أبا عبد الله (ع) عن رجل مُمْلِك ظَاهِر من امرأته فقال: لا يكون ظهار ولا يكون إيلاء حتى يدخل بها^(١).

١٦٤١ ٢ - وقال (ع): ولا يكون الظهار إلا على موضع الطلاق^(٢).

١٦٤٢ ٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (ع) عن الظهار فقال: هو من كل ذي مَحَرَم، أو أم، أو أخت، أو عمّة، أو خالة. ولا يكون الظهار في يمين، فقلت: وكيف يكون؟ قال: يقول الرجل لامرأته وهي طاهر من غير جماع: أنت عليّ حرام مثل ظهر أمي أو أختي وهو يريد بذلك الظهار^(٣).

١٦٤٣ ٤ - وروى محمد بن أبي عمير، عن أبان وغيره، عن أبي عبد الله (ع) قال: كان رجل على عهد رسول الله (ص) يقال له أوس بن الصامت، وكانت تحته امرأة يقال لها خولة بنت المنذر فقال لها ذات يوم أنت عليّ كظهر أمي ثم ندم من ساعته وقال لها أيتها المرأة ما أظنك إلا وقد حرمت عليّ، فجاءت إلى رسول الله (ص) فقالت: يا رسول الله إن زوجي قال لي: أنت عليّ كظهر أمي، وكان هذا القول فيما مضى يحرم المرأة على زوجها فقال لها رسول الله (ص): «أيتها المرأة ما أظنك إلا وقد حرمت عليه» فرفعت المرأة يدها إلى السماء فقالت: أشكو إليك فراق زوجي فأنزل الله عز وجل يا محمد ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هنّ أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفو غفور﴾^(٤). ثم أنزل الله عز وجل الكفارة في ذلك فقال: ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً﴾^(٥).

(١) الفروع ٤، باب الظهار، ح ٢١.

(٢) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٥. وفيه: إلا على مثل موضع... وهو كذلك في التهذيب ٨، ٢ - باب حكم الظهار، ح ١٩، والاستبصار ٣، ١٥٨ - باب أنه لا يصح الظهار بيمين، ح ١٣. وقوله (ع): إلا على موضع الطلاق: أي أنه يراعى في الظهار جميع ما يراعى في الطلاق من الشروط فيما يتعلق بالمظاهر والمظاهر منها والشاهدين... إلخ.

(٣) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٣. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢، بنقيضة في أوله. يقول المحقق (ره): «في المولى منها ويشترط أن تكون منكوبة بالعقد لا بالملك وأن تكون مدخولاً بها، وفي وقوعه بالمستمتع بها تردد أظهره المنع».

(٤) و (٥) المجادلة / ١ - ٤. وقد ذكر الطبرسي (ره) في مجمع البيان ٢٤٦/٥ - ٢٤٧، عند كلامه حول أسباب النزول فراجع.

والظهار على وجهين، أحدهما: أن يقول الرجل لامرأته: هي عليه كظهر أمه ويسكت، فعليه الكفارة من قبل أن يجامع، فإن جامع من قبل أن يكفر لزومه كفارة أخرى، فإن قال: هي عليه كظهر أمه إن فعل كذا وكذا فليس عليه شيء حتى يفعل ذلك الشيء ويجامع، فتلزمه الكفارة إذا فعل ما حلف عليه. والكفارة تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد من طعام، فإن لم يجد صام ثمانية عشر يوماً.

١٦٤٤ ٥ - وروي أنه إذا لم يقدر على الإطعام تصدق بما يطيق.

ولا يقع الظهار على حد غضب، ولا ظهار على من لفظ بالظهار إذا لم ينوبه التحريم، والمملوك إذا ظاهر من امرأته فعليه نصف ما على الحر من الصيام، وليس عليه عتق ولا صدقة لأن المملوك لا مال له، وإذا قال الرجل لامرأته هي عليه كبعض ذوات المحارم فهو ظهار، وإذا قال الرجل لامرأته هي عليه كظهر أمه أو كبطنها أو كيدنها أو كرجلها أو ككعبها أو كشعرها أو كشيء من جسدها ينوي بذلك التحريم فهو ظهار، كذلك ذكره إبراهيم بن هاشم في نوادره.

١٦٤٥ ٦ - وروي ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن بريد بن معاوية قال: سألت أبا جعفر (ع): عن رجل ظاهر من امرأته ثم طلقها تطليقة؟ قال: إذا هو طلقها تطليقة فقد بطل الظهار وهدم الطلاق الظهار، فقلت: فله أن يراجعها؟ قال: نعم هي امرأته فإن راجعها وجب عليه ما يجب على المظاهر من قبل أن يتماسا، قلت: فإن تركها حتى يحل أجلها وتملك نفسها ثم تزوجها بعد ذلك هل يلزمه الظهار من قبل أن يتماسا؟ قال: لا قد بانت منه وملكت نفسها، قلت: فإن ظاهر منها فلم يمسه وتركها لا يمسه إلا أنه يراها متجردة من غير أن يمسه هل يلزمه في ذلك شيء؟ قال: هي امرأته وليس بمحرّم عليه مجامعتها، ولكن يجب عليه ما يجب على المظاهر قبل أن يجامعها وهي امرأته، قلت: فإن رفعته إلى السلطان فقالت: إن هذا زوجي قد ظاهر مني وقد أمسكني لا يمسنني مخافة أن يجب عليه ما يجب على المظاهر؟ فقال: ليس يجب عليه أن يجبره على العتق والصيام والإطعام إذا لم يكن له ما يعتق، ولا يقوى على الصيام، ولا يجد ما يتصدق به، وإن كان يقدر على أن يعتق فإن على الإمام أن يجبره على العتق والصدقة من قبل أن يمسه ومن بعد أن يمسه^(١).

(١) التهذيب ٨، ٢ - باب حكم الظهار، ح ٢٦. وقد أخرجه عن يزيد الكناسي، بدل: بريد بن معاوية. وكذلك هو في الفروع ٤، باب الظهار، والفروع ٤، باب الظهار، ح ٣٤. قال المحقق (ره): «إذا طلقها بعد الظهار رجعيًا =

١٦٤٦ ٧ - وروى أبان، عن الحسن الصيقل قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يظاهر من امرأته؟ قال: فيكفر، قلت: فإنه واقع من قبل أن يكفر؟ قال: فقد أتى حداً من حدود الله فليستغفر الله وليكف حتى يكفر^(١).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - يعني في الظهار الذي يكون بشرط^(٢)، فأما الظهار الذي ليس بشرط فمتى جامع صاحبه من قبل أن يكفر لزومه كفارة أخرى كما ذكرته، ومتى طلق المظاهر امرأته، سقطت عنه الكفارة فإن راجعها لزومه، فإن تركها حتى يحلّ أجلها وتزوجها رجل آخر وطلقها أو مات عنها ثم تزوجها ودخل بها لم تلزمه الكفارة، ويجزي في كفارة الظهار صبي ممن وُلد في الإسلام.

١٦٤٧ ٨ - وروى حمّاد، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل ظاهر من امرأته ثلاث مرات؟ فقال: يكفر ثلاث مرات، قلت: إن واقع قبل أن يكفر؟ قال: يستغفر الله ويمسك حتى يكفر^(٣).

١٦٤٨ ٩ - وسأله محمد بن مسلم، عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات أو أكثر؟ فقال: قال علي (ع): مكان كل مرة كفارة^(٤).

١٦٤٩ ١٠ - وسأله جميل بن دراج عن الظهار متى يقع على صاحبه فيه الكفارة؟ فقال: إذا أراد أن يواقع امرأته، قلت: فإن طلقها قبل أن يواقع أعليه كفارة؟ فقال: لا، سقطت الكفارة عنه، قلت: فإن صام فمرض فأفطر أيستقبل أو يتم ما بقي عليه؟ فقال: إن صام شهراً ثم مرض استقبل، فإن زاد على الشهر يوماً أو يومين بنى عليه، قال وقال: الحر والمملوك سواء، غير أن على المملوك نصف ما على الحر من الكفارة^(٥).

= ثم راجعها لم تحل له حتى يكفر ولو خرجت من العدة ثم تزوجها ووطأها فلا كفارة وكذا لو طلقها بائناً وتزوجها في العدة ووطأها...»

(١) الفروع ٤، باب الظهار، ح ٣١. وقوله (ع): وليكف حتى يكفر، يحمل على أنه لا يجوز له أن يطأ مرة أخرى حتى يكفر مرتين: مرة عن الظهار، ومرة عن الوطي الأول. وتكرر الكفارة بتكرر الوطي.

(٢) كقوله: إن فطم ولدي. أو: إن شاء زيد.

(٣) الاستبصار ٣، ١٦٢ - باب إن من وطئ قبل الكفارة...، ح ٤. والتهذيب ٨، ٢ - باب حكم الظهار، ح ٣٤، والفروع ٤، باب الظهار، ح ١٤. وفيه دلالة على حرمة الوطء حتى يكفر.

(٤) الاستبصار ٣، ١٥٩ - باب حكم الرجل يظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة، ح ١. وفيه: عن أحدهما (ع). والفروع ٤، باب الظهار، صدرح ١٢. والتهذيب ٨، نفس الباب، صدرح ٢٨، وليس فيه: قال علي (ع).

(٥) التهذيب ٨، نفس الباب، ذيل ح ٣، بتفاوت. والفروع ٤، نفس الباب، ضمن ح ١٠، بتفاوت وزيادة في آخره.

١٦٥٠ - ١١ - وروى محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال قلت له: إن ظاهر رجل في شعبان ولم يجد ما يعتق؟ قال: ينتظر حتى يصوم شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين، فإن ظاهر وهو مسافر انتظر حتى يقدم، وإن صام فأصاب مالا فليمض في الذي ابتدأ فيه^(١).

١٦٥١ - ١٢ - وروى سماعة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: جاء رجل إلى النبي (ص) فقال: يا رسول الله ظهرت من امرأتي؟ فقال: «إذهب فأعتق رقبة»، فقال: ليس عندي، فقال: «إذهب فصم شهرين متتابعين»، فقال: لا أقوى، فقال: «إذهب فاطعم ستين مسكيناً»، قال: ليس عندي، فقال رسول الله (ص): «أنا أتصدق عنك»، قال: فأعطاه تمرأ لإطعام ستين مسكيناً فقال: «إذهب فتصدق به»، فقال: والذي بعثك بالحق نبياً ما أعلم أن بين لابتيها أحداً أحوج إليه مني ومن عيالي، فقال: «إذهب فكل واطعم عيالك»^(٢).

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: هذا الحديث في الظهار غريب نادر، لأن المشهور في هذا المعنى في كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان.

١٦٥٢ - ١٣ - وفي رواية الحسن بن علي بن فضال: أن رجلاً قال: قلت لأبي الحسن (ع): إني قلت لامرأتي أنت علي كظهر أمي إن خرجت من باب الحجرة فخرجت؟ فقال: ليس عليك شيء، فقلت: إني أقوى على أن أكفر، فقال: ليس عليك شيء، فقلت: إني أقوى على أن أكفر رقبة ورقبتين، فقال: ليس عليك شيء قوي أو لم تقو^(٣).

(١) التهذيب ٨، ٢ - باب في حكم الظهار، ذيل ح ٢٨، والاستبصار ٣، ١٦٣ - باب أن من وجب عليه العتق في كفارة الظهار فصام... ح ١. والفروع ٤، باب الظهار، ضمن ح ١٢.

(٢) الاستبصار ٤، ٣٦ - باب أن من وجب عليه كفارة الظهار فعجز عنها أجمع كان... ح ٣. والتهذيب ٨، ٦ - باب الكفارات، ح ٧ و ٢ - باب الظهار، ح ٢٣. وقد حمل الشيخ (ره) فعله (ص) على أحد وجهين: أحدهما: أنه يجوز أن يكون لما تصدق النبي (ص) سقطت عنه الكفارة ثم أجراه (ع) مجرى غيره من الضعفاء في أن قال له: كل واطعم عيالك لما رأى من حاجتهم إلى ذلك، والثاني: أن يكون إنما أجاز ذلك له بشرط أنه متى تمكن من الكفارة أخرجها. ورواه أيضاً في الفروع ٤، باب الظهار، ح ٩.

(٣) الفروع ٤، نفس الباب، ح ٤، والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٨. والاستبصار ٣، ١٥٨ - باب أنه لا يصح الظهار بيمين، ح ١٢. وإنما لم يكن عليه شيء هنا لأن الظهار كالطلاق يشترط في وقوعه أن يكون منجزاً فلو علقه على شرط بطل. وهذا هو أحد قولين لفقهائنا (ره) وهنالك قول آخر بصحة الظهار فيما لو علق على الشرط التزم به الشيخ (ره) وجماعة. يقول الشهيدان (ره): «ولا يقع إلا منجزاً غير معلق على شرط ولا صفة كقدوم زيد وطلوع الشمس كما لا يقع الطلاق معلقاً إجماعاً... وقيل والقائل الشيخ وجماعة يصح تعليقه على الشرط وهو ما يجوز وقوعه في الحال وعدمه كدخول الدار لا على الصفة وهي ما لا يقع في الحال قطعاً بل في المستقبل كأنقضاء الشهر، وهو قوي لصحيفة حرير عن الصادق (ع)... وقريب منها صحيفة عبد الرحمن بن الحجاج عنه (ع) فخرج الشرط عن المنع بهما وبقي غيره على أصل المنع. وأما أخبار المنع من التعليق مطلقاً =

١٦٥٣ ١٤ - وفي رواية السكوني قال: قال علي (ع): في رجل آلى من امرأته وظاهر في كلمة واحدة، قال: عليه كفارة واحدة.

١٦٥٤ ١٥ - وروى عبد الله بن بكير، عن حمران قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل قال لأَمَتِهِ أَنْتِ عَلِيٌّ كَظْهَرِ أُمِّي يريد أن ترضى بذلك امرأته؟ قال: يأتيناها وليس عليها ولا عليه شيء^(١).

١٦٥٥ ١٦ - وروى أيوب بن نوح، عن صفوان عن ابن عيينة، عن أبي عبد الله (ع) قال: المظاهر إذا صام شهراً وصام من الشهر الآخر يوماً فقد واصل، فإن شاء فليقض متفرقاً، وإن شاء فليعط لكل يوم مداً من طعام.

١٦٥٦ ١٧ - وروى زياد بن المنذر، عن أبي الدرداء، أنه سئل أبو جعفر (ع) وأنا عنده عن رجل قال لامرأته: أَنْتِ عَلِيٌّ كَظْهَرِ أُمِّي مائة مرة؟ فقال أبو جعفر (ع): يطبق لكل مرة عتق نسمة؟ قال: لا، قال: يطبق إطعام ستين مسكيناً مائة مرة؟ قال: لا، قال: فيطبق صيام شهرين متتابعين مائة مرة؟ قال: لا، قال: يفرق بينهما^(٢).

١٦٥٧ ١٨ - وفي رواية ابن فضال، عن غياث^(٣)، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال علي (ع): في رجل ظاهر من أربع نسوة قال: عليه كفارة واحدة^(٤).

١٦٥٨ ١٩ - وقال الصادق (ع): لا يقع ظهار على طلاق، ولا طلاق على ظهار.

١٦٥٩ ٢٠ - وروى الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد، عن حمران، عن أبي جعفر (ع) قال: لا يكون ظهار في يمين، ولا في إضرار، ولا في غضب، ولا يكون ظهار إلا على طهر بغير جماع

= فضعية جداً لا تعارض الصحيح، مع إمكان حملها على اختلال بعض الشروط غير الصيغة كسماع الشاهدين....»

(١) الاستبصار ٣، ١٦١ - باب أن الظهار يقع بالحرّة و... ح ٤. بتفاوت ونقيصة. والتهذيب ٨، ٢ - باب في حكم الظهار، ح ٧. وفي السند فيهما: حمزة بن حمران بدل: حمران. وإنما لم يكن عليه شيء لأن الظهار هنا باطل لعدم القصد وهو شرط في حصوله وترتب الآثار عليه.

(٢) الاستبصار ٣، ١٥٩ - باب حكم الرجل يظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة، ح ٤. وفي سنده أبو الورد بدل: أبو الدرداء. وكذلك هو في التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٧.

(٣) هو غياث بن إبراهيم.

(٤) الاستبصار ٣، ١٦٠ - باب أنه إذا ظاهر الرجل من نسائه جماعة بلفظ... ح ١. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٣. وقد وجه الشيخ (ره) هذا الحديث على أن المراد كفارة واحدة في الجنس إما عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً وليس يجب لبعضهن العتق ولبعضهن الصوم أو الإطعام لا أن كفارة واحدة تجزي عن النساء الأربع. وبهذا أفتى فقهاؤنا رضوان الله عليهم.

بشهادة رجلين مسلمين^(١).

١٦٦٠ - ٢١ - وسأل عمار الساباطي أبا عبد الله (ع) عن الظهار الواجب؟ قال: الذي يريد به الرجل الظهار بعينه^(٢).

١٦٦١ - ٢٢ - وفي رواية السكوني قال: قال أمير المؤمنين (ع): إذا قالت المرأة: زوجي عليّ كظهر أمي فلا كفارة عليها.

١٦٦٢ - ٢٣ - وسأل إسحاق بن عمار أبا إبراهيم (ع): عن الرجل يظاهر من جاريته فقال: الحرة والأمة في هذا سواء^(٣).

١٦٦٣ - ٢٤ - وسأل محمد بن حمران أبا عبد الله (ع) عن المملوك أعليه ظهار؟ فقال: عليه نصف ما على الحر من صوم شهر، وليس عليه كفارة من صدقة ولا عتق^(٤).

١٦٦٤ - ٢٥ - وفي رواية السكوني، قال: قال علي (ع): أم الولد تجزي في الظهار^(٥).

١٧٢ - باب

اللَّعْنُ^(٦)

١٦٦٥ - ١ - روى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو، عن أبي

(١) الفروع ٤، باب الظهار، ذيل ١، بتفاوت. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٨. والاستبصار ٣، ١٥٨ - باب أنه لا يصح الظهار بيمين، ح ١. قال الشهيد الثاني في المسالك ٧٦/٢ من الطبعة الحجرية: «المراد بجعله يميناً جعله جزءاً على فعل أو ترك قصداً للزجر أو البعث على الفعل سواء تعلق به أو بها كقوله: إن كلمت فلاناً أو تركت الصلاة فأنت عليّ كظهري، وهو مشارك للشرط في الصورة ومفارق له في المعنى لأن المراد من الشرط مجرد التعليق، وفي اليمين ما ذكرناه من الزجر أو البعث، والفارق بينهما القصد. وإنما لم يقع مع جعله يميناً للنهي عن اليمين بغير الله ولأن الله تعالى جعل كفارته غير كفارة اليمين...»

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٩. والفروع ٤، نفس الباب، ح ٢٦.

(٣) الفروع ٤، باب الظهار، ح ١١. والاستبصار ٣، ١٦١ - باب أن الظهار يقع بالحرّة والمملوكة، ح ١. التهذيب ٨، ٢ - باب في أحكام الظهار، ح ٥١.

(٤) الفروع ٤، نفس الباب، ح ١٣، والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ٥٤.

(٥) التهذيب ٨، ٦ - باب الكفارات، ح ١. وقد أفتى فقهاؤنا (ره) بإجزاء المستولدة في الكفارة وذلك لتحقق رقيتها وجواز تصرف المولى بها بالبيع وغيره من التصرفات.

(٦) اللعان: - لَعَنَ - المباهلة المطلقة، أو فعال، من اللَّعْن أو جمع له، وهو الطرد والإبعاد من الخير، والاسم: اللعنة. وشرعاً: المباهلة بين الزوجين في إزالة حدٍّ أو نفي ولد بلفظ مخصوص عند الحاكم. وسببه أحد أمرين، الأول: رمي الزوجة المحصنة المدخول بها بالزنا مع دعوى المشاهدة مع عدم البينة لدى الرامي. الثاني: إنكار من وُلِدَ على فراشه بشرط أن تكون قد جاءت به لسته أشهر فصاعداً من تاريخ وطئه لها ولم يتجاوز حملها به أقصى مدة الحمل وأن تكون موطوءة بالعقد الدائم.

بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته ولا يكون اللعان إلا بنفي الولد^(١).

وإذا قذف الرجل امرأته ولم ينتف من ولدها جُلد ثمانين جلدة، فإن رمى امرأته بالفجور وقال: إني رأيت بين رجليها رجلاً يجامعها، وأنكر ولدها، فإن أقام عليها بذلك أربعة شهود عدول رُجمت، وإن لم يقم عليها أربعة شهود لاعتنأها، فإن امتنع من لعانها ضرب حد المفترى ثمانين جلدة، فإن لاعتنأها درى عنه الحد.

١٦٦٦ ٢ - وسأل البنزطي أبا الحسن الرضا (ع) فقال له: أصلحك الله كيف الملاعة؟ قال: يقعد الإمام ويجعل ظهره إلى القبلة ويجعل الرجل عن يمينه والمرأة والصبي عن يساره^(٢).

١٦٦٧ ٣ - وفي خبر آخر: ثم يقوم الرجل فيحلف أربع مرات بالله إنه لمن الصادقين فيما رماها به، ثم يقول الإمام له: إتق الله فإن لعنة الله شديدة، ثم يقول الرجل: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به، ثم تقوم المرأة فتحلف أربع مرات بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماها به، ثم يقول لها الإمام: إتقي الله فإن غضب الله شديد، ثم تقول المرأة: غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به^(٣).

فإن نكلت رُجمت، ويكون الرجم من ورائها، ولا تُرجم من وجهها، لأن الضرب والرجم لا يصيبان الوجه يضربان على الجسد على الأعضاء كلها ويتقى الوجه والفرج، وإذا كانت المرأة حُبلى لم ترجم، وإذا تنكل درى عنها الحد وهو الرجم، ثم يفرق بينهما ولا تحل له أبداً، فإن دعا أحد ولدها ابن زانية جلد الحد، فإن ادعى الرجل الولد بعد الملاعة نسب إليه ولده ولم ترجع إليه امرأته، فإن مات الأب ورثه الابن، وإن مات الابن لم يرثه الأب ويكون ميراثه لأمه، فإن لم يكن له أم فميراثه لأخواله، ولا يرثه أحد من قبل الأب، وإذا قذف الرجل امرأته وهي خرساء فرّق بينهما، والعبد إذا قذف امرأته تلعنا كما يتلعن الحران، ويكون اللعان بين الحر

(١) الاستبصار ٣، ٢١٦ - باب أن اللعان يثبت بادعاء الفجور و... ح ٤. وقد نص الحديث في آخره على أحد سببي اللعان كما ذكرنا أعلاه وهو نفي الولد عن الملاعة.

(٢) الفروع ٤، باب اللعان، ح ١١. والتهذيب ٨، ٨ - باب في اللعان، ح ٢٦. وهذه الكيفية ذكرها أصحابنا (ره) في المنذوب مما يشتمل عليه اللعان.

(٣) وتخويف الحاكم للمتلاعنين من الله سبحانه وتذكيره لهما بأن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، للرجل قبل ذكر اللعن وبعد الشهادات، وللمرأة قبل ذكر الغضب وبعد الشهادات، هو من المستحبات مما يشتمل عليه اللعان عند فقهاءنا (ره).

والحرّة وبين المملوك والحرّة وبين العبد والأمة وبين المسلم واليهودية والنصرانية.

١٦٦٨ ٤ - وروى العلا، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (ع): عن الحر يلاعن المملوك؟ قال: نعم إذا كان مولاها الذي زوجها إياه^(١).

١٦٦٩ ٥ - فأما خبر الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا يلاعن الرجل الحر الأمة ولا الذمية ولا التي يتمتع منها^(٢).

فإنه يعني الأمة التي يطأها بملك اليمين، والذمية التي هي مملوكة له لم تسلم. والحديث المفسر يحكم على المجمل.

١٦٧٠ ٦ - وإذا لاعن الرجل امرأته وهي حُبلى، ثم ادّعى ولدها بعدما ولدت، وزعم أنه منه، ردّ إليه الولد، ولا يجلد لأنه قد مضى التلاعن. روى ذلك البزنطي، عن عبد الكريم، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع)^(٣).

١٦٧١ ٧ - وروى محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي (ع): في رجل قذف امرأته ثم خرج فجاء وقد توفيت؟ قال: يخير واحداً من اثنين: يقال له: إن شئت ألزمت نفسك الذنب فيقام فيك الحد وتُعطي الميراث، وإن شئت أقررت فلاعت أدنى قرابتها إليها ولا ميراث لك^(٤).

١٦٧٢ ٨ - وروى الحسن بن علي الكوفي، عن الحسين بن يوسف، عن محمد بن سليمان، عن أبي جعفر الثاني (ع) قال قلت له: جعلت فداك كيف صار الرجل إذا قذف امرأته كانت شهادته أربع شهادات بالله، فإذا قذفها غيره أب أو أخ أو ولد أو غريب جلد الحد أو يقيم البينة

(١) الاستبصار ٣، ٢١٧ - باب أن اللعان يثبت بين الحر والمملوكه و... ح ٥. والتهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٣.

(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٢. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٤. وقد رفع الشيخ (ره) التنافي بين هذا الخبر والخبر السابق فيما يتعلق بالذمية بأحد وجهين: الأول: أنه لا يلاعن الرجل الأمة إذا كان يطأها بملك اليمين، ويكون قوله: ولا الذمية، مثل ذلك، إذا كانت أمة ذمية، وإنما فرق بين قوله: الأمة والذمية، لأنه يكون المراد بقوله: أمة إذا كانت مسلمة، ثم بين بقوله: ولا الذمية إذا كانت أمة ذمية. الثاني: أن يكون المراد بالخبر إذا كان تزوج بأمة بغير إذن مولاها، إذ لا لعان بينهما حينئذ ويكون الأولاد رقاً لمولاها إن كان هنالك ولد.

(٣) التهذيب ٨، ٨ - باب في اللعان، ح ٣١. والفروع ٤، باب اللعان، ح ٨. ويصح عند فقهاءنا لعان الحامل لكن لا يقام عليها الحد إلا بعد الوضع.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣٨. مع اختلاف في سلسلة السند قبل الحسين بن علوان.

على ما قال؟! فقال: قد سئل جعفر بن محمد (ع) عن ذلك فقال: إن الزوج إذا قذف امرأته فقال: رأيت ذلك بعيني كانت شهادته أربع شهادات بالله، وإذا قال إنه لم يره قيل له أقم البينة على ما قلته وإلا كان بمنزلة غيره، وذلك إن الله عز وجل جعل للزوج مدخلاً يدخله لم يجعله لغيره من والد ولا ولد ويدخله بالليل والنهار، فجائز أن يقول رأيت، ولو قال غيره رأيت، قيل له: وما أدخلك المدخل الذي ترى هذا فيه وحدك، أنت متهم ولا بد من أن يقام عليك الحد الذي أوجبه الله عليك^(١).

١٦٧٣ ٩ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الرحمان بن الحجاج قال: إن عبداً البصري سأل أبا عبد الله (ع) وأنا حاضر: كيف يلاعن الرجل المرأة؟ فقال (ع): إن رجلاً من المسلمين أتى رسول الله (ص) فقال: يا رسول الله أرأيت لو أن رجلاً دخل منزله فرأى مع امرأته رجلاً يجامعها ما كان يصنع فيهما؟ قال: فأعرض عنه رسول الله (ص)، فانصرف الرجل، وكان ذلك الرجل هو الذي ابتلي بذلك من امرأته. قال: فنزل الوحي من عند الله عز وجل بالحكم فيهما، قال: فأرسل رسول الله (ص) إلى ذلك الرجل فدعاه فقال: «أنت الذي رأيت مع امرأتك رجلاً؟» فقال له: نعم، فقال له: «إنطلق فأنتي بامرأتك، فإن الله عز وجل قد أنزل الحكم فيك وفيها»، قال: فأحضرها زوجها فوقفها رسول الله (ص) فقال للزوج: «إشهد أربع شهادات بالله إنك لمن الصادقين فيما رميتها به، قال: فشهد، قال: ثم قال له رسول الله (ص): «إمسك»، ووعظه ثم قال له: إتق الله فإن لعنة الله شديدة، ثم قال: «إشهد الخامسة أن لعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين، قال: فشهد، فأمر به فُتحي، ثم قال (ع) للمرأة: «إشهدي أربع شهادات بالله إن زوجك لمن الكاذبين فيما رماك به، قال: فشهدت، قال ثم قال لها: إمسي، ووعظها، ثم قال لها: إتقي الله فإن غضب الله شديد، ثم قال لها: «إشهدي الخامسة إن غضب الله عليك إن كان زوجك من الصادقين فيما رماك، قال: فشهدت، قال: ففرق بينهما وقال لهما: لا تجتمعا بنكاح أبداً بعدما تلاحتما^(٢)».

١٧٣ - باب

طلاق العبد

١٦٧٤ ١ - روى محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن (ع) قال: طلاق العبد إذا تزوج امرأة حرة،

(١) التهذيب ٨، ٨ - باب في اللعان، ح ٢٩. وفي سننه: الحسن بن يوسف، بدل: الحسين...
(٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٣. النروع ٤، باب اللعان، ح ٤. والاستبصار ٣، ٢١٦ - باب أن اللعان يثبت بادعاء الفجور... ح ٢.

أو تزوج وليدة قوم آخرين، إلى العبد، وإن تزوج وليدة مولاة كان له أن يفرق بينهما أو يجمع بينهما إن شاء؛ وإن شاء نزعها منه بغير طلاق^(١).

١٦٧٥ ٢ - وروى ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) قالا: المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه إلا بإذن سيده، قلت: فإن السيد كان زوجه بيد من الطلاق؟ قال: بيد السيد: ﴿ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء﴾^(٢) فشيء الطلاق^(٣).

١٦٧٦ ٣ - وروى القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل أنكح أمته حراً أو عبد قوم آخرين؟ قال: ليس له أن ينزعها منه، فإن باعها فشاء الذي اشتراها أن ينزعها من زوجها فعل^(٤).

١٦٧٧ ٤ - وروى ابن بكير، عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (ع): عن مملوك تزوج بغير إذن سيده؟ فقال: ذلك إلى السيد إن شاء أجاز له وإن شاء فرق بينهما، فقلت: أصلحك الله إن الحكم بن عتيبة وإبراهيم النخعي وأصحابهما يقولون: إن أصل النكاح فاسد فلا تحل إجازة السيد له؟ فقال: إنما عصى سيده ولم يعص الله، فإذا أجاز له فهو جائز^(٥).

١٦٧٨ ٥ - وروى حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له: إذا كانت الحرة تحت العبد كم يطلقها؟ فقال: قال علي (ع): الطلاق والعدة بالنساء^(٦).

(١) الاستبصار ٣، ١٢٨ - باب أن المملوك إذا كان متزوجاً بحرة كان الطلاق بيده، ح ١. والتهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإماء وما يحل... ح ١٤.

(٢) النحل / ٧٥.

(٣) الاستبصار ٣، ١٣٤ - باب أن الرجل إذا تزوج مملوكته عبده كان الطلاق بيده... ح ١، وفي ذيله: ليس الطلاق بيده. التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٥٠ وفي آخره: الشيء الطلاق. قال المحقق (ره) في الشرائع ٣١٣/٢: «فإذا تزوج العبد بإذن مولاة حرة أو أمة لغيره لم يكن له إجباره على الطلاق ولا منعه. ولو تزوجه أمته، كان عقداً صحيحاً لا إباحة وكان الطلاق بيد المولى، وله أن يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل أن يقول: فسخت عقدكما، أو يأمر أحدهما باعتزال صاحبه...».

(٤) الاستبصار ٣، ١٢٩ - باب إن بيع الأمة طلاقها، ح ٣، والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٠. والفروع ٤، باب طلاق العبد إذا تزوج بإذن مولاة، ح ٧.

(٥) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٦٣، وفي سنده عمر بن أذينة عن زرارة. وكذلك هو في الفروع ٣، كتاب النكاح، باب المملوك يتزوج بغير إذن مولاة، ح ٣. وقد دل الحديث على صحة العقد موقوفاً على إجازة المولى، وذلك لأن تصرف العبد في هذه الحالة تصرف فضولي فلا يقع باطلاً من أصله على أشهر القولين عند فقهاءنا (رض).

(٦) الفروع ٤، باب طلاق الحرة تحت المملوك... ح ٢، بتفاوت. وزيادة في آخره: يعني تطليقها ثلاثاً وتعتد ثلاث جِئِص.

١٦٧٩ ٦ - وروى حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: طلاق الحرة إذا كانت تحت العبد ثلاث تطليقات، وطلاق الأمة إذا كانت تحت الحر تطليقتان^(١).

١٦٨٠ ٧ - وروى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا كان الرجل حراً وامرأته أمة فطلاقها تطليقتان، وإذا كان الرجل عبداً وهي حرة فطلاقها ثلاث تطليقات.

١٦٨١ ٨ - وروى فضالة، عن القاسم بن بريد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: إذا طلق الحر المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثم أعتقت، فإنها تعتد عدة المملوكة^(٢).

١٦٨٢ ٩ - وفي رواية سماعة، عن أبي عبد الله (ع) قال: عدة الأمة التي لا تحيض خمس وأربعون ليلة - يعني إذا طلقت -.

١٦٨٣ ١٠ - وروى العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (ع) قال: طلاق الأمة بيعها أو بيع زوجها، وقال: في الرجل يزوج أمته رجلاً حراً ثم يبيعها قال: هو فراق ما بينهما إلا أن يشاء المشتري أن يدعهما^(٣).

١٦٨٤ ١١ - وروى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا بيعت الأمة ولها زوج فالذي اشتراها بالخيار، إن شاء فرق بينهما وإن شاء تركها معه، فإن هو تركها معه فليس له أن يفرق بينهما بعدما رضي. قال: وإن بيع العبد فإن شاء مولاه الذي اشتراه أن يصنع مثل الذي صنع صاحب الجارية فذلك له، وإن هو سلم فليس له أن يفرق بينهما بعدما سلم.

١٦٨٥ ١٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل كان له أب مملوك، وكانت لأبيه امرأة مكاتبه قد أدت بعض ما عليها، فقال لها ابن العبد: هل لك أن أعينك على مكاتبتك حتى تؤدّين ما عليك بشرط أن لا يكون لك

(١) التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ٢٠١، وقال المحقق (ره): «والأمة إذا طلقت مرتين حرمت حتى تنكح زوجاً غيره سواء كانت تحت حر أو عبد...».

(٢) الاستبصار ٣، ١٩٤ - باب أن الأمة إذا طلقت ثم أعتقت...، ح ٢. وفي سننه: القاسم بن يزيد، يدل: القاسم بن بريد. والتهذيب ٨، ٦ - باب عدد النساء، ح ٦٩. ولا بد من حمله على ما إذا كان قد طلقها بائناً فإنها تتم عدة المملوكة، أما لو طلقها طلاقاً رجعيّاً ثم أعتقت في العدة فإنها تكمل عدة الحرة لا عدة الأمة.

(٣) الاستبصار ٣، ١٢٩ - باب أن بيع الأمة طلاقاً، ح ٢، وفي ذيله: يدعها. والتهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإماء و...، ح ١٣. والفروع ٣، باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج...، ح ٤.

الخيار على أبي إذا أنتِ ملكتِ نفسك؟ قالت: نعم، فأعطاها لمكاتبها أيكون لها الخيار بعد ذلك؟ قال: لا يكون لها الخيار، المسلمون عند شروطهم^(١).

١٦٨٦ ١٣ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا كان العبد تحت أمة فطلقها تطليقة ثم أعتقا جميعاً كانت عنده على تطليقة.

١٦٨٧ ١٤ - وروى ابن أبي عمير، عن جميل، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (ع): في أمة طُلِّقت ثم أُعتقت قبل أن تنقضي عدتها؟ قال: تعتد بثلاث حيض، فإن مات عنها زوجها ثم أعتقت قبل أن تنقضي عدتها فإن عدتها أربعة أشهر وعشراً.

١٦٨٨ ١٥ - وروى حرز بن عبد الله، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المملوكة تكون تحت العبد ثم تعتق؟ قال: تخير فإن شاءت أقامت على زوجها وإن شاءت بانت^(٢).

١٦٨٩ ١٦ - وروى محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع) قال: قضى أمير المؤمنين (ع) في سرية لرجل ولدت لسيدها ثم أنكحها عبده ثم توفي سيدها فأعتقها فتزوجها فورثه ولدها، ثم توفي ولدها فورثت زوجها العبد فجاء يختصمان فقال: هي امرأتي لست أطلقها وقالت: هو عبدي لم يجامعني، فُسِّلت: هل جامعك منذ كان لك عبداً؟ فقالت: لا، فقال: لو جامعك منذ كان لك عبداً لأوجعتك، إذهبي فهو عبدك ليس له عليك سبيل، تبعين إن شئت، وترقين إن شئت، وتعتقين إن شئت^(٣).

١٧٤ - باب

طلاق المريض

١٦٩٠ ١ - روى عبد الله بن مسكان، عن فضل بن عبد الملك البقباق قال: سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل طلق امرأته وهو مريض؟ فقال: ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة إن مات من مرضه ذلك، وتعتد من يوم طلقها عدة المطلقة ثم تتزوج إذا انقضت عدتها. وترثه ما بينها وبين

(١) الفروع ٤، كتاب العتق و... باب المكاتب، ح ١٣، والتهذيب ٨، كتاب العتق و... ٣ - باب المكاتب، ح ١٢.

(٢) التهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإمام و... ح ٣٣، وفي آخره: وإن شاءت فارقت.

(٣) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب المرأة تكون زوجة العبد ثم ترثه أو تشتريه... ح ١ بتفاوت.

- سنة إن مات في مرضه ذلك، فإن مات بعدما تمضي سنة فليس لها ميراث^(١).
- ١٦٩١ ٢ - وروى الحسن بن محبوب، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المريض يطلق امرأته في تلك الحال؟ قال: لا ولكن له أن يتزوج إن شاء، فإن دخل بها ورثته، وإن لم يدخل بها فنكاحه باطل^(٢).
- ١٦٩٢ ٣ - وروى الحسن بن محبوب، عن ربيع الأصم، عن أبي عبيدة الحذاء ومالك بن عطية كلاهما، عن محمد بن علي (ع) قال: إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة فإنها ترثه ما لم تتزوج، فإذا كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فإنها لا ترثه^(٣).
- ١٦٩٣ ٤ - وفي رواية سماعة قال: سألت عن رجل طلق امرأته ثم إنه مات قبل أن تنقضي عدتها؟ قال: تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولها الميراث.
- ١٦٩٤ ٥ - وفي رواية ابن أبي عمير، عن أبان: أن أبا عبد الله (ع) قال: في رجل طلق تطليقتين في صحة ثم طلق التطليقة الثالثة وهو مريض: أنها ترثه ما دام في مرضه وإن كان إلى سنة^(٤).
- ١٦٩٥ ٦ - وفي رواية ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال: ليس للمريض أن يطلق امرأته وله أن يتزوج^(٥).
- ١٦٩٦ ٧ - وفي رواية زرعة، عن سماعة قال: سألت عن رجل طلق امرأته وهو مريض؟ فقال: ترثه ما دامت في عدتها، فإن طلقها في حال الإضرار فهي ترثه إلى سنة، وإن زاد على السنة في عدتها يوم واحد لم ترثه^(٦).
-
- (١) الاستبصار ٣، ١٧٨ - باب طلاق المريض، ح ١٣. والتهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٩٠. قال المحقق (ره): يكره للمريض أن يطلق، ولو طلق صح، وهو يرث زوجته ما دامت في العدة الرجعية ولا يرثها في البائن، ولا بعد العدة، وترثه هي سواء كان طلاقها بائناً أو رجعيّاً ما بين الطلاق وبين سنته ما لم تتزوج أو يبرأ من مرضه الذي طلقها فيه، فلو برء ثم مرض ثم مات لم ترثه إلا في العدة الرجعية.
- (٢) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٧٨. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٢، والفروع ٤، باب طلاق المريض ونكاحه، ح ١.
- (٣) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٦، وفي سننه بعد ابن عطية: عن أبي الورد... التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٨١. والفروع ٤، باب طلاق المريض ونكاحه، ح ٢. وكلها في سننها عن أبي الورد...
- (٤) الفروع ٤، باب طلاق المريض ونكاحه، ح ١٠.
- (٥) الاستبصار ٣، ١٧٨ - باب طلاق المريض، ح ٣. والفروع ٤، باب طلاق المريض ونكاحه، ح ٨، والتهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ١٧٩.
- (٦) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ١٨٦ بزيادة في آخره وكذلك في الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ١٤، وكذلك هو =

١٦٩٧ ٨ - وروى حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع): أنه سئل عن الرجل يحضره الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه؟ قال: نعم، وإن مات ورثته وإن ماتت لم يرثها^(١).

١٧٥ - باب

طلاق المفقود

١٦٩٨ ١ - روى عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المفقود كيف تصنع امرأته؟ قال: ما سكنت عنه وصبرت فخلّ عنها، وإن هي رفعت أمرها إلى الوالي أجّلها أربع سنين، ثم يكتب إلى الصقع الذي فُقد فيه فيسأل عنه فإن خبر عنه بحياة صبرت، وإن لم يخبر عنه بحياة حتى تمضي الأربع سنين دعا ولي الزوج المفقود فقبل له: هل للمفقود مال؟ فإن كان له مال أنفق عليها حتى تعلم حيتها من موته، وإن لم يكن له مال قيل للولي: انفق عليها، فإن فعل فلا سبيل لها إلى أن تتزوج ما أنفق عليها، وإن أبى أن ينفق عليها أخبره الوالي على أن يطلق تطليقة في استقبال العدة وهي طاهرة، فيصير طلاق الولي طلاق الزوج، فإن جاء زوجها قبل أن تنقضي عدتها من يوم طلقها الولي فبدا له أن يراجعها فهي امرأته وهي عنده على تطليقتين، وإن انقضت العدة قبل أن يجيء ويراجع فقد حلت للأزواج ولا سبيل للأول عليها^(٢).

١٦٩٩ ٢ - وفي رواية أخرى أنه إن لم يكن للزوج ولي طلقها الوالي، ويُشهد شاهدين عدلين فيكون طلاق الوالي طلاق الزوج، وتعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تتزوج إن شاءت.

١٧٠٠ ٣ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي عن زرارة، عن أبي جعفر (ع)، وموسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: إذا نعي الرجل إلى أهله، أو خبروها أنه طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد، فإن الأول أحق بها من هذا الآخر، دخل بها الآخر أو لم يدخل، ولها من الآخر المهر بما استحلت من فرجها، وزاد عبد الكريم في حديثه: وليس للآخر أن يتزوجها أبداً^(٣).

= في الفروع ٤، نفس الباب، ح ٩. وقوله: في حال الإضرار؛ أي طلقها للإضرار بها وقد اختار الشيخ (ره) ومن تابعه من الفقهاء القول بأنها ترثه حتى بعد انقضاء عدتها فيما لو كان طلاقها لها في مرضه لمجرد الإضرار بها.

(١) الاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٥. والتهذيب ٨، نفس الباب ح ١٧٨. ويحمل قوله: وإن ماتت لم يرثها على ما إذا كانت قد خرجت من العدة. أو كان قد طلقها بائناً كما مر.

(٢) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٣٠ والفروع ٤، الطلاق، باب المفقود، ح ٢.

(٣) الاستبصار ٣، ١٢١ - باب أنه متى دخل بها الزوج الثاني... ح ٥ بدون الذيل، وروى نفس الرواية مع الذيل =

١٧٠١ ٤ - وروى عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس قال: سألت أبا جعفر (ع) عن رجل حسب أهله أنه قد مات أو قُتل فنكحت امرأته وتزوجت سريته فولدت كل واحدة منهما من زوجها، فجاء زوجها الأول ومولى السرية؟ فقال: يأخذ امرأته فهو أحق بها يأخذ سريته وولدها أو يأخذ رضى من ثمنه^(١).

١٧٠٢ ٥ - وفي رواية إبراهيم بن عبد الحميد أن أبا عبد الله (ع) قال: في شاهدين شهدا عند امرأة بأن زوجها طلقها فتزوجت ثم جاء زوجها؟ قال: يضربان الحد ويضمنان الصداق للزوج ثم تعتد وترجع إلى زوجها الأول^(٢).

١٧٠٣ ٦ - وروى موسى بن بكر، عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن امرأة نعي إليها زوجها فاعتدت وتزوجت فجاء زوجها الأول ففارقها وفارقها الآخر كم تعتد للناس؟ فقال: ثلاثة قروء، وإنما يستبرأ رحمها بثلاثة قروء يحلها^(٣) للناس كلهم، قال زرارة: وذلك أن ناساً قالوا

= ، ولكن بسند آخر تحت رقم ٦ من نفس الباب. الفروع ٤، باب المرأة يبلغها موت زوجها أو... ح ١ بسند آخر يوجد فيه ذكر زرارة فقط. ورواه بنفس السند ولكن بدون الدليل تحت رقم ٥ من نفس الباب. وفي التهذيب ٧، نفس الباب، ح ١٧٠ بسند آخر. وتفاوت في الترتيب. قال المحقق (ره): «المفقود إن عُرف خبره، أو أنفق على زوجته ولية فلا خيار لها. ولو جهل خبره، ولم يكن من ينفق عليها، فإن صبرت فلا بحث، وإن رفعت أمرها إلى الحاكم أجَّلها أربع سنين وفحص عنه، فإن عرف خبره صبرت وعلى الإمام أن ينفق عليها من بيت المال، وإن لم يعرف خبره، أمرها بالاعتداد عدة الوفاة ثم تحل للأزواج. فلو جاء زوجها وقد خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل له عليها، وإن جاء وهي في العدة فهو أملك بها، وإن خرجت من العدة ولم تتزوج، فيه روايتان، أشهرهما أنه لا سبيل له عليها».

(١) الاستبصار ٣، ١٣٥ - باب الأمة تزوج بغير إذن مولاه أي شيء يكون... ح ٦. وليس في سنده: محمد بن قيس وفي آخره: إلا أن يأخذ رضا من الثمن، ثمن الولد. وفي التهذيب ٧، ٣٠ - باب العقود على الإماء و... ح ٦١ وسنده كسند الاستبصار؛ إلا أن ذيله جاء على هذا النحو: إلا أن يأخذ من ضامن الثمن له ثمن الولد. وفي الفروع ٤، باب المرأة يبلغها موت زوجها أو طلاقها... ح ٣. وذيله: أو يأخذ عوضاً من ثمنه. والظاهر أن اختلاف النسخ في الدليل سببه التصحيف من النسخ وإلا فالمعنى واحد وواضح.

(٢) الفروع ٤، باب المرأة يبلغها موت زوجها أو... ح ٤ بتفاوت. والتهذيب ٦، ٩١ - باب في البيئات، ح ٩٤ بتفاوت يسير. وكان الشيخ الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث تحت رقم ١١٩ من هذا المجلد فراجع. يقول الشيخ المجلسي (ره) في مرآة العقول ٢١/٢٥٠: «إعلم أنه اختلف الأصحاب فيما إذا رجع الشاهدان على الطلاق عن شادتهما، فالمشهور أنه إن كان بعد الدخول لم يضمن، وإن كان قبل الدخول ضمنا نصف المهر المسمى للزوج الأول، ولا يُردّ حكم الحاكم بالطلاق برجعوهما، ولا تُردّ المرأة إلى الزوج الأول، وذهب الشيخ في النهاية: إلى أنها لو تزوجت بعد الحكم بالطلاق ثم رجعا ردت إلى الأول بعد العدة، ورغم الشاهدان المهر للثاني، واستند إلى وثيقة إبراهيم بن عبد الحميد ورد الأكثر الخبر بضعف السند، ومنهم من حمله على ما لو تزوجت بمجرد الشهادة من غير حكم الحاكم، وعلى التقادير لا بد من حمل الخبر على رجوع الشاهدين، لا بمجرد إنكار الزوج كما هو ظاهر الخبر، والحد محمول على التعزير».

(٣) أي يجوز لأي إنسان بعد خروجها من العدة بالمقدّر المذكور أن ينكحها على كتاب الله وسنة رسوله (ص).

تعتد عدتين من كل واحد عدة، فأبى ذلك أبو جعفر (ع) وقال: تعتد ثلاثة قروء فتحل للرجال^(١).

١٧٦ - باب

الْخَلِيَّةُ وَالْبَرِيَّةُ وَالْبَتَّةُ وَالْبَايْنُ وَالْحَرَامُ

١٧٠٤ - ١ - روى حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (ع) قال: سألت عن رجل قال لامرأته: أنت مني خلية أو برية أو بطة أو باين أو حرام. فقال: ليس بشيء^(٢).

١٧٠٥ - ٢ - وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن محمد بن سماعة، عن زرارة، عن أبي جعفر (ع) قال: سألت عن رجل قال لامرأته: أنت علي حرام؟ فقال: لو كان لي عليه سلطان لأوجعت رأسه وقلت له: الله أحلها لك فمن حرمها عليك، إنه لم يزد على أن كذب فزعم أن ما أحل الله له حرام ولا يدخل عليه طلاق ولا كفارة، فقلت له: فقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾^(٣) فجعل عليه فيه الكفارة؟ فقال: إنما حرم عليه جاريته مارية وحلف أن لا يقربها، وإنما جعل عليه الكفارة في الحلف ولم يجعل عليه في التحريم^(٤).

١٧٧ - باب

حكم العنين

١٧٠٦ - ١ - روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن

(١) التهذيب ٧، ٤١ - باب الزيادات في فقه النكاح، ح ١٧١ والفروع ٤، باب المرأة يبلغها نعي زوجها أو طلاقه فتتزوج فيجيء زوجها الأول... ح ١.

(٢) التهذيب ٨، ٣ - باب أحكام الطلاق، ح ٤١ وأخرجه عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع). والفروع ٤، باب الخلية والبرية والبطة، ح ٣. وقد نص فقهاؤنا (ره) على أن الطلاق لا يقع بالكتابة، وهي اللفظ المحتمل للطلاق وغيره كأطلقتك وأنت خلية وبرية وباين ونحو ذلك، ويقابله الصريح وهو ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق وإنما كان الأمر كذلك لأن الأصل - كما يقول المحقق (ره) - أن النكاح عصمة مستفادة من الشرع لا يقبل التقايل فيقف رفعها على موضع الإذن، فالصيغة المتلقة لإزالة قيد النكاح: أنت طالق، أو فلاتة أو هذه وما شاكلها من الألفاظ الدالة على تعيين المطلقة...

(٣) التحريم / ١ - ٢.

(٤) التهذيب ٨، نفس الباب، ح ٤٣، والفروع ٤، باب الرجل يقول لامرأته هي عليه حرام، ح ١. وإنما كذب بقوله ذاك على الله لأنه نسب إليه سبحانه ما لم يصدر عنه وما لم يأذن به ولم ينزل به سلطانا.

الفضل الهاشمي، عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له أو سأله رجل: عن رجل ادّعت عليه امرأته أنه عنين وينكر ذلك الرجل؟ قال: تحشوها^(١) القابلة بالخلوق ولا يعلم الرجل ويدخل عليها، فإن خرج وعلى ذكره الخلق صدق وكذبت وإلا صدقت وكذب^(٢).

١٧٠٧ ٢ - وفي خبر آخر قال الصادق (ع): إذا ادّعت المرأة على زوجها أنه عنين وأنكر الرجل أن يكون كذلك فالحكم فيه أن يقعد الرجل في ماء بارد فإن استرخى ذكره فهو عنين وإن تشنج فليس بعنين.

١٧٠٨ ٣ - وروي في خبر آخر: أنه يطعم السمك الطري ثلاثة أيام ثم يقال له بل على الرماد، فإن ثقب بوله الرماد فليس بعنين، وإن لم يثقب بوله الرماد فهو عنين.

١٧٠٩ ٤ - وروى صفوان بن يحيى، عن أبان، عن غياث، عن أبي عبد الله (ع) قال في العنين: إذا عُلِمَ أنه عنين لا يأتي النساء فرّق بينهما، وإذا وقع عليها وقعة واحدة لم يفرّق بينهما، والرجل لا يردّ من عنن^(٣).

١٧١٠ ٥ - وروى الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل تزوج امرأة فمكث أياماً معها ولا يستطيع أن يجامعها، غير أنه قد رأى منها ما يحرم على غيره ثم طلقها، أيصلح له أن يتزوج ابنتها؟ قال: لا يصلح له وقد رأى من أمها ما رأى^(٤).

(١) أي تحشوها فرجها. والخلوق: نوع من الطيب مبيع فيه صفرة.

(٢) الاستبصار ٣، ١٥٣ - باب أن الرجل والمرأة إذا اختلفا في ادعاء العنة عليه، ح ٢. والتهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و... ح ٢١. والفروع ٣، كتاب النكاح، باب الرجل يدلس نفسه والعنين، ح ٨. والعنن: مرض يصيب الرجل تضعف معه قوته عن نشر عضوه بحيث يعجز عن الإبلاج. قال المحقق (ره) في الشرائع ٣٢١/٢: «ولا يثبت العنن إلا بإقرار الزوج، أو البينة، أو نكوله، ولو لم يكن ذلك وادّعت عنه فأنكر فالقول قوله مع يمينه. وقيل: يقام في الماء البارد فإن تقلص حكم بقوله، وإن بقي مسترخياً حكم لها، وليس بشيء. ولو ثبت العنن ثم ادعى الوطي فالقول قوله مع يمينه، وقيل: إن ادعى الوطي قبلاً وكانت بكرًا نظر إليها النساء فإن كانت ثيباً حشي قبلها خلوقاً فإن ظهر على العضو صدق، وهو شاذ».

(٣) الاستبصار ٣، ١٥٢ - باب العنين وأحكامه، ح ٦. والتهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٥. والفروع ٣، نفس الباب، ح ٤ وفي الكتب الثلاثة: والرجل لا يردّ من عيب. بدل: عنن. وغياث الوارد في السند هو: الضبي. قال المحقق (ره) عن العنن: «ويفسخ به وإن تجدد بعد العقد، لكن بشرط أن لا يطرأ زوجته ولا غيرها، فلو وطأها ولو مرة ثم عنّ أو أمكنه وطأ غيرها مع عننه لم يثبت لها الخيار على الأظهر».

(٤) الاستبصار ٣، ١٠٦ - باب حد الدخول الذي يحرم معه نكاح الربيبة، ح ٣ بتفاوت يسير. التهذيب ٧، ٢٥ - باب فيمن أحل الله نكاحه من النساء و... ح ٢٤ والفروع ٣، باب الرجل يتزوج المرأة فيطلقها أو تموت قبل أن يدخل بها أو... ح ٥. وقد حمل الشيخ (ره) هذا الحديث وأمثاله على الكراهة دون الحظر، إذ الذي يسبب =

١٧١١ ٦ - وفي رواية السكوني قال: قال علي (ع): من أتى امرأة مرة واحدة ثم أخذ عنها فلا خيار لها^(١).

١٧١٢ ٧ - وسأله عمار الساباطي: عن رجل أخذ عن امرأته فلا يقدر على إتيانها؟ قال: إن كان لا يقدر على إتيان غيرها من النساء فلا يمسكها إلا أن ترضى بذلك، وإن كان يقدر على إتيان غيرها فلا بأس بامساكها^(٢).

١٧١٣ ٨ - وروي في خبر آخر: أنه متى أقامت المرأة مع زوجها بعدما علمت أنه عنين ورضيت به لم يكن لها خيار بعد الرضا.

١٧٨ - باب

النوادر

١٧١٤ ١ - روي عن أبي سعيد الخدري قال: أوصى رسول الله (ص) علي بن أبي طالب (ع) فقال يا علي: إذا دخلت العروس بيتك فاخلع خفيها حين تجلس، واغسل رجليها، وصب الماء من باب دارك إلى أقصى دارك، فإنك إذا فعلت ذلك أخرج الله من دارك سبعين ألف لون من الفقر، وأدخل فيه سبعين ألف لون من البركة، وأنزل عليك سبعين رحمة ترفرف على رأس العروس حتى تنال بركتها كل زاوية في بيتك، وتأمين العروس من الجنون والجذام والبرص أن يصيبها ما دامت في تلك الدار، وامنع العروس في أسبوعها^(٣) من الألبان والخل والكزبرة والتفاح الحامض من هذه الأربعة الأشياء، فقال علي (ع): يا رسول الله ولأي شيء أمنعها هذه الأشياء الأربعة؟ قال: لأن الرحم تعقم وتبرد من هذه الأربعة الأشياء عن الولد، ولحصير في ناحية البيت خير من امرأة لا تلد، فقال علي (ع): يا رسول الله ما بال الخل تمنع منه؟ قال: إذا حاضت على الخل لم تطهر أبداً بتمام، والكزبرة تثير الحيض في بطنها وتشدد عليها الولادة،

الخطر في نكاح البنت هو الدخول بالأم. قال المحقق (ره): ولو تجرد العقد عن الوطاء حرمت الزوجة على أبيه. وولده، ولم تحرم بنت الزوجة عينا على الزوج بل جمعاً، ولو فارقها جاز له نكاح بنتها، وهل تحرم أمها بنفس العقد، فيه روايتان أشهرهما أنها تحرم.

(١) الاستبصار ٣، ١٥٢ - باب العنين وأحكامه، ح ٥. الفروع ٣ باب الرجل يلدس نفسه والعنين، ح ١٠، التهذيب ٧، ٣٨ - باب التدليس في النكاح و... ح ٢٣.

(٢) التهذيب ٧، نفس الباب، ح ٢٢، والفروع ٣، نفس الباب ح ٩. والاستبصار ٣، نفس الباب، ح ٨. بتفاوت في الجميع عما في الفقيه. وقوله: أخذ عن امرأته: الظاهر أنه قد عمل له عمل من نوع السحر لينزجر عنها بحيث لا يقدر على وطئها.

(٣) أي السبعة الأيام الأولى من زواجها.

والتفاح الحامض يقطع حوضها فيصير داء عليها، ثم قال يا علي: لا تجماع امرأتك في أول الشهر ووسطه وآخره، فإن الجنون والجذام والخبل يسرع إليها وإلى ولدها، يا علي: لا تجماع امرأتك بعد^(١) الظهر فإنه إن قضى بينكما ولد في ذلك الوقت يكون أحول والشیطان يفرح بالحوّل في الإنسان، يا علي: لا تتكلم عند الجماع فإنه إن قضى بينكما ولد لا يؤمن أن يكون أخرس، ولا ينظر أحد إلى فرج امرأته، وليغض بصره عند الجماع فإن النظر إلى الفرج يورث العمى في الولد، يا علي: لا تجماع امرأتك بشهوة امرأة غيرك، فإنني أخشى إن قضى بينكما ولد أن يكون مختنئاً أو مؤنثاً مخبلاً، يا علي: من كان جنباً في الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن فإنني أخشى أن تنزل عليهما نار من السماء فتحرقهما. - قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: يعني به قراءة العزائم دون غيرها. - يا علي: لا تجماع امرأتك إلا ومعك خرقه ومع أهلك خرقه، ولا تمسحاً بخرقه واحدة فتقع الشهوة على الشهوة، فإن ذلك يعقب العداوة بينكما ثم يؤديكما إلى الفرقة والطلاق، يا علي: لا تجماع امرأتك من قيام فإن ذلك من فعل الحمير، فإن قضى بينكما ولد كان بوالاً في الفراش كالحمير البوال في كل مكان، يا علي: لا تجماع امرأتك في ليلة الأضحى فإنه إن قضى بينكما ولد يكون له ست أصابع أو أربع أصابع، يا علي: لا تجماع امرأتك تحت شجرة مثمرة فإنه إن قضى بينكما ولد يكون جلاًداً قتلاً أو عريفاً^(٢)، يا علي: لا تجماع امرأتك في وجه الشمس وتلاؤها إلا أن ترخي ستراً فيستركما، فإنه إن قضى بينكما ولد لا يزال في بؤس وفقر حتى يموت، يا علي: لا تجماع امرأتك بين الأذان والإقامة، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون حريصاً على إهراق الدماء، يا علي: إذا حملت امرأتك فلا تجماعها إلا وأنت على وضوء، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون أعمى القلب بخيل اليد، يا علي: لا تجماع أهلك في النصف من شعبان، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون مشؤماً ذا شامة في وجهه، يا علي: لا تجماع أهلك في آخر درجة منه إذا بقي يومان، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون عشاراً^(٣) أو عوناً للظالمين ويكون هلاك فيام^(٤) من الناس على يديه. يا علي: لا تجماع أهلك على سقوف البنيان^(٥)، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون منافقاً مرأياً مبتدعاً، يا علي: إذا خرجت في سفر فلا تجماع أهلك من تلك الليلة فإنه إن قضى بينكما ولد

(١) في علل الشرائع: قبل. بدل. بعد. وهنالك تفاوت في بعض مواضع من الحديث وبعض الألفاظ فيه في العلل عما هو عليه في الفقيه. وكذلك في الأمالي.

(٢) الكاهن أو المنجم. وقيل: العراف. يخبر عن الماضي. والكاهن أعم.

(٣) هو الذي ينصبه السلطان لأخذ العشور من الأموال.

(٤) الفيام: الجماعة الكثيرة من الناس.

(٥) أي في مكان مكشوف تحت السماء.

ينفق ماله في غير حق، وقرأ رسول الله (ص): ﴿إِنَّ الْمُبْدَرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾^(١). يا علي: لا تجماع أهلك إذا خرجت إلى سفر مسيرة ثلاثة أيام ولياليهن، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون عوناً لكل ظالم عليك، يا علي: عليك بالجماع ليلة الاثنين، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون حافظاً لكتاب الله راضياً بما قسم الله عز وجل له، يا علي: إن جمعت أهلك في ليلة الثلاثاء فقضى بينكما ولد فإنه يرزق الشهادة بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولا يعذبه الله مع المشركين، ويكون طيب النكهة والفم، رحيم القلب، سخي اليد، طاهر اللسان من الغيبة والكذب والبهتان، يا علي: إن جمعت أهلك ليلة الخميس فقضى بينكما ولد فإنه يكون حاكماً من الحكام أو عالماً من العلماء، وإن جمعتها يوم الخميس عند زوال الشمس عن كبد السماء فقضى بينكما ولد فإن الشيطان لا يقربه حتى يشيب ويكون قيماً ويرزقه الله عز وجل السلامة في الدين والدنيا، يا علي: وإن جمعتها ليلة الجمعة وكان بينكما ولد فإنه يكون خطيباً قوياً مفوهاً^(٢). وإن جمعتها يوم الجمعة بعد العصر فقضى بينكما ولد فإنه يكون معروفاً مشهوراً عالماً، وإن جمعتها في ليلة الجمعة بعد العشاء الآخرة فإنه يرجى أن يكون الولد من الأبدال^(٣) إن شاء الله تعالى. يا علي: لا تجماع أهلك في أول ساعة من الليل فإنه إن قضى بينكما ولد لا يؤمن أن يكون ساحراً مؤثراً للدنيا على الآخرة، يا علي: احفظ وصيتي هذه كما حفظتها عن جبرئيل (ع)^(٤).

١٧١٥ ٢ - وشكا رجل من أصحاب أمير المؤمنين (ع) نساءه، فقام (ع) خطيباً فقال: معاشر الناس لا تطيعوا النساء على حال، ولا تأمنوهن على مال، ولا تذروهن يدبرن أمر العيال، فإنهن إن تركن وما أردن أو ردن المهالك، وعدون أمر المالك، فإننا وجدناهن لا ورع لهن عند حاجتهن، ولا صبر لهن عند شهوتهن، البذخ لهن لازم وإن كبرن، والعجب لهن لاحق وإن عجزن، لا يشكرون الكثير إذا منعن القليل، ينسين الخير ويحفظن الشر، يتهافتن بالبهتان، ويتمادين في الطغيان، ويتصدّين للشيطان، فداروهن على كل حال، وأحسنوا لهن المقال، لعلهن يحسنن الفعال^(٥).

(١) الإسراء / ٢٧.

(٢) الأبدال: الشرفاء الكرام.

(٣) رواه أيضاً في علل الشرائع ١٧٤ وما بعدها. وفي الأمالي ٣٣٩ وما بعدها. وإسناد الحديث هكذا: محمد بن إبراهيم أبو العباس الطالقاني، عن أبي سعيد الحسن بن علي العدوي، عن يوسف بن يحيى الأصبهاني أبي يعقوب، عن أبي علي إسماعيل بن حاتم، عن أبي جعفر أحمد بن صالح بن سعيد المكي، عن عمر بن حفص، عن إسحاق بن نجيع، عن حصين بن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري.

(٤) رواه في علل الشرائع ص ١٧٤ بتفاوت، وفي الأمالي ص ١٢٤ وفيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (ع) =

١٧١٦ ٣ - وروى عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله الصادق (ع) قال: إن الله تبارك وتعالى خصّ رسول الله (ص) بمكارم الأخلاق، فامتنحوا أنفسكم، فإن كانت فيكم فاحمدوا الله عز وجل وارغبوا إليه في الزيادة منها، فذكرها عشرة: اليقين، والقناعة، والصبر، والشكر، والحلم، وحسن الخلق والسخاء، والغيرة، والشجاعة، والمروة.

١٧١٧ ٤ - وقال رسول الله (ص): «من أراد البقاء ولا بقاء، فليباكر الغداء، وليجود الحذاء، وليخفف الرداء، وليقل مجامعة النساء»، قيل يا رسول الله وما خفة الرداء؟ قال: «قلة الدين».

١٧١٨ ٥ - وقال (ع): إذا قامت المرأة عن مجلسها فلا يجلس أحد في ذلك المجلس حتى يبرد^(١).

١٧١٩ ٦ - وقال الصادق (ع): ثلاثة يهدمن البدن وربما قتلن، دخول الحمام على البطنة، والغشيان على الامتلاء، ونكاح العجائز^(٢).

١٧٢٠ ٧ - وقال (ع): ثلاثة من اعتادهن لم يدعهن: طم^(٣) الشعر، وتشمير الثوب، ونكاح الإمام^(٤).

١٧٢١ ٨ - وقال (ع): هلك بذوي المروة أن يبيت الرجل عن منزله بالمصر الذي فيه أهله.

١٧٢٢ ٩ - وقال (ع): ملعون ملعون من ضيع من يعول^(٥).

١٧٢٣ ١٠ - وقال رسول الله (ص): «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي».

١٧٢٤ ١١ - وقال (ع): عيال الرجل أسراؤه وأحب العباد إلى الله عز وجل أحسنهم صنعا إلى أسراؤه.

ويستند عن علي بن أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير عن غير واحد، عن الصادق (ع)، عن أمير المؤمنين (ع).

(١) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب نوادر، صدرح ٣٨ وكان الصدوق (ره) قد سبق وذكر هذا الحديث بتفاوت يسير تحت رقم ١٤٢٠ من هذا المجلد فراجع.

(٢) أورده البرقي في محاسنه ص ٤٦٣، وفيه: يهزلن بدل: يهدمن. والمراد بالغشيان: أي الجماع.

(٣) أي حلقه أو قصه.

(٤) الفروع ٤، كتاب الزي والتجمل، باب جز الشعر و... ح ١، وفيه: ثلاث من عرفهن... وفيه: جز الشعر. والمراد بنكاح الإمام، وطوّهن.

(٥) كان الصدوق (ره) قد ذكر هذا الحديث في ذيل الحديث ١٤ من الباب ١٩ - باب فضل الصدقة، من المجلد الثاني من الفقيه فراجع. وورد في الفروع ٢، كتاب الزكاة، باب كفاية العيال و... ذيل ح ٩.

١٧٢٥ ١٢ - وقال أبو الحسن موسى بن جعفر (ع): عيال الرجل أسراؤه فمن أنعم الله عليه نعمة فليوسع على أسرائه فإن لم يفعل أوشك أن تزول تلك النعمة.

١٧٢٦ ١٣ - وقال أمير المؤمنين (ع) في وصية لابنه محمد بن الحنفية: يا بني إذا قويتَ فاقوْ على طاعة الله، وإذا ضعفت فاضعف عن معصية الله عز وجل، وإن استطعت أن لا تملك المرأة من أمرها ما جاوز نفسها فافعل، فإنه أدوم لجمالها وأرخص لبالها وأحسن لحالها، فإن المرأة ريحانة وليست بقهرمانه فدارها على كل حال وأحسن الصحبة لها ليصفو عيشك^(١).

١٧٢٧ ١٤ - وروي عن خالد بن نجيع عن أبي عبد الله الصادق (ع) قال: تذاكروا الشؤم عنده فقال: الشؤم في ثلاثة في المرأة والدابة والدار، فأما شؤم المرأة فكثرة مهرها وعقوق زوجها، وأما الدابة فسوء خلقها ومنعها ظهرها، وأما الدار فضيق ساحتها وشر جيرانها وكثرة عيوبها^(٢).

١٧٢٨ ١٥ - وروي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله (ص): «قالت أم سليمان بن داود (ع) لسليمان (ع): يا بُني إياك وكثرة النوم بالليل فإن كثرة النوم بالليل تدع الرجل فقيراً يوم القيامة»^(٣).

١٧٢٩ ١٦ - وروي عن سليمان بن جعفر البصري، عن عبد الله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، عن أبيه، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «إن الله تبارك وتعالى كره لكم أيتها الأمة أربعاً وعشرين خصلة ونهاكم عنها: كره لكم العبث في الصلاة، وكره المن في الصدقة، وكره الضحك بين القبور، وكره التطلع في الدور، وكره النظر إلى فروج النساء وقال: يورث العمى، وكره الكلام عند الجماع وقال: يورث الخرس، وكره النوم قبل العشاء الآخرة، وكره الحديث بعد العشاء الآخرة، وكره الغسل تحت السماء بغير مئزر، وكره المجامعة تحت السماء، وكره دخول الأنهار إلا بمئزر وقال: في الأنهار عمّار وسكّان من الملائكة، وكره دخول الحمامات إلا بمئزر، وكره الكلام بين الأذان والإقامة في صلاة الغداة حتى تقضى الصلاة،

(١) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب إكرام الزوجة، ح ٣. وقد أخرجه بطريقين وفي الأول: عن أبي عبد الله (ع) قال: في رسالة أمير المؤمنين (ع) إلى الحسن (ع) بتفاوت وزيادة في آخره. وفي الثاني: قال: كتب أمير المؤمنين (ع) بهذه الرسالة إلى ابنه محمد رضوان الله عليه. وقوله: ما يجاوز نفسها: أي ما لا تطبيقه بحسب إمكاناتها.

(٢) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب نوادر، ح ٥١. وقد روي جزء من الحديث وهو ما يتعلق بشؤم المرأة بتفاوت.

(٣) أي فقيراً من الطاعات والحسنات باعتبار أن الليل وقت للتهجد والعبادة، فبكثرة نومه يحرم نفسه من فعلهما فيحرم ثوابهما.

وكره ركوب البحر في هيجانه، وكره النوم فوق سطح ليس بمحجر وقال: من نام على سطح غير محجر برئت منه الذمة، وكره أن ينام الرجل في بيت وحده، وكره للرجل أن يغشى امرأته وهي حائض فإن غشيها فخرج الولد مجذوماً أو أبرص فلا يلومن إلا نفسه، وكره أن يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى، فإن فعل وخرج الولد مجنوناً فلا يلومن إلا نفسه، وكره أن يكلم الرجل مجذوماً إلا أن يكون بينه وبينه قدر ذراع وقال: فُر من المجذوم فرارك من الأسد، وكره البول على شط نهر جارٍ، وكره أن يُحدِّث الرجل تحت شجرة مثمرة قد أينعت، أو نخلة قد أينعت - يعني أثمرت -، وكره أن يتنعل الرجل وهو قائم، وكره أن يدخل الرجل البيت المظلم إلا أن يكون بين يديه سراج أو نار، وكره النفخ في الصلاة.

١٧٣٠ ١٧ - وقال النبي (ص): «لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد إلا أنا وعلي وفاطمة والحسن والحسين ومن كان من أهلي فإنه مني».

١٧٣١ ١٨ - وقال الصادق (ع): قيل لعيسى بن مريم (ع): ما لك لا تتزوج؟ فقال: وما أصنع بالتزويج؟ قالوا: يولد لك قال: وما أصنع بالأولاد إن عاشوا فتنوا وإن ماتوا أحزنوا.

١٧٣٢ ١٩ - وكان النبي (ص) يقول في دعائه: «اللهم إني أعوذ بك من ولد يكون عليّ رباً، ومن مال يكون عليّ ضياعاً، ومن زوجة تشينني قبل أوان مشيبي، ومن خليل ساكر عيناه تراني وقلبه يرعاني إن رأى خيراً دفنه وإن رأى شراً أذاعه، وأعوذ بك من وجع البطن.

صمٌ إذا سمعوا خيراً ذُكرت به وإن ذُكرت بشرٌ عندهم أذنوا
١٧٣٣ ٢٠ - وقال الصادق (ع): ثلاثة من تكن فيه فلا يرجى خيره أبداً من لم يخش الله في الغيب، ولم يرعَ عند الشيب، ولم يستج من العيب.

١٧٣٤ ٢١ - وقال الصادق (ع): إن أحدكم ليأتي أهله فتخرج من تحته فلو أصابت زنجياً لتشبت به، فإذا أتى أحدكم أهله فليكن بينهما مداعبة فإنه أطيب للأمر.

١٧٣٥ ٢٢ - وروى سماعة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: فضّلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين من اللذة ولكن الله عز وجل ألقى عليها الحياء^(١).

١٧٣٦ ٢٣ - وقال النبي (ص): «لن يعمل ابن آدم عملاً أعظم عند الله عز وجل من رجل قتل نبياً أو هدم الكعبة التي جعلها الله عز وجل قبلة لعباده أو أفرغ مائه في امرأة حراماً.

(١) الفروع ٣، النكاح، باب فضل شهوة النساء على شهوة الرجال، ح ٥.

١٧٣٧ - ٢٤ - وروى معاوية بن وهب عن أبي عبد الله (ع) قال سمعته يقول: انصرف رسول الله (ص) من سرية كان أصيب فيها ناس كثير من المسلمين فاستقبلته النساء يسألن عن قتلاهن فدنّت منه امرأة فقالت: يا رسول الله ما فعل فلان؟ قال: وما هو منك؟ قالت: أخي قال: إحمدي الله واسترجعي فقد استشهد ففعلت ذلك، ثم قالت: يا رسول الله ما فعل فلان؟ قال: وما هو منك؟ قالت: زوجي قال: إحمدي الله واسترجعي فقد استشهد فقالت: وأذلاه فقال رسول الله (ص): «ما كنت أظن أن المرأة تجد^(١) بزوجها هذا كله حتى رأيت هذه المرأة^(٢)».

١٧٣٨ - ٢٥ - وقال بعض أصحاب النبي (ص): يا رسول الله ما بالنا نجد بأولادنا ما لا يجدون بنا؟ فقال: لأنهم منكم ولستم منهم.

١٧٣٩ - ٢٦ - وروي عن مسعدة بن صدقة الربيعي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال قيل له: ما بال المؤمن أحد شيء؟ فقال: لأن عز القرآن في قلبه ومحض الإيمان في صدره، وهو عبد مطيع لله ولرسوله مصدّق. قيل له: فما بال المؤمن قد يكون أشح شيء؟ قال: لأنه يكسب الرزق من حله ومطلب الحلال عزيز، فلا يحب أن يفارقه شيء لما يعلم من عز مطلبه، وإن هو سخط نفسه لم يضعه إلا في موضعه. قيل: فما بال المؤمن قد يكون أنكح شيء؟ قال: لحفظه فرجه عن فروج لا تحلّ له، ولكيلا تميل به شهوته هكذا ولا هكذا، فإذا ظفر بالحلال اكتفى به واستغنى به عن غيره.

١٧٤٠ - ٢٧ - وقال (ع): إن قوة المؤمن في قلبه، ألا ترون أنكم تجدونه ضعيف البدن نحيف الجسم وهو يقوم الليل ويصوم النهار.

١٧٤١ - ٢٨ - وفي رواية السكوني، عن جابر، عن أبي جعفر (ع) قال: كان علي بن الحسين (ع) إذا حضر ولادة المرأة قال: أخرجوا من في البيت من النساء لا تكون المرأة أول ناظر إلى عورته^(٣).

١٧٤٢ - ٢٩ - وفي رواية الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه (ع)، عن علي (ع) قال: ذكر رسول الله (ص) الجهاد، فقالت امرأة لرسول الله (ص): يا رسول الله فما للنساء من هذا شيء؟ فقال: «بلى للمرأة ما بين حملها إلى وضعها إلى فطامها من

(١) بمعنى الحب أو بمعنى الحزن.

(٢) الفروع ٣، النكاح، باب حب المرأة لزوجها، ح ١ بتفاوت يسير.

(٣) الفروع ٣، العقيقة، باب في آداب الولادة، ح ١ بتفاوت.

- الأجر كالمرايط في سبيل الله، فإن هلكت فيما بين ذلك كان لها مثل منزلة الشهيد».
- ١٧٤٣ ٣٠ - وذكر النساء عند أبي الحسن (ع) فقال: لا ينبغي للمرأة أن تمشي في وسط الطريق ولكنها تمشي إلى جانب الحائط.
- ١٧٤٤ ٣١ - وروى حفص بن البختري، عن أبي عبد الله (ع) قال: لا ينبغي للمرأة أن تنكشف بين يدي اليهودية والنصرانية فإنهن يصفن ذلك لأزواجهن^(١).
- ١٧٤٥ ٣٢ - وقال الصادق (ع): زوّجوا الأحمق ولا تزوّجوا الحمقاء فإن الأحمق قد ينجب والحمقاء لا تنجب^(٢).
- ١٧٤٦ ٣٣ - وروى علي بن رثاب، عن زرارة بن أعين، أو^(٣) عن غيره، عن أبي عبد الله (ع) قال: أربع لا يشبعن من أربع: أرض من مطر، وأثنى من ذكر، وعين من نظر، وعالم من علم^(٤).

١٧٩ - باب

معرفة الكبائر التي أوعده الله عز وجلّ عليها النار

- ١٧٤٧ ١ - روى علي بن حسان الواسطي عن عمه عبد الرحمان بن كثير عن أبي عبد الله (ع) قال: إن الكبائر سبع فينا أنزلت ومنا استحلّت: فأولها الشرك بالله العظيم، وقتل النفس التي حرم الله عز وجل، وأكل مال اليتيم، وعقوق الوالدين، وقذف المحصنة، والفرار من الزحف، وإنكار حقنا، فأما الشرك بالله العظيم: فقد أنزل الله فينا ما أنزل، وقال رسول الله (ص) فينا ما قال، فكذبوا الله وكذبوا رسوله فأشركوا بالله، وأما قتل النفس التي حرم الله: فقد قتلوا الحسين بن علي (ع) وأصحابه، وأما أكل مال اليتيم: فقد ذهبوا بفيثنا الذي جعله الله عز وجل لنا فأعطوه غيرنا، وأما عقوق الوالدين: فقد أنزل الله تبارك وتعالى ذلك في كتابه فقال عز وجل: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم﴾^(٥) فعقّوا رسول الله (ص) في ذريته،

(١) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب التستر، ح ٥. والحديث وإن دل على كراهة أن تنكشف المرأة المسلمة بين يدي الكتابية إلا أنه ربما قيل بالتحريم لقوله تعالى ﴿ونسألهن﴾ لظهور اختصاصها بالمؤمنات.

(٢) الفروع ٣، باب كراهية تزويج الحمقاء والمجنونة، ح ٢. والتهذيب ٧، ٣٤ - باب في اختيار الأزواج، ح ٣٢.

(٣) التريديد من الراوي.

(٤) رواه في الخصال / ٢٢١ باب الأربعة بطريقين مختلفين وبتفاوت تحت رقم ٤٧ و ٤٨.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٦.

وعقّوا أمهم خديجة في ذريتها؛ وأما قذف المحصنة: فقد قذفوا فاطمة (ع) على منابريهم، وأما الفرار من الزحف: فقد أعطوا أمير المؤمنين (ع) بيعتهم طائعين غير مكرهين ففروا عنه وخذلوه، وأما إنكار حقنا: فهذا مما لا يتنازعون فيه.

١٧٤٨ ٢ - وروى عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن أبي جعفر محمد بن علي الرضا (ع)، عن أبيه (ع) قال: سمعت أبا موسى بن جعفر (ع) يقول: دخل عمرو بن عُبيد^(١) البصري على أبي عبد الله (ع) فلما سلّم وجلس تلا هذه الآية ﴿الذين يجتنبون كبائر الإثم﴾^(٢) ثم أمسك، فقال أبو عبد الله (ع): ما أسكتك؟ قال: أحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله عز وجل فقال: نعم يا عمرو، أكبر الكبائر الشرك بالله، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾^(٣). ويقول الله عز وجل: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾^(٤) وبعده اليأس من روح الله لأن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ﴾^(٥). ثم الأمن من مكر الله لأن الله تعالى يقول: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٦). ومنها عقوق الوالدين لأن الله عز وجل جعل العاق جباراً شقيماً في قوله تعالى: ﴿وَبَرّاً بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيماً﴾^(٧). وقتل النفس التي حرم الله تعالى إلا بالحق لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾^(٨) إلى آخر الآية، وقذف المحصنات لأن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٩). وأكل مال اليتيم ظلماً لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾^(١٠). والفرار من الزحف لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَتَهُ دُبُرُهُ إِلَّا مَتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ أَوْ سَحْجِزٍ إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(١١). وأكل الربا لأن

(١) هو من رؤساء المعتزلة وشيوخهم.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٣٧.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٨ و ١١٦.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٧٢.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٨٧.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٩٩.

(٧) سورة مريم، الآية: ٣٢.

(٨) سورة النساء، الآية: ٩٣.

(٩) سورة النور، الآية: ٢٣.

(١٠) سورة النساء، الآية: ١٠.

(١١) سورة الأنفال، الآية: ١٦.

الله تعالى يقول: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(١)، ويقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢). والسحر لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾^(٣). والزنا لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَنِ تَابَ وَآمَنَ﴾^(٤) الآية. واليمين الغموس لأن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾^(٥) الآية، والغلول قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٦). ومنع الزكاة المفروضة لأن الله عز وجل يقول: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُورٌ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تَفْهَمُونَ فذوقوا ما كنتم تكذبون﴾^(٧). وشهادة الزور، وكتمان الشهادة لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَن يَكْتُمْهُ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(٨). وشرب الخمر لأن الله عز وجل عدل بها عبادة الأوثان، وترك الصلاة متعمداً أو شيئاً مما فرض الله عز وجل لأن رسول الله (ص)، ونقض العهد، وقطيعة الرحم» لأن الله عز وجل يقول: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾^(٩) قال: فخرج عمرو بن عبيد وله صراخ من بكائه وهو يقول: هلك من قال برأيه ونازعكم في الفضل والعلم^(١٠).

١٧٤٩ ٣ - وروي في خبر آخر: أن الحيف في الوصية من الكبائر

١٧٥٠ ٤ - وكتب علي بن موسى الرضا (ع) إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسأله: حرم الله قتل النفس لعله فساد الخلق في تحليله لو أحل وفنائهم وفساد التدبير، وحرم الله تبارك

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٦٩ - ٧٠. وتمة الآية: وعمل عملاً صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٧٧، والخلأق: النصيب.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٦١. والغلول: الخيانة والمراد به هنا السرقة من الغنيمة.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٣٥.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٩) سورة الرعد، الآية: ٢٥. واللعة: البعد من رحمة الله. وسوء الدار: أي سوء العاقبة. أي عذاب جهنم في الدار

الآخرة.

(١٠) أصول الكافي ٢، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤.

وتعالى عقوق الوالدين لما فيه من الخروج من التوقير لله عز وجل والتوقير للوالدين وكفران النعمة وإبطال الشكر، وما يدعو من ذلك إلى قلة النسل وانقطاعه، لما في العقوق من قلة توقير الوالدين والعرفان بحقهما، وقطع الأرحام، والزهد من الوالدين في الولد وترك التربية لعله ترك الولد برهما، وحرّم الله تعالى الزنا لما فيه من الفساد من قتل الأنفس وذهاب الأنساب وترك التربية للأطفال وفساد الموارث وما أشبه ذلك من وجوه الفساد، وحرّم الله عز وجل قذف المحصّنات لما فيه من فساد الأنساب ونفي الولد وإبطال الموارث وترك التربية وذهاب المعارف وما فيه من الكبائر والعلل التي تؤدي إلى فساد الخلق، وحرّم أكل مال اليتيم ظلماً لعل كثيرة من وجوه الفساد، أول ذلك: إذا أكل الإنسان مال اليتيم ظلماً فقد أعان على قتله إذ اليتيم غير مستغن ولا يتحمل لنفسه ولا قائم بشأنه، ولا له من يقوم عليه ويكفيه كقيام والديه، فإذا أكل ماله فكأنه قد قتله وصيّره إلى الفقر والفاقة، مع ما حرّم الله عليه وجعل له من العقوبة في قوله عز وجل: ﴿وَلْيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً﴾^(١)، ولقول أبي جعفر (ع): إن الله أوعد في أكل مال اليتيم عقوبتين: عقوبة في الدنيا وعقوبة في الآخرة، ففي تحريم مال اليتيم استبقاء اليتيم واستقلاله لنفسه، والسلامة للعقب أن يصيبهم ما أصابه لما أوعد الله عز وجل فيه من العقوبة مع ما في ذلك من طلب اليتيم بثأره إذا أدرك، ووقوع الشحنة والعداوة والبغضاء حتى يتفانوا، وحرّم الله الفرار من الزحف لما فيه من الوهن في الدين، والاستخفاف بالرسول والأئمة العادلة (ع) وترك نصرتهم على الأعداء، والعقوبة لهم على إنكار ما دعوا إليه من الإقرار بالربوبية، وإظهار العدل، وترك الجور وإماتته، والفساد، ولما في ذلك من جرأة العدو على المسلمين وما يكون في ذلك من السبي والقتل وإبطال حق دين الله عز وجل وغيره من الفساد، وحرّم الله عز وجل التعرّب بعد الهجرة للرجوع عن الدين، وترك المؤازرة للأنبياء والحجج (ع)، وما في ذلك من الفساد وإبطال حق كل ذي حق، لا لعله سكنى البدو، ولذلك لو عرف الرجل الدين كاملاً لم يجز له مساكنة أهل الجهل، والخوف عليه لأنه لا يؤمن أن يقع منه ترك العلم والدخول مع أهل الجهل والتمادي في ذلك، وعله تحريم الربا لما نهى الله عز وجل عنه، ولما فيه من فساد الأموال، لأن الإنسان إذا اشترى الدرهم بالدرهمين كان ثمن الدرهم درهماً وثنم الآخر باطلاً، فبيع الربا وشراؤه وكُس^(٢) على كل حال على المشتري وعلى البائع، فحرّم الله عز وجل على العباد الربا لعله فساد الأموال، كما حظر على السفه أن يُدفع إليه ماله لما يتخوف عليه من إفساده حتى

(١) سورة النساء، الآية: ٩.

(٢) الوكس: النقص.

يؤنس منه رشده، فهذه العلة حرّم الله عز وجل الربا، وبيع الربا ببيع الدرهم بالدرهمين، وعلة تحريم الربا بعد البينة لما فيه من الاستخفاف بالحرام المحرّم، وهي كبيرة بعد البيان وتحريم الله عز وجل لها لم يكن ذلك منه إلا استخفافاً بالمحرّم الحرام والاستخفاف بذلك دخول في الكفر، وعلة تحريم الربا بالنسيئة لعله ذهاب المعروف وتلف الأموال، ورغبة الناس في الربح وتركهم للقرض، والقرض صنائع المعروف، ولما في ذلك من الفساد والظلم وفناء الأموال.

١٧٥١ ٥ - وروى هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) أنه قال: إنما حرّم الله عز وجل الربا كيلا يمتنعوا من صنائع المعروف^(١).

١٧٥٢ ٦ - وفي رواية محمد بن عطية عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: إنما حرّم الله عز وجل الربا لئلا يذهب المعروف.

١٧٥٣ ٧ - وسأل هشام بن الحكم أبا عبد الله (ع) في علة تحريم الربا فقال: إنه لو كان الربا حلالاً لترك الناس التجارات وما يحتاجون إليه، فحرّم الله الربا ليفر الناس من الحرام إلى الحلال وإلى التجارات وإلى البيع والشراء فيبقى ذلك بينهم في القرض.

١٧٥٤ ٨ - وفي رواية السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (ع) قال: قال رسول الله (ص): «ساحر المسلمين يُقتل، وساحر الكفار لا يُقتل» قيل يا رسول الله لم لا يُقتل ساحر الكفار؟ قال: «لأن الشرك أعظم من السحر ولأن السحر والشرك مقرونان»^(٢).

١٧٥٥ ٩ - وقال أبو جعفر (ع): حرّم الله عز وجل الخمر لفعالها وفسادها.

١٧٥٦ ١٠ - وروى عن إسماعيل بن مهران، عن أحمد بن محمد، عن جابر، عن زينب بنت علي (ع) قالت: قالت فاطمة (ع) في خطبتها في معنى ذلك: الله فيكم عهدٌ قدّمه إليكم وبقيّة أسخلفها عليكم كتاب الله بينة بصائره، وآي منكشفة سرائره، وبرهان متجلية ظواهره، مديم للبرية استماعه، وقائد إلى الرضوان إتباعه. مؤدياً إلى النجاة أشباعه، فيه تبيان حجج الله المنوّرة، ومحارمه المحدودة، وفضائله المندوبة، وجمله الكافية، ورخصه الموهوبة، وشرائعه المكتوبة، وبيناته الخالية، ففرض الله الإيمان تطهيراً من الشرك، والصلاة تنزيهاً عن الكبر، والزكاة زيادة في الرزق، والصيام تبييناً للإخلاص، والحج تسنية للدين، والعدل تسكيناً للقلوب، والطاعة نظاماً للملّة، والإمامة لئلا من الفرقة، والجهاد عزّاً للإسلام، والصبر معونة

(١) الفروع ٣، كتاب المعيشة، باب الربا، ح ٨ بتفاوت يسير.

(٢) الفروع ٥، كتاب الحدود، باب حد الساحر، ح ١.

على الاستيحاب، والأمر بالمعروف مصلحة للعامة، وبرّ الوالدين وقاية عن السخطة، وصلة الأرحام منمة للعدد، والقصاص حقناً للدماء، والوفاء بالنذر تعريضاً للمغفرة، وتوفية المكايل والموازن تغييراً للبخسة، وقذف المحصنات حجباً عن اللعنة، وترك السرقة إيجاباً للعفة، وأكل أموال اليتامى إجارة من الظلم، والعدل في الأحكام إيناساً للرعية، وحرّم الله الشرك إخلاصاً له بالربوبية، فاتقوا الله حق تقاته فيما أمركم الله به وانتهوا عما نهاكم عنه، والخطبة طويلة أخذنا منها موضع الحاجة.

١٧٥٧ ١١ - وفي رواية أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال، عن أبي عبد الله (ع) قال: الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأوصياء (ع) من الكبائر.

١٧٥٨ ١٢ - وقال رسول الله (ص): «من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار».

١٧٥٩ ١٣ - وروى يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سليمان قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: من آمن رجلاً على دمه ثم قتله جاء يوم القيامة يحمل لواء الغدر.

١٧٦٠ ١٤ - وروى أحمد بن النضر، عن عبّاد، عن كثير النوا قال: سألت أبا جعفر (ع) عن الكبائر فقال: كل ما أوعد الله عليه النار.

١٧٦١ ١٥ - وروى زرعة بن محمد الحضرمي، عن سماعة بن مهران قال سمعته يقول: إن الله تبارك وتعالى أوعد في أكل مال اليتيم عقوبتين، أما إحداهما: فعقوبة الآخرة بالنار، وأما عقوبة الدنيا فهو قوله عز وجل: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِيفاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً﴾، يعني بذلك: ليخش أن أخلفه في ذريته كما صنع بهؤلاء اليتامى.

١٧٦٢ ١٦ - وقال رسول الله (ص): «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر وأكل لحمه من معصية الله، وحرمة ماله كحرمة دمه»^(١).

١٧٦٣ ١٧ - وقال الصادق (ع): من اكتحل بميل من مسكر كحلّه الله بميل من نار^(٢).

١٧٦٤ ١٨ - وروى ابن أبي عمير، عن إسماعيل بن سالم، عن أبي عبد الله (ع) قال: سأله رجل فقال: أصلحك الله شرب الخمر شرّ أم ترك الصلاة؟ قال: شرب الخمر، ثم قال: وتَدري لِمَ ذلك؟ قال: لا قال: لأنه يصير في حال لا يعرف فيها ربه عز وجل^(٣).

(١) أصول الكافي ٢، كتاب الإيمان والكفر، باب السباب، ح ٢. والسباب: صيغة مبالغة.

(٢) الفروع ٤، كتاب الأشربة، باب شارب الخمر، ح ١٨ بتفاوت.

(٣) الفروع ٤، باب أن الخمر رأس كل إثم وشر، ح ١، وفي سننه: إسماعيل بن بشار بدل: إسماعيل بن سالم.

١٧٦٥ ١٩ - وقال (ع): إن أهل الرّي^(١) في الدنيا من المسكر يموتون عطاشاً ويحشرون عطاشاً ويدخلون النار عطاشاً^(٢).

١٧٦٦ ٢٠ - وروى أبان بن عثمان، عن الفضيل بن يسار قال سمعت أبا جعفر (ع) يقول: من شرب الخمر فسكر منها لم تُقبل له صلاة أربعين يوماً فإن ترك الصلاة في هذه الأيام ضوعف عليه العذاب لتركه الصلاة.

١٧٦٧ ٢١ - وفي خبر آخر: إن صلاته توقف بين السماء والأرض فإذا تاب ردت عليه وقُبلت منه.

١٧٦٨ ٢٢ - وروى إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن أحمد بن إسماعيل الكاتب، عن أبيه قال: أقبل محمد بن علي (ع) في المسجد الحرام فقال بعضهم: لو بعثتم إليه بعضكم يسأله، فأتاه شاب منهم فقال له: يا عم ما أكبر الكبائر؟ قال: شرب الخمر فأتاهم فأخبرهم فقالوا له: عُد إليه فلم يزالوا به حتى عاد إليه فسأله فقال له: ألم أقل لك يا بن أخي شرب الخمر، إن شرب الخمر يدخل صاحبه في الزنا والسرقة وقتل النفس التي حرم الله وفي الشرك بالله، وأفاعيل الخمر تعلو على كل ذنب كما تعلو شجرتها على كل شجرة.

١٧٦٩ ٢٣ - وقال الصادق (ع): من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالد فيها، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا ظَلَمًا فُسُوفَ نَصْلِهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾^(٣).

١٧٧٠ ٢٤ - وقال رسول الله (ص): «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها إلى النار»^(٤).

١٧٧١ ٢٥ - وروى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال: أدنى الشرك أن يتدع الرجل رأياً فيحب عليه ويبغض^(٥).

١٧٧٢ ٢٦ - وروى الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي حمزة قال: قلت لأبي جعفر (ع): ما أدنى النصب؟ قال: أن يتدع الرجل شيئاً فيحب عليه ويبغض عليه.

(١) الرّي ضد العطش.

(٢) الفروع ٤، نفس الكتاب، باب شارب الخمر، ح ١٧.

(٣) النساء / ٢٩ - ٣٠.

(٤) أصول الكافي ١، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي و...، ح ١٢ بتفاوت يسير.

(٥) أصول الكافي ٢، كتاب الإيمان والكفر، باب الشرك، ح ٢ بتفاوت وسند آخر عن أبي عبد الله (ع).

١٧٧٣ ٢٧ - وقال علي (ع): من مشى إلى صاحب بدعة فوقه فقد سعى في هدم الإسلام^(١).

١٧٧٤ ٢٨ - وروى هشام بن الحكم وأبو بصير، عن أبي عبد الله (ع) قال: كان رجل في الزمن الأول طلب الدنيا من حلال فلم يقدر عليها، وطلبها من حرام فلم يقدر عليها، فأتاه الشيطان فقال له: يا هذا إنك قد طلبت الدنيا من حلال فلم تقدر عليها، فطلبتها من حرام فلم تقدر عليها، أفلا أدلك على شيء تكثر به دنياك ويكثر به تبعك؟! فقال: بلى، قال: تبتدع ديناً وتدعو إليه الناس، ففعل فاستجاب له الناس فأطاعوه فأصاب من الدنيا، ثم إنه فكر فقال: ما صنعت، ابتدعت ديناً ودعوت الناس إليه وما أرى لي توبة إلا أن آتي من دعوته فأردّه عنه، فجعل يأتي أصحابه الذين أجابوه فيقول: إن الذي دعوتكم إليه باطل وإنما ابتدعته، فجعلوا يقولون: كذبت هو الحق ولكنك شككت في دينك فرجعت عنه، فلما رأى ذلك عمد إلى سلسلة فوتد لها وتداً ثم جعلها في عنقه وقال: لا أحلها حتى يتوب الله عليّ، فأوحى الله عز وجل إلى نبي من الأنبياء: قل لفلان: وعزتي وجلالي لو دعوتني حتى تنقطع أوصالك ما استجبت لك حتى ترد من مات على ما دعوته إليه فيرجع عنه.

١٧٧٥ ٢٩ - وروى بكر بن محمد الأزدي، عن أبي عبد الله (ع): أن أمير المؤمنين (ع) قال: إن صاحب الشك والمعصية في النار ليسا منا ولا إلينا.

١٧٧٦ ٣٠ - وفي رواية عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (ع) قال: للزاني ست خصال: ثلاث في الدنيا وثلاث في الآخرة، فأما التي في الدنيا: فإنه يذهب بنور الوجه، ويورث الفقر، ويعجل الفناء، وأما التي في الآخرة: فسخط الرب، وسوء الحساب، والخلود في النار^(٢).

١٧٧٧ ٣١ - وروى محمد بن أبي عمير، عن إسحاق بن هلال، عن أبي عبد الله (ع): أن أمير المؤمنين (ع) قال: ألا أخبركم بأكبر الزنا؟ قالوا: بلى، قال: هي امرأة توطي فراش زوجها فتأتي بولد من غير فتلزمه زوجها، فتلك التي لا يكلمها الله ولا ينظر إليها يوم القيامة ولا يزكّيها ولها عذاب أليم^(٣).

١٧٧٨ ٣٢ - وروى ابن أبي عمير، عن سعيد الأزرق، عن أبي عبد الله (ع): في رجل قتل رجلاً مؤمناً؟ قال: يقال له مِت أي ميتة شئت يهودياً وإن شئت نصرانياً وإن شئت مجوسياً^(٤).

(١) أصول الكافي ١، كتاب فضل العلم، باب البدع و... ح ٣ بتفاوت وأورده مرفوعاً.

(٢) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب الزاني، ح ٣.

(٣) الفروع ٣، كتاب النكاح، باب الزانية، ح ٢.

(٤) الفروع ٥، كتاب الديات، باب القتل، ح ٩. ولا بد من حمله على ما إذا قتله عمداً لإيمانه.

- ١٧٧٩ ٣٣ - وقال رسول الله (ص): «إنما شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».
- ١٧٨٠ ٣٤ - وقال الصادق (ع): شفاعتنا لأهل الكبائر من شيعتنا، وأما التائبون فإن الله عز وجل يقول: ﴿ما على المحسنين من سبيل﴾^(١).
- ١٧٨١ ٣٥ - وقال أمير المؤمنين (ع): لا شفيع أنجح من التوبة.
- ١٧٨٢ ٣٦ - وسئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾^(٢)، هل تدخل الكبائر في مشية الله قال: نعم، ذلك إليه عز وجل إن شاء عذب عليها وإن شاء عفا.
- ١٧٨٣ ٣٧ - وقال الصادق (ع): من اجتنب الكبائر كفر الله عنه جميع ذنوبه وذلك قوله عز وجل: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾^(٣).

(١) التوبة/ ٩١.

(٢) النساء/ ٤٨ و ١١٦.

(٣) النساء/ ٣١.

أبواب القضايا والأحكام

٥	باب من يجوز التحاكم إليه ومن لا يجوز
٦	باب أصناف القضاة ووجوه الحكم
٧	باب اتقاء الحكومة
٧	باب كراهة مجالسة القضاة في مجالسهم
٨	باب كراهة أخذ الرزق على القضاة
٨	باب الحيف في الحكم
٨	باب الخطأ في الحكم
٩	باب أرش خطأ القضاة
٩	باب الاتفاق على عدلين في الحكومة
١٠	باب آداب القضاة
١٢	باب ما يجب الأخذ فيه بظاهر الحكم
١٣	باب الجيل في الأحكام
٢٠	باب الحجر والإفلاس
٢٠	باب الشفاعات في الأحكام
٢١	باب الحبس بتوجه الأحكام
٢٢	باب الصلح
٢٥	باب العدالة
٢٦	باب من يجب رد شهادته ومن يجب قبول شهادته
٣٤	باب الحكم بشهادة الواحد ويمين المدعي
٣٤	باب الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعي
٣٤	باب إقامة الشهادة بالعلم دون الإشهاد

٣٥	باب الامتناع من الشهادة وما جاء في إقامتها وتأكيدها وكتمانها
٣٦	باب شهادة الزور وما جاء فيها
٣٨	باب بطلان حق المدعي بالتحليف وإن كان له بينة
٣٩	باب الحكم برّد اليمين وبطلان الحق بالنكول
٣٩	باب الحكم باليمين على المدعي على الميت حقاً بعد إقامة البينة
	باب حكم المدعين في حق يقيم كل واحد منهما البينة
٣٩	على أنه له
٤٠	باب الحكم في جميع الدعاوى
٤١	باب الشهادة على المرأة
٤١	باب إبطال الشهادة على الجنف والربا وخلاف السنة
٤٢	باب الشهادة على الشهادة
٤٣	باب الاحتياط في إقامة الشهادة
٤٤	باب شهادة أنوصي للميت وعليه دين
٤٥	باب النهي عن إحياء الحق بشهادات الزور
٤٥	باب نواذر الشهادات
٤٦	باب الشفعة
٤٩	باب الوكالة
٥٢	باب الحكم بالقرعة
٥٥	باب الكفالة
٥٦	باب الحوالة
٥٧	باب الحكم في سيل وادي مهزور
٥٧	باب الحكم في الحظيرة بين دارين
٥٨	باب الحكم في نفس الغنم في الحرث
٥٨	باب حكم الحریم
٦٠	باب الحكم بإجبار الرجل على نفقة أقربائه
٦٠	باب ما يقبل من الدعاوى بغير بينة
٦٥	باب نادر
٦٦	باب العتق وأحكامه

٧٠	باب التدبير
٧٢	باب المكاتبه
٧٧	باب ولاء المعتق
٨٠	باب أمهات الأولاد
٨٢	باب الحرية
٨٤	باب ما جاء في ولد الزنا واللقيط
٨٥	باب الإباق
٨٧	باب الارتداد
٩٠	باب نواذر العتق
٩١	باب المعاش والمكاسب والفوائد والصناعات
١٠٥	باب الأب يأخذ من مال ابنه
١٠٧	باب الدين والقروض
١١٤	باب التجارة وآدابها وفضلها وفقهها
١١٩	باب السوق
١١٩	باب ثواب الدعاء في الأسواق
١٢٠	باب الدعاء عند شراء المتاع للتجارة
١٢٠	باب الدعاء عند شراء الحيوان
١٢١	باب الشرط والخيار في البيع
١٢٣	باب الافتراق الذي يجب به البيع أهو بالأبدان أو بالقول؟
	باب حكم القبالة المعدلة بين الرجلين بشرط معروف
١٢٣	إلى أجل معلوم
١٢٤	باب البيوع
١٣٨	باب المضاربة
١٤٢	باب بيع الكلاء والزرع والأشجار والأرضين والقنى والشرب والعقار
١٤٦	باب إحياء الموات والأرضين
١٤٨	باب المزارعة والإجارة
١٥١	باب بيع الثمار
	باب ما يجب من الضمان على من يأخذ أجراً على شيء

١٥٤	ليصلحه فيفسده
١٥٥	باب ضمان من حمل شيئاً فادعى ذهابه
١٥٧	باب السلف في الطعام والحيوان وغيرهما
١٦١	باب الحكرة والأسعار
١٦٥	باب الحكم في اختلاف المتبايعين
١٦٥	باب وجوب رد المبيع بخيار الرؤية
١٦٦	باب النداء على المبيع
١٦٦	باب البيع في الظلال
١٦٦	باب بيع اللبن المشاب بالماء
١٦٦	باب غبن المسترسل
١٦٧	باب الإحسان وترك الغش في البيع
١٦٧	باب التلقي
١٦٨	باب الربا
١٧٦	باب المبايعه والعينة
١٧٧	باب الصرف ووجوهه
١٧٩	باب اللقطة والضالة
١٨٤	باب ما يكون حكمه حكم اللقطة
١٨٤	باب الهدية
١٨٦	باب العارية
١٨٧	باب الوديعة
١٨٩	باب الرهن
١٩٥	باب الصيد والذبائح
	باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وغير ذلك
٢١٧	من آداب الطعام
٢٢٢	باب الأيمان والنذور والكفارات
٢٣٣	باب بدء النكاح وأصله
٢٣٥	باب وجوه النكاح
٢٣٦	باب فضل التزويج

٢٣٦	باب فضل المتزوج على العزب
٢٣٧	باب حب النساء
٢٣٧	باب كثرة الخير في النساء
٢٣٧	باب فيمن ترك التزويج مخافة الفقر
٢٣٨	باب من تزوج لله عز وجل ولصلة الرحم
٢٣٨	باب أفضل النساء
٢٣٨	باب أصناف النساء
٢٣٩	باب بركة المرأة وشؤمها
٢٤٠	باب ما يستحب ويحمد من أخلاق النساء وصفاتهن
٢٤١	باب المذموم من أخلاق النساء وصفاتهن
٢٤٣	باب الوصية بالنساء
٢٤٣	باب تزويج المرأة لمالها ولجمالها أولدينها
٢٤٣	باب الأكفاء
٢٤٤	باب ما يستحب من الدعاء والصلاة لمن يريد التزويج
٢٤٥	باب الوقت الذي يكره فيه التزويج
٢٤٥	باب الولي والشهود والخطبة والصداق
٢٤٨	باب النثار والزفاف
٢٤٩	باب الوليمة
٢٤٩	باب ما يصنع الرجل إذا أدخلت أهله إليه
٢٤٩	باب الأوقات التي يكره فيها الجماع
٢٥١	باب التسمية عند الجماع
	باب حد المدة التي يجوز فيها ترك الجماع لمن عنده المرأة
٢٥١	الشابة الحرة
٢٥١	باب ما أحل الله عز وجل من النكاح وما حرم منه
٢٦٨	باب ما يرد منه النكاح
٢٦٩	باب التفريق بين الزوج والمرأة بطلب المهر
٢٧٠	باب الولد يكون بين والديه أيهما أحق به
	باب الحد الذي إذا بلغه الصبيان لم يجز مباشرتهم وحملهم ووجب التفريق

٢٧١	بينهم في المضاجع.....
٢٧١	باب الإحصان.....
٢٧٢	باب حق الزوج على المرأة.....
٢٧٤	باب حق المرأة على الزوج.....
٢٧٦	باب العزل.....
٢٧٦	باب الغيرة.....
٢٧٧	باب عقوبة المرأة على أن تسحر زوجها.....
٢٧٨	باب استبراء الإماء.....
٢٧٨	باب المملوك بتزوج بغير إذن سيده.....
٢٧٩	باب الرجل يشتري الجارية وهي حبلى فيجامعها.....
٢٨٠	باب الجمع بين أختين مملوكتين.....
٢٨٠	باب كيفية إنكاح الرجل عبده أمته.....
	باب تزويج المرأة الحرة نفسها من عبد بغير إذن مواليه وكراهية نكاح الأمة
٢٨١	بين الشريكين.....
٢٨١	باب أحكام المماليك والإماء.....
٢٨٧	باب الذمي يتزوج الذمية ثم يُسْلِمَان.....
٢٨٧	باب المتعة.....
٢٩٤	باب النوادر.....
٣٠٠	باب الدعاء في طلب الولد.....
٣٠٠	باب الرضاع.....
٣٠٥	باب التهتئة بالولد.....
٣٠٦	باب فضل الأولاد.....
	باب العقيقة والتحنيك والتسمية والكنى وحلق رأس المولود وثقب
٣٠٨	أذنيه والختان.....
٣١٢	باب حال من يموت من أطفال المؤمنين.....
٣١٣	باب حال من يموت من أطفال المشركين والكفار.....
٣١٤	باب تأديب الولد وامتحانه.....
٣١٥	باب وجوه الطلاق.....

٣١٦	باب طلاق السنة
٣١٨	باب طلاق العدة
٣٢٠	باب طلاق الغائب
٣٢١	باب طلاق الغلام
٣٢٢	باب طلاق المعتوه
	باب طلاق التي لم يدخل بها وحكم المتوفى عنها زوجها قبل
٣٢٣	الدخول وبعده
٣٢٥	باب طلاق الحامل
	باب طلاق التي لم تبلغ المحيض والتي قد يئست من المحيض
٣٢٧	والمستحاضة والمسترابة
٣٢٩	باب طلاق الأخرس
٣٣٠	باب طلاق السر
٣٣٠	باب اللاتي يُطَلَّقْنَ على كل حال
٣٣١	باب التخيير
٣٣٢	باب المباراة
٣٣٣	باب الشوز
٣٣٣	باب الشقاق
٣٣٤	باب الخلع
٣٣٥	باب الإيلاء
٣٣٦	باب الظهار
٣٤٢	باب اللعان
٣٤٥	باب طلاق العبد
٣٤٨	باب طلاق المريض
٣٥٠	باب طلاق المفقود
٣٥٢	باب الخلّة والبريّة والبّنة والباين والحرام
٣٥٢	باب حكم العنّين
٣٥٤	باب النوادر
٣٦١	باب معرفة الكبائر التي أوعده الله عز وجل عليها النار

تمَّ الجزء الثالث من كتاب (من لا يحضره الفقيه)
للشيخ الإمام الفقيه محمد بن علي بن بابويه القمي
رضي الله عنه وأرضاه ويتلوه في الجزء
الرابع ذكر جمل من مناهي النبي
صلى الله عليه وآله والحمد
لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا ونبينا
محمد وآله الطاهرين
أجمعين

